مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد الرابع عشر - العدد الاول - ربيع ١٩٨٦م - ١٤٠٦هـ

قواعد النشر بالمجلة

●ترحب مجلة العلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات الأصيلة ذات المستوى الأكاديمي الراقي، وتقبل للنشر فيها الأبحاث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على أن يلتزم المؤلفون بالشروط التالية:

١ ــ أن لا يزيد في الأحوال الاعتيادية عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين الأسطر بما في ذلك الهوامش والجداول وقائمة المراجع. وفي حالة إجازة بحث طويل للنشر فمن حق هيئة التحرير الطلب إلى مؤلفه اختصاره.

٢ ــ أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة الأبحاث، وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر او المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

٣ ــ يفضل أن يزود البحث بقائمة للمصادر منفصلة عن الحواشي، وفي حالة وجود مصادر أجنبية أن تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

٤ ــ يطلب من المؤلفين أن يزودوا المجلة بخلاصة للبحث في صفحة واحدة بالانجليزية.

● ويجب أن يكون واضحاً بأن المجلة لا تنشر بحوثاً سبق أن نشرت أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر، وتقوم المجلة باخطار المؤلفين باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على محكم او أكثر تختاره المجلة على نحو سري. ويجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث قبل إجازته للنشر.

● وبعد أن ينشر البحث تقوم المجلة بتزويد المؤلف بعشر مستلات من بحثه مجاناً بالاضافة إلى مكافأة مالية رمزية. علماً بأن كافة الحقوق المترتبة على النشر (بما في ذلك إعادة النشر بأي شكل ترتئيه المجلة، والتخزين والحفظ الآلي) تؤول إلى ملكية مجلة العلوم الاجتماعية.

●كما تقوم المجلة بنشر مراجعات وعرض الكتب الجديدة (كقاعدة آخر ثلاث سنوات من تاريخ صدور العدد). ويطلب عادة أن لا تزيد عن عشر صفحات من حجم الكوارتر بمسافة ونصف. على أن تتضمن المراجعة بمكان بارز المعلومات التالية:

●الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات.

وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية يجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة.

وبعد نشر المراجعة تقوم المجلة بإرسال نسخة من العدد الذي نشرت فيه المراجعة هديةمجانية للمؤلف بالاضافة إلى مكافأة رمزية.

●وترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الأكاديمية وترحب كذلك بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد الرابع عشر - العدد الأول - ربيع ١٩٨٦

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات

في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص. ب ٥٤٨٦ - الصفاة - الكويت 13055
هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١ - تلكس: ٢٢٦١٦ KUNIVER

ثمن العدد :

● الكويت ودول مجلس التعاون : ٥٠٠ فلس أو مايعادلها ● الأردن : ٥٠٠ فلس
● تونس : دينار واحد ● مصر : ٥٠د قرشاً ● العراق : ٧٥٠ فلساً
● الجزائر : ١٠ دنانير ● ليبيا : ٧٥٠ قرشاً ● المغرب : ١٠ دراهم
● سوريا : ٨ليرات ● السودان : ٥٠٠ مليم ● اليمن الجنوبي : ٧٥٠ فلساً
● لبنان : ١٠ ليرات ● اليمن الشمالي : ٩ ريالات .

الاشتراكات السنوية :

	للافراد	للمؤسسات
الكويت ودول مجلس التعاون	٢ ديناراً	١٥ ديناراً
الوطن العربي*	٣ ديناراً (أو١٠ دولارات)	٤٥ دولاراً**
الخارج*	١٥ دولاراً	٤٥ دولاراً**

* ملاحظة مهمة للأفراد :
يرجى تسديد الاشتراك السنوي نقداً (أوراق نقدية) في رسالة مسجلة ولن تقبل التحويلات المصرفية أو البريدية .

** ملاحظة مهمة للمؤسسات
عند تسديد الاشتراك بتحويلات مصرفية يرجى إرسال المبلغ المطلوب بعد خصم عمولة المصرف .

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب ٥٤٨٦ صفاة
الكويت 13055

أرجو تسجيل / تجديد اشتراكي / اشتراكنا في المجلة لمدة (   )

الاسم : ____________________

العنوان البريدي: ____________________

____

☐ مرفق المبلغ المطلوب نقداً في رسالة مسجلة   التاريخ   /   /

☐ ارسلوا فاتورة   التوقيع

الاسعار الجديدة للمجلة اعتباراً من
العدد الثاني صيف ١٩٨٦

نظرا لازدياد أسعار البريد والطباعة سنضطر آسفين الى رفع أسعار المجلة والاشتراكات. وننصح القراء باغتنام الفرصة للاشتراك لأن في الاشتراك توفيراً لهم يعادل نصف دينار عن كل سنة للأفراد.

ثمن العدد:

الكويت (١) دينار، السعودية (١٣) ريالاً، قطر (١٣) ريالاً، الامارات (١٣) درهماً، البحرين (١,٥٠٠) ديناراً، عمان (١٥) ريالاً، العراق (١,٥٠٠) ديناراً، الاردن (١,٢٥٠) ديناراً، تونس (٢) ديناراً، الجزائر (٢٠) ديناراً، اليمن الجنوبي (١,٥٠٠) ديناراً، ليبيا (٢) ديناراً، مصر (٢) جنيهاً، السودان (١,٥٠٠) جنيهاً، سوريا (٥٠) ليرة، لبنان (٦٠) ليرة، اليمن الشمالي (٢٠) ريالاً، المغرب (٣٠) درهماً.

الاشتراكات:

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	أربع سنوات
الكويت ودول مجلس التعاون	٤ د.ك	٧,٥ د.ك	١١ د.ك	١٤ د.ك
الدول العربية الاخرى	٥ د.ك	٨,٥ د.ك	١٢ د.ك	١٥ د.ك
البلاد الاخرى	١٥ دولار	٣٠ دولار	٤٥ دولار	٥٥ دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	٢٠ د.ك	٣٥ د.ك	٥٠ د.ك	٦٥ د.ك
في الخارج	٦٥ دولار	١٢٠ دولار	١٧٥ دولار	٢٣٠ دولار

*** ملاحظة مهمة للأفراد:**

يرجى تسديد الاشتراك السنوي نقداً (أوراق نقدية) في رسالة مسجلة ولن تقبل التحويلات المصرفية أو البريدية

*** ملاحظة مهمة للمؤسسات**

عند تسديد الاشتراك بتحويلات مصرفية يرجى إرسال المبلغ المطلوب

☐ عدد ١، ١٩٧٣

شكري، الأمم المتحدة في الميزان ــ **وبيع**، اتجاه مصر نحو الاشتراكية ــ **الاخرس**، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب ــ **الأزهري**، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية ــ **النفيسي**، العلاقات الايرانية ــ السوفياتية.

☐ عدد ١، ١٩٧٤

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية ــ **قنديل**، «النماذج الرياضية المحددة» و«التخطيط التأشيري»، هل تلائم ظروف الدول النامية ــ **ربيع**، الحضارة وقضية التقدم والتخلف ــ **النجار**، أزمة نظام النقد الدولي ــ **ابو علي**، إمكانيات ووسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

☐ عدد ٢، ١٩٧٤

الجميلي، التشرد في العراق ــ **سامي**، **باززعة**، **رمضان**، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت ــ **بوحوش**، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث ــ **الاخرس**، الجو القيمي للتقدم العلمي والتكنولوجي ــ **ابو العلا**، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠.

☐ عدد ١، ١٩٧٥

الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت (١٩٧٦/٧٥ ــ ١٩٨٠/٧٩) ــ **ربيع وزحلان**، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية ــ **الاعرجي**، بين «الاستراتيجية» و«التكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري ــ **خواجكية**، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

☐ عدد ٢، ١٩٧٥

النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي ــ **مقلد**، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات ــ **بدر**، الثورة السلوكية في العلوم السياسية ــ **صقر**، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع.. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج ــ **الرميحي**، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

☐ عدد ١، ١٩٧٦

النجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الادارية ــ **السالم وفرح**، الانقسام التحديثي ــ التقليدي في الكويت ولبنان ــ **الحسن**، العلاقات الانسانية في العمل ــ **عبدالسلام**، شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات والتعاون العربي.

☐ عدد ٢، ١٩٧٦

الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي ــ **عاقل**، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم ــ **الاعرجي**، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية ــ **الثاقب**، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية ــ **ابو عياش**، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية: الكويت.

☐ عدد ٣، ١٩٧٦

اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ــ **احمد**، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ــ **عفيفي**، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٧

فؤاد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج ــ **تناغو**، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي ــ **مقلد**، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام ــ **حريم**، القيادة الادارية، مفهومها وأنماطها ــ **بوحوش**، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي.

☐ عدد ١، ١٩٧٧

القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ــ **عبدالرحمن**، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ــ **جلال‌الدين**، السكان والتنمية النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث ــ **برهوم**، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن.

□ عدد ٢، ١٩٧٧

الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ـ **السلمي**، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ـ **سلمان**، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية.

□ عدد ٣، ١٩٧٧

النفيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي ـ **احمد**، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ـ **عطية**، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ـ **السعيد**، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية.

□ عدد ٤، ١٩٧٨

نوق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي: مدخل نظري ـ **خيرالدين**، اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية ـ **القطب**، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية.

□ عدد ١، ١٩٧٨

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي، تقييم لواقعها وأهدافها ـ **رمزي**، المرأة والعمل العقلي: منظور سيكولوجي ـ **النجار**، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ـ **السطنبولي**، الاحياء القصديرية في المدن الشمال ـ افريقية.

□ عدد ٢، ١٩٧٨

الحسيني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ـ **عبدالباقي**، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ـ دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية ـ **النجار**، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا.

□ عدد ٣، ١٩٧٨

فرج، الابداع والفصام ـ **علوان**، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ـ **ابو عياش**، تطور النظرية الجغرافية ـ **النفيسي**، الجماعية في دولة الاسلام ـ **ياغي**، العراق والقضية الفلسطينية.

□ عدد ٤، ١٩٧٩

المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ـ **الفقي وناصر وعبده**، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ـ **ابو لبده**، مص الأصابع ـ **عبدالباسط**، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة.

□ عدد ١، ١٩٧٩

ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين ـ **خصاونه**، التخطيط التربوي والتنمية ـ **الخطيب**، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل ـ **القيسي**، نحو سياسة بترولية مشتركة.

□ عدد ٢، ١٩٧٩

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ـ **نعيم**، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ـ **العوضي**، اتفاقيتا إطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي ـ **الجواهري**، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

□ عدد ٣، ١٩٧٩

الاشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ـ **النجار**، نحو نظام نقدي دولي جديد ـ **مرار**، مشاركة العاملين في الإدارة.

□ عدد ٤، ١٩٧٩

عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الإدراكي ـ **عبدالرحمن**، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة السادات لإسرائيل ـ **الركابي**، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

□ عدد ١، ١٩٨٠

رشاد، تبقرط العملية السياسية ـ **ناجي**، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ـ **بركات**

الإعلام وظاهرة والصورة المطبعة؛ ـ **عبدالرحيم**، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين.

□ عدد ٢، ١٩٨٠

زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ـ **تركي**، حقوق الطفل بين التربية الإسلامية والتربية الغربية ـ **الخطيب**، التربية المستمرة: سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها ـ **الاحمد وجاسم**، التربية العلمية: وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في إعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت.

□ عدد ٣، ١٩٨٠

الثاقب وسكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ **احمد**، علم الاجتماع: التحديات الايديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ـ **السالم**، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت: دراسة أولية.

□ عدد ٤، ١٩٨٠

آدم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ـ **الفقي**، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل ـ **منصور**، علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية ـ **عبدالرحمن**، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية.

□ عدد ١، ١٩٨١

التميمي، مفهوم التسوية السياسية ـ **الشرقاوي**، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ـ **الاحمد**، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة بمدارس الكويت.

□ عدد ٢، ١٩٨١

التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ **العظمة**، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار ـ **نور**، تطبيقات الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي.

□ عدد ٣، ١٩٨١

الريحاني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكياً: دراسة تجريبية علاجية ـ **تركي**، قلق الامتحان بين القلق كسمة، والقلق كحالة ـ **كاظم**، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات.

□ عدد ٤، ١٩٨١

عبدالخالق، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية ـ **السالم**، تقويم كتب الإدارة الصادرة في اللغة العربية ـ **رجب**، الإطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية.

□ عدد ١، ١٩٨٢

الحمود ورفاعي، الملامح الأساسية للإدارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات ـ **حماد**، الموقف الإفريقي من قضية فلسطين ـ **سليم**، الإحياء الإسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات ـ **القطب**، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر.

□ عدد ٢، ١٩٨٢

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن ـ **شافعي**، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية ـ **نعيم**، أنساق القيم الاجتماعية؛ ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ـ **مليكيان والعيسى**، دراسات في العمل في المجتمع القطري ـ **عبدالباقي**، الطب الشعبي في قرية مصرية.

□ عدد ٣، ١٩٨٢

عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي ـ **عبدالمعطي**، الثروة والسلطة في مصر ـ **السيد**، صورة الذات لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي «رؤية سيكوسيولوجية» ـ **الجعلي**، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الأمبريالي في أفريقيا.

□ عدد ٤ ، ١٩٨٢

سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي ـ عساف، التغذية المكتسبة وشروط العمالة ـ الطحيح، مفهوم الإدارة: دراسة ميدانية ـ نمر، الموارد الإنسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي.

□ عدد ١ ، ١٩٨٣

عبدالخالق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الإداري للدولة ـ معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ جدعان، حوادث المرور في الكويت: أسبابها وطرق علاجها

□ عدد ٢ ، ١٩٨٣

الكومي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف، دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الإسرائيلي ـ الشلقاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة ـ الفرا، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء.

□ عدد ٣ ، ١٩٨٣

سالم، إشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية ـ الفقي، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق ـ عيسى، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل التصفين الكروين للمخ.

□ عدد ٤ ، ١٩٨٣

الشيشيني، نقل التكنولوجيا والتبعية التكنولوجية في الدول النامية ـ الخطيب، العامل النووي في الصراع العربي الإسرائيلي ـ الفقي، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة ـ نعيم، التكوين الاقتصادي الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي.

□ عدد ١ ، ١٩٨٤

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية ـ جميل، الإطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة ـ مطر، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ـ التميمي، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني.

□ عدد ٢ ، ١٩٨٤

تركي، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر ـ الثاقب، الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام ـ سالم، التحليل العلمي للدعاية ـ سعادة، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية.

□ عدد ٣ ، ١٩٨٤

جلال‌الدين، التمييز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع ـ اسماعيل، الإدمان الكحولي ـ هدية، السلطة والشرعية ـ بستان، آراء واتجاهات في مجال محو الأمية بدولة الكويت.

□ عدد ٤ ، ١٩٨٤

عبدالمعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي ـ تركي، الشخصية ونظرية التنظيم ـ وشاد، النتائج السياسية للرأي العام ـ الخطيب، الجوانب الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر التكنولوجي المعرسي.

□ عدد ١ ، ١٩٨٥

سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة ـ حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية ـ بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة ـ الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية.

□ عدد ٢ ، ١٩٨٥

ربيع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية ـ مرسي، سيكولوجية العدوان ـ ابو اصبع، التواصل في المؤسسات الإعلامية ـ منصور، دراسات تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

□ عدد ٣ ، ١٩٨٥

باشا، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح ـ نبراوي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول ـ علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي.

الابحاث

المناقشات

المراجعات

التقارير

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٦ (الصفحات من ١٣ ـ ٣٤)

الاعباء القومية لأزمة سوق الأوراق المالية بدولة الكويت

سمير عبدالغني محمود
المعهد العالي التجاري ـ الكويت

طبيعة المشكلة :

أدت تصرفات بعض المتعاملين والوسطاء بسوق الأوراق المالية بالكويت والتي تمثلت في التوسع غير المدروس في حركة التداول بها إلى الإضرار بالدور الذي ينبغي أن يؤديه ذلك المرفق الحيوي من اعتباره مكانا لتنظيم عملية الاستثمار في الأوراق المالية إلى استخدامه للمضاربة المبالغ فيها سعيا وراء عوائد وهمية . . مما تسبب معه الحاق بعض الأضرار بالمجتمع الكويتي ككل وببعض أطرافه ذات الصلة بالسوق .

وتجسدت تلك الأضرار في ظهور مديونيات المتعاملين بالسوق بعضهم لبعض وبينهم وبين المؤسسات المالية والاقتصادية ، وانخفاض قيمة أصول محافظ المستثمرين ، والتي انسحب أثرها على المراكز المالية للمؤسسات المصرفية نتيجة اختلاف العلاقة بين قيمة الضمانات والرهونات لديها والقروض الممنوحة وفقا للنسب الائتمانية المرعية ، الأمر الذي أدى في النهاية الى زيادة الضغوط والأعباء على الميزانية العامة للدولة .

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية طبيعة المشكلة ذاتها ، فهي تمس الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة . . وتؤثر على القطاعات الاقتصادية والمالية بها ، وعلى العلاقات الاجتماعية بين أطراف المجتمع الكويتي ، وقد شغلت تلك المشكلة الرأي العام الكويتي والسلطات العليا بالدولة . واستحوذت على اهتمام المسئولين بها للسعي المستمر من جانب

الدولة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحماية المجتمع من أية هزات طارئة .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تلمس بعض الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت المجتمع الكويتي وبعض أطرافه ذات الصلة بالسوق ، من خلال دراسة وتحليل النتائج السلبية لأزمة سوق الأوراق المالية الكويتية ، كما يهدف إلى تحديد وقياس الأعباء القومية المترتبة عليها .

طريقة البحث :

يجمع البحث في منهجه بين الاستقراء والاستدلال المنطقي وهما منهجا المنطق المستقران ، فقد اعتمد الكاتب على مراجعة معظم الكتابات التي تناولت أزمة السوق بالإضافة للقوانين والقرارات الصادرة والمنظمة لعملها ، وملاحظة ما دار في الندوات واللقاءات للانطلاق نحو إجراء الدراسات اللازمة لتحقيق أهدافه .

وإن كان الاستقراء لم يوضح اتفاق الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع حول تشخيص طبيعة تلك الأزمة وأسبابها وسبل علاجها إلا أن الكاتب أمكنه من خلال محاولته المتواضعة استقراء بعض العناصر ذات التأثير الواضح في ظهور الأزمة ، والتي يمكن بتحديدها تشخيص طبيعتها وأسبابها وذلك بمحاولة إرساء بعض العوامل المسببة لها ، وتحديد الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تلحق المجتمع الكويتي ، والأعباء القومية المترتبة عليها ، وتطويع أسلوب لقياس تلك الاعباء من خلال اتجاه البحث فيها نحو الاستنباط .

محتويات البحث :

تناول الكاتب هذا الموضوع في العناصر الآتية : ـ

* ـ مقدمة :

أولا : التطور التاريخي لسوق الأوراق المالية والتشريعات المنظمة لها .

ثانيا : طبيعة سوق الأوراق المالية الكويتية .

ثالثا : تشخيص أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية .

رابعا : أسباب الأزمة .

خامسا : تأثير أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية على الأعباء القومية للدولة .

سادسا : قياس الأعباء القومية لأزمة السوق .

* ـ خلاصة وتوصيات .

وفيما يلي نقدم دراسة لكل عنصر من العناصر السابقة :

مقدمة :

يعتبر سوق الأوراق المالية كياناً إدارياً ذا طبيعة مالية ، يؤدي نشاطا خدميا لا يهدف من ورائه الى تحقيق ربح بل توفير خدمات معينة لازمة للوفاء باحتياجات المجتمع وتقديم منافع اجتماعية لأطرافه المختلفة . ومن السهل أن يلمس المتعاملون في السوق المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي تعود عليهم من خدماتها والتي تتمثل في تيسير تنظيم تداول الأوراق المالية والعمل على تنمية واستقرار التعامل فيها ، وتعميق الوعي الاستثماري لدى المواطنين تحقيقا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة .

وبالمقابل فإن أية أزمة تتعرض لها السوق ، لا شك تؤثر تأثيرا سلبيا على المجتمع بأطرافه المختلفة ، وينعكس ذلك في شكل أعباء اجتماعية يتحمل عبئها ذلك المجتمع .

وعليه فإن سوق الأوراق الماليةفي أي بلد من البلدان عليه مسئولية اجتماعية تجاه المجتمع بأطرافه ، وتعتبر إدارة تلك السوق مسئولة عن رعاية مصالح تلك الأطراف ، وتنبع تلك المسئولية من الطبيعة المميزة للسوق والهدف الذي يسعى الى تحقيقه باعتباره أداة لتنظيم عملية الاستثمار لتنفيذ أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

وبناء على ما سبق ، يمكن القول أن سوق الأوراق المالية تمثل وحدة داخل المجتمع تعمل من خلال عقد اجتماعي صريح أو ضمني ، ويعتمد استمرارها ونموها واستقرارها على تحقيقها لمجموعة من الخدمات المرغوبة لدى المجتمع ، والوفاء باستمرار بحاجته من تلك الخدمات ، وأن تتمتع الاطراف المستفيدة من خدماتها بقبول ذلك المجتمع[1] .

وتقوم فكرة العقد الاجتماعي على أن وحدات الاعمال والخدمات كأعضاء في المجتمع تلتزم ضمنيا وصراحة بعلاقة تعاقدية معه ذات إطار قانوني أو أخلاقي .

ونتيجة لذلك العقد فقد يؤول للمجتمع صافي منافع أو يتحمل بصافي خسارة نتيجة قيام الوحدة بنشاطها .

وينظم العقد الاجتماعي العلاقة بين الأفراد ووحدات الأعمال والخدمات بالمجتمع وبمقتضاه تأتمر أي وحدة داخل المجتمع بأمر الجماعة وتخضع لسلوكها المحدد والمعترف به ، وعليها أن تمتثل لقراراتها وتساير قيمها ومعاييرها واحتياجاتها وتتصرف بوحي من

المجتمع الذي ترتبط معه بعلاقة تعاقدية ، ويعتبر عدم مسايرة تلك الجماعة أمراً يستوجب محاسبتها وذلك لتحقيق نوع من الضبط الاجتماعي .

ولكي يؤدي سوق الأوراق المالية خدماته بشكل فعال ويتفاعل مع المجتمع الذي ينتمي اليه ينبغي عليه الالتزام بالتشريعات والقوانين المنظمة لعمله ، وأن يقوم بالتطبيق الفعلي لتلك التشريعات ، بالاضافة للالتزام بالقرارات واللوائح التنظيمية له ، وإتاحة الفرصة للأجهزة الرقابية لمزاولة دورها في الرقابة على أدائه ، كما ينبغي وضع إطار تنظيمي واضح ودليل عمل محدد يتحرك من خلاله وينظم اختصاصاته ويحدد من خلاله السلطة والمسئولية للقائمين على إدارة شئونه .

أولا : التطور التاريخي لسوق الأوراق المالية بالكويت والتشريعات المنظمة له :

ظهرت أول نواة لسوق الأوراق المالية بالكويت مع إنشاء البنك الوطني عام ١٩٥٢ كأول شركة كويتية مساهمة عامة طرحت أسهمها للاكتتاب العام على الجمهور الكويتي ثم تبعه إنشاء شركة السينما الكويتية في عام ١٩٥٤ ثم شركة الخطوط الجوية الكويتية عام ١٩٥٦ ، وقد أخذت الشركات المساهمة الكويتية في التزايد حتى أصبحت تمثل استثمارا جديدا يستحق معه انشاء سوق لتنظيم تداول الأوراق المالية لتلك الشركات .

وقد بدأ سوق الأوراق المالية بالكويت كبداية باقي الأسواق الأخرى في العالم . حيث يتم التعامل فيه ويتم تبادل الأوراق المالية بين المستثمرين في مكاتب السماسرة العقاريين أو في المقاهي الشعبية ، حتى أصبح بعض السماسرة العقاريين يمثلون أسواقا للأوراق المالية تتوافر لديهم الأسعار والكميات المطلوبة للتداول .

واستمر التعامل في الأسهم الكويتية على هذا النحو دون أي تنظيم أو رقابة قانونية للسوق الى أن صدر أول قانون[١] ينظم تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات المساهمة ، ويعد هذا القانون خطوة هامة على طريق تنظيم التداول في الاوراق المالية . وقد قضى القانون بتكوين لجنة مالية استشارية للإشراف والرقابة على عمليات تداول الأوراق المالية ، ووضع المقترحات الخاصة بإنشاء بورصة للأوراق المالية بدولة الكويت .

وفي عام ١٩٧١ صدر قرار[٢] وزارة التجارةالذي يقضي بإسناد مهمة تنظيم تداول الأوراق المالية الى شعبة جديدة تخضع لإشراف مراقبة الشركات والتأمين بوزارة التجارة تسمى "بشعبة الأوراق المالية" ، وتتحدد اختصاصاتها في الإشراف على تداول الأسهم ، وإصدار نشرة يومية رسمية عن الأسعار وحركة التداول في السوق ، وإلزام سماسرة

الأوراق المالية بضرورة التسجيل لدى وزارة التجارة وإبلاغها بجميع الصفقات التي تتم يوميا بالسوق .

وفي فبراير من عام ١٩٧٢[٥] تم إنشاء أول مقر لبورصة الأوراق المالية بالكويت ومع بداية عام ١٩٧٦ تم تطوير شعبة الأوراق المالية ـ بوزارة التجارة الى إدارة الأوراق المالية . وفي نفس العام صدر قرار وزارة التجارة بتشكيل لجنة للأوراق المالية برئاسة الوزير وممثلين عن الحكومة والبنك المركزي وشركات الاستثمار والوسطاء وعضوين من غرفة التجارة والصناعة وأعضاء من ذوي الخبرة ، لتقوم بمهام إدارة السوق والإشراف عليه ووضع التشريعات اللازمة لتنظيمه وتطويره .

وفي عام ١٩٨٣ صدر المرسوم الأميري المؤرخ ١٤/٨/١٩٨٣ وبموجبه تم تنظيم سوق الأوراق المالية بالكويت كهيئة مالية مستقلة تدار بواسطة لجنة الأوراق المالية بالإضافة لادارتها التنفيذية .

ثانيا : طبيعة سوق الأوراق المالية الكويتية :

تميز سوق الأوراق المالية الكويتية ببعض السمات التي تتمثل فيما يلي :

١ ـ الارتباط الوثيق بالاحداث الاقتصادية العالمية :

تتميز سوق الأوراق المالية الكويتية بحساسيتها الزائدة تجاه الأحداث الاقتصادية العالمية وتأثرها بها ، نظرا لما يتميز به الاقتصاد الكويتي من انفتاح على العالم الخارجي ، وبالتالي فإن أية هزة نقدية عالمية أو اضطرابات في الأسواق المالية العالمية ينعكس أثرها مباشرة بالإيجاب على سوق الأوراق المالية الكويتية فيزداد حجم التداول وترتفع أسعار الأسهم بها .

٢ ـ الاسهم أساس التعامل :

يكاد يقتصر التعامل في سوق الأوراق الماليةالكويتية على الأسهم فحسب بينما يقل التعامل في السندات التي تتميز بارتفاع أسعار فائدتها ، كما اقتصر الاكتتاب فيها على بعض الشركات والمؤسسات التي تحتاج الى تمويل خارجي وتعجز مواردها المالية الذاتية عن مواجهة التزاماتها.

وقد يرجع ذلك ـ من وجهة نظر الكاتب ـ الى العوامل الآتية : ـ

أ ـ تفضيل المستثمر للتعامل في الأسهم نظرا لسهولة تداولها والمزايا التي تحققها لحامليها في الشركات المصدرة لها .

ب ـ عدم توافر الوعي الاستثماري لدى جمهور المستثمرين ومحدودية النظرة للأدوات الاستثمارية الأخرى كشهادات الإيداع مثلا .
جـ ـ الوفر المالي الذي تتمتع به الميزانية العامة للدولة جعلها لا تلجأ الى خلق دين عام لسد أي عجز بها من خلال إصدار السندات الحكومية وأذون الخزانة وهما من الأدوات الاستثمارية المتعارف عليها في أسواق المال بالدول النامية .
د ـ الزيادة المطردة في عدد الشركات المساهمة المقفلة التي تعتمد في تكوين رأسمالها على المصادر المالية الذاتية لمؤسسيها من خلال إصدار الأسهم .

٣ ـ الحجم الصغير :
تتميز سوق الأوراق المالية الكويتية بحجمها الصغير الذي يرجع إلى محدودية عدد الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها بالسوق ، حيث لا يتجاوز (٥٤) شركة من بينها (٨) شركات غير كويتية (خليجية) [*] ، بالإضافة إلى الحصص الضخمة التي تمتلكها الحكومة الكويتية في معظم الشركات المساهمة فقد دلت الاحصائيات على أن نسب امتلاك الحكومة لأسهم العديد من الشركات المساهمة الكويتية تصل من ٦٠ ـ ٧٠٪ .[٦]

٤ ـ الموسمية :
تتميز السوق بالموسمية حيث يصل حجم التعامل بالأسهم في السوق إلى ذروته في بعض الفترات خلال العام ، وينكمش ذلك الحجم ويصل الى أدنى درجاته في فترات أخرى ، ويرجع ذلك إلى موسمية الاقتصاد الكويتي ذاته حيث تتميز بعض الفترات بالانتعاش الاقتصادي التي تليها فترات أخرى من الركود .

٥ ـ المضاربة :
نظرا للزيادة المبالغ فيها في حجم التعامل بالسوق ، والاندفاع غير المدروس من جانب المتعاملين على التعامل في الأسهم سعيا وراء مكاسب وهمية سريعة ، فقد أصبحت المضاربة من أهم سمات سوق الأوراق المالية الكويتية وبما لا يتمشى مع المراكز المالية للشركات المصدرة لتلك الأسهم ، الأمر الذي أدى الى ظهور تفاوت كبير بين السعر السوقي للسهم وسعره الحقيقي المتمثل في القيمة الدفترية له من واقع القوائم المالية لتلك الشركات .

ثالثا : تشخيص أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية :

تتحدد طبيعة أزمة سوق الأوراق المالية بالكويت في تراكم مديونية المتعاملين الناتجة عن التوسع في الصفقات الآجلة لعمليات الاكتتاب الوهمية في الأسهم بالإضافة لتدني قيم

الأسهم الناتجة عن لجوء بعض المستثمرين إلى رفع أسعارها بصورة مفتعلة ، الأمر الذي أدى الى رد الفعل الطبيعي والذي تمثل في الانهيار المفاجيء لقيمة تلك الأسهم .

ويمكن تقسيم طبيعة تلك الأزمة الى مرحلتين على النحو التالي :[٧]

١ ـ مرحلة التمهيد للأزمة : (من ابريل ١٩٧٥ حتى ديسمبر ١٩٧٦)

شهدت سوق الأسهم في تلك الفترة تداولا ونشاطا مرتفعا ، حيث سجل قطاع الشركات المقفلة حوالي (٥٠) شركة بلغ إجمالي رؤوس أموالها نحو (٩٢) مليون دينار ، ورغم التوسع الكبير الذي شهدته سوق الأسهم وزيادة مقدرتها على استيعاب وامتصاص رؤوس الأموال ، إلا أنها تعتبر سوقا ضيقة [٨] بالمقارنة مع الموارد المالية المتوفرة لدى الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة .

وتميزت تلك الفترة بزيادة الموارد المالية المتوفرة بقدر يفوق المقدرة الاستيعابية للاقتصاد ، مما أدى الى ظهور فجوة واضحة بين معدل تراكم الفوائض والادخارات من جهة ، ونمو قاعدة الأصول المادية القادرة على استيعابها من جهة أخرى .

ويرجع ذلك الى نقص الوعي الاستثماري ومحدودية النظرة للادوات الاستثمارية المختلفة ، وعدم السعي نحو خلق فرص استثمارية جديدة لاستثمار تلك الفوائض محليا على أسس إنتاجية ، والاكتفاء بالتعامل في أسهم الشركات المساهمة الكويتية بالإضافة للاهتمام بالقطاع الإنشائي والعقاري . وقد ساعد ذلك على زيادة تدفق رءوس الأموال إلى الخارج في صورة توظيفات مباشرة أو توظيفات البنوك المحلية ، والتوسع في استيراد السلع الاستهلاكية الذي يضر بالاقتصاد القومي ويؤثر على استقرار العملة الوطنية .

وقد أدت بعض العوامل الى محدودية القدرة الاستيعابية للاقتصاد الكويتي ، منها على سبيل المثال اتجاه البنوك إلى التوسع في منح التسهيلات الائتمانية الشخصية والعقارية ، دون الاهتمام بمنح التسهيلات الائتمانية لأغراض إنتاجية ، وذلك للقطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي مثلا لتشجيع الأفراد للتوجه إلى الأعمال الحرة المنتجة ، هذا بالإضافة إلى دور الإنفاق الحكومي وأثره على الاستملاكات والذي يساهم بتشكيل ضغوط مالية في أيدي عدد محدود من الأفراد .

وقد كان من نتيجة تفوق القدرة على التمويل على حاجة التمويل المحلي ، بالإضافةللنظام المتبع في عمليات التداول بالسوق ـ والذي يطلق عليه نظام المفاوضة [٩] ، كان من نتيجة ذلك تحويل السوق الكويتي إلى سوق مضاربة لما يوفره هذا النظام من حرية مطلقة ، لتغيير الأسعار دون أية ضوابط .

كما أدت مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية المحلية والخارجية إلى زيادة حمّى المضاربة ، وتتمثل تلك العوامل في ارتفاع السيولة المحلية خلال عامي ٧٦/٧٥ من ٢٤٪ الى ٣٧٪ على التوالي والذي أدى الى التوسع في الإنفاق الحكومي ، بالإضافة الى انتهاج الجهاز المصرفي لسياسة ائتمانية توسعية لأغراض غير إنتاجية الأمر الذي أدى الى زيادة السيولة المحلية وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية على أسعار الأسهم .

وأخيرا الممارسات السلبية التي تجسدت في الصفقات الآجلة التي ظهرت على نطاق واسع عام ١٩٧٦ كعمليات الاكتتاب في الشركات الوهمية بالأسهم المطروحة جديدا والمبادلات على المسجلة في السوق ، وقيام بعض المستثمرين برفع أسعار بعض الأسهم بصورة مفتعلة سعيا وراء الربح الاستغلالي السريع الأمر الذي أدى الى انهيار وعدم استقرار سوق الأوراق المالية في تلك الفترة .

وقد أدى الارتفاع المفتعل لأسعار الأسهم إلى رد الفعل الطبيعي الذي تمثل في ظهور الأزمة وبداية الاتجاه العكسي نحو الركود وانخفاض التداول ثم انخفاض سرعة دوران الأسهم فانخفاض أسعار الأسهم . وهذا ما حدث في نهاية ١٩٧٦ .

وقد سجلت كمية الأسهم المتداولة انخفاضا كبيرا بلغت نسبته ٣١٪ في نهاية عام ١٩٧٦ ، وصاحب ذلك انخفاض حاد في أسعار الأسهم قدر بنحو ١٩٪ وقد نجم عن الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم وفي الكميات المتداولة منها انخفاض أكثر حدة في القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المتداولة حيث بلغت (٣٤٦) مليون دينار مقابل (٩٣٦) مليون دينار أي بنسبة انخفاض مقدارها ٦٤٪[١١] .

٢ ـ مرحلة الازمة : (من يونيو ١٩٨٢)

مهدت المرحلة السابقة لظهور الأزمة الحقيقية لسوق الأوراق المالية الكويتية وقد شهدت هذه الفترة تذبذبا واضحا في كمية التداول بالسوق . فقد أدت الموجات الشديدةللمضاربة والمتعلقة بمعاملات البيع بالأجل إلى أن بلغ إجمالي تداول الأسهم بالسوق إلى ذروته حيث بلغ في الفترة من يونيو الى أغسطس ١٩٨٢ (٢) مليار سهم ، ثم تدنى الى (٦٠٢) مليون سهم الى أن انخفض التداول بصورة حادة ومفاجئة الى(٧٢) مليون سهم فقط في شهر سبتمبر من نفس العام .

ولم تقتصر النتائج السلبية الناجمة عن التطورات غير الطبيعية في سوق الأسهم على تراجع كل من حجم التداول ، وأسعار الأسهم وعدم قدرة المتعاملين على سداد الديون ، بل امتدت لتشمل فاعلية السوق المالية الكويتية بصورة أساسية ، وتتابع تأثيرها ليلحق بمعظم قطاعات الاقتصاد الكويتي .

وفي عام ١٩٨٣ شهدت البورصة انخفاضا حادا في حجم تداول الأسهم نتج أساسا عن غياب فئة صانعي ومحترفي السوق بما لديهم من قدرة على التأثير الفعال على حركة ونشاط السوق ، ويرجع ذلك إلى تأثرهم بأزمة السوق . وقد اقتصرت معظم عمليات التداول في تلك الفترة على وسطاء الحكومة وقد تركز التعامل على أسهم البنوك والشركات العقارية ، وقد بلغ حجم التداول في البورصة في تلك الفترة (٨٤) مليون سهم تبلغ قيمتها الإجمالية (٥١٢) مليون دينار مقابل (٢٥٥) مليون سهم في نهاية عام ١٩٨٢ بلغت قيمتها الإجمالية (١٩٣٨) مليون دينار .

كما انخفض عدد الصفقات من (٢٤) ألف صفقة عام ١٩٨٢ الى (١٦) ألف صفقة عام ١٩٨٣ . وعلى مستوى الأسعار سجل الرقم القياسي لأسعار الأسهم المتداولة في البورصة عام ١٩٨٣ انخفاضا بلغت نسبته ١٠٪ عن عام ١٩٨٢ .

رابعا : أسباب الأزمة :

تعددت وجهات نظر الاقتصاديين والمحللين الماليين حول أسباب أزمة السوق وفي اعتقادي أنه يمكن إرجاع الأسباب الرئيسية لأزمة سوق الأوراق المالية الكويتية الى ما يأتي :

١ ـ غياب رقابة الأجهزة الفنية المتخصصة :

ساهم غياب الرقابة الفعالة من قبل وزارة التجارة للتحقق من مدى تطبيق السوق للقوانين والتشريعات المنظمة لحركة التداول ، وعدم قيام لجنة الأوراق المالية بدورها بفاعلية ، بالإضافة لتهاون البنك المركزي في تأدية دوره بالرقابة على منح الائتمان المصرفي ، وعدم استخدام أسلحته الفعالة في الرقابة المصرفية والنقدية ـ كل ذلك ساهم في ظهور أزمة سوق الأوراق المالة بالكويت .

٢ ـ مسئولية مهنة المحاسبة والمراجعة :

أدى عدم قيام مكاتب تدقيق الحسابات بأداء مسئولياتها المهنية بالعناية الواجبة التي تستلزمها معايير المراجعة المتعارف عليها وآداب وسلوك المهنة ، الى عدم توفير بيانات ومعلومات سليمة وموثوق بها يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية . حيث يعتبر تقرير مدققي الحسابات عن المراكز المالية للشركات التي يتم تداول أسهمها بالبورصة من أهم مصادر المعلومات الأساسية التي يستقي منها المستثمرون والمحللون الماليون المتخصصون معلوماتهم المناسبة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

ولاشك أن مكاتب تدقيق الحسابات تلعب دورا هاما في مجال توفير المعلومات المناسبة للمستثمرين ، ويعتبر عدم قيامهم بمسئوليتهم القانونية والمهنية بالعناية الواجبة أحد أهم أسباب حدوث أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية .

٣ ـ قصور نظام المفاوضة :

أدى نظام المفاوضة المتبع في سوق الأوراق المالية الكويتية إلى تجزئة السوق وعدم وجود نظام موحد له أسعاره التي يعكسها العرض والطلب على جميع أسهم الشركات ، وإنما خضعت تلك العملية لأهواء الوسطاء حيث يمثل كل وسيط سوقا مستقلا له أسعاره الخاصة ويتعامل مع مجموعات محددة .

٤ ـ عدم وجود تحديد واضح لاختصاصات الوسطاء (السماسرة) :

إن سوء تنظيم مهنة الوساطة وانعدام الرقابة عليها ، قد أدى الى عدم وجود تحديد واضح لاختصاصات الوسطاء . فلم يكن للوسيط في سوق الأوراق المالية دور محدد وواضح فأحيانا يقوم بدوره كوسيط ، وأحيانا أخرى يعمل لحسابه الخاص ولا يتحمل المسئولية المهنية اللازمة عند اجراء الصفقات ، كما انعدمت الخدمات التي يمكن أن يؤديها لعملائه وعدم قيامه بالاعلان عن أسعار عروض وطلب الأسهم بالسوق ، ويرجع ذلك في اعتقادي الى ما يأتي : ـ

أ ـ عدم توافر المعايير المتعارف عليها لمزاولة مهنة الوساطة .
ب ـ عدم توافر ميثاق لآداب وشرف مهنة الوساطة .
جـ ـ غياب الرقابة على الوسطاء من قبل وزارة التجارة والصناعة والأجهزة الرقابية الأخرى .
د ـ عدم توافر اتحاد لمهنة الوساطة ينظم أداء تلك المهنة والرقابة عليها .

٥ ـ عدم توافر أدوات بديلة للاستثمار :

يقتصر التعامل على الأسهم في مجال التداول بالسوق مما لا يتوافر معه وجود أدوات استثمارية بديلة تجعل المستثمر يفاضل بينها لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب ، فلا شك أن التعامل في أدوات استثمارية متعددة مثل السندات بأنواعها وشهادات الايداع وأذون الخزانة ، تؤدي الى توسيع قاعدة الاستثمار وإتاحة الفرص الاستثمارية للمستثمرين لجذب فوائضهم المالية وامتصاص السيولة الزائدة .

٦ ـ غياب الإطار التنظيمي للسوق :

أدى غياب الإطار التنظيمي للسوق إلى استخدامه للمضاربة وليس للاستثمار وذلك سعيا وراء الكسب السريع من جانب المتعاملين ، ونتج عن ذلك إجراء عمليات اكتتاب وهمية للأسهم المطروحة لأول مرة ، وقيام بعض المتعاملين برفع أسعار بعض الأسهم بصورة مفتعلة .

٧ ـ عدم وجود نظام محدد للمقاصة :

ساهم عدم وجود نظام واضح لإجراء المقاصة والتسويات بشكل يضمن تحقيق نقل الملكية والتنفيذ الكامل للصفقات ، ويكفل المحافظة على حقوق وواجبات كل من المتداولين والوسطاء ـ ساهم في زيادة حدة أزمة السوق .

٨ ـ التوسع في البيع الآجل :

أدى التوسع في البيع الآجل في سوق الأسهم والمغالاة فيه ، وعدم تنظيم تلك العمليات إلى زيادة حدة أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية .

٩ ـ عدم كفاية القواعد التنظيمية والتشريعية :

أدى عدم كفاية القواعد التنظيمية والتشريعية للسوق وعدم مناسبتها وقصورها عن مسايرة التوسع الكمي في سوق الأسهم وحجم التداول بالإضافة إلى عدم الالتزام بتطبيق تلك القواعد المنظمة ـ أدى إلى المساهمة في تطور الأزمة .

خامسا : تأثير أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية على الأعباء القومية للدولة :

أثرت أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية سلبيا على مصالح المجتمع ككل وبعض أطرافه الذين تربطهم علاقة بالسوق [١١] . وقد أدى ذلك إلى ظهور نوع من الأعباء القومية التي نتجت عن سوء استخدام ذلك المرفق الهام ، الأمر الذي ألقى عبئا كبيرا على الاقتصاد القومي للدولة .

ويقسم الباحث دراسة هذه النقطة الى العنصرين التاليين :

١ ـ مفهوم الأعباء القومية .

٢ ـ الأعباء القومية لأزمة السوق على المجتمع الكويتي .

وفيما يلي شرح كل عنصر من العناصر السابقة :

مفهوم الاعباء القومية :

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأعباء القومية ، وتتفق جميعها على أن المجتمع ككل أو بعض أطرافه يتحمل هذه الأعباء ، كما اختلف المفهوم الاقتصادي لها عن المفهوم المستخدم في مجال المحاسبة ، ولعل من أشمل تلك التعريفات ذلك التعريف الذي يعبر عنها بأنها تمثل "التضحيات التي يتحملها المجتمع" ، أو بمعنى أدق" التضحيات التي يتحملها النشاط الاقتصادي على المستوى القومي سواء كانت تلك التضحيات ملموسة أو غير ملموسة ، اقتصادية أو غير اقتصادية ، داخلية أو خارجية ، تحقيقا لأهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة [١٢] .

وقد يتحمل الاقتصاد القومي تلك الاعباء دون إرادته ، ومن ثم فلا يمكن التخطيط لها مقدما ، أو قد يتحملها بإرادته أو في سبيل قيام الدولة بالوظائف المتطورة .
وتتمثل الصعوبات التي تواجه المحاسبين في استيعاب مفهوم الأعباء القومية (الاجتماعية) في أنها ذات مظاهر متعددة ، ولها ارتباط بالعلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية ، وأن معظمها ذو طبيعة معنويةغير ملموسة ، كما أن لها استخدامات ذات معان مترادفة ، وبالتالي فإن صياغة مفهوم واضح ومحدد لتلك الأعباء من الصعوبة بمكان وذلك في ظل الطبيعة الخاصة المميزة لتلك الأعباء .

٢ ـ الأعباء القومية لأزمة السوق على المجتمع الكويتي :

تتمثل الأعباء القومية التي نتجت عن أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية في المساوىء والأضرار التي تحملها المجتمع ككل ، سواء كانت أضرارا اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ، وتلك الأضرار التي لحقت ببعض أطرافه ماديا أو صحيا أو نفسيا .

وفي اعتقادي أن الاطراف التي لحق بها الضرر بصفة مباشرة من أزمة سوق الأوراق المالية تتمثل في الدولة كطرف رئيسي يمثل مصالح المجتمع ككل ، والجهاز المصرفي ، وفئة المستثمرين (المتعاملين في البورصة) والجمهور العام .
وتتمثل الأضرار التي لحقت بكل طرف من تلك الاطراف على وجه التفصيل فيما يلي :

١ ـ بالنسبة للمجتمع ككل (الدولة)

أ ـ أضرار تتعلق بأزمة الثقة :

- الأضرار التي تلحق بالاقتصاد القومي نتيجة تخوف واحجام المواطنين عن توظيف أموالهم في الأوراق المالية .

- الأضرار الناتجة عن عدم ثقة المواطنين في قوة الاقتصاد القومي للدولة وتسريب مدخراتهم لتوظيفها بالخارج .
- الأضرار الناتجة عن فقدان الثقة بين الانشطة الاقتصادية والمؤسسات المالية والمصرفية ، والتي لا شك ستؤثر على مسيرة الحركة الاقتصادية في البلاد .
- الأضرار الناتجة عن تهريب أموال المتعاملين للخارج ، وذلك تهربا من سداد الالتزامات والديون التي عليهم عند إجراء التسويات معهم .
- الأضرار الناتجة عن البيانات المضللة التي زُودت بها الأجهزة الحكومية المختصةعن المراكز المالية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية .

ب ـ أضرار تتعلق بأوجه الإسراف والضياع :

- الأضرار التي لحقت بالإنتاج القومي والناتجة عن انشغال المتعاملين بالتعامل في أسهم الشركات الوهمية وعدم مساهمتهم الفعالة في الإنتاجية القومية للدولة .
- الأضرار الناتجة عن الوقت الضائع على الدولة نتيجة ترك المواطنين المتعاملين لأعمالهم الأصلية أثناء الدوام وانشغالهم بالمضاربة في السوق .
- المساهمة المالية للدولة في حل الأزمة والتي شكلت عبئا غير متوقع على موازنتها العامة .
- الأضرار الناتجة عن ضياع وقت وجهد الدولة والمتمثل في انشغال السلطة التشريعية والتنفيذية بالبلاد لحل تلك الأزمة ، مثل (تكاليف الوقت المستنفد واعداد الدراسات اللازمة وعقد الندوات وانشغال أجهزة الاعلام ، والمساحات المخصصة في الجرائد واللقاءات المنعقدة في الأجهزة المرئية والمسموعة) .
- الأضرار الناتجة عن فترة توقف عمل السوق لبحث ودراسة تلك الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة وأثر ذلك على الاقتصاد القومي للبلاد .
- الأضرار الناتجة عن فائض الطاقة الانتاجية ببعض القطاعات الاقتصادية بالدولة والتي لا يستطيع الطلب المتوفر استيعابها .

جـ ـ أضرار أخرى "اجتماعية واقتصادية وسياسية" :

- الأضرار الناتجة عن الشقاق الاجتماعي بين أسرة المجتمع الواحد الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى حدوث هزات في البنية الاجتماعية للدولة .
- الأضرار الناتجة عن عدم استقرار العملة الوطنية نتيجة زيادة السيولة ، والذي صاحبه ظهور الموجةالتضخمية .
- الأضرار الناتجة عن سمعة السوق المحلي لدى الأسواق العالمية الأخرى .

٢ ـ بالنسبة للجهاز المصرفي :

أ ـ أضرار تتعلق بأزمة الثقة :

- الأضرار الناتجة عن فقدان الثقة في الجهاز المصرفي والتي ينتج عنها ما يلي :
* الإضرار بسمعة البنوك
* تعرض الجهاز المصرفي لحالة من العسر المالي . نتيجة عزوف الأفراد عن إيداع مدخراتهم وتعاملهم مع البنوك المحلية .
* الكشف عن القيادات غير الواعية بالبنوك المحلية .

ب ـ أضرار تتعلق بأوجه الإسراف والضياع :

- الأضرار الناتجة عن الديون المعدومة التي نتجت عن أزمة السوق نتيجة التوسع في منح الائتمان لجمهور المتعاملين .
- الأضرار الناتجة عن تورط الجهاز المصرفي في أزمة السوق من خلال المضاربة على الأوراق المالية لحسابه .
- الأضرار الناتجة عن الوقت المستنفد من جانب الجهاز الإداري والفني للبنوك عند منح الائتمان للمتعاملين في السوق والمضاربة على الأوراق المالية لحسابها .
- الأضرار الناتجة عن الفوائد التي حجبت عن البنوك لو أنها منحت تلك القروض للعملاء العاديين من غير المتعاملين في السوق لا ستخدامها في أغراض التنمية ، بالإضافة للأضرار الناتجة عن فقدان البنوك القروض الممنوحة للمتعاملين .
- الأضرار الناتجة عن اختلال العلاقة الائتمانية المرعية بين القروض الممنوحة والضمانات المقابلة لها .
- الأضرار الناتجة عن الوقت الضائع المستنفد في الاجراءات المطلوبة التي تقوم بها البنوك للتنفيذ على ضمانات القروض الممنوحة للمتعاملين في السوق والمتوقفين عن الدفع .

٣ ـ المستثمرون (المتعاملون بالسوق) :

أ ـ أضرار مادية :

- الأضرار المادية التي لحقت كبار الدائنين والناتجة عن عدم تسوية معاملاتهم وحصولهم على حقوقهم كاملة مما يؤثر على مراكزهم المالية .

- الأضرار المادية التي لحقت المدينين نتيجة التصرف في ممتلكاتهم الخاصة بأسعار تقل كثيرا عن قيمتها الحقيقية وذلك لسداد الديون المستحقة عليهم عند إجراء التسويات .
- الأضرار الناتجة عن ترك كبار المتعاملين لأنشطتهم الاقتصادية الاصلية ، الأمر الذي أدى الى حرمانهم من دخول تلك الأنشطة .
- الأضرار الناجمة عن تدني قيمة الأصول بمحافظ المستثمرين مما أدى الى خسائر دفترية تؤثر على الأوضاع المالية لتلك الفئة .

ب ـ أضرار نفسية وصحية :

- الأضرار الناتجة عن سوء الحالة الصحية والنفسية للمتعاملين في السوق ، وخاصة صغارهم .
- الأضرار النفسية التي لحقت ببعض المتعاملين في السوق نتيجة ترك أعمالهم ووظائفهم أو تعرضهم للفصل من الخدمة أو الجزاءات التأديبية الناتجة عن كثرة حالات تغيبهم وعدم انتظامهم في أعمالهم .
- الأضرار الناتجة عن شعور المتعاملين بعدم حمايتهم من قبل الأجهزة الفنية الرقابية المتخصصة ومن قبل الدولة .

٤ ـ الجمهور العام :

أ ـ أضرار مادية :

- الأضرار الناتجة عن إلغاء الدعم عن بعض السلع الاستهلاكية .
- الأضرار المادية الناتجة عن التجاء جمهور المواطنين إلى توظيف أموالهم بالخارج مما يعرضها للضياع والتبديد نتيجة التغير في الظروف السياسية مثلا .
- الأضرار الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع نظرا لزيادة حدة التضخم أثناء تلك الأزمة .
- الأضرار الناتجة عن اكتناز أموالهم وحجبها عن الاستثمار في الدولة مما يضيع عليهم فوائد استثمار تلك الأموال ويعرضها للتلف والسرقة .
- الأضرار المادية الناتجة عن ترك جمهور المواطنين لأعمالهم نتيجة تصفية بعض القطاعات التي يعملون بها ذات الإدارة الضعيفة .

ب ـ أضرار نفسية :

- الأضرار الناتجة عن شغل الرأي العام بأخطار تلك الأزمة .
- الأضرار الناتجة عن فقدان ثقة جمهور المواطنين في سوق الأوراق المالية كأداة لتنظيم الاستثمار .
- الأضرار الناتجة عن قلق جمهور المواطنين نتيجة شعورهم بامكان الاستغناء عن خدماتهم نظرا لتصفية بعض القطاعات الاقتصادية بالدولة .
- الأضرار النفسية الناتجةعن تغيير النمط الاسكاني للمواطنين نحو الشقق بدلاً من المنازل .

سادسا : قياس الأعباء القومية لأزمة السوق :

إن الطبيعة المعنوية غير الملموسة في بعض عناصر الأعباء القومية تؤدي في معظم الأحيان إلى عدم توافر المعايير الموضوعية التي يمكن بواسطتها قياس تلك الأعباء بالاضافة لاختلاف طبيعتها ، فقد تكون إرادية أو لا إرادية داخلية أو خارجية ، كما يختلف مفهوم تلك الأعباء من مستوى لآخر ، فقد تسمى على مستوى الوحدة بالتكاليف الاجتماعية ، ويطلق عليها الأعباء القومية على مستوى الدولة .

وبناء على ذلك فان طبيعة بنود تلك الأعباء تجعل من مسألة قياسها في صورة وحدات نقدية أو حتى كمية في بعض الأحيان عملية صعبة في المستقبل القريب على الأقل .

ومن أكثر الطرق ملاءمة لحصر وتحديد الأعباء القومية لأزمة سوق الأوراق المالية الكويتية تلك الطريقة التي نادى بها أحد الباحثين والتي تتألف من أسلوبين يمكن استخدام أحدهما لقياس تلك الاعباء وذلك على النحو التالي [١٢]

١ ـ الأسلوب الأول :

يتمثل في حصر وتحديد أعباء المنع ، وهي الأعباء التي ما كانت لتظهر لو قامت السوق بتطبيق النظام وأداء مسئوليتها الاجتماعية على الوجه المطلوب وقد تسمى بأعباء الوقاية أو الحماية .

٢ ـ الأسلوب الثاني :

يتمثل في حصر وتحديد أعباء التصحيح ، وهي الأعباء اللازمة لإعادة الوضع الى ما كان عليه قبل حدوث أزمة السوق ، ويتناول الباحث مدى ملاءمة استخدام الأسلوبين

السابقين في حصر وتحدد الأعباء القومية لأزمة السوق ، وذلك على النحو التالي :

أولا : استخدام أسلوب أعباء المنع لحصر وتحديد الأعباء القومية لأزمة السوق :

تتمثل أعباء المنع من وجهة نظر الكاتب فيما يلي :

١ ـ الأعباء المترتبة على زيادة فاعلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية من خلال الرقابة على منح الائتمان والاحتفاظ بالنسب القانونية للسيولة وذلك بزيادة عدد زيارات المفتشين بالاضافة إلى إعداد فريق عمل مؤهل لدراسة التقارير الشهرية المقدمة من تلك البنوك بعنايةورعاية لازمين .

٢ ـ الأعباء المترتبة على سلامة الإفصاح عن المعلومات المناسبة والملائمة عن المراكز المالية للشركات المسجلة بالسوق حتى تتضح الرؤية الحقيقية للمستثمر . والدراسة المتأنية للجدوى الاقتصادية وللمراكز المالية لتلك الشركات ، وما يتطلبه ذلك من زيادة الجهد والوقت اللازمين من قبل مكاتب التدقيق للحصول على مخرجات صحيحة ومعبرة تعبيرا صادقا عن تلك المراكز .

٣ ـ الأعباء المترتبة على زيادة الوعي الاستثماري لدى المواطنين وعمل نشرات وكتيبات لتعليم المستثمر الأسلوب الصحيح والسليم لاستثمار أمواله بدلا من المضاربة بها وتعريض أمواله للمخاطر . وتكاليف عقد الندوات واللقاءات مع المتخصصين في ذلك المجال من أساتذة الجامعات ورجالات الاعمال .

٤ ـ الأعباء المترتبة على زيادة فاعلية رقابة الأجهزة المتخصصة ، مثل وزارة التجارة ، على تطبيق السوق للقوانين واللوائح ، وذلك من خلال الزيارات المستمرة للتحقق من حسن سير العمل والتأكد من التزام إدارة السوق بالتطبيق الفعلي لتلك القوانين ، وزيادة فاعلية الرقابة على فئةالوسطاء الذين يحتكرون المعلومات لأنفسهم ويحجبونها عن المتعاملين بالسوق مما يوقعهم في تدليس واضح ، وذلك بتعمد عدم وضع لوحات أسعار الأسهم إلا بعد إتمام الصفقات .

٥ ـ الأعباء المترتبة على زيادة فاعلية الرقابة على مهنة مراقبة الحسابات من خلال تعدد أجهزة الرقابة عليها وعدم اقتصارها على وزارة التجارة والصناعة فقط ، وذلك بإعطاء بعض الصلاحيات في الرقابة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أو لديوان المحاسبة مثلا .

٦ ـ الأعباء المترتبة على توفير أدوات استثمارية بديلة بالسوق يكتتب فيها المستثمرون بدلا من الاقتصار على الاكتتاب في الأسهم فقط . ولا شك أن ذلك كان سيؤدي

إلى توسيع قاعدة الاستثمار وإتاحة الفرصة للمستثمر للمفاضلة بينها لاختيار أنسبها له .

٧ ـ أعباء إعداد إطار تنظيمي واضح للسوق يتم وضعه بمعرفة المتخصصين ، تتحدد فيه مسئولية وحقوق كل المتعاملين والوسطاء .

ثانيا : استخدام أسلوب أعباء التصحيح لحصر وتحديد الأعباء القومية لأزمة السوق :

تتمثل أعباء التصحيح [١٤] فيما يلي :

١ ـ أعباء مالية :

- إنشاء صندوق حماية صغار المستثمرين لتعويض المتعاملين وخاصة صغارهم عن الخسائر التي لحقت بهم من جراء الازمة .
- الدعم المالي للمؤسسات المالية والاقتصادية التي تضررت من الأزمة .
- التزام الدولة بدعم المدينين المتضررين وذلك بضمان حد أعلى من الممتلكات والأصول الخاصة بهم ، وعدم المساس بذلك الحد وتحملها فروق مديونيتهم .
- الدعم المالي والفني للقطاع الخاص والعمل على تنشيطه .
- الدعم المالي والفني للمواطنين لتشجيعهم على الاتجاه للأعمال الحرة المنتجة ، بالتزامها بتوفير التمويل اللازم والتعامل مع منتجاتها .
- أعباء استقدام الخبراء والمتخصصين الذين تم تكليفهم للمساهمة في حل الأزمة واقتراح الحلول المناسبة لعلاجها .
- أعباء العناية الصحية بالمستشفيات الحكومية للمتعاملين الذين أصيبوا بأضرار صحية من جراء الأزمة .

٢ ـ أعباء تنظيمية :

- استحداث جهات عليا بالدولة لمتابعة الأمور الاقتصادية العامة وتطوير كفاءة الأجهزة التنفيذية .
- تأسيس بعض الشركات اللازمة للإصلاح وعلاج السلبيات السابقة مثل شركات شراء الديون الصعبة من المؤسسات المالية وشركات صناعة الأسواق .
- تنفيذ مشروع المنطقة التجارية الحرة وتأسيس مركز لتجميع المعلومات لتشجيع القطاع الخاص .
- تحديث وتطوير التشريعات المالية والتجارية والائتمانية لتغطية ثغرات التطبيق .
- الأعباء المترتبة على إعداد وتطبيق النظام الجديد للتداول بالسوق وهو ما يطلق عليه

(المزاد المكتوب) [١٥] على العديد من الشركات والذي تم تنفيذه من يوليو ١٩٨٤ نظرا لمناسبته بشكل أفضل لسوق الأوراق المالية الكويتية .

٣ ـ أعباء أخرى :

- الأعباء الناتجة عن الوقت والجهد المبذول لاستعادة أموال المتعاملين والتي تم تسريبها للخارج للتهرب من سداد الديون والالتزامات التي نتجت عن الأزمة .
- أعباء الوقت المستنفد في عقد الندوات مع المتخصصين لاقتراح سبل العلاج ، والوقت المستنفد في مناقشات السلطة التشريعية والتنفيذية لاقتراح أنسب السبل لحل تلك الأزمة .
- الأعباء الاجتماعية الناتجة عن إلزام المؤسسات الاقتصادية بالتعامل مع المصادر المحلية في الحصول على المنتجات لعلاج أعباء الطاقة الفائضة بالدولة .

خلاصة وتوصيات :

يخلص الكاتب من خلال عرضه وتحليله السابق إلى أن سوق الأوراق المالية الكويتية تعرض لأزمة حقيقية هي محصلة لمجموعة من الأسباب والعوامل التي ساعدت على ظهورها ، ومن أهمها الوفرة المالية لدى المستثمرين وعدم توجيهها التوجيه الصحيح لخدمة الاقتصاد الوطني للبلاد في المجالات الانتاجية التي تساعد على استقراره وتطويره ، بالاضافةالى محدودية مجالات الاستثمار بالكويت واقتصارها على التعامل في الأسهم والعقارات ، وعدم السعي نحو فتح مجالات استثمارية جديدة ، بالإضافة لنقص الوعي الاستثماري لدى بعض المستثمرين .

كل ذلك أدى بالتبعية الى ظهور بعض الأسباب والعوامل الأخرى التي عددها الباحث وساعدت على حدوث الأزمة نظرا لدورها في تهيئة المناخ لها .

ولا شك أن تلك الوفرة المالية والتي انحصرت في أيدي قلة محدودة من الأفراد نتجت عن انتهاج الجهاز المصرفي لسياسة ائتمانية غير رشيدة ، وتركيزها على أهداف استهلاكية أو عقارية ، وعدم الاهتمام بمنح الائتمان الانتاجي والرقابة عليه لخدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

وبعد أن حدد الكاتب أطراف المجتمع التي تأثرت بشكل مباشر من أزمة السوق وعدد الأضرار التي لحقت بهم . قام بتطويع طريقة للقياس لإمكان تحديد وقياس الأعباء القومية لأزمة السوق من خلال استخدام أسلوبي المنع والتصحيح .

وفي خاتمة البحث يوصي الكاتب بما يلي : -

١ - العمل على بث الوعي الاستثماري بكافة الوسائل لدى المستثمرين وتدعيم القناعة والثقة لديهم بالاتجاه نحو الاستثمار المحلي وتعريفهم بمزاياه لاجتياز تلك الأزمة .

٢ - بث الثقة لدى الأفراد والمؤسسات في سلامة النظام الاقتصادي بالدولة من خلال عقد الندوات واللقاءات .

٣ - العمل على إعادة الاستقرار والتعامل بسوق الأوراق المالية على أساس استثماري وليس لغرض المضاربة .

٤ - العمل على تحقيق التكامل والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المالية بالبلاد لإعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني .

٥ - العمل علي إيجاد موقف إيجابي من جانب المتعاملين وتوعيتهم بضرورة التعامل الجاد والتعاون لحل الأزمة لتسوية مديونيتهم بين بعضهم البعض ، وبينهم وبين المؤسسات المالية ، والتعامل بواقعية مع تلك المشكلة .

٦ - العمل على الحفاظ على القطاعات الاقتصادية ذات الإدارة الواعية الرشيدة ، والعمل على تدعيمها واستمرارها لتؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني .

ويعتقد الباحث أنه من الضروري لحل أزمة السوق في ظل الظروف القائمة استخدام أسلوبي المنع والتصحيح معا للعلاج ، وذلك للاحتياط والحذر من التورط في مثل هذه الأزمة مستقبلا ، هذا من ناحية ، وتصحيح الوضع القائم حاليا من ناحية أخرى .

وان كنت في محاولتي هذه أبرزت بعض جوانب أسباب أزمة سوق الأوراق المالية بدولة الكويت ، وبعض عناصر الاعباء القومية التي ترتبت على حدوث تلك الأزمة ، إلا أنه من المؤكد أن هناك عناصر لتلك الأعباء قد تكون خافية على الكاتب ، وذلك لأن النظرة الشمولية التي ينبغي أن يتحلى بها أي باحث عند دراسة وتحليل أية مشكلة من منظور اجتماعي هي مسألة نسبية تختلف من باحث لآخر .

الهـــوامش

١ ـ للمزيد من التفاصيل عن العقد الاجتماعي يرجع في ذلك على سبيل المثال الى :

أ ـ روسو ، جان جاك ، العقد الاجتماعي ـ ترجمة ذوقان قرقوط ، بيروت ـ دار العلم (الطبعة الأولى) ١٩٧٣ ، ص ١٧ ـ ٧٢ .

ب ـ سعفان ، د . حسن شحاته ، تطور الفكر الاجتماعي والمدارس الاجتماعية ، القاهرة ـ دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ .

C –(AICPA) , Committee on Social Measurement , Report of Committee on Social Measurement , New York , 1977 , PP . 294 – 295 ,

٢ ـ القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية بالشركات المساهمة الكويتية .

٣ ـ قرار وزير التجارة رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ الصادر في ١٩٧١/٨/٨ .

٤ ـ وزارة التجارة والصناعة ـ إدارة الأوراق المالية .

٥ ـ الركيبي ، د . صعفق ، أزمة المناخ في ضوء التطور التاريخي لسوق الأسهم بالكويت ، إدارة الدراسات والبحوث الاقتصادية ببورصة الأوراق المالية الكويتية .

٦ ـ تقرير لجنة التنشيط الاقتصادي ، وزارة المالية ، الكويت .

٧ ـ يرجع لأزمة سوق الأوراق المالية الكويتية الى :
الركيبي ، د . صعفق ، مرجع رقم (٥) .

٨ ـ يقصد بالسوق الضيقة قلة عدد الشركات المسجلة بها ومحدودية عدد الأسهم وحجم التداول بالمقارنة مع الموارد المالية المتوفرة لدى الاقتصاد الوطني .

٩ ـ يقضي هذا النظام بأن يتم التفاوض بين البائع والمشتري أو من يمثلها على سعر وكمية الصفقة الى أن يتم الاتفاق بينهما ، ثم يقوم البائع بتحويل ملكية الأسهم وتسليمها للمشتري أو لوسيط ويأخذ ثمنها في مقابل ذلك . ويطلق على هذا النظام النظام المفتوح وقد عملت به معظم البورصات العالمية في بدايتها مثل بورصة لندن وبورصة نيويورك .

١٠ ـ وفقا لمؤشر الأسعار الذي أعدته وزارة التجارة والصناعة .

١١ ـ تتمثل الأطراف الاجتماعية ـ التي تربطها علاقة بسوق الأوراق المالية في تلك المجموعات المميزة داخل المجتمع والتي يفترض أن يربطها بالسوق عقد اجتماعي وأن هناك مسؤولية ضمنية أو صريحة من جانب السوق تجاه هؤلاء الأطراف .

ويقول أحد الكتاب في ذلك :

Social Constituents are the different distinct social groups with whom afirm is persumed to have asocial contract .

ويرجع في ذلك الى :

Ramanathan , K . V . ,Toward a Theory of Corporate Social Accounting , The Accounting Review , N . Y . July 1976 , PP .516 – 528 .

وفي اعتقادي أن أطراف المجتمع الذين يمكن أن تربطهم مصالح مع سوق الأوراق المالية تتمثل في الأطراف التالية :

١ ـ المستثمرون : وهم فئة المتعاملين أو المتداولين في الأوراق المالية وتشمل الحاليين منهم والمستقبليين .

٢ ـ المحللون والمستشارون : مثل الاقتصاديين والإحصائيين والباحثين في التحليل المالي .

٣ - الحكومة : ممثلة في وزارة التجارة والصناعة كجهاز رقابي على تصرفات السوق .
٤ - الوسطاء : ممثلة في فئة السماسرة بالسوق .
٥ - المؤسسات الائتمانية والمصرفية : ممثلة في قطاع البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى .
٦ - العاملون : وهم فئة العاملين بالبورصة من موظفين وإداريين .
٧ - الجمهور العام :

١٢ ـ الصعيدي ، ابراهيم احمد أحمد ، نموذج مقترح لقياس تكاليف الأعباء الاجتماعية لخدمة الأهداف القومية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة مقدمة لكلية التجارة جامعة عين شمس ، ١٩٧٨ ، ص ٢٦ .

١٣ ـ Metwally , S .W . , Cost Information For Corporation Social Responsibility Performance , Ph .D . ,University of Steerling ,U . K . 1979 .

١٤ ـ استرشد الكاتب ببعض توصيات لجنة التنشيط الاقتصادي المنعقدة بالكويت برئاسة سعادة وزير المالية والنفط .

١٥ ـ يتم التعامل وفقا لنظام المزاد المكتوب من خلال تسجيل أسعار عرض وطلب الأسهم على اللوحات في قاعة التداول ، ويتم التزايد فيه بين الوسطاء كل حسب أولوية الأسعار الى أن يتم التوافق بينهما ، ويحدد المشتري كمية الأسهم التي أجري المزاد عليها .

ويقدم هذا النظام المزايا التالية :

أ ـ يتم افتتاح سعر السهم بنسبة محددة عن السعر السابق .
ب ـ يتم التغيير في أسعار الأسهم بنسب ثابتة صعوداً أو هبوطا .
جـ ـ يمنع الوسيط من التعامل مع نفسه إذا كان هناك وسيط آخر مسجل بعده في نفس السعر .
د ـ يمنع إجراء الصفقات خارج القاعة إذا لم تسجل على لوحة السوق .
هـ ـ يوفر عنصر العلانية لأسعار عرض وطلب الأسهم في السوق لجميع المتعاملين .
و ـ المساواة بين المتعاملين والوسطاء بغض النظر عن حجم تعاملهم أو أسمائهم .
ز ـ يحدد حجم الكميات التي يعقدها العميل في دوره بالتعامل بسقف محدد يخسر بعدها الوسيط دوره للعميل الذي يليه .
ح ـ يتحمل الوسيط مسئوليته كاملة فيما يتعلق بإتمام الصفقة ونقل ملكيتها وتسليم قيمتها .
ط ـ يلزم الوسيط المسجل على اللوحة بالتنفيذ إذا توافق سعره مع وسيط آخر .

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٦ (الصفحات من ٣٥ ـ ٦٩)

سوق عمان المالية: إلى أين؟

زياد سليم رمضان
قسم إدارة الأعمال ـ الجامعة الأردنية

بين يدي هذه الدراسة:

تشكل السوق المالية همزة الوصل بين الادخار والاستثمار من خلال عدة أدوات ومؤسسات متخصصة فهي تهيء الفرصة للأرصدة الفائضة عن حاجة مالكيها لأن توضع في متناول أيدي الباحثين عنها[١]. وللسوق المالية مكونات:

فالمؤسسات التي تقوم بتحريك مبالغ كبيرة من الأرصدة قصيرة الأجل خلال مدة محددة لمواجهة الطلب عليها يطلق عليها اسم السوق النقدية وهذه السوق جزء مهم من السوق المالية يتخصص بالأدوات الشديدة السيولة القصيرة الاجل مثل اذونات الخزينة وشهادات الايداع والأوراق التجارية.

ويشكل الوسطاء الماليون والمؤسسات المالية الوسيطة التي تشمل البنوك التجارية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وبنوك الاستثمار والادخار جزءاً مهماً جدا من مؤسسات السوق المالية حيث تقوم هذه المؤسسات باصدار الموجودات المالية غير المباشرة مثل شهادات الايداع وتستخدم الأرصدة المتحصلة لشراء أدوات مالية أخرى مثل الأسهم والسندات فهي تمكن المدخرين من إيصال ادخاراتهم الى المستثمرين.

وهكذا فللسوق المالية جزء هام آخر هو سوق الأوراق المالية[٢].

هناك شكلان متكاملان لسوق الأوراق المالية: الأول هو السوق الأولية أو سوق الإصدارات وهي السوق التي تنشأ فيها علاقة مباشرة بين مصدر الورقة المالية والمكتتب بها، ومن مؤسسات هذه السوق المهمة بنوك الاستثمار والشركات المالية وكلاهما يقوم بوظيفة تغطية الإصدار وتوزيعه إضافة إلى البنك المركزي الذي يصدر أدوات الدين العام الداخلي مثل السندات نيابة عن الحكومة.

أما الشكل الاخر فهو السوق الثانوية أو سوق التداول وهي السوق التي يتم فيها تداول الإصدارات (الأسهم والسندات) بعد الاكتتاب بها بين حاملها وبين مستثمر أخر ولهذه السوق أيضا اسم آخر هو بورصة الأوراق المالية التي هي المكان الذي تجري فيه المعاملات على الأوراق المالية بواسطة أشخاص مختصين بهذا العمل في أوقات محددة[٣] أو في الاجتماع الذي يعقد لهذه الغاية. فبمجرد أن يتم بيع الأوراق المالية في السوق الأولية تصبح قابلة للتداول في السوق الثانوية.

ولأسواق الأوراق المالية الثانوية شكلان: منظمة، غير منظمة يطلق عليها اسم أسواق فوق الكاونتر أو الموازية، فالأسواق المنظمة هي البورصة التي تم تعريفها أعلاه. أما الموازية فتجري العمليات فيها دون التقيد بمكان أو زمان محدد بالضرورة فالعمليات تجري بالتلفون أو بالوسائل الإلكترونية الأخرى ويكون تجارها على أهبة الاستعداد لشراء أو بيع بعض الأوراق المالية لمحافظهم الخاصة ويربحون الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب[٤].

أما من حيث معيار زمن تنفيذ الصفقة فإما أن يتم تنفيذ الصفقات آنيا أي فورا. وعندها تسمى السوق بالسوق الناجزة أو الآنية أو الحاضرة وإما أن يتم تنفيذ الصفقات في المستقبل وعندها تسمى السوق بالسوق الستقبلية أو الآجلة. وللسوق المستقبلية نوعان: الأول يتم فيها إبرام عقود تتضمن حقوقا والتزامات لتنفيذ صفقات في الستقبل ويكون المشتري بموجبها ملزما بتنفيذ الصفقة ولهذا يمكن وصفها بالسوق المستقبلية الملزمة للمشتري. والنوع الثاني يكون للمشتري فيه حق الخيار في تنفيذ الصفقة أم لا ولذا يسمى سوق الخيارات[٥].

وفي كلا النوعين يكون زمن تنفيذ الصفقة هو الذي يقرر ما إذا كان البيع قصير الأجل أو طويله فإذا ما كان التسليم ناجزا أو في مدة سنة أو أقل سمي قصير الأجل أما إذا طال أجل التسليم سمي بيعا طويل الأجل.

كما أن هنالك أسلوب البيع (والشراء) على الهامش السائد عند التعامل بالأوراق المالية عبر مؤسسات الوساطة المالية حيث يتم الاتفاق بين المتعامل والوسيط المالي بأن يقوم الأخير بشراء كمية معينة من الأسهم وبسعر محدد لحساب المتعامل الذي يقوم بدفع جزء من الثمن (يسمى الهامش) نقدا وتبقى الأسهم مسجلة باسم الوسيط والمتعامل حتى يتمم المتعامل دفع باقي الثمن ويلتزم المتعامل بتنفيذ الصفقة.

وتقوم أسواق الأوراق المالية بوظائف مهمة ومتنوعة أبرزها ما يلي[٦]:

١) خلق استمرارية التعامل وإكساب الورقة المالية صفة السيولة.

٢) تحديد أسعار التبادل العادلة.
٣) حماية المتعاملين من الغش والخداع والغبن.
٤) توزيع رأس المال.
٥) حلقة اتصال بين الفعاليات الاقتصادية.
٦) موازنة الأسعار.

* * * *

لقد حققت سوق عمان المالية نجاحا ملحوظا في فترة قصيرة من الزمن اختصرت فيها سنوات عديدة احتاجت اليها الأسواق المشابهة في مراحل تطورها لتصل إلى المستوى الذي وصلته سوق عمان في السنوات الثلاث أو الأربع الأولى من عمرها قبل أن تفقد عوامل نشاطها زخمها لتتراجع عن تلك المستويات التي حققتها. فقد انشئت سوق عمان المالية عام ١٩٧٨، واستمر نمو نشاطها بشكل مضطرد قرابة أربع سنوات حيث أخذت مظاهر الركود في أعمالها على شكل تباطؤ مستمر في معدل نمو حجم التداول (محسوبا بعدد الأسهم المتداولة) حتى هبط عام ١٩٨٣ إلى أقل من خمس ما كان عليه عام ١٩٧٩ وتراجع عام ١٩٨٤ ليصبح سالبا كما هو واضح من جدول رقم (١) التالي واتخذ الركود أيضا مظهراً آخر وهو:

جدول رقم (١)
معدلات نمو عدد الاسهم المتداولة السوقية لها
في السوق الثانوية للنظامية والموازية
١٩٧٨ - ١٩٨٤

السنة	عدد الاسهم المتداولة(مليون سهم)	معدل النمو	القيمة السوقية (مليون دينار)	معدل النمو
١٩٧٨	٢٫٤٣	-	٥٫٦٢	-
١٩٧٩	٦٫٥٤	٪١٦٩	١٥٫٨٤	٪١٨٢
١٩٨٠	١٧٫٩٠	٪١٧٤	٤١٫٣٤	٪١٦١
١٩٨١	٢٩٫٢٣	٪٦٣٠	٧٥٫٤٢	٪٨٢
١٩٨٢	٤٥٫٨٤	٪٥٧	١٢٨٫٢٩	٪٧٠
١٩٨٣	٦١٫١٤	٪٣٣	١٤٫٤٣	٪١٠
١٩٨٤	٤٠٫٨٢	٪(٣٣)	٥٩٫٣٣	٪(٥٨)

الأرقام بين القوسين أرقام سالبة.
المصدر:ـ سوق عمان المالي، التقرير السنوي السابع ١٩٨٤.

الهبوط المستمر في معدل نمو القيمة السوقية للأسهم المتداولة حيث هبط هذا المعدل باضطراد حتى وصل عام ١٩٨٣ الى حوالي ٦ر٥٪ مما كان عليه عام ١٩٧٨ . مما يدل على أن الركود قد تجاوز مجرد كونه ركوداً في عدد الاسهم المتداولة إلى تباطؤ مضطرد في أسعار هذه الاسهم ظهر جليا في تباطؤ كل من معدل نمو الرقم القياسي لأسعار الأسهم المتداولة ولأسعار الأسهم بشكل عام (جدول رقم ٢) حتى تراجع كل منهما إلى النمو السالب في عام ١٩٨٣ ولم يتعاف أي منهما حتى آخر ما تم الحصول عليه من بيانات (كانون الثاني ١٩٨٥).

جدول رقم (٢)
الرقم القياسي لأسعار الأسهم بشكل عام
والرقم القياسي لأسعار الاسهم المتداولة
١٩٧٨ ـ ١٩٨٥

السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم بشكل عام(أ)	معدل النمو ٪	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المتداولة(ب)	معدل النمو ٪
١٩٧٨	١٠٩ر٢		١١٥ر٢	
١٩٧٩	١٢٨ر٢	١٧ر٤	١٤٣ر١	٢٤ر٢
١٩٨٠	١٦٧	٣٠ر٣	١٨٠	٢٥ر٨
١٩٨١	٢٠٧	٢٤	١٩٩ر٤	١٠ر٧
١٩٨٢	٢٣٢ر٩	١٢ر٥	٢٦٣ر٥	٣٢ر١
١٩٨٣	١٩٠ر٧	(١٨ر١)	١٩٨ر٧	(٢٤ر٦)
١٩٨٤	١٥١ر٩	(٢٠ر٣)	١٣٧ر٧	(٣٠ر٩)
١٩٨٥**	١٣٦ر٢	(٦ر٤)	١٠٢	(٢٥ر٧)

الأرقام بين قوسين أرقام سالبة.

(أ) الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم بشكل عام مرجح برأس المال المكتتب به والرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المتداولة مرجح بعدد الأسهم المتداولة والمعدلة بقيمة دينار لكل سهم.

(ب) كانون الثاني ١٩٨٥.

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية أعداد متفرقة عدا معدلات النمو حيث قام الباحث بحسابها.

وقد شعرت إدارة السوق بمظاهر هذا الركود منذ البداية حيث أن تقرير السوق المالية السنوي الخامس عن عام ١٩٨٢ أورد ما يفيد أنه قد حدث انكماش في عدد الأسهم المتداولة في النصف الثاني من ذلك العام[٧] وورد في تقريرها السادس عن ١٩٨٣ ما يفيد أن السوق المالية بشقيها السوق الأولية والثانوية قد أظهرت تباطؤا في معدلات النمو مقارنة مع الأعوام السابقة فقد أظهرت إحصائيات السوق الأولية نسبا ومعدلات معقولة في تجميع وتشكيل رأس المال للمشاريع المختلفة. ولكن بدرجة أقل من الأرقام والأحجام التي حققتها في الأعوام السابقة[٨]. . . . وإن حركة أسعار الأسهم المتداولة تميزت خلال هذا العام (١٩٨٣) بهبوطها التدريجي على مدار العام وقد أشار الرقم القياسي العام لأسعار أسهم الشركات المتداولة بهبوط مقدره (٤٥ر٣) نقطة أو ما نسبته (٢٢ر٧٪) وذلك خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٣/١/١ ولغاية ١٩٨٣/١٢/٢٨[٩] وقد استمر هذا الركود في أعمال السوق إلى ما بعد أواسط عام ١٩٨٥ (قبيل الانتهاء من هذه الدراسة) فقد تبين من نشرة سوق عمان المالية ليوم الثلاثاء ٧ أيار (مايو) ١٩٨٥ أن عدد الشركات التي تم تداول أسهمها بلغ (٥٠) شركة من أصل (٩٥) شركة مدرجة على الاقل[١٠] وأن ١٩ شركة من هذه الشركات الخمسين أي ما يعادل (٣٨٪) منها قد تم تداول أسهمها (أدنى سعر نفذ) بأقل من دينار أردني واحد وهو الحد الأدنى للقيمة الاسمية للسهم العادي بموجب القانون الأردني[١١].

كل هذا استدعى، التوقف قليلا للتساؤل ما السبب يا ترى؟ وإلى متى سيستمر هذا التراجع؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تستوجب إلقاء نظرة تقييمية فاحصة وشاملة على البيئة التي نشأت وترعرعت فيها السوق بهدف تحديد معالمها وما طرأ عليها من تغيرات أثرت على السوق فيما بعد. والأسئلة التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها يمكن تحديدها فيما يلي:

١- ما هي معالم البيئة الاقتصادية والمالية التي نشأت وترعرعت فيها سوق عمان المالية وبالتالي ما هي العوامل التي أفرزتها هذه البيئة فدفعت بزخمها سوق عمان المالية إلى مستويات عالية من النجاح في السنوات الأولى من عمرها؟ وما هي التغيرات التي طرأت على تلك البيئة فأفقدت العوامل المبحوث عنها زخمها وأدت بنشاط تلك السوق الى التراجع؟

٢- ماهي معالم المستقبل المنظور بالنسبة لتلك السوق؟

ما كتب في الموضوع:

لاشك في أن موضوع التقلبات الاقتصادية التي تعاني منها الأنظمة الرأسمالية والدول الرأسمالية المتدخلة موضوع تم بحثه في العديد من المؤلفات والدوريات المتخصصة. كما أن موضوع الأسواق المالية وخصائصها ونشاطاتها أيضا من المواضيع المغطاة بشكل جيد في كثير من المراجع والمؤلفات المختصة بالادارة المالية وبأسواق رأس المال وبالاستثمار وبادارة محافظ الاستثمار وعلى الرغم من أن الكثيرين يهمهم أمر سوق عمان المالية بشكل أو بآخر وعلى الرغم أيضا من أن بعض الندوات والمؤتمرات قد تم عقدها على مستوى العالم العربي لتعالج بعض القضايا التي تتعلق بالأسواق المالية في العالم العربي بشكل عام وكان آخرها مؤتمر أسواق رأس المال في الدول العربية: واقعها ومجالات تطويرها[١٢] وشارك فيه نخبة من رجال المال والأعمال في العالم العربي وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تطرقت لدراسة نواحي متعددة في الاقتصاد الأردني[١٣] إلا أنه (وحسب علم الباحث) لم يتم حتى تاريخ البدء بهذا البحث (في الربع الثاني من عام ١٩٨٥) نشر أية دراسة تتعلق ببحث معالم البيئة الاقتصادية والمالية الأردنية في السنوات العشر الأخيرة من حيث تأثيرها سلبا أو إيجابا على سوق عمان المالية ونشاطها ولا بأي شكل من الأشكال.

أهمية هذه الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أمور أولها أصالتها فهي الأولى من نوعها وليست تكرارا لأية دراسة منشورة، وثانيها أنها تستهدف إبراز وتحليل عوامل نجاح سوق عمان المالية وأسباب تراجع نشاطها مما يساعد المهتمين بتلك السوق ومنهم إدارتها والمتعاملون معها من وسطاء ومستثمرين ومتخذي القرار والجمهور بشكل عام على فهم ظروف السوق بشكل أفضل فيساعدهم هذا كثيرا في جعل أحكامهم عليها أكثر موضوعية كما يساعد متخذي القرار في ترشيد قراراتهم المتعلقة بها وتنير أمامهم مجال التحرك الهادف إلى تعزيز نشاط السوق والمحافظة على زخم الحركة فيها وتساعدهم على تحديد اتجاهات ذلك التحرك.

منطلقات البحث:

ينطلق هذا البحث من الافتراضات البدهية التالية:

١ ـ أن الأسواق المالية ومنها سوق عمان المالية لم تنشأ من فراغ ولا تعمل في فراغ بل هي وليدة عوامل تفرزها البيئة الاقتصادية والمالية وإلى حد ما الاجتماعية وهكذا فإن لهذه البيئة تأثيراً نشطاً وكبيراً على مدى نجاح أو إخفاق هذه الأسواق فالبيئة تفرز العوامل الفاعلة التي

قد تدفع بزخمها سوقا مالية ما إلى مستويات عالية النجاح او قد تعرقل أعمال هذه السوق وتعيقها.

٢ـ معدل نمو عدد الأسهم المتداولة في قاعة التداول في السوق الثانوية النظامية مؤشر صادق على حالة النشاط في السوق بشكل عام فزيادة هذا المعدل دليل على اضطراد النجاح، وثبات هذا المعدل مؤشر على وضع الاستقرار والثبات على مستوى معين من النشاط، وهبوطه مؤشر على تحرك نمو النشاط نحو الركود في السوق واستمرار هبوطه يشير إلى زيادة عمق الركود فيها.

٣ـ تقارير ونشرات سوق عمان المالية تحوي معلومات صادقة وموضوعية عن نشاط تلك السوق كما أن تقارير البنك المركزي الأردني والنشرة الاحصائية الشهرية التي يصدرها ذلك البنك، تحتوي على معلومات موضوعية وصادقة يمكن الاعتماد عليها.

مجال البحث:

تمتد فترة البحث زمنيا لتغطي إحدى عشرة سنة على الأقل تنتهي بنهاية عام ١٩٨٤ وهو آخر عام نشرت عنه سوق عمان المالية تقريرا سنويا عند البدء بهذه الدراسة. وفي اعتقاد الباحث أن هذه الفترة كافية فهي تغطي أربع سنوات على الاقل[١٤] قبل بدء السوق بأعمالها وتغطي السنوات السبع الأولى من عمر السوق وهي السنوات التي تتوافر فيها المعلومات الضرورية عن السوق لغايات هذا البحث حيث باشرت السوق عملها في مطلع عام ١٩٧٨.

أما مكانيا فيتسع مجال البحث ليغطي معلومات عن بلدان خارج حدود الأردن يكون للتغيرات الاقتصادية والمالية فيها تأثير كبير بشكل أو بآخر على البيئة الاقتصادية والمالية في الأردن.

منهاج البحث ومصادر المعلومات:

يهدف هذا البحث الى تحديد العوامل التي ادت الى تزايد نشاط سوق عمان المالية في بداية عهدها ثم تراجع هذا النشاط فيما بعد وسبيله الى ذلك هو الغوص الى جذور الأسباب التي أفرزت هذه النتائج ويرى الباحث أنه يمكن تصنيف هذه الأسباب إلى مجموعتين الأولى ترجع إلى البيئة الاقتصادية والمالية التي نشأت فيها سوق عمان المالية وترعرعت وعملت ولا تزال في ظلالها إذن فهي عوامل يمكن وصفها بأنها عامة. والثانية أسباب تتعلق بالمتعاملين من حيث ثقتهم بالأوراق المالية التي يتم التعامل بها في السوق وهي بالتالي عوامل خاصة.

وفي سبيل بحثه عن مجموعة العوامل العامة سيقوم الباحث باستعراض معالم البيئة الأردنية الاقتصادية والمالية التي أفرزت العوامل العامة التي أدت الى تزايد نشاط سوق عمان المالية في السنوات الأولى من عمرها ثم تحديد ما طرأ على هذه العوامل من تغييرات وفحص طبيعة هذه التغييرات واتجاهها وتأثيرها على قوة زخم تلك العوامل وعلى استمرارية قوة دفعها للسوق وبالتالي على قدرة السوق على المحافظة على مستويات النشاط التي حققتها كما سيعمل الباحث على استخلاص وتحديد العوامل الخاصة الأخرى التي أثرت سلبيا على ثقة المتعاملين بالأوراق المالية التي يتم التعامل بها في السوق فساهمت في ركود أعمال السوق وعمقت ذلك الركود. سيعمل الباحث على استخلاص هذه العوامل من تقارير السوق ومذكراتها المنشورة حول نشاطاتها كل ذلك في محاولة للخروج بتوصيات عملية نابعة من صميم تلك العوامل تستهدف تنشيط السوق والخروج بها من وهدة الركود الذي سقطت نشاطاتها في أعماقه.

وقد استقى الباحث معلوماته من مصادر ثانوية بمعنى أنها بيانات منشورة وأهم هذه المصادر التقارير السنوية لسوق عمان المالية لغاية أخر تقرير صدر عن تلك السوق عند القيام بهذه الدراسة وهو التقرير السنوي السابع لعام ١٩٨٤ والتقارير السنوية والنشرات الاحصائية الشهرية التي يصدرها البنك المركزي الأردني والأدلة التي نشرتها سوق عمان المالية عن الشركات المساهمة العامة الأردنية بأجزائها الثلاثة إضافة إلى ما نشرته في الموضوع بعض الدوريات والنشرات المتخصصة وبعض الدراسات الميدانية (المنشورة وغير المنشورة) المتعلقة بدراسة بعض مظاهر الاقتصاد الأردني والتي قام بها باحثون مختلفون سترد الإشارة إليها في حينه.

مناقشة المعلومات:

ستتم مناقشة المعلومات على مستويين المستوى الاول مستوى البيئة الأردنية الاقتصادية والمالية التي كانت سائدة عام (١٩٧٨) عام إنشاء السوق وما قبله والمستوى الثاني العوامل العامة التي أفرزتها تلك البيئة فأدت الى تزايد نشاط هذه السوق في السنوات الأربع الاولى من عمرها وما طرأ على هذه العوامل من تغييرات أثرت سلبيا على زخمها وأدت الى تراجع النشاط في السوق فيما بعد. بالاضافة إلى بحث العوامل الخاصة الأخرى التي أثرت سلبيا على ثقة المستثمرين بالأوراق المالية بذلك النوع من الاستثمار.

أولا : ملامح البيئة الاقتصادية والمالية عام ١٩٧٨ وما قبله في الأردن:

تضافرت عدة عوامل في مطلع السبعينات من هذا القرن شجعت على التفكير بإنشاء سوق مالية في عمان بل على الإسراع في إنشائها ويمكن إجمال ملامح البيئة

الاقتصادية والمالية التي نشأت سوق عمان المالية في أحضانها في عام ١٩٧٨ (وما قبله) فيما يلي:

١ـ الموقع الجغرافي والاستقرار السياسي والوفاق الاجتماعي:

يتمتع الأردن باستقرار سياسي ووفاق اجتماعي متميز في المنطقة منذ مطلع السبعينات كما أن موقعه الجغرافي فرض عليه أن يكون خط الدفاع الأول عن الدول العربية النفطية في الخليج والسعودية ضد العدوان الاسرائيلي. هذا الموقع ألقى على الاردن مسؤوليات خاصة وأعباء كبيرة أفرزت اتفاقيات دعم الصمود كما أن الموقع جعل منه عمقا استراتيجيا للعراق وممونا رئيسيا له عن طريق ميناء العقبة.

كما أن قرب الأردن من لبنان وتمتعه بالاستقرار السياسي جعل منه ملجأ للعديد من الأسر اللبنانية وملاذا لبعض الشركات العاملة هناك والتي اتخذت من الاردن مستقرا لها على أثر الأحداث في لبنان وبعدها في إيران.

إضافة إلى أن الاستقرار السائد في الأردن نمّى الشعور بالطمأنينة لدى كثيرين على أسرهم فتركوها في الأردن واتجهوا للعمل في الدول المجاورة حيث تتوفر فرص عمل أفضل وأجور أعلى مكنتهم من تحويل الكثير من الأموال إلى أسرهم في الأردن فاستفادوا وأفادوا البلاد كثيرا فنشط العمران وازدهرت الأعمال ونشطت حركة بيع الأراضي خاصة في فصل الصيف من كل عام عند عودة الكثيرين من المغتربين إلى الأردن.

٢ـ توفر بعض الأدوات المالية الملائمة:

شرع البنك المركزي بإصدار سندات الدين العام لأول مرة في تاريخ الأردن عام ١٩٧١ باسم سندات التعمير حيث كان رصيدها غير المسدد (٣) ملايين دينار في ذلك العام، وفي عام ١٩٧٧ تم إصدار سندات التنمية وكان رصيدها القائم في ذلك العام حوالي (٤١) مليون دينار.

كما قام البنك المركزي بإدارة إصدارات إسناد القروض التي قامت بطرحها بعض المؤسسات العامة في الاردن مثل مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية التي أصدرت سنداتها عام ١٩٧٦ وتبعتها إصدارات أخرى لعدة مؤسسات أردنية بلغ رصيدها القائم عام ١٩٧٧ حوالي مليون دينار.

أما أسهم الشركات المساهمة العامة فقد شهد عددها تطورا ونموا واضحا في فترة السبعينات فقد ارتفع عدد الشركات المسجلة في وزارة التجارة والصناعة من (٢٨) شركة

عام ١٩٧٠ الى (٦٦) شركة عام ١٩٧٨ وارتفع رأس المال المصرح به لهذه الشركات من (٨ر٤١) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٩ر٢٠٧) مليون دينار عام ١٩٧٧.

٣ـ وجود بعض المؤسسات المالية المتطورة:

شكلت بعض المؤسسات المالية المتطورة النواة الأولى للمتعاملين في السوق ومن هذه المؤسسات مؤسسات الجهاز المصرفي وعلى رأسها البنك المركزي الأردني ومؤسسات التوفير والادخار التعاقدي مثل شركات التأمين وصندوق التقاعد وصندوق التوفير البريدي.

فقد منحت مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني حوالي ١٣٪ من تسهيلاتها الائتمانية إلى القطاع الصناعي عام ١٩٧٧ بفعل تشجيع البنك المركزي لها على ذلك كما احتوى الجهاز المصرفي على ست مؤسسات إقراض متخصصة ركزت على التمويل المتوسط والطويل الأجل الموجه للمشاريع الإنمائية وقد لعبت هذه المؤسسات دورا في إنشاء بعض المشاريع الصناعية والزراعية.

كما أن أكثر من ٩٥٪ من استثمارات صندوق التقاعد تركز في السندات الحكومية وأسهم الشركات عام ١٩٧٧ (وهو عام إنشائه) حيث بلغت استثماراته حوالي (٦) مليون دينار في السندات و(٥ر٨) مليون دينار في الأسهم في ذلك العام . [١٥]

أما شركات التأمين فقد بلغ عددها (٢١) شركة في نهاية عام ١٩٧٥[١٦] وبلغت استثماراتها في السندات وأسهم الشركات حوالي مليون دينار حيث يتم استثمار الوديعة التي يوجب قانونها عليها الاحتفاظ بها لأمر وزير الصناعة والتجارة في تلك الأدوات.

أما الصرافون فقد بلغت استثماراتهم حوالي (٤) ملايين دينار في الأسهم (وصفرا) في السندات عام ١٩٧٧ [١٧] .

وعلى وجه العموم فقد بلغ مجموع استثمارات القطاع المالي في الاردن في السندات حوالي (٥٩) مليون دينار وحوالي (٢ر١٥) مليون دينار في الأسهم عام ١٩٧٧.

٤ ـ ماورد في خطط التنمية بشأن إنشاء السوق :

أوصت جميع هذه الخطط بضرورة إنشاء سوق لرأس المال في الأردن يتم من خلاله تداول الأوراق المالية المختلفة من أسهم وسندات أملا بأن يكسب وجود مثل هذه السوق الورقة المالية الأردنية صفة السيولة ونظرا لما يتوقع أن تحققه هذه السوق من تنمية للادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الأردني من خلال قنوات استثمارية مختلفة . فقد بينت الخطة الخمسية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) أنه في

سبيل تحقيق أهداف السياستين النقدية والاقتصادية في البلاد هنالك إجراءات ووسائل منها :
١ ـ الإسراع في إنشاء سوق لرأس المال (البورصة) بمساعدة المؤسسات الدولية المختصة ووضع الحوافز لتحويل الشركات العادية إلى شركات مساهمة عامة بالإضافة إلى تشجيع الشركات المساهمة العامة على أصدار السندات بهدف زيادة الأوراق المالية المتاحة في السوق .
٢ ـ يشجع البنك المركزي المؤسسات العامة التي تسمح قوانينها بإصدار سندات دين عام بأسعار فوائد منافسة بهدف زيادة الأوعية الادخارية المتاحة في المملكة ويقوم البنك المركزي بإدارة هذه الاصدارات .
٣ ـ تشجيع تأسيس شركات للادخار والاستثمار وصناديق الاستثمار المشترك على أن تقوم الحكومة في هذا المجال بانشاء صندوق استثمار مشترك لقبول أموال غير المقيمين والمغتربين من الأردنيين العاملين في الخارج . ومنح أموال الصندوق ميزات خاصة أهمها ضمان الحكومة للأموال المشتركة فيه . وتأمين حد أدنى من العائد للمشتركين فيه ، شريطة أن يتم تسديد المساهمات بالعملات الأجنبية ويتم استعمال الأموال المتاحة للصندوق في أغراض متعددة منها إنشاء الشركات الصناعية الجديدة والمساهمة في المشاريع التنموية وشراء السندات التي تصدرها الحكومة والشركات الصناعية العامة والاستثمار والعقارات .
٤ ـ الحد من اقتراض الحكومة عن طريق إصدار أذونات الخزينة والاستلاف من البنك المركزي والاستعاضة عن ذلك بإصدار السندات العامة .[١٨]

ولقد ركزت الخطة المذكورة على تسويق السندات للجمهور من أجل جذب مدخراتهم حيث حددت السياسة النقدية أن أحد أهدافها هو تسويق ٧٥٪ من إصدارات الدين العام للجمهور في داخل المملكة وخارجها . وقدرت قيمة تلك الإصدارات بمبلغ (٧٥) مليون دينار خلال سنوات الخطة .

٥ ـ تطور الادخار في الأردن :

يتألف مجموع الادخارات في بلد ما من ادخارات محلية وادخارات قومية . أما الادخارات المحلية في الأردن فيبين جدول رقم (٣) التالي أنها كانت (ولا تزال) سلبية ومتناقصة باستمرار خلال السنوات العشر السابقة لإنشاء سوق عمان المالية أي منذ عام ١٩٦٨ ولغاية الآن .

جدول رقم (٣)
تطور الادخارات المحلية من ١٩٦٨ ـ ١٩٨٣
المبالغ بملايين الدنانير الأردنية

السنة	الانتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق	الإنفاق على الاستهلاك الخاص	الإنفاق الحكومي على الاستهلاك	الإنفاق على الاستهلاك النهائي	الادخارات المحلية (أ)
١٩٦٨	١٥٦ر١	١٢٧ر٤	٥٥ر٩	١٨٣ر٣	(٢٧ر٢)(ب)
١٩٦٩	١٨٣ر٤	١٥٦ر٨	٦٤	٢٢٠ر٨	(٣٧ر٤)
١٩٧٠	١٧٤ر٤	١٥٢ر٨	٥٨ر٧	٢١١ر٥	(٣٧ر١)
١٩٧١	١٨٦ر٢	١٦١ر٧	٦٠ر٤	٢٢٢ر١	(٣٥ر٩)
١٩٧٢	٢٠٧ر٢	١٧٧ر٤	٦٨ر٣	٢٤٥ر٧	(٣٨ر٥)
١٩٧٣	٢١٨ر٣	١٨٣ر١	٨٠	٢٦٣ر١	(٤٤ر٨)
١٩٧٤	٢٤٧ر٣	١٩٩ر٨	٩٧ر٧	٢٩٧ر٥	(٥٠ر٢)
١٩٧٥	٣١٢ر١	٢٩٥ر٤	١١٠ر١	٤٠٥ر٥	(٩٣ر٤)
١٩٧٦	٤٢١ر٦	٣٦٢ر٦	١٥٥ر٩	٥١٨ر٥	(٩٦ر٩)
١٩٧٧	٥١٤ر٢	٤٧٠ر٥	١٥٦ر٦	٦٢٧ر١	(١١٢ر٩)
١٩٧٨	٦٣٢ر٢	٥٦٠ر٤	١٩٠	٧٥٠ر٤	(١١٨ر٢)
١٩٧٩	٧٥٣	٧٢٢ر٦	٢٣٥ر٣	٩٥٧ر٩	(٢٠٤ر٩)
١٩٨٠	٩٧٩ر٥	٨٢٤ر٥	٢٤٣ر٨	١٠٦٨ر٣	(٨٨ر٨)
١٩٨١	١١٨٢ر٥	١٠٧١ر٥	٢٨٥ر٩	١٣٥٧ر٤	(١٧٤ر٩)
١٩٨٢	١٣٤٣ر٢	١٢٢١ر٦	٣٤٦ر١	١٥٦٧ر٧	(٢٢٤ر٥)
١٩٨٣(حـ)	١٤٨٧ر٣	١٣٤٧ر٩	٣٧٩ر٦	١٧٢٧ر٥	(٢٤٠ر٢)

ملاحظة :

(أ) تم احتساب الادخار المحلي على أساس أنه = الانتاج المحلي الإجمالي لسعر السوق ـ الانفاق على الاستهلاك النهائي.

(ب) الارقام بين قوسين أرقام سالبة.

(حـ) أرقام عام ١٩٨٣ تعتبر أولية.

المصدر :

البنك المركزي الأردني ، النشرات الإحصائية الشهرية : (تشرين الثاني ١٩٧٩ حتى كانون الثاني ١٩٨٥ جدول ٤٢، ٤٣) .

أما الادخارات القومية فموجبة ومتذبذبة وقد نمت بشكل سريع في العقد السابق لإنشاء السوق الأمر الذي اعتبر مؤشرا إيجابيا وتشجيعا للحكومة للمضي قدماً في إنشائها على الرغم من أنها لا يمكن الركون إليها كثيرا بسبب اعتمادها بشكل كبير على عوامل خارجية لا يمكن الجزم باستمراريتها والتنبؤ بها مثل تحويلات المغتربين والتحويلات الخارجية للحكومة .

ويوضح جدول رقم (٤) التالي تطور الادخارات القومية في الأردن خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٧ .

جدول رقم (٤)
تطور الادخارات القومية في الأسواق
١٩٦٨ ـ ١٩٨٣
بملايين الدنانير الأردنية

السنة	الدخل المتاح	الإنفاق على الاستهلاك النهائي	الادخارات القومية (أ)
١٩٦٨	٢١٣٫٣	١٨٣٫٣	٣٠
١٩٦٩	٢٣٧٫١	٢٢٠٫٨	١٦٫٣
١٩٧٠	٢٢٠	٢١١٫٥	٨٫٥
١٩٧١	٢٢٨٫١	٢٢٢٫١	٦
١٩٧٢	٢٨١٫٢	٢٤٥٫٧	٣٥٫٥
١٩٧٣	٢٩٧٫٨	٢٦٣٫١	٣٤٫٧
١٩٧٤	٣٥٧٫٥	٢٩٧٫٥	٦٠٫٠
١٩٧٥	٤٧٦٫٢	٤٠٥٫٥	٦١٫٣
١٩٧٦	٦٦٢٫٠	٥١٨٫٥	١٤٧٫٠
١٩٧٧	٧٨١٫٧	٦٢٧٫١	١٤٣٫٦

(أ) تم احتساب الادخار القومي على أساس أنه يساوي الدخل المتاح، والانفاق على الاستهلاك النهائي.

المصدر :
دائرة الإحصاءات العامة ، الدخل القومي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ .

٦ ـ أعمال الوساطة قبل إنشاء السوق :

أما فيما يتعلق بأعمال الوساطة قبل إنشاء السوق فقد شهدت السوق الأردنية وجود أربعة مكاتب متخصصة في بيع وشراء الأسهم قبل إنشاء السوق المالية المنظمة وكان الوضع السائد آنذاك كما يلي :

١ ـ أن عمليات ابتياع وتداول الأسهم كانت تتم بصورة بدائية غير متطورة

٢ ـ يبتاع الناس الأسهم من أجل الحصول على الأرباح السنوية لذا فإن هذا النوع من الاستثمار يمثل استثمارا حقيقيا وهو المرغوب به اقتصادياً .

٣ ـ فروق الأسعار بين البيع والشراء كانت ضئيلة (ولكن هذا الامر مشكوك فيه وخاصة إذا ما اضطر حامل السهم إلى التخلص منه في سبيل قضاء حاجاته المختلفة) .

٤ ـ أظهر الوسيطان اللذان تمت مقابلتهما ، أن قانون العرض والطلب كان المتحكم بأسعار الأسهم ولكن مثل هذا الادعاء يصعب تصديقه .

٥ ـ يمكن القول أن الوصف الاستاتيكي ينطبق على سوق الأسهم في ذلك الوقت وذلك لعدم تأثرها بشكل ملموس بالظروف المحيطة والتي من المفروض أن تؤثر على اتجاهات الأسعار وفي مقدمتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذا ومن هذا المنطلق نستطيع القول أنه لا توجد أية مؤشرات حقيقية معروفة ترشد إلى سلوك السوق وبالتالي تؤثر على الأسعار والكميات بصورة ملموسة . (١٩)

ثانيا : العوامل المؤثرة في السوق :

كانت الفقرات السابقة هي الملامح العامة للبيئة الاقتصادية والمالية التي نشأت فيها وترعرعت في أحضانها سوق عمان المالية . أما العوامل التي أفرزتها تلك البيئة فساعدت على تزايد نشاط السوق في بداية عهدها وتباطؤه و تراجعه فيما بعد فيمكن تصنيفها إلى : عوامل عامة تؤثر على الاقتصاد الأردني وعلى عمل السوق بشكل عام وأخرى خاصة لها علاقة بالمستثمرين بالأوراق المالية وهي عوامل أدت إلى تدهور ثقة هذه الفئة من المستثمرين بذلك النوع من الاستثمار .

أما مجموعة العوامل العامة فتضم تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ـ عوائد النفط في الدول العربية النفطية والسيولة العامة ، هيكل نظام معدلات الفائدة والسماح للأردنيين بفتح حسابات توفير بالدولار ، احداث لبنان ، والمضاربة بالاراضي ، حرب الخليج ، وأخيرا النواحي الفنية والاجراءات ذات العلاقة بعمل السوق والتي اتبعت لدى افتتاحها . وأما مجموعة العوامل الخاصة والتي أثرت سلبيا على ثقة المستثمرين بالأوراق المالية فتضم عدم صدق الافصاح المالي ، نكول شركات الوساطة المالية عن القيام بدور الشركات صانعة الأسواق المتوقع منها وقصور شروط الادراج عن تحقيق سيولة الورقة

المالية واستمرارية التعامل بها والزيادة الكبيرة في تأسيس الشركات الوهمية وفيما يلي تفصيل هذه العوامل :

أ) العوامل العامة :

١) عوائد النفط في الدول العربية النفطية :

ارتفعت العائدات النفطية للدول العربية البترولية ارتفاعا كبيرا بل تضاعفت في معظمها خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ كما يبين جدول رقم (٥) التالي :

جدول رقم (٥)
العائدات النفطية للدول العربية مرتبة
حسب حجم معدل آخر ثلاثة اعوام من البيانات
١٩٧٤ ـ ١٩٨٣
ببلايين الدولارات الأمريكية
(لأقرب مائة مليون دولار)

البلد/العام	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣
السعودية	٢٢ر٦	٢٥ر٧	٣٠ر٨	٣٦ر٥	٣٢ر٢	٥٧ر٥	١٠٢ر٢	١١٣ر٢	٧٠ر٥	٣٧ر١
ليبيا	٦ر٠	٥ر١	٧ر٥	٨ر٩	٨ر٤	١٥ر٢	٢٢ر٦	١٥ر٦	١٤ر٠	١٠ر٦
الامارات	٥ر٥	٦ر٠	٧ر٠	٧ر٧	٨ر٢	١٢ر٩	١٩ر٣	١٨ر٩	٩ر٤	٨ر١
العراق	٥ر٧	٧ر٥	٨ر٥	٩ر٦	١٠ر٢	٢١ر٣	٢٦ر١	١٠ر٤	٩ر٥	٩ر١
الكويت	٦ر٥	٦ر٣	٦ر٩	٧ر٧	١٦ر٩	١٧ر٩	١٤ر٩	٩ر٥	٨ر٣	
الجزائر	٣ر٣	٣ر٣	٣ر٧	٤ر٣	٤ر٦	٧ر٥	١٢ر٥	١٠ر٧	٨ر٥	٨ر٦
قطر	١ر٩	١ر٧	٢ر١	٢ر٠	٢ر٢	٣ر١	٤ر٨	٤ر٧	٣ر٢	٣ر٤
عمان	٠ر٨	١ر١	١ر٤	١ر٤	١ر٢	٢ر٢	٢ر٧	٣ر٣	٢ر٩	٢ر٩
مصر	-	-	٠ر٣	٠ر٦	٠ر٧	١ر٠	٢ر٧	٢ر٨	٢ر٧	٢ر٢
البحرين	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٨	١ر٢	١ر٤	١ر١	١ر١
سوريا (أ)	٠ر٤	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٧	١ر١	١ر٣	١ر٠	١ر٠	١ر٠
تونس (أ)	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٤	٠ر٥	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣

(أ) قيم الصادرات الرسمية.

المصدر : مجلة البترول والغاز العربي ، باريس ، عدد تموز ١٩٨٤

ومن الطبيعي أن هذه الزيادةفي مداخيل الدول العربية النفطية أدت إلى زيادة عدد العاملين الأردنيين في السعودية ودول الخليج وانتعاش أوضاعهم وبالتالي زيادة حجم تحويلاتهم إلى الأردن كما أدت هذه الزيادة إلى ارتفاع حجم المساعدات العربية لدول

المواجهة ومنها الأردن وما رشح من أموال من الدول النفطية خلال تلك الفترة إلى الأردن والدول المجاورة لتلك الدول .

ولكن عام ١٩٨١ كان بداية فترة التحول بالنسبة لهذا العامل أيضا إذا أخذت مداخيل دول النفط بالتراجع كما هو موضح بجدول رقم (٥) .

وكان لهذا التراجع أثره على الأردن حيث بدأت بعض دول الخليج بالاستغناء عن بعض العاملين لديها ومن بينهم الأردنيون كما أن المساعدات المالية التي كانت تدعم بها الأردن بموجب مقررات مؤتمر بغداد أخذت بالتقلص فقد تناقصت هذه المساعدات من (١٣٠) مليون دينار عام ١٩٨٣ (بعد إعادة تقديرها عام ١٩٨٣) إلى (١٢٤) مليون عام ١٩٨٣ (بعد إعادة تقديرها عام ١٩٨٤) كما أن تحويلات الأردنيين من الخارج قد تأثرت سلبيا كذلك فانخفض معدل نموها من ٤٤٪ عام ١٩٨١ الى ٥ر٥٪ عام ١٩٨٣ كما سيتم بيانه لاحقا .

٢ ـ حوالات العاملين في الخارج :

أشارت تقديرات وزارة العمل الأردنية لعام ١٩٨٠ إلى وجود حوالي (٤ر٣٠٥) ألف شخص يعملون خارج الأردن آنذاك استقطبت الدول العربية ما نسبته (٦ر٨٥٪) من إجمالي هؤلاء العاملين وتوزع الباقي على عدد من البلدان الأجنبية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وقد تركزت النسبة العظمى من إجمالي الأردنيين العاملين في السعودية (٨ر٤٥٪ منهم) وفي الكويت (٢ر٢٤٪ منهم) وفي الامارات العربية (٢ر٦٪ منهم) وهذا يعني ان مصدر ما يزيد على ثلث قيمة الحوالات للأردن من الخارج هو السعودية والكويت أما بقية الدول العربية فقد كانت قطر (٤ر٢٪) وليبيا (١ر٢٪) وعمان (١ر٢٪) . ويلاحظ أن جميع هذه البلدان بلدان نفطية عربية شهدت زيادة كبيرة على الطلب على الأيدي العاملة من الخارج لتقوم بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية فيها وقد ازدادت شدة الطلب في هذه البلدان على الأيدي العاملة من الخارج بعد عام ١٩٧٣ بشكل ملحوظ بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط والذي ترتب عليه حدوث زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام لإقامة وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية في تلك البلدان .[٢٠]

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن معدل تحويلات العامل الأردني خلال ١٩٧٧ بلغ مستوى أعلى بكثير من الأقطار المصدرة للعمالة حيث بلغ (٢٠٢٤) دولارا مقابل (١٤٩٦) دولارا للعامل المصري و (١٥٢٣) دولارا للعامل اليمني .[٢١]وقد بلغت قيمة تحويلات المهاجرين الأردنيين عام ١٩٧٧ حوالي (٣ر٤٥٥) مليون دولار ومعدل التحويل للفرد بلغ حوالي (٦ر٢٠٢٣) دولارا .[٢٢]وتمثل أرقام تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج الواردة

ضمن ميزان المدفوعات الأردني المبالغ التي يقوم هؤلاء بتحويلها عن طريق الجهاز المصرفي وشركات الصرافة الأردنية العاملة في الضفة الشرقية أما مبالغ التحويلات التي ترد إلى المملكة من خلال الطرق الأخرى فلا تدخل ضمن هذه الارقام مثل المبالغ النقدية التي يحضرونها معهم أو يحولونها مباشرة إلى أبنائهم الذين يدرسون في الخارج أو البنود التي لها علاقة مباشرة بهم مثل أجور النقل . . . الخ وقد تبين أن حوالي ثلث قيمة الحوالات الواردة إلى المملكة ترد عبر أقنية غير أقنية الجهاز المصرفي كما أن ما يزيد عن خمس الحوالات المقدرة لا تندرج تحت اي بند من بنود ميزان المدفوعات الأردني .[٢٣] وفيما يلي جدول رقم (٦) الذي يبين حجم التحويلات الواردة إلى المملكة عبر قنوات الجهاز المصرفي وشركات الصرافة الأردنية فقط وهي تشكل حوالي (٧٠٪) من إجمالي التحويلات الحقيقية للأسباب المذكورة أعلاه .

جدول رقم (٦)
إجمالي التحويلات الواردة إلى المملكة بملايين الدنانير كما وردت في ميزان المدفوعات ومعدلات نموها

السنة	حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بملايين الدنانير الأردنية	معدل النمو
١٩٧٦	١٣٦ر٤	-
١٩٧٧	١٥٤ر٨	١٣ر٥٪
١٩٧٨	١٥٩ر٤	٣٪
١٩٧٩	١٨٠ر٤	١٣٪
١٩٨٠	٢٣٦ر٧	٣١٪
١٩٨١	٣٤٠ر٩	٤٤٪
١٩٨٢	٣٨١ر٩	١٢٪
١٩٨٣	٤٠٢ر٩	٥ر٥٪

المصدر :
الأرقام المطلقة : البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد متفرقة . جدول رقم ٢٥ .

من الجدول السابق يتبين أن حجم تحويلات القوى العاملة في الخارج إلى المملكة استمر في الزيادة عاما بعد عام خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١) سواء بالأرقام المطلقة أم بمعدل النمو حيث ارتفعت هذه التحويلات من (٤ر١٥٩) مليون دينار إلى (٩ر٣٤٠) مليون دينار عام ١٩٨١ وارتفع معدل النمو من (١٣٪) الى (٤٤٪) .

وقد قدرت دراسة صادرة عن دائرة الأبحاث والدراسات في البنك المركزي الأردني عام ١٩٨١ أن ثلث حوالات الأردنيين العاملين في الخارج يتم تحويلها بطريقة او بأخرى إلى المناطق المحتلة .[٢٤]وقد بلغ اجمالي المبالغ التي وردت الى المملكة عبر الجهاز المصرفي خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٨١ حوالي ٣ر١ بليون دينار وقد وازت هذه التحويلات ١٤٧٪ من عائدات المملكة من صادراتها من البضائع وغطت ما نسبته ٣ر٤١٪ من العجز في الميزان التجاري والذي بلغ حوالي ثلاثة بلايين دينار خلال نفس الفترة[٢٥].

وقد تبين من دراسة خاصة أن نسبة الذين اشتروا سندات حكومية وأسهماً بلغت (٣ر٦٪) من عينة جرى اختيارها لدراسة إنفاق أسر المغتربين الأردنيين[٢٦]بالإضافة إلى ما تقدم فقد لعبت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج دورا هاما ولكن غير مباشر في مجالات الاستثمار المختلفة وذلك من خلال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لأن قدرة البنوك على منح التسهيلات تتوقف على حجم الودائع لديها ولدى مقارنة ودائع غير المقيمين في البنوك التجارية الأردنية التي تمثل في معظمها حسابات الاردنيين العاملين في الخارج مع مجموع ودائع البنوك التجارية يتضح لنا تزايد الأهمية النسبية لهذا النوع من الودائع خلال الفترة ١٩٧٠ الى ١٩٨١ حيث كانت حوالي ٤٪ من المجموع عام ١٩٧٠ وأصبحت حوالي ١٥٪ منه عام ١٩٨١ .[٢٧]

كما أن تدفق التحويلات انعكس على عرض النقد (M_1) في المملكة بصورة جلية حيث شكلت نسبة التحويلات إلى عرض النقد حوالي (٣٥٪) للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨١[٢٨].

كل هذا انعكس إيجابيا بشكل مباشر وغير مباشر على حركة التداول في سوق عمان المالية ولكن الأوضاع لم تستمر على ذلك إذ انقضى شهر عسل التحويلات بنهاية عام ١٩٨١ حيث اخذ معدل نموها بالتباطؤ بسرعة منذ ذلك الحين ليصبح ١٢٪ عام ١٩٨٢ و ٥ر٥٪ عام ١٩٨٣ بعد أن كان ٤٤٪ عام ١٩٨١ كما هو واضح في الجدول رقم (٦) وتعود أسباب هذا التباطؤ الى أن معظم الأردنيين العاملين في الخارج يعملون في دول نفطية وقد تأثرت تحويلاتهم سلبيا بأوضاع تلك الدول .

إن تباطؤ معدل نمو التحويلات لا بد وأنه حمل آثاراً سلبية على الاستثمار بالأسهم

والسندات وعزز تأثير العوامل الأخرى التي أثرت سلبيا على حجم ذلك الاستثمار كما سيأتي بيانه ، فولدت الركود الذي تعاني منه السوق حاليا وعمقته .

السيولة العامة :

توفر الأموال السائلة من نقد وشبه نقد في الأردن في السنوات التي سبقت إنشاء السوق

جدول رقم (٧)
نمو عرض النقد في الأردن ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤
الأرقام المطلقة لأقرب مليون دينار

البيان الزمن	النقد لدى الجمهور	ودائع تحت الطلب	عرض النقد M1	معدل النمو	شبه النقد	عرض النقد M2	معدل النمو
١٩٧٤	١١٥	٥٥	١٧٠	-	٤٧	٢١٧	-
١٩٧٥	١٣٩	٧٩	٢١٨	٪٢٨	٥٩	٢٧٧	٪٢٨
١٩٧٦	١٦١	١٠٢	٢٦٣	٪٢١	٩٥	٣٥٨	٪٢٩
١٩٧٧	١٨٨	١٢٧	٣١٥	٪٢٠	١٢٤	٤٣٩	٪٢٣
١٩٧٨	٢١٩	١٥١	٣٧٠	٪١٧	٢٢٧	٥٩٧	٪٣٦
١٩٧٩	٢٧٥	١٩٧	٤٧٢	٪٢٨	٣٠١	٧٧٣	٪٢٩
١٩٨٠	٣٥٢	٢٤٣	٥٩٥	٪٢٦	٣٩٠	٩٨٥	٪٢٧
١٩٨١	٤١٢	٢٨٩	٧٠١	٪١٨	٤٧٨	١١٧٩	٪٢٠
١٩٨٢	٤٧٠	٣١٨	٧٨٨	٪١٢	٦١٦	١٤٠٤	٪١٩
١٩٨٣	٥١٦	٣٥٣	٨٦٩	٪١٠	٧٤٦	١٦١٥	٪١٥
١٩٨٤	٥٣١	٣٤٨	٨٧٨	٪١	٨٨٠	١٧٥٨	٪٩

المصدر :

الأرقام المطلقة : دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية العدد (٧) ، مجلد (١٥) تموز ١٩٧٩ ، جدول ٢ . والعدد ٧ ، المجلد ٢٠ تموز ١٩٨٤ جدول ٢ .

وفي السنوات الأولى من عمرها . فقد نما عرض النقد بمفهومه الضيق (M1)والشامل (M 2) نموا كبيرا خلال السبعينات واوائل الثمانينات مما نشط التعامل في السوق آنذاك وجدول رقم (٧) يبين أن عرض النقد بمفهومه الضيق (M 1) حافظ على معدل نمو تراوح

بين ٤ر١٩٪ و ٤ر٢٨٪ خلال سنوات الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ وكذلك الحال فقد حافظ عرض النقد بمفهومه الاكثر شمولا (M2) على مستويات أعلى من النمو حيث تراوح معدل نموه بين ٤ر٢٧٪ و ١ر٣٦٪ في نفس الفترة الأمر الذي يدل على توفر السيولة بسبب تدفق الأموال إلى الأردن من مصادر متعددة ومنها ما رشح من أموال من دول النفط العربية المجاورة ومن تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج خلال تلك الفترة مما ساعد كثيرا على تنشيط سوق عمان المالية عن طريق استثمار جزء لا بأس به من هذه الأموال في أسهم الشركات المدرجة بينها .

ولكن عام ١٩٨١ شكل بداية التحول في هذا الاتجاه إذا أخذت معدلات نمو عرض النقد تتباطأ باضطراد كما هو واضح من الجدول رقم (٧) حيث انخفض معدل نمو عرض النقد الضيق إلى مجرد ١٪ عام ١٩٨٤ وبمفهومه الأكثر شمولا إلى ٨ر٨٪ في نفس العام الأمر الذي كان نتيجة لعدة عوامل منها انخفاض عائدات النفط للدول النفطية وهبوط معدلات نمو تحويلات العاملين في الخارج وعدم وفاء بعض الدول العربية بالتزاماتها تجاه الأردن بموجب اتفاقيات دعم الصمود هذه التطورات انعكست آثارها السلبية على السيولة العامة في البلد وبالتالي أثرت سلبيا على نشاط سوق عمان المالية بشكل عام .

٤ ـ هيكل نظام معدلات الفائدة والسماح للأردنيين بفتح حسابات توفير بالدولار :

ترتبط قيمة الدينار الأردني بسلة من حقوق السحب الخاصة مكونة من خمس عملات رئيسية وهي الدولار الامريكي والمارك الألماني والفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني والين الياباني . وتحجم السلطات النقدية في الأردن عن تعويم أسعار الفائدة لأنها تعتقد أن السماح بالتعويم سيؤدي إلى تدمير المستثمرين الرئيسيين الذين سيتحولون الى مجرد مودعين حيث سيقبلون على الإيداع في البنوك والاستثمار في السندات ويعرضون عن الصناعة .[٢٩]

ولأن الفوائد المحلية منخفضة جدا بالنسبة للفوائد التي تدفع على الدولارات أخذ الأردنيون يحولون حساباتهم من الدنانير إلى حسابات بالدولار على أمل جني المزيد من الارباح ففي الفترة ما بين أيار وآب عام ١٩٨٣ مثلا انخفضت قيمة الدينار بمقدار ٧٧ر٢٪ بالنسبة للدولار مما مثل ربحا مقداره ١١٪ لأولئك الذين حولوا مدخراتهم للدولار .[٣٠]

أضف إلى ذلك هبوط أسعار الأسهم في السوق النظامية الذي شهده عام ١٩٨٣ وبالتالي هبوط العوائد الممكن تحقيقها من التعامل بالأسهم أوحتى تراجعها إلى السالب في تقرير سوق عمان المالي السادس لعام ١٩٨٣ .[٣١] كل ذلك أدى إلى زيادة الركود في أعمال السوق مما خفض حجم التداول وجرّ معدل نموه إلى منطقة السالب كما تم بيانه في جدول رقم (١) .

٥ ـ أحداث لبنان والمضاربة بالأراضي :

عندما بدأت أحداث لبنان في نيسان عام ١٩٧٥ كان الأردن (ولازال) يتمتع باستقرار سياسي واقتصادي وكان يحقق معدلات نمو جيدة مما ساعد على اجتذاب العديد من المشاريع التي اختارت عمان مركزا لها علما بأن بعض المشاريع اللبنانية اختارت طهران أو أثينا أو قبرص مقرا لها ولكن عمان كان لها نصيب لا بأس به منها . وقد تنبهت الحكومة الأردنية إلى ذلك فسعت إلى دعم السوق المالية المحلية وتحسين شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين مدن المملكة وبين المملكة والعالم الخارجي وأسرعت في إصدار القوانين التي هدفت إلى جعل عمان سوقا مالية نشيطه متنافسة بذلك مع العواصم الأخرى التي سعت إلى ملء الفراغ الذي تركه تراجع بيروت وقد ولد ذلك نشاطا ملموسا في قطاع البناء في الأردن حيث ارتفعت حدة .أزمة السكن بتدفق أعداد لا بأس بها من المواطنين اللبنانيين إلى الأردن واستعدادهم لدفع مبالغ لا بأس بها لقاء أجرة السكن مما دفع بالكثير من الأردنيين إلى إنشاء العديد من الشقق فارتفعت أجور العمال وأثمان مواد البناء وأثمان الأراضي مما نتج عنه موجة مضاربة بالأراضي زاد من حدتها تدفق تحويلات العاملين في الخارج إلى الأردن بعد عام ١٩٧٥ فارتفعت أسعارها إلى آفاق عالية وأثرى العديد من المتعاملين بالأراضي بين عشية وضحاها وتوفرت السيولة العامة وازدهرت الأعمال بشكل عام وارتفعت المدخرات القومية من (٦) ملايين دينار عام ١٩٧١ الى حوالي (١٤٤) مليون دينار عام ١٩٧٧ (العام السابق لافتتاح سوق عمان المالية) مما دفع بالمسؤولين عن التخطيط في الأردن إلى التعجيل بقيام السوق نتيجة تزايد الشعور بالحاجة إلى وجودها . وعلى الرغم من أن الأردن ظل يتمتع بالاستقرار السياسي مما جعل منه ملجأ آمنا للمشاريع إلا أن العوامل الأخرى قد تراجعت . فقد توقف تدفق الإخوة اللبنانيين وعاد العديد منهم إلى وطنهم فيما بعد بعد أن تأكدوا أن الأزمة اللبنانية ليست أزمة عابرة وأن عليهم التعايش معها ، كما أن الحكومة الأردنية وضعت من التشريعات واتخذت من الإجراءات ماخفف كثيرا من حدة اندفاعة موجة المضاربات بالأراضي فتجمدت الأسعار وانحسر مد التعامل وعانت بعض الشركات العقارية صعوبات مادية أثرت سلبيا على بعض مؤسسات القطاع المصرفي في الأردن إلى الحد الذي حدا بالبنك المركزي أن يطلب من البنوك أن تحتفظ بمخصص للديون المشكوك فيها لا يقل عن ١٪ من احتياطياتها .

كل هذه الأحداث كان لها أثرها السلبي على قدرة سوق عمان المالية على المحافظة على زخم النشاط الذي شهدته تلك السوق في السنوات الأولى من عمرها .

٦ ـ حرب الخليج :

كان لنشوب حرب الخليج في أيلول عام ١٩٨٠ وموقع الأردن الملاصق للعراق

وتأييده له وقيامه بدور الممون له أثر كبير في توسيع قاعدة الإنتاج في الأردن بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات داخليا نتيجة لارتفاع المداخيل في فترة المضاربة بالأراضي وفترة زيادة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ، وخارجيا بسبب ازدياد الطلب على الإنتاج الأردني من قبل العراق فتوسعت صناعات كانت تعاني بعض الصعوبات وتأسست صناعات أخرى جديدة وتأسست شركات نقل مشتركة لنقل البضائع من ميناء العقبة إلى العراق ونشطت حركة السياحة من العراق للأردن في بداية الأمر فنما عدد السياح عام ١٩٨٢ إلى ١٢١٪ مما كان عليه عام ١٩٨١ ولكن استمرار الحرب ودخولها عامها الخامس أنهك قوى الدولتين المتحاربتين . وانخفض عدد القادمين من دول الخليج (باستثناء الأردنيين) بمعدل ١٦٪ عام ١٩٨٣ ويعتبر هذا النقص هاما لأن هؤلاء السياح يشكلون عادة نصف عدد زوار الأردن [٣١] .

كل ذلك أثر على سوق عمان المالية بشكل غير مباشر فتقلص حجم التدفقات النقدية التي كانت تدخل للأردن عن طريق هذه المصادر .

٧ ـ النواحي الفنية :

والمقصود بها الإجراءات التي استهلت بها السوق أعمالها سواء في مجال التشريع أو مجال الادراج والتطبيق .

فمن الإجراءات التي كان لها أثر كبير في نجاح السوق ، والدفاع عنها في سنواتها الأولى ما يلي :

أ ـ إلزام البنك المركزي والبنوك المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة وكل شركة مساهمة عامة أردنية يبلغ رأسمالها المدفوع مائة ألف دينار أو أكثر ووسطاء السوق المعتمدين ـ إلزام جميع هؤلاء بأن يكونوا أعضاء في السوق .
ونتيجة لذلك نما عدد الشركات المدرجة وعدد الأسهم المتداولة وقيمة الأسهم المتداولة بالدينار نموا كبيرا خلال الأعوام الاولى من عمر السوق ولغاية عام ١٩٨٠ فقد نما عدد الأسهم المتداولة بمعدلات عالية جدا كانت بمستوى (١٦٩٪) عام ١٩٧٩ و (١٧٤٪) عام ١٩٨٠ وكذلك نمت قيمة هذه الأسهم بالدينار فقد كان معدل نموها (١٨٢٪) عام ١٩٧٩ و (١٦١٪) عام ١٩٨٠ كما يوضح جدول رقم (١) .

ب ـ قيام شركات الوساطة المالية بالبيع والشراء لصالح محافظها بعد أن تم تنظيم هذه العمليات حسب راسمال تلك الشركات ولكن تبين فيما بعد أن هذه الشركات نكصت عن القيام بهذا الدور (دور صانعة السوق) فيما بعد كما سيأتي بيانه لاحقا .

حـ ـ تشجيع إنشاء بنوك الاستثمار والشركات المالية للقيام بتغطية الإصدارات الجديدة

في السوق الأولية . وقد تم إنشاء البنك الإسلامي للتمويل والاستثمار وبنك الاستثمار العربي وعدد من الشركات المالية وقد قام بعض هذه الشركات بتغطية بعض الإصدارات في السوق الأولية .

ولكن هذه الإجراءات الفنية فقدت زخمها بمرور الزمن مثلها مثل العوامل الأخرى التي أدت إلى إنشاء السوق ودفعتها إلى النشاط بزخم شديد في بداية عمرها عما تم بيانه ونتج عن ذلك أن تراجعت معدلات نمو حجم الأسهم المتداولة وحجم قيمتها السوقية كما ورد في الجدول رقم (١) حيث يلاحظ أن معدلات نمو حجم الأسهم المتداولة في السوق الثانوية وحجم قيمتها السوقية أخذت بالتباطؤ السريع منذ عام ١٩٨١ ، فهبط معدل نمو عدد الأسهم المتداولة بسرعة مذهلة ليصبح عام ١٩٨٣ أقل من خمس ما كان عليه بقليل عام ١٩٧٩ وليصبح سالبا عام ١٩٨٤ وكذلك عانى معدل نمو القيمة السوقية للأسهم المتداولة بالدينار نفس التباطؤ السريع ليصل الى مستوى ١٠٪ عام ١٩٨٢ أي إلى حوالي ٦ر٥٪ مما كان عليه عام ١٩٧٩ وليصبح سالبا عام ١٩٨٤ . وما هذا التراجع إلا محصلة للهبوط الذي طرأ على زخم العوامل التي أدت إلى نجاح السوق في أعوامها الأولى .

أضف إلى ذلك أن أسعار الأسهم عرفت التراجع أيضا حتى وصلت معدلات نموها إلى السالب عام ١٩٨٣ واستمرت كذلك لغاية كتابة هذه المادة كما ورد في جدول رقم (٢) في بداية هذا البحث .

ب ـ العوامل الخاصة :

هنالك مجموعة من العوامل الخاصة التي لعبت دورها السلبي على نشاط سوق عمان المالية فساهمت في وصولها إلى مستويات الركود التي تعاني منها حاليا ولسوف يتبين مما يلي أن جميع هذه العوامل ساهم بشكل أو بآخر في إضعاف ثقة المستثمر بالسوق مما ساعد في خلق الركود وتعميقه . وأهم هذه العوامل ما يلي : الزيادة الكبيرة في تأسيس الشركات الوهمية والافصاح المالي غير الصحيح وقصور شروط الادراج عن خلق استمرارية التعامل على مستوى السهم ونكول شركات الوساطة المالية عن قيامها بدور الشركات صانعة الأسواق . وفيما يلي تفصيلات هذه العوامل .

١ ـ ضعف ثقة المستثمر :

من مظاهر ضعف ثقة المستثمر في الأوراق المالية استمرار إحجام المستثمرين عن شراء الأسهم بالرغم من وصول أسعارها إلى مستويات أقل من القيمة الحقيقية والفترية لها بل أقل من القيمة الأسمية لها فقد بلغ عدد الشركات التي تم التداول في أسهمها طبقا

لإحدى نشرات سوق عمان المالية خمسين شركة فقط من أصل (٩٥) شركة مدرجة أي ما يشكل حوالي (٥٣٪) من مجموع الشركات المدرجة بيعت أسهم (١٩) شركة (أي ٣٨٪) منها بأسعار تقل عن الحد الأدنى للقيمة الأسمية للسهم العادي في الأردن وهو دينار أردني واحد[٣٣]. هذا الأمر يبين عمق الركود الذي تعاني منه السوق ويعزى ذلك إلى ضعف ثقة المستثمر الأردني في الأوراق المالية هذا الضعف الممكن تبريره بالعوامل التالية :

١ ـ "سوء أوضاع بعض الشركات وسوء إدارتها وضعف كوادرها وضعف معدلات توزيع الأرباح النقدية لديها وظهور تلاعب مالي على مستوى الإدارة العليا والمتوسطة في بعض الشركات المالية والصناعية والتجارية وهي على الرغم من أنها حالات فردية إلا أنها ذات تأثير نفسي عام سلبي على المستثمرين وقد ساعد على ذلك ضعف أساليب الرقابة المالية الداخلية والخارجية على تلك الشركات وكذلك عدم متابعة أوضاع تلك الشركات عن كثب من قبل المؤسسات ذات العلاقة"[٣٤].

٢ ـ الزيادة الكبيرة في تأسيس الشركات الوهمية :

ظهرت عام ١٩٨٢ ظاهرة جديدة عندما اتخذ نفر من المستثمرين تأسيس الشركات مهنة لهم فصاروا يؤسسون الشركات المتنافسة وخاصة في قطاع الخدمات ويحيطونها بهالة كبيرة من الدعاية الكاذبة فيجتذبون أعداداً هائلة من المكتتبين حتى أن نسبة التغطية بلغت في بعض الحالات عدة مئات بالمائة ووصلت الى حد (١٥٥٤٪) من عدد الأسهم المطروحة لإحدى الشركات عام ١٩٨٢ كما يبين الجدول التالي :

جدول رقم (٨)
الحد الأعلى لنسب تغطية الاصدارات الجديدة
١٩٧٨ ـ ١٩٨٢

السنة	عدد الشركات التي طرحت أسهما	الحد الأعلى الذي وصلته نسبة تغطية الإصدارات الجديدة
١٩٧٨	٩	٣١٩٪
١٩٧٩	١٠	٧٥٠٪
١٩٨٠	٢٢	٦٢٦٪
١٩٨١	١٨	٨٧٦٪
١٩٨٢	٢٤	١٥٥٤٪

المصدر : التقارير السنوية لسوق عمان المالية .

ويقوم المؤسسون بعد ذلك ببيع أسهمهم فورا ليحققوا أرباحا خيالية ويتركون الشركة لمصيرها بين يدي المكتتبين الذين يكتشفون اللعبة بمرور الزمن فتضعف ثقتهم ويحاولون التخلص من مساهماتهم فينعكس ذلك سلبيا على أسعار الأسهم وعلى حركة التداول وقد تنبهت السلطات فيما بعد لهذه اللعبة فقامت بسن تشريع يمنع المؤسسين من بيع أسهمهم التأسيسية قبل مضي ثلاث سنوات على تأسيس الشركة وعلى الرغم من أن هذا الاجراء قد نجح بعض الشيء في معالجة هذه الظاهرة إلا أن ظاهرة تركز تأسيس الشركات في القطاع الواحد وخاصة في قطاع الخدمات والتجارة لا تزال مستمرة مما اتخم السوق الأردنية بمثل هذه الشركات التي لا حاجة لها بها وخاصة الشركات المتنافسة والتي تنتج سلعا أو خدمات كمالية بديلة مما أضعف أرباح هذه الشركات وأضعف إنجازاتها وبالتالي أضعف ثقة المستثمر بها فأخذ يسعى للتخلص من أسهمها التي اكتتب بها وأعرض عن اقتناء أسهمها إن لم يكن قد اكتتب بها أصلا خاصة بعد أن تكون الهالة الدعائية الكبيرة التي تحاط عادة بها هذه الشركات عند إنشائها قد بهتت بظهور الحقائق مع الزمن . كل هذا يساهم بشكل أو بآخر في ظهور الركود في أعمال السوق وتعميقه .

٣ ـ الإفصاح المالي غير الصحيح :

المقصود بالإفصاح المالي إظهار كافة المعلومات الأساسية المتعلقة بمنشأة ما والتي قد تؤثر على عملية اتخاذ القرار لدى كل فئة من المهتمين من حملة أسهم ومستثمرين ودوائر حكومية ذات علاقة . فالإفصاح المالي يهدف إلى توفير معلومات كافية ومتكاملة وعادلة وغير مضللة عن الوضع المالي لمنشأة ما .

إن إعطاء صورة واضحة وحقيقية عن واقع منشأة ما يساعد المستثمر كثيرا في اتخاذ قراره ويساعد على تصحيح أية أوضاع غير سليمة ومعالجتها منذ البداية وقبل انتشار الخطر وبالتالي يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في الأوراق المالية بشكل عام وفي الأسهم بشكل خاص .

أما من حيث السندات فإن الإفصاح المالي ونشر المعلومات المالية عن المؤسسات المصدرة لها أمر هام ولكنه ليس بنفس درجة أهمية حالة الأسهم لا سيما وأن حركة التداول في السندات في سوق عمان المالية تكاد تكون معدومة مقارنة مع قيمة الإصدارات لهذه السندات ومقارنة مع حركة التعامل بالأسهم وذلك بسبب عدم إقبال الجمهور على الاكتتاب بهذه السندات حيث لا تشكل حصة الأفراد سوى (٣٪) من قيمة سندات التنمية التي بلغت حوالي (٨٣) مليون دينار عام ١٩٨٢ أما اسناد قرض الشركات المساهمة والمؤسسات العامة فقد بلغت قيمة إصداراتها القائمة حوالي (٤٠) مليون دينار لم تتجاوز فيها حصة الأفراد ٢٪ بينما نجد ٩٢٪ فيها في محافظ البنوك التجارية في ذلك العام[٣٥].

وتلعب إدارة سوق عمان المالية دورا هاما في إعطاء صفة الأهمية للإفصاح المالي

والنشر فبالاضافة إلى الحد الأدنى من المعلومات المالية التي تطلب إدارة السوق من الشركات المدرجة أن تنشرها فإن إدارة السوق لها نشاطات معروفة في مجال إيصال المعلومات للمستثمرين ومن أبرز هذه النشاطات : إصدار دليل الشركات في ثلاثة أجزاء وبث حركة الأسعار وتقييم دراسات الجدوى الاقتصادية للشركات المزمع إنشاؤها وترسيخ أسس الإفصاح المالي ونشر المعلومات وإصدار نشرة شهرية تتضمن نشاط حركة التداول للشركات المدرجة وتضمين التقرير السنوي العام للسوق بيانات هامة عن الشركات المدرجة وإصدار دراسات غير دورية لربحية الشركات .

وعلى الرغم من كل هذا تبين لإدارة السوق[٣٦] أن بعض الشركات تلجأ إلى التلاعب بأرقام تقاريرها السنوية (الميزانية والأرباح والخسائر) بشكل لا يعكس أوضاعها الحقيقية فيظهرها شركات رابحة (على الرغم من أنها تحقق خسائر) ويخفي عيوب إدارتها وإن صح هذا الأمر فإن هذه الممارسات تهبط بالتقارير السنوية في مثل هذه الشركات فتجعل منها وسيلة للتلاعب بدلا من أن تكون أداة للإفصاح المالي السليم وتنفي عنها صفة الصدق في التعبير عن الأوضاع المالية الحقيقية . وهذا الأمر من أخطر الممارسات التي يمكن أن تؤثر سلبيا على نفسية وثقة المستثمر في مجال الأوراق المالية عند اكتشافه لهذا التلاعب وتأتي خطورة هذا الأمر من أن المستثمر يفقد الثقة ليس في الشركات التي يتم اكتشاف تلاعبها فحسب بل ويتعداها إلى جميع الشركات خاصة وأن المستثمر لا تتوفر لديه الوسائل والأساليب التي تمكنه من التمييز بين الشركات الصادقة والشركات المتلاعبة .

٤ ـ قصور شروط الإدراج عن خلق استمرارية التعامل على مستوى السهم :

إن من الوظائف المهمة للأسواق المالية خلق استمرارية التعامل وإكساب الورقة المالية صفة السيولة . ولاستمرارية التعامل مستويان : مستوى الورقة المالية (السهم أو السند) ومستوى السوق . ويمكن تحقيق استمرارية التعامل في السوق عن طريق انعقادها دوريا . وأما العوامل التي تؤدي إلى توليد الاستمرارية بالنسبة لورقة ما (السهم العادي مثلا) فهي وجود عدد كبير من حملة الأسهم في الشركة الواحدة وكبر حجم الشركة الواحدة وكبر حجم الشركة ذاتها . لذا حرصت البورصات العالمية ومنها بورصة نيويورك على وضع شروط معينة تتعلق بهذا الأمر يجب أن تتوفر في الشركة قبل أن توافق على إدراجها فمن هذه الشروط مثلا : يجب أن يكون عدد من يحملون ١٠٠ سهم من أسهم تلك الشركة لا يقل عن ٢٠٠٠ مساهم وأن يكون عدد الأسهم المتداولة بين الجمهور من أسهم تلك الشركة لا يقل عن مليون سهم . .

ونظرة فاحصة على شروط الإدراج في سوق عمان المالية تبين أن هذه الشروط قد اغفلت ما يؤدي إلى خلق هذه الاستمرارية فهي قد أغفلت :

١ ـ تحديد الحد الأدنى لعدد من يحملون حدا أدنى من أسهم الشركة التي تطلب الإدراج لضمان استمرارية التعامل في أسهم تلك الشركة .

٢ ـ تحديد الحد الأدنى لعدد الأسهم المتداولة بين الجمهور للشركة التي تطلب الإدراج .

إن غياب هذين الشرطين[٣٧] أدى الى ظهور عدد من الشركات المدرجة والتي لا يتم التعامل بأسهمها كما هو موضح من جدول رقم (٩) التالي حيث يتبين أن نسبة الشركات المدرجة التي لا يتم التداول بأسهمها مطلقا يتراوح بين ٩ر١١٪ و ٤ر١٪ من مجموع الشركات المدرجة في كل عام منذ ١٩٧٨ ولغاية ١٩٨٣ .

جدول رقم (٩)
عدد الشركات المدرجة التي لا يتم التعامل بأسهمها
ونسبتها إلى مجموع الشركات المدرجة
خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٣

السنة	عدد الشركات المدرجة	عدد الشركات التي تم تداول أسهمها	عدد الشركات التي لم يتم تداول أسهمها	نسبة الشركات التي لم يتم تداول أسهمها إلى مجموع الشركات المدرجة
١٩٧٨	٦٧	٥٧	١٠	٩ر١٤٪
١٩٧٩	٧١	٧٠	١	٤ر١٪
١٩٨٠	٧١	٦٦	٥	٧٪
١٩٨١	٧٢	٦٩	٣	٢ر٤٪
١٩٨٢	٨٦	٨٢	٤	٧ر٤٪
١٩٨٣	٩٥	٩٠	٥	٣ر٥٪

المصدر : الأرقام المطلقة: مجموعة من تقارير سوق عمان المالية السنوية .

كما أن المتتبع لتقارير سوق عمان المالية السنوية يرى بوضوح تام أن السوق لم تنجح في خلق استمرارية التعامل بالسندات ولا بإكسابها صفة السيولة فقد ورد في التقرير السنوي السادس للسوق عن عام ١٩٨٣ ما يلي :

"لم يشهد السوق الثاني للسندات عام ١٩٨٣ أي نشاط ملحوظ له بل على العكس من ذلك حصل تراجع في حركة تداول السندات سندات التنمية واسناد القرض للشركات المساهمة والمؤسسات العامة مقارنة مع الأعوام السابقة" [٣٨] .

٤ ـ تكوص شركات الوساطة المالية عن قيامها بدور الشركات صانعة الأسواق :

سعت سوق عمان المالية ومنذ البداية إلى تطوير خدمات الوساطة المالية من خلال ترخيص عدد من شركات الوساطة المتخصصة والمتفرغة لأعمال سوق رأس المال لتكون شركات صانعة للسوق Market Makers عن طريق العمل على تنشيط تداول الأوراق المالية من خلال تمويل عمليات التداول في السوق الثانوية فتقوم بوظيفة التغطية والتوزيع والتسويق للأوراق المالية اعتبارا من مرحلة الإصدار الأولي لها وقد نما عدد شركات الوساطة المالية حتى وصل الى (٢٨) شركة بلغت رؤوس أموالها إلى ما يزيد على (٤٥) مليون دينار في منتصف عام ١٩٨٢ منذ أغلقت السوق باب ترخيص مثل هذه الشركات لمدة سنتين من تاريخه [٣٨] .

ولكن ثبت أن هذه الشركات لم تساهم في التمويل القصير الأجل لتمويل عمليات التداول في السوق الثانوية بشيء وخاصة في الآونة الأخيرة مما عمق الركود في السوق المالية كما أنها لم تقم بواجبها كصانعة للسوق مما أضعف الثقة بنيتها (وحتى بقدرتها) على القيام بما هو متوقع منها كصانعة للسوق وهو الدور الرئيسي والحيوي المتوقع منها للمساعدة في توفير صفة السيولة والاستمرارية للأوراق المالية المتعامل بها من أسهم وسندات .

وماذا عن المستقبل ؟

مما سبق تبين أن الظروف المساعدة التي واكبت السوق في السنوات الأولى من عمرها لم تستمر على ما كانت عليه وفقدت زخمها فقل ما كانت ترفد به الاقتصاد الأردني بشكل عام من أموال ساعدت على نمو السوق وازدهارها وتوسعها ومما يدعو الى الحذر أن التراجع في معظم هذه العوامل أمر أثبت أنه ليس مجرد سحابة صيف وأكثر ما نخشاه أنه قد يستمر لفترة من الصعب التنبؤ بمداها لا سيما وأنه من الطبيعي أن تفقد بعض هذه العوامل زخمها بفعل مرور الزمن .

ولا نستطيع أن ننكر ما قامت به إدارة السوق من جهود لتطويق الوضع والحد من النتائج السيئة مثل المقترحات التي تقدمت بها في تقريرها الخامس بشأن علاج بعض مظاهر الركود ، وكذلك لا ننكر جهود البنك المركزي لتنشيط السوق مثل قراره الذي أصدره في آذار عام ١٩٨٤ الذي ألزم كل بنك مرخص في الأردن بأن يمتلك مالا يقل عن ١٥٪ من رأسماله واحتياطياته بشكل أسهم في شركات صناعية وانتاجية ولكن هذا القرار أثبت أيضا أنه كان محدود الأثر وعرضي التأثير حيث أنه نشّط السوق لفترة لا تزيد على عشرة أيام عاد بعدها مؤشر أسعار الأسهم وحجم التداول الى الانخفاض .

والأمل معقود على سياسة تنشيط القطاع الخاص التي استهدفتها حكومة السيد زيد الرفاعي الأخيرة في الأردن وقراراتها بإعفاء رعايا دول مجلس التعاون الخليجي من متطلبات تأشيرة الدخول والإقامة والاتفاقيات المتعددة المعقودة مع جمهورية مصر العربية وافتتاح طريق العقبة نويبع وتكليف وزارة التجارة والصناعة الأردنية لفريق من المختصين بدراسة وسائل وأساليب تنشيط الصادرات الأردنية والشائعات عن اعتزام الحكومة الحالية الرجوع عن بعض القرارات التي اتخذتها حكومات سابقة بهدف تنشيط حركة بيع وشراء الأراضي وكذلك إعلان الحكومة الحالية عن مضاعفة الجهود لاكتشاف المزيد من البترول ، كل هذه الأمور قد تؤتي ثمارها فتعيد للعوامل المؤثرة في سوق عمان المالية زخمها وتخلق عوامل جديدة تؤثر إيجابيا في السوق فتعيد لها نشاطها وحيويتها .

إضافة إلى المقترحات القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي تقدمت بها سوق عمان المالية في مذكرتها المنشورة في جريدة الدستور في عدديها الصادرين في ٦و٧ أيار ١٩٨٥ بهدف تنشيط السوق وإعادة الثقة إلى نفوس المتعاملين بالأوراق المالية ، فمن هذه المقترحات ما يركز على نواحي الإفصاح المالي وبعضها ما يركز على تنظيم ترخيص الشركات الجديدة بحيث لا تزيد عن حاجة القطاع الذي ستخدمه لا سيما قطاع التجارة والخدمات وبعضها له علاقة بالتشريعات والقوانين وآخر له علاقة بتنظيم عمليات تحويل ملكية الأسهم بحيث تكون مركزية لجميع الشركات وحفز الشركات المالية على النهوض بالدور المطلوب منها كصانعة للأسواق . . الخ .

جميع هذه المقترحات يمكن وصفها بأنها محاولة جادة لمعالجة العوامل الخاصة التي تم بحثها آنفا وهنالك أمل كبير في أن علاج السلبيات الناتجة عن هذه العوامل قد يعمل على إعادة الكثير من الثقة التي فقدها المستثمر .

الخلاصة والاستنتاجات :

سعت هذه الدراسة إلى تحديد الأسباب التي أدت الى تزايد نشاط سوق عمان المالية في السنوات الأولى من عمرها بشكل ملحوظ وتقييم قدرة السوق على الاستمرار في تحقيق هذه المستويات العالية من النشاط . فتبين أن البيئة الاقتصادية والمالية التي سادت الأردن في العقد السابع وأوائل العقد الثامن من هذا القرن أفرزت عوامل عامة دفعت بزخمها سوق عمان المالية إلى مستويات عالية من نمو النشاط في السنوات الأولى من عمرها وأخرى خاصة أثرت سلبيا على ثقة المستثمرين بالأوراق المالية . وقد تم بحث كل من العوامل العامة والخاصة بالتفصيل .

وقد تبين أنه بمرور الزمن واعتبارا من عام ١٩٨٢ على وجه التحديد ، تعرضت

البيئة المالية والاقتصادية في الأردن الى هبوط في معظم عناصرها من حيث معدلات النمو عن المستويات التي كانت سائدة في السنوات الأولى من عمر السوق مما أفقدها زخمها وأثر بشكل سلبي وفعال على السوق بشكل عام فعانت من الركود في أعمالها . كما رافق ذلك ظهور تأثير العوامل الخاصة السلبي على ثقة المستثمرين فعمق ذلك الركود الذي اتخذ مظهرين الأول منهما التباطؤ المضطرد في نمو حجم التداول وتراجعه الى السالب والثاني تراجع أسعار الأسهم المتداولة وتحقيقها لمعدلات سالبة أيضا ولا مفر من الاعتراف بأنه ليس هناك في الوقت الحاضر مؤشرات تدل على أن مسار التغير في هذه العوامل سوف يتبدل نحو الأحسن في المستقبل المنظور مما يجعل مستقبل السوق وقد رتها على التغلب على الركود الحالي وعودتها الى مستويات نمو النشاط التي شهدتها في بداية عهدها أمرا غير مؤكد في الوقت الراهن على الأقل على الرغم من جهود إدارة السوق وسعي البنك المركزي الأردني لتنشيطها .

إلا أن الإجراءات والقرارات التي اتخذتها حكومة السيد زيد الرفاعي الجديدة والتي تهدف إلى تنشيط القطاع الخاص بشكل عام وإلى استعادة التضامن العربي والمقترحات التي تقدمت بها السوق مؤخرا (إذا ما تم تنفيذها) تنعش الآمال بقدرتها على التأثير إيجابيا على السوق في المستقبل ولكن على المدى الطويل .

التوصيات :

وفي ضوء ما سبق نرى أن البيئة الأردنية الاقتصادية والمالية والعامة لها تأثير مباشر وخاص على نشاط سوق عمان المالية ولذا فإن التوصيات الممكن الخروج بها لتنشيط هذه السوق تتخذ اتجاهين الأول يتعلق بالعوامل العامة وهو طويل الأجل ويمكن حصر بنوده بما يلي :

أ ـ ١ ـ الإسراع في تنشيط القطاع الخاص في الأردن بشتى الوسائل بما فيها الاستفادة من إمكانيات التعاون مع الدول العربية المجاورة .

أ ـ ٢ ـ استعادة الوفاق والتضامن العربي لما لذلك من آثار إيجابية على البيئة الاقتصادية والمالية في الأردن وبالتالي على السوق المالية فيها .

ومن حسن الحظ أن جميع هذه التوصيات إما قيد البحث وإما قيد التنفيذ من متخذي القرار في البلد في الوقت الراهن .

وأما الاتجاه الثاني فيتعلق بالنواحي الفنية والعوامل الخاصة وهو طويل الأجل أيضا ويستهدف تشجيع المستثمرين على استعادة ثقتهم بالتعامل بالأوراق المالية ويمكن حصر بنوده بما يلي :

ب ـ ١ ـ توصي إدارة السوق والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة مثل البنك المركزي الأردني

ووزارة التجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بأن تزيد من جهودها في تعميق السوق عن طريق تسهيل عمليات التبادل ونقل الملكية وتخفيض تكاليف التعامل بالنسبة للمستثمر والوكيل وتأمين حضور السوق عربيا ودوليا عن طريق دراسة إمكانية إدراج شركات غير أردنية لغايات التعامل بأسهمها في الأردن وتمكين الرعايا غير الأردنيين من التعامل بالسوق [٣٩] .

ب ـ ٢ ـ العمل على النهوض بدقة ونوعية وكمية الإفصاح المالي والتشديد على ذلك .

ب ـ ٣ ـ العمل على زيادة كفاءة السوق بالمعنى الصحيح للكلمة[٤٠] عن طريق التشديد على دقة المعلومات ونشر المزيد منها عن أوضاع الشركات المدرجة وتمكين أكبر عدد ممكن من المهتمين من الحصول على هذه المعلومات بأقل ما يمكن من التكاليف .

ب ـ ٤ ـ تعديل شروط الإدراج بحيث يصبح بالإمكان ضمان استمرارية التعامل على مستوى الورقة المالية وبالتالي ضمان سيولتها ويجب أن تشمل التعديلات اشتراط توفر حد أدنى لعدد الأسهم المتداولة للشركة طالبة الإدراج وحد أدنى لحملة أسهم تلك الشركة وحد أدنى من السنوات المتتابعة التي تكون الشركة قد قامت خلالها بتوزيع فعلي للأرباح قبل إدراجها .

ب ـ ٥ ـ حفز الشركات المالية على القيام بدورها المتوقع منها كصانعة للسوق لضمان سيولة الورقة المالية .

الهوامش

(١) Lawrence S . Ritter & William L . Silber , **Principles of Money : Banking & Financial Market** . (New York , Library of Congress) 1980 . P . 55 .

(٢) يطلق على الأدوات المالية الطويلة الأجل مثل الأسهم والسندات إسم الأوراق المالية Financial Papapers أما الأدوات المالية القصيرة الأجل فيطلق عليها اسم الأوراق التجارية ز

(٣) هشام البساط : الأسواق المالية الدولية وبورصات الأوراق المالية وسياسات تكوين محفظة الأوراق المالية في المصارف (بيروت ، اتحاد المصارف العربية) ، ١٩٧٥ ص ٢١ .

(٤) Hirt & Block fundamentals of Investment Management and Strategy , (Richard D . Irwin , Homewood , I11 . , 1983) , p . 34 .

(٥) Joseph . M . Burns , **A Treatise on Markets , Spot , Futures and Options** (Washington D . C . 1979) , pp . 6 , 31 , 56 .

(٦) للباحث بحث آخر بعنوان "تقييم سوق عمان المالية داخليا : نطاق العمل ، الوظائف والفعاليات ومستوى الكفاءة" يتم فيه بحث وظائف السوق المالية النموذجية وصفاتها ، كما ينبغي أن تكون عليه وتقييم سوق عمان المالية في ضوء ذلك . . . ويمكن اعتباره مكملا لهذا البحث ـ قيد النشر في هذه المجلة .

(٧) سوق عمان المالية ، التقرير السنوي الخامس لعام ١٩٨٢ ، ص ٥ ، سيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي : التقرير الخامس للسوق .

(٨) سوق عمان المالية ، التقرير السنوي السادس لعام ١٩٨٣ ، ص ١٤ ، وسيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي : التقرير السادس للسوق .

(٩) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(١٠) كما هي نهاية عام ١٩٨٣ .

(١١) جريدة الدستور الأردنية ـ عدد يوم الثلاثاء ١٩٨٥/٥/٧ ، صفحة ٧ .

(١٢) عقد في أبو ظبي في أوائل ، شباط (فبراير) عام ١٩٨٥ برعاية صندوق النقد العربي .

(١٣) هنالك العديد من هذه الدراسات منها على سبيل المثال لا الحصر ما كتبه كل من :

أ ـ حربي النبوي وسليم أمين أبو الشمر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين إلى الخارج ، عمان ، البنك المركزي الأردني ـ دائرة الابحاط والدراسات ، ١٩٨٢ .

ب ـ بسام الساكت : تطوير وتنمية التحويلات : دراسة مقدمة إلى المؤتمر الخاص بالهجرة الدولية في العالم العربي ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، بيروت ، ١٩٨١ .

جـ ـ تيسير عبد الجابر "استثمار واستخدام الموارد البشرية الأردنية" مجلة العمل ، العدد ١٩ (١٩٨٢) ص ٦ ـ ٧ .

د ـ عادل لطفي اسعد "القوى العاملة في الأردن" مجلة العمل ، العددان ١٣ ، ١٤ (١٩٨١) ص ٣٦ ـ ٣٩ .

هـ ـ مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط في الكويت : العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣ .

و ـ اسماعيل سعيد زغلول ، تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني ، آب ١٩٨٤ .

ز ـ جليل بدر طريف : قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية ، البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، آب ١٩٨٤ .

(١٤) هنالك جداول في هذا البحث تحتوي على معلومات لسنوات تقع قبل عام ١٩٧٤ .

(١٥) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الرابع عشر لعام ١٩٧٧ ، وسيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي ـ تقرير البنك المركزي لعام ١٩٧٧ .

(١٦) وزارة الصناعة والتجارة : مديرية مراقبة التأمين ، التقرير السادس عن اعمال التأمين في الأردن ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ ، عمان ١٩٨٢ ص ٩ . سيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي : التقرير السادس عن مراقبة أعمال التأمين .

(١٧) طلال جوارنه ، سوق عمان المالي وأهميته في الاقتصاد الأردني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، ١٩٨٤ ، ص ٣٣ . سيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي : جوارنه : سوق عمان المالي .

(١٨) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) ، عمان ، الأردن ، ص ٦٠ ، سيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي : خطة التنمية الأردنية الخمسية الأولى .

(١٩) جوارنه ، سوق عمان المالي ، ص ٤١ ـ ٤٥ .

(٢٠) اسماعيل زغلول ، تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني ، البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٤ ، ص ١٣ ـ ١٤ . وسيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي : زغلول ، تحويلات الأردنيين .

(٢١) زغلول ، تحويلات الأردنيين ، ص ١٩ .

(٢٢) Saad Eddin Ibrahim , The New Arab Social Order , (Croom Helm , London , England , 1982) , p . 36 & 72 .

(٢٣) زغلول ، تحويلات الأردنيين ،ص ٢٥ ـ ٣١ .

(٢٤) عبد اللطيف أبو حجلة ، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتلة (البنك المركزي) الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات (١٩٨) ص ٢١ ، ص ٢٤ . وسيشار إلى هذا المرجع فيما بعد كما يلي : أبو حجلة دراسات .

(٢٥) زغلول ، تحويلات الأردنيين ، ص ٤٣ .

(٢٦) بسام الساكت ، تطوير وتنمية التحويلات ، وسيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي : الساكت ، تطوير .

(٢٧) زغلول ، تحويلات الأردنيين ، ص ٦٥ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٢٩) انظر نص المقابلة مع محافظ البنك المركزي الأردني الذي نشرته جريدة الدستور في ملحقها الخاص ، المال والبنوك في الأردن . بتاريخ . ٢٠ آب (اغسطس) ، ١٩٨٤ ص ٢ ـ ٤ .

(٣٠) المرجع السابق .

(٣١) سوق عمان ، التقرير السادس ، ص ٢٥ .

(٣٢) جريدة الدستور الأردنية ، ملحق خاص : المال والبنوك في الأردن ، ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٨٤ ، ص ٢ ـ ٤ .

(٣٣) نشرة سوق عمان المالي ليوم الثلاثاء ١٩٨٥/٥/٧ المنشورة في جريدة الدستور الأردنية الصادرة بذلك التاريخ .

(٣٤) مذكرة سوق عمان المالي المنشورة في عدد جريدة الدستور الصادر يوم الاثنين ١٩٨٥/٥/٦ ص ٧ وسيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي مذكرة سوق عمان في جريدة الدستور .

(٣٥) التقرير السنوي الخامس لسوق عمان المالي ، ١٩٨٢ ، ص ٩١-٩٢ .

(٣٦) مذكرة سوق عمان في جريدة الدستور ، مرجع سابق ، عدد الاثنين : ١٩٨٥/٥/٦ ص ٧ وعدد الثلاثاء ١٩٨٥/٥/٧ ص ٧ .

(٣٧) ليس من الضرورة أن تكون هذه الحدود الدنيا مرتفعة كما هي الحال في بورصة نيويورك ولكن من المفيد أن تكون عند مستويات معقولة تضمن استمرارية أكثر للتعامل على مستوى الورقة .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

(٣٩) بعد التأكد من جدوى هذين الأمرين وتأثيرهما على الاقتصاد الأردني بشكل عام وعلى المستثمر الأردني بشكل خاص .

(٤٠) السوق الكفؤة هي السوق التي تعكس أسعار الأسهم فيها جميع المعلومات المتوفرة عن الشركة المصدرة بحيث تتغير هذه الأسعار بما يتلاءم من تغير العائد الفعلي المرغوب فيه من اقتنائها ذلك العائد الذي يجب أن يتلاءم مع مستوى المخاطرة التي يتضمنها اقتناء ذلك السهم .

المـراجع

أ) بالعربية .

١) إسماعيل سعيد زغلول، **تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني** ، دائرة الأبحاث والدراسات . البنك المركزي الأردني ، آب ١٩٨٤ .

٢) د . بسام الساكت . **تطوير وتنمية التحويلات** ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الخاص بالهجرة الدولية في العالم العربي ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بيروت ، ١٩٨١ .

٣) د . تيسير عبد الجابر ، "استثمار واستخدام الموارد البشرية الأردنية" ، **مجلة العمل** العدد ١٩ (١٩٨٢)

٤) جريدة **الدستور الأردنية** عدد يوم الاثنين ٦ مايو (ايار) ١٩٨٥ وعدد يوم الثلاثاء ، ٧ مايو (ايار) ١٩٨٥ .

٥) جريدة الدستور الأردنية ، ملحق الدستور الخاص : **المال والبنوك في الأردن** ، ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٨٤ .

٦) جليل بدر طريف : **قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية** ، البنك المركزي الأردني دائرة الأبحاث والدراسات ١٩٨٤ .

٧) حربي النبوي وسليم أمين أبو الشعر ، **حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين إلى الخارج** ، عمان ، البنك المركزي الاردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ١٩٨٢ .

٨) دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** أعداد متفرقة منذ عام ١٩٧٩ حتى كانون الثاني عام ١٩٨٥ .

٩) دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني ، **التقرير السنوي الرابع عشر** لعام ١٩٧٧ ، عمان الأردن .

١٠) دائـرة الإحـصـاءات الـعـامـة الأردنـيـة ، **الـدخـل الـقـومـي** ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، عمان ، الأردن .

١١) سوق عمان المالي ، **التقرير السنوي الخامس ١٩٨٢ والسادس ١٩٨٣ والسابع** ١٩٨٤ .

١٢) مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط في الكويت : **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣ .

١٣) المجلس القومي للتخطيط (في الأردن) ، خطه التنمية الخمسية الأولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ . عمان ، الأردن .

١٤) مجلة البترول والغاز العربي ، باريس ، عدد تموز (يوليو) ١٩٨٤ .

١٥) عادل لطفي : أسعد ، "القوى العاملة في الأردن ، مجلة العمل ، العددان ١٣ ، ١٤ (١٩٨١)

١٦) عبد اللطيف أبو حجلة ، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتلة ، البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان ، الأردن ١٩٨١ .

١٧) طلال جوارنة ، سوق عمان المالي وأهميته في الاقتصاد الأردني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، الجامعة الأردنية ١٩٨٤ .

١٨) هشام البساط ، الأسواق المالية الدولية وبورصات الأوراق المالية وسياسات تكوين محفظة الأوراق المالية في المصارف ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ١٩٧٥ .

١٩) وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ، مديرية مراقبة التأمين ، التقرير السادس عن أعمال التأمين في الأردن ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ عمان ، الأردن ، ١٩٨٢ .

ب) بالانجليزية.

1) Bums , Joseph M . , **A Treatise On Markets , Spot , Futures and Options** Washington D . C . , 1979 .

2) Hirt , Geoffrey a . ,Block , Stanly B . , **Fundamentals of Investment Management and Strategy** , Richard D . Irwin , Homewood , I11 . , 1983 .

3) Ibrahim , saad Ed deen , **The New Arab Social Order** , Croom Helm , London , England , 1982 .

4) Ritter , Lawrence S . & Silber & William L . , **Principles Of Money : Banking & Financial Market** , Library of congress , New York , 1980 .

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٦ (الصفحات من ٧١ ـ ٩٤)

التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي على الاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٣

فتحي خليفة علي خليفة

قسم الاقتصاد ـ جامعة أسيوط

شهدت حقبة السبعينات وأوائل الثمانينات من هذا القرن ظهور عدد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية ويمثل انتقال العمالة بين دول المنطقة العربية إحدى هذه الظواهر الجديدة التي اخذت ابعاداً كبيرة في المنطقة العربية. وقد شهدت مصر عملية تصدير واسعة النطاق لراسمالها البشري واحتلت العمالة المصرية نسبة كبيرة من بين العمالة الموظفة في البلاد العربية البترولية.

وتقدّر بعض الجهات الحكومية عدد المصريين في الخارج بما يتراوح ما بين ثلاثة وأربعة ملايين فرد يمثلون ١٠٪ من السكان في مصر تقريبا، ويتوزعون في معظم الدول البترولية ويحولون إلى مصر ما يقرب من ٥ مليار دولار نقدا أو عينات، وهذه التحويلات تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي ـ كما أنها ساعدت على التخفيف من عجز ميزان المدفوعات، وامتصت الهجرة جزءاً من البطالة المحتملة، وظاهرة التحويلات الناجمة عن ظاهرة الهجرة المؤقتة للعمالة إلى الدول العربية إحدى الظواهر التي صاحبت ارتفاع العوائد البترولية في هذه الدول، في أعقاب ارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣ وقد واكب هذه الظاهرة سلسلة من التغيرات التي طرأت على الاقتصاد المصري وأثرت على أدائه كما أدت الى تغييرات اجتماعية واسعة فيه.

وتحاول هذه الورقة تتبع التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين

العاملين بالخارج على الاقتصاد المصري بشكل عام وذلك باستعراض نشأة الظاهرة، ثم التركيز على الآثار المباشرة وغير المباشرة للتحويلات على المتغيرات الاقتصادية في مصر وفي النهاية تقييم الأثر الصافي للتحويلات سالبة أم إيجابية .

نشأة ظاهرة التحويلات الناجمة عن الهجرة :

إن أداء الاقتصاد المصري خلال فترة السبعينات والذي لم يكن منقطع الصلة عن أدائه قبلها، هو الذي أدى إلى نشأة الظاهرة، فلقد شهد الاقتصاد المصري طوال السنوات الثلاثين الماضية تطورات كبيرة وإن اختلفت التوجهات الاقتصادية والسياسية في كل فترة، فقد تميزت الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ بحرية المشروع الخاص بينما تميزت الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ بالتخطيط الشامل إلى حدما، ونفذت خلالها الخطة الخمسية الأولى بينما الفترة من ١٩٦٦ حتى سنة ١٩٧٣ شهدت توقف الاستثمارات وبالتالي التنمية نتيجة لعوامل عدم الاستقرار إذ شهدت هذه الفترة ثلاثة حروب هي حرب اليمن ثم حرب ١٩٦٧ وأخيرا حرب ١٩٧٣ وقد ألقت هذه الفترة ظلالا كثيفة أعاقت مسيرة الاقتصاد القومي ليس أثناءها فقط وإنما بعدها ايضا.

أما الفترة من ١٩٧٤ وحتى الآن فقد شهدت تطبيق الانفتاح الاقتصادي وإتاحة حرية أكبر للمشروع الخاص وإفساح المجال أمام العرض والطلب في السوق بل وتخلت الحكومة عن كثير من المجالات للقطاع الخاص مثل التجارة الخارجية، ونتيجة لكل ذلك توقفت المجهودات الفعلية لإحداث تنمية اقتصادية حقيقية تحاول رفع مستوى معيشة الفئات الأقل دخلا، وإنما انصب أداء الاقتصاد في هذه الفترة على تنمية فئات رجال الأعمال، وإحداث تراكم لدى فئات الدخل المرتفع.

ولاشك أن أداء الاقتصاد المصري خلال فترة السبعينات خاصة في النصف الثاني فيها قد أدى الى خلق وظهور عديد من عوامل الطرد التي أدت الى نشأة الهجرة بحثا عن العمل وفرص أفضل للحياة خارج مصر، أو الحصول على دخل أعلى يمكن الفرد من العيش في مستوى معيشة كريم في الداخل بعد عودته.

ونوجز فيما يلي : اهم العوامل التي أدت إلى نشأة ظاهرة الهجرة : ـ

١ ـ ضعف قدرة القطاعات السلعية على خلق فرص توظف، وتزايد أهمية القطاعات الخدمية غير الإنتاجية وامتصاصها لجانب كبير من العمالة مما أتاح

عمالة غير منتجة (إنتاجيتها الحدية تقرب من الصفر) وأجرها منخفض لايحقق إشباعا كبيرا.

٢ ـ التضخم الذي وصل إلى أكثر من ٣٠٪ في بعض السنوات في السبعينات والذي كان نتيجة للعامل الأول أي انخفاض الإنتاجية وعدم قدرة الإنتاج السلعي على اللحاق بالسيولة النقدية والتي تزايدت باضطراد حتى وصلت سنة ١٩٨٠ إلى نحو ٤٦٪ مما أوجد قوة شرائية هائلة تطارد كمية قليلة من السلع والخدمات فتفاقم التضخم والتهبت الاسعار، واستفاد من هذا الوضع ذوو الدخول المتغيرة من تجار وسماسرة . . . إلخ . كما ساهم التضخم في تدني الدخل الحقيقي لذوي الدخل الثابت من موظفين وغيرهم مما جعل هؤلاء يبحثون عن عمل إضافي بعد فترة العمل الرسمية أو يبحثون عن فرصة للهجرة، وكل هذا بدوره ساهم في المزيد من انخفاض الإنتاجية.

٣ ـ البطالة ومن بين نتائج العامل رقم (١) أيضا انتشار البطالة وعدم قدرة الاقتصاد القومي على خلق فرص توظف حقيقية وخاصة للمتعلمين وخريجي الجامعات، إذ أن على خريجي الجامعات والمعاهد العالية، والثانوية الفنية الانتظار من ٣ ـ ٤ سنوات، إلا أن هذا لاينطبق على بعض التخصصات الفنية مثل الأطباء والمهندسين المعماريين ومساعدي المهن الطبية.
وهكذا تزايدت البطالة من ٤٪ سنة ١٩٧٠ الى نحو ١٢٪ سنة ١٩٧٧ وانخفضت بعد ذلك الى ٧,٧٪ سنة ١٩٨١ كما يتضح من الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)
معدلات البطالة في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨١

السنوات	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
معدل البطالة الى اجمالي القوى العاملة	٤	٥,١	٥,٤	٧,٢	٩,٢	٧,٩

السنوات	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٢
معدل البطالة الى اجمالي القوى العاملة	١٠	١١,٨	٩,٩	٨,٣	٨,٦	٧,٧

المصدر : ـ جمعت وحسبت من أبحاث العمالة بالعينة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨١

٤ ـ مجموعة العوامل الاجتماعية والنفسية :
ونضيف إلى العوامل السابقة عوامل أخرى غير منظورة لعبت دورا هاما في نمو واستمرار الهجرة وهي :
أ ـ عامل المحاكاة الذي أصبح يمارس تأثيرا هاما في هذه الظاهرة ولاشك أن هؤلاء المهاجرين يصطحبون معهم مجموعة من السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة، كما أنهم ينتقلون من سلم دخلي ومن مستوى اجتماعي إلى سلم دخلي ومستوى اجتماعي آخر كل هذا يحفز مجموعات اخرى من العمال للهجرة. ولهذا نجد أن تأثير المحاكاة في الريف شديد، فهناك بعض القرى أصبحت الآن خاوية من عمالها ويقوم بالزراعة النساء والاطفال والشيوخ.
ب ـ أيضا عدم قدرة الفرد في الداخل على تحقيق طموحاته لعدم تناسب الأجر وخاصة بالنسبة لذوى المؤهلات مما يصيبهم بالإحباط ويدفعهم للبحث عن فرص للعمل بالخارج.

وهكذا تضافرت عوامل الطرد إلى دفع كثير من العمال خارج البلاد بيْد أنه ما كان يمكن للعمالة المهاجرة أن تحدث أثرا اقتصاديا واجتاعيا واسعا ما لم تكن الأعداد كبيرة مقارنة بالعمالة الكلية في المجتمع هذا بالإضافة الى استمرارية ظاهرة الهجرة مما جعل الآثار الاقتصادية والاجتماعية تتراكم. كما أن هؤلاء العاملين يحولون كمية كبيرة من النقد الأجنبي تصب في شرايين الاقتصاد القومي بالإضافة إلى تراخي قبضة الدولة في السيطرة على مقدرات البلاد، من أدوات الضبط الاقتصادية والمالية. وعدم التخطيط لمواجهة نقص العمالة المترتبة على الهجرة، وعدم توجيه التحويلات عبر قنوات استثمارية أو عدم ورودها عبر القنوات الرسمية حتى يمكن السيطرة عليها أو على الأقل تتبع مسارها وإنما كانت وما زالت تصب في السوق السوداء فتساعد على مزيد من الانخفاض في سعر صرف الجنيه المصري.

حجم التحويلات واحتمالاتها المستقبلة :

بلغ عدد المصريين بالخارج نحو ١,٠٦٣,٤٥٠ في سنة ١٩٨٠[٣] وعلى الرغم من ندرة البيانات في هذا الصدد نورد فيما يلي تقديرات مختلفة لعدد العاملين بالخارج ونميل إلى ترجيح التقدير الثالث من الجدول رقم (٢) لاتساقه مع بعض التطورات الاقتصادية واتفاقه مع بعض التقديرات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

وضخامة هذا العدد من العاملين في الخارج ينعكس في صورة التحويلات النقدية والعينية التي يحولها هؤلاء. وتشكل التحويلات النقدية للمصريين العاملين بالخارج نسبا كبيرة من الموارد الداخلة في مجمع النقد الأجنبي لدى المصارف المعتمدة فهي تشكل

٣٦,٤٪ ٩,٢٥٪، ٣٤,٧٪ في السنوات ١٩٨١/٨٠، ١٩٨٣/٨٢ على التوالي كما يوضح الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٢)

السنوات	التقدير الاول بالالف	التقدير الثاني بالالف	التقدير الثالث بالالف
١٩٦٨	٥٨,٣٢٥	٥٨,٣٢٥	٥٨,٣٥٢
١٩٦٩	٧١,٩٥٠	٧١,٩٥٠	٧١,٩٥٠
١٩٧٠	٨٨,٩١١	٨٨,١١	٨٨,٩١١
١٩٧١	٩٩,٤٩	٩٩,٤٩٤	٩٩,٤٩٤
١٩٧٢	٧٨,٦٥٨	٧٨,٦٦٠	٧٨,٦٥٨
١٩٧٣	٢١٩,٤٥٣	٢١٩,٤٥٣	٢١٩,٤٥٣
١٩٧٤	٥٠٠	٢٤٢,٩٦٠	٢٨٦,٥٣٥
١٩٧٥	٥٥٠	٢٧٩,١٨٤	٣٧٤,٤٢٨
١٩٧٦	٦٠٠	٣٨٦,٥٧٤	٤٩٠,١٩٩
١٩٧٧	٦٥٩	٥٠٥,١٩٢	٦٤١,٦٧١
١٩٧٨	٧٢٥	٨٥٧,٦٨٩	٨٤٠,٦٧٤
١٩٧٩	٧٩٦	٥٤٠,٨١٩	٩٦٦,٧٢٤
١٩٨٠	٨٧٥	٦٣٧,٩١٩	١٠٦٣,٤٥٠
١٩٨١	٩٣١	، ، ، ،	، ،،
١٩٨٢	٩٩١	،،،	، ،
١٩٨٣	١٠٥٤	، ، ،	، ، ،

المصدر : التقدير الأول من تقرير المجالس القومية المتخصصة (اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج نوفمبر ١٩٨٢) وبيانات سنوات من ١٩٦٨ - ١٩٧٢ من

Mohie – Eldin, Amr : External Migration of Egyptian Labour, Employement strategy Mission to Egypt 1980, Doc. NO, 9 P. 70

التقدير الثاني والثالث من بنت هانسن، سمير رضوان : العمل والعدل الاجتماعي، مصر في الثمانينات دراسة سوق العمل. مكتب العمل الدولي. دار المستقبل العربي بالقاهرة ١٩٨٣ ـ ص١٣٥، ١٣٦

جدول رقم (٣)
الموارد والاستخدامات في نطاق مجمع النقد الأجنبي لدى المصارف المعتمدة
بالمليون جنيه

الموارد النقدية	١٩٨١/٨٠		١٩٨٢/٨١		١٩٨٣/٨٢	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
ـ حصيلة الصادرات	٤٤٢,١	١٨,٩	٤٥٨,٦	٢٢,٣	٤٠١,٦	١٦,٥
ـ إيرادات سلعية	٤١٣,٥	١٧,٧	٣٢١,٨	١٥,٧	٢٤٥	١٠
ـ تحويلات العاملين بالخارج	٨٥٤,٤	٣٦,٤	٥٣٢,٧	٢٥,٦	٨٤٦,٧	٣٤,٧
ـ موارد اخرى	٦٣١,٥	٢٧	٧٤٢,٧	٣٦,١	٩٤٤,٨	٣٨,٨
مجموع الموارد	٢٣٤١,٥	١٠٠	٢٠٥٥,٨	١٠٠	٢٤٣٨,١	١٠٠

المصدر : التقرير السنوي ١٩٨٢/٨١ ، البنك المركزي المصري ص ٧٩
التقرير السنوي ١٩٨٣/٨٢ ، البنك المركزي المصري ص ٦٣

فإذا أضفنا إلى التحويلات النقدية التحويلات العينية متمثلة في السلع التي يصطحبها العامل بالخارج معه، بالإضافة الى الاستيراد بدون تحويل عملة نجد أن هذه التحويلات تبلغ ٢١٨٤,٥ ، ١٤٤٣,٣ ، ٢٢٤٣,٢ مليون جنيه في السنوات الثلاث ١٩٨١/٨٠، ١٩٨٢/٨١، ١٩٨٣/١٩٨٢ على التوالي.

ويبين الجدول رقم (٤) تحويلات المصريين العاملين بالخارج وإن كانت قد انخفضت في سنة ١٩٨٢/٨١ نتيجة لانخفاض أسعار البترول من ناحية، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي عقب مقتل السادات من ناحية أخرى. إلا أن التحويلات عادت للارتفاع مرة أخرى بعد استقرار الأوضاع.

جدول رقم (٤)
تحويلات المصريين العاملين بالخارج
في الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠

السنوات	التحويلات النقدية	إجمالي التحويلات نقدي+عيني	
١٩٧٥	٢٤٧,٧	٤٥٧,١	
١٩٧٦	٣٤٣,١	٦٨١,٣	٤٩,٠٥
١٩٧٧	٥٣٢,١	١٠٣٩,٩	٥٢,٦٣
١٩٧٨	٨٥٥,١	١٧٦١,٧	٦٩,٤١
١٩٧٩	٩٦٧,٨	٢٢٠٨,٤	٢٥,٣٦
١٩٨٠	١٣٥٤,٤	٢٨٥٦,٣	٢٩,٣٤
١٩٨١	١٠٩٣,٥	٢٥٠٤,٦	٣٣,٢-
١٩٨١/١٩٨٠	٨٥٤,٤	٢١٨٤,٥	
٨٢/١٩٨١	٥٣٢,٧	١٤٤٣,٥	٣٣,٢-
١٩٨٣/٨٢	٨٤٦,٧	٢٢٤٣,٣	٥٥,٤

المصدر : من سنة ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ المجالس القومية المتخصصة مرجع سابق الملحق الإحصائي ـ ١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٨٣/٨٢ ـ تقارير البنك المركزي المصري.

ولقد أصبح لمدخرات العاملين بالخارج أهمية متزايدة، إذ زادت نسبة ما يمثله إجمالي هذه المدخرات إلى إجمالي قيمة الواردات ٢ , ١٢٪ سنة ١٩٧٤ إلى نحو ٤ , ٦٠٪ سنة ١٩٧٨[٤].

أما من ناحية استمرارية الظاهرة، فلاشك أن كل الدلائل تشير إلى استمراريتها وذلك بالنظر إلى ما تمثله العمالة الإجمالية في الدول البترولية من أهمية خاصة، كما أن العاملين المصريين، يحتلون نسبا عالية، وكثير من الدراسات تؤكد على استمرار هذه الظاهرة في المستقبل القريب المنظور[٥] إلا أنه قد تتغير معدلاتها نتيجة لتأثرها بالظروف الاقتصادية والسياسية وهو ما يصعب التكهن به.

كيفية تصرف المصريين العاملين بالخارج بدخولهم :

من هذا وجدنا أن هناك تحويلات ضخمة تدخل البلاد إما بشكل عيني أو في صورة سلع بصحبة الأفراد العائدين، أيضا في صورة مشتريات من الداخل بالعملة الأجنبية، ولكن لكي نستطيع تحديد تأثير هذه التحويلات على المتغيرات الاقتصادية وعلى المجتمع ينبغي

أن نعرف أوجه إنفاق هذه التحويلات وهل تجد طريقها للاستثمار أم لا ونجد أنه على الرغم من عدم وجود أبحاث ميدانية منشورة تشمل كل المهاجرين عن كيفية تصرف هؤلاء بدخولهم، إلا أن الملاحظات تؤيدها بعض النتائج الأولية لأبحاث اجتماعية ميدانية، ونتائج بعض الأبحاث عن العمالة الزراعية[٦] بالإضافة إلى الدراسات التي أجريت على مجتمعات متشابهة[٧] وهذه كلها تؤكد أن الميل للاستهلاك لدى الفرد المهاجر يبلغ نحو ٤٤٪ بينما يبلغ الميل للادخار نحو ٥٦٪ كما يلاحظ أن المبالغ المحولة تصب في قنوات استهلاكية وفي المضاربة على أسعار العقارات والمباني، والقليل هو الذي يأخذ طريقه إلى الاستثمار، ويؤكد ذلك ما وجد من أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج مسئولة عن ثلثي الزيادة في الاستهلاك العائلي تقريباً[٨].

ولكن ما هي العوامل التي تؤثر على تصرف هؤلاء العاملين ؟

يمكن إيجاز العوامل التي تؤثر على التصرف في دخول العاملين بالخارج بشكل عام فيما يلي :

أ ـ عوامل شخصية

مثل المهنة، الثقافة أو التعليم، الوسط الاجتماعي ـ العادات والتقاليد والنمط الاستهلاكي السائد في البيئة.

فلاشك أن مهنة الفرد وثقافته والوسط الاجتماعي المحيط به كلها عوامل تؤثر في كيفية توزيع هذا الشخص لدخله على الاستخدامات المختلفة، كما أن الميل للاستهلاك بدوره يختلف حسب نوعية كل فئة.

ب ـ عوامل موضوعية

مثل الدخل ـ كمية الثروة السابقة ـ الملكية والحيازة ـ حالة الاقتصاد القومي، استقرار من عدمه ـ أسعار الفائدة ـ قنوات الاستثمار المتاحة، الحرية الاقتصادية القوانين التي تحكم التحويلات هل هي مشجعة أم مقيدة ؟

سعر الصرف المستخدم في التحويل الرسمي هل هو مجزي أم لا ؟ وتؤثر هذه العوامل بصورة أو بأخرى على كيفية تصرف الفرد المهاجر بدخله ومن ثم تتأثر عملية التحويلات وعلى ذلك نجد أن تصرف أساتذة الجامعات المعارين بدخولهم يختلف عن تصرف المدرسين، وهؤلاء بدورهم يختلفون عن تصرف عمال التشيد والعمال الزراعيين.

ونعرض فيما يلي لكيفية تصرف كل فئة من هؤلاء واوجه إنفاقهم.

أوجه إنفاق المصريين العاملين بالخارج :

أولا ـ أوجه إنفاق الأعضاء المعارين من هيئة التدريس بالجامعات :

ففي دراسة أجريت على الاعضاء المعارين من هيئة التدريس فى أكبر ثلاث جامعات هي القاهرة وعين شمس والإسكندرية وجد أن الاستاذ يقوم بادخار نحو ٤٤٪ من المرتب المكتسب في الخارج، أما الباقي ٥٦٪ فيتم إنفاقه في البلد المضيف وعلى شراء سلع استهلاكية مناصفة تقريبا (٢٨٪ على الإعاشة، ٢٨٪ على سلع استهلاكية[٩]) وتتمثل السلع الاستهلاكية في الملابس الجاهزة، وسيارة ثانية وجهاز تليفزيون وأدوات منزلية وسجاجيد وغسالات وثلاجات وغيرها من المعدات والأجهزة الألكترونية.

أما فيما يتعلق بالتصرف في المدخرات، فقد وجد أن نصف أفراد العينة (٥٥٪) يعمدون إلى شراء فيلا أو شقة جديدة بينها عدد مماثل يعمد إلى وضع أمواله على شكل ودائع ادخارية بالأجل في حين يتجه ثلث العينة ٣٣٪ إلى الاستثمار في مشاريع تدر عائدا ماليا[١٠].

ويلاحظ أن هذه الفئة تتميز بإشباع معظم الحاجات الأساسية في الداخل ويكون دافع خروجهم تحقيق مزيد من الرفاهية، وتكوين مدخرات لمواجهة المستقبل .

ثانيا : أوجه إنفاق المدرسين المصريين العاملين بالخارج :

وفي دراسة أخرى أجريت على عينتين من المدرسين العاملين بالخارج وجد أن الميل المتوسط للاستهلاك ـ لدى العينة المعارة إلى السعودية ـ يبلغ نحو ٤٦,١٧٪ بينما الميل المتوسط للادخار يبلغ نحو ٢٧,٧٨٪ في حين يبلغ الميل المتوسط لتحويل الدخل لأغراض الإعالة الأسرية نحو ١٥,٤٪ بينما الميل المتوسط للإنفاق على سلع محضرة إلى مصر ١٠,٦٪.

أما بعد عودة المدرسين فإنهم يتصرفون بمدخراتهم على نحو مختلف وإن كان يحتل الإنفاق على السلع المعمرة وغيرها، والهدايا والملابس والأدوات المنزلية نسبة كبيرة تبلغ نحو ٦٤٪ لدى العينة الأولى بينما يوجه للاستثمارات نحو ١٦٪ والودائع المصرفية تبلغ نحو ٢٠٪ ويمكن إيضاح ذلك في الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥)
التوزيع النسبي لإنفاق مدخرات المدرسين المهاجرين
لدى العودة

اوجه الانفاق	عينة مكونة من ١٦٥ مدرسا (١)	عينة مكونة من ١٠٠ مدرس (٢)
ـ السلع المعمرة وأدوات المنزل	٢٨	٣٤,٣
ـ الودائع المصرفية	٢٠	٣٧,٤
ـ الاستثمارات المباشرة	١٦	٢٨,٣
ـ شراء الملابس الجديدة	١٣	-
ـ الهدايا للأهل والمعارف	١٢	-
ـ سلع ومشتريات أخرى	١١	-

المصدر : نجلاء أنور الأهواني : هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٦٧ ـ ١٩٨١ رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة سنة ١٩٨٤ غير منشورة ص ١٨٢ عن
1 — Messiha , Suzanne Anis : Export of Egyption School Teachers to Suadi Arabian & Kuwait, M. A. Thesis American Univercity in Cairo 1979 P. 35 table 5.3
2 — Ibid P.54 Table 6—12 .

ثالثا : أوجه إنفاق عمال التشييد المهاجرين :

هذه الفئة من المهاجرين تختلف عن الفئتين السابقتين في أن معظم الحاجات الأساسية لها غير مشبعة، كما أن انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي لديها يجعلها تتصرف بطريقة مختلفة.

وفي دراسة على عينة من عمال التشييد حجمها ٥٠ عاملا وجد أن ٣٠٪ من عمال العينة من عمال التشييد توفر ٣٠٪، ١٤٪ من العينة توفر ٤٠٪ بينما ٥٤٪ من عمال العينة توفر ما بين ١٠٪ الى ١٥٪ من دخلهم[11] أي أن متوسط الادخار يبلغ نحو ٢٦٪ وهي نسبة منخفضة الأمر الذي يعني أن نسبة كبيرة توجه للاستهلاك.

ويوضح الجدول رقم (٦) نمط استخدام المدخرات لدى هذه العينة إذ يلاحظ ارتفاع نسبة الإنفاق على الحاجات الذي يبلغ ٧٨٪ كما يلاحظ ارتفاع نسبة من يساهمون في المشروعات الاستثمارية إذ تبلغ ٣٠٪.

جدول رقم (٦)
نمط استخدام المدخرات في الخارج لدى
عمال التشييد المهاجرين

نمط استخدام المدخرات	العدد	٪
إعداد مسكن وتأثيثه	٦	١٢
شراء سيارة أجرة (تاكسي)	٢	٤
شراء معدات إنتاجية	٢	٤
شراء أرض زراعية	٢	٤
المساهمة في مشروع استثماري صناعي	١٥	٣٠
تأسيس عمل حر	٤	٨
وديعة مصرفية	٣	٦
الإنفاق من المدخرات في المستقبل على الحاجات الجارية	٣٩	٧٨

Sourse : Mahie Eldin, Amr : External Migration of Egyption Labour op. cit P. 147

رابعا : أوجه إنفاق العمال الزراعيين المهاجرين :

في دراسة أجريت على عينة من العمال الزراعيين تبلغ ٥٥ عاملا نصفهم من العاملين في قريتي نيقيا ودفرة مركز طنطا بمحافظة الغربية في سنة ١٩٨٣، عن اتجاهات وتطلعات المهاجرين من العمال الزراعيين وتصرفاتهم في مدخراتهم[١١] ـ وجد أن التصرف الفعلي في مدخراتهم يتجه إلى شراء الأجهزة المنزلية في المقام الأول بنسبة تصل الى ٢٩٪ من إجمالي التكرارات يليها في الأهمية تسديد الديون بنسبة ٢٣٪ تقريبا ثم شراء أرض للبناء، وبناء منزل بنسبة ١٦٪ ويوضح الجدول رقم (٧) هذه المصروفات.

جدول رقم (٧)
تصرفات العمال الزراعيين المهاجرين بمدخراتهم التي تكونت في الخارج

وجه التصرف	التكرار	٪
شراء أجهزة منزلية	٣٥	٢٨,٦٩
تسديد ديون	٢٨	٢٢,٩٥
شراء أرض للبناء أو بناء منزل	٢٠	١٦,٣٩
شراء ماشية	١٤	١١,٤٧
ادخار	١٣	١٠,٦٦
شراء مصوغات	٨	٦,٥٦
شراء آلات	٢	١,٦٤
شراء أرض زراعية	٢	١,٦٤
الجملة	١٢٢	١٠٠

المصدر : د. محمد أبو مندور وآخرون : دراسة بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية. مؤتمر هجرة العمالة المصرية للخارج يناير ١٩٨٤ ص ٢٣، ٢٤.

وهكذا نجد أن تصرفات العاملين المصريين تختلف من فئة لأخرى طبقا للعوامل المؤثرة السابقة، سواء الشخصية أو الموضوعية فنجد أن الادخار لدى العمال الزراعيين المهاجرين منخفض إذ يبلغ ١٣٪ بينما ادخار عمال التشييد يبلغ ٢٦٪ أما بالنسبة للادخار لدى المدرسين وأساتذة الجامعات فهو أعلى إذ يبلغ ٢٨٪ ، ٤٤٪ على التوالي. الأمر الذي ينعكس مزيداً من الرشادة الاقتصادية مع ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي الذي يؤثر على تصرفات المهاجرين، بدخولهم.

وهكذا نجد ان دخل العامل الزراعي في الخارج يتجه في البداية لاشباع حاجات أساسية مؤجلة مثل السكن وتكاليف الزواج ثم السلع الاستهلاكية المعمرة ويأتي الاستثمار في مرتبة متأخرة، كما يلاحظ أن شراء الآلات الزراعية بالنسبة للفلاح المهاجر يأتي في مرتبة متأخرة، وفي اعتقادي أن ذلك يرجع إلى سببين الأول عدم الوعي الثاني أن الفلاح لم يألف الميكنة كما أن الفرد المهاجر هو غالبا مالك قزمي وبالتالي يصبح من غير المنطقي أن يفكر في

شراء جرار على الرغم من أنه استثمار مربح مما يوضح أن الفلاح لا يتمتع بالرشادة وكل توجهاته استهلاكية

بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التحويلات الناجمة عن هجرة العمالة المصرية :

هناك بعض الاثار المباشرة وغير المباشرة لظاهرة التحويلات بعضها يمثل آثارا اقتصادية وأخرى تمثل آثار اجتماعية.

١) بعض الآثار الاقتصادية :

أ ـ التأثير على هيكل القوة العاملة :

تتصف العمالة المهاجرة بأنها الفئة الكبرى والأكثر كفاءة وديناميكية في المجتمع، وتتميز بالجرأة وأنها تقع في مرحلة الشباب وهم القادرون على الحركة كما أن إنتاجيتهم عالية ولاشك أن خروج مثل هذا العدد (والذي يمثل ١٠٪، من قوة العمل) لابد أن يترك تأثيرا سيئا على هيكل القوى العاملة، بما يؤثر على التنمية الاقتصادية في مصر وقد أدى نقص العمالة من بعض التخصصات وخاصة في مجال عمالة التشييد إلى ارتفاع أجور العمال[١٣] وكذلك ارتفع أجر المهن الحرفية، كما أدت هجرة الفلاح إلى ندرة العمال الزراعيين وارتفاع أجورهم.

ب ـ المساهمة في زيادة التضخم نتيجة لزيادة القوة الشرائية لدى الأفراد العاملين بالخارج والتي تصب مباشرة في جانب الطلب وقد تأثرت الأسعار في المباني والعقارات بذلك كثيرا وقد ساهم في ذلك نمو ودائع الأفراد بالعملات الأجنبية نتيجة للتحويلات.

جـ ـ نتيجة للهجرة يتعود الفرد بعض العادات الاستهلاكية الجديدة مما يؤدي الى إحدى العوامل التي أدت إلى زيادة الاستهلاك الخاص[١٤].

د ـ ازدواجية الاقتصاد القومي، وهذه سنتناولها تفصيلا فيما يلي :

هـ ـ تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فقد وصلت نسبة ما يمثله إجمالي المدخرات إلى إجمالي قيمة الواردات إلى نحو ٦٠,٤٪ كما بلغت نسبة ما تمثله المدخرات من اجمالي قيمة المدفوعات إلى ٤٧,٦٪ لعام ١٩٧٨[١٥] ولاشك أن التحويلات أصبحت إحدى المصادر الهامة للعملة الاجنبية.

٢ ـ بعض الآثار الاجتماعية لظاهرة التحويلات :

لقد نتج عن التحويلات الناجمة عن ظاهرة الهجرة عدة تأثيرات على المجتمع نوجزها فيما يلي : ـ

أ ـ تغير الهيكل الاجتماعي بصعود فئات السلم الداخلي، كانت في أدناه ولم يصبح نوع العمل أو التعليم هو الذي يحدد مكانة الفرد الاجتماعية وإنما ما يمتلكه من أموال ولاشك أن الافراد الذين يعملون بالخارج يمتلكون هذه الاموال.

ب ـ تدهور قيمة العمل في الداخل وأصبح النجاح في الحياة لايرتبط بالعمل داخل مصر وإنما في المقدرة على الخروج والعمل في الخارج.

جـ ـ الشعور بالإحباط والاغتراب لدى الأفراد الذين لايستطيعون الخروج فتقل إنتاجيتهم نتيجة لعدم القدرة على تحقيق الذات.

د ـ إدخال عادات وقيم سلوكية غريبة على المجتمع.

هـ ـ إضاعة الوقت والجهد والمال فى البحث عن فرص عمل بالخارج.

و ـ عدم قبول العامل ـ بعد عودته ـ العمل في مصر نتيجة لمغالاته في تقدير أجره وتفضيل عدم العمل حتى تنفد مدخراته ومراجعة العودة مرة أخرى. ولاشك أن هذا ساهم في ارتفاع أجور الحرفيين في مصر.

ز ـ التفكك الاجتماعي والأسري نتيجة للهجرة وترك الأسرة بلا عائل لفترة طويلة. أما إذا اصطحب العامل اسرته فستجابهه مشاكل تربية النشء.

تأثيرات التحويلات والهجرة على القرية المصرية :

لقد مرت القرية المصرية بتطورات كبيرة في أعقاب الثورة المصرية نتيجة مجموعة من القرارات الإصلاحية، والمشروعات التي كان يقصد بها التطور الحضاري والاقتصادي بدءا بقوانين الإصلاح الزراعي وانتهاء بمشروعات كهربة الريف، وتوصيل مياه الشرب وبناء المدارس والوحدات . . . . الخ

إلا أنه على الرغم من إيجابية هذه القوانين والمشروعات كان لبعضها آثار جانبية على الإنتاج الزراعي، فالكهرباء بالنسبة للقرية على الرغم من إمكانية الاستفادة منها في بعض المشروعات الانتاجية داخلها إلا أنها من ناحية أخرى تعنى أن الفلاح لاينام مبكرا، وتعنى أيضا استهلاك مجموعة من السلع الاستهلاكية المعمرة كأجهزة الترفيه، والأجهزة المنزلية، وخطر استهلاك هذه المجموعة من السلع المتقدمة لايكمن في استهلاكها ولكن في أن المرحلة الحالية من التنمية لاتتحمل هذا النوع من الاستهلاك.

كذلك نتج عن قوانين الإصلاح الزراعي تفتيت الملكية، فظهر المالك الأجير وهو يعنى أيضا توفير قوى عاملة تبحث عن عمل، فإن عدداً كبيراً منهم هجر القرية منضما إلى المدينة للعمل في مجال البناء والتشييد نظرا لارتفاع الأجر.

ولكن إلى الآن لا يوجد رقم عن عدد الفلاحين المهاجرين، ولكن من المعروف أن هذا العدد كبير لدرجة أثرت على الإنتاج الزراعي، ويكفي زيارة لإحدى القرى حتى يتم معرفة إلى أي مدى أثرت الهجرة على العمل الزراعي في القرية.

ومن المعروف أن حجم القوى العاملة الأجيرة من العمال بلا أرض نحو أربعة ملايين[١١]. أما إذا أخذنا الفلاحين أصحاب الملكيات القزمية في الاعتبار وكذلك الفلاحين المعدمين في الريف المصري يصل العدد إلى ١٤ مليون يمثلون ٧٤٪ من مجموع السكان في الريف وفقا لتعداد سنة ١٩٦٦، ووصل الى ١٥ مليون في تعداد سنة ١٩٧٦.

من هذه الارقام يمكن تصور عدد الفلاحين الذين هجروا القرية، ولاشك أن هناك عدداً من العوامل ساعدت على استنزاف القوى العاملة في القرية نوجزها فيما يلي:
١ ـ تغير شكل القوى العاملة الفائضة وذلك مع الاختفاء التدريجي للعائلة كشكل اجتماعي للوحدة الإنتاجية، وتحول ما كانت تحتويه من بطالة (قد لا توجد في مواسم الجهد المكثف في الزراعة)، إلى قوى عاملة تظهر في سوق العمل، وبعضهم يهجر الريف لينضم إلى قطاع التشييد أو إلى قطاع العمالة الهامشية نتيجة لفارق الأجر.
٢ ـ لقد تكفلت الدولة في فترة من الفترات بتعيين المسرحين من الجيش في وظائف خدمية هامشية مما أدى الى سحب عمالة زراعية منتجة إلى قطاعات خدمية وهذا أدى إلى انخفاض الانتاجية بشكل عام.
٣ ـ كل هذا أدى إلى عوامل التحضر أو النزوح من القرية، فالخروج من القرية غالبا ما ينتهي بعدم الرجوع اليها، ويسكن النازحون غالبا أطراف المدن ويعملون بالأنشطة الطفيلية. ونتيجة للعوامل السابقة، وتأثير المحاكاة بعد عودة عدد من الفلاحين عقب، الهجرة ازدادت عوامل الطرد.

إلا أنه من ناحية أخرى للهجرة جانبها الإيجابي على القرية منها زيادة التحضر، وحدوث نوع من الحراك الاجتماعي داخل مجتمع القرية، وتغير الوزن الاجتماعي لكثير من الأسر نتيجة لتغير الوزن الاقتصادي، فلم تعد القوة الاقتصادية في أيدي كبار الملاك وإنما في أيدي عدد من العائدين من البلاد العربية، ولكن إلى أي مدى صاحب هذا تغير في علاقات القوى داخل القرية؟ لاشك أن السنوات القادمة تحمل الإجابة على هذا التساؤل، كما صاحب الهجرة من القرية إلى البلاد العربية انخفاض الانتاج الزراعي في القرية فتحولت من وحدة منتجة للغذاء ومصدرة للمدينة الى وحدة مستهلكة. بل كثيراً ما يلجأ ساكنو القرية إلى المدينة للحصول على الطعام الذي لم تستطع القرية أن تنتجه بكفاية. وليس أدل على ذلك من أن كثيراً من السلع الاستهلاكية والغذائية يرتفع سعرها في القرية عن المدينة.

وقد يرجع ذلك إلى تحول كثير من الفلاحين إلى زراعة المحصولات النقدية مثل زراعة الزهور والنباتات العطرية والفواكه ذات الأسعار المرتفعة مثل الفراولة وأيضا اضافة تكلفة نقل الطعام من المدينة إلى القرية. وأخيرا ندرة منافذ التوزيع بها وضعف الرقابة وبخاصة على السلع المدعمة.

ـ أدت الهجرة الى نقص العمالة الزراعية، فقلت العناية بالأرض وازداد الاعتماد على النساء والاطفال في زراعة الارض[١٧] مما أدى الى انخفاض الإنتاج.
ـ أدت الهجرة بالعامل الزراعي إلى اكتساب عادات استهلاكية وتعوده على سلع لاتتوفر في القرية وإنما في المدينة، فزاد الميل للاستهلاك، وخاصة من سلع لم يكن يستهلكها وليس أدل على ذلك من تغير النمط الاستهلاكي في الريف.

ـ السياسة الاقتصادية وظاهرة التحويلات في السبعينات (ازدواجية الاقتصاد القومي) :

مع تطور ظاهرة التحويلات الناجمة عن الهجرة المؤقتة للعمالة في المجتمع ومع المضي قدما في تطبيق سياسة الانفتاح وعدم علاج حالة التضخم المزمن التي عانى منها الاقتصاد القومي، بالإضافة الى عدم قدرة الاقتصاد على تمرير تحويلات المصريين العاملين بالخارج عبر قنوات استثمارية جيدة، أصيب الاقتصاد القومي بازدواجية، أي أصبح هناك اقتصادان في اقتصاد واحد[١٨] وهي حالة شبيهة بما حدث لاقتصاديات الدول المتخلفة من جراء الاستعمار الأجنبي الذي رابط فيها لفترة طويلة. فيتواجد قطاعان قطاع تقليدي وقطاع متقدم لخدمة تصدير المادة الأولية للمستعمر، إلا أن الازدواجية هذه المرة بفضل الممارسات الاقتصادية والسياسية وتعميق هذه الازدواجية، بواسطة التضخم والذي يعزي جانب منه للتحويلات من الخارج.

ونعرض فيما يلي في عجالة سريعة لكلا القطاعين :

أولا ـ القطاع الانفتاحي :

هذا القطاع له عملته وله سوقه (السوق الحرة)، وله سلعه وهي غالبا سلع مستوردة ،،، كما أن الأدوات المالية النقدية تمارس دورا توزيعيا في صالح أفراد هذا القطاع، وإذا أريد استخدام هذه الأدوات لضبط أداة الاقتصاد القومي فإنها غالبا ما تعجز عن أداء هذا الدور أما أطراف هذا القطاع فهم التجار ـ السماسرة، المقاولون، العاملون في البلاد العربية، والعاملون في البنوك والشركات والانفتاح. ويلاحظ أن الأجر في الطرفين الأخيرين غالبا يكون بالعملة الأجنبية وبخاصة الدولار.

ويبدو أن هذا القطاع كان من القوة بحيث أصبح له تأثير كبير على القطاع الآخر. كما كان له تأثير في سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية، كما أدى أيضا إلى تشوه في تخصيص الموارد الاقتصادية وتوجيهها ليس لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وإنما لإشباع حاجات الأفراد الذين ينتمون للقطاع الذي يتميز بقوة شرائية مرتفعة.

فعلى سبيل المثال بدلا من توجيه الاستثمار في اتجاه الإسكان الاقتصادي وجد أن الاستثمارات تتجه إلى الإسكان الفاخر، ليس فقط استثمارات القطاع الخاص وإنما الاستثمارات الحكومية، فالعمارات السكنية الفاخرة التي تقوم وزارة الأوقاف بتشييدها خير شاهد على ذلك.

فعلى الرغم من وجود أزمة إسكان طاحنة نجد أن هناك فائض عرض من هذا النوع من الإسكان الفاخر

أ ـ العملة السائدة في القطاع الانفتاحي :

هي الدولار أو العملات الأجنبية بشكل عام، ونلاحظ سيادة خاصة للدولار، وهذه العملات يصب معظمها في السوق السوداء بعيدا عن البنوك الحكومية.
وقد دعم من استخدام العملة الأجنبية في مصر ما يلي :

ـ أن كثيراً من الشركات الأجنبية تدفع أجر عامليها بالدولار.
ـ شراء بعض السلع المحلية والمستوردة في الداخل بالعملة الأجنبية ممايزيد من الطلب عليها.
ـ هناك بعض الرسوم المحلية التي تدفع بالعملة الاجنبية.
ولاشك أن هناك بعض الإجراءات اتخذت بغرض زيادة حصيلة العملة الأجنبية إلا أنه في مقابل ذلك أهدرت قيمة العملة الوطنية.

وكل هذه العوامل بجانب تدهور القدرة التصديرية أدّت إلى تدهور الجنيه المصري تجاه الدولار وأصبح للدولار في مصر سوق تكاد تكون منفصلة عن قيمته في أسواق لندن وباريس وزيورخ كما نجد أن قيمته في مصر ترتفع وتتدعم على مر الأيام ويتضح ذلك من تطور سعر صرف الدولار بالجنيه المصري في السوقين الموازية والسوق السوداء فقد كان الفرق بين السعرين ١١ر في سبتمبر ١٩٧٣ وتضاعف إلى إن وصل الى ٢٤ر في أبريل ١٩٨٢[١٩] انظر جدول رقم (٨)

جدول رقم (٨)
تطور سعر صرف الدولار بالجنيه المصري في السوقين الموازية والسوداء في الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢

السنة	سعر السوق الموازية[1]	سعر السوق السوداء	مقدار الفرق بين السعرين	الفرق النسبي بين السعرين
سبتمبر ١٩٧٣	٥٩ر	٧٠ر	١١ر	١٨ر٦
فبراير ١٩٧٥	٦٤ر	٧٥ر	١١ر	١٧ر٢
مايو ١٩٧٦	٦٩ر	٨٠ر	١١ر	١٥ر٩
يوليو ١٩٧٦	٧٧ر	٨٥ر	٠٨ر	١٠ر٤
يناير ١٩٧٩	٧٧ر	٩٠ر	١٣ر	١٦ر٩
يوليو ١٩٨١	٨٤ر	١ر٠٥	٢١ر	٢٥
أبريل ١٩٨٢	٨٤ر	١ر٠٨	٢٤ر	٢٨ر٥

المصدر : د. عبدالهادي عبدالقادر سويفي : مشكلة الانخفاض في سعر الصرف للجنيه المصري ـ دراسة تحليلية للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢، دار الثقافة العربية القاهرة ١٩٨٣ ص ١٠٤.

يبدو أن الأمر الذي يسترعي الانتباه أن الدولار أصبح له قوة إبراء فعلية حتى لدى رجل الشارع العادي. وأصبح الدولار في مرتبة تكاد توازي قوة إبراء الجنيه المصري وهو تكريس لتبعية الاقتصاد القومي.

ولقد ساهمت تحويلات المصريين العاملين في الخارج في ذلك. فكما سبق أن رأينا أن نحو خمس سكان مصر كانوا بالخارج ومن ثم فإن العملة الأجنبية تلقى قبولا وهي شيء مألوف لهم.

ومن ناحية أخرى يقدر بعض الاقتصاديين أن هناك كمية كبيرة من النقد الاجنبي متداولة في السوق السوداء وبعيدا عن البنوك. وعلى الرغم من عدم وجود مصدر رسمي يمكن الارتكان إليه في هذا الشأن، فلاشك بأنه ينتج عن هذا التداول ضغوط تضخمية، هذا بجانب المضاربة على تخفيض سعر الجنيه المصري.

ب ـ بالنسبة لسوق القطاع الانفتاحي :

يحكم قانون العرض والطلب هذه السوق، والحرية الاقتصادية سائدة أيضا داخله، ولاتتعرض هذه السوق في الغالب لأي نوع من التنظيم من جانب الحكومة وقد أدى ذلك إلى ممارسة جهاز الأثمان لدوره في نطاق تخصيص الموارد ويدل على ذلك نوعية السلع المنتجة داخل هذا القطاع.

جـ ـ بالنسبة للسلع المتداولة داخل القطاع الانفتاحي :

نظرا للقوة الشرائية العالية لدى الشرائح العليا لهذا القطاع كان تخصيص الموارد الاقتصادية متحيزا نحو إنتاج سلع الرفاه بشكل عام وهي مستوردة في أغلبها. أما بالنسبة للسلع المحلية فهي سلع أساسية وإنما تنتج خصيصا لهذه الفئة مثل الرغيف السياحي والأطعمة المستوردة . . . وطعام أسماك الزينة الذي يجلب بالطائرة من الخارج، وهذه السلع ذات أسعار خيالية. ومن ثم أصبح لكل سلعة مصرية مقابل أجنبي يستخدمه فقط هؤلاء الذين ينتمون إلى هذا القطاع الانفتاحي وهو ما يسمى في علم الاقتصاد " بسلع التظاهر أو التفاخر ".

ويلاحظ أن تقديم هذه السلع صاحبه رواج في بعض خدمات الرفاه فازداد انتشار النوادي الليلية، وعلب الليل والنوادي الرياضية والاجتماعية ذات الطابع الارستقراطي لتكريس هذه الازدواجية وقد صاحب ذلك إنفاق من جانب الحكومة لتوصيل المرافق وخلافه لهذه المنشآت مما يعني إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات العليا ولإشباع حاجاتها.

وعلى سبيل المثال أيضا هناك فنادق أو مستشفيات خاصة بالحيوانات الأليفة والكلاب تبلغ إقامة الحيوان فيها ليوم مايوازي أجر خريج الجامعة في شهر.

د ـ الأدوات المالية النقدية :

مارست هذه الأدوات دورها في صالح الفئة الانفتاحية الجديدة والتي تغلغلت في مراكز اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية وسخرتها لمصلحتها، فقانون الضرائب يصدر بعد أكثر من خمس سنوات من المساومة مع ضعف الأجهزة الضريبية عن حصر مصادر الدخل الضخمة، وقانون الإسكان لا يصدر إلا بعد ضغط من رئاسة الجمهورية أضف إلى ذلك ضعف سيطرة البنك المركزي على البنوك الأجنبية.

ولاشك أن هناك جهوداً تبذل في الآونة الاخيرة وإجراءات كثيرة لدعم سيطرة البنك المركزي.

هـ ـ نظام التعليم الخاص بالقطاع الانفتاحي :

صاحب الانفتاح ازدهار التعليم الخاص والمدارس الخاصة التي تمجد اللغة الأجنبية وتزرع لدى النشء عادات معينة لتكريس هذه الازدواجية.

ثانيا ـ القطاع التقليدي :

يتمثل هذا في القطاع الحكومي والقطاع العام وبشكل عام من ذوي الدخول المحددة والثابتة، ومساهمة هذا القطاع في الانتاج القومي كبيرة. وهو يعاني من منافسة غير عادلة من القطاع الانفتاحي، فهو من ناحية يحصل على بعض مستلزمات الإنتاج بطريقة مدعمة، وقد يطرح منتجه النهائي أيضا بسعر مدعم، ولايعكس التكلفة الحقيقية، أما الأفراد العاملون به فيحصلون على أجر لايمثل إلا نسبة مئوية من دخول نظرائهم في القطاع الانفتاحي. فعلى سبيل المثال فقد بلغ متوسط المستوى الفعلي لأجر العامل في مشروعات الانفتاح داخل البلاد نحو ١٠٠٠ جنيه سنويا، ويرتفع الى ١٦٣٤ جنيها في قطاع البنوك، ١٣٧٥ جنيها في قطاع المقاولات ويبلغ نحو ١١٠٠ جنيه في مشروعات المناطق الحرة العامة بينما يبلغ متوسط الأجر السنوي على المستوى القومي ٥٢٤ جنيها فقط[٢٠]

وهذا الفارق في الدخل أدّى إلى إحباط لدى الأفراد العاملين في القطاع الانفتاحي فتدنت إنتاجيتهم وانخفضت قدرتهم على الاداء. ولاشك أن ذلك انعكس على المؤسسات التي يعملون بها فحقق كثير منها خسائر متلاحقة.

ويلاحظ أيضا أن هذا القطاع له عملته وسوقه وسلعه :

فبالنسبة للعملة السائدة فهي الجنيه المصري. وهي عملة تتدهور قيمتها باضطراد بفعل التضخم، أما بالنسبة لسوق السلع في هذا القطاع فهي سوق غير حرة تتدخل فيها الحكومة من أجل إحداث التوازن بين العرض والطلب. فهي قد تدعم السلع سواء في مراحل إنتاجها أو يمتد عند العرض النهائي على المستهلك كما قد تتحكم في كمية الطلب عن طريق البطاقات وذلك بغرض تيسير حصول المستهلك محدود الدخل على هذه السلع أما بالنسبة للسلع المتداولة في هذا القطاع فهي في الغالب سلع أساسية أو ضرورية وأسعارها مدعمة. أما السلع الكمالية التي يتم التعامل فيها في هذا القطاع مثل الأدوات الكهربائية، والأدوات المنزلية التي تنتجها شركات القطاع العام فنجد أن هناك قصورا في إنتاجها والطلب عليها بدليل قوائم الانتظار التي تصل إلى أكثر من سنة للحصول على هذه السلعة. وعلى الرغم من أن قوائم الانتظار هذه مستمرة منذ أكثر من ثماني سنوات فإن هذا لم يدفع المسئولين عن هذه الصناعات إلى إنشاء خطوط إنتاج جديدة لسد هذا الطلب بدلا من فتح باب الاستيراد، لهذه السلع.

ومن هذا يتضح أن ظاهرة التحويلات قد ساهمت بشكل أو بآخر في تدعيم هذه الازدواجية في الاقتصاد القومي. وقد نتج عن هذه الازدواجية مايلي :
أولا : الشعور بالإحباط لدى المواطن الذي يعمل في القطاع التقليدي والبحث عن فرص للعمل خارج البلاد أو في القطاع الانفتاحي.

ثانيا : لقد أصبحت الهجرة ظاهرة مركبة ومتنامية فالهجرة أدت غالبا الى مزيد من الهجرة بفعل سريان عامل المحاكاة، كما أدت إلى تعميق الازدواجية في الاقتصاد القومي وهي بدورها أدت الى مزيد من الهجرة. أي أن الهجرة والتحويلات أصبحتا سببا ونتيجة في ذات الوقت لازدواجية الاقتصاد القومي.

وأخيرا يبقى السؤال الذي يطرح نفسه، عن ما إذا كانت الهجرة والتحويلات ظاهرة إيجابية أم سلبية ؟ لذا لابد من اعتماد تحليل النفقة والعائد على الهجرة لتبيين مدى إيجابية الظاهرة.

تقييم أثر ظاهرة التحويلات (تحليل النفقة والعائد) :

إن عملية تقييم ظاهرة التحويلات عملية تكتنفها الصعوبة نظراً لأن هناك كثيراً من الآثار الاجتماعية والاقتصادية غير المقيسة والتي يصعب تحديدها وقياسها.

ونعرض فيما يلي لإحدى الدراسات التي تناولت تقييم الظاهرة.

ـ دراسة المجالس القومية المتخصصة لتقييم ظاهرة التحويلات الناجمة عن الهجرة[٢١] :

قامت هذه الدراسات بتقدير بعض بنود التكاليف الخاصة بالهجرة وأيضا تقدير بعض أثرها، إلا أنها لم تستطع تقدير بقية عناصر التكاليف لطبيعتها غير المقيسة، على سبيل المثال تم تقييم الإنتاج الضائع نتيجة الهجرة كما تم حساب تكاليف التعليم والتدريب إلا أنها لم تستطع أن تعبر عن تأثير نقص العمالة الفنية في مصر وارتفاع أجورها وتأثير ذلك على التنمية.

وقد قدر إجمالي التكاليف لهجرة العمالة المصرية بنحو ١٩٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ زادت الى ١٥٢٠ عام ١٩٨١ أي بمعدل زيادة ٤١٪ سنويا في المتوسط.

والجدول رقم (٩) يبين نسبة التكاليف الى مدخرات المصريين العاملين بالخارج وكذلك نسبتها للمبالغ المتنازل عنها والاستيراد بدون تحويل عملة.

جدول رقم (٩)
نسبة التكاليف إلى مداخرات المصريين العاملين بالخارج

البيان	نسبة التكاليف الى		
	مداخرات العاملين بالخارج	لتحويلات العاملين بالخارج	المبالغ المتنازل عنها والاستيراد بدون تحويل عملة
١٩٧٥	٢٥ر	٤٢ر	٦٧ر
١٩٧٦	٢٢ر	٣٦ر	٥٨ر
١٩٧٧	١٩ر	٣٠ر	٤٧ر
١٩٧٨	١٨ر	٢٢ر	٣١ر
١٩٧٩	٢٧ر	٢٩ر	٤١ر
١٩٨٠	٣٧ر	٣٨	٥٧ر
١٩٨١	٤٨ر	٦١ر	١ر٠٠

المصدر : التقدير الأول من تقرير المجالس القومية المتخصصة (اقتصاديات

مدخرات المصريين العاملين بالخارج نوفمبر ١٩٨٢)، ص٥٤ وبيانات سنوات من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ من.

Mohie – Eldin, Amr : External Migration of Egyptian Labour, Employement strategy Mission to Egypt 1980, Doc. NO, 9 P. 70

ويلاحظ ارتفاع التكلفة بالنسبة لهذه التحويلات مع مرور الوقت وأن التكلفة تزداد باستمرار ولكن مع ذلك تظل التحويلات إيجابية في تأثيرها النهائي.

إلا أن أهم الانتقادات التي توجه إلى هذا التقدير يمكن إجمالها فيما يلي :

١ ـ اغفال بعض عناصر التكاليف الهامة مثل ارتفاع تكلفة عنصر العمل في الداخل.

٢ ـ إهمال حساب فارق الانتاجية بين عنصر العمل الماهر الذي هاجر وعنصر العمل الذي حل محله في الداخل.

٣ ـ استخدام أسلوب المتوسطات في حساب فئات العمالة المهاجرة أسلوب معيب ولا يعكس الحقيقة.

٤ ـ عند حساب تكاليف التعليم أخذ متوسط الانفاق على التعليم، ولكن هناك إنفاقاً على التعليم يتم من جانب القطاع الخاص ويتمثل في المدارس الخاصة، وأيضا الانفاق على الدروس الخصوصية التي أصبحت ظاهرة منتشرة لابد أن تضاف الى تكلفة التعليم.

ولابد أن نقرر صعوبة حساب مثل هذه البنود بل يكاد يكون في حكم المستحيل حسابها.

إلا أن هذا لا يمنع من بذل محاولة تجاه ذلك.
ويصبح السؤال الملح الآن هو كيف يمكن الاستفادة من هذه التحويلات وزيادتها لخدمة الاقتصاد القومي، وتقليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية بقدر الامكان.

الخلاصة

نظراً لأن ظاهرة الهجرة انتقائية من جانب الدول المستوردة، وغير مخططة من جانب الاقتصاد المصري، وأيضا نظراً لتشابه مرحلة النمو الاقتصادي بين مصر والبلاد العربية المستوردة للعمالة فإن هذا أدى إلى كثير من السلبيات الناجمة عن الهجرة وأيضا التحويلات.

فقد حدث عجز في بعض فئات العمال وقد أثر هذا العجز على التنمية الاقتصادية، وإن كان هذا العجز لا يمكن إعزاؤه فقط إلى الهجرة وإنما أيضا إلى عدم ارتباط تخطيط القوى العاملة بعملية التنمية الاقتصادية.

على الرغم من التأثير الإيجابي شبه المؤكد للتحويلات إلا أن تدفقها بطريقة غير منظمة أدى إلى ظهور عديد من السلبيات مثل زيادة حدة التضخم وزيادة الاستهلاك الخاص إلى درجة أن ثلثي الزيادة فيه يمكن أن تعزي للتحويلات. كما أدت التحويلات إلى تدعيم زيادة ازدواجية الاقتصاد المصري إلا أنه من ناحية اخرى أدت الى تخفيف عبء العجز في ميزان المدفوعات فقد وصلت نسبة ما يمثله إجمالي المدخرات إلى إجمالي قيمة الواردات نحو ٤ر٦٠٪ ونسبتها إلى إجمالي قيمة المدفوعات نحو ٦ر٤٧٪ في عام ١٩٧٨ . كما بلغت نسبة التحويلات إلى إجمالي الناتج المحلي نحو ٥ر٢٠٪، ٥ر١٨٪ في عامي ١٩٧٨، ١٩٧٩ أما من الناحية الاجتماعية فقد كان للتحويلات تأثيرات كبيرة منها :
× تغير الهيكل الاجتماعي بصعود فئات على السلم الدخلي كانت في أدناه.
× تدهور قيمة العمل في مصر.
× الشعور بالإحباط لدى العاملين بالداخل، وادخال عادات وأنماط استهلاكية جديدة.
× التفكك الاجتماعي والأسري نتيجة للهجرة وترك العامل لأسرته لفترة طويلة.

وعلى الرغم من الانخفاض الذي طرأ على التحويلات في عام ١٩٨٢ إلا أنها ارتفعت مرة اخرى عام ١٩٨٣ مما يعني أن التحويلات مستمرة في المستقبل المنظور نظراً لأن الدول المضيفة تعتمد في أنشطتها الاقتصادية على العمالة الأجنبية والعمالة المصرية بشكل مكثف.

الهــوامش

1 — Hansen, Bent: Economic Development of Egypt; in Economic Development and population Growth in the Middle East" Edited By charles A. cooper & sidney.
S. A Lexander, American Elsevier Puplishing company inc New york 1972 P.23

٢ ـ في معظم السنوات لم يعترف المسئولون بهذا المعدل العالي من التضخم كما أن التقارير الرسمية ومنها تقرير البنك الدولي تقرر أن معدل التضخم في مصر في الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ كان ٥ر٣٪ ثم أصبح ٧٪ في فترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ وهو تقرير لايعكس الحقيقة (انظر د فؤاد مرسي : التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت سنة ١٩٨٣ صـ ٤٣.

د رمزي زكي : مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة سنة ١٩٨٠ صـ ١٠٧ ـ ١٨٣.

ـ وكما أن تقرير البنك المركزي لعام ١٩٧٧ يقرر أن نسبة التضخم في الفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ تتراوح بين ٣ر١٧٪ ، ٥ر١٦٪ وهو بدوره تقدير منخفض أيضا.

(انظر تقرير البنك المركزي لعام ١٩٧٧ صـ ١٧)

ولاشك أن التضخم مستمر نتيجة لتزايد السيولة المحلية بدرجة كبيرة.

٣ ـ لاتوجد تقديرات رسمية سوى تعداد سنة ١٩٧٦ الذي أظهر أن عدد المصريين بالخارج ليلة التعداد كان نحو ٤ر١ مليون نسمة كما أن إحصاءات تحركات السكان عبر الحدود التي كان يعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاءات قد توقف سنة ١٩٧٣ ولاشك أن هذا كان أكثر المصادر ثقة.

٤ ـ الهجرة المؤقتة للمصريين بالخارج وخاصة بالدول العربية ـ البنك الاهلي المصري : النشرة الاقتصادية العدد٣، ٤ سنة ١٩٧٩ (٩)

٥ ـ من هذه الدراسات.

— Swamy, G: International Migrant warkers Remittances issues prapects, World Bank, staff working paper No, 481, P.5 2

— seragelin, Ismail Birks, S Bobil and sinclair, C: Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa Document of the world Bank June 1981.
Labor Migration from Bangladesh, to the Middle East.
World Bank staff working paper No, 454.

إسماعيل سراج الدين وآخرون : هجرة العمل الدولية في الوطن العربي، المستقبل عدد ٤٧ سنة ١٩٨٣.

٦ ـ د. محمد أبو مندور الذيب وآخرون : دراسة بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية ـ مؤتمر هجرة العمالة للخارج يناير ١٩٨٤ صـ ٢١، ٢٣.

7 — Lobor Migration from Bangladsh to the Middle East Op. cit P. 78

عمرو محي الدين، اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج. المجالس القومية المتخصصة.

٨ ـ المرجع السابق ص ١١، ١٢

٨ ـ المرجع السابق ص ٤٩

٩ ـ دراسات في التنمية. مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي يناير ١٩٨٠ صـ ٤٨.

١٠ ـ د سعد الدين إبراهيم : أسباب ونتائج تصدير العمالة في مصر. المستقبل العربي عدد ٣٥ (١٩٨٢/١) ص٧٩.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٦ (الصفحات من ٩٥ ـ ١٣٨)

الانتخابات النيابية السادسة (١٩٨٥) في الكويت: تحليل سياسي

عبدالرضا أسيري، كمال المنوفي
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

مقدمة
الموضوع، الفروض، المنهج

تعد الانتخابات النيابية بوجه عام أحد مؤشرات أو مظاهر المشاركة السياسية وإن اختلفت دلالتها ومحدداتها ونتائجها من نظام سياسي الى آخر، وربما على صعيد نفس النظام السياسي من حقبة الى أخرى لأسباب تتصل بدرجة التطور الأقتصادي والاجتماعي والحضاري وطبيعة نظام الحكم[١]. ولدى تناولها لمعطيات المجتمع والسياسة في بلدان العالم الثالث، تذهب أدبيات الأنماء السياسي والسياسة المقارنة الى وصف الانتخابات العامة التي تجري في عديد من هذه الدول بالشكلية وانعدام الفاعلية، ذلك أنها عرضة للتلاعب والتزييف نتيجة تدخل الادارة السياسية. ويغلب أن يعزف معظم المواطنين عن المشاركة فيها، أو تخضع، على نحو حاسم، لتأثير المتغيرات التقليدية: القبلية والعائلية والدينية. لهذا عادة ما تكون المجالس النيابية هياكل "هشة" أو "كرتونية" لا يكاد المجتمع يشعر بوجودها في حياته[٢].

من ناحية أخرى، تفيد أدبيات المشاركة أن انخراط المواطن في العملية السياسية بالتصويت أوالترشيح أمر تحكمه عدة عوامل من قبيل كم ونوعية المؤثرات السياسية التي يتعرض لها، وخصائص خلفيته الاجتماعية، ومدى احترام الحكومة لقواعد اللعبة الديمقراطية. اذ يزداد احتمال المشاركة مع كثافة التعرض للمؤثرات السياسية التي تصدر عن الندوات الانتخابية ووسائل الاعلام وتؤدي الى تنمية الوعي الانتخابي والاهتمامات العامة للمواطن. كما يشتد السعي في سبيل المناصب العامة المنتخبة من قبل أصحاب المستويات التعليمية والمهنية العالية، والعناصر الشابة. كذلك، يمكن أن يزيد الاقبال على التصويت مع نزاهة الانتخابات وتحت تأثير ضغط العصبيات.[٣]

وفي محاولة تمحيص هذه الطروحات، رأينا أن نتناول بالدراسة والتحليل حالة الانتخاب البرلمانية الكويتية الأخيرة التي جرت في العشرين من فبراير عام ١٩٨٥ ممثلة بذلك الحلقة السادسة في سلسلة الانتخابات النيابية في البلاد منذ الاستقلال اذا استثنينا انتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٦١. فالكويت هي احدى التجارب القليلة للديمقراطية الليبرالية المقيدة في العالم العربي، ناهيك عن كونها التجربة الوحيدة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية. هذه الحقيقة ذاتها تخلع أهمية خاصة على دراسة انتخابات مجلس الأمة الذي يعد أبرز رموز التجربة. ويضاعف من هذه الأهمية بالنسبة للانتخابات الأخيرة أنها، وان حملت سمات من الماضي، فقد أفرزت، وعلى نحو ما سنرى، متغيرات جديدة يمكن اذا ترسخت أن تؤدى الى تعزيز مسيرة الديمقراطية الكويتية.

تكمن خلف الدراسة وتوجهها ثلاث فرضيات رئيسية:

الفرضية الأولى أن الانتخابات في مجتمع ينتقل من وضع التقليدية الى وضع التحديث يغلب أن تكون محل شد وجذب وتنافس بين قوى وتوجهات تقليدية وأخرى عصرية. فنوعية المرشحين وما يطرحونه من أفكار وما يستخدمونه من أساليب، فضلا عن النتيجة العامة الكلية للانتخابات تعكس في العادة ذلك الصراع بين القديم والجديد.

الفرضية الثانية أنه كلما نأت الحكومة بنفسها عن التدخل في الانتخابات وكفلت لها قدرا معقولا من الحرية، كان هذا أدعى الى اقبال المواطنين عليها، وجاءت نتائجها أكثر تعبيرا عن التيارات التي يموج بها المجتمع.

أما الفرضية الثالثة فمؤداها أن التنافس على المناصب السياسية المنتخبة ينخرط فيه المتعلمون أكثر من غير المتعلمين، وأصحاب المكانة المهنية العليا أكثر من أصحاب المكانة المهنية الدنيا، والشباب أكثر من كبار السن، والعناصر النشيطة اجتماعيا أكثر من العناصر السلبية.

وفي سبيل اختبار هذه الفروض، تستعين الدراسة بقاعدة من البيانات الكمية والكيفية تشمل كل ما كتب عن الانتخابات قيد النظر خاصة في الصحف والمجلات الكويتية، اضافة الى بعض بيانات تجميعية وكتابات تحليلية عن الانتخابات السابقة في دولة الكويت. ويتوسل العرض والتحليل بتركيبة منهجية تزاوج بين طريقة تحليل المضمون الكيفي، والمنهج الاحصائي وأسلوب المقارنة عبر الزمان.

هذا وتقع الدراسة في مباحث ثلاثة يتناول أولها النظام الانتخابي من حيث توزيع الدوائر وهيئة الناخبين. ويعرض المبحث الثاني للمعركة الانتخابية: حجم وتوزيع

المرشحين، انتماءاتهم الساسية، وطروحاتهم، وأساليبهم في الدعاية وكسب الأنصار. أما المبحث الثالث فيتصدى لتحليل نتائج الانتخابات.

المبحث الأول
نظام الأنتخاب

أولا: تحديد الدوائر الانتخابية:

تحظى مسألة توزيع الدوائر في النظم النيابية بالذات بأهمية كبيرة لارتباطها الوثيق بسلامة العملية الانتخابية وضمان تمثيل الارادة الشعبية. وعادة ما يواكب تعديل تقسيم الدوائر بالزيادة او النقصان حدوث تغيير في خريطة التمثيل السياسي، اذ تستفيد مناطق أو فئات معينة على حساب مناطق أو فئات أخرى.

وفي دولة الكويت، صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ بنظام انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، وهو القانون الذي نصت مادته الأولى على تقسيم البلاد الى عشرين دائرة انتخابية تمثل كل منها في المجلس بعضو واحد. غير أن التجار وغيرهم من العناصر الوطنية اعترضوا على هذا التقسيم متعللين بصغر حجم سكان الكويت آنذاك. واقترحوا بدلا من ذلك جعل البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة. غير أن الحكومة لم ترحب بهذا الاقتراح وأصرت على التقسيم. لنقرأ رواية المرحوم خالد العدساني في هذا الخصوص "... انتدبت الحكومة الدكتور عبد الرزاق السنهوري الذي أصر على تقسيم الكويت الى مناطق انتخابية باعتباره المظهر الكامل للديمقراطية. لكني قلت له إن أحوال وطباع وعادات الكويتيين لا تسمح بهذا التقسيم. فهم أسرة واحدة، عاشوا متضامنين متعاونين. ولا ينبغي ادخالهم في منافسات تؤدي الى خصومة. واقترحت أن تكون الكويت كلها دائرة انتخابية واحدة مع وجود قوائم للترشيح. ويختار المواطن العدد المطلوب انتخابه حسب رأيه ومعرفته. وبهذا نستغني عن التسميات التي نسمعها: هذا نائب القرى، وذاك نائب الحضر. وأنا نائب النقرة وآخر عن الجهراء. وكل نائب يحاول فقط أن يحصل على المكاسب لدائرته. ولكن في حالة الدائرة الواحدة، فإن الجميع سيعتبرون مسئولين عن كل جزء من الدولة ...."[٤]

على اية حال، انتهى الشد والجذب الى حل وسط جسده القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ الذي قضى بتقسيم البلاد الى عشر دوائر تمثل كل منها بنائبين في المجلس

التأسيسي.[٥] ووفق هذا التقسيم جرى انتخاب أعضاء المجلس في ١٩٦١/١٢/٣٠. واستمر المجلس عاما واحدا أصدر خلاله القانون الانتخابي رقم ٣٥ لعام ١٩٦٢ الذي احتفظ بالتقسيم العشري للدوائر على أن تمثل كل دائرة في مجلس الأمة بخمسة أعضاء بدلا من عضوين بحيث يكون العدد الكلي للنواب خمسين. وأجاز القانون للناخب أن يمارس حق التصويت في الموطن الذي يقيم فيه او تتواجد به عائلته.[٦]

وفي ظل هذا القانون، أجريت انتخابات مجلس الأمة للفصول التشريعية الأول والثاني والثالث والرابع في الأعوام ١٩٦٣، ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥ على التوالي. وتبعا لأحد الدارسين، كان التوزيع العشري للدوائر يتطابق مع توزيع التجمعات السكانية في البلاد. فالدائرة الاولى (الشرق) تضم أكبر تجمع للشيعة. وتركزت طبقة التجار في الدائرة الثانية (القبلة). وضمت الدائرة الثالثة (الشويخ) قبائل شمر والظفير والعجمان وعنزة. وتركزت قبيلتا المطران والرشايدة في الدائرة الرابعة (الشامية). وزاوجت الدائرة الخامسة (كيفان) بين مناطق حضرية وأخرى قبلية. وتكونت الدائرة السادسة (القادسية) من مناطق حضرية ذات حضور شبابي ليبرالي مؤثر. أما الدائرة السابعة (الدسمة) فقد تميزت بتركيبة سكانية شيعية ـ سنية متوازية. وفي الدائرة الثامنة (حولي) كانت هناك تركيبة سكانية حضرية اعتمدت عليها العناصر الوطنية في الفوز. وتركزت قبيلة العوازم في الدائرة التاسعة (السالمية). كذلك كانت الدائرة العاشرة (الأحمدي) ذات وجود قبلي يضم العجمان والعوازم والفضول.[٧]

لا غرو والحالة هذه، أن يكون للقبيلة والطائفة تأثيرهما الحاسم على مسار ونتائج الانتخابات. لقد جاء نواب السنة من القبلة وحولي والقادسية والدسمة وكيفان، بينما جاء نواب الشيعة من دائرتي الشرق والدسمة. واحتكر نواب القبائل أصوات مناطق الشويخ والشامية والسالمية والأحمدي، إضافة الى معظم أصوات كيفان.[٨].

وقبيل اجراء انتخابات المجلس للفصل التشريعي الخامس عام ١٩٨١، وابان توقف الحياة النيابية، أصدرت الحكومة القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠، الذي قفز بعدد الدوائر من عشر الى خمس وعشرين دائرة لكل منها نائبان فقط، والذي الزم الناخب بالتصويت في الموطن الذي يقيم فيه بصفة دائمة[٩]. لقد أبقى القانون على بعض الدوائر كما هي. ووزع بعض الدوائر الى إثنتين أو ثـلاث،واقتطع مناطق من بعض الداوئر وضمها الى أخرى، واستحدثت دوائر جديدة. فالدائرتان الاولى والسابعة بقيتا دون تغيير، وإن انخفض عدد نواب كل منهما من ٥ الى ٢. وقسمت الدائرة الثالثة الى ثلاث دوائر، فزاد عدد نوابها من ٥ الى ٦. وجرى تعديل مماثل على الدائرتين الرابعة والخامسة وتم تقسيم كل

من الدوائر السادسة والثامنة والتاسعة الى دائرتين. وتحولت الدائرة العاشرة الى ٥ دوائر، فزاد نوابها بمقدار الضعف.[١٠]

في معرض تبرير هذا التقسيم الجديد، ادعت الحكومة أن الوضع السكاني شهد تغيرا كبيرا استوجب اعادة تحديد الدوائر. فهناك مناطق أصبحت مكتظة بالسكان. وحدث توسع في المناطق الخارجية كالجهراء الجديدة والرقة والصباحية. وظهرت مناطق سكنية جديدة مثل بيان ومشرف. من ناحية أخرى، ذهبت الحكومة الى أن النظام القديم لم يحقق العدالة بين الدوائر في عدد الناخبين. ففي ١٩٧٥ مثلا، كان مجموع الناخبين في القبلة ثلث عددهم في الأحمدي (٢٨٩٨ مقابل ٨٧٥٩) بما يعني وجود نائب/ ٥٨٠ ناخبا في القبلة، نائب/١٧٥١ في الأحمدي. إضافة الى هذا وذاك، زعمت الحكومة أن الناخب الأمي بالذات كان يصعب عليه اختيار خمسة من بين المرشحين. فكان يحدث أن يختار عددا أقل من المطلوب ويهدر البقية، أو يختار العدد المقرر بالكامل دون وعي وروية[١١].

ودون إنكار وجاهة المبرر الخاص بحركة السكان، يشير من تناولوا الوضوع بالتحليل والتمحيص الى وهن المبررين الأخرين. ذلك ان النظام الجديد لم يحقق المساواة بين الدوائر. ففي الانتخابات الأخيرة، تجاوز عدد الناخبين في الرميثية والأحمدي وحولي والصباحية ضعف عددهم في الشرق والمرقاب والقبلة والسالمية والخالدية وام الهيمان (انظر جدول٣). كما يقولون بانعدام الأدلة المادية على أن الناخب كان يتنكب السبيل الى الأختيار الواعي لخمسة من بين المرشحين في الدائرة. ويمضي أولئك الدارسون الى الضغط بشدة على الدوافع السياسية لتعديل الدوائر مستندين الى الآثار التي رتبها. ففي رأيهم أنه كرس التجمعات السياسية التقليدية لصالح نواب القبائل بدليل ارتفاع عددهم من ٢٢ نائباً في مجلس ١٩٧٥ (٤٤٪) الى ٢٧ نائباً في مجلس ١٩٨١ (٥٤٪). كما انخفض عدد نواب شرق بمقدار النصف (من ١٠ الى ٥ نواب). وظل نصيب نواب قبلة كما هو (١٨ نائباً في المجلسين سالفي الذكر). واقترن هذا الاستقطاب الطائفي ـ القبلي باستقطاب مماثل في الوضعية الاقتصادية ـ الاجتماعية. فمن بين المحافظات الأربع التي تشملها دولة الكويت، تستأثر محافظتا العاصمة وحولي بالمستويات العليا من الدخل والمهنة والتعليم، بينما تختص محافظتا الأحمدي والجهراء بالمستويات الدنيا منها. كذلك فإن تعديل الدوائر، بما أدى اليه من تقليل عدد الناخبين في كل دائرة وبالتالي عدد الأصوات اللازمة للفوز، قد تسبب في تفاقم ظاهرة شراء الأصوات وزيادة عدد المرشحين. وهذه بدورها أفضت الى تشتيت أصوات الناخبين ومن ثم تضييق فرص النجاح في وجه المرشحين المستقلين بالذات الذين يصعب عليهم منافسة مرشحي العصبيات القبلية والطائفية والعائلية. لا غرو أن منيت العناصر الوطنية بالهزيمة في انتخابات ١٩٨١. ففي ظل التقسيم القديم، كانت

قاعدة تأييدهم تتركز في الدوائر الثانية و السادسة والثامنة. ومع إعادة التقسيم، تفرق مؤيدوهم وتشتت قوتهم خاصة أن الوقت المتاح لم يكن كافيا للتنسيق واعادة ترتيب الأوراق. إضافة الى كل ذلك، لم يسلم التوزيع الجديد للمناطق الانتخابية من الغرابة. فجزيرة فيلكا ألحقت بالدعية بدلاً من السالمية رغم كونها أقرب جغرافيا الى هذه الأخيرة منها الى الأولى. وأضيفت منطقة سلوى الى السالمية رغم أنها أقرب الى الرميثية. وتخطت الدائرة الثامنة منطقة الجابرية لتضم حولي. واضيفت الفردوس الى الفروانية رغم أنها أقرب الى جليب الشيوخ. وتضم الدائرة الحادية والعشرين الأحمدي ثم تتجاوز الصباحية لتضم غرب الرقة والفنطاس والفنيطيس وضاحية صباح السالم[١٢].

وبرغم أن هناك دراسة تعود الى صيف ١٩٨١ نفت وجود أية أدلة مادية على صدق مقولة تأثير الحكومة في السلوك التصويتي عن طريق اعادة تحديد الدوائر[١٣] إلا أننا نميل الى التسليم بالآثار المذكورة أعلاه ـ كثرة عدد المرشحين وسقوط العناصر الوطنية ـ في حدود انتخابات ١٩٨١ فحسب. ذلك أنه في الانتخابات الأخيرة التي جرت أيضا في ظل النظام الجديد للدوائر، تقلص عدد المرشحين بحوالي نصف ما كان عليه في انتخابات ١٩٨١ (٢٣١ مقابل ٤٤٧ مرشحا). كما عادت العناصر الوطنية الى البرلمان من جديد كما سنرى في موضع لاحق.

وجدير بالذكر أن موضوع تقسيم الدوائر كان مثار اهتمام المرشحين في الانتخابات الأخيرة. فمنهم من دافع عنه بدعوى أنه يسهل عملية الاقتراع على الناخب ويمنع تنقل الأصوات بما يحول بين الناخبين ذوي "النفوس المريضة" وبين الجري وراء المرشحين الذين "يدفعون"، ويضمن بالتالي وصول نواب الى المجلس يمثلون الرأي الحقيقي لمناطقهم[١٤]. وبالمقابل هناك أدانة بحجة أنه يكرس الطائفية والقبلية وضيق قاعدة المشاركة الشعبية ويسمح لعناصر غير مقتدرة بالوصول الى البرلمان[١٥].

على أية حال، يبدو التقسيم الحالي للدوائر بحاجة الى اعادة نظر للقضاء قدر الامكان على ما يعتوره من مثالب بما يضمن سلامة التمثيل لارادة الشعب ويدفع الممارسة الديمقراطية خطوات الى الأمام.

ثانيا : هيئة الناخبين :

يرى فقهاء القانون الدستوري أن الهيئة الناخبة في أي مجتمع هي مجموع المواطنين البالغين لسن الرشد السياسي والمقيدين في جداول الانتخابات والذين لايحظر عليهم قانونا مباشرة الحقوق السياسية. ولم تتعرض مواد الدستور الكويتي لشروط الناخب، بل تولى بيانها قانون الانتخاب رقم ٣٥ لعام ١٩٦٢ الذي قصرت مادته الاولى حق الانتخاب على

المواطن الكويتي الذكر صاحب الجنسية الأصلية البالغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية. وبذلك استثنت هذه المادة من مباشرة حق الانتخاب فئتين هما النساء والمتجنسون، أي حملة الجنسية الثانية الذين لم تمض على تجنسهم عشرون سنة ميلادية. كما استثنت المادة الثالثة رجال القوات المسلحة والشرطة[١٦].

واذا تركنا مسألة التحديد القانوني للهيئة الناخبة، وذهبنا ننظر اليها من الداخل ونتابع تطورها عبر الزمن، تنتصب أمامنا عدة حقائق هامة ومثيرة :

١ ـ نحافة الجسم الانتخابي الكويتي. فلم يحدث أن ضمت القاعدة الانتخابية أكثر من ربع السكان الكويتيين في سن الانتخاب، فعلى سبيل المثال، بلغ مجموع الناخبين المسجلين بالكشوف في الانتخابات الاخيرة ٥٦٫٨٤٨ ناخباً يمثلون ٢١٫٤٪ من مجموع الكويتيين في سن التصويت البالغ عددهم ٢٦٤٫٥٤٣ نسمة. هذا التدني في عدد الناخبين يرجع أساسا الى حرمان النساء من حق التصويت، أولئك اللواتي يشكلن أكثر من نصف المواطنين في سن الانتخاب (١٣٦٫٥٤٥ أي بنسبة ٥١٫٦٪). بل ان مايزيد على نصف الذكور في سن التصويت (٥٢٪) لايحق لهم التصويت بسبب التجنس أو العمل في الجيش والشرطة[١٧].

وليس بخاف أن ضيق القاعدة الانتخابية على هذا النحو يسيء كثيرا الى صورة الديمقراطية الكويتية التي يعد الانتخاب أبرز مظاهرها. من هنا، وفي سبيل توسيع نطاق المشاركة السياسية ليس عجبا أن ترتفع أصوات تطالب بإعطاء الحقوق السياسية، للمرأة أسوة بالرجل، والغاء التمييز الحاصل في هذا الشأن بين المواطنين الأصليين والمواطنين بالتجنيس وتخفيض سن الرشد السياسي من ٢١ الى ١٨ عاما[١٨].

٢ ـ سجل مجموع الناخبين زيادة مضطردة في حدود التوصيف القانوني الموضح أعلاه (انظر جدول وشكل بياني ١). اذ قفز العدد من ١٦٫٨٨٩ ناخبا في يناير ١٩٦٣ الى ٥٦٫٨٤٨ ناخبا في فبراير ١٩٨٥، بما يعني أنه تضاعف بنسبة ٣٥٠٪ خلال ٢٢ عاما.

غير أن هناك أمرين يستوقفان الانتباه أولهما أن مجموع الناخبين عام ١٩٨١ انخفض عما كان عليه سنة ١٩٧٥ بمقدار ١١٫٠٤٠ ناخبا. هذه الفترة خبرت حدثين بالغي الأهمية وهما حل مجلس الأمة عام ١٩٧٦، واعادة تحديد الدوائر الانتخابية. وأغلب الظن أنهما رتبا آثاراً نفسية وأحدثا ارتباكات كان لها دور في تناقص أعداد الناخبين. كما لا نستبعد حدوث تجاوزات من جانب أجهزة قيد الناخبين سواء باسقاط أسماء من الكشوف الانتخابية أو عدم ادراج أسماء لمواطنين بلغوا سن الرشد السياسي.

جدول (١)
تطور أعداد الناخبين بين السنوات ٦٣ ـ ١٩٨٥
بيان تجميعي

سنة الانتخاب	عدد الناخبين	معدل الزيادة/النقص
١٩٦٣	١٦ر٨٨٩	-
١٩٦٧	٢٧ر٢٩٦	٦١ر٦
١٩٧١	٤٠ر٢٤٦	٤٨ر٩
١٩٧٥	٥٢ر٩٩٣	٣٠ر٣
١٩٨١	٤١ر٩٥٣	ـ٢٠ر٨
١٩٨٥	٥٦ر٨٤٨	٣٥ر٥

المصدر : القبس، ٤٤٩٤٤، ١٧/١١/١٩٨٤، ص



رسم بياني (١)
تطور حجم الهيئة الناخبة

جدول (٢)

تغير حجم الهيئة الناخبة في الدوائر للفترة ٦٢ ـ ١٩٧٥

الدائرة	١٩٦٢	١٩٦٣		١٩٦٧		١٩٧١		١٩٧٥	
	عدد الناخبين	عدد الناخبين	معدل الزيادة	عدد الناخبين	معدل الزيادة	عدد الناخبين	معدل الزيادة	عدد الناخبين	معدل الزيادة
١ ـ الشرق	٢٠٨٨	٢٤٧٧	١٨ر٦	٢٧٧٨	١٢	٣١٣٩	١٢ر٩	٣٥١٥	١١ر٩
٢ ـ القبلة	٧١٦	٧٦٢	٦ر٤	١١٦٨	٥٣ر٢	١٤٣٣	٢٢ر٦	٢٩٢٨	١٠٤ر٣
٣ ـ الشويخ	٩٤٥	١٣٠١	١٧٢ر٩	٢٦٩٥	٩٩ر٤	٥٣١٢	٩٧	٦١٥٦	١٥ر٨
٤ ـ الشامية	١٢٨٠	٢٣٢٦	٨١ر٧	٤٥٠٤	٩٣ر٦	٦٥٠٢	٤٤ر٣	٨٣٢٨	٢٨
٥ ـ كيفان	١٠١٦	١٧٥٩	٧٣	٣٢٥٧	٨٥	٤٧٠٩	٤٤ر٥	٥٠٠٣	٦ر٢
٦ ـ القادسية	١٠٩٩	١٤٦٧	٣٣ر٤	١٨٤٠	٢٥ر٤	٣٠٧٣	٦٧	٤٣٨٤	٤٢ر٦
٧ ـ الدسمة	١٤٤٩	١٦٢٤	١٢	٢٩٣٦	٨٠ر٧	٢٩١٢	٠ر٨٠	٦٠٣٠	١٠٧
٨ ـ حولي	٨٢٢	١٢٢٠	٤٨ر٤	١٨٦٣	٥٢ر٧	٢٤٨٩	٣٣ر٦	٣٨٦٠	٥٥
٩ ـ السالمية	١١٤٩	١٦٣٣	٤٢	٢٤٧١	٥١ر٣	٣٥٥٣	٤٣ر٧	٤٠٣١	١٣ر٤
١٠ ـ الأحمدي	غير مبين	٢٢٧٠	ـ	٣٧٨٤	٦٦ر٦	٧٥٢٧	٩٨ر٩	٨٧٥٩	١٦ر٣

المصدر : الـوطـن، ١٩٨٤/١١/١٧، ١٩٨٤/١١/٢٤، ١٩٨٤/١٢/١، ١٩٨٤/١٢/٥، ١٩٨٤/١٢/١٨، ١٩٨٤/١٢/٢٢، ١٩٨٥/١/٢.

جدول (٣)
تغير حجم الهيئة الناخبة للفترة ٨١ ـ ١٩٨٥

الدائرة	١٩٨١	١٩٨٥	
	عدد الناخبين	عدد الناخبين	معدل الزيادة/النقص
١ ـ الشرق	١٣٧٥	١٤٩٥	٨ر٧
٢ ـ المرقاب	١٠٩٥	١٣١٧	٢٠ر٢
٣ ـ القبلة	١٠٧٠	١٣٢٩	٢٤ر٢
٤ ـ الدعية	١٨٠٠	٢٣٣٥	٢٩ر٧
٥ ـ القادسية	١٦٦٣	٢٠٩٢	٢٥ر٧
٦ ـ الفيحاء	١٦٦٠	٢١٣١	٢٨ر٣
٧ ـ كيفان	١٣٣٠	١٦٩٢	٢٧ر٢
٨ ـ حولي	١٣٦٥	٣٢٩٥	١٤١ر٣
٩ ـ الروضة	١٥٠٠	١٨٥٩	٢٣ر٩
١٠ ـ العديلية	١٥٨٩	٢٣١٥	٤٥ر٦
١١ ـ الخالدية	١٢٨٤	١٧٠٩	٣٣
١٢ ـ السالمية	١٢٨٣	١٦١٨	٢٦
١٣ ـ الرميثية	٢٧٨٥	٣٨٠٩	٣٦ر٧
١٤ ـ أبرق خيطان	١٧١٥	٢٢١٥	٢٩
١٥ ـ الفروانية	١٥٤٧	٢٧٥٢	٧٧ر٨
١٦ ـ العمرية	١٧١٩	٢٨١٠	٦٣ر٤
١٧ـجليب الشيوخ	١٨٨١	٢٠٠٤	٦ر٥
١٨ ـ الصليبيخات	١٨٤٤	٢٤٠٦	٣٠ر٤
١٩ـالجهراء الجديدة	١٦١٧	٢٠٠٦	٢٤
٢٠ـالجهراء القديمة	٢١٦٢	٣١٠٥	٤٣ر٦
٢١ـالأحمدي	١٧٠٤	٣٤٧١	١٠٣ر٦
٢٢ـالرقة	١٨٢٩	٢٢٦٤	٢٣ر٧
٢٣ـ الصباحية	٢٥٦٤	٣٢٠٨	٢٥
٢٤ـ الفحيحيل	١٧١٠	٢٠٥٤	٢٠
٢٥ـ أم الهيمان	١٨٦٢	١٥٥٦	ـ١٦ر٤

المصدر: القبس، ١٩٨٤/١١/١٧، ص ٧

ويتعلق الأمر الثاني، بارتفاع عدد الناخبين بمقدار ٤٫٠٠٠ ناخب فقط خلال عقد كامل (٧٥ ـ ١٩٨٥) بينما كانت الزيادة بحوالي الضعف خلال الفترة ٦٧ ـ ١٩٧٥. ولانملك تفسيرا لهذه المفارقة سوى ما ذكرناه بخصوص الأمر الأول.

٣ ـ على صعيد الدوائر، ثمة ظواهر تسترعي النظر. فهناك تفاوت كبير بين الدوائر من حيث أعداد الناخبين. وهناك أيضا اختلاف بينها من حيث معدلات نمو الهيئة الناخبة. ففي دائرة الشرق، زادت الهيئة الناخبة بنسبة ٤١٫٩٪ عن السنوات ٦٣ ـ ١٩٧٥، بينما حدثت الزيادة في بقية الدوائر بمقدار ثلاثة أو أربعة أضعاف وإبان الفترة ٦٧ ـ ١٩٧١ تضاعف عدد الناخبين في دائرتي الشويخ والأحمدي بينما كان معدل الزيادة دون ذلك بكثير في الدوائر الأخرى. وخلال الفترة ٧١ ـ ١٩٧٥، تضاعف حجم الهيئة الناخبة في دائرة الدسمة خلافا لبقية الدوائر، وبالمقارنة بين عامي ١٩٨١، ١٩٨٥، يتضح أن هيئة الناخبين سجلت زيادة كبيرة في دائرتين فقط هما حولى (١٤١٫٣٪) والأحمدي (١٠٣٫٦٪)، وزيادة معتدلة في اثنتين وعشرين دائرة، وانخفاضا طفيفا في أم الهيمان.

في ضوء ماتقدم يمكن القول أن الجسد الانتخابي الكويتي بحاجة الى "علاجات جراحية" كي يغدو معبرا بصدق عن الواقع الاجتماعي ويتيح لغالبية المواطنين فرصة المشاركة الجادة في تقرير شئون البلاد.

المبحث الثاني
الحملة الانتخابية

اولا : المرشحون : إطلالة كمية ونوعية :

خاض انتخابات مجلس الأمة الحالي ٢٣١ مرشحا مقابل ٤٤٧ مرشحا في انتخابات ١٩٨١ بما يعنى انخفاض عدد المرشحين بمقدار النصف تقريبا. هذه الظاهرة فسرها البعض في ضوء الطرح الموضوعي الجاد للمشاكل الذي ميز المعركة الانتخابية الأخيرة والذي جعل كثيرين يحجمون عن الترشيح من ناحية، وفي ضوء التصفيات بين المرشحين من خلال آلية الانتخابات الفرعية القبلية والطائفية التي تمت في العديد من الدوائر من ناحية أخرى، اضافة للتحالفات التي حدثت في بعض الدوائر.[١٩]

ومع التسليم بوجاهة هذا التفسير، يبقى أن نذكر أن تناقص عدد المرشحين هذه المرة لا يعكس سلبية أو عزوفا عن الاقبال على المقاعد النيابية. الملاحظ أن العدد لايكاد يشذ عن النمط الذي عهدته انتخابات المجلس الأول (٢٠٥ مرشحا) والثاني (٢٢٢

مرشحا) والرابع (٢٥٧ مرشحا). وجاء العدد في انتخابات المجلس الثالث دون ذلك (١٨٣ مرشحا) ربما بسبب مناخ عدم الثقة الذي أفرزته وقائع التزوير التي لابست انتخابات مجلس ١٩٦٧. أما الطفرة في عدد المرشحين في انتخابات ١٩٨١ فجاءت كرد فعل لعودة الحياة النيابية بعد توقفها لمدة أربع سنوات (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)، اذ أقدم كثيرون على الترشيح رغبة في اثبات الذات وارضاء لمشاعرهم الشخصية من خلال خوض المعركة الانتخابية.

وفيما يتعلق بتوزيع المرشحين على الدوائر، نالت الفروانية والجهراء القديمة أعلى قيمة (٢٠ مرشحا لكل منهما) تليهما حولي بفارق طفيف (١٨ مرشحا)، مع ملاحظة أن العدد في هذه الدوائر الثلاث لا يكاد يختلف عن مثيله في انتخابات ١٩٨١، وكانت أدنى قيمة من نصيب القبلة وأم الهيمان (٤ مرشحين).
ويبلغ المعدل العام ٩ مرشحين/ دائرة علما بأن أكثر من نصف الدوائر (٥٢٪) تحوم حول هذه القيمة المتوسطة. ويظهر قياس التشتت عدم وجود تفاوت كبير بين الدوائر في توزيع المرشحين حيث تبلغ قيمة الانحراف المعياري ٣٣ر٤ مقابل ٠٣ر٦ في انتخابات ١٩٨١.

وتكشف المقارنة بين الدوائر من حيث أعداد المرشحين والناخبين عن عدة أنماط :

١ ـ دوائر تجمع بين قلة عدد المرشحين (٤ ـ ٨ مرشحاً) والناخبين (١٠٠٠ ـ أقل من ٢٠٠٠ ناخب) وهي : المرقاب، القبلة، أم الهيمان، كيفان، الخالدية، الروضة.

٢ ـ دوائر تتميز بكبر حجم المرشحين (١٥ ـ ٢٠) والناخبين (٣٠٠٠ فاكثر) : حولي، الجهراء القديمة.

٣ ـ دوائر تتميز بقلة عدد المرشحين وكبر القاعدة الانتخابية : الأحمدي، الصباحية.

٤ ـ دوائر تتميز بقلة عدد المرشحين مع جسم انتخابي وسط قوامه ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ ناخب : الفيحاء، الدعية، جليب الشيوخ.

٥ ـ دوائر تجمع بين التوسط في عدد المرشحين (٩ ـ ١٤) وعدد الناخبين : القادسية، العديلية، أبرق خيطان، العمرية، الصليبخات، الجهراء الجديدة، الرقة.

٦ ـ دائرة واحدة هي الرميثية تضم أكبر جسم انتخابي بينما تقع في الفئة المتوسطة من حيث عدد المرشحين.

٧ ـ دائرتان تجمعان بين التوسط في عدد المرشحين وقلة عدد الناخبين : الشرق، السالمية.

٨ ـ دائرة واحدة هي الفروانية تتصدر في عدد المرشحين وتأتي في مستوى وسط من حيث عدد الناخبين.

٩ ـ ثمة دوائر تتطابق في عدد المرشحين، بينما تتفاوت أحجام هيئاتها الناخبة بشكل ملحوظ : المرقاب ـ الصباحية، الفيحاء ـ الأحمدي، الدعية ـ كيفان ـ الروضة ـ الخالدية، الشرق ـ السالمية ـ أبرق خيطان، القادسية، الرميثية.

وينتمي هؤلاء المرشحون الى اتجاهات عديدة ذات وجود محسوس في المجتمع الذي يحتضن، علاوة على التجمعات القبلية والعائلية، بعض التكتلات العصرية التي تعبر عن درجة مرموقة من نمو الوعي السياسي. ويمكن بصفة عامة أن نميز بين التيارات الخمسة الآتية[٢٠] :

١ ـ التيار القبلي الذي يضم مرشحي القبائل ويسود في المناطق الخارجية التي تتميز بكثافة الحضور القبلي. ويدين أبناء القبيلة بالولاء لشيخها وينزلون على أوامره. وقد هيأت آلية الانتخابات الفرعية لأولئك المرشحين القبليين مزيدا من القوة والنفوذ.

٢ ـ التيار الاسلامي الذي يشمل بدوره عدة تكتلات أبرزها تكتل الأخوان المسلمين أو جمعية الاصلاح الاجتماعي. وهو تكتل سني هدفه الأساسي احلال الشريعة محل القوانين الوضعية ودخل الانتخابات بستة مرشحين في ست دوائر، وساند مرشحين

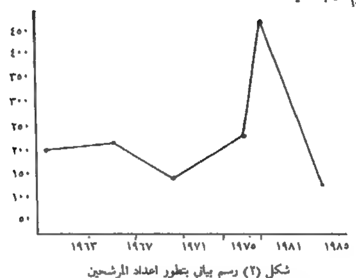
جدول (٤)

تطور أعداد المرشحين في انتخابات مجلس الأمة ١٩٦٣ ـ ١٩٨٥

بيان تجميعي

الانتخابات	عدد المرشحين (أ)	معدل الزيادة/النقص
١٩٦٣	٢٠٥	-
١٩٦٧	٢٢٢	٨ر٢
١٩٧١	١٨٣	ـ١٧ر٥
١٩٧٥	٢٥٧	٤٠
١٩٨١	٤٤٧	٧٣
١٩٨٥	٢٣١	ـ ٤٨

أ المصدر : الوطن ١٩٨٤/١١/١٧، ١٩٨٥/٢/٢٠



شكل (٢) رسم بياني بتطور اعداد المرشحين

جدول (٥)

أعداد المرشحين في كافة الدوائر في انتخابات ١٩٨١، ١٩٨٥

اسم الدائرة	عدد المرشحين في انتخابات ١٩٨١	عدد المرشحين في انتخابات ١٩٨٥
الأولى ـ الشرق	٩	٩
الثانية ـ المرقاب	١١	٥
الثالثة ـ القبلة	٧	٤
الرابعة ـ الدعية	٦	٧
الخامسة ـ القادسية	٢٢	١١
السادسة ـ الفيحاء	١٣	٦
السابعة ـ كيفان	١٧	٧
الثامنة ـ حولي	٢٠	١٨
التاسعة ـ الروضة	١٦	٧
العاشرة ـ العديلية	٢٢	١٠
١١ ـ الخالدية	١٣	٧
١٢ ـ السالمية	١٠	٩
١٣ ـ الرميثية	٣١	١١
١٤ ـ أبرق خيطان	٢٤	٩
١٥ ـ الفروانية	١٧	٢٠
١٦ ـ العمرية	٢٩	١٢
١٧ ـ جليب الشيوخ	٢٩	٨
١٨ ـ الصليبخات	٢٠	١٠
١٩ ـ الجهراء الجديدة	٢٠	١٠
٢٠ ـ الجهراء القديمة	٢١	٢٠
٢١ ـ الأحمدي	٢٢	٦
٢٢ ـ الرقة	١٥	١٠
٢٣ ـ الصباحية	١٦	٥
٢٤ ـ الفحيحيل	١٥	٦
٢٥ ـ أم الهيمان	٢٢	٤
مجموع	٤٤٧	٢٣١

المصدر : الوطن، ١٩٨٥/٢/٢٠

في دوائر أخرى من ناحية اخرى هناك جماعة السلف الذين اشتد ساعدهم مع المد الاسلامي بالمنطقة منذ أواسط العقد الماضي. انهم سنة أشد محافظة من الاخوان وكان لهم أربعة مرشحين. وأخيرا هناك الاتجاه الشيعي الذي يسود في مناطق تركز الشيعة وتجسده نظاميا ما يعرف بالجمعية الثقافية الاجتماعية التي خاضت المعركة الانتخابية بخمسة مرشحين.

٣ ـ التيار الساسي العصري : ويضم "التجمع الديمقراطي" المعروف بمجموعة الطليعة التي يتزعمها د. أحمد الخطيب وخاض الانتخابات بستة مرشحين توزعوا على ست دوائر. هناك أيضا التجمع الوطني أو جماعة القوميين العرب التي يتزعمها جاسم القطامي.

٤ ـ تيار المستقلين : وهؤلاء لايشكلون كتلة ذات اتجاه محدود. فمن بينهم عناصر تلتقي في طروحاتها مع التجمع الديمقراطي والتجمع القومي. وبالمقابل، توجد عناصر مستقلة بلا هوية واضحة ومتقلبة تحاول ارضاء الجميع.

٥ ـ مجموعة التجار : ويشكل هؤلاء صفوة صغيرة تهيمن على معظم المراكز التجارية الهامة في البلاد، وتتمتع بنفوذ ضخم لما لديها من ثروة. وقد خاض الانتخابات عدد من التجار بعضهم مدعوم من غرفة التجارة والصناعة وان يكن بصورة غير علنية. وتتباين المواقف السياسية لهؤلاء المرشحين : منهم من له تاريخ وطني معروف ومشهود له بالنزاهة، ومنهم من لاتعنيه سوى مصالحه الخاصة.

هذه التيارات الخمسة ليست جديدة، بل كانت مطروحة على الساحة في انتخابات ١٩٨١. كما أنها، باستثناء التيار الديني الممثل في الاخوان والسلف، كانت مطروحة في الستينات والسبعينات.[٢١]

ثانيا : أطروحات المرشحين :

رفع بعض المرشحين شعارات تعكس رؤية واضحة لهموم المجتمع. من ذلك شعار التجمع الديمقراطي "نعم للديمقراطية والعدالة الاجتماعية" و"لا للفساد وهدر المال العام".

هناك مرشحون طرحوا شعارات مسرفة في الاقليمية. من ذلك على سبيل المثال "الكويت وأهل الكويت أولا وثانيا وثالثا" "الكويت وأهل الكويت فقط" الكويت لكل الكويتيين". وتبنى البعض شعارات مستمدة من الدستور الكويتي مثل "الدولة تحمي النشء وتحميه من الاستغلال" "والعدل والمساواة". واتخذ نفر آخر من المادة الدينية ـ قرآنا

وحديثا نبويا أو غير ذلك شعارا انتخابيا مثل "وما توفيقي الا بالله" و "واعتصموا بحبل الله جيعا ولاتفرقوا" "أمرهم شورى بينهم" "ان أريد الا الاصلاح ما استطعت" "خير الناس أنفعهم للناس" "صوتك شهادة فلا تشهد الا بحق" واكتفى عديد من المرشحين بوضع صورته واسمه فقط معتقداً ان فيهما الكفاية لتحديد هويته السياسية.

لقد خاض الكثير من المرشحين الانتخابات بلا برامج أو بيانات انتخابية عن قناعة بأنها غير ضرورية وغير ذات جدوى. فعلى سبيل المثال صرح المرشح خالد المضف، بأنه لايلزم أن يطرح المرشح برنامجا لأن كل شيء متوفر والبرامج تطرحها الأحزاب كي يحاسبها المواطنون عليها.(٢٢) وفي رأي المرشح طلال السعيد أن البرنامج الانتخابي يشكل قيدا على حرية النائب وليس من السهل عليه طرح تصوراته وأفكاره على العامة لأنه اذا طرحها سيكون عبدا لها(٢٣). ويعتقد المرشح عبداللطيف البرجس أن الكويت أسرة واحدة وبالتالي لافائدة من البرامج الانتخابية التي توجد فقط في الدول الحزبية(٢٤) ويذكر المرشح صلاح المزيدي أنه لن يتقدم بأي برنامج انتخابي لأن جل اهتمامه هو توصيل صوت الناخب الى المجلس والحكومة(٢٥) وينفي المرشح مبارك سالم الوليد ضرورة أن يتقدم الى ناخبيه ببرنامج للتعريف بنفسه وتصوراته لقضايا بلده بحجة أنه معروف في منطقته الانتخابية(٢٦).

وعلى النقيض من ذلك، حرص عدد من المرشحين على طرح برامج أو بيانات انتخابية تشكل أساس الحوار والنقاش مع الناخبين، وفي هذا الصدد، يلاحظ غلبة الطابع القبلي أو المحلي الضيق على بعض البرامج. فعلى سبيل المثال، حوى البيان الانتخابي للمرشح فاضل الفهد ثلاثة بنود تدعو الى انشاء صندوق تعاوني لأبناء المنطقة لمساعدة الطلبة وطالبي العلاج بالخارج، وبناء ديوانية كبيرة لاحياء حفلات الزواج وغيرها من المناسبات الاجتماعية، ثم حل مشكلة العنوسة في المنطقة(٢٧). وهناك بيانات أقرب الى لغة الشعارات مثل بيان المرشح خالد الفاضل "الالتزام بالاطار الاسلامي، حب الوطن، خيرات الكويت لأهل الكويت . . . الخ"(٢٨). وهناك بيانات تعكس رؤية جزئية لقضايا المجتمع الكويتي مثل برنامج المرشح منصور العجمي الذي تضمن ثلاث نقاط تتعلق بالحفاظ على الدستور وترسيخ الوحدة الوطنية ودعم مسيرة مجلس التعاون(٢٩).

غير أن ثمة برامج اتفق لها قدر مرموق من الوضوح والشمولية في رصد القضايا التي تشغل بال المواطنين واقتراح الحلول لها. مثال ذلك برنامج التجمع الديمقراطي الذي أكد مرشحوه على أهمية البرامج الجادة في تناول المسائل الهامة والبعد عن توافه الأمور بما يساعد في خلق وانضاج الرأي العام وبلورة نوع من الاجماع الوطني على حاضر ومستقبل المجتمع(٣٠). كذلك يمكن الاستشهاد ببرامج مرشحي التيار الديني وكذا المرشحين المستقلين ذوي الاتجاهات الوطنية. وبقراءة محتويات هذه البرامج ومادار حولها من ندوات

ومناظرات في المقار الانتخابية والديوانيات، يتضح أن هناك مجموعة قضايا مركزية استأثرت باهتمام المرشحين نمضي في رصدها على الوجه الآتي :

١ ـ الديمقراطية :

خصص برنامج التجمع الديمقراطي البند الأول لهذه المسألة، اذ تحدث عن وجوب الحفاظ على الدستور بالتصدي لمحاولات تنقيحه من ناحية، وضرورة تطوير التشريعات في الاتجاه الذي يخدم الحريات العامة من ناحية أخرى[٣١]. وطالب البيان الانتخابي للمرشح جاسم الشريدة بصيانة المكتسبات الدستورية وتحقيق المزيد من الحريات العامة.[٣٢] وذهب المرشح مطلق الشليمي الى أنه "لو تم تنقيح الدستور فعلى النائب والناخب السلام لأن المجلس سيصبح استشاريا لاحول له ولا قوة"[٣٣] وأبدى المرشح أحمد السعدون رفضه للتنقيح مشيرا الى أن أي مساس بالدستور لايمكن أن يأتي بما هو أفضل.[٣٤] وأعلن محمد العصيمي أن التنقيح ينطوي على اخلال بمبدأ التوازن بين السلطات.[٣٥] ويؤكد د. عبدالله النفيسي أن الدستور أهم مكسب حصل عليه الشعب الكويتي، وبالتالي ينبغي الحفاظ عليه ورفض تنقيحه الا اذا كان لصالح المشاركة الأوسع والعدل الاجتماعي الأعمق.[٣٦]

بيد أن أولئك المرشحين وغيرهم، وان أجمعوا على رفض التنقيح، فقد اختلفوا حيال تعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي أو الوحيد للتشريع وليس مجرد مصدر رئيسي له. وفي هذا الخصوص، يمكن الاشارة الى موقفين على طرفي نقيض أولهما يرى وجوب التعديل، وقد تبناه ودافع عنه مرشحو التيار الديني. خالد سلطان بن عيسى يذكر أن اصلاح البيت الكويتي لابد وان ينطلق من عقيدة واضحة، وهو ما يستوجب جعل الشريعة المصدر الوحيد للتشريع.[٣٧] ودافع د. عبدالله النفيسي عن التعديل لثلاثة أسباب ١ ـ ينفي القرآن الكريم صفة الايمان عن كل فرد أو جماعة لاتحكم شرع الله في شئونها كافة. ٢ ـ ليس هناك انعكاس واضح لمقولة أن الاسلام دين الدولة على كثير من القوانين المعمول بها في الكويت. ٣ ـ أن معظم القوانين الوضعية مستوردة من الخارج وتعبر عن شخصية وتاريخ وعقائد المجتمعات الغربية. ولن يكتمل استقلالنا السياسي الا بالتحرر من هذه القوانين وتحقيق الاستقلال التشريعي.[٣٨] وأكد جاسم الشريدة انهم ملتزمون شرعا بتعديل المادة الثانية.[٣٩] أما الموقف الثاني فيتحفظ على التعديل بحجة أن المادة الثانية بنصها الحالي لاتتعارض مع أي تشريع اسلامي ولاتحول دون تطبيق الشريعة. هذا الموقف دافع عنه مرشحو التجمع الديمقراطي وآخرون امثال فيصل الصانع ومبارك النون.[٤٠]

ومن منطلق العمل على تعزيز الديمقراطية، دافع لفيف من المرشحين في مقدمتهم د. احمد الخطيب وزملاؤه في التجمع الديمقراطي وجاسم القطامي وفيصل الدويش وفيصل الصانع ومبارك النون وآخرون، دافعوا عن منح الحقوق السياسية للمرأة.(٤١) بينما تحفظ على ذلك مرشحون آخرون أمثال باقر أسد وخالد المسلم وعبدالعزيز المخلد وخالد المضف(٤٢) كذلك طالب مرشحو التجمع الديمقراطي بالذات بتكوين الأحزاب السياسية باعتبارها رافدا أساسيا للديمقراطية.(٤٣) وبالمقابل، أبدى المرشح د. محمد المهيني مخاوفه من الحزبية على ضوء السوابق في الدول العربية(٤٤) وجعل المرشح خالد الفاضل من رفض الأحزاب أحد بنود بيانه الانتخابي.(٤٥) وعارض المرشح عبدالعزيز المخلد قيام الأحزاب بدعوى أن الديمقراطية في الكويت لاتزال تحبو.(٤٦) ولاقت ظاهرة الانتخابات الفرعية تأييد الكثير من المرشحين لاسيما في المناطق الخارجية بدعوى أنها أداة للتصفية بين المرشحين وأنها تتيح لأبناء القبائل اختيار ممثليهم.(٤٧) وبالعكس أدانها لفيف من المرشحين خاصة في الدوائر الداخلية لمخاطرها على الديمقراطية والوحدة الوطنية فهي تكرس العصبية والطائفية وتعيق وصول أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية من الشباب الى البرلمان وتثير الفرقة بين فخوذ القبيلة الواحدة.(٤٨)

تبقى بعد كل هذا مسألة لصيقة الصلة بموضوع الديمقراطية ولكنها لم تنل اهتماما يذكر من قبل المرشحين على اختلاف توجهاتهم، تلك هي قضية اللامركزية السياسية أو المشاركة المحلية. فلم نجد حديثا عنها سوى في ندوتين لاثنين من المرشحين هما جاسم الخرافي وعبدالله الركيان. لقد شدد الأول على تدعيم مجالس الأحياء لكونها أقدر على معرفة احتياجات المنطقة وطالب الدولة أيضا باعطاء المزيد من الصلاحيات للمستوصفات والمستشفيات والمدارس لاتاحة الفرصة أمام الابداع وسرعة الانجاز وتقليل الانفاق الحكومي(٤٩) كذلك نوه الركيان الى أن وجود مجالس الأحياء وتعاونها مع النواب والمجلس البلدي يساعد على حل الكثير من المشكلات.(٥٠)

٢ ـ الاقتصاد :

اجمع المرشحون على وجود أزمة اقتصادية حقيقية لايفيد معها الترقيع أو التطمينات تتمثل مظاهرها في عجز الميزانية وتوقف العديد من المشروعات ورفع الدعم عن بعض السلع الضرورية والتفكير في فرض رسوم على الخدمات. هذه الازمة تجد أسبابها في اعتماد الاقتصاد الكويتي على مصدر وحيد للدخل هو النفط الذي تشهد سوقه العالمية حاليا انخفاضا في الطلب والسعر، والتبعية للعالم الخارجي، وخلل الهيكل الانتاجي ومحدودية الطاقة الاستيعابية والحرب العراقية ـ الايرانية بما سببت من ركود واستنزاف جزء من

احتياطيات الدولة، وأزمة سوق الأوراق المالية التي استنزفت ٢٠٠٠ مليون دينار، وأخيرا غياب التخطيط.

ولاصلاح هذا الوضع المتأزم، طالب برنامج التجمع الديمقراطي بسياسة اقتصادية جديدة تراعي مصالح القطاعات الشعبية العريضة وتستهدف بناء القاعدة الانتاجية البديلة وانتشال الكويت من أية هزات أو أزمات[٥١] وألحّ مرشحو التجمع في ندواتهم الانتخابية على ضرورة وضع خطة تنمية شاملة بعيدة المدى تقوم على تعبئة كافة الموارد وتنويع مصادر الدخل بخلق قاعدة صناعية وتوزيع الثروة بعدالة.[٥٢] وبرغم أن المرشح جاسم الصقر قد سلم بأولوية القضايا الاقتصادية على سائر القضايا المحلية، الا أنه قال بمتانة الاقتصاد الكويتي، وان ما أصابه لايعدو كونه نوعا من اهتزاز الثقة. وأعرب عن تفاؤله بعودة هذه الثقة، وان لم يوضح كيفية استعادتها.[٥٣] وطالب المرشح خالد سلطان بن عيسى بتنويع مصادر الدخل وتنمية الانتاج وتوسيع الدائرة الاقتصادية الكويتية من خلال دوائر ارتكاز كالاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وتحويل أموال الاحتياطي تدريجيا الى استثمارات فعلية في الأقطار الاسلامية.[٥٤] ودعا البيان الانتخابي للمرشح جاسم الشريدة الى انتهاج سياسة نفطية تربط الانتاج بالاحتياجات الفعلية واقامة صناعات انتاجية.[٥٥] وشدد مرشحون آخرون على ترشيد الانفاق العام ومشاركة العاملين في اعداد وتنفيذ برامج التنمية وتوفير الحماية الحقيقية للصناعات المحلية والعناية بالثروة الزراعية والسمكية.[٥٦]

٣ - الاصلاح الاداري :

كان من بين القضايا الهامة التي سيطرت على أجواء المعركة الانتخابية. فالبند الثالث من برنامج التجمع الديمقراطي يقول باصلاح اداري حقيقي ومحاربة الفساد واستغلال النفوذ والتمييز بين المواطنين.[٥٧] وذهب د. أحمد الخطيب الى أن السبب الرئيسي لفشل كل محاولات الاصلاح الاداري يتعلق بالوزراء أنفسهم. فغالبيتهم من النوع الذي يأتي ليستفيد. وتنظر اليهم القيادة كموظفين وليسوا كمسئولين سياسيين عن السياسة العامة للدولة.[٥٨] واعتبر المرشح أحمد النفيسي الاصلاح الاداري قضية سياسية اقتصادية اجتماعية بحاجة الى قرار سياسي يضع الرجل المناسب في المكان المناسب ويزيل آثار التضخم الوظيفي ويبني هيكلا اقتصاديا جديدا يوفر فرص عمل تستوعب العمالة الكويتية على الأقل.[٥٩] ومن نفس المنظور، أكد المرشح حمد الجوعان أن اصلاح الجهاز الوظيفي لابد أن يبدأ بالوزراء أنفسهم بأن يكون لمجلس الأمة دور في اختيارهم حتى يشعروا بأنهم مدينون بهذا الاختيار للأمة مصدر السلطات. واذا أحسن اختيار الوزراء فسوف يحسنون بدورهم اختيار من يلونهم في المسئولية من القيادات الادارية.[٦٠] ويعتقد خالد سلطان بن

عيسى أن طريق الاصلاح الاداري هو البدء بالقمة وتعيين الكفاءات الأمينة في المراكز القيادية واعادة النظر في الهيكل التنظيمي والقضاء على التضخم الوظيفي واعادة تدريب وتوزيع الطاقة البشرية الكويتية.(٦١) وعلق بعض المرشحين أهمية خاصة على المحكمة الادارية وديوان المحاسبة، بينما اعتبر آخرون أساس التطوير الاداري يكمن في التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه.(٦٢)

٤ ـ المشكلة السكانية :

نوه المرشحون الى وجود خلل شديد في التركيبة السكانية لصالح الوافدين الذين يشكلون غالبية السكان ومصدر الكثير من الأمراض الاجتماعية. وهذه الظاهرة تتطلب مواجهة حاسمة تحقيقا لمصلحة المواطنين والوافدين على السواء. فالبند الخامس من برنامج التجمع الديمقراطي يتحدث عن سياسة سكانية واضحة المعالم تعالج الخلل في الوضعية السكانية وتحافظ على شخصية المجتمع الكويتي.(٦٣) وذهب أحد مرشحيه ـ د. أحمد الربعي ـ الى أنه ينبغي وقف سياسة الباب المفتوح التي يمكن استيعابها لو أن الكويت بلد زراعي او صناعي. لكن ما يحدث، على حد قوله، هو تدفق أعداد هائلة الى البلاد يتحولون الى مستهلكين ولايقومون بأي عمل انتاجي. وراح يقترح انشاء مؤسسة خاصة ملحقة بمجلس الوزراء تتولى أمرها كوادر كويتية مخلصة تكون مهمتها وضع سياسة سكانية توقف سيل العمالة الوافدة.(٦٤) وبالاضافة الى مطالبته بضبط تدفق العمالة حفاظا على الهوية الكويتية والأمن العام، استنكر المرشح عبدالعزيز العندليب عملية التجنيس بحجة أنها تزيد من عدم التجانس في المجتمع وتثقل كاهل الدولة.(٦٥) ويحدد د. عبدالله النفيسي خطوات علاج الوضع السكاني المختل في كبح استيراد العمالة الأجنبية غير العربية، وتوفير البدائل العربية للعمالة واعادة النظر في قوانين التجنيس والاقامة بحيث يتم تجنيس القطاعات السكانية العربية شبه المستقرة، وطرح نظام الاقامة الدائمة لمن لايستطيع الحصول على جنسية ضمانا لاستقرار العمالة العربية.(٦٦) وبنفس الروح يفرق المرشح محمد العصيمي بين العمالة الأجنبية التي تهدد أمن واقتصاد البلاد، وبين العمالة العربية التي تشترك مع الكويتيين في العادات والتقاليد. ولهذا نراه يدعو الى الاستغناء عن الأجانب مع استقطاب العرب. وبدلا من تحويل ملايين الدولارات في صورة أجور الى كوريا أو غيرها، يمكن تحويلها الى الوطن العربي كي تساهم في تنميته لأن "تقدمه من تقدمنا"(٦٧)

٥ ـ الخدمات الاجتماعية :

أ ـ التعليم : اتفق المرشحون الذين تناولوا هذه المسألة على تردي مستوى التعليم في دولة الكويت. ويرجع ذلك في تصور مرشحي التجمع الديمقراطي الى غياب سياسة

واضحة المعالم تربط التعليم بمتطلبات التطور الشامل في البلاد. من هنا طالب برنامجهم بسياسة تعليمية تلبي احتياجات المجتمع وتخلق المواطن الصالح. وحدد المرشح عيسى الشاهين مرتكزات الخطة التعليمية في الوفاء باحتياجات البلاد من القوى العاملة وما يفرضه ذلك من اهتمام بالتعليم التطبيقي ومحاربة التغريب من خلال التكويت والتعريب والاهتداء بالتراث الاسلامي.[٦٨] ويعيب د. عبدالله النفيسي على النظام التعليمي تركيزه على النواحي النظرية دون العملية وازدحام اليوم الدراسي وخلو المدارس من المكتبات الجيدة وبعد المناهج عن الحاجات الفعلية للمجتمع. لذا يجب أن يعني التعليم بتدريب الشباب على التعامل مع النفط انتاجا وتسويقا وتصنيعا، ومع الخليج بصيد واستزراع الأسماك، ومع الزراعة والعناية بالثروة الحيوانية، اضافة الى التدريب المهني والحرفي لأن مستقبل الكويت في الشويخ الصناعية وليس في المكاتب الحكومية. وشدد كذلك على انتخاب القيادات التربوية من القاعدة الى القمة واخضاع المدارس الأجنبية لاشراف حكومي صارم.[٦٩] وذهب المرشح خالد سلطان بن عيسى الى أن حل مشاكل قطاع التعليم لن يتأتى سوى بوضع وتنفيذ سياسة تربوية تنبع من العقيدة الاسلامية.[٧٠] ودعا البرنامج الانتخابي للمرشح الشريدة الى تحقيق استقلال الجامعة وربطها بالمجتمع.[٧١] وطالب المرشح ابراهيم الشيخ باعادة النظر في المناهج وتوسيع قاعدة التعليم المهني.[٧٢]

ب ـ الاسكان : أرجع المرشحون سبب المشكلة الاسكانية الى ترتيب الأولويات لغياب التخطيط والسياسة الاسكانية المحددة. وأن ما صرفته الحكومة على أزمة المناخ كان يكفي لبناء العدد اللازم من الوحدات السكنية، وأن ما يقال عن عدم وجود أراضي وأموال لا أساس له من الصحة.[٧٣] وعلى نفس المنوال، يعزو أحمد النفيسي المشكلة الى أولويات الدولة المقلوبة. آية ذلك أن مجموع ما أنفق على الاسكان خلال عشرين عاما لايتجاوز ٣٥ مليون دينار، بينما أنفق على اصلاح مدرج المطار الدولي ١٠ مليون دينار، وعلى أبراج الكويت ٦ مليون دينار.[٧٤] وبدلا من بناء صالة تزلج لاتمثل حاجة ملحة للمواطن، وبدلا من بناء شاليهات خيران ـ هكذا قال المرشح عبدالرحمن العسعوسي ـ هناك ٣٢ر٠٠٠ كويتي بحاجة الى سكن.[٧٥] وتبعا للمرشح محمد العصيمي، يتطلب حل المشكلة كسر احتكار الأراضي.[٧٦] ورأى خالد سلطان بن عيسى أن الحل يكون بتبني خطة اسكانية واضحة تتمثل محاورها في توفير الأراضي السكنية ووقف سكن العزاب بالمناطق النموذجية وتنظيم قطاع المقاولات والحفاظ على أسعار مواد البناء.[٧٧] وطالب جاسم الخرافي بوضع برنامج يدخل في اطاره القرض والقسيمة. وعبر عن أمله في تخفيض سعر القسيمة الى أقل من ٤ آلاف دينار مع توفير الخدمات لها في أسرع وقت. وطالب باشراك أكثر من جهة في بناء البيوت.[٧٨]

ج ـ الصحة : لم تكن من ضمن المسائل الساخنة في الندوات الانتخابية ربما لانه لاتوجد مشكلة حقيقية في قطاع الخدمة الصحية. لقد ربط د. أحمد الربعي بين غياب التخطيط وبين التخطبط في المجالات الاجتماعية ومن بينها الصحة.[٧٩] وذكر جاسم الخرافي أن نصف المبالغ المخصصة للرعاية الصحية تصل الى مستحقيها بينما ينفق النصف الأخر في صورة مرتبات ومكافآت للعاملين. وبالامكان تخفيض هذه التكاليف وتحسين نوعيتها وأسلوبها اذا أتيح لجمعيات النفع العام ومجالس الأحياء أن تشارك في مجال الخدمات الاجتماعية بوجه عام.[٨٠]

٦ ـ السياسة الخارجية :

ركزت برامج وندوات المرشحين على السياسة الداخلية، بينما لم تنل قضايا السياسة الخارجية الا نصيبا يسيرا من الاهتمام. فبرنامج التجمع الديمقراطي خصص خمسة بنود للقضايا المحلية مقابل بند واحد للسياسة الخارجية طالب بانتهاج سياسة خارجية وطنية مستقلة وغير منحازة يمكن معها تحقيق الاصلاحات الداخلية المنشودة.[٨١]

وجاءت بيانات انتخابية كثيرة خلوا من هذا الموضوع بصفة مطلقة. لاغرابة في قول المرشح جاسم الصقر بأن "الأمة العربية المسكينة" كانت الموضوع اليتيم في المعارك الانتخابية.[٨٢] وكرس المرشح د. ناصر صرخوه احدى ندواته لنقد سياسة القوتين الأعظم على الصعيد الكوني دون أن يطرح أية تصورات بشأن توجهات السياسة الخارجية للكويت.[٨٣]

واضح مما تقدم أن قضايا السياسة الداخلية طغت على أجواء الانتخابات خلافا لما توقعه البعض من أن تكون المعركة الانتخابية على مستوى الأحداث الحالية المحيطة بالمنطقة عموما وبالكويت خصوصا، وأن تكون طروحات المرشحين على مستوى الالتزام القومي الذي يرى هموم الكويت من منظور عربي واسع. وفي تناول المرشحين لهذه المسائل الداخلية، كان المواطن هو الماثل في الأذهان، ولم يرد ذكر للوافد غير العربي بالذات الا كمصدر للأمراض الاجتماعية وتهديد الهوية الوطنية واثراء بعض المواطنين وزيادة العبء على ميزانية الدولة.

ثالثا : تكتيكات المرشحين :

في سبيل تقديم أنفسهم للناخبين وشرح برامجهم وطروحاتهم، وكسب التأييد الشعبي، استعان المرشحون بأساليب شتى نرى من الأهمية بمكان القاء الضوء عليها بغية كشف الايجابيات التي عبرت عنها والتي تستحق التدعيم والتطوير، والسلبيات التي شابتها وتستحق المراجعة أو الترشيد.

١ - المؤتمرات الانتخابية[٨٤] :

استخدمها لفيف من المرشحين خصوصا في المناطق النموذجية وأمّتها جموع من المواطنين شبابا وشيوخا. ويسلم الجميع بأن من أبرز سمات المعركة الانتخابية الأخيرة ظاهرة الندوات والمناظرات التي تميزت بقدر كبير من الموضوعية والانضباط وتناولت المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وابتعدت عن القضايا الخاصة او الهامشية. وكان يعلن عن موضوعات ومواعيد المحاضرات في الصحف. وغالبا ما كان المحاضرون هم المرشحون أنفسهم. ولكن في بعض الأحيان. كان المرشح يدعو شخصية عامة لالقاء المحاضرة. وبرز في هذا الصدد شخصان هما د. عثمان عبدالملك أستاذ القانون الدستوري بجامعة الكويت، والأستاذ جاسم السعدون المعروف بطول باعه في الشئون الاقتصادية. ومما يذكر أن الندوات كانت تعقد مساء وفي جو رجالي خالص. غير أن بعض النساء كن تختلفن الى المقار الانتخابية لسماع المحاضرات والنقاشات وهن في سياراتهن عن طريق الراديو FM وهذه ظاهرة جديدة لم تعهدها انتخابات الكويت من قبل، ولعلها أن تكون مؤشرا على تنامي الوعي السياسي في صفوف النساء.

٢ - وسائل الاعلام :

لم تلعب الاذاعة والتلفزيون أي دور في متابعة الحملة الانتخابية. أما الصحافة فكانت - بحق - منبرا هاما لطرح تصورات وافكار المرشحين على اختلاف انتماءاتهم.

لقد تبارت الصحف اليومية الخمس - الوطن، القبس، الانباء، السياسة، الرأي العام - في أداء هذا الدور : نشر البرامج والبيانات الانتخابية، اجراء المقابلات مع المرشحين، نشر ملخصات وافية وأحيانا النصوص الكاملة للندوات الانتخابية ... الخ. ويلاحظ بوجه عام أن الصحف كانت مفتوحة لكل التيارات مع انحياز لتيار معين في بعض الاحيان. فصحيفة الوطن الذائعة الصيت والواسعة الانتشار لم تخف تعاطفها وتبنيها الواضح لأصحاب الاتجاهات الوطنية وفي مقدمتهم مرشحو التجمع الديمقراطي. وراحت في نفس الوقت تنشر العديد من الكتابات النقدية لفكر وممارسات الحركة الاسلامية. أما صحيفة الأنباء فحملت بشدة على التجمع الديمقراطي في محاولة سحب البساط من تحت قدميه. غير أن حملتها هذه لم تنتج أثرا ذا بال على نحو ما سنرى في مكان لاحق.

والمهم أن المرشحين المعروفين بتوجيهاتهم الوطنية وجدوا في صحيفة الوطن ومجلة الطليعة منبرا اعلاميا ذا شأن. وباستثناء مجلة المجتمع لسان حال الاخوان المسلمين، لم يكن لمرشحي التيارين الاسلامي والقبلي صحف بعينها تتبناهم وتنحاز الى جانبهم أكثر من

غيرهم. من هنا، وفي صدد الحديث عن سلبيات المعركة الانتخابية، ذكر د. عبدالله النفيسي أن الصحف اليومية بدأت تنحاز بشكل واضح تجاه بعض المرشحين، وفي نفس الوقت تمارس التعتيم تجاه مرشحين آخرين.[٨٥]

المساجد والحسينيات :

اتخذ منها مرشحو الاتجاه الاسلامي بمختلف فصائله أداة للدعاية وتكتيل الأنصار. واستعمل بعض الأئمة والوعاظ خطب الجمعة في الدعاية لأولئك المرشحين والهجوم على المجموعات الوطنية لاسيما مجموعة الطليعة. وهم بذلك تجاوزوا حدود وظيفتهم الرسمية بصفتهم موظفين حكوميين يفترض فيهم الحياد.

لقد كان المرء يسمع شبابا على أبواب المساجد يصيحون بصوت عال عقب صلاة الجمعة "صوتك أمانة. واذا لم تصوت للشخص المسلم ترتكب إثما تحاسب عليه في الدنيا والآخرة."[٨٦] كذلك فإن من المرشحين من أخذ يواظب على الصلاة في المساجد الواقعة بمنطقته الانتخابية لخلق الانطباع بانه ورع وتقى، والالتقاء بالمصلين.

٤ ـ الاتصال المباشر :

الكويت بلد صغير يعلق أهمية كبيرة على علاقات الوجه للوجه التي تدل على تقدير من يتصل بمن يتصل به، وتترك بالتالي أثرا طيبا في النفس. كما لازالت تحكمه أخلاق المجاملة في السراء والضراء، اضافة الى مفاهيم "الديرة والربع" و"الأهل" ومن ثم، كان لجوء المرشحين جميعا الى أسلوب الاتصال الشخصي المباشر بالناخبين سواء بالمرور عليهم في المنازل أو الاختلاف الى الديوانيات الكائنة بمناطقهم الانتخابية، كذلك حرص المرشحون على أداء الواجب الاجتماعي بحضور الافراح والمآتم. كذلك حرصوا على الاتصال برؤساء العائلات وغيرهم من أصحاب "الكلمة المسموعة" في دوائرهم الانتخابية.

٥ ـ استخدام سلاح المال :

بعض المرشحين عمدوا الى شراء الاصوات بالمال الذي كان يقدم اما فى صورة نقدية أو عينية : شقق، سيارات، شهادات جنسية، تذاكر سفر. . . . الخ . على أية حال، واجهت ظاهرة الرشوة الانتخابية هذه حملة ضارية شارك فيها المرشحون الوطنيون والصحافة وجمعيات النفع العام لما تمثله من خطر على الديمقراطية. اذ تسمح لذوي النفوس المريضة بالوصول الى البرلمان بما يقلل من فاعليته وينال من هيبته. وأغلب الظن أن تلك الادانة الشعبية كان لها فضل ابطال مفعول سلاح المال الى حد كبير.

٦ ـ التنديد بالمجلس السابق والحديث عن المنجزات :

لجأ بعض المرشحين في حركتهم الانتخابية الى الحديث عن سلبيات المجلس السابق، واتهام اعضائه بالعجز عن ايجاد الحلول لمشاكل المجتمع خاصة أزمة المناخ، والتهاون في ممارسة صلاحياتهم والجري وراء المكاسب الخاصة والتخاذل في التصدي لتجاوزات الحكومة. لقد كان في رأيهم مجلس تمرير وتبصيم وليس مجلس مواقف.[٨٧] من ناحية أخرى، اعتمدت الدعاية الانتخابية لبعض المرشحين الذين كانوا أعضاء بالمجلس السابق على دغدغة مشاعر المواطنين بالحديث عن منجزاتهم طيلة الفصل التشريعي : أسئلة، اقتراحات برغبة، مشروعات قوانين، مشاركة في عضوية اللجان، ثم الموقف التصويتي من مشروع تنقيح الدستور. ومنهم من قام بطبع كتيبات تحكي بالتفصيل أفعاله وأقواله داخل المجلس وخارجه.

٧ ـ مد الموائد :

نظرا لما لتقديم الطعام من دلالات في حياة المجتمع القبلي، دأب مرشحو المناطق الخارجية بالذات على عمل الولائم. وكان اعلان المرشح عن افتتاح مقره الانتخابي يجيء مقرونا بدعوة المواطنين الى تناول طعام "العشاء" هذا التقليد لم يمارسه مرشحو الدوائر الداخلية ـ الا فيما ندر ـ أولئك الذين فضلوا "غذاء العقول" على "غذاء البطون". ولعل من مؤشرات تنامي الوعي الانتخابي قلة رواد خيمات الطعام وكثرة رواد خيمات "الزاد الفكري".

٧ ـ التشهير :

لم يتورع الاخوان والسلفيون بالذات عن اثارة الشائعات والتشكيك بمواقف العناصر الوطنية واتهامهم بالشيوعية والالحاد، واستغلال واقعة رسوبهم في انتخابات ١٩٨١ للادعاء بانهم بلا رصيد شعبي يذكر. ولعل أبرز ما فعلوه اعادة نشر مجموعة مقالات منتقاة من أرشيف مجلة الطليعة كانت قد كتبت في مناسبات مختلفة. فقد نشرت الدار السلفية كتيبا يحمل عنوان "مجموعة الطليعة، مبادىء ـ مواقف ـ دعوات" بقلم د. امير الحداد الذي يعمل مدرسا بكلية الهندسة وينتمي لجماعة السلف.[٨٨]

ويذكر الكاتب أن الهدف هو تقديم رسالة سهلة تكشف عن عقائد وأفكار ومواقف مجموعة الطليعة التي تخالف تعاليم الاسلام روحا ومعنى. يبدأ الحديث عن ارتباط مجموعة الطليعة بحركة القوميين العرب مشيرا الى أنهم آمنوا بالنظرية الشيوعية. وينتقل بعد هذا الى موقف المجموعة من روسيا والدول الاشتراكية. فيذكر أنه لم يرد في أي عدد من مجلة

الطليعة انتقاد بسيط لأي موقف من مواقف الاتحاد السوفييتي، وأن هذه المواقف لاتلقى الا التأييد والثناء المستفيض أو التبرير. ويتناول الجزء الثالث موقف مجموعة الطليعة من الجماعات والتشريعات الاسلامية. فيقول انها تتهم المتدينين بالتحالف مع الحكومة وتعتبر نصرة المسلمين في الهند وأفغانستان عمالة أمريكية، وتتهم الجماعات الاسلامية بأنها أحزاب الاسلام الأمريكي وتكفر المنتمين لها كما أنها تستهزىء بقرار فصل الرجال عن صالونات النساء، وترفض الاحتكام الى فتاوي شرعية. وتناول بقية الكتاب نظرة الطليعة للتطرف الديني والنظام الايراني والموقف السوري من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وقضية ارتيريا وتطورات الأوضاع في الصومال، والثورة الفلسطينية، وبالاضافة الى نشر الكتيب المذكور، اتخذوا من جريدة الانباء منبرا للتهجم المتواصل على التجمع الديمقراطي، غير أن هذا الاخير لم يشأ أن يصمت بازاء هذه الحملة. فعمد الى كشف النقاب عن التناقض بين القول والفعل على صعيد الحركة الاسلامية. وفي هذا السياق، أثيرت مسألة تورط المرشحين السلفيين خالد سلطان بن عيسى وجاسم العون في سوق الأوراق المالية[٨٩]. وتولى د. عبدالله العمر ـ مدرس بقسم الفلسفة ومعروف بانتمائه الليبرالي العلماني ـ مهمة الرد على د. أمير الحداد في سلسلة مقالات نشرتها الوطن قبل يوم الاقتراع بأيام معدودة تحت عنوان "ليس دفاعا عن الطليعة، لكن ايضاحا لسوء النية وغياب الفكر". في المقال الاول أكد على حرية الرأي باعتبارها أمرا مقدسا وأن تعدد تيارات الفكر ووجهات النظر ظاهرة صحية واثراء للانسانية، وبالتالي لايحق لجماعة ما أن تضيق بأفكار جماعة أخرى أو تحاول فرض منهجها بوصفه الصواب.

وبين في المقال الثاني كيف ان رسالة د. الحداد لم تكن موضوعية او منصفة وكيف خلت من الضوابط اللازم توافرها في أي نقد عقلاني. وراح في بقية الحلقات يسلط الضوء على المغالطات والتناقضات والتشويهات المعتمدة التي تضمنها الكتيب[٩٠].

٨ ـ المفتاح الانتخابي :

برز لدى معظم المرشحين أناس ذوو صلات اجتماعية واقتصادية واسعة لعبوا الدور الأساسي والبارز في تحريك الأساليب الدعائية للمرشح. هؤلاء الذين يسمون في العرف الكويتي "المفاتيح الانتخابية" كانوا محور تجميع التأييد وزيادة الأصوات لمرشحيهم، حتى أصبحت بعض الحملات الانتخابية غير ذات قيمة بدون المفتاح الانتخابي. فهذا الأخير بما له من هيبة اجتماعية وقدرة على التحرك والاتصال والتأثير، كان "يفتح الأبواب" أمام المرشح لدى العديد من العائلات والقبائل والتجمعات، ويساعده بالتالي على ترسيخ أقدامه في الدائرة الانتخابية.

هكذا زاوجت الأساليب بين ما هو تقليدي وما هو عصري وكان للندوات الفكرية والحوارات السياسية دورها المؤثر والهام في العديد من الدوائر، وتلك ظاهرة مستجدة لم تعهدها الانتخابات من قبل وتبشر باتجاه التجربة البرلمانية نحو مزيد من النضج. وبفضلها، غلب الطابع العقلاني البراجماتي على أكثرية الحملات الانتخابية بدلا من الطابع الانفعالي الارتجالي الذي كان يميزها في الماضي. وفي نفس الوقت، عوّل كثير من المرشحين على النهج التعبوي المنظم بالاعداد الجيد للحملة الانتخابية والتنسيق الذكي مع القوى التقليدية القبلية والطائفية والعائلية[٩١]

المبحث الثالث
نتائج الانتخابات

من الأهمية بمكان رصد وتحليل النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات حتى يمكن التعرف على الخريطة الحقيقية للحياة السياسية في دولة الكويت والقوى المؤثرة عليها. وفي هذا المقام سوف نتصدى لمسألتين: المشاركة التصويتية، وتركيبة المجلس الجديد.

أولا: المشاركة التصويتية: في هذا الخصوص، ثمة حقائق تسترعي النظر:

١ ـ من أبرز سمات الانتخابات قيد الدراسة اقبال الأغلبية الساحقة من الناخبين على صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم. فقد بلغ مجموع المقترعين في كافة الدوائر ٤٨٣٦٨ مواطنا يشكلون ٨٥٪ من اجمالي الناخبين. وباطلالة مقارنة على حجم المشاركة التصويتية في شتى الدوائر (جدول ٦) يتبين أن المدى يتراوح بين ٧٣٪ في دائرة أم الهيمان (أدنى قيمة)، ٨٩٫٣٪ في دائرة حولي (أعلى قيمة). إن تصدر حولي للقائمة ليس بالشيء الغريب اذا علمنا أنها خبرت أسخن معركة انتخابية شارك فيها ١٨ مرشحا، اضافة الى كونها تضم قطاعات شابة ذات فهم ومتابعة للعمل الديمقراطي عامة والانتخابي خاصة. أما وقوع أم الهيمان في ذيل القائمة فربما يرجع الى طابعها القبلي وهدوء المعركة الانتخابية لقلة عدد المرشحين.

على أية حال، يلاحظ أن معدل الاقتراع في أكثر من نصف الدوائر (١٣ دائرة بنسبة ٥٢٪) يتجاوز المتوسط العام، بينما يقل عنه في اثنتي عشرة دائرة. كما أن المعدل العام في الدوائر الداخلية يزيد قليلا عن نظيره في الدوائر الخارجية: ٨٥٫٩٪، ٨٣٪ على التوالي.

وفي صدد تفسير ارتفاع نسبة المقترعين، يشير البعض الى تنامي الوعي الانتخابي بفضل الندوات والمؤتمرات الانتخابية والتغطية الصحفية المكثفة. بيد أن هذا العامل، على

أهميته، لا يكفي وحده لتفسير ظاهرة اتساع المشاركة التصويتية فهناك برأينا عوامل أخرى تضافرت معه : تأثيرات العصبيات وعدم تدخل الحكومة في مجريات الحملة الانتخابية وأثر ذلك في اشاعة مناخ عام من الثقة في جدوى الانتخابات. فليس يخفى أن التدخل الحكومي يزعزع الشعور بالثقة لدى الناخب كما قد يحمله على السلبية وعدم الاهتمام.

وجدير بالملاحظة أن معدل الاقتراع في الانتخابات الأخيرة لا يكاد يختلف عن نظيره في انتخابات ١٩٨١ حيث أدلى ٨٩٫٧٪ من الناخبين بأصواتهم، الأمر الذي يرجع بدرجة كبيرة الى فرحة الشعب بعودة الحياة النيابية بعد توقفها لمدة أربع سنوات شهدت صدور قوانين عديدة بمراسيم أميرية كان لها، على ما يبدو، وقع سيء في نفوس الكثيرين. من ثم تطرح انتخابات المجلسين الحالي والسابق نمطا متميزا على صعيد المشاركة التصويتية بالقياس الى الانتخابات التي جرت في الستينات والسبعينات. ففي انتخابات مجلس الأمة الثاني عام ١٩٦٧، وهو المعروف بالمجلس المزور، شكل المقترعون ٦٦٪ من جملة الناخبين. ثم هبطت النسبة إلى ٥١٪ في انتخابات المجلس الثالث عام ١٩٧١ ربما بسبب اهتزاز الثقة الذي رتبته وقائع التزوير هذه. وعاودت النسبة ارتفاعها لتصل الى حوالي ٦٠٪ في انتخابات المجلس الرابع سنة ١٩٧٥ الذي لم يلبث أن حل عام ١٩٧٦.

٢ ـ لم يفلت السلوك التصويتي من تأثير الظاهرة القبلية التي تشكل احدى الثوابت في المجتمع الكويتي وتقرر الى حد كبير نتيجة انتخابات المجلس النيابي او المجلس البلدي أو حتى مجالس ادارات الجمعيات التعاونية. ويرتبط التصويت القبلي بالتجمعات القبلية في المناطق الواقعة خارج المنطقة النموذجية : السالمية، الرميثية، الفروانية، العمرية، جليب الشيوخ، الجهراء القديمة، الجهراء الجديدة، الأحمدي، الرقة، الصباحية، أم الهيمان (انظر جدول ٨) كما يغذيه ويعمل على استمراره غياب أو ضعف التنظيمات والتجمعات السياسية التي تستطيع جمع أبناء القبائل على أساس الفكر أو الرأي وليس صلة الرحم. كذلك تحكم هذا السلوك التصويتي علاقة الكفيل بالمكفول Patron – client relationship. إنها علاقة مصلحية غير متكافئة بين أبناء القبيلة وشيخها أو أحد أصحاب النفوذ فيها جوهرها قيام الناخبين بالتصويت إلى جانب مرشح القبيلة الأقدر على تحصيل منافع مباشرة لهم في صورة خدمات أو انجاز معاملات لدى الدوائر الحكومية. ولاعجب أن توجد هذه العلاقة بالنظر الى ماتعانيه الدوائر الخارجية من نقص شديد في المرافق العامة وانخفاض في مستوى الوعي السياسي بالقياس الى بقية مناطق الكويت.[٩٣]

جدول (٦)

عدد نسبة المقترعين الى الناخبين في جميع الدوائر في الانتخابات الأخيرة

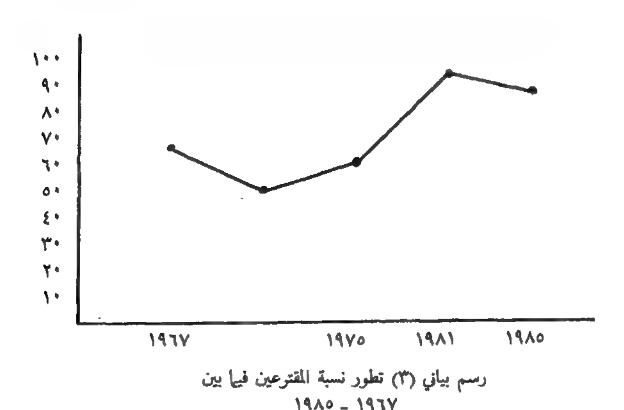
الدائرة	عدد الناخبين	عدد المقترعين	النسبة
١ ـ الشرق	١٤٩٥	١٢٩٤	٨٦ر٥
٢ ـ المرقاب	١٣١٧	١٣١٧	٨٨ر٢
٣ ـ القبلة	١٣٢٩	١١٢٤	٨٤ر٥
٤ ـ الدعية	٢٣٣٥	٢٠٧٠	٨٨ر٦
٥ ـ القادسية	٢٠٩٢	١٧٦٧	٨٤ر٤
٦ ـ الفيحاء	٢١٣١	١٨١٤	٨٥
٧ ـ كيفان	١٦٩٢	١٣٣٦	٧٨ر٩
٨ ـ حولي	٢٢٩٥	٢٩٤٣	٨٩ر٣
٩ ـ الروضة	١٨٥٩	١٦٢٢	٨٧ر٢
١٠ ـ العديلية	٢٣١٥	١٩٩٥	٨٦
١١ ـ الخالدية	١٧٠٩	١٤٢٦	٨٣ر٤
١٢ ـ السالمية	١٧١٨	١٤٣٣	٨٨ر٥
١٣ ـ الرميثية	٣٨٠٩	٣٣٠٥	٨٦ر٧
١٤ ـ أبرق خيطان	٢٢١٥	١٨٢٩	٨٢ر٦
١٥ ـ الفروانية	٢٧٥٢	٢٣٩٨	٨٧
١٦ ـ العمرية	٢٨١٠	٢٢٤٧	٧٩ر٩
١٧ ـ جليب الشيوخ	٢٠٠٤	١٦٦٥	٨٣
١٨ ـ الصليبخات	٢٤٠٦	٢١٠٥	٨٧ر٤
١٩ ـ الجهراء الجديدة	٢٠٠٦	١٧٢٢	٨٥ر٨
٢٠ ـ الجهراء القديمة	٣١٠٥	٢٥٩٥	٨٣ر٥
٢١ ـ الأحمدي	٣٤٧١	٢٩٥٣	٨٥
٢٢ ـ الرقة	٢٢٦٤	١٩١٨	٨٤ر٧
٢٣ ـ الصباحية	٣٢٠٨	٢٥٩٥	٨٠ر٨
٢٤ ـ الفحيحيل	٢٠٥٤	١٧٥٩	٨٥ر٦
٢٥ ـ أم الهيمان	١٥٥٦	١١٣٦	٧٣
مجموع	٥٦٨٤٨	٤٨٣٦٨	٨٥

المصدر : مجلة الطليعة، العدد ٨٨٥، ٦/٣/١٩٨٥.

جدول (٧)
تطور حجم المشاركة التصويتية في انتخابات مجلس الأمة ١٩٦٣ ـ ١٩٨٥
بيان تجميعي

الانتخاب	عدد الناخبين	عدد المصوتين	نسبة
١٩٦٣	١٦٨٨٩	غير مبين	ـ
١٩٦٧	٢٦٧٩٦	١٧٥٩٠	٦٦
١٩٧١	٤٠٦٤٩	٢٠٧٨٥	٥١
١٩٧٥	٥٢٩٩٣	٣١٨٦٢	٦٠
١٩٨١	٤٢٠٠٨	٣٧٦٨٩	٨٩٫٧
١٩٨٥	٥٦٨٤٨	٤٨٣٦٨	٨٥

المصدر : Jasem Mohammad Jerkhi: The Electoral Process in Kuwait: Geographical Study, (Unpublished Ph. D. University of Exeter, 1984) P. 146.



رسم بياني (٣) تطور نسبة المقترعين فيما بين
١٩٦٧ ـ ١٩٨٥

جدول (٨)
توزيع الاصوات القبلية

الدائرة	التجمعات القبلية	مجموع الأصوات القبلية	مجموع الناخبين بالدائرة	٪
٨ ـ حولي	عوازم	٣٠٠	٣٢٩٥	٩ر١
١٢ ـ السالمية	عوازم	١٠٥٠	١٦١٨	٦٤ر٨
١٣ ـ الرميثية	عوازم + كنادرة	١٦٠٠	٣٨٠٩	٤٢
١٤ ـ خيطان	عتبان	٦٢٠	٢٢١٥	٢٧ر٩
١٥ ـ الفروانية	رشايدة	١٢٥٢	٢٧٥٢	٧٠
١٦ ـ العمرية	رشايدة + مطران + أخرى	١٥٧٨	٢٨١١	٥٦
١٧ ـ جليب الشيوخ	مطران + أخرى	١٥٢٣	٢٠٠٤	٧٥ر٨
١٨ ـ الصليبيخات	عوازم	٣٢٠	٢٤٠٦	١٣ر٣
١٩ ـ الجهراء الجديدة	عنزة + ظفير + رشايدة	٨٦٣	٢٠٠٦	٤٣ر١
٢٠ ـ الجهراء القديمة	عنزة + عجمان + ظفير	١٣٦٠	٣١٠٥	٤٣ر٧
٢١ ـ الاحمدي	عجمان + عوازم + عتبان	١٦٣٠	٣٤٧١	٥٠ر٩
٢٢ ـ الرقة	عوازم + عجمان + مطران	١٦٦٥	٢٢٦٤	٧٣ر٥
٢٣ ـ الصباحية	عجمان + عوازم	٢٢٤٩	٣٢٠٨	٧٠ر١
٢٤ ـ الفحيحيل	عوازم + هواجر + قحطان	٧٨٤	٢٠٥٤	٣٨ر٢
٢٥ ـ أم الهيمان	عوازم	٨٠٠	١٥٥٦	٥١ر٤

المصدر : بيانات وردت في صحيفة القبس ، ١٢/١/١٩٨٥، ص ٤

٣ ـ في المناطق الداخلية بالذات، يبدو أن طروحات المرشحين وتوجهاتهم السياسية ومؤهلاتهم الشخصية لعبت دورا يعتد به في توجيه المواقف التصويتية للناخبين. هذا الأمر توقعته سلسلة من الاستفتاءات حول اتجاهات الناخبين أجريت في الفترة السابقة على يوم الاقتراع. فقد اظهرت نتائج استبيان "القبس" على عينة عشوائية منتظمة من ٤٠٠ ناخب أن البرنامج الانتخابي هو العامل الحاسم في المفاضلة بين المرشحين حسب رأي ٧٠٪ من أفراد العينة، وأن التعليم الجامعي مطلوب توفره في النائب المثالي طبقا لحوالي ثلثي المبحوثين (٦٦ر٢٪) وأن الانتماء القبلي أو الطائفي ليسا شرطين ضروريين في النائب المثالي. تبعا لأكثر من نصف العينة (٥٤٪). [٩٤] وأوضحت نتائج استفتاء طبقته جمعية الدراسات

الفلسفية والاجتاعية بجامعة الكويت على عينة قوامها ١٨٦٦ ناخبا في دوائر كيفان والروضة وحولي والرميثية والفيحاء أن أهم صفات يجب أن يحوزها المرشح هي الالتزام بالاسلام (٥٥٪) والحصول على الشهادة الثانوية كحد أدنى (٣٦٪) والخبرة السابقة في العمل النيابي (٣٢٪). أما الصفات التي نالت أدنى درجات الاهتمام من أفراد العينة فكانت كبر السن (١٢٪)، ومعارضة الحكومة (٨٪)، والمنزلة العائلية الرفيعة (١٣٪) وتقديم الخدمات للناس (١٢٪). كما أظهرت النتائج ميل الناخب الى تفضيل مرشح الاتجاهات الدينية والقومية على المرشح الذي ليس له اتجاه محدد : ٣٧٪، ١٩٪، ١٥٪ على التوالي.[٩٥] نأتي الى الاستفتاء الأخير الذي طبق تحت اشرافنا على عينة عشوائية من ٤٠٠ ناخب في المناطق الداخلية، والذي أظهرت نتائجه أن ٩٢٫٧٪ من المبحوثين مع ضرورة وجود برنامج انتخابي للمرشح، ٨٩٪ يرون ألّا يقل المستوى التعليمي للمرشح عن الثانوية العامة، ٨٧٪ يشترطون الصلاح والتقوى ومخافة الله، ٨٥٪ يعتبرون الاهتمام بالمصلحة العامة من أهم مواصفات الشخص الجدير بعضوية مجلس الأمة. أما المستوى المادي والانتماء العائلي والقبلي والطائفي فجاءت بذيل القائمة حيث قالت بها نسبة محدودة لم تتجاوز ١٥٪، ثم خيرنا المبحوثين بين نوعين من النواب : نوع يعنيه أساسا تقديم خدمات لأبناء الدائرة، وصنف آخر يصدر في سلوكه النيابي عن مصلحة المجتمع ككل. فوجدنا نسبة ضئيلة ـ ١٠٫٣٪ ـ تفضل نواب الخدمات، بينما الأغلبية الساحقة ـ ٨٩٫٧٪ ـ تريد نواب القضايا العامة.[٩٦]

٤ ـ لايعكس السلوك التصويتي استقطابا أيديولوجيا بين التيارات السياسية، وتلك خاصية لازمت التجربة النيابية في الكويت منذ الاستقلال. آية ذلك قيام الناخب بالتصويت لمرشحين مختلفين في توجهاتها الفكرية والسياسية تماما. فعلى سبيل المثال، صوت ناخبو حولي لكل من د. عبدالله النفيسي (تيار اسلامي) ود. أحمد الربعي (تجمع ديمقراطي) في نفس البطاقة مثلما كانوا يصوتون من قبل للدكتور أحمد الخطيب (تجمع ديمقراطي) وعبدالعزيز المساعيد (بلا توجه سياسي معين) في بطاقة واحدة. هذا النمط تكرر في دوائر أخرى : كيفان (فيصل الصانع المعروف بانتمائه الوطني المستقل وجاسم العون من جماعة السلف)، القبلة (جاسم القطامي زعيم التيار القومي، جاسم الخرافي من التجار)، الفيحاء (مشاري العنجري الوطني المستقل، وحمود الرومي المدعوم من جمعية الاصلاح)، الروضة (د. أحمد الخطيب من التجمع الديمقراطي وجاسر الجاسر المعروف بقدرته على تحصيل الخدمات)، هذه الأمثلة وغيرها تدل على أن القرار التصويتي للناخب الكويتي لايتأثر بالاتجاه السياسي للمرشح قدر تأثره بشخصية المرشح ذاته من حيث استقامة الفكر وقوة الحجة وطهارة اليد أو الاستعداد والمقدرة على تقديم الخدمات.[٩٧]

جدول (٩)
أصوات الفائزين بالمركزين الأول والثاني في جميع الدوائر

الدائرة	مجموع أصوات الفائز الأول(أ)	النسبة الى مجموع الأصوات	مجموع الأصوات الفائز الثاني(أ)	النسبة الى مجموع الأصوات	الفرق بين النسبتين
١ - الشرق	٥٣٨	٤١,٥	٤٥٦	٣٥	٦,٥
٢ - الضاحية	٦١١	٥٢,٦	٥٤٥	٤٦,٩	٥,٧
٣ - القبلة	٦٥٠	٥٧,٨	٦١٠	٥٤,٣	٣,٥
٤ - الدعية	١٠٧٢	٥١,٨	١٧٠١	٥١,٧	,١
٥ - القادسية	٧٨٢	٤٤,٢	٤٨٤	٢٧,٣	١٦,٩
٦ - الفيحاء	١١٤٨	٦٣,٣	٧٩٨	٤٤	١٩,٣
٧ - كيفان	٦٠١	٤٥	٥٩٤	٤٤ر٤	ر٦
٨ - حولي	٩٥١	٣٢ر٣	٧٦٠	٢٥ر٨	٦ر٥
٩ - الروضة	٧٨٢	٤٨ر٢	٧٥٤	٤٦ر٥	١ر٧
١٠ - العديلية	٩٢٠	٤٦	٧٣٩	٣٧	٩
١١ - الخالدية	٨٢٠	٥٧ر٥	٦٦٨	٤٦ر٨	١٠ر٧
١٢ - السالمية	٧٤٧	٥٢ر١	٥٨٣	٤٠ر٦	١١ر٥
١٣ - الرميثية	١٣٧٨	٤١ر٦	١٢١٣	٣٦ر٧	٤ر٩
١٤ - أبرق خيطان	٨١٠	٤٤ر٣	٧٧٤	٤٢ر٣	٢
١٥ - الفروانية	٧٨٢	٣٢ر٦	٧٥٣	٣١ر٤	١ر٢
١٦ - العمرية	١١٠٦	٤٩ر٢	٨٦٦	٣٨ر٥	١٠ر٧
١٧ - جليب الشيوخ	٦٦٢	٣٩ر٧	٣٦٥	٣٨ر١	١ر٦
١٨ - الصليبيخات	٨٩٥	٤٢ر٥	٧٣٠	٣٤ر٦	٧ر٩
١٩ - الجهراء الجديدة	٦٩٢	٤٠ر١	٦٣٥	٣٦ر٨	٣ر٣
٢٠ - الجهراء القديمة	٧٢٨	٢٨	٤٦٨	١٨	١٠
٢١ - الأحمدي	١٢٠٦	٤٠ر٨	١٠٣٧	٣٥	٥ر٨
٢٢ - الرقة	٦٩٢	٣٦	٦١٥	٣٢	٤
٢٣ - الصباحية	١٢٨٣	٤٩ر٤	١٢٦٦	٤٨ر٧	ر٧
٢٤ - الفحيحيل	١٠٤٦	٥٩ر٤	٩٢٠	٥٢ر٣	٧ر١
٢٥ - أم الهيمان	٧٩٥	٦٩ر٩	٧٦٧	٦٧ر٥	٢ر٤

(أ) المصدر : الأنباء ١٩٨٥/٢/٢٢، ص ٤، الوطن، ١٩٨٥/٢/٢٢، ص ٣.

٥ ـ بصفة عامة، ازداد تشتت السلوك التصويتي بازدياد عدد المرشحين والعكس صحيح. فبالنظر الى جدول (٩) يتضح أن الدوائر التي تصدرت القائمة من حيث عدد المرشحين وقعت في ذيل القائمة من حيث نسبة الأصوات التي حصل عليها الفائزون بالمركزين الأول والثاني (الجهراء القديمة، الفروانية، وحولي) وبالمقابل فإن الدوائر التي تميزت بقلة عدد المرشحين جاءت في صدر القائمة من حيث نسبة أصوات الفائزين بعضوية المجلس (أم الهيمان، القبلة، الضاحية، الفحيحل، الخالدية). وفي ذلك مايبرهن على مصداقية القول بأن كثرة عدد المرشحين تؤدي الى تشتت الأصوات أيا كان حجمها، وبالتالي احتمال فوز المرشح رغم حصوله على نسبة ضئيلة من الأصوات.

من ناحية أخرى، لم يحدث أن صوت معظم المقترعين في أكثرية الدوائر الى جانب مرشح بعينه. يشهد لذلك أنه من بين مجموع النواب، فاز ٣٨ نائبا (٧٦٪) بأغلبية بسيطة، بينما فاز ١٢ نائبا فقط (٢٤٪) بالأغلبية المطلقة.

إضافة الى هذا وذاك، يعكس السلوك التصويتي قدرا يعتد به من التماثل فيما يتعلق بالمرشحين الفائزين. اذ يبدو أن الذين صوتوا الى جانب الفائز الأول غالبا ما صوتوا أيضا لصالح الفائز الثاني. وربما يدل على ذلك ضآلة الفرق بين نسبتي الأصوات التي حصل عليها كلا الفائزين في الغالبية العظمى من الدوائر.

٦ ـ كشف التصويت عن وجود تحالف وتفاهم مسبق بين بعض المرشحين على تبادل الدعم ليس فقط في دائرة واحدة وإنما على مستوى مجموعة من الدوائر. لقد تمت مجموعة من صفقات تبادل الأصوات أثرت بالتأكيد في تقرير نتيجة الانتخابات. وفي نفس الوقت، استخدمت بعض القوى السياسية لعبة الصوت "الواحد أوالاعور[١٨]" لتأييد مرشحين معينين. هذه الممارسات التصويتية تثبت أن القوى المنظمة ـ في سبيل الفوز ـ لم تجد غضاضة في تقديم البراجماتية على مسألة العقائد والافكار.

ثانيا : بنية المجلس :

عقب اعلان نتائج الانتخابات، سارعت الصحافة والرأي العام الى اطلاق العديد من الأوصاف على المجلس الجديد من قبيل أنه "مجلس قوي" "أقوى مجلس في تاريخ البلاد" "مجلس متوازن" "مجلس كل الوطن". ولعله بالامكان تبين مدى الصواب في هذه التوصيفات من خلال النقاط الآتية :

١ ـ يضم المجلس الجديد ٢٢ من أعضاء المجلس السابق (٤٤٪)، ٢١ عضوا يفوزون بالمنصب لاول مرة (٤٢٪)، ٧ أعضاء سبق أن ظفروا بالمنصب في الستينات

والسبعينات. بعبارة أخرى، تشكل الوجوه الجديدة - أي التي لم تكن أعضاء في المجلس السابق - الجزء الأعظم من عضوية المجلس الحالي (٥٦٪). ويعني هذا غلبة تيار التجديد على تيار الاستمرارية في تشكيلة المجلس بالمعنى الكمي أو العددي. وفي ذلك ما يبرهن على قابلية التجربة البرلمانية في الكويت لتجديد شبابها من آن لآخر وعلى عدم استئثار جيل معين بالمقاعد النيابية.

غير أن المجلس الحالي من هذه الزاوية بالذات لايعد حالة متميزة أو متفردة في الحياة البرلمانية الكويتية، بل ربما تفضله مجالس أخرى. ذلك أن نسبة أعضائه الجدد الفائزين بالمنصب لأول مرة تقل - كما يتضح من جدول ١٠ - عن نظيرتها في المجالس السابقة: ٤٢٪ مقابل ٤٧٫٣٪، ٤٥٪، ٤٤٪، ٥٢٪ في المجالس الثاني والثالث والرابع والخامس على الترتيب. واذا أضفنا اليها نسبة الوجوه الجديدة التي سبق لها الفوز، فإن المجلس الحالي لا يكاد يشذ عن المجلسين الثالث والرابع: ٥٦٪ مقابل ٥١٪، ٥٢٪، بل ان المجلس الخامس يتفوق عليه بنسبة مقدارها ١٢٪.

٢ - على صعيد الدوائر، تغير ممثلو سبع دوائر بالكامل هي: الضاحية، الدعية، القادسية، حولي، الفروانية، العمرية، الجهراء الجديدة، كما تم تغيير جزئي في أربع عشرة دائرة هي: الشرق، القبلة، كيفان، الروضة، العديلية، السالمية، الرميثية، أبرق خيطان، جليب الشيوخ، الجهراء القديمة، الأحمدي، الرقة، الصباحية، الفحيحيل، ويعني هذا أن التغيير طال جميع الدوائر عدا أربع فقط: الفيحاء، الخالدية، الصليبخات، أم الهيمان.

٣ - بخصوص انتماءات الأعضاء، يتميز المجس الحالي بحضور لكل التيارات والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع. كما يضم ممثلي البادية والحضر، وممثلي الأجيال القديمة والجديدة. لقد دخلت المجلس وجوه وطنية معروفة مثل د. أحمد الخطيب، د. أحمد الربعي، سامي المنيس (ثلاثتهم من التجمع الديمقراطي)، جاسم القطامي عن تيار القوميين العرب، فيصل الصانع، ويوسف المخلد وسعد طامي وفيصل الدويش، حمد الجوعان، ناصر البناي، د. يعقوب حياتي، مشاري العنجري (عناصر وطنية مستقلة). كما احتفظ التيار الاسلامي بالمواقع التي حصل عليها في انتخابات ١٩٨١ وان حدث تغير كبير في اشخاص ممثليه، اذ سقطت معظم رموزه: خالد سلطان بن عيسى، وعيسى الشاهين، عدنان عبدالصمد، عبدالمحسن جمال. وحلت محلها رموز أخرى: د. عبدالله النفيسي الذي يعتبر من أكثر الشخصيات الاسلامية انفتاحا، أحمد باقر، عبدالعزيز المطوع، مبارك الدويلة وبالرغم من استمرار الحضور القبلي البارز داخل المجلس، الا أن عددا من النواب القبليين جاءوا من صفوف الشباب المتعلم الذين حالفهم التوفيق على المرشحين التقليديين في كل من الجهراء والأحمدي وخيطان والعمرية.

ولم يحالف الحظ أسماء لامعة أبرزها محمد العدساني رئيس المجلس السابق، جاسم الصقر، وكذا المرشحين المعروفين باستخدام سلاح الرشوة الانتخابية.

وهكذا جاءت تركيبة المجلس الحالي مختلفة، كيفيا، عن تركيبة المجلس السابق الى حد ما، وهو ما ولد الانطباع وخلق التوقع بأنه سيكون أكثر فاعلية وحيوية في أداء وظائفه. بَيْد أنه قد لا يكون من هذه الناحية، أفضل مجلس في تاريخ البلاد اذ لم تخل مجالس الستينات والسبعينات من العناصر الوطنية المؤثرة. واذا كانت قد خلت من أصحاب التوجهات الدينية فمرجع ذلك أن الحركة الاسلامية لم يكن لها آنئذ وجود محسوس في حياة المجتمع، ويستبعد أحد الدارسين أن يكون المجلس الحالي مختلفا عن بقية المجالس من

جدول (١٠)

الأعضاء الجدد والمستمرون في مجالس الامة

الاستمرار والتغيير	المجلس الثاني		المجلس الثالث		المجلس الرابع		المجلس الخامس		المجلس السادس	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١ ـ أعضاء مستمرون من المجلس السابق	٣٠	٥٢٫٧	٢٥	٤٩	٢٤	٤٨	١٦	٣٢	٢٢	٤٤
٢ ـ أعضاء يعودون الى المجلس بعد خروجهم	-	-	٣	٦	٤	٨	٨	١٦	٧	١٤
٣ ـ أعضاء يدخلون المجلس لأول مرة	٢٧	٤٧٫٣	٢٣	٤٥	٢٢	٤٤	٢٦	٥٢	٢١	٤٢
المجموع	٥٧(أ)	١٠٠	٥١(ب)	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	١٠٠

(أ) يتضمن هذا العدد الأعضاء السبعة الذين فازوا في انتخابات فرعية.

(ب) يتضمن هذا العدد العضو الذي فاز في انتخابات فرعية.

المصدر: أعد الجدول من واقع كشوف أسماء أعضاء مجلس الأمة في الفصول التشريعية الستة، الأمانة العامة، مجلس الأمة، دولة الكويت.

جدول (١٠)

خصائص الخلفية الاجتماعية لأعضاء مجلس ١٩٨٥

المتغير	العمر				المستوى التعليمي					الوضع المهني				عضوية الجمعيات والاندية		
الاجتماعي	٣٠ - ٣٩	٤٠ - ٤٩	٥٠ - ٥٩	٦٠ فأكثر	مؤهل فوق الجامعي	مؤهل جامعي	ثانوية عامة	متوسطة	ابتدائية	العمل في الحكومة	سلك التدريس بالجامعة	القطاع الخاص التجاري	المهن الحرة	أخرى	عضو	غير عضو
التكرارات : عدد ١٦(أ) نسبة ٣٢		٢٤ ٤٨	٨ ١٦	٢ ٤	٨ ١٦	١٥ ٣٠	١٨ ٣٦	٦ ١٢	٣ ٦	٨ ١٦	٤ ٨	٣٠ ٦٠	٥ ١٠	٣ ٦	٣٧ ٧٤	١٣ ٢٦

(أ) يدخل في هذا العدد النائبان اللذان اختيرا لشغل حقائب وزارية وهما جاسم الخرافي وخالد الجميعان

المصدر: ركب الجدول من واقع البيانات الخام الواردة في صحيفة الأنباء، ١٩٨٥/٢/٢٧، ص ص ١٣ - ١٦

حيث الهيمنة العددية للتيار المحافظ الذي يشمل حوالي ٧٠٪ من النواب مقابل ٣٠٪ تقريبا للنواب الوطنيين الاصلاحيين والراديكاليين. ولكن هذه المعادلة لم تمنع المجلس، في رأيه، من تحقيق العديد من المكاسب والانجازات بفضل ضغوط ومساندة الرأي العام.[٩٩]

٤ ـ بخصوص الخلفية الاجتماعية لأعضاء المجلس، تتراوح الأعمار بين ٣١ و ٦٤ عاما بمتوسط عام قدره ٤٣ سنة وأربعة أشهر. وتقع الغالبية العظمى في الفئتين العمريتين ٣٠ ـ ٣٩ عاما (١٦ نائبا)، ٤٠ ـ ٤٩ عاما (٢٤ نائبا). ويعني ذلك أن ٨٠٪ من النواب ينتمون الى المراحل العمرية المتوسطة أو الشابة. ولعل المجلس الحالي من هذه الناحية لايختلف عن المجلس السابق. وبالنسبة للمستوى التعليمي للنواب، يشكل الحاصلون على مؤهلات جامعية ٤٦٪ مقابل ٣٤٪ في المجلس الخامس. وتبلغ نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية ٣٦٪ مقابل ٢٤٪ في المجلس الخامس. أما النواب ذوو التعليم المتوسط والابتدائي فنسبتهم ١٢٪، ٦٪ مقابل ٢٨٪، ١٤٪ في المجلس السابق. من ثم يمكن القول إن النواب الحاليين أفضل من النواب السابقين على محك التعليم.[١٠٠] وفيما يتعلق بالخلفية المهنية للنواب، يلاحظ بوجه عام ارتفاع مستوياتهم المهنية. فقد جاء معظمهم من القطاع الخاص التجاري (٦٠٪)، بينما تتوزع البقية بين العمل في الحكومة (١٦٪) وسلك التدريس بالجامعة (٨٪)، والاشتغال بالمهن الحرة (١٠٪). إن المجلس الحالي يميزه وجود أهل اختصاص في الميادين القانونية والهندسية والأكاديمية والعسكرية والصحية، وتلك كفاءات يتطلبها النهوض الشامل بالمجتمع. اضافة الى كل ذلك، يلاحظ أن لاعضاء المجلس بصفة عامة حضوراً على صعيد النشاط الاجتماعي العام بدليل انخراط حوالي ٧٥٪ منهم في عضوية الجمعيات والأندية ومجالس الأحياء. ولعل في ذلك ما يبرهن على وجاهة ما يقال عن الصلة الوثيقة بين المشاركة الاجتماعية والمشاركة السياسية.

استنتاجات وتوصيات

لقد هدفت الدراسة الى تقييم مسيرة الانتخابات النيابية الأخيرة في الكويت من خلال اختبار ثلاثة افتراضات أساسية أظهر العرض والتحليل مصداقيتها. فالانتخابات قيد الاهتمام أوضحت تفاعل القديم والجديد في تشكيل السلوك السياسي للمواطن الكويتي مرشحا وناخبا. وبيان ذلك أن الحملة الانتخابية رافقتها متغيرات ومظاهر عصرية كان لها تأثير يعتد به: الندوات والمحاضرات، المتابعة الصحفية، الاعلانات، الطرح الشمولي المستقبلي لمشاكل المجتمع، التحالفات الانتخابية على أسس واقعية عملية. الا أن هذه المتغيرات الحديثة لم تكن لها الهيمنة سواء في توجيه ممارسات المرشحين أو تقرير النتائج

العامة للانتخابات. اذ خضعت هذه وتلك، جزئيا، وعلى نحو ما سلف البيان، لتأثير العوامل التقليدية العائلية والقبلية والطائفية.

من ناحية أخرى، نأت الحكومة عن التدخل المباشر في الانتخابات فلم تفض اجتماعا لمرشح، ولم تستبدل صندوقا بآخر ولم تحرق صندوقا، ولم تمنع مسجلا بالقوائم الانتخابية من الإدلاء بصوته، ولم تفتعل أزمة في أية لجنة انتخابية. هذا الموقف كانت له ايجابياته التي عكست نفسها في شدة اقبال المواطنين على مقار المرشحين وزيادة عدد المقترعين، ووصول عناصر مختلفة في أفكارها وخلفياتها وتطلعاتها السياسية الى مقاعد المجلس. فحق وصفه بمجلس الجميع أو مجلس تعددية الانتماءات والطروحات.

كذلك، أظهرت نتائج الدراسة تأثيرا واضحا لمتغيرات التعليم والسن والمهنة على تركيبة المجلس. فقد نجح العديد من المتعلمين الشباب وأصحاب التخصصات والمكانة المهنية العليا في الوصول الى سدة البرلمان، الأمر الذي جعل المواطنين يتوقعون الكثير من المجلس في التصدي للمشاكل بموضوعية وعلمية وتحقيق المزيد من الرقي السياسي والاجتماعي.

ومع التسليم بأن المؤشرات الايجابية التي أفرزتها الانتخابات بخصوص الناخب والنائب على السواء تتطلب فترة زمنية ليست قصيرة حتى تترسخ وتصبح مناط المعادلة السياسية في البلاد، نرى أن هناك ثلاثة اجراءات سوف يؤدي اتخاذها الى تطوير حقيقي في الممارسة الديمقراطية :

١ - علاج الخلل في الجسم الانتخابي باقرار حق التصويت للمرأة وحملة الجنسية الثانية وللشباب ما فوق سن الـ ١٨.

٢ - الحظر التام للانتخابات الفرعية قبلية كانت أو طائفية أو غيرها.

٣ - اعادة النظر في التقسيم الحالي للدوائر لاصلاح ما به من عيوب وجعله أكثر تعبيرا عن الارادة الشعبية.

الهـــوامش

(١) حول مختلف مظاهر السياسة، انظر مثلا:
Gabriel Almond, ed., **Comprative Politics Today; A World,** (Boston: Little Brown & Comp. , 1974), P. 62.

(٢) Lucian Pye "The Non – Western Political Process" in Harry Eckstein and David Apter, eds., **Comprative Politices; A Reader,** (New York: Free Press, 1967), PP. 657; Jacob Landau et. al., eds., **Electoral Politics in the Middle East , Issues, Voters and Elites,** (Stanford, California; Hoover Institution Press, 1980) , pp. 319 – 320.

(٣) Lester Milbrath, **Political Participation, How and Why do People Get Involved in Politics?** (Chicago : Rand McNally & Comp., 1967), pp. 39 – 45, 110 – 137

(٤) جريدة الهدف، ١٩٦٥/٢/٢٢.

(٥) الدوائر العشر هي بالترتيب : الشرق، القبلة، الشويخ، الشامية، كيفان، القادسية، الدسمة، حولي، السالمية، الأحمدي.

(٦) قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢، م٤، م٥١، مجموعة التشريعات الكويتية، الجزء الخامس، ادارة الفتوى والتشريع، دولة الكويت، ١٩٨١.

(٧) د. جاسم كرم، "الآثار المترتبة على تغيير عدد الدوائر الانتخابية"، الجزء الأول، الوطن ١٩٨٤/١٢/٨، ص ٧ .

(٨) خريطة المناطق الانتخابية في الكويت بين حركة السكان والتقسيمات السياسية، القبس، عدد ٤٥٦٣، ١٩٨٥/١/٢٦، ص ٦ .

(٩) مرسوم بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠، مجموعة التشريعات الكويتية، مصدر سابق ذكره، ص ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .

(١٠) الدوائر في النظام الجديد هي بالترتيب التالي : ١ ـ الشرق، ٢ ـ المرقاب، ٣ ـ القبلة، ٤ ـ الدعية، ٥ ـ القادسية، ٦ ـ الفيحاء، ٧ ـ كيفان، ٨ ـ حولي، ٩ ـ الروضة، ١٠ ـ العديلية، ١١ ـ الخالدية، ١٢ ـ السالمية، ١٣ ـ الرميثية، ١٤ ـ أبرق خيطان، ١٥ ـ الفروانية، ١٦ ـ العمرية، ١٧ ـ جليب الشيوخ، ١٨ ـ الصليبخات، ١٩ ـ الجهراء الجديدة، ٢٠ ـ الجهراء القديمة، ٢١ ـ الأحمدي، ٢٢ ـ الرقة، ٢٣ ـ الصباحية، ٢٤ ـ الفحيحيل، ٢٥ ـ أم الهيمان.

انظر الجدول المرفق للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠، المصدر السابق ص ص ١٠٩ ـ ١١٣.

(١١) للوقوف على حجج الحكومة بالتفصيل، انظر : المصدر السابق، ص ص ١١٤ ـ ١١٧.

(١٢) راجع بالذات : د. جاسم كرم، مصدر سابق، وأيضا الجزء الثاني من الدراسة، الوطن ١٩٨٥/١٢/١٥، ص ٧، القبس، ١٩٨٥/١/٢٦، ص ٦ .

(١٣) Ahmed Dhaher and Faisal Al – Salem, **Voting Behavior in Kuwait: An Overview,** (Paper Submitted to the Center For Education in International Managment, Geneva, Summer 1981) p. 6.

(١٤) مقابلة مع صالح الفضالة، الأنباء ١٩٨٤/١١/١٢، مقابلة مع ناصر الروضان، الرأي العام، ١٩٨٥/١/٢.

(١٥) مقابلة مع حمد الجوعان، الأنباء ١٩٨٤/١٢/٣١، مقابلة مع سعد طامي ١٩٨٥/٢/٢١. ويلتقي مع هؤلاء في الرأي بعض علماء السياسة الكويتيين. انظر : مقابلة مع د. معصومة المبارك، الأنباء ١٩٨٤/١١/١٨، مقابلة مع د. عبدالرضا أسيري، الأنباء ١٩٨٤/١١/٢١ .

(١٦) قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢، م١، ٢، ٣ . مصدر سابق، ص ص ٩٠ ـ ٩١ .

(١٧) يعتمد تقدير النسب المذكورة في المتن على جدول في مقال د. معصومة المبارك، الأغلبية المنسية من المشاركة في عرس الديمقراطية، الوطن.

(١٨) إن تشوه الجسم الانتخابي كأحد نقائص أو معوقات الديمقراطية في الكويت أمر شدد عليه من تناولوا بالتعقيب والتعليق بحث د. محمد الرميحي الموسوم "تجربة المشاركة السياسية في الكويت" والمقدم الى ندوة "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" . . انظر مثلا : عبدالله النيباري، د. يحيى الجمل، د. عبدالله النفيسي، "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية وعقدت في ليماسول، قبرص ٢٦/١١ - ١/١٢/١٩٨٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٦٦٧، ٦٧٢، ٦٧٦ .

(١٩) د. عبدالملك التميمي، الوطن ٢٨/١/١٩٨٥ ، خالد المقامس، الوطن ٢٩/١/١٩٨٥ .

(٢٠) طالع على سبيل المثال د. عبدالملك التميمي، القوى السياسية والاجتماعية التي تخوض الانتخابات النيابية في الكويت، الوطن ١٦/٢/١٩٨٥ .

(٢١) انظر : Ahmed Dhaher and Faisal AL – Salem, op. cit., pp 5 – 6

يلاحظ أن بعض مرشحي التيار القبلي ومجموعة التجار يتفقون مع توجهات وسياسات الحكومة في أمور مختلفة إلى حد كبير، ولهذا تقف الحكومة وراءهم إلى حد كبير.

(٢٢) الرأي العام، ٢/١/١٩٨٥.

(٢٣) الأنباء، ٢٦/١/١٩٨٥ .

(٢٤) الوطن، ٢/١/١٩٨٥ .

(٢٥) الوطن، ٨/١/١٩٨٥ .

(٢٦) القبس، ٤/٢/١٩٨٥ .

(٢٧) القبس، ٢/٢/١٩٨٥ .

(٢٨) الرأي العام، ٢٥/١١/١٩٨٥ .

(٢٩) الوطن، ١/١٢/١٩٨٥ .

(٣٠) الوطن، ٢٤/١/١٩٨٥ .

(٣١) الوطن، ٢٣/١/١٩٨٥ .

(٣٢) الوطن، ٣٠/١/١٩٨٥ .

(٣٣) الوطن، ٨/١/١٩٨٥ .

(٣٤) القبس، ٤/٢/١٩٨٥ .

(٣٥) الوطن، ١٠/٢/١٩٨٥ .

(٣٦) د. عبدالله النفيسي، الانتخابات الكويتية المقبلة، الهموم المحلية، القبس، ١٩٨٤/١١/٢٤، ص ١٢ .

(٣٧) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

(٣٨) الوطن، ١٩٨٥/٢/١١ .

(٣٩) الوطن، ١٩٨٥/٢/٦ .

(٤٠) الوطن، ١٩٨٤/١١/٢٧، ٢/٤، ١٩٨٥/٢/١١ .

(٤١) الوطن، ١٩٨٤/١١/٢٧، ١٩٨٥/١/١٨، ١٩٨٥/٢/٦، ١٩٨٥/٢/٨ .

(٤٢) الأنباء، ١٩٨٤/١٢/٢، ١٩٨٤/١٢/٢٣، الرأي العام ١٩٨٥/١/٢، القبس، ١٩٨٤/١٢/٣٠ .

(٤٣) السياسة، ندوة الرؤية المنظورة لمجلس الأمة القادم والتيارات السياسية الكويتية، ١٩٨٥/١/٧، ص ٥ .

(٤٤) الوطن، ١٩٨٥/١/٨ .

(٤٥) الرأي العام، ١٩٨٤/١١/٢٥ .

(٤٦) الرأي العام، ١٩٨٥/١/٢ .

(٤٧) الأنباء، ١٩٨٤/١٢/٢ ،الوطن، ١٩٨٥/١/٢، ١٩٨٥/١/٢٩ .

(٤٨) الأنباء، ١٩٨٤/١٢/٣١، الوطن، ١٩٨٥/١/٨، ١٩٨٥/١/٢٩، ١٩٨٥/٢/١، القبس، ١٩٨٤/١٢/٢٢، ١٩٨٤/١٢/٣٠ .

(٤٩) القبس، ١٩٨٥/٢/١٢ .

(٥٠) الوطن، ١٩٨٥/١٢/١١ .

(٥١) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .

(٥٢) الوطن، ١/٨، ١/١٧، ١٩٨٥/٢/١٨ .

(٥٣) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

(٥٤) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

(٥٥) الوطن، ١٩٨٥/١/٣٠ .

(٥٦) القبس، ١٩٨٥/٢/٢، الوطن ١٩٨٥/٢/٢٠ .

(٥٧) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .

(٥٨) الوطن، ١٩٨٥/٢/٧ .

(٥٩) القبس، ١٩٨٥/٢/٩ .

(٦٠) الأنباء، ١٩٨٤/١٢/٣١ .

(٦١) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

(٦٢) الوطن، ١٩٨٥/٢/٢٠ القبس، ١٩٨٥/٢/٢ .

(٦٣) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .

(٦٤) الوطن، ١٩٨٥/١٢/١٨ .

(٦٥) الوطن، ١٩٨٥/٢/٢٠ .

(٦٦) د. عبدالله النفيسي، مصدر سابق، نفس الصفحة.

(٦٧) الوطن، ١٩٨٥/٢/١٠ .

(٦٨) القبس، ١٩٨٥/٢/٢ .

(٦٩) نفس المصدر السابق.

(٧٠) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

(٧١) الوطن، ١٩٨٥/١/٣٠ .

(٧٢) الوطن، ١٩٨٥/٢/٢٠ .

(٧٣) الوطن، ١٩٨٥/١٢/٣١ .

(٧٤) الوطن، ١٩٨٥/٢/٥ .

(٧٥) الوطن، ١٩٨٥/١/٣١ .

(٧٦) الوطن، ١٩٨٥/٢/١٠ .

(٧٧) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

(٧٨) نفس المصدر السابق.

(٧٩) الوطن، ١٩٨٥/٢/٤ .

(٨٠) القبس، ١٩٨٥/٢/١٢ .

(٨١) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .

(٨٢) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

(٨٣) القبس، ١٩٨٥/٢/٢ .

(٨٤) من واقع مشاهداتهم، انتهى كثيرون الى تقييم ايجابي لأسلوب الندوات الانتخابية، انظر مثلا: د. عبد المالك التميمي، الوطن ١٩٨٥/٢/٥ ،١/٢٨، جاسم المطوع، الوطن ١٩٨٥/٢/١٩، خالد المقامس، الوطن ١٩٨٥/١/٢٩.

(٨٥) د. عبدالله النفيسي، تساؤلات تبحث عن اجابة، الوطن، ١٩٨٥/٢/١١.

(٨٦) الوطن، ١٩٨٥/١٢/١ .

(٨٧) انظر مثلا : حمد الجوعان، الوطن، ١٩٨٥/٢/١١، عبدالعزيز المطوع، الأنباء، ١٩٨٥/١/٢٥، د. محمد المهيني، الوطن، ١٩٨٥/١/٢ .

(٨٨) د. أمير الحداد، مجموعة الطليعة، (الكويت، الدار السلفية، ١٩٨٥).

(٨٩) الوطن، ١٩٨٥/٢/١٧، ص ١ .

(٩٠) د. عبدالله العمر، ليس دفاعا عن الطليعة ولكن إيضاحا لسوء النية وغياب الفكر، الوطن ١٩٨٥/٢/١٧. ص ٧، ١٩٨٥/٢/١٨ ، ص ٩، ١٩٨٥/٢/١٩، ص ٦ .

(٩١) د. خلدون النقيب، دعوة للتحالف الوطني، القبس، ١٩٨٥/٣/٩ ، ص ٢١.

(٩٢) تحدد الأدبيات السياسية خصائص علاقة الكفيل ـ المكفول في تفاوت المكانة بين الطرفين، والمنفعة المتبادلة والاتصال المواجهي.
راجع مثلا :
Rene Lamarhand and Keith – Legg, "Political Clientelism and Political Development: A Preliminary Analysis". (**Comparative Politics**, N?. 4., January 1972.

(٩٣) حول ملامح الظاهرة القبلية، انظر د. خلدون النقيب، "الانتخابات والبديل القبلي" القبس، ١٩٨٥/١/١٢، ص ١ .

(٩٤) انظر النتائج التفصيلية في : القبس، ١٩٨٥/١/١٥، ص ٤، ١٩٨٥/١/١٦، ص ٧ .

(٩٥) يمكن الرجوع الى النتائج بالتفصيل في : الأنباء، ١٩٨٥/٢/١٧، ص ٩، ١٩٨٥/٢/١٨، ص ١٠ .

(٩٦) للوقوف على هذه النتائج وغيرها، راجع : الوطن، ١٩٨٥/١/٣١، ص ١٣.

(٩٧) طالع د. خلدون النقيب، دعوة للتحالف الوطني، القبس، ١٩٨٥/٣/٩، ص ١٣ .

(٩٨) للناخب أن يعطي صوته لاثنين من المرشحين في دائرته الانتخابية، فإذا أعطاه لمرشح واحد وحجبه عن المرشح الثاني، سمي الصوت في هذه الحالة بالصوت الأعور.

(٩٩) نفس المصدر، ص ٢١. وكذلك تقرير لوكالة رويتر، الوطن ١٩٨٥/٢/٢٢، ص ٤ .

(١٠٠) تعتمد مقارنة التوزيعات العمرية والتعليمية للنواب الحاليين والسابقين على بيانات اوردتها جريدة الأنباء، ١٩٨٥/٢/٢٧ .

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٦ (الصفحات

المرأة والجريمة: اتجاهات حديثة في علم الإجرام

فهد ثاقب الثاقب

قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

مقدمة:

من الملاحظ أن النظريات والتفسيرات العلمية المختلفة لأسباب السلوك الإجرامي والمنحرف كما يراها البعض تتناول أساسا تفسير انحراف وجريمة الرجل. ومنذ بدأت الدراسات العلمية في التعرض لهذه الظاهرة منذ ظهور النظريات المختلفة، البيولوجية، والنفسية، والاجتماعية والاقتصادية ومحاولة تفسير الأسباب التي تدفع الناس الى انتهاك القانون، فالواضح أن محور النظريات كان الرجل وليس المرأة، ورغم وجود بعض الاستثناءات التي نلاحظها فيما كتبه الرواد الأوائل أمثال (Lombroso & Ferrero, 1895) ومن جاء بعدهم مثل (Pollak, 1950)، وغيرهم ممن اهتموا بجريمة المرأة، إلا أن هذه الدراسات ظلت محصورة في عدد قليل واتسمت بالبساطة في طرحها وتحليلاتها مقارنة بالنظريات التي حاولت تفسير انحراف الرجال. وهكذا لا نجد غرابة، كما يشير David — Ward . في أن نجد الكتب العلمية الخاصة بعلم الإجرام لا تتضمن إلا فصلاً واحداً أو أقل حول المرأة والجريمة، والسبب في هذا القصور كما يراه، هو «أن معرفتنا بطبيعة وأسباب جريمة المرأة لا تعدو في تطورها ما كانت عليه معرفتنا بجريمة الرجل قبل ثلاثين عاما أو نحوها» (Simon, 1975 .1).

ولنا أن نتساءل عن سبب انصراف علماء الإجرام عن هذا الموضوع وإهمالهم له. يرى البعض أن تفسير ذلك يرجع إلى ضآلة نسبة النساء المخالفات للقانون حتى عهد قريب باستثناء مرتكبي الجرائم الأخلاقية، مثل ممارسة البغاء. ولكن Smart (1975: 3-1) تعلل ذلك بأسباب أخرى فترى أن كلا من علم الإجرام وعلم الاجتماع يأخذان

موقفا متحيزا واضحا في اهتمامها بقضايا الرجل كما أن علماء الإجرام التقليديين وعلم الإجرام كتخصص إنما نشأ ليكون في خدمة صانعي القرار السياسي والإداريين، ولما كانت هذه الفئة لم تنظر إلى جريمة المرأة باعتبارها مشكلة اجتماعية، فلم تكن ثمة حاجة لقيام الاكاديميين بدراسة هذه الظاهرة. وتستند الكاتبة في ذلك الى آراء Walker الذي يقرر «بأن جرائم المرأة لا تمثل مشكلة اجتماعية، لأنها مجرد جرائم عادية لا تفرض على المجتمع تكاليف اقتصادية أو جسمانية». أو انها جرائم أخلاقية كالدعارة، ويبدو أن معظم النساء، المخالفات ـ فيما عدا البغايا ـ ممن يقدمن للمحاكمة لأول مرة، يعتبر مجرد مثولهن أمام المحكمة رادعا لسلوكهن في المستقبل على عكس ما يحدث بالنسبة للرجال، كما ترى Naffin (1981:70) أن سبب تجاهل جريمة المرأة يعزى إلى ان معظم علماء الإجرام من الرجال، هذا إضافة إلى التجاهل الكلي لقضايا المرأة في علم الاجتماع.

بيد أن هذا التجاهل لجريمة المرأة والذي امتد لفترة طويلة، أخذ في الانحسار وتحول إلى اهتمام مطرد من بداية السبعينات، وبدت ملامح هذا الاهتمام في ظهور عشرات البحوث والكتب العلمية التي أخذت طريقها إلى النشر إلى جانب عقد الندوات العلمية في هذا الموضوع، وصدور أعداد تخصص له في بعض دوريات علم الإجرام. وهكذا تناول الباحثون العديد من الجوانب التي تتصل بالموضوع، ومنها ما يعالج معدلات جرائم المرأة، وأنماطها، وأسبابها، وموقف الشرطة والمحاكم من المرأة المخالفة للقانون، والواقع أن هذا الاهتمام يعود إلى ما لاحظه علماء الإجرام من أن إحصاءات الجريمة في الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية تشير إلى زيادة تورط المرأة في مخالفة القوانين وإلى تنوع أنماط تلك الجرائم منذ السبعينات. وقد أعتقد البعض أن هذه الزيادة نتيجة تأثير الأفكار المتصلة بحركة تحرير المرأة، الى جانب التغير الذي طرأ على الدور الذي تقوم به المرأة خاصة عملها خارج المنزل (Rosenblatt & Greenland 1974 Simon, 1975; Adie, 1975).
وإن كان ذلك لا يدل على وجود اتفاق عام حول التسليم بزيادة حجم الجرائم أو تنوع أنماطها، أو ربط الزيادة في هذه المعدلات بحركة تحرير المرأة، ولكن الواقع أن هناك من يختلف مع هذه الفرضيات(Smart, 1979; Steffersmeier, 1978).

أهداف الدراسة:

لعل مما يسترعي الانتباه ذلك الاهتمام المطرد بين علماء الإجرام الغربيين بجرائم المرأة منذ عقد السبعينات، وقد ازداد هذا الاهتمام في الآونة الأخيرة. ولكن الملاحظ أن المكتبة العربية تكاد تخلو من الدراسات النظرية والميدانية التي تعالج هذا الموضوع.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على جوانب المشكلة، ومحاولة الإجابة عن عدد من التساؤلات التي ترتبط بها. فهل إقدام المرأة على مخالفة القوانين في الغرب قد ازداد فعلا كما تشير الإحصاءات الرسمية؟ ثم ماهي معدلات الزيادة بين البالغات والأحداث؟ وهل أقبلت المرأة، كما يدعي البعض، على ممارسة أنماط جديدة من السلوك الاجرامي كانت إلى عهد قريب قاصرة على الرجل؟ وهل هناك تساهل من جانب الشرطة والمحاكم نحو المرأة المخالفة للقانون أم أن هناك ميلا ألى التشدد كما يشير البعض؟ وما هو واقع المؤسسات العقابية النسائية في تلك البلدان؟ وما هو أثر الحياة في تلك السجون على المرأة وأفراد عائلتها؟ وما هي أسباب سلوك المرأة الإجرامي؟. مثل هذه التساؤلات وغيرها هي ما سوف نحاول الإجابة عنها؟ من خلال تحليل الدراسات العلمية الحديثة، لعلنا نستطيع بذلك أن نسد فراغا متواضعا في مكتبتنا العربية.

معدلات وأنماط جرائم المرأة:

هناك شبه اتفاق بين الباحثين حول زيادة معدلات جرائم المرأة وتنوع أنماطها منذ الستينات سواء في الولايات المتحدة أو انكلترا، وإن كان ثمة اختلاف حول تفسير أسباب زيادة هذه المعدلات. وتشير Simon التي قامت بدراسة جرائم المرأة في الولايات المتحدة فيما بين الأعوام ١٩٥٣ ـ ١٩٧٢ إلى أن نسبة انخراط المرأة في الجريمة في ارتفاع مستمر وخاصة في ما يطلق عليه Serious Crimes إذ بلغت نسبة النساء في مجموع الموقوفين نحو ٨,١٠٪ عام ١٩٥٣، و ١١,١٪ عام ١٩٦٠، ونحو ١٥,٣٪ عام ١٩٧٢ وترتفع تلك المعدلات لتصل الى ١٩,٣٪ عام ١٩٧٢ من مجموع الموقوفين على ذمة التحقيق في ما يسمي بالجرائم الخطيرة. وترى أن ارتفاع تلك المعدلات بعد عام ١٩٦٧ يعود إلى زيادة مشاركة المرأة في جرائم الملكية وخاصة السرقة، حيث كانت نسبة الموقوفات إلى مجموع الموقوفين في جرائم الملكية خلال عام ١٩٥٣ هي ١-١٢، بينما نلاحظ أن النسبة تنخفض الى ١-٤,٧ من مجموع الموقفين عام ١٩٧٢، وكان مصدر هذه الزيادة في جرائم الملكية زيادة عدد السرقات التي ترتكبها المرأة، وقد بلغت نسبة الموقوفات لجرائم السرقة ١-٧ عام ١٩٥٣، بينما وصلت تلك النسبة ١-٣ عام ١٩٧٢. إضافة إلى ذلك تزداد مشاركة المرأة في مايسمى جرائم ذوي الياقات البيضاء White Coller Crimes مثل جرائم التزوير، والتزييف، والاحتيال، والاختلاس التي ازدادت بوجه خاص منذ عام ١٩٦٧، أما مشاركة المرأة في جرائم العنف فلم يطرأ عليها تغير يذكر منذ الخمسينات (Simon 1975: 36; 46) وتعبر (Adler (1975: 14 — 18 التي قامت كذلك بدراسة احصائية

لجرائم النساء في الولايات المتحدة عن موقف مماثل في التنويه بأن رياح التغير قد أثرت في سلوك المرأة، وأن معدلات جرائم النساء قد تجاوزت معدلات الرجال في معظم الجرائم. وتشير إلى أن نسبة الموقوفات لجريمة الاختلاس قد ارتفعت بنسبة ٢٨٠٪ فيما بين الأعوام من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢، وارتفعت مشاركة المرأة في جرائم السرقة بنسبة ٢٠٣٪، وجريمة السطو ١٦٨٪ والسلب بنسبة ٢٧٧٪. وتعتقد أن المرأة أصبحت تمارس مختلف أنماط الجرائم ومنها السطو المسلح على البنوك، والابتزاز، والسلب، والربا، وأعمال العنف بما في ذلك جرائم القتل، ولم تكن زيادة المعدلات وتنوع الأنماط قاصرة على النساء البالغات فقط بل شملت الأحداث أيضاً، فنجد في الولايات المتحدة خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٢ تقفز نسبة الموقوفات أقل من ١٨ سنة المقترفات جرائم السلب حيث تصل الى ٥,٨٪، والسرقة الى ٣٧٪، والسطو ١٧٧٪، وسرقة السيارات ١١٠٪.

ويتفق ما أشار إليه (Noblit & Burcart (1976: 655 — 657 في دراستهما لجرائم المرأة خلال الفترة بين الأعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٢ مع ما ذهبت اليه Simon من أن زيادة معدلات مشاركة المرأة في الجرائم الخطيرة يعود إلى زيادة مشاركتها في جرائم الملكية وخاصة السرقة، إلا أن النتائج التي توصلا إليها تنطبق على الكبار وحدهن ولا تنسحب على الأحداث. فقد تبين لهما بأخذ سن الموقوفات في الاعتبار، بأن زيادة مشاركة المرأة في جرائم الملكية مقارنة بجرائم العنف أو الجرائم الأخرى لا ينطبق إلا على البالغات دون الأحداث. كما وجدا أن الزيادة في معدلات جرائم الأحداث أعلى من البالغات في جرائم السرقة، ولكن الزيادة في معدلات جرائم العنف كانت مساوية للزيادة في جرائم الملكية بين الأحداث، وتعتقد (Adler (1975: 93 — 95; 109 في أن الشرطة لو اتبعت نفس الأسلوب في معاملة الأحداث المنتميات إلى الطبقة الوسطى لظهرت معدلات انحراف الإناث مقارنة لمعدلات الذكور. وتؤكد على أن الفتيات أصبحن يمارسن أنماطا سلوكية منحرفة كالسرقة، والانضمام إلى العصابات، وشرب الكحوليات تماما كما يفعل الفتيان. وهكذا ارتفعت معدلات الجرائم الرئيسية من أعوام ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢ بنسبة ٨٢٪ للذكور و ٣٠٦٪ للإناث. وتتوقع بصرف النظر عن الخلفيات الطبقية للفتيات أن ترتفع معدلات الانحراف بينهن، كما أن الجرائم المرتكبة سوف تزيد في عنفها وخطورتها.

كذلك قام (Steffensmeier & Steffensmeier (1980: 80 — 82 بدراسة اتجاهات انحراف الأحداث بين الإناث اعتمدا فيها على إحصاءات الشرطة الفدرالية للأعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٦ إلى جانب إحصاءات محكمة الأحداث إضافة إلى عشرات الدراسات الميدانية. وكان هدف هذه الدراسة هو تقييم الافتراضات القائلة بالتغير في

طبيعة انحراف الفتيات. وقد توصلا إلى أن اشتراك الفتيات في جرائم العنف والانتهاء إلى عصابات الأحداث قد ازداد بشكل محدود للغاية. وتشير الدراسة إلى ميل نحو ارتفاع معدلات انحراف الفتيات إلا أنها تقتصر على السرقة والهروب من المنزل، وشرب الكحول في أعمار دون السن القانونية، ثم تدخين الماريوانا، وفي مقابل ذلك تبين لهما تفوق البالغين الكبار في زيادة معدلات جرائم الاحتيال.

ويختلف الكاتبان مع ما توصلت إليه Adler في تفسيرها للزيادة المطردة في جرائم الأحداث مقارنة بالكبار وما تعتقد من أنها مؤشر على زيادة الجريمة بين البالغين في المستقبل. وينبع اعتراض الكاتبين من اعتقادهما بأن انحراف الأحداث يعود إلى الحرية الجنسية في أعمار مبكرة، ونظام العلاقات بين الجنسين، والثقافة الفرعية المنحرفة، ولكن كل هذه الأمور يمكن تجاوزها عند الوصول إلى سن الرشد والزواج، وبالتالي تقل احتمالات المشاركة في الجريمة. ويستدلان على رأيهما بأن عددا من هؤلاء الأحداث قد بلغوا فعلا سن الرشد ورغم ذلك لم تتغير أنماط الجريمة بين الكبار في السنوات الأخيرة. ويعتقدان أن التغير الاجتماعي السريع الذي حدث في الستينات ثم هدأ نسبيا في السبعينات قد انعكست آثاره على الاحصائيات، والملاحظ أن معدلات انحراف الأحداث من كلا الجنسين قد زادت عن الكبار، ثم بدأت معدلات الإناث في الانخفاض مع مطلع السبعينات. والسبب في ظهور زيادة لمعدلات الإناث نشأ عن تحليل إحصائي خاطىء، ذلك أن معدلات الإناث كانت منخفضة بدرجة كبيرة مقارنة بالذكور، ولكن عندما تعرضت للارتفاع بدت الزيادة في شكل كبير. ويعتقد الباحثان بأنه عند وصول هؤلاء الأحداث إلى سن الرشد فسوف تكون الزيادة في معدلات السرقة نتيجة الفرص المتاحة لسرقة المخازن بين الكبار والأحداث. كما يشيران إلى زيادة معدلات الاحتيال بين الكبار وخاصة إصدار شيكات بدون رصيد، حيث تكون الفرصة محدودة أمام الأحداث. بينما سجلت الفتيات زيادة في مخالفة قوانين تعاطي الخمور والهروب من البيت. وخلصا إلى انه لا يوجد ما يشير إلى تغير في أنماط جرائم المرأة.

هذه النماذج التي استعرضناها آنفا تمثل كثيرا من الدراسات التي حاولت أن تثبت أن معدلات جرائم المرأة في الولايات المتحدة وأوربا الغربية في زيادة مطردة، وأن المرأة أصبحت تمارس في الوقت الحاضر أنماطا من السلوك الإجرامي كانت في الماضي وقفا على الرجل، كجرائم الاعتداء على الملكية، وجرائم ذوي الياقات البيضاء، وجرائم العنف، والمخدرات. (انظر مثلا: Norland & Shover, 1977; Rosenblatt & Greenland, 1974, James et al, 1979; Epperson et al, 1982; Townes et al 1981; Sandhu, 1977; Datesman etal, 1975).

ورغم ذلك هناك فريق آخر يعارض تلك التفسيرات ويختلف معها. وهناك اتفاق على أن البيانات الإحصائية للولايات المتحدة تشير إلى أن الزيادة في مشاركة المرأة تقتصر على جرائم الملكية وجرائم ذوي الياقات البيضاء، وأن جرائم العنف ظلت محتفظة بمعدلاتها منذ الستينات وهو ١٠٪ من مجموع الموقوفين. ويعود الاختلاف في تفسير تلك الاحصائيات الى أن البعض لم يأخذ في اعتباره، كما تشير (Rans (1978: 45 ، ماطرأ من زيادة في أعداد الشرطة منذ الستينات إلى جانب استخدام الأجهزة الحديثة المتطورة في اكتشاف الجريمة والقبض على الفاعل، هذا إضافة إلى التقدم الذي شمل عمليات جمع وتحليل البيانات الإحصائية باستخدام العقول الآلية الحديثة، ولا يمكن كذلك أن نغفل التغيرات التي دخلت على تعريف بعض الأنماط السلوكية وتحويلها من جنحة إلى جناية.

وتنتقد (54 — 53 :1979) Smart الطريقة الإحصائية التي لجأ اليها البعض، وخاصة Adler في تناول تلك الإحصائيات بالتحليل. فتشير إلى أن المقارنة بين معدلات الرجال والنساء طريقة خاطئة، فاذا أخذنا إحصاءات الجريمة في انكلترا وويلز في الفترة بين ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ نجدها تشير إلى زيادة معدلات جرائم المرأة فيما يتعلق بالقتل بنسبة ٥٠٠٪، إلا أن الملاحظ لعدد تلك الجرائم يجد أنها كانت في عام ١٩٦٥ تمثل جريمة واحدة وفي عام ١٩٧٦ كانت خمس جرائم. كما أن مقارنة جرائم المرأة بجرائم الرجل خاطئة لأن قلة عدد جرائم المرأة يجعل أي تغير فيها مقارنة بجرائم الرجال سوف يؤثر على نسب المرأة أكثر من التغيير الذي سوف يظهر في نسب الرجال لكثرة عددهم. وتضيف أيضا انه من الخطأ أن تجري مقارنة لعقد من السنين وغرس انطباع بأن العقود السابقة كانت خالية من الجريمة بينما تمثل هذه الظاهرة سمة عامة تشترك فيها كل العصور. وتبين إحصاءات انكلترا، على سبيل المثال، أن جرائم المرأة ليست ظاهرة حديثة، إذ ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في جرائم الملكية في الفترة بين الأعوام ١٩٣٥ ـ ١٩٤٦ ارتفاعا حادا، ثم عادت وتراجعت خلال الفترة بين الأعوام ١٩٤٦ ـ ١٩٥٥ ثم ارتفعت مرة اخرى في فترة الاعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ بنسب أقل مما كانت عليه في الفترات الأخرى مقارنة بنسب الرجال. وتعتقد الكاتبة أن الاحصاءات الرسمية، خاصة تلك المتعلقة بالموقوفين، لا يمكن اعتبارها موضع ثقة خاصة عندما تتعرض القوانين للتغير.

كما تختلف (Smart (1979: 51; 55 مع الافتراض القائل بأن انحراف الأحداث في الوقت الحاضر سوف يشكل نموذجا لانحراف المرأة في المستقبل. وترى بأن هاتين الظاهرتين تختلف كل منهما عن الأخرى من حيث الأشخاص والأهداف والدوافع. فالمعروف أن إحصاءات جرائم الأحداث تشير إلى أن النسبة هي ٧ـ١ مقارنة بالذكور، كما أن الدراسات التي اعتمدت على ما يسمي بطريقة الاعتراف الذاتي Self report تشير إلى نسبة ٢ـ١ مقارنة بالذكور. إلا أنها تعتقد أن ارتكاب الإناث لجرائم العنف وسرقة

السيارات والسرقات وغيرها من الجرائم التي يرتكبها الرجال عادة تعتبر أقل من نسب الذكور كما بينت الدراسات. وتقرر بأنه رغم ممارسة الذكور والإناث للجنس خلال فترة المراهقة إلا أن هناك اتجاها نحو التركيز على جرائم الإناث الجنسية بدعوى حماية المرأة. ومن بين أسباب تلك الزيادة النظرة التي تحملها الشرطة للفتيات، حيث تتعرض الفتاة لرقابة أكثر شدة، وقد تتعرض الفتاة غير المتزوجة للاعتقال بسبب تصرفات جنسية مخالفة للقواعد الأخلاقية وليس القانونية. ونتيجة هذه النظرة تتعرض الفتيات لعقوبات أشد ويرسل بهن إلى المؤسسات الإصلاحية بينما لا يمثل نفس السلوك انحرافا اذا اقترفه الفتيان. ولذلك فإن الإحصاءات في الولايات المتحدة وانكلترا تشير إلى معدلات مرتفعة في الانحرافات الجنسية بين الفتيات وما يتبع ذلك من عقوبات شديدة توقع عليهن (Smart, 1967: 21 — 23) وتشير (Fabian (1979: 26 إلى أن معظم من تعتقلهن الشرطة من الفتيات بسبب سلوكهن الجنسي يستبقين لفترات أطول من الفتيان، ويجري كل ذلك تحت ما يسمى بالعمل على حمايتهن. والواقع أن هؤلاء الفتيات لم يرتكبن جرائم تسبب ضررا اجتماعيا.

أما عن الأقطار الأخرى فتشير (118 — 117 ;103 :1975) Sinom إلى أن إحصاءات الجريمة في انكلترا تؤكد على زيادة مشاركةالمرأة في الجريمة، وأنها تبدو بشكل خاص في جرائم السرقة والاحتيال. وفي استعراضها لإحصاءات الجريمة لنحو خمسة وعشرين قطرا من مختلف أنحاء العالم، لاحظت أن هناك علاقة محدودة بين معدلات جرائم المرأة والنمو الاقتصادي في تلك الأقطار. كما لم تجد علاقة ذات دلالة بين معدلات الموقوفات من النساء مقارنة بمعدلات الموقوفين من الرجال في تلك البلدان. وكذلك ليس هناك ما يشير إلى زيادة معدلات الجريمة في تلك الأقطار بين عقدي الستينات والسبعينات. ويشير كل من (164 — 161 :1981) Mukberjee & Fitzgerald في دراستهما لإحصاءات الجريمة في استراليا خلال الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٧٦ إلى انه فيما يتعلق بالجرائم الموجهة ضد الأشخاص كانت الزيادة في معدلات الرجال أعلى من الزيادة في معدلات النساء. وفيما يتعلق بجرائم الملكية فقد تبين لهما أنه منذ الخمسينات هناك ارتفاع في معدلات الجريمة بين كلا الجنسين. أما في غرب استراليا فقد كانت الزيادة في معدلات جرائم المرأة منذ الستينات أعلى من الزيادة في معدلات الرجال.

المرأة وأجهزة تطبيق القانون:

يعتقد البعض أن الأجهزة المختصة بتطبيق القانون في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، كالشرطة والمحاكم، تصدر أحكاما متسامحة إزاء المرأة المخالفة للقانون. وترى هذه الفئة أن تلك الأحكام تنبعث عن مواقف القائمين على تلك الأجهزة بدافع الشهامة أو

احترام المرأة، فالمرأة المخالفة للقانون لا يتم التبليغ عنها في معظم الأحوال حتى لو شوهدت أثناء اقتراف المخالفة. وحتى لو أبلغ عنها فيمكن أن تسمع الشرطة ولكن لن يقيد الحادث في السجلات، أو أن القاضي سوف يجد بدائل لعقوبة السجن كالغرامة أو فرض العقوبة مع إيقاف التنفيذ. ويرى أصحاب هذا التصور في هذه التدابير ما يفسر المعدلات المنخفضة لجرائم النساء من مخالفي القانون. ويمثل Pollak (1950) و Reckless (1961) و Cavan (1962) بعض أنصار هذا الاتجاه. إلا أن هذه الافتراضات لم تستند في الواقع إلى دراسات ميدانية بل اعتمدت على مجرد ملاحظات. ولكن من ناحية أخرى هناك دراسات ميدانية توصلت إلى نتائج مماثلة وأشارت الى أن هناك معاملة خاصة تلقاها المرأة المخالفة للقانون، فقد أشار Nogel & Weitzman (1971) في دراستهما التي اعتمدا فيها على عينة كبيرة على مستوى الولايات المتحدة، إلى أن الاحتمال أقل بالنسبة لحبس المرأة احتياطيا قبل المحاكمة، أو أن تودع بالسجن بعد المحاكمة مقارنة بالرجل. وانتهيا إلى التسليم بأن هناك محاباة للمرأة من جانب المحاكم. وأن العاملين في القضاء ينظرون إلى المرأة باعتبارها مخلوقاً ضعيفاً وبحاجة إلى الرعاية والحماية (Steffensmeier, 1980: 346 — 347)(انظر مثلا: Green, 1961: pope, Bernstein et al, 1979 Scott, 1974; Simon, 1975; Baeb & Furgeson, 1967).

وفي الجانب الآخر نلاحظ اتجاها مناقضا، فهناك دراسات أخرى تشير إلى أن المرأة قد تجد معاملة أشد مما يلقاه الرجل من جانب تلك الأجهزة وذلك بدافع الردع والحماية. وترى Smart (1976: 136 — 137) أن الدراسات التي أجريت في كل من الولايات المتحدة وانكلترا تشير إلى وجود تحيز ضد المرأة تمارسه الأجهزة المطبقة للقانون فيما يتعلق بالسلوك الجنسي. فالمرأة أكثر عرضة للاعتقال إذا كانت من البغايا، والفتاة أكثر عرضة للاعتقال إذا أقامت علاقة جنسية غير مشروعة. أما فيما يتعلق بجرائم الأشخاص وجرائم الملكية فلا نجد تحيزا ضد المرأة، بل تشير الأدلة إلى أن المتهمات في جرائم الملكية من النساء والفتيات يعاملن بصورة أسهل من معاملة الرجال. وقد قام Tellman & Landry (1981: 76 — 77) بدراسة موسعة على مستوى الولايات المتحدة توصلا منها إلى أن الفتيات من مرتكبي Status Offences ممثلات في السجون والمحاكم والشرطة بصورة غير متكافئة مقارنة بالذكور. هذا التمثيل غير المتكافىء جاء نتيجة التوقعات الاجتماعية للدور الذي يجب أن تقوم به الفتاة. وتبين لهما أن العقوبات الأشد وقعت على الفتيات في جرائم مثل الهروب من البيت أو سرقة سيارة للنزهة، ولما كان الأهل هم المصدر الأساسي للشكوى في مثل هذه الحالات، فإن ردود فعل الأهل لها دخل كبير في ذلك. وعند دراسة عامل السوابق ونوع الجريمة وجدا أن قرارات السجن لم تشكل تحيزا واضحا أو في صورة منتظمة.

وقد قامت (118 — 166 :1981) ,Hiller & Harcick بدراسة معاملة الأحداث المنحرفين في استراليا، وتبين أن معظم الفتيات اللاتي اعتقلن بسبب Status Offences مثل شرب الكحول تحت السن القانوني، الهروب من المنزل، مرافقة شخص غير مرغوب فيه، التسكع في الشوارع، إيقاف السيارات للانتقال. اتضح أن معظم تلك الاعتقالات كانت نتيجة بلاغات تقدم بها الأهل. وبلغت نسبة من تم اعتقالهن بسبب تلك السلوكيات ٦٠٪، أما الباقي فكان اعتقالهن لاقتراف نشاط إجرامي آخر. وفي مقابل ذلك تبين أن معظم الذكور (٩٠٪) قد جرى اعتقالهم لارتكاب أعمال إجرامية تختلف عن الأفعال السابقة. وتشير هذه النتائج إلى أن هناك تركيزا واضحا على السلوك الأخلاقي والجنسي للفتيات. وتبين فيما يتعلق بموقف المحاكم أن الفتيات أكثر احتمالا في الحصول على عقوبات أخف مقارنة بالشباب، كالغرامة مثلا، أما إذا كانت التهمة أخلاقية فالعقوبة عليهن أشد من الذكور.

والمشكلة التي تبرز في هذه الدراسات سواء تلك التي تقول بتحيز الأجهزة المطبقة للقانون ضد المرأة أو التي ترى عطفها على المرأة ومحاباتها، تبدو في اختلاف طرق البحث العلمية التي اتبعتها، ثم عدم التزام معظمها، إن لم نقل جميعها، بأن تضع في اعتبارها كافة العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار. وكما يشير (1981) Tellman & Landry فإنه حتى يمكن الوصول إلى نتائج أكثر دقة يجب الأخذ في الاعتبار عاملين أساسيين، هما نمط الجريمة، ثم السوابق الإجرامية لأفراد العينة، وفي ضوء هذه العوامل يمكن أن تتم المقارنة بين معاملة الجنسين أمام الأجهزة المطبقة للقانون، وترى (48— 347 :1980) Steffensmeier أن مشكلة هذه الدراسات أنها لم تلجأ إلى استخدام "التحليل المتعدد العوامل" -multivari ate analysis لقرارات القضاء والتي تأخذ في الاعتبار عوامل هامة أخرى خلاف الجنس. كما لاحظت الكاتبة أن هذه الدراسات لا تهتم بمرتكبي الجرائم الأقل خطورة والتي تمثل أغلبية المذنبين. وأشارت كذلك إلى أن اهتمام هذه الدراسات انصب على مستويات معنية من التنظيم القضائي وخاصة المحاكم العليا بينما أغفلت القرارات التي تتخذها الشرطة ومحاكم الدرجة الأولى، وأن قيمة النتائج التي توصلت إليها تعتبر محدودة لأن هذه الدراسات لم تأخذ في اعتبارها بعض العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار كحالات وجود السوابق ومدى خطورة الجريمة. وحتى الدراسات التي وضعت في اعتبارها تلك العوامل نجدها تهمل عوامل هامة أخرى منها أنماط المشاركة في ارتكاب الجريمة. فهل كان دور المرأة مباشرا أم مساعدا، وهل هناك مثيرات ناجمة عن ظلم وإحباط. ثم هل كان هناك ترصد مع سبق الاصرار. وأخيرا فإن تلك الدراسات قد فشلت في التفسير الدقيق والفهم السليم لأنماط الجريمة، إذ يمكن أن ينضوي تحت جريمة السرقة العديد من السرقات الكبيرة والصغيرة، خاصة وأن مثل هذه العوامل ذات تأثير كبير على القضاة في اتخاذ قراراتهم، كما أن لها أهميتها الواضحة في تحليل هذه القرارات باعتبارها تتجه نحو التحيز. ولعل السبب

فيما يطلق عليه تساهل مع المرأة يعود إلى ارتكابها جرائم أقل خطورة ضمن المسميات العامة المدروسة أو اقتصر دورها على المساعدة، أو أنها لم تقترف جريمتها مع سبق الاصرار، أو انها تعرضت للايذاء البدني فترة من حياتها جعلها تشعر بالإحباط فأوقعها تحت عوامل الإثارة.

وترى Steffensmeier (1980: 349 — 353) أن هذه الدراسات أظهرت أن المرأة، بعكس الرجل، تلقى معاملة خاصة من قبل الأجهزة المطبقة للقانون. إلا أنه ليست هناك معاملة خاصة لنمط معين. وأبلغ صور هذه المعاملة تبدو في أن فرص إيداع المرأة في السجن أقل من الرجل. وتعتقد أن سبب تلك المعاملة يعود إلى خمسة عوامل هي: Practicality بمعنى انه ليس من التدابير العملية وضع الأم في السجن لما سوف يسببه ذلك من تفكك العائلة. ولما كان معظم النساء من الأمهات فكان من الضروري البحث عن بدائل أخرى غير السجن. ثم chivalry وتعني التصرفات التي تتسم بالشهامة والحماية في معاملة النساء، ثم naivete وتعني المواقف الساذجة التي تصور المرأة على أنها أقل قدرة من الرجل على ارتكاب الجريمة، ويرجع ذلك إلى النظرة الاجتماعية للمرأة بوصفها مخلوقاً ضعيفاً، ثم توقعاتنا المختلفة حول تكيف المرأة والرجل. ثم Perceived Permance of behavior وتعني التوقعات الاجتماعية المختلفة لتكيف الرجل والمرأة، والاعتقاد بأنه ليس من المتوقع أو المتعذر أو المستحيل أن تقدم المرأة على ارتكاب سلوك إجرامي، بينما ينظر الرجل بصورة عكسية. مما يقود إلى الاعتقاد بأن المرأة المخالفة للقانون يمكن إعادتها إلى الطريق القويم أكثر من الرجل. والسبب الأخير هو Perception of dangerous-ness وتقصد به النظرة المحفوفة بالرعب المرتبطة بشدة خطورة الرجل المخالف للقانون. وإلى جانب هذه العوامل الخمسة تضيف عوامل أخرى ثانوية تشمل عوامل فلسفية وتنظيمية واقتصادية قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات متحيزة بين الجنسين من جانب أجهزة العدالة الجنائية.

ويعتقد البعض من أمثال Laura Crites أن المعاملة الخاصة التي تلقاها المرأة سوف تتغير في المستقبل، وأوردت ثلاثة أسباب لذلك التغير. فهي ترى أولا، أن مواقف القضاء التي تنظر إلى المرأة باعتبارها الجنس الضعيف سوف تتغير من إصرار المرأة على المطالبة بالمساواه وليس الحماية، كما أن زيادة مشاركة المرأة في العمل خارج المنزل سوف تغير النظرة إليها من مخلوق ضعيف سلبي إلى احترام المرأة كعنصر مساو للرجل. ثانيا، سوف تؤدي زيادة نشاط المرأة الإجرامي ونوعية ذلك النشاط إلى تحول النظرة التقليدية للمرأة وتبدأ النظرة إلى انتهاك المرأة للقانون باعتبارها مشكلة اجتماعية حقيقية. ثالثا، سوف تكون من نتائج زيادة عدد القضاة من النساء تغير موقف المحاباة ولن ينظرن إلى المرأة على أنها المخلوق الضعيف وسوف تصدر أحكامهن في ضوء الحقائق والنتائج المترتبة على الجريمة بصرف النظر عن جنس المتهم. إلا أن Settensmeier (1980: 353 —

(355ترى أن الادعاء بوجود معاملة متميزة للمرأة من جانب القضاء أمر مبالغ فيه، وأن تلك المعاملة لا يمكن أن تكون عاملا هاما في تفسير الأحكام القضائية الصادرة ضد أي من الجنسين، ولذلك فإن تغير تلك المواقف لن يغير من تلك الفوارق شيئا. وهي لا تتفق كذلك مع الرأي القائل بأن هناك زيادة في نسبة ونمط جرائم النساء وتعتقد أنها لم تتغير بدرجة لافتة. أما عن زيادة أعداد النساء في سلك القضاء فترى أن ذلك مجرد افتراض ومن المتوقع أن تكون النساء مثل الرجال يلتزمن بالموضوعية في أحكامهن وتعتقد أن مظاهر التحيز في إصدار الأحكام قد تكون خفت عن ذي قبل، وإذا كان الأمر على هذا النحو فإن ذلك لا يرجع إلى الأسباب التي يشير إليها البعض بل إلى آثار حركة الحقوق المدنية ومنها حركة تحرير المرأة، ثم قرارات المحكمة العليا في تأييد تلك الحركة، إضافة الى اهتمام الرأي العام بتلك التحيزات. وهناك عوامل أخرى ترتبط بتحسن المستوى المهني، ورسوخ البيروقراطية وما نشأ عنها من اتخاذ معايير متعارف عليها في إصدار القرارات، ثم الإقلال من أهمية مركز العميل كمعيار للحكم.

المرأة والسجون:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع المرأة والسجن بُدرجة كبيرة وتنوعت حتى شملت كثيرا من جوانبه المختلفة (انظر مثلا: Gallambardo% 1974; Smith, 1962; Burkhart, 1973; Heffernan, 1972; Ward & Kassebaum, 1965) تشير

(Fabian (1979: 5 —7 إلى أن أول سجن للنساء في الولايات المتحدة أنشيء في ولاية انديانا عام ١٨٧٣، وحتى عام ١٩٧٠ كانت تنتشر سجون النساء في ثمان وعشرين ولاية فقط، أما الولايات الأخرى فكان البعض منها لا توجد به سجون مستقلة للنساء بل كانت جزءا من سجون الرجال كما هو الحال في بعض الدول الأخرى. أو كان يجري نقل السجينات إلى سجون النساء خارج الولاية التي لا يوجد بها مثل هذا النوع من المؤسسات العقابية. وتتميز سجون النساء في الولايات المتحدة بأنها أقيمت على نظم حديثة نسبيا وتنتشر فيها مجموعات المباني في وحدات صغيرة مستقلة على شكل الأكواخ Cottage، ويوجد معظمها في المناطق الريفية، بينما تتميز سجون الرجال بالمباني القديمة وتجعلها أسوارها العالية أقرب شبها بالقلاع. وتشرف النساء على السجينات، ويضم كل كوخ من هذه الأكواخ نحو ثلاثين سجينة، وتذكر (Velimesis (1975: 94 أن معظم السجينات من الفقراء وأكثر من نصف النزيلات من الأقليات، وقد تعرضن جميعا لإهمال الوالدين، وعدم استمرار الحياة العائلية، ويحملن عادة نظرة متدنية لأنفسهن. وكان نحو ثلثي النزيلات من الأمهات وأكثر من نصفهن أقل من سن الثلاثين، ونحو ٥٤٪ منهن تركن الدراسة قبل الالتحاق بالمرحلة الثانوية، ويقوم معظمهن بأعمال قليلة الدخل، وذات

بريق اجتماعي منخفض. وتشكل السجينات نسبة قليلة مقارنة بالرجال، فقد بلغت نسبتهن في الولايات المتحدة ٢,٣٪ في عام ١٩٧٧ (Fabian, 1979: 8) وفي انكلترا تصل نسبتهن ٢٩ـ١ مقارنة بالرجال عام ١٩٧٨ (Mawby, 1982) ، وكانت معظم السجينات كما سبقت الإشارة من مرتكبي جرائم الملكية أو الجرائم الأخلاقية كالدعارة، أما فيما يتعلق بالأحداث فكان معظمهن من مرتكبي ما يسمى .Status Offenses

ونظرا لما أحيط به موضوع المرأة والجريمة فيما قبل السبعينات من عدم اهتمام، فقد أطلق البعض (Price, 1977) , (Simon, 1975) على المرأة "المذنب المنسي" The Forgotten Offender وذلك في محاولة لجذب انتباه المهتمين بدراسة الجريمة على الصعيدين الإداري والأكاديمي، وتعتقد (Simon (1975: 69 ان الانصراف عن هذا الموضوع يعود أولا إلى قلة عدد السجينات، وثانيا أن هؤلاء المذنبات لم يحاولن جذب الانتباه بإثارة الشغب وأعمال العنف كما حدث في سجون الرجال خلال الستينات ومطلع السبعينات وثمة سبب ثالث لعدم الاهتمام بجرائم النساء يبدو في أن المرأة لا ترتكب ذلك النوع من الجرائم التي تثير المجتمع كما يحدث بالنسبة للجرائم التي يرتكبها الرجال فهي من ناحية لا تنتمي إلى تنظيمات إجرامية، أو ترتكب جرائم تسبب خسائر بالغة في الأرواح أو الممتلكات من ناحية أخرى. ولكن تختلف (185 — 179 :Adler (1975مع هذا التبرير وتفنده بقولها إن المرأة السجينة مارست، كالرجل، أعمال الشغب وما نشأ عنه من تدمير وتخريب لمباني السجون والأعتداء على المسئولين، كما كان هناك من أضرب منهن عن الطعام أو حاول الهروب، وحتى الجماعات التي لم تشترك في أعمال العنف تغيرت نظرتهن ومواقفهن السابقة، وساد هذا التغير كافة المؤسسات العقابية في جميع المستويات، وهكذا ظهر توجه نحو زيادة أعمال العنف والتمرد بين النساء السجينات. والجدير بالملاحظة أن هؤلاء السجينات يختلفن عن أسلافهن ممن أدخلن السجن لجرائم جنسية. فهناك بينهن من ارتكب جرائم خطيرة. وترى الباحثة أن هذا العنف النسائي الذي حدث في بعض السجون الأمريكية قد أذهل كثيرا من المراقبين كما أثار اهتمام الصحافة والرأي العام.

والواقع أن الاهتمام بالمرأة السجينة جاء نتيجة الاهتمام بقضية المرأة بوجه عام، وجرائم المرأة بوجه خاص، كما أن المرأة السجينة لم تتخذ موقفا سلبيا وفقا لم تقول به Sinom ولم تلجأ إلى الأساليب الثورية كما أشارت Adler. لقد جرت أعمال عنف وشغب في عدد محدود من سجون النساء إلا أنها كانت تحركات أقل عنفا وإثارة بالمقارنة بما حدث في سجون الرجال التي جرت في Attica عام ١٩٧١ ولقد كان للأحداث والتحولات الاجتماعية التي ظهرت في الولايات المتحدة في الستينات والسبعينات، وخاصة حركة الحقوق المدنية، انعكاساتها على مواقف السجينات كغيرهن من الفئات، فأخذن يطالبن ببعض المطالب والحقوق. وكانت مطالب السجينات واقتراحات المهتمين

بأوضاع المرأة السجينة تدور حول حالة سجون النساء وبرامج التدريب وغيرها من الأمور.

وترى Simon (1975: 78) أن سجون النساء أكثر جمالا وأفضل من سجون الرجال فهي تقع في مناطق ريفية ولا تحوطها الأسلاك المكهربة أو الأسوار العالية وأبراج المراقبة. وتجد أن السجينات يتمتعن بحرية الحركة أكثر من الرجال ويرتدين ما يحلو لهن من ثياب، ويقمن في غرف خاصة ويمكنهن تغيير الأغطية والستائر. ويرى البعض مثل Glick & Nets أن هذه المؤسسات أقرب شبها بالمباني الجامعية من السجون، ولكن تختلف نظرة Baunach (1977: 16) فتشير إلى أن تلك السجون لا تعكس الواقع النفسي الذي تعيشه السجينات، وترى أن حرية اختيار النشاط الذي ترغب فيه المرأة لا تتوفر في السجن، بل تتحكم اللوائح والأوامر الإدارية في توجيه حياة السجينة، والملاحظ أن الاتصالات الشخصية محظورة للحد من تطور علاقات جنسية مثلية، ولأسباب أمنية تفتح الطرود والرسائل التي ترد للسجينات للاطلاع على محتوياتها. وترى أن هذا المحيط يولد الإحباط، والتوتر والقلق، واللامبالاة والاكتئاب. أما Fabian (1979: 17 — 19) فتعتقد بأن هناك مشكلتين ترتبطان بهذا الموضوع، الأولى هي وجود السجون في أماكن نائية عن عائلات السجينات، والثانية تتصل بعدم التجانس بين السجينات. فالنظام المتبع في سجون الرجال يقوم على قاعدة تصنيف السجناء حسب السن، والجريمة المقترفة، ومدة العقوبة، ولكن مثل هذا النظام لا وجود له في سجون النساء ربما نتيجة قلة عدد السجينات. هاتان المشكلتان تبدو آثارهما في انقطاع السجينات عن أسرهن ومحبيهن إلى جانب تعذر تقديم برامج تدريب مناسبة.

ومن الدراسة التي قام بها Glick & Nets وأخرى قام بها Ward & Kassebaum توصلت Baunach إلى أنه في اعتقاد السجينات أن أصعب المواقف التي تواجه المرأة وليس الرجل، في التكيف لحياة السجن، هي غياب البيت والعائلة وخاصة فقد الأطفال الصغار، ومعظم السجينات أمهات ولديهن أطفال صغار. هذا الشعور بالوحدة والعزلة يدفع بعض السجينات الى تنمية علاقات مع زميلاتهن من السجينات وقد تتطور أحيانا إلى اقامة علاقات جنسية مثلية. (حول العلاقات الجنسية والتنظيمات الاجتماعية في سجون النساء، انظر مثلا ward, Kassebaum, 1964; Burkhart, 1973; Giallombar-do, 1966) والواقع أن المرأة عندما تحاول إقامة علاقات اجتماعية داخل السجن كبديل لعلاقاتها في العالم الخارجي لا يمكن أن تعوض خسارتها العاطفية التي تنبعث عن علاقاتها الحميمة مع أطفالها، وانشغالها بمصير الأبناء ومن يتولى أمور تربيتهم فإن لم يتوفر الأب الصالح أو الأقارب فسوف يلحقون بعائلة بديلة أو يسلمون لمن يرغب في تبنيهم، مما يؤدي إلى تفكك هذه العائلات وانهيار العلاقات بين افرادها، ولعل الموقف يكون أشد إيلاما على

المرأة الحامل التي تلد داخل السجن، فلن تمضي فترة طويلة على الوضع حتى يسحب منها الطفل لتسليمه إلى عائلة بديلة أو إيداعه في إحدى مؤسسات التبني مما يسبب ضغوطا نفسية لا حدود لها لهؤلاء النسوة .(Baunach, 1977: 16 — 17)

والأمر العسير حقا، إلى جانب ما تمر به الأم السجينة من محن، يبدو في الآثار النفسية التي تلحقها ظروف السجن بالأبناء. ويشير البعض إلى إن مصالح هؤلاء الأبناء لم تؤخذ بالحسبان باعتبارهم صغاراً ولا يوجد من يدافع عن قضيتهم وحتى لو أتيح للبعض زيارة أمهاتهم فلن يتجاوز اللقاء ساعات قليلة خلال الأسبوع. ويشاهد الزائرون أمهاتهم من خلال حاجز زجاجي ويحدثونهن عن طريق أجهزة صوتية، الأمر الذي يثير مزيدا من المشاكل العاطفية خلال فترة السجن وبعدها (Fabian, 1979: 23 — 24) والمرأة السجينة كما يشير Ward & Kassebaum لا تتعرض فقط لما يعانيه الرجل السجين من سلب الحرية، والأمان والاستقلالية، والعلاقات مع الجنس الآخر، والمنافع والخدمات، بل تعاني كذلك الحرمان من دور الأمومة وتنتابها آلام شديدة لعزلها عن أبنائها .(Velmesis, 1975: 104) ومن ضروب المعاناة الأخرى التي تواجهها المرأة السجينة مشكلة برامج التدريب والتعليم في هذه السجون. وتشير Simon (1975: 79) إلى أن دائرة المرأة في قسم العمل .W.B.D.C قامت بدراسة كان من نتائجها أن ٨٥٪ من السجينات يطالبن بالمزيد من التدريب العملي، و٨٠٪ يطالبن بفرص تعليمية أفضل مما تقدمه تلك السجون. وتبين أنه من كل عشر سجينات يتوقع تسع منهن الحصول على عمل بعد خروجهن لإعالة أنفسهن وأطفالهن وأقارب آخرين. وقد أجريت دراسة مقارنة بين برامج التدريب في عدد كبير من سجون الرجال والنساء في الولايات المتحدة أسفرت عن توفر الفرص أمام الرجل السجين للاختيار من بين نحو خمسين برنامجاً تدريبياً، بينما تقتصر برامج تدريب المرأة على تصفيف الشعر والتجميل، وخدمات تقديم الطعام والطباعة وأعمال التمريض، وهكذا فإن الفرص المتاحة للمرأة في مجال التدريب أقل مما هو متوفر أمام الرجل .(Sonom, 1975: 82 — 83)

ويلحق عادة أكثرية السجناء كما تقول Burkhart بخدمة إدارة السجن للقيام بالأعمال الضرورية اليومية لاستمرار نظام العمل بالسجن، وكذلك ينطبق الوضع على السجينات مثلهن في ذلك كالسجناء تماما، فيقمن بقيادة سيارة القمامة، والتنظيف والطهي، وغسل الملابس، وتهذيب الحدائق وحمل الأغذية، وهناك من يقمن بأعمال النظافة والطهي في بيوت بعض الإداريين. والواقع أن السجينات يمثلن عمالة رخيصة لصناعة السجون والمؤسسات الأخرى. وفي بعض السجون على سبيل المثال، تقوم السجينات بخياطة الملابس لحساب السجون الفيديرالية، أو ثياب النوم لمستشفيات المحاربين القدماء إلى جانب خياطة الأعلام. ومن الواضح أن الأعمال التي تقوم بها

السجينات والتي تعد تدريبا، لن تؤهل السجينات فعلا لأي عمل خارج السجن. ومن ثم يبدو اختلاف واضح بين برامج تدريب الرجال والنساء، فتلك يمكن أن تؤهل الرجال لعمل يدر عليهم دخلا عند خروجهم من السجن (baunach: 1977 17.

والسبب الذي يكمن وراء هذا القصور في إعداد برامج تدريب جيدة تؤدي إلى تأهيل المرأة للعمل بعد خروجها من السجن كما ترى (Smart, 1976: 104 — 144) هي النظرة التقليدية للمرأة من أنها ليست المسئولة عن الإعالة كالرجل. علما بأن الاكثرية منهن يقمن بإعالة أنفسهن إضافة إلى بعض الأطفال والأقارب وهكذا نلاحظ أن فرص التدريب المتاحة أمام المرأة تنحصر في أعمال الخياطة والطهي.وما يشبه ذلك من الخدمات المنزلية. وقد يفترض البعض أن المدة القصيرة نسبيا التي تمضيها المرأة داخل السجن لا تتطلب توفير برامج تدريبية طويلة المدى. ويتضح من واقع برامج تدريب النساء أنها لا تدعم المكانة التقليدية المنخفضة للمرأة والفتاة فحسب بل وتعكس بدرجة ما الاراء التي يشير إليها بعض علماء الإجرام من أن هؤلاء الجانحات يعتبرن شواذ بيولوجيا ونفسيا. ويبدو أن هناك اتجاها في الولايات المتحدة بين الإداريين لإعادة النظر في برامج تدريب المرأة بحيث يجري تدريبها على ما يؤهلها فعلا للعمل بعد خروجها من السجن. وهكذا بدأت أربعة سجون فيدرالية في تقديم برامج لتدريب المرأة في مجالات ميكانيكا السيارات والأدوات الصحية والكهرباء والنجارة، ولا جدال أن مثل هذا التدريب سوف يؤهلها للعمل في القطاع الخاص بعد انتهاء مدة عقوبتها. وتمثل هذه البرامج اول محاولة جادة في هذا السبيل، وربما تعقبها محاولات أخرى مماثلة على صعيد الولايات والإدارات المحلية :Fabian, (1979) 20)

ومن المسلم به أن التدريب العملي والتعليم داخل السجون ينعكس على سلوك السجناء عند إطلاق سراحهم، وتظهر هذه الآثار بوجه خاص على من يخرج من السجن بمقتضى إطلاق السراح المشروط قبل انتهاء مدة العقوبة. وقد تبين أن أكثر العائدين للسجن هم من مدمني المخدارت والكحول، ومرتكبي جرائم ملكية، مقارنة بمرتكبي الجرائم الشخصية. وقد قام Moseley & Grould (1975: 55) بإجراء دراسة لمقارنة من أطلق سراحهم بشروط قبل انتهاء العقوبة من الرجال والنساء. وقد تبين أن نسبة نجاح المطلق سراحهم من الجنسين في عدم مخالفة القوانين واحدة وقد افترض الباحثان ان احتمال استمرار المرأة في عدم مخالفة القوانين أكثر من الرجل. وتخضع اللجان التي تقوم بإطلاق السراح المشروط لبعض الاعتبارات منها نوع الجريمة المرتكبة، والسوابق الاجرامية إن وجدت، والسلوك داخل السجن، إلى جانب عوامل أخرى كالسن عند ارتكاب الجريمة. وتعاطي المخدرات والكحول. ويشير الكاتبان إلى أنه بمقارنة أفراد العينة تبين أن النساء، مقارنة بالرجال، أقل سوابق وأقل إدمانا على الكحول، وأكثر إدمانا على

المخدرات، وأكبر سنا عند دخول السجن. كما تبين أن أفراد العينة من النساء قضوا في السجن وقتا أقل قبل إطلاق سراحهن . والسبب في ذلك كما تقول :Fabian (19798 27) يعود إلى أن طبيعة الجرائم التي ارتكبتها النساء أقل خطورة من الجرائم التي ارتكبها الرجال، وليس بسبب يرجع إلى التحيز لصالح المرأة بل على العكس تعتقد بأن هناك تحيزا ضد المرأة، إذ تبين بأن ثلثي النساء اللاتي أعدن مرة اخرى إلى السجن كان بسبب مخالفة القواعد وليس نتيجة لارتكاب جريمة جديدة.

وقد اتضح من الدراسة التي قامت بها (92 :Simon (1975 لمن أطلق سراحهم في أواخر الستينات وأوائل السبعينات أنه لا توجد فروق في النجاح في عدم المخالفة بين الرجال والنساء ممن ليس لديهم سوابق في الجريمة، ولكن كان هناك فارق بين الجنسين من ذوي السوابق، ويعتبر الرجال من أرباب السوابق أفضل حظا مقارنة بأمثالهم من النساء. ويبدو كذلك أن الرجال يخضعون لمراجعة أكثر شدة من النساء عند عرض حالاتهم على مجالس إطلاق السراح المشروط فالرجل عليه إثبات أنه استجاب لعمليات الإصلاح، وأن بامكانه التكيف والعمل في المجتمع، أما المرأة فالنظرة إليها باعتبارها سوف تقوم بدورها التقليدي في المنزل. ومن جانب أخر هناك تفسير مغاير يقول بأنه يتوقع من المرأة عند خروجها من السجن قبل انتهاء مدة العقوبة أن تسلك بطريقة مقبولة وأن لا تخالف القواعد حتى لا تعاد إلى السجن مرة أخرى في حالة المخالفة. أما بالنسبة للرجال فإن تلك السلوكيات تنتهي بتوبيخ مرتكبها وليس إعادته إلى السجن، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة مخالفي إطلاق السراح من النساء. وتعتقد (27 :Fabian (1979 أن نجاح المرأة في التكيف أو فشلها يعتمد على الإقامة مع عائلة، والحصول على عمل دائم. إلى جانب العوامل الأخرى ومنها نوع التدريب الذي تلقته المرأة في السجن، وكذلك نوع البرامج المتوفرة للمرأة بعد خروجها من السجن. ونخلص من ذلك إلى أنه رغم هذه العقبات فإن المرأة أقدر نسبيا على التكيف خارج السجن من الرجل، فيما عدا تلك الفئة من صاحبات السوابق أوممن يتعاطين المخدرات.

وتشير (103 :simon (1975 إلى أن وضع المرأة في السجون البريطانية لا يختلف كثيرا عن وضعها في الولايات المتحدة، باستثناء ما يلاحظ من أن السجينات أكثر ميلا لإثارة المشكلات كما أنهن يتعرضن لعقوبات أشد. وتقول إن التدريب بداخل السجن يقتصر على الطهي والتنظيف وغسل الملابس، الأمر الذي يجعل فرص العمل محدودة أمامهن عند إطلاق سراحهن. وترى (145 — 144 :Smart (1976 أن بعض الإداريين من صانعي القرار ومن علماء الإجرام ينظرون إلى جريمة المرأة على أنها سلوك عقلاني وغير مسئول. وغالبا غير متعمد، أي انها فرد غير متكيف في مجتمع منظم ومتحد. ومن هذا المنظور تحول أحد السجون البريطانية إلى مستشفى للطب النفسي، حيث يعتبر السجين

أحد المرضى ويوجد الأطباء والممرضات إلى جانب السجانين، وتقدم برامج العلاج النفسي ولكن لن تكون هناك برامج للتدريب المهني ويقتصر التدريب على الأعمال المنزلية وحدها، وبذلك لن يختلف عن السجون النسائية البريطانية الأخرى.

أسباب السلوك الاجرامي للمرأة:

يشكل البحث في أسباب السلوك الإجرامي المحوري في اهتمامات علماء الإجرام منذ فترة طويلة. وقد اهتمت هذه الدراسات في البداية وتركزت حول العوامل البيولوجية، حيث ساد الاعتقاد بأن الإنسان باعتباره كائنا حيا فلابد وأن يخضع سلوكه كغيره من الكائنات الحية لقوانين علم الأحياء. فالاتجاهات البيولوجية منذ لومبروزو الذي اعتقد فيما اطلق عليه بالارتداد الوراثي. والقائلين بأثر اختلال افرازات الغدد أو زيادة الكروموسوم Y ونحو ذلك من العوامل البيولوجية كلها تدور في نطاق هذا التفسير. وهناك من يرى أن الإنسان مع كونه كائنا حيا إلا أنه رغم ذلك يعكس خصائص محيطه الثقافي الاجتماعي، وهكذا نبعت الاتجاهات الاجتماعية المختلفة التي اهتمت بالانتماء الطبقي للفرد، والصراع الثقافي، وتوفر الفرص التعليمية والاقتصادية، والاختلاط الثقافي، وأثر الوصم، وغيرها، تقع جميعها ضمن هذا التفسير. وما يسترعي النظر أن معظم النظريات التي ظهرت منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين قد ركزت اهتمامها على جرائم الرجل، وإن كانت هناك فئة قليلة قد اهتمت بجريمة المرأة وعزت أسبابها إلى عوامل بيولوجية ونفسية. والملاحظ أنه منذ الستينات ونتيجة ارتفاع معدلات جرائم المرأة، بدأت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤخذ في الاعتبار لتفسير ذلك السلوك.

وتعتبر الدراسة التي قام بها Lombroso & Ferrero (1895) من الأعمال الرائدة في هذا المجال، رغم أنها فقدت قيمتها العلمية منذ وقت بعيد. وقد كانت نظرة لمبورزو إلى المجرمين الذكور وخاصة القتلة منهم باعتبارهم مجرمين بالولادة ولهم شكل معين يمكن تمييزه بأكثر من خمس صفات تمثل الانحطاط، وهذه الصفات تحدد الشخصية المجبولة على الإجرام، وأن هذه الشخصية وليدة الانحلال أو الارتداد الوراثي إلى الا جناس البدائية. وفي دارسته للمرأة وجد بعض القرائن التي تشير إلى بعض الخصائص الانحطاطية خاصة عند البغايا، غير أن أوصاف أغلبية أفراد العينة لم تكن مطابقة لنظريته في الارتداد الوراثي. وقد قام بتعليل ندرة جرائم المرأة بأسباب بيولوجية، إذ أن سيكولوجية الأنثى أكثر اعتمادا على تكوينها البيولوجي من الذكر، ولذلك ليس من المتوقع أن تنحرف كالذكر. واعتبر أن معظم النساء من المرجح أن يحملن صفات المجرم بالصدفة لا المجرم بالولادة، وقد تورطن في تلك الجرائم نتيجة تحريض بعض الرجال أو نتيجة رغبات جارفة لا تقاوم. أما القلة من النساء اللاتي يشبهن المجرم بالولادة فهن يتجاوزن الرجال من

أمثالهن في جميع الأوصاف بالإضافة الى ما يتمتعن به من مكر وخداع . والمرأة في نظره عندما تكون سيئة فسوف تكون أسوأ من الرجل بل هي مسخ . (Reckless, 1961: 149 — 150).

وترى Smart (1976: 34) أن المرأة في ضوء هذا التفكير قد ادينت اجتماعيا ليس فقط لمخالفتها للقانون بل باعتبارها شاذة جنسيا وجسمانيا . إن ردود الأفعال الاجتماعية نحو المرأة التي ترتكب جرائم العنف مختلفة عن مثيلاتها نحو جرائم الرجل، وهذه الاستجابات تنظر إلى المرأة في شكل مسخ كريه . ولعل لمبروزو كان واضحا وصريحا في دعواه عندما أشار إلى أثر البيئة في السلوك ومع أن الذين جاءوا من بعده تأثروا بآرائه وتركت أعمالهم انطباعا يوحي بأهمية العوامل النفسية والاجتماعية إلا أن أهمية دور العوامل البيولوجية كان يمكن قراءتها بين ثنايا السطور.

ويرى Thomas (1907) على العكس من لمبروزو أنه ليس هناك فرد يميل إلى الجريمة، بل بمقدور المؤسسات الاجتماعية إصلاح سلوك الأفراد الذين يمكن أن يتجهوا للانحراف . ويرى أن التعريف الذاتي للحالة يقوم بدور أساس في سلوك الفرد . وهكذا فإن التعريف نفسه هو الذي يحتاج إلى تغير وليس الحالة ذاتها . ويشير إلى أن الرغبات الجنسية ليست الدافع وراء انحراف الفتيات بل يدفعهن الميل إلى الإثارة، وتجربة الجديد وجذب الانتباه والحصول على الحرية في المجتمع العريض . فالفتاة لا تسعى لإقامة علاقة جنسية لإشباع الرغبة الجنسية بل لتحقيق الرغبات الأخرى . ويقرر أن العامل الاقتصادي لا يلعب دورا بارزا في السلوك الإجرامي، فمثل هؤلاء الفتيات لا ينحرفن لأسباب اقتصادية بل لأسباب سيكولوجية (Klein, 1973: 15 — 16) وتنتقد Klein ذلك الموقف وتعتبره شديد الغرابة في زمان تنتشر فيه المجاعة والأمراض . وهو بهذا التفسير يقف في صف واحد مع كل من لمبروزو وفرويد وغيرهما . وترى Smart (1976 : 44) أن المرأة لم تتح لها فرصة مساوية للرجل للحصول على دخل يضمن لها شراء ما تحتاج إليه من أشياء، ثم إن المساومة الجنسية صفة عامة بين جميع النساء طالما يعتمدن في حياتهن اقتصاديا على الرجال .

ويحتل ما كتبه Pollak (1950) أهمية خاصة عندما تحدث عن ما أطلق عليه الجرائم الخفية للمرأة كتبرير للتفاوت بين معدلات جرائم الرجال والنساء . ويعتقد أن هناك ثلاثة أسباب تفسر انخفاض معدلات جرائم المرأة . والسبب الأول أنه قلما يتم إبلاغ الشرطة عن جرائم النساء . والثاني يعود الى صعوبة اكتشاف المخالفات من النساء . والثالث يبدو في تساهل الأجهزة المطبقة للقانون من شرطة وقضاء مع النساء المخالفات والتعامل معهن بصورة مختلفة عن الرجال . وقد توصل إلى هذه النتائج في ضوء نظرته للمرأة فهو يرى أن

المرأة هي المحرض بدلا من المرتكب للعمل الإجرامي وأن ارتكاب تلك الأفعال يصبح من نصيب الرجال. ويستخلص أيضا أن ضحايا جرائم النساء من الأزواج والأبناء والأحبة لا يقومون بإخطار الشرطة بما حدث. ويبدو تفسير العامل الثالث في المعاملة التي تعبر عن شهامة الرجال تجاه المرأة. ويعتقد أن الرجال قد خدعوا أنفسهم بما يسود بينهم من أن المرأة سهلة الانقياد وفي حاجة إلى الحماية ولذلك تخيلوا أن احتمال قيام المرأة بارتكاب الجريمة أمر بعيد. ولذا فهم يترددون في التبليغ عن النسوة المخالفات للقانون :Smart, 1979) 46 — 49).

ويبدو كما تشير Smart أن القول بأن المرأة هي المحرض أكثر من المركتب يستند إلى ما يتردد في الفلكلور أكثر من اعتماده على الواقع. أما بالنسبة لكون الضحايا من الأقارب أو المعارف فقد يكون محقا، خاصة فيما يتعلق بجرائم العنف وبالذات مع الأطفال. وترى Klein (1973: 23) ان افتراضه وجود مواقف تتسم بالشهامة من جانب العاملين بالأجهزة المطبقة للقانون تجاه المرأة لا أساس له في الواقع، لأن النساء اللاتي تقبض عليهن الشرطة لارتكاب المخالفات هن عادة من الفقراء والأقليات والمتطرفين السياسيين والاجتماعيين، وبالتالي فإن مثل هذه المعاملة الخاصة لا يمكن أن تشملهن، إذن فهي فكرة لا تنسحب إلا على سيدات المجتمع من الأثرياء البيض. وهؤلاء النسوة يندر أن تكون لهن صلات بتلك الأجهزة.

هؤلاء الكتاب الثلاثة إضافة إلى أخرين من امثال Daivs, Freud يمثلون الرعيل الأول ممن اهتموا بالسلوك المنحرف للمرأة. ومن الملاحظ أن الجيل الثاني من الكتاب والذي ظهر خلال الستينات، كان متأثرا بأفكار هؤلاء الرواد. وترى (Konopka (1966 أن الدوافع وراء انحراف الفتيات يعود إلى عامل نفسي يتمثل في شعور المرأة بالوحدة والحاجة إلى الاعتماد على الاخرين. بينما تعتقد (Smart (1976: 65 أن فكرة الحاجة إلى التدعيم أو الاعتماد عند الكاتبة، تشير إلى حاجة موروثة وليس عن حاجات فرضتها الثقافة. وترى أن Konopks لا تتعرض لطبيعة النظام الاجتماعي الذي جعل المرأة في وضع تابع ومعتمد على الآخرين، مما يفرض على المرأة بالضرورة التماس الدعم النفسي والمادي نتيجة فرصتها المحدودة لتحقيق الاعتماد الذاتي والاستقلالية وتثير Smart (1976: 62) اعتراضا منهجيا عندما أخذت (Konopka) فتيات المؤسسات باعتبارهن يمثلن كل الفتيات المخالفات للقانون، واستخلصت أن كل المنحرفات آتين من بيوت مفككة، إلى جانب عدم توفر رقابة الأهل وانخفاض مستوى التعليم. وتثير اعتراضا آخر حول تسليم الكاتبة وتقبل الوصم الرسمي بانحراف هؤلاء الفتيات في الوقت الذي تعلم فيه جيدا المعاملة المختلفة من قبل الأجهزة المطبقة للقانون لكل من الجنسين. فالسلوك

المنحرف الذي تقترفه الفتيات، وخاصة اذا كان جنسيا، سوف ينظر إليه باعتباره أكثر من عمل مماثل يقوم به الفتى وينتهي عادة بالوصم الرسمي.

ومن بين الدراسات التي أخذت بتقاليد المدرسة البيولوجية تلك الدراسة التي قام بها Cowie & Slater (1968). فنلاحظ أنهما يؤكدان أن الفوارق البيولوجية بين الرجال والنساء تمثل السبب الأساسي في الاختلاف بين طبيعة ومعدلات جرائم الجنسين. ولذلك يعتقدان أن الفتيات ينحرفن بسبب الشذوذ البيولوجي، مثل اعتلال الصحة وخلل الجهاز العصبي المركزي وانخفاض الذكاء إلى جانب سمات شاذة أقل مثل الكسل وزيادة الوزن، والفظاظة والسماجة. فإذا توفرت كل هذه الصفات أو بعضها أو إحداها مع عوامل بيئية ضاغطة فسوف تؤدي إلى انحراف أولئك الفتيات. ولما كانت العوامل الاجتماعية أقل أثرا على الفتيات مقارنة بالفتيان، فإن العوامل البيولوجية تلعب الدور الأكبر في انحراف الفتيات. ويفسر عدم اشتراك المرأة في جرائم العنف والاختلاس والسلب بنظام الصبغيات والهرمونات وتأثيره في جسم المرأة. (Smart, 1976: 55 — 56) أما Smart فترى بأن عدم اشتراك المرأة في ذلك النوع من الجرائم يرجع إلى توفر الفرص غير المشروعة. وشدة الضبط الاجتماعي إزاء المرأة، وليس بسبب تلك العوامل البيولوجية. وتعتقد أن تلك الصفات الشاذة التي يتردد ذكرها تسود بين بعض الفئات الاجتماعية وخاصة الفقراء نتيجة طبيعة الغذاء وعدم توفر العناية الصحية.

والمشكلة الواضحة في تلك الدراسة هي قبول أصحابها للتعريف القانوني والثقافي للسلوك. ثم معالجتهم لمشكلة انحرف الفتيات في عزلة عن كافة المؤسسات الاجتماعية باستثناء العائلة مما أدى إلى تشويه تلك الظاهرة واستبعاد بعض الأجهزة التي ساهمت في خلق الانحراف كالشرطة والمحاكم والمشتغلين في مجال الخدمة الاجتماعية (Smart, 1979: 55 — 59).

وخلال عقد السبعينات أخذ الاتجاه نحو تفسير جريمة المرأة ينأى عن العوامل البيولوجية ويأخذ بالبحث عن أسباب اجتماعية فنلاحظ أن Hoffman — Bustamante (1973) يشير إلى أهمية أساليب التنشئة الاجتماعية واختلافها بين البنين والبنات مما ينعكس بدوره على السلوك. فالأولاد يمنحون حرية أكبر ويشجعون على الطموح، وعلى العدوان. ولذلك من المتوقع أن لا تلجأ المرأة إلى استخدام العنف لعدم اكتساب الاستعداد أو الخبرة. ومن ثم فهي لا ترتكب جرائم العنف أو السلب المسلح. وحتى لو اشتركت في جرائم عنف فهي تلجأ إلى أساليب تعكس تنشئتها ودورها الجنسي. فاذا قتلت فهي تقتل الزوج أو الحبيب فسلاحها السكين التي اعتادت على استخدامها. أما في جرائم السلب والسرقات فتقوم المرأة بدور مساعد للرجل (Smart, 1976: 66 — 67). ويعتقد

(Reckless (1961: 155 أن القول بفهم جرائم المرأة من خلال دورها الاجتماعي يؤكّد ما يذهب اليه Pollak من أن انحراف المرأة متستر وراء إدراكنا لادوار المرأة. وهكذا نجد الخداع والتحريض يعبران عن القيام بدور تقليدي. وتعتقد (Smart, (1976: 69 أن دراسة جرائم المرأة من خلال تحليل الأدوار الجنسية لا تقدم لنا منظورا شموليا لتلك الظاهرة. ولذلك فهناك مشكلتان، تتعلق الأولى بعدم القدرة على مناقشة الأدوار الجنسية ضمن تفسير شمولي للأصل الاجتماعي لتلك الأدوار. وليست هناك محاولة لرصد تطور تقسيم العمل بين الجنسين أو تفسير المركز الاجتماعي المنخفض للمرأة من منظور تاريخي واقتصادي وثقافي. والمشكلة الثانية ترتبط بفشل تلك النظرية في مناقشة النظرية على أسباب عدم ارتكاب المرأة للجريمة وتركت للنظريات الأخرى الإجابة عن أسباب قيام المرأة بارتكاب الجريمة. وهكذا كان تفسير ذلك السلوك نتيجة اضطراب التنشئة الاجتماعية أو فشلها أو بسبب احباطات تعوق القيام بتوقعات الدور. ومن هنا نجد أن هذه النظرية تنقصها النظرة الشمولية لتفسير جريمة المرأة.

وانطلاقا من هذه النظرية هناك افتراض يقول بأنه لما كان دور المرأة قد أخذ في التغير فقد أصبحت أكثر تعرضا للتوتر وبالتالي التورط في مخالفة القانون. ومنذ السبعينات يسود اتفاق بين قطاع واسع من علماء الإجرام يقرر وجود علاقة سببية بين حركة تحرير المرأة وزيادة معدلات الجريمة. فترى (Simon (1975: 1 أنه من بين النتائج التي سوف تترتب علي حركة تحرير المرأة تورط أعداد أكبر من النساء في اتخاذ الجريمة مهنة، وسيصاحب ذلك تغير أنماط الجرائم التي ترتكبها والأدوار التي تقوم بها في زمرة الجماعات الإجرامية. وتشير (Adler (1975: 95 إلى أن حركة تحرير المرأة قد أدت الى زيادة معدلات جرائم المرأة، كما دفعت بأعداد أكبر من الفتيات إلى ممارسة شرب الخمر، واقتراف السرقات، والشجار، والانضمام إلى عصابات. وترى أن تلك السلوكيات تساير طبيعة الادوار الرجالية. وتذهب الكاتبة إلى أبعد من ذلك حيث تستلخص أنه كلما ضاقت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين كلما ازدادت نسبة جرائم المرأة بصورة مطردة. فإلى جانب زيادة نسبة هذه الجرائم في الولايات المتحدة تشير إلى زيادتها أيضا في أوروبا الغربية ونيوزيلاندة نتيجة المساواة مع الرجال. بل وحتى في الهند بدأت النسب تتقارب بين معدلات المجرمين من الرجال والنساء. (Adler (1975: 17 وتشير (75 — 71 :Smart (1976إلى أن هذه المقولة تستند إلى افتراضين: أولهما بأن الجرائم التي ترتكبها المرأة ذات طبيعة "رجالية" وجرائم العنف بشكل خاص. والثاني أن حركة المرأة تحرير تمثل محاولة لمنافسة الرجل. إلا أنها ترى أنه من الصعب أن نجد مؤيدين لحركة تحرير المرأة بين من وقعوا في قبضة الشرطة لأنهم من الفقراء والأقليات والحركة ليس لها اتباع بين هذه الفئات. ومما يلفت نظر الباحثة أن الدراسات الخاصة بجريمة الرجل قطعت شوطا كبيرا نحو الشمولية والتعقيد، أما

النظرة إلى جريمة المرأة فلا تزال ضيقة ونرجعها الى سبب بسيط وحيد، وبسبب فشل النظريات البيولوجية اتجه البعض للبحث عن أسباب أخرى ليجده في حركة تحرير المرأة. ويشير (Weis 1976: 24 — 25) إلى أن الاحصاءات الرسمية والبحوث الميدانية تبين أن المرأة المجرمة الحديثة ليست حقيقة ميدانية، وأن الافتراض بوجود علاقة بين حركة تحرير المرأة والجريمة تصور باطل. ويعتقد أن الزيادة في معدلات جرائم الملكية نشأت عن الركود الاقتصادي والبطالة خاصة بين النساء، وقد يعزى إلى تغير الظروف المادية للاستهلاك خلال العقدين الماضيين. ويشير James & Thornton (1980: 243) إلى أن زيادة الفرص وضعف الضبط الاجتماعي يحتمل ان يكونا أدتا الى زيادة جرائم المرأة، إلا أن الأدلة تشير الى أن معدلات الجريمة بين المتحررات من النساء يماثل أو أقل من جرائم النساء التقليديات. وترى Velimesis (1975: 107 — 108) أن طبيعة المجتمع الامريكي قد ولدت التوتر والضغوط للفقراء والاقليات مما دفع البعض منهم وبينهن النساء، إلى العنف ومخالفة القانون. وليست هناك قرائن تشير إلى أن تغير مكانة المرأة، أو تعدد الأدوار التي تمارسها قد دفع المرأة إلى الجريمة. كما أن النساء الأكثر تأثرا بهذه التغيرات هن نساء الطبقة الوسطى. أما السجينات فهن من طبقة الفقراء وهن أبعد ما يكون عن حركة تحرير المرأة.

خاتمة:

انصب اهتمام علماء الإجرام في الماضي على دراسة الرجال المخالفين للقانون وجرائمهم. إلا أنه منذ عقد من الزمان اتجه البعض نحو الاهتمام بجرائم المرأة. وقد كانت محصلة هذه الدراسات ما قمنا باستعراض بعضه آنفا. ولكن لاتزال الحاجة قائمة لإجراء المزيد من الدراسة للتعرف على أنماط السلوك الإجرامي للمرأة، والتغير الذي طرأ عليه وما سوف يطرأ مستقبلا. وهناك حاجة ماسة إلى مقارنة سلوك المرأة المخالفة للقانون في المجتمعات الغربية وسلوكها في المجتمعات الأخرى. وعلى سبيل المثال، هل أنماط الجرائم التقليدية للمرأة في المجتمعات الغربية كالسرقة من المخازن وجرائم الجنس تمثل النمط السائد في مجتمعات العالم الثالث ومجتمعات الدول الاشتراكية، أم أن هناك أنماطا مختلفة؟ وما هي ممارسة المرأة لانماط جديدة مثل جرائم العنف في تلك المجتمعات؟ إن هناك حاجة لمزيد من الدراسات حول مواقف ومعاملة الأجهزة المطبقة للقانون من شرطة ومحاكم وسجون تجاه المرأة المخالفة سواء في المجتمعات الغربية أو غيرها.

ولا يتطرق إلى الأذهان أن يكون القول بالحاجة لمزيد من الدراسات حول ذلك الموضوع يقصد به دعوة لعزل دراسة جرائم الرجل عن جرائم المرأة. وليست هي دعوة لإنشاء تخصص فرعي جديد، بل هي دعوة لإلقاء الضوء على جانب ظل مجهولا لفترة

طويلة في الغرب، ولايزال مجهولا في المجتمعات الأخرى، كالمجتمع العربي. إن نتاج السنوات العشر الماضية يدعو للارتياح، وإن كان هناك بعض القلق. فالملاحظ أن أغلبية المهتمين بدراسة تلك الظاهرة خلال تلك الفترة هم من النساء، ومن ثم المتوقع أن تقل أهمية تلك الدراسات مستقبلا نظرا لعدم اهتمام غالبية علماء الإجرام الرجال. وهؤلاء كما نعلم يمثلون الأسماء البارزة والقادرة على الحصول على المنح المالية اللازمة للبحوث والدراسات إلا أن هذه الملاحظة لن تقلل من قيمة الإسهامات التي شارك بها بعض المهتمين من الرجال، ونأمل أن يستمر هذا الاهتمام ويزداد ويعطي الموضوع العناية الكافية في إطار نظرة أكثر شمولية لمعالجة تلك الظاهرة الإنسانية.

FOOTENOTES:

1(Adler, F. 1975 Sisters in Crime. New York: Mc-Graw-Hill book Company.

2) Baab, G. W. & W.R. Furguson, Jr. 1967. "texas sentencing practices: A Statistical Study" Texas Law Review, Vol. 45: pp 471-503.

3) Baunach, P. 1977. "Women Offenders: A Commemtary Current Conceptions on Women in Crime". Quarterly Journal of Corrections, Vol. 1. No. 4, Special Issue: pp. 14-18.

4) Bernstein, 1979. "Defendant's Sex & Criminal Court Decisions". pp. 329 - 354 in R. Alvarez et al (eds.) Discrimination in Organization. San Francisco: Jossey-Bass.

5) Burkhart, K. 1973. Women in Prison. New York: Doubleday.

6) Cavan, R. 1962. Criminology, (Third edition) New York: Crowell.

7) Cowie, J. 1968. Delinquency in Girls. London: Heinemann.

8) Datesman. S., F. Scarpitti & R. Stephenson 1975. "Female delinquency: An application of Self & Opportunity theories". Journal of Research in Crime & delinquency, Vol. 12: pp 107-123.

9) Epperson, L. et. al. 1982. "Women Incarcerated in 1960, 1970 & 1980 implications of demographic, educational & personality characteristics for earlier research". Criminal Justice & behavior, Vol. 9, No. 3: pp. 352-363.

10) Fabian. S. 1979. "Toward the Best Interests of Women Prisoners: Is the System Working?". New England Journal on Prison Law. Vol. 6, No. 1: pp. 1-60.

11) Giallombardo, R. 1974. The Social World of Imprisoned Girls. New York: Wiley.

12) 1966 Society of Women: A Study of Woman's Prison. New York: Wiley.

13) Hefferman, E. 1972. Making it in Prison. New York: Wiley.

14) Hiller, A. & L. Hancock 1981. "The processing of Juveniles in Victoria", pp. 92-126 in S. Mukherjee & J. Scutt (eds.) Women & Crime. Sydney: Australian Institute of Criminology.

15) Hoffman - Bustamante, D. 1973. "The nature of female Criminality". Issues in Criminology, Vol. 8. No. 2.

16) James. J. & W. Thornton 1980. "Women's Liberation & the Female delinquent". Journal of Research in Crime & Delinquency: pp. 230-244.

17) James. J. et. al. 1979. "The relationship between Female Criminality & drug use". International Journal of Addict, Vol. 14, No. 2: pp. 215-229.

18) Klein. D. 1973. "The etiology of female crime. A review of the literature". Issues in Criminology, Vol. 8, No. 2: pp. 3-30.

19) Konopka. G. 1966. The Adolescent Girl in Conflict. New Jersey, Prentice-Hall.

20) Lombroso, C & W. Ferrero, 1985 The Female Offender. London: Fisher Unwin.

21) Mawby, I. 1982. "Women in Prison: A British study". Crime & Delinquency, Vol. 28, No. 1: 24-39.

2) Moseley, W. & M. Gerould 1975. "Sex & Parole: A comparison of Male and Female Parolees". Journal of Criminal Justice, Vol 3, pp. 47-58.

23) Mukherjee, S. & W. Fitzgerald 1981 "The myth of Rising Female Crime". pp. 127 - 166, In S. Mukherjee & J. Scutt (ed.) Women & Sydney: Australian Institute of Criminology.

24) Naffin. N. 1981 "Theorizing about female crime". pp. 70-91. In S. Mukherjee & J. Scutt (eds.) Woman & Crime. Sydney: Australian Institute of Criminology.

25) Nagel. S & J. Weizman 1971 "Women as Ititigants". Restings Law Journal, Vol. 23 (Nov.) pp. 117-198.

26) Noblit, W. & J. Burcart 1976. "Women & Crime: 1960-1970". Social Science Quarterly, Vol. 56. No. 4: pp. 650-657.

27) Norland. A. & N. Shover 1977. "Gender Roles & Female Criminality". Criminology, Vol. 15 No. 1: pp. 87-107.

28) Pollack, O. 1950. The Criminality of Women. Philadelphia: The University of Pennsylvania Press.

29) Pope, C. 1976 "The influence of Social & Legal Factors on Sentence Dispositions: A preliminary Analysis of Offender - Based Transaction Statistics". Journal of Criminal Justice: pp. 203 - 221.

30) Price, R. 1977. "The Forgotten Female Offender". Crime & Delinquency. Vol. 23, No. 2: pp. 101-108.

31) Rans. L. 1978. Women's Crime. Federal Probation. Vol. 42, No. 1: pp. 45-49.

32) Reckless, W. 1961 The Crime Problem. (Third edition) New York: Appleton - Century - Crofts.

33) Rosenblatt, E. & C. Greenland 1974 "Female Crime of Violence". Canadian Journal of Criminology & Corrections, Vol. 16, No. 2: pp. 173-180.

34) Sandhu, H. et al 1977. Juvenile Delinquency: Causes, Control & Prevention. New York: McGraw-Hill.

35) Scott, J. 1974 "The use of discretion in determining the severity of punishment for incarcerated offenders". Journal of Criminal Law & Criminology, Vol. 65: pp. 214-224.

36) Simon, R. 1975. Women & Crime. Lexington, Mass: Lexington Books.

37) Smart. C. 1979. "The new female Criminal: Reality or Myth". British Journal of Criminology. Vol. 19, No. 1: pp 50-59.

38) 1976 Women, Crime & Criminology: A Feminist Critque. London: Routledge & Kegan Paul.

39) Steffensmeir, D. 1980. "Asssessing the Impact of the Women's movement on Sex-Based differences in the Handling of Adult Criminal Defendants". Crime & Delinquency, Vol. 26, No. 3: pp. 344-357.

40) 1978 "Crime & the Contemporary Woman: An Analysis of changing levels of Female property Crimes, 1960-75. Social Forces. Vol. 57: No. 2: pp 566-584.

41) R.Steffensmeir. 1980 "Trends in Female Delinquency". Criminology. Vol. 18, No. 1: pp 62-85.

42) Teilman. S & H. Landry 1981 "Gender bias in Juvenile Justice". Journal of research on Crime & Delinquency. Vol. 18, No. 1: pp. 47-80.

43) Thomas, W. I. 1907 Sex & Society. Boston: Little Brown.

44) Townes, H. et. al. 1981 "Criminal Involvement of Female Offenders". Criminology. Vol. 18, No. 4: pp. 471 - 480.

45) Velimesis, M. 1975 "The Female Offender". Crime & Delinquency Literature, Vol. 7, No. 1: pp. 94 - 112.

46) Ward. D. & G. Kassebaum 1965 Women's Prisons. Chicago: Aldine Publishing Co.

47) 1964 "Homosexuality: A mode of Adaptation in a prison for Women". Social Problems, Vol. 12, No. 2: pp. 159-177.

48) Weis, J. 1976. "Liberation & Crime & Social Justice, Vol. 6: pp. 17-27.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٦ (الصفحات من ١٦٥ ـ ٢١٣)

أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية : دراسة استطلاعية وصفية على عينة من المهجرين الفلسطينيين المقيمين في الأردن

إدريس عزام

قسم الاجتماع ـ الجامعة الأردنية

مقدمة :

تعتبر الهجرة موضوعا جذب اهتمام العلماء والباحثين على النطاق العالمي خلال الفترة التي تلت الحربين العالميتين . ولنا من دراسات رافنستين ولونجستان وأوجلي في انجلترا ، وفون ماير وبوكر وولف وهانسن في المانيا . وبالور وروستنبرغ في استراليا ولافي وميرتون واوسكن في فرنسا ، وفيبر في الولايات المتحدة ، مثال على ذلك .[1]

ولم يتصدَّ الدارسون العرب لهذا الموضوع بشكل واسع نسبيا ، إلا منذ أوائل الستينات حيث أصبح موضوعا شائعا لكثير من الدراسات والرسائل الجامعية .
وقد لفتت انتباهنا في دراسات الهجرة ملاحظات أهمها :

١ ـ عناية هذه الدراسات بالإحصاء والوصف أكثر من عنايتها بالتحليل الشمولي ، فقد تناولت هذه الدراسات ـ وبخاصة الغربية منها ـ الهجرة كمشكلة سكانية تتضمن مسائل محددة مثل معدلات النمو الحضري الناتجة عنها ، على الأصعدة المحلية والدولية ، والخصوبة والمواليد والوفيات ، ومناطق التجمع السكاني للمهاجرين ، مما يعني أنها دراسات موجهة لأغراض سكانية بحتة الأمر الذي يفسر طغيان المنظور الديمغرافي عليها .

٢ ـ أن الدراسات العربية للهجرة ، قد ركزت في الغالب على التحركات السكانية الداخلية ، أي الهجرات الداخلية داخل الحدود الإقليمية لكل قطر عربي ، وقليل منها تناولها على الصعيد العربي بشكل عام ، وبالتالي فقد انصرفت نحو معالجة القضايا والآثار الناتجة عن هذا النوع من الهجرات الداخلية الطوعية وذلك من منظور ديمغرافي أحيانا ، ومن منظور ديمغرافي اقتصادي أحيانا أخرى .[2]

٣ ـ تشترك دراسات الهجرة بعامة الغربية منها والعربية بتجاهلها شبه التام للهجرة القسرية أو عملية التهجير Forced migration كما نسمّيها في هذه الدراسة ، وبخاصة ما يتعلق بالوسائل والأساليب التي تتبع في مثل هذا النوع من الهجرات ، والتي لا وجود لها عادة في حالات الهجرة الطوعية . كما تجاهلت الحديث عن آثارها ونتائجها المختلفة على الأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية واكتفت في أحسن الأحوال بالإشارة إليها كنمط للهجرة التي تحدث لأسباب سياسية في الغالب ، في الوقت الذي حاولت فيه هذه الدراسات صياغة نظريات عامة تتحكم بالهجرة الطوعية وأسبابها وآثارها كنظرية الطرد ـ الجذب المشهورة في هذا المجال والتي فصلت بشكل تعسفي بين عوامل هي في حقيقتها متداخلة وأعني بها عوامل الطرد والجذب .[٣]

وإذا ما اعتبرنا هذا التجاهل لعمليات التهجير القسرية مجرد نقص في التراث العلمي على المستوى العالمي ، فهو على المستوى العربي عيب يتحمل علماء العرب اللوم عليه سيما وأنهم يعايشون نموذجا ساطعا في هذا المجال ممثلا بعمليات تهجير العرب الفلسطينيين من وطنهم الأصلي بشكل قسري على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي . وهي عمليات لم تحظ إلا ببعض الدراسات التي طغى عليها هي الاخرى المنظور الديمغرافي البحت[٤] ، رغم أنها تمثل حالة نادرة من حالات التهجير الجماعي كما نراها ويراها غيرنا أمثال كوستياو[٥]

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسد بعض النقص في هذا المجال . وسوف تكون دراسة استطلاعية تهدف إلى توضيح الوسائل والأساليب التي اتبعت في تهجير الفلسطينيين ، سيما أن هذه الاساليب قد تكون بحد ذاتها مشكلات عانت أو ما زالت تعاني منها الأسرة الفلسطينية المهجرة . كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح النتائج والآثار التي صاحب عملية التهجير أو نتجت عنها . وبخاصة في المجال الأسري . علنا بذلك نستطيع أن نحقق فهما علميا وواقعيا لأبرز المشكلات الأسرية التي واكبت عمليات التهجير أو نتجت عنها سواء في أعقاب التهجير عام ١٩٤٨ او ١٩٦٧ وما بعدها . ومثل هذا الفهم لا يتحقق إلا بدراسة ميدانية تمكننا من الوصول إلى إجابات محددة للتساؤلات التالية : كيف هُجّر الفلسطينيون من وطنهم الأصلي وبأي الوسائل والاساليب ؟ ما هي الفئات التي استجابت للتهجير أكثر من غيرها ؟ هل صمدت الأسرة الفلسطينية من الناحية البنائية أم تفككت بفعل التهجير ؟ كيف تعيش الأسرة المهجرة في أماكن إقامتها الحالية في الأردن ؟ ما هي المصادر الرئيسية لدخل الأسرة ، وما هي الأضرار المادية وغير المادية التي لحقت بها أثناء التهجير وبعده ؟ كيف ينظر المُهجرون إلى المستقبل ؟ وما مدى تكيّفهم في أماكن

إقامتهم الحالية ؟ هل هناك أنماط سلوكية انحرافية بارزة في مناطق تجمعهم الحالية وذلك كنتيجة مفترضة للتهجير والتشريد ؟ كيف يُقَيِّم . المهجرون واقعهم المعيشي الحالي وما هي مطالبهم لتحسين هذا الواقع ؟ ؟ ؟ .

هذه هي الأسئلة التي تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عليها . ومنها تشكل مضمون استمارة البحث الميداني . وسوف تكون هذه الدراسة الاستطلاعية الأولى بين الدراسات التي ننوي القيام بها على هذا الموضوع نفسه إن شاء الله تعالى .

طريقة الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة أساسا على بيانات استمدت من مسح واسع شمل ثلاث آلاف أسرة فلسطينية مهجرة ، وذلك كعينة غرضية تم تحديدها لأغراض هذه الدراسة . وقد شملت أسراً مهجرة من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ومن الضفة الغربية ، وقطاع عزة ، وكلها تقيم في الأردن حاليا ، وقد فرغت البيانات الخاصة بـ ٢٩٨٥ أسرة فقط وأسقط الباقي لأخطاء وردت فيها . وتشكل العينة بحجمها هذا ما يقارب ٢٪ من مجموع الأسر المهجرة الفلسطينية المتواجدة في الأردن . وقد تم اختيارها من المناطق التي يتركز فيها المهجرون بشكل يكاد أن يكون كاملا ، واستثنيت من الدراسة مناطق أخرى في المدن الأردنية يقيم فيها مهجرون فلسطينيون إلى جانب غير المهجرين من أهل البلاد ، وذلك تجنبا لمشكلة الفرز والتصنيف لتمييز المساكن والأسر الفلسطينية عن غيرها من الأسر والمساكن غير الفلسطينية في تلك المناطق وهذه مسألة في غاية الصعوبة .

أما عن اختيار وحدات الدراسة من الأسر المهجرة فلم يتيسر لنا اعتماد الطريقة المنظمة لعدم توافر أرقام للمساكن من جهة ، وعدم ترحيب المهجرين بمثل هذه الدراسات من جهة أخرى . وقد دفعنا السبب الأخير في حالات كثيرة إلى تبديل أسرة بغيرها أكثر من مرة لعدم تجاوب بعض أرباب الأسر مع الباحثين أو انقطاعهم عن الاستمرار في المقابلة . وذلك إما لنقص في الوعي البحثي لديهم شأن باقي المجتمعات العربية المحلية ، أو لفقدانهم الثقة بإمكانية أن يعود عليهم أي نفع من مثل هذه الدراسات بعد الذي خبروه مع قضيتهم وظروفها والمواقف المختلفة منها . ومن هنا كان لابد ان يشمل البحث كل من يتواجد في منزله في أثناء عملية البحث الميداني ووافق على الاشتراك فيه عن قناعة تامة ، شريطة أن لا يتجاوز عدد الأسر المبحوثة من كل منطقة مختارة عما نسبته ٢٪ من مجموع الأسر فيها . فكان أن خرجت العينة مؤلفة من الأعداد الموزعة حسب مناطق التجمع الاثنتي عشرة الموضحة في الملحق جدول رقم (١) .

الخصائص الديمغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة :

اشتملت عينة الدراسة على ٢٤٢٧ رب أسرة يشغلون مركز الأب داخل الأسر المبحوثة . ؛ إي بنسبة ٨١٫٤٪ من مجموع العينة ، وعلى ٤٨٩ ربة أسرة يشغلن مركز الام داخل أسرهن ؛ اي بنسبة ١٦٫٣٪ من مجموع أسر العينة ، و ٦٠ رب أسرة يشغلون مركز الأخ المشرف على الأسرة ؛ اي بنسبة ٢٪ ، و ٩ مبحوثين يشغلون مراكز أخرى غير المراكز المذكورة ، ومع ذلك فهم أرباب لتلك الأسر التي يعيشون فيها . ولا تتناقض بياناتنا هذه مع حقيقة أن الأسرة العربية بعامة والأسرة الفلسطينية بشكل خاص ، هي أسر أبوية في الغالب سواء من حيث الخط القرابي فيها أو من حيث السلطة الداخلية ، ولا يشغل هذا المركز فيها أي عضو آخر منها أو أي قريب آخر إلا في حالات قليلة مثل وفاة الأب أو غيابه (الجدول رقم ٢ الملحق) وكان ٨٣٫٧٪ من مجموع أرباب الاسر المبحوثة من الذكور ، أما نسبة الإناث ربات الأسر فلم تتجاوز نسبتهن ٢٦٫٣٪ من مجموع عينة الدراسة (الجدول رقم "٣"الملحق) .

أما الفئات العمرية التي شملتها الدراسة ، فقد تراوحت ما بين الفئة العمرية (أقل من ٢٠ سنة) وبين الفئة العمرية (٦٠ سنة فأكثر) (الجدول رقم "٤"في الملحق) .

أما عن المستوى التعليمي لأرباب الاسر عينة الدراسة ، فقد كانت النسبة الغالبة منهم من المتعلمين تعليما ابتدائيا فقط (٤٦٫٤٪) من مجموع عينة الدراسة . يليهم الأميون ١٣٫٧٪ فالمتعلمون تعليما إعداديا ١٢٫٢٪ ، ،فالمتعلمون تعليما ثانويا ١٠٫٥٪ فالجامعيون ٥٪ فقط ، وأخيرا فئة المتعلمين تعليما عاليا (دراسات عليا) ونسبتهم ٢٫٦٪ . وقد لوحظ من هذه البيانات انخفاض نسبة الأمية على مستوى العينة ، بالمقارنة معها (الجدول رقم "٥") على المستوى الوطني الأردني ، فبينما تبلغ نسبة الأمية في العينة ١٣٫٧٪ فقط تصل هذه النسبة الى ٣٤٫٦٪ على المستوى الوطني الأردني . وإذا كانت غالبية العينة من الذكور حيث تقل نسبة الأمية بين الذكور عادة في المجتمعات العربية ، فهي بين الذكور على المستوى الوطني الأردني تصل أيضا الى ١٩٫٩٪ بين فئات السن من ١٥ سنة ـ ٦٥ سنة فأكثر .[٣] وبذلك تظل أعلى من نسبة الأمية على مستوى عينة الدراسة : وقد لا يفسر ذلك إلا في ضوء الظروف التاريخية الخاصة بانتشار التعليم في فلسطين والتي كان لها السبق في هذا الميدان إذا قورنت بالأردن .

أما عن الحالة الزواجية :

فقد كانت غالبية المبحوثين من أرباب الاسر من المتزوجين (٧٤٪) أما العزاب فقد

شكلوا ٦ر١٠٪ فقط ، وكان الباقون من الأرامل (١ر١٠٪) والمطلقين (٣ر٥٪) (الجدول رقم "٦")

أما عن أمكنة الإقامة الأصلية :

فقد اتضح من بياناتنا أن ٤ر٦٤٪ من مجموع عينة الدراسة قد جاءوا إلى الأردن من الضفة الغربية حيث كانوا يقيمون قبل التهجير مباشرة . وان ٦ر٢٨٪ كانوا يقيمون في المناطق المحتلة في عام ١٩٤٨ ، في حين ان ٧٪ منهم كانوا يقيمون قبل التهجير في قطاع غزة (الجدول رقم "٧" الملحق) .

وأمّا عن تاريخ تهجير هذه الأسر ، فقد كشفت البيانات ان (٦٢٪) من الأسر عينة الدراسة قد هجرت عام ١٩٦٧ ، و٦ر٢٨٪ منها كانت قد هجرت عام ١٩٤٨ في حين أن ٤ر٩٪ قد هجرت خلال عام ١٩٦٨ وما بعده .[٣]

وقد يعود ارتفاع نسبة المهجرين من الضفة الغربية في عينة الدراسة ، إلى عاملين رئيسين هما :

١ - أن أعداداً كبيرة من المهجرين الذين تم استقصاؤهم كانوا قد جاءوا إلى الضفة الغربية عام ١٩٤٨ ، ثم هجروا منها ثانية إلى الأردن عام ١٩٦٧ ، فاعتبروا من سكان الضفة الغربية قبل هجرتهم .

٢ - أن عينة البحث قد اختيرت من مخيمات المهجرين في غالبيتها ، وهذه مناطق غادرها الكثيرون من مهجري عام ١٩٤٨ بعد أن تحسنت أوضاعهم الاقتصادية ، واتجهوا إلى مناطق اخرى حضرية متطورة ، وذلك بفعل عامل الزمن الذي توفر لهم ، ولم يتوفر مثله نسبيا لمهجري عام ١٩٦٧ فظلت غالبيتهم تقيم في هذه المخيمات . مما زاد من نسبتهم في عينة الدراسة .

الخطوات الإجرائية لتنفيذ الدراسة :

أ) في مجال جمع البيانات : كانت استمارة البحث هي الأداة الرئيسية لجمع البيانات المطلوبة من المهجرين وذلك من خلال المقابلات المباشرة معهم ، اما الملاحظة Observation كأداة بحثية معتمدة ومقصودة ، فقد كان الباحثون الميدانيون يلجأون اليها لتصويب بعض الإجابات التي لاتتناسب مع الواقع المرئي داخل بيت المبحوث وهذا إجراء كنت قد نبهت الباحثين إليه خلال فترة تدريبهم وقبيل مباشرتهم العمل الميداني .

أما عن محتويات استمارة البحث : فقد كانت ٥٩ سؤالا تغطي الموضوعات أو الجوانب الأساسية التالية بفروعها المختلفة وهي :

أولا : الخصائص الشخصية لأرباب الأسر عينة الدراسة من حيث السن والتعليم والمهنة والحالات الزواجية والدخل ، والجنس وأماكن إقامتهم السابقة ، وتاريخ تهجيرهم .
ثانيا : السمات الأساسية لعملية التهجير وآثارها المادية على الأسر المهجرة .
ثالثا : الخصائص والمشكلات الاقتصادية المميزة للأسرة المهجرة أو التي تعاني منها .
رابعا : الخصائص والمشكلات الاجتماعية والبنائية التي تعاني منها الأسر المهجرة .
خامسا : الخصائص والمشكلات السكنية للمهجرين .
سادسا : الاتجاهات النفسية والتطلعات المستقبلية للمهجرين .

ب) ولتنفيذ العمل الميداني فقد تم اتخاذ الخطوات التنفيذية التالية :
١ ـ تم حصر المناطق التي ستشملها الدراسة ، وروعي أن تكون من المناطق التي يتركز فيها المهجرون الفلسطينيون بشكل يكاد أن يكون كاملا ، وقد بلغت هذه المناطق ١٢ منطقة كما ذكر سابقا .
٢ ـ تم تشكيل فريق العمل الميداني لمباشرة المقابلات مع الأسر المهجرة المقيمة بتلك المناطق ممثلة بأرباب تلك الأسر دون مراعاة لجنس ربّ الأسرة . وقد ضم الفريق (٣٠)[٨] باحثا وباحثة من خريجي قسم علم الاجتماع في الجامعة الأردنية أو من طلبة السنة النهائية فيه .
٣ ـ بعد ذلك بوشرت عملية البحث الميداني وذلك في الفترة ما بين شهر تشرين الثاني ١٩٨١ ، وشهر شباط ١٩٨٢ .

وقد واجهت هذه الدراسة صعوبات منها :
١ ـ ما هو ناتج عن الظروف الخاصة بالمهجرين أنفسهم حيث يسود لديهم عادة اعتقاد بوجود علاقة ما بين مثل هذه الأبحاث من جهة ، وبين تقديم المساعدات لهم أو قطعها عنهم من جهة اخرى . وقد ترك هذا الاعتقاد اثره على اجابات العديدين منهم ، مما استوجب استبدال مبحوث بأجر في أكثر من مرة . الأمر الذي لو زاد كثيرا لا دخل البحث في متاهة التحير في انتقاء المبحوثين وهذا ما حاولنا أن نتجنبه قد الإمكان مراعاة لدقة البحث وسلامة نتائجه .
٢ ـ ومنها صعوبات متعلقة باختيار عينة الدراسة ، وذلك لأسباب منها الحجم الكبير لعدد المهجرين الفلسطينيين المقيمين في الأردن مما يصعب معه اختيار عينة ممثلة تماما لهذا العدد الكبير وفق إمكانات متواضعة كتلك التي توفرت للباحث . وكذلك كان عدم توافر سجلات خاصة بأرقام المساكن في غالبية مناطق تجمع المهجرين في الأردن ، من الأسباب التي حالت دون اختيار عينة ممثلة بطريقة منتظمة من كل منطقة من مناطق البحث .

٣ ـ مشكلات نتجت عن صعوبة تمييز المهجرين الفلسطينيين عن غيرهم من السكان في كثير من المناطق والمدن الأردنية الرئيسية ، وهذا فرض علينا نوعا من التحيز في انتقاء مناطق دون غيرها داخل تلك المدن ، وهو السبب نفسه الذي جعل المخيمات الفلسطينية تشكل غالبية بين مناطق البحث ، اي غالبية العينة .

٤ ـ وهناك صعوبات اخرى تمثلت بخلاف طارىء بين سكان المخيمات من جهة وبين الحكومة الأردنية من جهة أخرى حول معارضة الحكومة لمحاولات بعض سكان المخيمات لاجراء توسعات في مساكنهم الحالية بإضافة طابق أو أكثر على تلك المساكن الأمر الذي رفضته الحكومة الأردنية بشدة ، وكانت من أجل ذلك تقوم بعمليات تفتيشية على المخيمات لتعريض المخالفين لعقوبات معينة ، وقد اشتد هذا الخلاف بالصدفة اثناء عملنا الميداني داخل تلك المخيمات ، الأمر الذي زاد من صعوبة كسب ثقة المهجرين من قبل الباحثين ، لظن المهجرين بوجود علاقة بين هذا البحث وبين تلك المشكلة المذكورة مما كلفني جهدا مضنيا في كثير من الحالات لإزالة هذه الظنون أو التخفيف منها أو من أثرها على إجاباتهم .

تحليل البيانات ونتائج الدراسة :

لقد دلت بيانات هذه الدراسة على أن غالبية المهجرين الفلسطينيين عينة الدراسة (٦٣٫٣٪) كانوا قد هجروا إلى الأردن خلال الحروب التي اشتعلت بين العرب وإسرائيل وذلك إثر اجتياح القوات الإسرائيلية للمناطق التي كانوا يقيمون فيها . أما نسبة الذين هجروا بعد توقف العمليات العسكرية فكانت (١٦٫٧٪) أجبروا بشكل فردي على الهجرة ؛ أي أنهم طردوا بشكل مباشر بقرار من سلطات الاحتلال . بينما ١٧٪ قرروا الهجرة في نهاية المطاف بعد أن ضاقت بهم سبل المعيشة في مناطق إقامتهم الأصلية ، و٣٪ هاجروا بعد ان تعرضوا لسلسلة المضايقات المباشرة من قبل سلطات الاحتلال أحيانا ومن المستوطنين اليهود أحيانا أخرى (الملحق جدول رقم "٨") .

نخلص من ذلك إلى القول بأن الهجرة الفلسطينية ، لم تكن لتحدث بمبادرة من المهجرين الفلسطينيين أنفسهم لمجرد الخوف من الاحتلال أو ما شابه ذلك ، بل إنها عملية تهجير تمت بشكل قسري مباشر في غالب الأحيان وذلك بفعل الأعمال العسكرية وغير العسكرية التي تعرض لها الفلسطينيون لحملهم على ترك موطنهم والتوجه نحو الدول العربية المحيطة بهم .

وقد أخذت الأعمال غير العسكرية أشكالا مختلفة من أساليب ووسائل التهجير التي اتبعت في تهجير الفلسطينيين . ومن بينها ، الصلاحيات الواسعة والجائرة التي تمنح للحكام العسكريين الإسرائيليين في المناطق العربية المحتلة ، والتي صيغت بطريقة تجعل

منها سيفا مسلطا على رقاب الناس وحرياتهم في التفكير والقول والعمل ، وعلى معاملاتهم وتحركاتهم ، وذلك بقصد التضييق عليهم وتهجيرهم[٩] . هذا إلى جانب الوسائل والأساليب التي كشفت عنها هذه الدراسة مثل نسف المنازل ، ونهب الممتلكات وإتلاف المزروعات ، وخطف أشخاص من الأسرة ، او قتل أشخاص منها ، ومنع التشغيل ، وقد وردت هذه الأساليب على ألسنة المهجرين عينة هذه الدراسة ، وذلك بنسب متفاوتة (انظر الملحق جدول رقم"١٠") .

وقد كشفت هذه الدراسة عن حاجة بعض فئات المهجرين إلى التوعية بخصوص مخاطر التهجير على الصعيد الوطني ، وأعني بها تلك الفئات التي ربطت بين الهجرة وبين القدرة على العيش خارج الوطن الأصلي ، وبين الصمود وبين عدم القدرة على العيش خارج الوطن دون إدراك واع للخسارة الوطنية الناتجة عن التهجير كعملية تفريغ سكاني مقصودة ومخططة . أقول بذلك رغم ضآلة نسبة هذه الفئات من المهجرين نسبيا والتي لاتتجاوز ٧٪ من مجموعهم (الملحق جدول رقم"١١") .

كما دلت البيانات التي تجمعت لدينا على أن عمليات التهجير القسرية قد تركت آثارا سلبية مختلفة اقتصادية وصحية على غالبية الأسر المهجرة ، فمن الناحية الاقتصادية مثلا ، تبين أن ٦٤ر٧٪ من هذه الأسر عانت من أضرار وخسائر اقتصادية من جرّاء التهجير مباشرة تتمثل بفقدانها لحقولها أو متاجرها أو مصادر دخلها والتي ما زالت تعاني من آثارها حتى الآن .

وان ١٥ر٣٪ من الأسر عانت من أضرار بشرية تتمثل بفقدانها لبعض أفرادها ، و ٥ر٧٪ من الأسر تعاني من إصابات جسمية لحقت ببعض أفرادها . ثم الأضرار النفسية المتمثلة ببعض الأمراض النفسية التي لحقت بفرد أو اكثر من أفراد الاسرة ، وذلك بالنسبة لـ ١ر٥٪ من الأسر عينة الدراسة إلى جانب ٥٪ من الأسر شكت من أمراض عقلية يعاني منها فرد أو أكثر من افرادها . (الملحق جدول رقم"١٢") .

أي أن هذه الإصابات الجسمية والنفسية والعقلية قد لحقت بما مجموعه ١٧ر٦٪ من الأسر عينة الدراسة إذ يوجد لدى كل أسرة منها فرد أو أكثر يعاني من هذه الحالة المرضية أو تلك من الحالات المذكورة ، وهي حالات ارتبطت بالتهجير سواء بالظروف التي صاحبته أو الظروف المحيطة بحياة المهجرين حاليا .

ورغم أن الغالبية العظمى ٨٢ر٤٪ من الأسر المهجرة قد نجت من هذه الأضرار والعاهات ، فإن نسبة الأسر التي تعاني منها والبالغة ١٧ر٦٪ نسبة كبيرة بأي معيار ،

وبخاصة أن هذه الحالات المرضية . تبلغ درجة الإعاقة الجسمية أو العقلية كما ذكرت غالبية الأسر (الملحق جدول رقم"١٣") .

ومثل هذا النوع من الهجرة القسرية او التهجير ، والتي تترك مثل هذه الآثار المرضية مازال مكانها شاغرا في دراسات الهجرة التي اعتاد أصحابها أن يركزوا على آثار اجتماعية ونفسية لا ترقى في خطورتها وأهميتها إلى مستوى المشاكل والآثار المرضية التي صاحبت عمليات تهجير الفلسطينيين أو نتجت عنها . وذلك كحالة خاصة جديرة بالاهتمام برأي الباحث .

المشكلات الاجتماعية البنائية للاسرة المهجرة : .

لم يقف تأثير التهجير عند حد الخسائر الاقتصادية والأضرار الصحية (الجسمية والعقلية والنفسية) بل تعدى ذلك إلى شبكة العلاقات الاجتماعية البنائية التي يترابط من خلالها أعضاء الأسرة المهجرة من جهة ، او تترابط من خلالها الأسرة بالمجتمعات المحلية الأصيلة التي تنتمي إليها من جهة اخرى .

فقد دلت بيانات هذه الدراسة على أن ما يقارب نصف الأسر المهجرة عينة الدراسة قد تفرق أفرادها بفعل التهجير ، إذ لم تتمكن هذه الأسر من جمع شمل كافة أفرادها سواء في موطنها الأصلي أو في مكان إقامتها الحالي . وقد بلغت نسبة هذه الأسر ٤٩ر٣٪ من أسر العينة (الملحق جدول رقم"١٤") . وهذا يعني أن عددا كبيرا من الأسر الفلسطينية المهجرة قد أصابها التشتت بفعل التهجير ؛ أي تباعد افرادها جغرافيا . وكان هذا التشتت يحدث أحيانا على أساس النوع إذ يهاجر الذكور ولا تهاجر الإناث أو العكس . وقد ارتبط بذلك وجود مشكلات اجتماعية بنائية عانت منها بعض الأسر ، تمثلت احيانا في أن يتزوج الرجل زوجة ثانية أو تتزوج المرأة ثانية لعدم تمكن الأسرة من تجميع شتاتها . إلا أن هذه الحالات ظلت محصورة في حدود ٣ر٤٪ من مجموع الأسر عينة الدراسة والتي عانت من هذه المشكلة لهذا السبب بالتحديد .

أما نسبة الأسر التي عانت من مشكلة الزواج المتكرر لمختلف الأسبات فتصل الى ١٢٪ من مجموع الأسر العينة (الملحق جدول رقم "١٥") . وتعتبر الخلافات الشخصية بين الزوجين أبرز أسباب هذه المشكلة لدى ٦٤٪ من الأسر التي تعاني منها . يليها عامل الرغبة في إنجاب عدد أكبر من الأطفال كسبب للمشكلة لدى ١٩٪ من الأسر الى جانب أسباب أخرى موضحة في (الملحق جدول رقم"١٦") .

وقد اكتسب السبب الثاني وهو الرغبة في انجاب أطفال أكثر أهمية بسبب وجود توجه عام وملموس لدى المهجرين الفلسطينيين لإنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال كعامل مساعد على مواجهة الظروف الأسرية المرتبطة بالظروف الوطنية الخاصة التي يواجهها الفلسطينيون كشعب . وأعني بها ظروف التهجير والإبادة ومحاولات التذويب التي يتعرضون لها .

وقد بيّنت الدراسة أيضا أن أسر المهجرين من فئة السن ٤٠ سنة فاكثر هي أكثر الأسر التي عاشت مشكلة الزواج المتكرر بالمقارنة مع الأسر الشابة . اذا بينما تصل نسبة الأسر التي عانت من هذه المشكلة الى ٢٩٪ من أسر المبحوثين من فئة السن ٤٥ ـ أقل من ٥٠ سنة ، والى ٢٤٪ من أسر المبحوثين من فئة السن ٥٠ ـ أقل من ٥٥ سنة و١٥٪ من أسر المبحوثين من فئة السن ٥٥ ـ أقل من ٦٠ سنة ، و ٣ر١٢٪ من أسر المبحوثين من فئة السن ٤٠ ـ أقل من ٤٥ سنة ، فإنها بالمقابل تبلغ ٣ر٨٪ فقط لدى أسر المبحوثين من فئة السن ٢٥ ـ أقل من ٣٠ سنة ، و ٥ر٣٪ لدى أسر المبحوثين من فئة السن ٢٠ ـ أقل من ٢٥ سنة ، وتنخفض الى ١٪ فقط لدى أسر المبحوثين من فئة السن أقل من ٢٠ سنة (الملحق جدول رقم "٢٠") .

وقد يعود الارتفاع النسبي في الزواج المتكرر لدى فئات السن ٤٠ سنة ـ ٦٠ فأكثر ، إلى توافر القدرة الاقتصادية لدى هذه الفئات من أرباب الأسر ، ممن أسسوا حياتهم الاقتصادية بشكل أفضل منه لدى الشباب . وهذا يعني أن توافر المقدرة الاقتصادية للإنفاق على أكثر من أسرة قد يعتبر من العوامل المشجعة للرجل في المجتمعات العربية التقليدية على الزواج أكثر من مرة . إذ دلت بياناتنا على أن نسبة الذين تزوجوا أكثر من مرة هي أعلى ما تكون لدى فئات الدخل المرتفعة نسبيا (٣٠٠ دينار فأكثر شهريا) بينما تقل عن ذلك بدرجات متفاوتة لدى فئات الدخل التي تقل عن ذلك (الملحق جدول رقم "٢١") .

هذا إلى جانب أن تأثير القيم التقليدية التي تشجع على زيادة النسل يكون أكبر في العادة على فئات السن الكبيرة منها على فئات الشباب في المجتمع العربي بعامة ومجتمع المهجرين الفلسطينيين بشكل خاص الذين يعيشون في جو تسيطر عليه في الغالب مثل هذه القيم نظرا للظروف الخاصة المعروفة التي تحيط بالوجود الفلسطيني ، ويعتبر الزواج المتكرر أقصر الطرق إلى إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال .

وإلى جانب مشكلة الزواج المتكرر برزت مشكلة الطلاق لدى ١١٪ من عينة الدراسة . وذلك لأسباب فرعية مختلفة كالفقر الذي كان سببا للطلاق لدى ٧٨٪ من الأسر التي عانت من هذه المشكلة ، تليه الخلافات الشخصية كسبب للطلاق لدى ١٢٪ من هذه

الأسر . فالانحراف في سلوك الزوج أو الزوجة ٤٪ فالعقم ٢٪ وأسباب أخرى . (الملحق جدول رقم"١٧" والجدول رقم"١٨") . وبالمقارنة مع نسبة الطلاق على المستوى الوطني الأردني ، تقل نسبة الطلاق لدى المهجرين عنها على المستوى الوطني . اذ بلغت في الأردن عام ١٩٨٢ ، ١ر١٦٪ . وبهذا لا يكون للتهجير بحد ذاته أي أثر خاص على الأسرة المهجرة من حيث الطلاق ، وأن حالات الطلاق التي تحدث إنما تحدث لأسباب أخرى فرعية ، وذلك في حدود ومعدلات ليست غير عادية .

وقد لوحظ أن العلاقة بين متغير الدخل وبين نسبة الطلاق هي علاقة عكسية بشكل واضح ، إذ اتضح ان ٦ر٩٨٪ من الأسر التي عانت من مشكلة الطلاق بعد التهجير هي الأسر ذات مستويات الدخل الذي يقل عن ٤٠٠ دينار شهريا في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى ٤ر١٪ فقط لدى الأسر المهجرة ذات الدخل الشهري الذي يتجاوز هذا الرقم (الملحق جدول رقم"٢٢") . كما لوحظ أن ٢٥٪ من حالات الطلاق وقعت لدى أرباب الأسر من فئة السن ٤٥ ـ أقل من ٥٠ سنة ، وأن ٢١٪ منها وقعت لدى أرباب الأسر من فئة السن ٥٠ ـ أقل من ٥٥ سنة و١٨٪ منها لدى أرباب الأسر من فئة السن ٥٥ ـ أقل من ٦٠ سنة .

بينما تتراوح هذه النسبة ما بين ١٪ الى ٩٪ فقط لدى أرباب الأسر من فئات السن أقل من ٢٠ ـ أقل من ٤٠ سنة . (الملحق جدول رقم"٢١") . وقد يرتبط ارتفاع نسبة الطلاق لدى أرباب الأسر من فئات السن الكبيرة (فوق ٤٠ سنة) بارتفاع نسبة الزواج المتكرر لدى فئات السن هذه كما بينا سابقا وبخاصة أن الزواج المتكرر قد يصاحبه في الغالب الكثير من المشكلات التي قد تؤدي إلى الطلاق ، مما يرفع من نسبة الطلاق لدى فئات السن الكبيرة من أرباب الأسر بالمقارنة بنسبتها لدى فئات السن الشابة .

وقد كشفت الدراسة عن انخفاض نسبة الطلاق لدى الأسر المهجرة المقيمة في المخيمات (٥ر٩٪) مقارنة بالنسبة ذاتها لدى الأسر المقيمة في المدن (٢٣٪) . وذلك خلافا لما يشيع بين الناس وبخاصة أوساط المثقفين في الأردن (الملحق جدول رقم"٢٤") .

وقد يعود ذلك إلى أن أعراف وقيم القرية ما زالت هي المسيطرة في مجال الترابط الأسري والتعاون بين الأفراد كما لا حظتها داخل المخيمات . وذلك لأن كل منطقة من مناطق المخيم الواحد ، ما هي إلا منطقة يتجمع فيها مهجرو القرية الواحدة ، أو الناحية الواحدة ، أو العشيرة الواحدة ، مما أبقى على فعالية القيم الريفية وقوتها في مجال الحياة الأسرية للمهجرين .

أما عن العلاقة بين الطلاق ومستوى التعليم ، فقد دلت بيانات هذه الدراسة على أنها علاقة عكسية ، إذ أن معظم حالات الطلاق قد وقعت لدى أرباب الاسر الأميين ٤ر٢٩٪ ، وأن ٣٪ منها فقط وقعت لدى أرباب الأسر المتعلمين تعليما ثانويا ، في حين لم تقع أية حالة طلاق لدى أرباب الاسر المتعلمين تعليما عاليا (دراسات عليا) . (الملحق جدول رقم"٢٥") .

فإذا ما علمنا أن انتشار التعليم ونسبته لدى عينة الدراسة كان أعلى منه في الأردن بشكل عام ـ بدليل انخفاض نسبة الأمية لدى عينة الدراسة عنها في الأردن عامة[١١] لذا فقد يكون ذلك أحد الأسباب وراء انخفاض معدل الطلاق لدى العينة عن معدله في الأردن بعد أن اتضحت العلاقة بين التعليم ومعدلات الطلاق كما اتضح من (الجدول السابق) .

ومن المشكلات الاجتماعية التي تم الاستقصاء عنها لدى عينة الدراسة ، مشكلة انحراف الاحداث لدى أسر العينة . وقد دلت البيانات على ان ٣ر١٢٪ من أسر العينة تشهد مثل هذه المشكلة ، في الوقت الذي نفت فيه ٧ر٨٨٪ من هذه الأسر وجود مثل هذه الحالات الاجتماعية لديها . وادعت أنها تمارس رقابتها الكاملة على كل فرد من أفرادها ويتقصي أسباب تلك الحالات لدى الأسر التي شكلت منها ، دلت البيانات على أن العامل الاقتصادي المتمثل بالفقر هو السبب في ٣ر٦٦٪ من مجموع حالات الانحراف التي تعاني منها بعض الأسر ، وأن ٥ر١٥٪ منها حدث لا لشيء واضح سوى انحراف في مسلك الطفل نفسه لأسباب لا يعرفها الاباء ، وان ٦ر١٠٪ منها حدثت إثر اختلاف في الرأي بين الآباء وأبنائهم (الملحق الجدول رقم"٩" والجدول رقم"٢٨") .

وقد وقعت معظم تلك الحالات لدى الأسر المهجرة المقيمة في المدن الأردنية . إذ دلت بيانات الدراسة على أن ٣١٪ من الأسر التي تقيم في المدن تعاني من هذه المشكلة ، في حين تنخفض هذه النسبة لتصل الى ١٠٪ فقط لدى الأسر المقيمة في المخيمات . وهذا يؤكد دور المدينة الهام في مجال انحراف الأحداث (الملحق الجدول رقم"٢٧") . كما يؤكد ثانية الترابط البنائي النسبي لمجتمع المخيم .

علاقات الأسر المهجرة بموطن إقامتها الأصلي :

بعد أن تناولنا اثر التهجير على العلاقات البنائية للاسرة المهجرة ، وذلك كنسق اجتماعي مستقل ، حاولنا استقصاء أثر التهجير على الترابط بين الأسرة المهجرة من جهة وبين موطن إقامتها الأصلي من جهة أخرى . وقد بينت البيانات المتجمعة لدينا ضعف العلاقة بين غالبية الأسر المهجرة (٥٧٪) وبين مجتمعاتها المحلية في مواطن إقامتها الأصلية

في فلسطين[١١] فصلات هذه الأسر قد انقطعت تماما مع مجتمعاتها المحلية الأصلية ، بينما احتفظت ٤٣٪ من أسر العينة بصلات وروابط مع تلك المجتمعات . يؤكد ذلك زيارتها المستمرة لها في المناسبات والأوقات المختلفة وذلك بالنسبة لـ ١٥٪ من هذه الأسر ، أو الزيارات المتقطعة القليلة نسبيا بالنسبة لـ ٢٨٪ منها (الملحق . جدول رقم"٢٩") .

وكان للقيم الأسرية دورها الوظيفي البارز في مجال الحفاظ على هذه العلاقات الترابطية بين الأسر المهجرة ومواطنها الأصلية ، والدليل أن الاطمئنان على الأهل ، وأداء الواجبات في المناسبات الاجتماعية المختلفة كانت هي العوامل المشجعة على استمرار الزيارات والاتصالات بينها وبين مواطنها الأصلية . (جدول رقم"٣٠") ولكن رغم أهمية هذه العوامل ، تظل العوامل الأخرى الموازية والمؤثرة سلبيا في هذا المجال في موقع المؤثرات الأقوى (الجدول ملحق رقم"٣١") ، كما يبدو من تفوق نسبة الأسر التي انقطعت صلاتها بمواطنها الأصلية عن نسبة من ظلت على اتصال بهذه المواطن بعد التهجير كما يبدو من الجدول رقم (٢٩) .

وقد بينت الدراسة أن كبار السن من المهجرين هم أكثر اتصالا بمواطنهم الأصلية من الفئات الشابة من المهجرين (الملحق جدول رقم"٣٢") . وقد يعود ذلك إلى الأخطار التي تصاحب أو تنتج عن زيارات الشباب إلى الأراضي المحتلة .

المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الأسرة المهجرة حاليا :

إلى جانب الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالأسر المهجرة حين تهجيرها مباشرة هناك مشكلات اقتصادية رئيسية تعاني منها غالبية الأسر المهجرة حاليا ، وأبرز هذه المشكلات الفقر المتمثل بانخفاض الدخل الشهري لتلك الأسر ، والدليل ان ٣ر٥٩٪ من مجموع الأسر عينة الدراسة تسعى باستمرار للحصول على المساعدات من مصادر مختلفة ، أما الأسر التي لاتحصل على مثل هذه المساعدات فلا تتجاوز ٧ر٤٠٪ من مجموع تلك الأسر (الملحق ـ جدول رقم"٣٣") .

وقد دلت بيانات الدراسة على أن غالبية المساعدات كانت مساعدات عينية ، وقد يعود ذلك إلى أن المساعدات التي تقدمها وكالة غوث اللاجئين للأسر المقيمة في المخيمات الفلسطينية والمساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية هي مساعدات عينية في الغالب . وتتساوى في تلقيها للمساعدات تقريبا الأسر التي يعمل أربابها (٥٨٪) والأسر التي لا يعمل أربابها بأي عمل ، (٢ر٦٢٪) (الملحق ـ جدول رقم"٣٥") ويمكن تفسير ذلك على أنه مؤشر لعدم كفاية الدخل الناتج عن العمل لدى غالبية الأسر التي يعمل أربابها . وهذا يؤكد حدة المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها الأسر المهجرة ، حيث لم تنجح حتى هذه

المساعدات في حلها كما عبرت عن ذلك ٩٨٫٦٪ من مجموع الأسر التي تتلقى مثل هذه المساعدات حيث اعتبرت هذه المساعدات غير كافية من وجهة نظر هذه الأسر ، ولم تقنع بها كحل مناسب سوى ١٫٤٪ فقط من مجموع تلك الأسر .

ومن المحتمل أن يكون الحجم الكبير للأسرة الفلسطينية المهجرة(١١) قد أسهم في تعقيد المشكلة الاقتصادية التي تواجهها تلك الأسر . كما أسهم في تقليل فعالية المساعدات المختلفة المقدمة لها بشكل مستمر أو متقطع ، ومن جهات مختلفة . ولكن رغم هذا يظل الدافع وراء تكبير حجم الأسرة الفلسطينية مقبولا بالنسبة لهم في ضوء الظروف الخاصة التي يواجهونها .

وإلى جانب مشكلة الفقر كمشكلة اقتصادية اجتماعية تعاني منها غالبية الأسر المهجرة ، برزت مشكلة البطالة لدى الأسر المهجرة ، فهناك ٣٢٪ من أرباب الأسر المبحوثة يعانون من البطالة ، مقابل ٦٨٪ ممن لا يعانون من هذه المشكلة . وتنتشر البطالة بين العزاب من أرباب الأسر (غالبا ما يكونون أبناء يشرفون على أسرهم بسبب غياب الأب) وذلك بشكل واضح إذ تقل نسبتها بين المتزوجين . وقد يفسر ارتفاع نسبة غير العاملين أو العاطلين عن العمل بين العزاب ، في أن هذه الفئة تضم عادة شبابا ما زالوا في مرحلة الإعداد المهني او التعليمي الأمر الذي رفع نسبة البطالة بينهم إلى ٩٠٫٥٪ مقارنة بـ ١٥٪ فقط لدى المتزوجين (الملحق - جدول رقم"٣٩") .

كما دلت بيانات الدراسة على ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الأميين إذ تصل إلى ٤٦٪ ، وهي ٣٥٫٥٪ لدى المتعلمين تعليما ابتدائيا ، و ٢٫٦٪ لدى المتعلمين تعليما عاليا (الملحق - جدول رقم"٤٠") .

على هذا الأساس يمكننا القول أن التعليم قد يكون عاملا مساعدا بشكل رئيسي للأسرة المهجرة على مواجهة مشكلاتها الاقتصادية ، بعد وضوح هذه العلاقة العكسية بين مستوى التعليم ونسبة البطالة لدى عينة الدراسة .

أنماط الإقامة السكنية ومشكلات السكن :

بينت الدراسة أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمهجرين ، لا تمكن الأسرة الزواجية Conjigual Family من الإقامة المستقلة في مسكن مستقل ، بل لابد أن يعيش معها كما تبين أفراد آخرون من أعضاء الأسرة الموجهة ، وفي بعض الحالات أفراد آخرون من الأقارب خارج هذا النطاق القرابي . وقد أدى ذلك إلى شيوع نمط الأسرة الممتدة Extended Family في المناطق التي يقيم فيها المهجرون سواء في المدن أو في

إقامتهم الحالية ؟ هل هناك أنماط سلوكية انحرافية بارزة في مناطق تجمعهم الحالية وذلك كنتيجة مفترضة للتهجير والتشريد ؟ كيف يُقيِّم . المهجرون واقعهم المعيشي الحالي وما هي مطالبهم لتحسين هذا الواقع ؟ ؟ ؟ .

هذه هي الأسئلة التي تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عليها . ومنها تشكل مضمون استمارة البحث الميداني . وسوف تكون هذه الدراسة الاستطلاعية الأولى بين الدراسات التي ننوي القيام بها على هذا الموضوع نفسه إن شاء الله تعالى .

طريقة الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة أساسا على بيانات استمدت من مسح واسع شمل ثلاث آلاف أسرة فلسطينية مهجرة ، وذلك كعينة غرضية تم تحديدها لأغراض هذه الدراسة . وقد شملت أسراً مهجرة من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ومن الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، وكلها تقيم في الأردن حاليا ، وقد فرغت البيانات الخاصة بـ ٢٩٨٥ أسرة فقط وأسقط الباقي لأخطاء وردت فيها . وتشكل العينة بحجمها هذا ما يقارب ٢٪ من مجموع الأسر المهجرة الفلسطينية المتواجدة في الأردن . وقد تم اختيارها من المناطق التي يتركز فيها المهجرون بشكل يكاد أن يكون كاملا ، واستثنيت من الدراسة مناطق أخرى في المدن الأردنية يقيم فيها مهجرون فلسطينيون إلى جانب غير المهجرين من أهل البلاد ، وذلك تجنبا لمشكلة الفرز والتصنيف لتمييز المساكن والأسر الفلسطينية عن غيرها من الأسر والمساكن غير الفلسطينية في تلك المناطق وهذه مسألة في غاية الصعوبة .

أما عن اختيار وحدات الدراسة من الأسر المهجرة فلم يتيسر لنا اعتماد الطريقة المنظمة لعدم توافر أرقام للمساكن من جهة ، وعدم ترحيب المهجرين بمثل هذه الدراسات من جهة أخرى . وقد دفعنا السبب الأخير في حالات كثيرة إلى تبديل أسرة بغيرها أكثر من مرة لعدم تجاوب بعض أرباب الأسر مع الباحثين أو انقطاعهم عن الاستمرار في المقابلة . وذلك إما لنقص في الوعي البحثي لديهم شأن باقي المجتمعات العربية المحلية ، أو لفقدانهم الثقة بإمكانية أن يعود عليهم أي نفع من مثل هذه الدراسات بعد الذي خبروه مع قضيتهم وظروفها والمواقف المختلفة منها . ومن هنا كان لابد ان يشمل البحث كل من يتواجد في منزله في أثناء عملية البحث الميداني ووافق على الاشتراك فيه عن قناعة تامة ، شريطة أن لا يتجاوز عدد الأسر المبحوثة من كل منطقة مختارة عما نسبته ٢٪ من مجموع الأسر فيها . فكان أن خرجت العينة مؤلفة من الأعداد الموزعة حسب مناطق التجمع الاثنتي عشرة الموضحة في الملحق جدول رقم (١) .

نسبة المالكين لمساكنهم من ذوي الدخول المرتفعة (٣٥٠ ديناراً فأكثر شهريا) إلى ٦٣٫٣٪ (من أجل صورة عامة ومفصلة عن الحالة السكنية انظر الملحق جدول رقم "٥٦") (والجدول رقم "٤٧") .

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نصل إلى تحديد للآفات الاجتماعية المتواجدة في المحيط الاجتماعي لسكن المهجرين ، والتي تشكل عوامل إزعاج مدركة ومحسوسة من قبلهم . إلا أن الغالبية منهم أحجموا عن الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع . واكتفوا بالقول بأنهم لا يعرفون ، الا أن ٢٥٫٥٪ من أرباب الأسر المبحوثة ، قد أشاروا إلى انتشار ظاهرة تعاطي الكحول في منطقتهم وبخاصة بين الفئات الشابة . (الملحق جدول رقم "٤٨") .

ولكن عند الحديث عن مطالبهم لتحسين أحوالهم وأوضاعهم السكنية والبيئية طالبت غالبيتهم بتحسين الدخل بتوفير فرص عمل أفضل كوسيلة فعالة برأيهم لتحسين أحوالهم المعيشية . في حين طالبت ٢١٪ من الأسر بمرافق ترفيهية عامة لتحسين المحيط السكني (الملحق ـ جدول رقم "٤٥") ، وذلك أن ٧٧٪ يقضون أوقات فراغهم مثلا داخل بيوتهم لعدم توافر مرافق ترفيهية (جدول رقم "٤٦") . وتشكل الزيارات المنزلية المتبادلة وسماع البرامج الاخبارية والفنية من الراديو والتلفزيون الوسائل الرئيسية لقضاء وقت الفراغ من جهة والترفيه من جهة ثانية .

وتبدو هذه المشكلة أكثر حدة بالنسبة للأطفال ، إذ تقضي الغالبية العظمى منهم أوقات فراغها إما في المنزل ـ غير المعد لتوفير حاجات الطفل في هذا المجال ـ أو في اللعب أمام المنزل أو الزقاق أو التسكع في الشوارع . ولا تزيد نسبة الأسر التي يقضي أطفالها أوقات فراغهم بصورة مُرضية (أندية خاصة أو ممارسة الهوايات المعينة) عن ٣٫٥٪ فقط من مجموع الأسر عينة الدراسة . ويكشف هذا عن وجود مشكلة أساسية ذات أبعاد تربوية خطيرة بين الأوساط السكنية للمهجرين .

والسؤال هو : هل كان للمشكلات المختلفة التي صاحبت تهجير الفلسطينيين أو نتجت عنه ، آثار سلبية على اتجاهاتهم وتطلعاتهم نحو العودة مستقبلا وما هو أثر التغيرات الاجتماعية المختلفة في هذا المجال ؟ دلت البيانات التي تجمعت لدينا على أن غالبية المهجرين قد احتفظوا بقدراتهم على الأمل في العودة مستقبلا ، وباتجاهاتهم المتفائلة نحو مستقبلهم ، وذلك رغم المشكلات التي صاحبت أو نتجت عن تهجيرهم . وتبلغ نسبة هؤلاء ٤٩٪ من مجموع عينة الدراسة ، وقد وصفوا تهجيرهم بأنه حالة طارئة لا بد زائلة في يوم من الأيام . يقابل هذه النسبة ٢٣٫٤٪ من المهجرين كان للتهجير آثاره السلبية الواضحة على اتجاهاتهم نحو العودة وثقتهم بالمستقبل .

وقد اختلفت اتجاهات المهجرين من هذه المسألة باختلاف درجة استقرارهم الأسري ، إذ أظهر المتزوجون منهم قدرا أكبر من الايجابية في اتجاهاتهم نحو المستقبل وإمكانية العودة (٥٥٪) في حين قلت نسبة المتفائلين بين العزاب لتصل الى ٣٨٪ . وهي لدى فئة الأرامل من المهجرين تبلغ ٢٩٪ ولدى المطلقين ٢٦٪ (الملحق جدول رقم "٤٨") وقد لا يفسر موقف الفئتين الاخيرتيـن إلا في ضوء تجاربهم الشخصية البحتة مع الهجرة ، فكلما كانت تجربة المهجر أكثر مرارة كلما انعكس ذلك سلبيا على اتجاهاته النفسية نحو المستقبل والثقة به . وهذا التفسير - إن صح - يعني ضرورة توجيه رعاية واهتمام خاص لأولئك المهجرين الذين يعيشون ظروفا أسرية غير مستقرة ، لكي لا تترك تلك الظروف آثارها السلبية على اتجاهاتهم النفسية ومن ثم على فعالياتهم الوطنية .

كما أن ظروف العمل القاسية لها دورها في هذا المجال ، فقد بينت الدراسة أن اتجاهات المهجرين نحو هجرتهم وعودتهم يزداد تشاؤما كلما عانوا مشكلات متعلقة بالعمل كالبطالة مثلا . فقد دلت البيانات على أن غالبية الذين لا يأملون بالعودة هم من الذين يعانون مشكلة البطالة ٤٧٫٥٪ في الوقت الذي تصل فيه نسبة هؤلاء إلى ١٢٪ فقط بين المهجرين العاملين بالمهن والأعمال المختلفة . (الملحق جدول رقم "٤٩") . كما كشفت بيانات الدراسة عن أثر الدخل في هذا المجال . إذ تبين أنه كلما ارتفع دخل المهاجر كلما كان أكثر تفاؤلا في اتجاهاته نحو مستقبل العودة ، والعكس صحيح . فبينما تبلغ نسبة المتفائلين بالعودة ٥٧٫٤٪ لدى المهجرين الذين تقل دخولهم الشهرية عن ٥٠ ديناراً ترتفع هذه النسبة لتبلغ ٩٧٫٥٪ لدى أولئك الذين تزيد دخولهم الشهرية عن ٤٠٠ دينار (الملحق - جدول رقم "٥٠") . أما عن أثر التعليم في هذا المجال - فلم تكشف الدراسة عن علاقة واضحة بين مستوى التعليم من جهة وبين اتجاهات المهجرين نحو مستقبل عودتهم من جهة أخرى . فالفروق بين المستويات التعليمية المختلفة ليست ذات دلالة إحصائية في هذا المجال .

وقد أظهر ٦٢٫١٪ من المهجرين المقيمين في المدن تفاؤلهم وثقتهم بالمستقبل مقابل ٤٧٫٥٪ من المهجرين سكان المخيمات الذين رأوا أن التهجير هو حالة طارئة ستزول مستقبلا أما الذين ينظرون بيأس كامل إلى المستقبل وليس لهم فيه أي ثقة بخصوص إمكانية العودة ، فتصل نسبتهم الى ٤٫٨٪ فقط بين المهجرين سكان المدن في حين ترتفع هـذه النسبة لتصـل الى ٢٥٪ بين المهجـرين سكان المخيمـات (الملحق - جدول رقم "٥٢") . وهذه الحقيقة تملي علينا ضرورة إعادة النظر في الكثير من المسلمات الشائعة التي تقول إن بقاء المهجرين الفلسطينيين في مخيماتهم كمساكن مؤقته يبقيهم بحالة ارتباط نفسي أكثر بموطنهم الأصلي ، ويقلل من شعورهم بالاستقرار في أماكن إقامتهم الحالية ، لكي تظل أوضاعهم الحالية أوضاعا مؤقته لا بد زائلة . الأمر الذي لم تؤكد صحته هذه الدراسة .

وأما عن تكيّف المهجرين واستقرارهم في أماكن إقامتهم الحالية فقد بينت الدراسة أن الغالبية العظمى منهم (٩ر٨٠٪) تشعر بالاستقرار في أماكن إقامتها الحالية ، ولا يفكرون بتركها لأي سبب من الأسباب ، مقابل ١ر١٩٪ لا يشعرون بمثل هذا الاستقرار ، بدليل أنهم يفكرون بالهجرة حاليا إلى بلدان أخرى خارج الأردن (الملحق ـ جدول رقم"٥٣")(١٦) وبمحاولة استقصاء الأسباب التي تدفع بهؤلاء الى التفكير بالهجرة والشعور بعدم الاستقرار ، تبين لنا أن ٨ر٥٧٪ منهم لا تتوفر لديهم إمكانيات كافية للمعيشة من وجهة نظرهم ، وأن ٢ر٢٥٪ منهم لا يجدون في الأردن العمل المناسب لهم ، وأن ١٥٪ منهم لديهم أسباب أخرى مثل وجود أقارب لهم خارج الأردن في بلدان أجنبية أو عربية وبخاصة دول الخليج العربي (الملحق جدول رقم"٥٤") .

نخلص إلى القول أن أسباب عدم تكيّف بعض المهجرين الفلسطينيين في أماكن إقامتهم الحالية في الأردن ، هي أسباب اقتصادية بالدرجة الأولى ، بينما هي ثقافية في معظم حالات الهجرات الطوعية وغيرها التي تحدث عبر المجتمعات المختلفة الأمر الذي يؤكد أيضا الخصوصية المتميزة للظروف والأسباب والآثار المصاحبة أو الناتجة عن عمليات التهجير التي يتعرض لها الفلسطينيون إذا ما قورنت بالهجرات الأخرى المعروفة .

إلا أن حالات عدم التكيّف بالنسبة للمهجرين الفلسطينيين ، لا تمثل القاعدة وإنما الاستثناء فغالبية المهجرين عينة الدراسة لا تعاني من مشكلة التكيّف كما هو واضح في (الجدول رقم"٥٣") . وقد يعود ذلك إلى عدم تعرضهم لظروف ثقافية جديدة في المجتمع المستقبل لهم وذلك لسببين .

الأول : استمرار إقامتهم في مناطق خاصة بهم في الغالب بالمخيمات ، وبعض المجتمعات المحلية الحضرية داخل المدن الأردنية .

الثاني : التشابه الكبير بين المجتمعين الفلسطيني والأردني من حيث التركيب الثقافي والاجتماعي إلى درجة تكاد أن تزول معها تماما أية فروق أو اختلافات ثقافية أو اجتماعية الأمر الذي يساعد عادة على تقليل هذه الصدمة الثقافية لدى المنتقلين أو المهاجرين عبر مجتمعين لهما مثل هذه الخصائص المشتركة . إذ من المعروف لدى العلماء أن مشكلة التكيف تقل حدتها إذا كان التركيب الاجتماعي للمجتمع المصدر للمهاجرين مماثلا للتركيب الاجتماعي للمجتمع المستقبل لهم .(١٧)

خلاصة ونتائج

١ - إن الهجرة الفلسطينية هي سلسلة متتابعة من عمليات التهجير التي تحدث بشكل قسري مباشر في غالب الأحيان سواء إبان العمليات العسكرية أو ما شابه ذلك ، فلم تكشف الدراسة عن وجود مثل هذا النمط من الهجرة .

٢ - أن المشكلات الاقتصادية المتمثلة بانخفاض الدخل الناتج عن فقدان الأسرة لمصادر دخلها التقليدية هي أبرز المشكلات التي تعاني منها غالبية الأسر المهجرة ، وذلك رغم المحاولات الدولية والعربية للتخفيف من حدة هذه المشكلة بتقديم المساعدات المالية والعينية لتلك الأسر والتي كشفت الدراسة عن أثرها المحدود في هذا المجال كما عبر عن ذلك المهجرون أنفسهم .

٣ - لقد صاحب تهجير الفلسطينيين مشكلات صحية (جسدية وعقلية) بلغت في معظمها حد الإعاقة ، وذلك كمظهر مميز وخاص بهذه الهجرة . وتبلغ نسبة وجود هذه المشكلات درجة مرتفعة بين المهجرين الفلسطينيين كما اتضح من الدراسة .

٤ - على صعيد البناء الاجتماعي الأسري ، فقد أبدت الأسرة المهجرة مستوى عاليا من التماسك خلافا للتوقعات الشائعة في معظم دراسات الهجرة من حيث آثار الهجرة على الأسرة بعامة . فبخلاف الانفصال الجغرافي لبعض الأفراد لدى نسبة محدودة من الأسر ، فقد احتفظت غالبية الأسر المهجرة بسلطتها التقليدية ورقابتها على سلوك أفرادها ، كما لم تتعرض العلاقات الزوجية لوهن ملموس يؤدي إلى الطلاق أو الزواج المتكرر ، إلا في حدود ضئيلة لم تتجاوز نسبة حدوثها في المجتمع الأردني بعامة . وهي حالات لوحظ أنها وجدت لدى فئات السن الكبيرة نسبيا ٤٠ سنة فأكثر . وبخاصة ذات مستوى التعليم المنخفض ، ومستوى الدخل المرتفع نسبيا .

٥ - لقد أبدى مجتمع المخيم تماسكا أسريا أكبر بالمقارنة مع مناطق التجمع الحضرية الأخرى . فنسبة الطلاق فيه أقل ، وكذلك نسبة انحراف الأبناء وخروجهم على سلطة الأسرة التقليدية .

٦ - إن أقل من نصف العينة فقط من الأسر قد احتفظت بعلاقاتها مع مواطنها الاصلية في فلسطين ، وذلك من خلال الزيارات المستمرة أو المتقطعة لتلك المواطن . وقد لوحظ أنه كلما ارتفع سن المهاجر كلما زاد اتصاله بموطنه الأصلي ، وهذه حقيقة تجعلنا ننظر بكثير من الشك إلى عامل الزمن ودوره في إضعاف علاقات المهجرين بمواطنهم الاصلية كما تفترض اسرائيل .

٧ - لقد كشفت الدراسة عن شيوع نمط الأسر الممتدة بين المهجرين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات ومناطق التجمع الحضرية الأخرى ، وذلك بفعل الظروف المختلفة وبخاصة الاقتصادية منها والتي فرضت على المهجرين نمط الإقامة السكنية المشتركة . فارتفاع أجور المساكن وانخفاض الدخل أدى إلى أن يضم المسكن

الواحد أكثر من أسرة نووية في الوقت نفسه للتغلب على صعوبة الظروف الاقتصادية التي تعيشها الأسر المهجرة المقيمة في المخيمات ، وهذا يعني أن شيوع نمط الاسرة الممتدة في المجتمع لا يرتبط بالضرورة بتوفر الظروف الاقتصادية الجيدة كما درج الباحثون على الاعتقاد[١٨] فصعوبة الظروف الاقتصادية والفقر قد يجبران أكثر من أسرة نووية من الأقارب على الإقامة في مسكن واحد مشترك ، وقد ارتبط نمط الإقامة المشتركة هذا بمشكلات تعاني منها الأسرة المهجرة كالتزاحم السكني داخل المسكن ، إلى جانب المشكلات الأخرى التي تعاني منها أصلا كنقص التسهيلات الخدمية داخل مساكن المهجرين الضيقة في الغالب .

٨ ـ رغم التهجير ومشكلاته الكثيرة فإن المتفائلين بالمستقبل الواثقين بالعودة ما زالوا يشكلون الغالبية بين المهجرين عينة الدراسة أما الذين ينظرون إلى المستقبل بيأس والذين لم يتبلور موقفهم بعد فما زالوا في حدود الأقلية ، وقد لوحظ أن الظروف الأسرية والاقتصادية الجيدة للمهجر ، تساعده كثيرا على الاحتفاظ بقدرته على الأمل والثقة بالمستقبل .

أما عن متغير التعليم فلم تكشف بياناتنا عن أي أثر له في هذا المجال .

٩ ـ إن غالبية المهجرين الفلسطينيين عينة الدراسة لم تعان مشكلة التكيف في المجتمع الأردني ، وذلك خلافا لما تفترضه معظم دراسات الهجرة وذلك بسبب التشابه الكبير بين المجتمع الأصلي والمجتمع الأردني المستقبل لهم من الناحية الاجتماعية والثقافية .

الهــوامش

1 – Bergel E . EUrban Sociology . Mascgraw hill book co . in 1955 , P . 200 .

2 – U . N . International Migratalon in the arab world .ECWA Pipualation conferance . Nocosia 1981 . Vol 1,2 .

٣ ـ حول هذا انظر أيضا : ج . س . بيركس و ك . أ . سينكلير ، السكان والهجرة الدولية في الدول العربية ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، بيروت ، . ١٩٨٠ .

ـ وايضا : د . السيد محمد غلاب ، محمد صبحي عبد الحكيم . السكان ديمغرافيا وجغرافيا . الطبعة الثانية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٦١ ـ ١٦٩ .

ـ دارين تومسون ، دافيد ت لويس ، مشكلات السكان ، ترجمة د . راشد البراوي مكتبة الأنجلو المصرية ، دون تاريخ ، ص ٧٧٣،٧٧٤ .

ـ جون فريد مان ، وروبرت وولف . التحول الحضري ، دراسة مقارنة في البلدان حديثة التصنيع . ترجمة د . إدريس عزام . و د . أحمد ربايعة ، عمان ١٩٧٩ ، ص ٣٧ ، ص ٣٨ .

- ليون . ف . يوفيروآخرون . الهجرة الدولية ، ترجمة د . فوزي سهاونة ، عمان ، ١٩٨٢ ، ص ٧٤ .
- Arias Jorge . International conference of population , N . Y . 1961 . p . 416 .
- Jansen J .Clifford ; **Readings in the sociology of migration** pergam press . Firsted , N . Y . 1970 , p . 10/

وعن انواع الحراك والانتقال وأسبابه انظر :

Ralph R . Sell ,Analyzing migration devisions , First step whose decision ? In **Demography** . Population association of america . Vol . 20 , Nu 3 . August 1983 , p . 299 .

٤ - انظر : الفلسطينيون في الوطن العربي . دراسات في أوضاعهم الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية . معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ زص ١٧٢ ، ١٧٥ .
وأيضا :

٥ - Nabil Badran . Palestinians migration : Trends and Socio – economic Consequence : **In International migration in the arab World** . ECWA population conference . Nicosia 1981 Vol I , p . 48 .

انظر ف . ف . كوستيلو . علم الاجتماع الحضري (التمدين في الشرق الأوسط) ترجمة د . أبو بكر باقدار ، دار القلم ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٧٩ .

٦ - انظر ، النشرة الإحصائية السنوية ، دائرة الإحصاءات العامة ، ١٩٨٢ .

٧ - هذا يؤكد أن عمليات التفريغ السكاني التي تمارسها إسرائيل هي عملية مستمرة حتى بعد توقف العمليات العسكرية .

٨ - يتوجه الباحث بالشكر الى جميع الباحثين الذي أسهموا في إنجاح عملية المسح الإجتماعي الميداني .

٩ - حول أساليب المضايقات والتهجير التي تتبعها إسرائيل : انظر حبيب قهوجي . العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ حرب ١٩٤٨ . منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث . ص ١٣٦ وما بعدها .

١٠ - دائرة الإحصاءات العامة . النشرة الإحصائية السنوية ١٩٨٢ ، ص ١٤ .

١١ - دائرة الاحصاءات العامة . النشرة الإحصائية السنوية ، ١٩٨٢ ، ص ١٦ ، وتبلغ نسبة الأمية العامة في الأردن ٣٤٫٦٪ ، وبين الذكور من فئة ١٥ - ٦٥ ١٩٫٩٪ في عينة الدراسة ١٣٫٧٪

١٢ - اعتبرت الزيارات المستمرة أم المتقطعة هي مؤشرات الاتصال أو الترابط بين الأسر المهجرة او مجتمعاتها الأصلية التي هجرت منها . وذلك لأغراض هذه الدراسة فقط

١٣ - تأتي تلك المساعدات من الجهات التالية كما تبين من البحث : الجهات الأصلية (جمعيات خيرية) - جهات حكومية أردنية - جهات فلسطينية - جهات عربية - جهات دولية (وكالة الغوث)

١٤ - ان متوسط حجم الأسرة الفلسطينية المحسوب على أساس عينة هذه الدراسة هو٦٫٧ فرد وأن ٨٧٪ من تلك الأسر يزيد عدد أفرادها عن ٤ ويتصاعد حتى ١٥ فردا .

١٥ - للمقارنة مع الخدمات المنزلية على الصعيد الوطني الأردني ، انظر : دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ، ١٩٨٢ ، ص ٢٣ .

١٦ - إن مؤشر الاستقرار المعتمد في هذه الدراسة هو عدم تفكير المهجر في الهجرة إلى مكان آخر غير الأردن حاليا . وذلك لعدم وجود مايدفعهم إلى ذلك من وجهة نظرهم .

١٧ - انظر : د . عبدالاله ابوعياش ، د . اسحق القطب . الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية . وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ٢٠٥ . وبهذا المعنى انظر ايضا :

Gist . N . P . and fava F . Sylvia . **Urban Society** . Thomas Y . Crowell . N . Y . 1964 ,pp475 —

١٨ - حول بنية العائلة العربية انظر :

د . فهد الثاقب . حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية . مجلة العلوم الاجتماعية . العدد الثاني ، السنة الرابعة ، تموز ١٩٧٦ ، ص ٨١ وما بعدها .

جدول رقم (١)
توزيع عينة الدراسة حسب أماكن الإقامة الحالية في الأردن

مكان الإقامة	عدد الأسر	النسبة المئوية لمجموع العينة	مكان الإقامة	عدد الاسر	النسبة المئوية لمجموع العينة
مخيم الحسين/عمان	٣٢٠	١١٪	مخيم جرش/جرش	٢٨٠	٩ر٣٪
مخيم الوحدات/عمان	٤٩٠	١٦ر٤٪	مخيم سوف/سوف	١٧٠	٥ر٤٪
حي نزال/عمان	١١٨	٤٪	مخيم النعيمة/إربد	٢٦٠	٩٪
وادي الحدادة/عمان	٧٨	٢ر٦٪	مخيم الحسين/إربد	١٩٢	٦ر٤٪
مخيم شنلر/ماركا	٢٢٧	٧ر٦٪	مخيم الزرقاء/الزرقاء	١٠٦	٣ر٥٪
مخيم البقعة/صويلح	٥٨٤	١٩ر٥٪	مخيم زيزياء/جنوب عمان	١٦٠	٥ر٣٪
المجموع الكلي				٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٢)
توزيع أرباب الأسر عينة الدراسة حسب
مراكزهم الأسرية داخل تلك الأسر ونسبهم المئوية

الصفة	المركز الأسري للمبحوثين العدد	٪
أب	٢٤٢٧	٨١ر٤٪
أم	٤٨٩	١٦ر٢٪
أخ	٦٠	٢٪
غير ذلك (أقارب)	٩٠	٠ر٣٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٣)
توزيع أرباب الأسر عينة الدراسة حسب
الجنس ونسبتهم المئوية

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	٢٤٩٦	٨٣ر٧٪
أنثى	٤٨٩	١٦ر٣٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٤)
توزيع المبحوثين أرباب الأسر عينة الدراسة
حسب السن ونسبتهم المئوية

فئات السن	العدد	النسبة المئوية
اقل من ٢٠ سنة	٢٢٢	٧ر٤٪
٢٠ - اقل من ٢٥	٣٤٢	١١ر٤٪
٢٥ - اقل من ٣٠	٢٨٨	١٠٪
٣٠ - اقل من ٣٥	٢١٩	٧ر٣٪
٣٥ - اقل من ٤٠	٤٣٥	١٤ر٤٪
٤٠ - اقل من ٤٥	٤٩٥	١٦ر٥٪
٤٥ - اقل من ٥٠	١٨٦	٦ر٢٪
٥٠ - اقل من ٥٥	١٩٢	٦ر٤٪
٥٥ - اقل من ٦٠	٢٨٢	٩ر٤٪
٦٠ سنة فاكثر	٣٢٤	١١٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٥)
توزيع أرباب الأسر عينة الدراسة حسب
مستوى التعليم ونسبتهم المئوية

مستوى التعليم	العدد	النسبة المئوية
اميون	٦٥٨	١٣٫٧٪
ابتدائي	١٣٨٨	٤٦٫٤٪
اعدادي	٣٦٦	١٢٫٧٪
ثانوي	٣٢٤	١٠٫٨٪
جامعي	١٧١	٥٫٧٪
دراسات عليا	٧٨	٢٫٦٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٦)
توزيع أرباب الأسر عينة الدراسة حسب الحالة الزواجية ونسبتهم المئوية

الحالة الزواجية	العدد	النسبة المئوية
متزوج	٢٢١٢	٧٤٪
أعزب	٣١٨	١٠٫٦٪
أرمل	٣٠٣	١٠٫١٪
مطلق	١٥٢	٥٫٣٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٧)
توزيع أرباب الأسر عينة الدراسة حسب أمكنة الإقامة السابقة على التهجير ونسبتهم المئوية

مكان الإقامة قبل التهجير	العدد	النسبة المئوية
الضفة الغربية	١٩٢٣	٦٤ر٤٪
فلسطين عام ٤٨	٨٥٥	٢٨ر٦٪
قطاع غزة	٢٠٧	٧٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٨)
ظروف التهجير وأسبابه كما ذكرها المبحوثون

الظروف والأسباب	عدد الأسر التي هاجرت في ظل هذه الظروف	النسبة المئوية
التهجير خلال الحرب	١٨٩٠	٦٣ر٣٪
التهجير بالطرد الإجباري بعد الحرب	٤٩٨	١٦ر٧٪
التهجير إثر انغلاق سبل العيش	٥١٠	١٧٪
التهجير إثر سلسلة مضايقات مختلفة	٨٧	٣٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (١٠)
الأساليب التي تتبعها إسرائيل لحمل الفلسطينيين على الهجرة كما ذكرها المهجرون أنفسهم .

الأساليب	مجموع الأسر التي ذكرت هذه الوسيلة	النسبة المئوية
نسف المنازل	٤٣٢	١٤٫٤٪
نهب وسلب الممتلكات	٣٦٨	١٣٫٣٪
إتلاف المزروعات	٤١٣	١٤٪
خطف أشخاص من الأسر	١٦٨	٥٫٦٪
قتل أشخاص	٤٥٩	١٥٫٣٪
منع التشغيل	٧٠٦	٢٣٫٤٪
غير ذلك	٤٣٩	١٥٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (١١)
الأسباب التي حالت دون هجرة من لم يهاجر من الفلسطينيين ، وذلك بنظر المبحوثين

الأسباب	عدد الأسرالتي ذكرت هذا السبب	النسبة المئوية
عدم الرغبة في ترك البلد الأصلي	١٢٧٨	٤٢٫٦٪
عدم تعرضهم لمضايقات مباشرة	٣٧٢	١٢٫٥٪
عدم وجود ما يخافون عليه لديهم	٥٣٤	١٨٪
عدم قدرتهم على العيش في بلد آخر	٢١٩	٧٫٣٪
لايوجد سبب محدد	٤٣٨	١٤٫٦٪
غير ذلك	١٤٤	٥٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (١٢)
أنواع الخسائر والأضرار التي لحقت بالأسرة حين التهجير

انواع الخسائر والاضرار	عدد الاسر	النسبة المئوية
أضرار بشرية	٤٥٩	١٥٫٣٪
أضرار اقتصادية	١٩١٨	٦٤٫٧٪
أضرار صحية	٢٢٥	٧٫٥٪
أضرار عقلية	١٦١	٥٪
أضرار نفسية	١٥٣	٥٫١٪
غير ذلك	٦٩	٠٫٦٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (١٣)
حالات الإعاقة التي نتجت عن الهجرة ويعاني منها فرد أو أكثر داخل الأسرة حاليا

نوع الإعاقة	عدد الأسر التي لديها هذه الحالات	النسبة المئوية
إعاقة جسمية	٢٢٥	٧٫٥٪
إعاقة نفسية	١٥٣	٥٫١٪
إعاقة عقلية	٩٩	٣٫٣٪
ليس لديها أية حالة	٢٥٠٨	٨٤٫١٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (١٤)
توزيع الأسر حسب شمول أو عدم شمول الهجرة لكل أفرادها

الأسر المهجرة	العدد	النسبة المئوية
الأسر التي شمل التهجير كل أعضائها	١٤٨٥	٤٨ر٧٪
الاسر التي لم يشمل التهجير كل أعضائها	١٥٠٠	٥١ر٣٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (١٥)
الأسر التي عانت تجربة الزواج المتكرر لرب الأسرة

الأسر المهجرة	العدد	النسبة المئوية
الأسر التي عانت مشكلة الزواج المتكرر بعد الهجرة	٣٥٤	١٢٪
الأسر التي لم تشهد هذه المشكلة	٢٣١٣	٧٧ر٤٪
الأسر التي لم يتزوج أربابها بعد	٣١٨	١٠ر٦٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (١٦)
أسباب تكرار الزواج ، كما حددها أرباب الأسر

الأسباب	العدد	النسبة المئوية
الخلافات بين الزوجين	٢٢٥	٦٤٪
الرغبة في إنجاب أطفال أكثر	٦٩	١٩٪
عدم ملاءمة الزواج السابق	٢١	٦٪
بقاء الزوج في مكان الإقامة الأصلي	١٢	٣ر٤٪
حدوث الزواج الأول في سن مبكرة	٦	١ر٦٪
أسباب أخرى	٢١	٦٪
المجموع	٣٥٤	١٠٠٪

جدول رقم (١٧)
الأسر التي عانت مشكلة الطلاق بعد التهجير

أسر العينة	العدد	النسبة المئوية
الأسر التي عانت مشكلة الطلاق	٣٢٨	١١٪
الأسر لم تعان هذه المشكلة	٢٦٥٧	٨٩٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (١٨)
أسباب الطلاق - كما ذكرها أرباب الأسر

أسباب الطلاق	العدد	النسبة المئوية
الخلافات المستمرة بين الزوجين	٣٩	١٢٪
الفقــر	٢٥٥	٧٨٪
انحراف أحد الزوجين	١٣	٤٪
المــرض	٣	١٪
العقــم	٦	٢٪
عدم التوافـق	٣	١٪
الزواج الإجباري	٦	٢٪
غير ذلــك	٣	١٪
المجموع	٣٢٨	١٠٠٪

جدول رقم (١٩)
الأسر التي تعاني من انحراف واحد أو اكثر من أبنائها

أسر العينة	العدد	النسبة المئوية
الأسر التي لديها حدث منحرف أو أكثر	٣٦٦	١٢٪
الأسر التي لا تعاني من هذه المشكلة	٢٦٢٠	٨٨٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٢٠)
تكرار الزواج وعلاقته بالسن لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

تكرار الزواج / فئات السن	مروا بتجربة الزواج المتكرر		لم يمروا بتجربة الزواج المتكرر		المجموع	النسبة المئوية
	العدد	٪	العدد	٪		
أقل من ٢٠ سنة	٢	١٪	٢٢٠	٩٩٪	٢٢٢	١٠٠٪
٢٠ - أقل من ٢٥	١٢	٣ر٥٪	٣٣٠	٩٦ر٥٪	٣٤٢	١٠٠٪
٢٥ - أقل من ٣٠	٢٤	٨ر٣٠٪	٢٦٤	٩١ر٧٪	٢٨٨	١٠٠٪
٣٠ - أقل من ٣٥	١٦	٧ر٣٪	٢٠٣	٩٢ر٧٪	٢١٩	١٠٠٪
٣٥ - أقل من ٤٠	٢٨	٦ر٤٪	٤٠٧	٩٣ر٦٪	٤٣٥	١٠٠٪
٤٠ - أقل من ٤٥	٦١	١٢ر٣٪	٤٣٤	٨٧ر٧٪	٤٩٥	١٠٠٪
٤٥ - أقل من ٥٠	٥٤	٢٩٪	١٣٢	٧١٪	١٨٦	١٠٠٪
٥٠ - أقل من ٥٥	٤٦	٢٤٪	١٤٦	٧٦٪	١٩٢	١٠٠٪
٥٥ - أقل من ٦٠	٤٣	١٥٪	٢٣٩	٨٥٪	٢٨٢	١٠٠٪
٦٠ - سنة فأكثر	٦٨	٢١٪	٢٥٦	٧٩٪	٣٢٤	١٠٠٪
المجموع	٣٥٤	١٢٪	٢٦٣١	٨٨٪	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٢١)
تكرار الزواج وعلاقته بالدخل لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

تكرار الزواج / فئات الدخل	مروا بتجربة الزواج المتكرر		لم يمروا بتجربة الزواج المتكرر		المجموع	النسبة المئوية
	العدد	٪	العدد	٪		
أقل من ٥٠ دينار/الشهر	٧٤	٢٠	٢٨٩	٨٠٪	٣٦٣	١٠٠٪
٥٠ - أقل من ١٠٠	٤١	٧٪	٥٢٣	٩٣٪	٥٦٤	١٠٠٪
١٠٠ - أقل من ١٥٠	٦٨	١٤٪	٤١٨	٨٦٪	٤٨٦	١٠٠٪
١٥٠ - أقل من ٢٠٠	١٨	٤٪	٤٦٥	٩٦٪	٤٨٣	١٠٠٪
٢٠٠ - أقل من ٢٥٠	٣٢	٦ر٦٪	٤٥١	٩٣ر٤٪	٤٨٣	١٠٠٪
٢٥٠ - أقل من ٣٠٠	٥٦	١٨ر٣٪	٢٤٧	٨١ر٧٪	٣٠٣	١٠٠٪
٣٠٠ - أقل من ٣٥٠	٣٩	١٦ر٦٪	١٩٥	٨٣ر٤٪	٢٣٤	١٠٠٪
٣٥٠ - أقل من ٤٠٠	١٢	٤٠٪	١٨	٦٠٪	٣٠	١٠٠٪
٤٠٠ دينار فأكثر	١٤	٣٦٪	٢٥	٦٤٪	٣٩	١٠٠٪
المجموع	٣٥٤	١٢٪	٢٦٣١	٨٨٪	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٢٢)
الطلاق وعلاقته بالدخل لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

الطلاق / فئات الدخل	الأسر التي عانت من مشكلة الطلاق		الأسر التي لم تعان من الطلاق		المجموع	النسبة المئوية
	العدد	٪	العدد	٪		
أقل من ٥٠ دينارا	٥١	٪١٤	٣١٢	٪٨٦	٣٦٣	٪١٠٠
٥٠ - أقل من ١٠٠	٧٣	٪١٣	٤٩١	٪٨٧	٥٦٤	٪١٠٠
١٠٠ - أقل من ١٥٠	٧١	٪١٤ر٦	٤١٥	٪٨٥ر٤	٤٨٦	٪١٠٠
١٥٠ - أقل من ٢٠٠	٦٤	٪١٣ر٢	٤١٩	٨٦ر٨	٤٨٣	٪١٠٠
٢٠٠ - أقل من ٢٥٠	٤١	٪٨ر٤	٤٤٢	٪٩١ر٦	٤٨٣	٪١٠٠
٢٥٠ - أقل من ٣٠٠	١٢	٪٤	٢٩١	٪٩٦	٣٠٣	٪١٠٠
٣٠٠ - أقل من ٣٥٠	٩	٪٤	٢٢٥	٪٩٦	٢٣٤	٪١٠٠
٣٥٠ - أقل من ٤٠٠	٢	٪٦ر٦	٢٨	٪٩٣ر٤	٣٠	٪١٠٠
٤٠٠ فما فوق	٥	٪١ر٤	٣٤	٪٩٨ر٦	٣٩	٪١٠٠
						٪١٠٠
المجموع	٣٢٨	٪١١	٢٦٥٧	٪٨٩	٢٩٨٥	٪١٠٠

جدول رقم (٢٣)
الطلاق وعلاقته بالسن لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

الطلاق / فئات الأعمار	الأسر التي عانت من مشكلة الطلاق		الأسر التي لم تعان من هذه المشكلة		المجموع	النسبة الكلية
	العدد	٪	العدد	٪		
أقل من ٢٠ سنة	٢	٪١	٢٢٠	٪٩٩	٢٢٢	٪١٠٠
٢٠ – أقل من ٢٥	١٣	٪٤	٣٢٩	٪٩٦	٣٤٢	٪١٠٠
٢٥ – أقل من ٣٠	١١	٪٤	٢٧٧	٪٩٦	٢٨٨	٪١٠٠
٣٠ – أقل من ٣٥	١٧	٪٨	٢٠٢	٪٩٢	٢١٩	٪١٠٠
٣٥ – أقل من ٤٠	٣٨	٪٩	٣٩٧	٪٩١	٤٣٥	٪١٠٠
٤٠ – أقل من ٤٥	٧٣	٪١٥	٤٢٢	٪٨٥	٤٩٥	٪١٠٠
٤٥ – أقل من ٥٠	٤٧	٪٢٥	١٣٩	٪٧٥	١٨٦	٪١٠٠
٥٠ – أقل من ٥٥	٤٠	٪٢١	١٥٢	٪٧٩	١٩٢	٪١٠٠
٥٥ – أقل من ٦٠	٥١	٪١٨	٢٣١	٪٨٢	٢٨٢	٪١٠٠
٦٠سنة فاكثر	٣٦	٪١١	٢٨٨	٪٨٩	٣٢٤	٪١٠٠
المجموع	٣٢٨	٪١١	٢٦٥٧	٪٨٩	٢٩٨٥	٪١٠٠

جدول رقم (٢٤)
الطلاق وعلاقته بمكان إقامه أرباب الأسر عينة الدراسة

الطلاق / مكان الإقامة	الأسر التي عانت مشكلة الطلاق		اسر لم تعان من هذه المشكلة		المجموع	النسبة الكلية
	العدد	٪	العدد	٪		
المدينة	٧٤	٪٢٣	٢٤٤	٪٧٧	٣١٨٠	٪١٠٠
المخيم	٢٥٤	٪٩ر٥	٢٤١٣	٪٩١ر٥	٢٦٦٧	٪١٠٠
المجموع	٣٢٨	٪١١	٢٦٥٧	٪٨٩	٢٩٨٥	٪١٠٠

جدول رقم (٢٥)
الطلاق وعلاقته بالسن لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

الطلاق / مستوى التعليم	عاشوا مشكلة الطلاق		لم يعيشوا هذه المشكلة		المجموع	النسبة الكلية
	العدد	٪	العدد	٪		
أمي	١٩٣	٢٩ر٤٪	٤٦٥	٧٠ر٦٪	٦٥٨	١٠٠٪
ابتدائي	٨٦	٦ر١٪	١٣٠٣	٩٣ر٩٪	١٣٨٨	١٠٠٪
إعدادي	٣٥	٩ر٥٪	٣٣١	٩٠ر٥٪	٣٦٦	١٠٠٪
ثانوي	١٠	٣٪	٣١٤	٩٧٪	٣٢٤	١٠٠٪
جامعي	٤	٢ر٣٪	١٦٧	٩٧ر٧٪	١٧١	١٠٠٪
دراسات عليا	-	-	٧٨	١٠٠٪	٧٨	١٠٠٪
المجموع	٣٢٨	١١٪	٢٦٥٧	٨٩٪	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٢٦)
الطلاق وعلاقته بالعمل لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

المبحوثون حسب العمل	عاشوا مشكلة الطلاق		لم يعيشوا هذه المشكلة		المجموع	النسبة الكلية
	العدد	٪	العدد	٪		
عاملون بمهن مختلفة	١٢٤	٦٪	١٩٠١	٩٤٪	٢٠٢٥	١٠٠٪
عاطلون عن العمل	٢٠٤	٢١٪	٧٥٦	٧٩٪	٩٦٠	١٠٠٪
المجموع	٣٢٨	١١٪	٢٦٥٧	٨٩٪	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٢٧)
الأسر التي تعاني مشكلة انحراف الأحداث موزعة
حسب أماكن إقامتها الحالية

مكان الإقامة الحالي	الاسر التي لديها حالة أو أكثر من حالات انحراف الأحداث		الاسر التي لا تعاني من هذه المشكلة		المجموع	النسبة الكلية
	العدد	٪	العدد	٪		
المدينة	٩٩	٪٣١	٢١٩	٪٦٩	٣١٨	٪١٠٠
المخيم	٢٦٧	٪١٠	٢٤٠٠	٪٩٠	٢٦٦٧	٪١٠٠
المجموع	٣٦٦	٪١٢	٢٦١٩.	٪٨٨	٢٩٨٥	٪١٠٠

جدول رقم (٢٨)
أسباب انحراف الأبناء كما ذكرها أرباب الأسر عينة الدراسة

الأسباب	العدد	النسبة المئوية
اسباب اقتصادية	٢٤٣	٪٦٦ر٣٩
الصراع المستمر بين الابن والأب	٣٩	٪١٠ر٦٦
رفاق السوء	٥٧	٪١٥ر٥٧
أسباب غير محددة	٢٧	٪٧ر٣٨
المجموع	٣٦٦	٪١٠٠

جدول رقم (٢٩)
زيارات الأسر لمواطن إقامتها الأصلية في فلسطين

أنماط الزيارات	عدد الأسر	النسبة المئوية
زيارات باستمرار	٤٤٤	١٥٪
زيارات أحيانا فقط	٨٣٤	٢٨٪
لا يوجد زيارات	١٧٠٧	٥٧٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٣٠)
الأسباب الرئيسية لاتصال الأسر المهجرة بمواطن إقامتها الأصلية ، كما ذكرها أرباب الأسر عينه الدراسة

	أسباب الاتصال				
	الاطمئنان على الأهل	أداء الواجبات في المناسبات الاجتماعية	تقديم مساعدات اقتصادية	أسباب اخرى	المجموع
عدد الأسر	٦٦٠	٣٠٠	١٥٣	١٦٥	١٢٧٨
النسبة المئوية	٥١٫٦٪	٢٣٫٤٪	١٢٪	١٣٪	١٠٠٪

جدول رقم (٣١)
الأسباب التي تمنع الأسرة من زيارة الموطن الأصلي في فلسطين .
كما ذكرها المبحوثون

الأسر	أسباب عدم زيارة الموطن الاصلي				
	عدم توفر امكانات اقتصادية	أسباب امنية	عدم وجود أقارب في الموطن الأصلي	أسباب اخرى	المجموع
العدد	٦٥٣	٤٤٦	٥٥١	٥٧	١٧٠٧
النسبة المئوية	٣٨٫٢٪	٢٦٫٢٪	٣٢٫٣٪	٣٫٣٪	١٠٠٪

جدول رقم (٣٢)
الاتصال مع الموطن الاصلي وعلاقته بالسن لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

الاتصال مع الموطن الأصلي / فئات السن	يوجد اتصال مستمر او متقطع		لايوجد اتصال		المجموع	النسبة الكلية
	العدد	٪	العدد	٪		
أقل من ٢٠ سنة	١٣	٪٦	٢٠٩	٪٩٤	٢٢٢	٪١٠٠
٢٠ – أقل من ٢٥	٨١	٪٢٣ر٦	٢٦١	٪٧٦ر٤	٣٤٢	٪١٠٠
٢٥ – أقل من ٣٠	٦٦	٪٢٣	٢٢٢	٪٧٧	٢٨٨	٪١٠٠
٣٠ – أقل من ٣٥	٦٤	٪٢٩ر٢	١٥٥	٪٦٩	٢١٩	٪١٠٠
٣٥ – أقل من ٤٠	١٩٠	٪٤٣ر٦	٢٤٥	٪٥٦ر٤	٤٣٥	٪١٠٠
٤٠ – أقل من ٤٥	٣٠٠	٪٦٠ر٦	١٩٥	٪٣٩ر٤	٤٩٥	٪١٠٠
٤٥ – أقل من ٥٠	١٣١	٪٧٠ر٤	٥٥	٪٢٩ر٦	١٨٦	٪١٠٠
٥٠ – أقل من ٥٥	١٠٦	٪٥٥ر٢	٨٦	٪٥٤ر٨	١٩٢	٪١٠٠
٥٥ – أقل من ٦٠	١٣٩	٪٤٩ر٢	١٤٣	٪٥٠ر٨	٢٨٢	٪١٠٠
٦٠ سنة فأكثر	١٨٨	٪٥٨	١٣٦	٪٤٢	٣٢٤	٪١٠٠
المجموع	١٢٧٨	٪٤٣	١٧٠٧	٪٥٧	٢٩٨٥	٪١٠٠

جدول رقم (٣٣)
الأسر المهجرة التي تتلقى مساعدات مختلفة

أسر العينة	العدد	٪
الأسر التي تتلقى مساعدات مالية	١٩٧	٪٦ر٥
الأسر التي تتلقى مساعدات عينية	١٥٧٩	٪٥٢ر٨
الأسر التي لا تتلقى أية مساعدات	١٢٠٩	٪٤٠ر٧
المجموع	٢٩٨٥	٪١٠٠

جدول رقم (٣٤)
المساعدات الأسرية من حيث استمراريتها

المساعدات	الأسر المتلقية للمساعدات	
	العدد	٪
مساعدات مستمرة	١٤٤٦	٨١٫٤٪
مساعدات متقطعة	٣٣٠	١٨٫٦٪
المجموع	١٧٧٦	١٠٠٪

جدول رقم (٣٥)
المساعدات المختلفة المقدمة للأسر المهجرة وعلاقتها بعمل رب الأسرة

المساعدة / أنماط الأسر	مساعدات مالية		مساعدات عينية		لايتلقون مساعدات		المجموع	النسبة
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪		
الأسر التي يعمل أربابها	٨٤	٤٪	١٠٩٤	٥٤٪	٨٤٧	٤٢٪	٢٠٢٥	١٠٠٪
الأسر التي لا يعمل أربابها	١١٣	١١٫٧٪	٤٨٥	٥٠٫٥٪	٣٦٢	٣٧٫٨٪	٩٦٠	١٠٠٪
المجموع	١٩٧	٦٫٥٪	١٥٧٩	٥٢٫٨٪	١٢٠٩	٤٠٫٧٪	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٣٦)
المساعدات المقدمة للأسر المهجرة وذلك حسب
مكان الإقامة الحالي لتلك الأسر

أنواع المساعدات / مكان الإقامة	مساعدات مالية		مساعدات عينية		أسر لا تتلقي مساعدات		المجموع	النسبة
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪		
المدينة	٣١	١٠٪	١٣٩	٤٤٪	١٤٨	٤٦٪	٣١٨	١٠٠٪
المخيم	١٦٦	٦٪	١٤٤٠	٥٤٪	١٠٦١	٤٠٪	٢٦٦٧	١٠٠٪
المجموع	١٩٧	٦٫٥٪	١٥٧٩	٥٢٫٨٪	١٢٠٩	٤٠٫٧٪	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٣٧)
آراء الأسرة المهجرة بالمساعدات المقدمة لها

آراء الأسر بكفاية المساعدات	العدد	٪
الأسر التي ترى المساعدات كافية	٢٤	٪١ر٣٪
الأسر التي تراها غير كافية	١٧٥٢	٪٩٨ر٧

جدول رقم (٣٨)
الجهات التي تقدم المساعدات للأسر المهجرة

جهات المساعـدة	العدد	٪
جهات أهليـة تطوعية	١٧٦	٪١٠
جهات حكومية أردنية	٣٢١	٪١٨
جهات فلسطينية	١٥٨	٪٢٩
جهات عربية	-	-
جهات دولية	٧٦١	٪٤٣
المجموع	١٧٧٦	٪١٠٠

جدول رقم (٣٩)
العلاقة بين الحالة المهنية والحالة الزواجية للمبحوثين.

الحالة المهنية	أعزب	٪	متزوج	٪	أرمل	٪	مطلق	٪	المجموع	٪
أرباب الأسر العاملون بمهن مختلفة	٣٠	٪٩ر٥	١٨٨٢	٪٨٥	٧٢	٪٢٤	٤١	٪٢٧	٢٠٢٥	٪١٠٠
أرباب الأسر العاطلون عن العمل	٢٢٨	٪٩٠ر٥	٣٣٠	٪١٥	٢٣١	٪٧٦	١١١	٪٧٣	٩٦٠	٪١٠٠
المجموع	٣١٨	٪١ر٦	٢٢١٢	٪٧٤	٣٠٣	٪١٠ر١	١٥٢	٪١٥ر٣	٢٩٨٥	٪١٠٠

جدول رقم (٤٠)
العلاقة بين مستوى التعليم والحالة المهنية للمبحوثين

الحالة المهنية / مستوى التعليم	عاملون بمهن مختلفة	٪	عاطلون عن العمل	٪	المجموع	٪
أمي	٢١٦	١٠ر٦٪	٤٤٢	٤٦٪	٦٥٨	٢٢٪
ابتدائي	١٠٤٧	١٥ر٧٪	٣٤١	٣٥ر٥٪	١٣٨٨	٤٦ر٤٪
إعدادي	٢٥٦	١٢ر٦٪	١١٠	١١ر٤٪	٣ر٦٦	١٢ر٢٪
ثانوي	٢٨١	١٤٪	٤٣	٤ر٥٪	٣٢٤	١١٪
جامعي	١٤٧	٧ر١٪	٢٤	٢ر٦٪	١٧١	٥ر٨٪
دراسات عليا	٧٨	٤٪	-	-	٧٨	٢ر٦٪
المجموع	٢٠٢٥	١٠٠٪	٩٦٠	١٠٠٪	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٤١)
العلاقة بين مكان الإقامة الحالي والحالة السكنية للمبحوثين

نمط الإقامة داخل السكن / مكان الإقامة	يقيمون بمسكن مستقل (أسر زواجية)	٪	يقيمون بمسكن مشترك (أسر ممتدة)	٪	يقيمون بمسكن مشترك مع أقارب آخر	٪	المجموع	٪
المدينة	٨٢	٢٦٪	٢٢٧	٧١ر٣٪	٩	٢ر٧٪	٣١٨	١٠٠٪
المخيم	٤١	١ر٥٪	٢٤٩١	٩٣ر٥٪	١٣٥	٥٪	٢٦٦٧	١٠٠٪
المجموع	١٢٣	٤٪	٢٧١٨	١٩١	٤٤١	٥٪	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٤٢)
توزيع مساكن المبحوثين حسب الحجم
(عدد الغرف)

حجم المسكن	العدد	٪
غرفة واحدة	١٥٢١	٥١٪
ثلاث غرف	٧٦٥	٢٥ر٥٪
أربع غرف فأكثر	١٤١	٤ر٧٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٤٣)

عدد أفراد الأسر	عدد الأسر من هذا الحجم	النسبة المئوية
١ ، ٢ فرداً	٢٣٤	٨٪
٣	١٦١	١ر٥٪
٤	٢١٨	١ر٧٪
٥	٤٠٠	١٣ر٣٪
٦	٤٩٣	١٦ر٥٪
٧	٣٢٧	١١٪
٨	٤١٨	١٤٪
٩	٢١٠	٧٪
١٠	١٩٤	٦ر٤٪
١١	١٨٢	٦ر٨٪
١٢	٦٦	٢ر٢٪
١٣	٦١	٢٪
١٤	١٣	٠ر٤٪
١٥ فأكثر	٨	٠ر٢٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٤٤)
المشكلات الاجتماعية في المحيط السكني للمهجرين

المشكلات الاجتماعية في البيئة السكنية	عدد الأسر التي سكنت فيها	النسبة
بار أو خمارة	٧٥٦	٢٥ر٥٪
بيوت سرية/بغاء	١٥٣	١ر٥٪
لا يعرفون	٢٠٧٦	٦٩ر٤٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٤٥)
مطالب المبحوثين لتحسن مستواهم المعيشي

المطالب الضرورية	عدد الأسر التي طالبت بها	النسبة المئوية
تحسين الدخل	٧٣٢	٢٤٫٥٪
تعبيد الطرق داخل الحي	٣٣٦	١١٪
توفير المياه	٨١	٣٪
توفير فرص العمل المناسبة	٩١٥	٣١٪
توفير مرافق ترفيهية عامة	٦٣١	٢١٪
لا يعرفون	٧٠	٢٫١٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٤٦)
الأماكن التي يقضي بها المهجرون أوقات فراغهم

أماكن قضاء وقت الفراغ	عدد الأسر	النسبة المئوية
في المنزل	٢٣٠١	٧٧٪
المقهى	١٤٤	٥٪
النادي	١٨٠	٦٪
ممارسة هواية	٥٧	٨٪
لا يوجد وقت فراغ	٢٤٠	١٫٩٪
غير ذلك	٦٣	٢٫١٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٤٧)
ملكية المهجرين لمساكنهم حسب فئات الدخل

فئات الدخل الشهري / ملكية المسكن	مالكون لمساكنهم	٪	مستأجرون	٪	السكن بالمجان	٪	المجموع	النسبة الكلية
أقل من ٥٠ دينار	١١٠	٣٠ر٣٪	٦	١ر٦٪	٢٤٧	٦٨ر١٪	٣٦٣	١٠٠٪
٥٠ - أقل من ١٠٠	١٨٧	٣٣٪	٦١	١١٪	٣١٦	٥٦٪	٥٦٤	١٠٠٪
١٠٠ - أقل من ١٥٠	١١٦	٢٤٪	١٦٠	٣٣٪	٢١٠	٤٣٪	٤٨٦	١٠٠٪
١٥٠ - أقل من ٢٠٠	١٣١	٢٧٪	١٠٢	٢١٪	٢٥٠	٥٢٪	٤٨٣	١٠٠٪
٢٠٠ - أقل من ٢٥٠	١٦٣	٣٤٪	١٢٢	٢٥٪	١٩٨	٤١٪	٤٨٣	١٠٠٪
٢٥٠ - أقل من ٣٠٠	١٣٠	٤٣٪	٥٩	١٩٪	١١٤	٣٨٪	٣٠٣	١٠٠٪
٣٠٠ - أقل من ٣٥٠	١٠٢	٤٣ر٥٪	٦٤	٢٧ر٣٪	٦٨	٢٩٪	٢٣٤	١٠٠٪
٣٥٠ - أقل من ٤٠٠	١٩	٦٣ر٣٪	-	-	١١	٣٦ر٧٪	٣٠	١٠٠٪
٤٠٠ فأكثر	١١	٢٨٪	١٤	٣٦٪	١٤	٣٦٪	٣٩	١٠٠٪
المجموع	٩٦٩	٣٢٪	٥٨٨	٢٠٪	١٤٢٨	٤٨٪	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٤٨)
اتجاهات المهجرين نحو مستقبل التهجير وذلك حسب الحالة الزواجية

الحالة الزواجية للمبحوثين / الاتجاهات نحو التهجير	متزوج	٪	أعزب	٪	أرمل	٪	مطلق	٪	المجموع	٪
يرون أن تهجيرهم سيدوم	٣٥٩	١٦٪	١٥٧	٤٩٪	١٥٠	٤٩٫٥٪	٣٣	٢٢٪	٦٩٩	٢٣٫٤٪
يرون أن تهجيرهم مؤقت	١٢١٤	٥٥٪	١٢٠	٣٨٪	٨٧	٢٩٪	٤٠	٢٦٪	١٤٦١	٤٩٪
لايعرفون	٦٤٥	٢٩٪	٤١	١٣٪	٦٦	٢٢٫٥٪	٧٩	٥٢٪	٨٢٥	٢٧٫٦٪
المجموع	٢٢١٨	١٠٠٪	٣١٨	١٠٠٪	٣٠٣	١٠٠٪	١٥٢	١٠٠٪	١٢٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٤٩)

اتجاهات المهجرين نحو مستقبل تهجيرهم وذلك حسب الحالة المهنية

الاتجاهات / الحالة المهنية	يرون التهجير سيدوم	٪	يرونه مؤقتا	٪	لا يعرفون	٪	المجموع	النسبة الكلية
العاملون بمهن مختلفة	٢٤٣	٪١٢	١١٣٧	٪٥٦	٦٤٥	٪٣٢	٢٠٢٥	٪١٠٠
العاطلون عن العمل	٤٥٦	٪٤٧ر٥	٣٢٤	٪٣٤	١٨٠	٪١٨ر٥	٩٦٥	٪١٠٠
المجموع	٦٩٩	٪٢٣ر٤	١٤٦١	٪٤٩	٨٢٥	٪٢٧ر٦	٢٩٨٥	٪١٠٠

جدول رقم (٥٠)
كيف ينظر المهجرون إلى مستقبل تهجيرهم وذلك حسب مستويات دخلهم

فئات المهجرين / فئات الدخل	ينظرون إلى التهجير كحالة دائمة	٪	ينظرون إلى التهجير كحالة مؤقتة	٪	لا يعرفون	٪	المجموع	النسبة الكلية
أقل من ٥٠ دينار	١١٥	٣١٫٦٪	٢٠٨	٥٧٫٤٪	٤٠	١١٪	٣٦٣	١٠٠٪
٥٠ – أقل من ١٠٠	١١٢	٢٠٪	٣١٠	٥٥٪	٢٤٢	٢٥٪	٥٦٤	١٠٠٪
١٠٠ – أقل من ١٥٠	٨٤	١٧٪	٢٥٨	٥٣٪	١٤٤	٣٠٪	٤٨٦	١٠٠٪
١٥٠ – أقل من ٢٠٠	٦٥	١٣٫٤٪	١٩٩	٤١٪	٢١٩	٤٥٫٦٪	٤٨٣	١٠٠٪
٢٠٠ – أقل من ٢٥٠	٢٢١	٤٦٪	١٦٢	٣٣٪	١٠٠	٢١٪	٤٨٣	١٠٠٪
٢٥٠ – أقل من ٣٠٠	٣٤	١١٪	٢١٤	٧١٪	٥٥	١٨٪	٣٠٣	١٠٠٪
٣٠٠ – أقل من ٣٥٠	٥٨	٢٥٪	٦٠	٢٦٪	١١٦	٤٩٪	٢٣٤	١٠٠٪
٣٥٠ – أقل من ٤٠٠	٩	٣٠٪	١٢	٤٠٪	٩	٣٠٪	٣٠	١٠٠٪
٤٠٠ فأكثر	١٠	٢٫٥٪	٣٨	٩٧٫٥٪	-	-	٣٩	١٠٠٪
المجموع	٦٩٩	٢٣٫٤٪	١٤٦١	٤٩٪	٨٢٥	٢٧٫٦٪	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٥١)

كيف ينظرون المهجرون إلى مستقبل تهجيرهم وذلك حسب مستوياتهم التعليمية

فئات المهجرين / مستوى التعليم	ينظرون إلى التهجير كحالة دائمة	٪	ينظرون إلى التهجير كحالة مؤقتة	٪	لا يعرفون	٪	المجموع	النسبة الكلية
امي	١٩٧	٪٣٠	٤٠	٪٦	٤٢١	٪٦٤	٦٥٨	٪١٠٠
ابتدائي	٢٠٧	٪١٥	١٠٦٥	٪٧٦ر٧	١١٦	٪٨ر٣	١٣٨٨	٪١٠٠
اعدادي	١٣٤	٪٣٦ر٥	١٢٢	٪٣٣ر٤	١١٠	٪٣٠	٣٦٦	٪٠٠پ
ثانوي	١٠٩	٪٣٣ر٦	١٠٠	٪٣١	١١٥	٪٣٥ر٤	٣٢٤	٪١٠٠
جامعي	٤١	٪٢٤	٩٦	٪٥٦	٣٤	٪٢٠	١٧١	٪١٠٠
دراسات عليا	١١	٪١٤	٣٨	٪٤٩	٢٩	٪٣٧	٧٨	٪١٠٠
المجموع	٦٩٩	٪٢٣ر٤	١٤٦١	٪٤٩	٨٢٥	٪٢٧ر٦	٢٩٨٥	٪١٠٠

جدول رقم (٥٢)
كيف ينظر المهجرون إلى مستقبل تهجيرهم ،
وذلك حسب أمكنة إقامتهم الحالية

فئات المهجرين / مكان الإقامة	ينظرون الى التهجير كحالة دائمة	٪	ينظرون إلى التهجير كحالة مؤقتة	٪	لا يعرفون	٪	المجموع	النسبة المئوية
المدينة	٢٧	٤ر٨٪	١٩٧	١ر٦٢٪	٩٤	٥ر٢٩٪	٣١٨	١٠٠٪
المخيم	٦٧٢	٢٥٪	١٢٦٤	٥ر٤٧٪	٧٣١	٥ر٢٧٪	٢٦٦٧	١٠٠٪
المجموع	٦٩٩	٤ر٢٣٪	١٤٦١	٤٩٪	٨٢٥	٦ر٢٧٪	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٥٣)
المهجرون الذين يفكرون بالهجرة ثانية خارج الأردن

المهجرون	العدد	٪
يفكرون بالهجرة حاليا	٥٧٠	١ر١٩٪
لا يفكرون بذلك	٢٤١٥	٩ر٨٠٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٥٤)
الأسباب الدافعة بالمهجرين إلى التفكير بالهجرة حاليا

الأسباب	العدد	٪
عدم توفر العمل المناسب لهم في الأردن	١٤٥	٢ر٢٥٪
عدم توفر إمكانيات كافية للمعيشة	٣٣٠	٨ر٥٧٪
وجود أقارب لهم في منطقة الخليج	٨٥	١٥٪
أسباب أخرى	١٠	٢٪
المجموع	٥٧٠	١٠٠٪

جدول رقم (٥٥)
المهجرون الذين يفكرون بالهجرة حاليا وذلك حسب حالتهم الزواجية

الحالة الزواجية	يفكرون بالهجرة حاليا	٪	لا يفكرون بالهجرة مرة أخرى	٪	المجموع	النسبة الكلية
أعزب	٢١٥	٦ر٦٧٪	١٠٣	٤ر٣٢٪	٣١٨	١٠٠٪
متزوج	٢٨٢	١٣٪	١٩٣٠	٨٧٪	٢٢١٢	١٠٠٪
أرمـل	٩	٣	٢٩٤	٩٧٪	٣٠٣	١٠٠٪
مطلـق	٦٤	٤٢٪	٨٨	٥٨٪	١٥٢	١٠٠٪
المجموع	٥٧٠	١ر١٩٪	٢٤١٥	٩ر٨٠٪	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٥٦)
الخصائص السكنية للمهاجرين الفلسطينيين

البند	التفصيلات	العدد	النسبة المئوية
ملكية السكن	المجموع	٢٩٨٥	%١٠٠
	السكن ملك	١٤٢٨	%٤٨
	السكن مستأجر	٥٥٨	%٢٠
	السكن بالمجان	٩٩٩	%٣٢
خدمات المياه داخل المسكن	المجموع	٢٩٨٥	%١٠٠
	المياه غير متوفرة	٨١	%٣
	المياه خارج المنزل	١٧٠٤	%٥٧
	المياه داخل المنزل	١٢٠٠	%٤٠
خدمات الإنارة داخل المسكن	المجموع	٢٩٨٥	%١٠٠
	متوفرة	١٨٣	%٦ر٢
	الإنارة بالغاز	١٠٢	%٣ر٥
	الإنارة بالكاز	٤٧٤	%١٦
	الإنارة بالكهرباء	٢٢٢٦	%٧٤ر٣
وسائل التدفئة داخل المسكن	المجموع	٢٩٨٥	%١٠٠
	التدفئة بالفحم	٩٩	%٣ر٤
	التدفئة بالحطب	١٢٠	%٤
	التدفئة بالكاز	٢٠٥٢	%٦٨ر٩
	التدفئة بالمازوت	١١٧	%٤
	التدفئة بالغاز	١٥٦	%٥ر٢
	التدفئة بالكهرباء	٤٤١	%١٤ر٨
مرافق السكن الداخلية المطبخ	المجموع	٢٩٨٥	%١٠٠
	لا يوجد مطبخ	٣١٨	%١١
	المطبخ مشترك	١٣٨	%٤ر٦
	المطبخ مستقل	٢٥٢٩	%٨٤ر٤
التجهيزات المنزلية الحديثة	المجموع	٢٩٨٥	%١٠٠
	سيارة خاصة	٢١١	%٧
	مروحة كهربائية	١٣٩٠	%٤٦ر٥
	مكيف هواء	١١٦	%٣ر٩
	بوتوغاز	١٤٩٣	%٤٨
	فرن غاز	٧٣١	%٢٤ر٤
	جهاز تسجيل	١٥٣٣	%٥١ر٣
	غسالة كهربائية	٦١٢	%٢٠ر٥
	ثلاجة	١٠١٢	%٣٤
	تلفزيون	١٣٣١	%٤١ر٤
	راديو	٢٥٨٢	%٨٦ر٥

نستنتج من الجدول أن أكثر من غالبية الأسر المهاجرة تفتقر مساكنها إلى الكثير من الخدمات الأساسية ، والتجهيزات الحديثة . وتوفر هذه الخدمات وتلك التجهيزات يقتصر فقط على نسبة قليلة نسبياً إذا ما قيست بالغالبية العظمى للمساكن التي تفتقر لتلك الخدمات والتجهيزات الأمر الذي يوضح هذه المشكلة السكنية التي يعاني منها المهاجرون الفلسطينيون وبخاصة المقيمون منهم في المخيمات والمناطق الفقيرة من المدن الأردنية الذين شكلوا نسبة كبيرة من عينة هذه الدراسة .

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٦ (الصفحات من ٢١٥ ـ ٢٣٣)

تطور الهوية السياسية للفلسطينيين في إسرائيل

محمود ميعاري
دائرة الاجتماع ـ جامعة بيرزيت

تهدف هذه المقالة إلى دراسة الهوية السياسية للفلسطينيين في إسرائيل وتركز على تطور هذه الهوية خلال ثلاث مراحل رئيسية : ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ ، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ و ١٩٧٣ وحتى اليوم . كما تتعرض المقالة إلى تغير الهوية في كل مرحلة .

قبل الخوض في جوهر الموضوع من الضروري تعريف القارىء بمجتمع هذه الدراسة . لقد كان من نتائج حرب ١٩٤٨ أن أقيمت إسرائيل في ١٥ أيار من تلك السنة على أكثر من ـ مساحة فلسطين وأن نزح عن تلك المناطق التي احتلتها اسرائيل حوالي ـ سكانها الفلسطينيين . لقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل ١٦٠٫٠٠٠ نسمة (١٣٫٦٪ من مجموع السكان في إسرائيل) في نهاية ١٩٤٩ ووصل إلى حوالي ٦٠٠٫٠٠٠ نسمة (١٥٪ من مجموع السكان) سنة ١٩٨٣[١] . اما بالنسبة للسياسة الإسرائيلية تجاه هذا الجزء من الشعب الفلسطيني ، فقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على سلخ المواطنين الفلسطينيين عن بقية شعبهم الفلسطيني وأمتهم العربية ولم تعترف بهم جماعة (أو حتى أقلية) قومية بل اعتبرتهم "الأقليات" أو "غير اليهود" أو "الطوائف غير اليهودية" أو ، في أحسن الاحوال ، "العرب والدروز" .

وهكذا فإن أهم القضايا التي يواجهها الفلسطينيون في إسرائيل هي الهوية (Identity) التي عرّفها ميلر على أنها "نمط الصفات الممكن ملاحظتها أو استنتاجها والتي تعرّف الشخص لنفسه وللآخرين" . لقد ميّز ميلر بين الهوية العامة الموضوعية (Objective public Identity) ، أي الشخص كما يراه الآخرون ، والهوية العامة الذاتية (Subjective Public Indentity) ، أي الشخص كما يتصور أن الآخرين يرونه ، وهوية الذات (Self

(Indentity أي الشخص كما يرى نفسه .[١] هذه الدراسة تتناول هوية الذات ، حسب تعريف ميلر ، للفلسطينيين في اسرائيل وتركز على الجانب السياسي لها .

بالإضافة إلى العائلة والطائفة الدينية والمنطقة الجغرافية ينتمي الفلسطينيون في إسرائيل ، موضوعيا ، إلى ثلاث دوائر مهمة وهي الشعب الفلسطيني والأمة العربية وإسرائيل. في حين أن الانتماء إلى الأمة العربية ، وخصوصا الى الشعب الفلسطيني ، يرجع إلى التاريخ المشترك واللغة والثقافة وربما الطموحات السياسية المشتركة ، فإن "انتماءهم" إلى إسرائيل يرجع لكونهم ، قانونيا ، مواطنين في إسرائيل ويحملون الجنسية الإسرائيلية ، على الرغم من أن إسرائيل هي دولة ذات طابع يهودي ـ صهيوني .[٢] من هنا فإن الهوية السياسية للمواطن الفلسطيني في إسرائيل تتكون من ثلاث هويات فرعية هي :

الهوية الوطنية : شعور الانتماء إلى الشعب الفلسطيني .
الهوية القومية : شعور الانتماء إلى الأمة العربية .
الهوية المدنية : شعور المواطنة في إسرائيل .

كما أن هوية أي شخص أو جماعة هي عرضة للتغير من فترة إلى أخرى ، كذلك فإن هوية الفلسطينيين في إسرائيل قد مرت خلال ثلاث مراحل رئيسية ، تميزت كل مرحلة بسيطرة إحدى (أو تركيبة من) الهويات الفرعية المذكوره .
أما هذه المراحل فهي :

١ ـ ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ (عربي إسرائيلي)
٢ ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ (عربي)
٣ ـ١٩٧٣ وحتى اليوم (عربي فلسطيني)

١ ـ ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ (عربي إسرائيلي)

كان من أهم نتائج حرب ١٩٤٨ عزل الفلسطينيين العرب الذين بقوا في إسرائيل عن العالم العربي وخصوصا عن بقية شعبهم الفلسطيني في الضفة الغربية ، التي ضمت فيما بعد إلى الأردن ، وقطاع غزة ، الذي وضع تحت الإدارة المصرية . كذلك فقد كان هؤلاء الفلسطينيون بدون قيادة قطرية ، وذلك لأن النخب الاجتماعية المختلفة (السياسية ، الاقتصادية ، التعليمية والدينية) المتمركزة في المدن كانت قد نزحت خلال الحرب .

منذ البداية شددت السلطات الإسرائيلية سيطرتها على المواطنين العرب . أما أهم الوسائل التي استخدمتها السلطات من أجل ذلك فقد كان الحكم العسكري الذي استمر حتى سنة ١٩٦٦ . بموجب الأنظمة العسكرية قسّمت القرى العربية إلى عدد من "المناطق

المغلقة" ومنع السكان العرب من التنقل بين هذه المناطق إلا بتصريح من الحاكم العسكري . لقد أضعف الحكم العسكري الاتصال بين القرى العربية ومنع ظهور أي تنظيم عربي مستقل . وبالإضافة إلى فرض الحكم العسكري فقد طبقت إسرائيل على المواطنين العرب نفس السياسة الاستعمارية القديمة ، سياسة "فرق تسد" . لقد شجعت الانقسامات الداخلية ودعمت الهويات التقليدية الضيقة (المحلية ، الحمائلية والدينية) بهدف إضعاف ، أو إعاقة نمو الهوية الوطنية أولا والهوية القومية ثانيا . إن سياسة "فرق تسد" كانت وراء الأنظمة العسكرية المختلفة وخاصة تقسيم القرى العربية إلى "مناطق مغلقة" . كذلك تنعكس هذه السياسة في ممارسات الأحزاب الصهيونية في الوسط العربي ، حيث تقوم هذه الأحزاب وخاصة حزب مباي (فيما بعد "العمل" ثم "التجمع") بتشكيل قوائم عربية مرتبطة بها لخوض انتخابات الكنيست . أما المرشحون في هذه القوائم فهم كما لاحظ لانداو" مهمون فقط في إطارهم المحلي والعائلي ، ومدعومون من قبل الأحزاب السياسية اليهودية لأغراض صيد الأصوات فقط . فأهميتهم ليست واسعة قطريا" .(٤) كذلك فإن تشكيل أكثر من قائمة عربية واحدة(٥) مرتبطة مع نفس الحزب قد "أصاب عصفورين بحجر واحد" : اصطياد الأصوات العربية وتعزيز الانقسامات الداخلية .

بالإضافة إلى تعزيز الفرقة بين السكان العرب في المناطق المختلفة وبين الحمائل في نفس المنطقة أو القرية فقد عملت السلطات على تعزيز الانقسامات الطائفية أيضا . إن الاعتراف بالدروز كطائفة دينية مستقلة سنة ١٩٥٧ وإقامة محاكم درزية منفصلة سنة ١٩٦٢ وكذلك تشكيل قوائم عربية على أسس طائفية(٦) هي مؤشرات لهذه السياسة .

مما تقدم يتضح أن السلطات الإسرائيلية ، وفي مقدمتها الحكم العسكري ، قد انتهجت سياسة "فرق تسد" بين السكان العرب ، فعززت الهويات التقليدية الضيقة وشجعت شعور الانتماء الى الحمولة والطائفة والمنطقة الجغرافية . إن سياسة تعزيز الانقسامات الداخلية ، بالاضافة الى عزل الفلسطينيين في اسرائيل عن بقية الشعب الفلسطيني والامة العربية وكذلك الشعور باليأس والاحباط عند أبناء هذه الاقلية بسبب "نكبة ١٩٤٨" ، قد عزّزت الولاء إلى دوائر انتماء ضيقة وخصوصا الحمولة . أما نمو هذه الهويات الضيقة فقد أضعف الهويتين الأكثر شمولية ، الهوية الوطنية والهوية القومية . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ذلك قد زاد من تقبل المواطنين العرب للأمر الواقع ، بما في ذلك رؤية أنفسهم من خلال منظار السلطة الحاكمة . لو سئل المواطنون العرب عن هويتهم في هذه الفترة لأجاب قسم كبير منهم أنهم "عرب إسرائيليون" أو حتى "اسرائيليون" .

٢ ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ (عربي)

مع أن الهوية الاسرائيلية أو "العربية ـ الإسرائيلية" ، أي الرغبة في الاندماج في المجتمع الاسرائيلي ، قد سيطرت بشكل عام في المرحلة الاولى ، إلا أنه في أواخر هذه المرحلة ، ومع تصاعد الحركة القومية العربية بزعامة الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، بدأت تتجدد بين الفلسطينيين العرب في أسرائيل الهوية القومية العربية . تمثل ذلك بظهور حركة "الأرض" في أوائل الستينات ، وهي حركة قومية عربية آمنت بالوحدة العربية والناصرية ودعت إلى أن "للفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم في نطاق الأماني العليا للأمة العربية" . لقد فسّر حبيب قهوجي ، وهو أحد مؤسسي الحركة ، العبارة الأخيرة إذ قال : "كنا نقصد بعبارة (في نطاق الأماني العليا للأمة العربية) أن نؤكد على وحدة المصير بين شتى أقطار الوطن العربي وعلى قومية القضية ، فالقضية في رأينا فلسطينية بقدر ما هي قومية وقومية بقدر ما هي فلسطينية" .[٧] أما بالنسبة لمصير حركة الأرض فقد أصدر وزير الدفاع الاسرائيلي أمرا بحلها سنة ١٩٦٥ حال إعلانها عن نفسها كتنظيم سياسي .

مع ابتداء المرحلة الثانية تعمقت الهوية القومية للعرب في إسرائيل بفضل حدثين رئيسيين هما إلغاء الحكم العسكري سنة ١٩٦٦ ونشوب حرب حزيران سنة ١٩٦٧ ، بالنسبة للحكم العسكري فقد كان إلغاؤه جزءاً من سياسة معلنة جديدة تهدف إلى "دمج" المواطنين العرب في حياة الدولة . إن الغاء الحكم العسكري ، وخصوصا قيود التنقل بين القرى العربية ، قد نشّط الاتصال والتفاعل الاجتماعي بين القطاعات المختلفة مما زاد من وعي المواطنين العرب لمشاكلهم المشتركة وخصوصا مصادرة الأراضي وسياسة التمييز القومي التي تمارسها السلطات ضدهم في الميادين المختلفة . أما حرب حزيران سنة ١٩٦٧ فقد أنهت العزلة التي فرضت على العرب في إسرائيل منذ ١٩٤٨ إذا أنها فتحت الطريق أمامهم للاختلاط مع أبناء شعبهم في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) وللتعرف من خلال هؤلاء على التيارات الفكرية السائدة في العالم العربي .

إن ازدياد الاتصال والتفاعل بين العرب في إسرائيل وكذلك بينهم وبين بقية أبناء شعبهم وأمتهم قد أنعش هويتهم الوطنية الفلسطينية وعمّق هويتهم القومية العربية . في بحث أجري قبل وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ وجد أن ترتيب الهويات بالنسبة للعرب في إسرائيل قبل الحرب كان (من الأقوى الى الأضعف) : إسرائيلي ، عربي ـ إسرائيلي ، عربي وأخيرا فلسطيني . أما بعد الحرب فقد أصبح الترتيب : عربي ، عربي ـ إسرائيلي ، فلسطيني ، وأخيرا إسرائيلي .[٨]

إن هيمنة الهوية القومية في هذه المرحلة قد رافقها انتعاش تدريجي في الهوية الوطنية الفلسطينية . لقد عبر شموئيل طوليدانو ، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية ، عن

هذا التحول في هوية العرب في إسرائيل عندما صرح في ديسمبر ١٩٦٩ : "حسب تقديرنا يتطور الآن خلاف في المراكز السكانية العربية بين عرب وطنيين وبين عناصر إيجابية (أي متعاونة ـ المؤلف) ••• من الآن فصاعدا ، ستعمل الحكومة وأجهزة الدولة المختلفة كل ما في وسعها لمساعدة هذه العناصر الإيجابية ، ومن ناحية أخرى سنحارب حتى النهاية كل القوى الوطنية . . . سنعمل على إيجاد وضع فيه يكون العربي الوطني منبوذا في قريته" .[٩]

إن كان المواطنون العرب في المرحلة الأولى يعرفون أنفسهم أولا كإسرائيليين أو عرب ـ إسرائيليين رغبة منهم في إظهار المشترك بينهم وبين السكان اليهود وتسهيل اندماجهم في المجتمع الاسرائيلي ، فقد تحوّلوا في هذه المرحلة إلى تعريف أنفسهم كعرب في الدرجة الأولى والتركيز على انتمائهم المميّز لإبراز خصوصيتهم القومية واختلافهم عن الأغلبية اليهودية في إسرائيل . كذلك فقد بدأ ينتعش في هذه المرحلة الانتماء الفلسطيني متمثلا بانضمام عدد من الشباب العرب إلى حركة المقاومة واعتقال بضع مئات آخرين بتهم أمنية وتصريح البعض علانية أنهم جزء من الشعب العربي الفلسطيني .

٣ ـ بعد ١٩٧٣ (عربي فلسطيني)

إن الهوية الوطنية الفلسطينية التي انتعشت في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ قد تعززت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ . لقد حدث ذلك بفضل تطورات خارجية وأخرى داخلية . أما اهم التطورات الخارجية فهي :

أ ـ حرب اكتوبر التي لم تنته بفوز إسرائيلي ساحق ، وإنما بنوع من التعادل ، وذلك على عكس الحروب السابقة التي شنتها إسرائيل ضد الدول العربية . لقد حطمت هذه الحرب الأسطورة القائلة بأن "الجيش الاسرائيلي لا يقهر" وجددت ثقة العرب بأنفسهم وبقدرتهم .

ب ـ اتساع الاعتراف الدولي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد لهذا الشعب . لقد انعكس هذا الاعتراف بعدد من القرارات المؤيدة التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنها قبول منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٧٤ عضوا مراقبا في الامم المتحدة .

جـ ـ المجازر التي ارتكبها بعض العرب ضد الشعب الفلسطيني . لقد بدأت هذه المجازر في "أيلول الأسود" ١٩٧٠ في الأردن ثم انتقلت منذ منتصف السبعينات إلى لبنان حيث نفذت عدة مجازر ضد الفلسطينيين كان أبشعها مجازر صبرا وشاتيلا ١٩٨٢ التي ارتكبتها عصابات الكتائب بدعم من الجيش الإسرائيلي . إن تخاذل الأنظمة العربية ووقوفها موقف المتفرج من هذه المجازر ومن الاعتداءات الإسرائيلية

المتكررة على الفلسطينيين في لبنان قد عمق بين العرب في إسرائيل شعور الانتماء إلى الشعب العربي الفلسطيني .

د - تشدد السلطات بتطبيق سياسة "اليد الحديدية" ضد جماهير الشعب الفلسطيني . لقد تمثلت هذه السياسة بتطبيق العقوبات الجماعية وهدم البيوت والقمع والإبعاد في المناطق المحتلة وبتصعيد الاعتداءات الإسرائيلية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان . من المعروف أن هذه السياسة قد انتهجتها حكومات التجمع "العمالي" ثم تشددت بتطبيقها حكومات التكتل اليميني منذ ١٩٧٧ ووصلت ذروتها في الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان منذ ١٩٨٢ وما تبع ذلك من ممارسات عدوانية ضد الشعب الفلسطيني هناك .

أما بالنسبة للتطورات الداخلية ، وهي تطورات تتعلق مباشرة بالفلسطينيين في إسرائيل ، فأهمها تصاعد تغيّر البنية الطبقية لهذا الجزء من الشعب الفلسطيني ، إحياء الحكومة لمشروع تهويد الجليل ، أو "تطوير" الجليل كما يحلو للمسؤولين الاسرائيليين تسميته ، وظهور تنظيمات قطرية متعددة .

أ - تغير البنية الطبقية :

إن أهم التغيرات التي حدثت في البنية الطبقية للفلسطينيين العرب في اسرائيل هو تحول المزارعين العرب إلى طبقة عاملة ، هذا التحول بدأ منذ أواخر الفترة الأولى إلا أنه تصاعد في الفترة الأخيرة ، ففي حين أن نسبة العاملين في الزراعة من مجموع الأيدي العاملة العربية كانت ٥٠٪ سنة ١٩٥٥ انخفضت هذه النسبة الى ٤٠٪ سنة ١٩٦٥ و ٢٠٪ سنة ١٩٧٣ و ١٠٪ سنة ١٩٨٣ . بالمقابل ارتفعت نسب العاملين العرب في القطاعات الأخرى ولا سيما في البناء والصناعة والمواصلات حيث ارتفعت نسبة العمال العرب في هذه القطاعات معاً من حوالي ٣٠٪ سنة ١٩٥٥ الى ٤٨٪ سنة ١٩٨٣ . كذلك ارتفعت نسبة العمال العرب ، المصنفين في الإحصائيات الرسمية "فنيين" أو غير فنيين ، حتى وصلت ٥٣٪ من مجموع الأيدي العاملة العربية سنة ١٩٨٣ .[١١] لقد تحول أغلب المزارعين العرب إلى عمال في المدن اليهودية بفضل سببين رئيسيين :

السبب الاول : هو تقلص حصة الأسرة الواحدة من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب مصادرة الحكومة للقسم الأكبر من الأراضي العربية ، بالإضافة الى تفتت الملكية الناتج عن تقسيمها بين الإخوة الورثة .

والسبب الثاني : هو انخفاض الانتاج الزراعي بسبب تخلف الزراعة العربية التي ما زالت في الأساس زراعة موسمية وبعلية ، ففي الفترة ١٩٧٥/١٩٧٦ كان معدل إنتاج المزارع العربي حوالي ١٦٪ فقط من معدل إنتاج المزارع اليهودي وكانت زراعة الري

تشكل ٨٪ من أراضي المزارعين العرب مقابل ٤٣٪ من أرضي المزارعين اليهود .(١٠) لقد عملت الحكومة الإسرائيلية والمؤسسات الصهيونية الأخرى ، وخصوصا الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي ، على إبقاء الزراعة العربية متخلفة ، فقد حرمت المزارعين العرب من المساعدات المالية والفنية المختلفة التي تقدمها للمزارعين اليهود ، وفي كثير من التجمعات العربية منعت المزارعين العرب من استعمال الري في الزراعة .(١١)

إن تحوّل المزارعين العرب إلى عمال قد أضعف القيم التقليدية التي كانت سائدة ، فتفككت الأسرة الممتدة وفقد وجهاء الحمائل والزعماء التقليديون كثيرا من سيطرتهم وضعف الانتماء إلى دوائر محلية ضيقة كالحمولة والطائفة والقرية وتعزّز بالمقابل الانتماء إلى الوطن الواسع . كذلك فإن استيعاب العمال العرب في المدن اليهودية قد ساهم في تعزيز هويتهم الوطنية وذلك عن طريق اختلاطهم اليومي مع اليهود وتعرضهم إلى بعض مظاهر التمييز العنصري ضد العرب على الصعيدين الرسمي والشعبي مثل ملاحقة الشرطة لهم مع تصاعد أعمال المقاومة الفلسطينية وازدياد التوتر على الحدود ، والفروق في الاجور وظروف العمل بشكل عام بينهم وبين العمال اليهود ، وسماعهم المتكرر لعبارات نابية معادية للعرب من بعض اليهود (مثل "عربوش" ، "عربي قذر "و" عمل عربي") .

ب ـ مشروع تهويد الجليل :

بعد قيام إسرائيل تركز ٥٨٪ من العرب الباقين فيها في منطقة الجليل . كذلك شكل المواطنون العرب أغلبية (٦٣٪) في هذه المنطقة .(١٢) هذه الحقيقة أقلقت السلطات الإسرائيلية التي رأت في عروبة الجليل "خطرا ديمغرافيا" على مستقبل "دولة اليهود" . لذلك فقد أقرّت السلطات منذ أواسط الخمسينات مشروع تهويد الجليل الذي هدف إلى تغيير التركيب الديمغرافي لسكان الجليل بحيث يصبح اليهود أغلبية في المنطقة . لتنفيذ هذا المشروع قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة مساحات كبيرة من الأراضي العربية وبناء العديد من المستوطنات عليها كان أهمها ثلاث مدن بنيت وسط تجمعات عربية مكتظة . ففي أواسط الخمسينات بنيت "الناصرة العليا" بجوار مدينة الناصرة العربية وفي الستينات بنيت "معلوت" بجانب قرية ترشيحا و "كرمئيل" وسط تجمع عربي يضم قرى الرامة ونحف والبعنة ودير الأسد ومجد الكروم .

بعد حرب حزيران ١٩٦٧ حدث تراجع مؤقت بتطبيق مشروع تهويد الجليل بسبب توجيه الجهود الاستيطانية إلى المناطق المحتلة حديثا (الضفة الغربية وقطاع غزة) . لكن السلطات جدّدت منذ أواسط السبعينات نشاطها الاستيطاني في الداخل فأحيت مشروع تهويد الجليل وأعلنت عن مصادرة ، أو عن نيتها مصادرة ، مساحات كبيرة من الأراضي العربية . وفي شهر شباط ١٩٧٦ تلقى رؤساء المجالس المحلية لقرى سخنين وعرابة ودير

حنا رسائل متشابهة من شرطة المنطقة تنصّ على منع السكان من الدخول إلى منطقة "المل" ، المعروفة بالقاموس العسكري "منطقة رقم ٩" ، الأمر الذي يعني اقتطاع ما مساحته ١٣٥٠٠ دونم بعضها مزروعة بالمزروعات الشتوية وبعضها مشجرة.[١٤] أمام خطر المصادرة والتهويد زاد تضامن المواطنين العرب وتعزّز انتماؤهم إلى الشعب العربي الفلسطيني ، فبعد وقت قصير من تبليغ أهالي سخنين وعرابة ودير حنا بنيّة الحكومة مصادرة أراضيهم في منطقة "المل" تحوّلت القرى الثلاث ، كما سنرى ، إلى أهم مراكز الانتفاضة في يوم "الأرض" .

بالنسبة لمدى نجاح السلطات في تهويد الجليل كان ذلك نجاحا محدودا . على الرغم من بناء عشرات المستوطنات في الجليل إلا أن العرب ما زالوا يشكلون نصف سكانه بفضل نسبة التكاثر الطبيعي العالية بين العرب وعزوف اليهود عن العيش في مناطق ريفية ، أو شبه ريفية .خصوصا إذا كانت مجاورة للعرب .

جـ ـ ظهور تنظيمات قطرية :

منذ أوائل السبعينات بدأت تتبلور قيادات وتنظيمات قطرية بين الفلسطينيين العرب في اسرائيل تدافع عن حقوقهم وتقاوم سياسة التمييز العنصري التي تمارسها السلطات ضدهم . يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين لهذه التنظيمات حسب توجهاتها الأيديولوجية : تنظيمات اندماجية وأخرى غير اندماجية .

التنظيمات الاندماجية تعترف بدولة إسرائيل ومؤسساتها وقوانينها ، تعتبر المواطنين العرب جزءاً من هذه الدولة وتصرّ على ضرورة بقائهم فيها ، وتهدف إلى دمجهم في حياة الدولة عن طريق منحهم حقوق "قومية ومدنية" متساوية . لتحقيق هدف الاندماج فإن هذه التنظيمات تدعو إلى إلغاء كل مظاهر التمييز العنصري ضد الفلسطينيين العرب في إسرائيل . إن أهم هذه التنظيمات الاندماجية هي لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواه .

تأسست لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية سنة ١٩٧٠ لمعالجة القضايا المحلية في الدرجة الأولى ، ولكن سرعان ما اتسعت اهتماماتها لتشمل القضايا القطرية ، أي المشاكل الاساسية والمشتركة التي يعاني منها المواطنون العرب . لقد قابلت اللجنة في ١٩٧٦/٥/٢٤ رئيس الحكومة إسحق رابين وقدمت له مذكرة طالبت فيها بتحقيق المساواة التامة بالنسبة للمواطنين العرب بما في ذلك الاعتراف بهم أقلية قومية . كذلك تضمنت المذكرة إلغاء أوامر مصادرة الأراضي ، إقامة لجنة تحقيق في أحداث يوم الأرض ، تخصيص ميزانيات أكبر لشؤون التعليم والتطوير في القرى العربية ، وضع ممتلكات الوقف

الإسلامي تحت إشراف السلطات المحلية ، "وإلغاء الدوائر العربية في الوزارات والدوائر الرسمية ، هذه الدوائر التي تعتبر رمزا للتمييز وتعرقل اندماج العرب في حياة الدولة :"[١٥] أما الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة فقد تأسست سنة ١٩٧٧ من الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكح) ومنظمة "الفهود السود" ورؤساء سلطات محلية عربية ولجنة المبادرة الدرزية وأوساط اخرى . لقد جاء في برنامج الجبهة أن الجبهة ستعمل "من أجل المساواة في الحقوق القومية والمدنية للجماهير العربية في اسرائيل" . كذلك جاء في البرنامج أن الجبهة ستعمل "من أجل السلام العادل والثابت بين دولة إسرائيل والدول العربية . تعمل قائمة الجبهة على تغيير السياسة الإسرائيلية الرسمية ولمنع حرب جديدة ولاستئناف عقد مؤتمر جنيف باشتراك جميع الأطراف المعنية بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ومن أجل حدود سلام معترف بها وآمنة بين دولة إسرائيل والدول العربية . وتكون هذه الحدود خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ التي على إسرائيل الانسحاب اليها . ومن أجل الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة إلى جانب دولة اسرائيل ذات السيادة . . . ."[١٦] لقد فازت الجبهة بخمسة مقاعد (من مجموع ١٢٠) في انتخابات الكنيست سنة ١٩٧٧ وبأربعة مقاعد في انتخابات ١٩٨١ وانتخابات ١٩٨٤ .

أما التنظيمات غير الاندماجية فلا تعترف "بالكيان الصهيوني" ولا تتعاون مع السلطات الحكومية ، وكتعبير لذلك فهي ترفض المشاركة في الانتخابات البرلمانية . إن أهم هذه التنظيمات هي حركة "أبناء البلد" التي تأسست في أوائل السبعينات ، في الأصل كقائمة انتخابية لمجلس محلي أم الفحم ثم أقيمت قوائم انتخابية محلية مشابهة ، تحمل أسماء مختلفة ، في قرى عربية عديدة في المثلث والجليل . إن ظهور حركة أبناء البلد كقوائم انتخابية للسلطات المحلية العربية وعدم بناء تنظيم قطري مركزي يرجع إلى تخوّف أعضاء الحركة من المصير الذي وصلت إليه حركة "الارض" في أواسط الستينات ، عندما أصدر وزير الدفاع أمرا بحلها حال إعلانها عن نفسها كتنظيم سياسي .[١٧] مع أن أبناء البلد هي مجموعة من الحركات المحلية الصغيرة إلا أن هنالك تنسيقا بين هذه الحركات وخطوطا أيديولوجية عريضة متفق عليها فهي تركز على "أن الإنجاز التام للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتحرّر الجماهير اليهودية الاجتماعي . . . لا يتم إلا بتحقيق النضال لمهمة توحيد الوطن وإقامة النظام الاشتراكي الذي يضمن الحقوق الوطنية لشعبنا والحقوق القومية للجماهير اليهودية دون أي شكل من التمييز" .[١٨] تختلف حركة أبناء البلد عن حركة الأرض في أن الأخيرة كانت حركة قومية عربية بينما أبناء البلد هي حركة وطنية فلسطينية تؤمن "أن الجماهير الفلسطينية في إسرائيل تمثل جزءاً من الشعب الفلسطيني ونضالها يمثل جزءاً من مجمل النضال الفلسطيني" .[١٩] وأن أي حل مرحلي للقضية الفلسطينية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار "الحقوق الوطنية والديمقراطية للجماهير

الفلسطينية في إسرائيل" .[٢٠] بعكس التنظيمات الاندماجية التي تدعو الفلسطينيين في إسرائيل ، بصفتهم مواطني الدولة ، إلى المشاركة في الانتخابات البرلمانية بهدف التأثير على السياسة الإسرائيلية فإن حركة أبناء البلد تدعو إلى مقاطعة هذه الانتخابات كتعبير لعدم اعترافها بالدولة الصهيونية ومؤسساتها . أما بالنسبة لشعبية هذه التنظيمات فإن التنظيمات الاندماجية ، ممثلة بلجنة رؤساء السلطات المحلية العربية والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، هي الأكثر نفوذا بين الجماهير العربية في إسرائيل .

هنالك أيضا تنظيمات عربية تشكل ساحات صراع بين الجبهة وبين حركة أبناء البلد أهمها اللجان الطلابية العربية في الجامعات الإسرائيلية واللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي . أولى لجان الطلاب العرب تأسست سنة ١٩٥٩ في الجامعة العبرية في القدس لحل المشاكل الخاصة التي تواجه الطلاب العرب في تلك الجامعة كمشاكل السكن والعمل والتكيّف لحياة الجامعة . إلا أنه كانت للجنة اهتمامات سياسية أيضا فقد عقدت اجتماعات احتجاجية واشتركت في عدة مظاهرات ضد تطبيق الحكم العسكري (قبل ١٩٦٦) ومصادرة الأراضي والاعتقالات الإدارية . في أوائل السبعينات أقيمت لجان مشابهة للطلاب العرب في جامعات حيفا وتل أبيب وبارايلان ومعهد "التخنيون" . عملت هذه اللجان على توثيق العلاقة بينها فأقامت اتحاد لجان الطلاب العرب سنة ١٩٧٥ الذي تحوّل إلى الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب سنة ١٩٧٧ . لقد قام الاتحاد ، مثله مثل لجان الطلاب في الجامعات المختلفة ، بنشاطات سياسية متعددة فشارك في النضال ضد سياسة التمييز العنصري المتمثلة بمصادرة الأراضي وضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة .

منذ ١٩٧٧ تنافست كتلتان على السيطرة على الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب وعلى لجان الطلاب العرب الفرعية وهما جبهة الطلاب العرب ، وهي كتلة طلابية بقيادة الحزب الشيوعي ، والحركة الوطنية التقدمية ، وهي امتداد لحركة أبناء البلد . لقد سيطرت الجبهة على الاتحاد القطري منذ تأسيسه وعلى اللجان الطلابية الفرعية أيضا في أغلب الأحيان (سيطرت الحركة الوطنية على لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية سنة ١٩٧٨ وعلى لجنة الطلاب العرب في جامعة بئر السبع سنة ١٩٨٠) . منذ ١٩٨٤ توحدت جبهة الطلاب العرب والحركة الوطنية التقدمية في كتلة واحدة أمام "خطر" الحركة التقدمية للسلام ، وهي قائمة عربية يهودية ظهرت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي لم تجتز النصاب القانوني في انتخابات الاتحاد القطري أو أيٍّ من اللجان الطلابية الفرعية .

أما بالنسبة لِلّجنة القطرية للدفاع عن الأراضي فقد تأسست في أوائل ١٩٧٥ بهدف مقاومة مصادرة الأراضي العربية . أقيمت هذه اللجنة كتنظيم شعبي بمبادرة الحزب

الشيوعي الإسرائيلي وانضمت اليها قطاعات أخرى مثل أبناء البلد وعناصر مستقلة . مع أن أغلب أعضاء اللجنة كانوا دائما من مؤيدي الحزب الشيوعي ، فيما بعد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، إلا أن اللجنة شكلت أحيانا ساحة صراع بين الجبهة وأبناء البلد . في سنة ١٩٧٦ ، وقبيل يوم الارض ، رفضت اللجنة طلب ممثلي أبناء البلد القيام بمظاهرة جماهيرية أمام الكنيست ، وبدل ذلك قررت بالأغلبية دعوة الفلسطينيين العرب في إسرائيل إلى القيام بإضراب شامل في "يوم الأرض" ، الذي تقرر أن يكون في ٣٠ آذار من تلك السنة . لقد استجابت الجماهير العربية لهذا القرار ، ولأول مرة عمّ الإضراب كل المدن والقرى العربية . لقد رافق الإضراب الشامل مظاهرات صاخبة في أغلب التجمعات العربية كان أعنفها في قرى سخنين وعرابة ودير حنا في الجليل حيث منع السكان قبل ذلك بشهر ونصف من دخول أراضيهم في منطقة "المل" . لقد احضرت السلطات قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود لكسر الإضراب ولتفريق المظاهرات ، الأمر الذي أدى إلى استشهاد ستة وجرح عشرات من المتظاهرين العرب برصاص قوات "الأمن" الإسرائيلية . منذ ذلك التاريخ أصبح يوم الأرض مناسبة وطنية ورمزا لتمسك الإنسان الفلسطيني بأرضه ووطنه .

لقد أوضحنا أنه في العقد الأخير حدثت هنالك عدة تطورات ، بعضها خارجية وأخرى داخلية ، عملت على تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية بين الفلسطينيين العرب في إسرائيل . انعكس ذلك في تغيير نمط تصويت العرب في انتخابات الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) منذ ١٩٧٣ . في حين أن القوائم العربية المرتبطة بالسلطة قد فازت خلال العقدين الأول والثاني لقيام اسرائيل بالنصيب الأكبر من الأصوات العربية فإن الحزب الشيوعي (فيما بعد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) قد تقدم قليلا على (أو على الأقل تعادل مع) القوائم العربية في انتخابات ١٩٧٣ وفاز عليها فوزا ساحقا منذ ١٩٧٧ فأصبح أكثر الأحزاب والقوائم الانتخابية نفوذا بين الجماهير العربية . في انتخابات الكنيست سنة ١٩٥٥ ، مثلا ، فازت القوائم العربية ب ــ ٥٨٪ وفاز الحزب الشيوعي ب ــ ١٦٪ من الأصوات العربية ، أما في انتخابات الكنيست سنة ١٩٨١ فقد انعكست الصورة إذ فازت القوائم العربية بــ ١٣٪ والجبهة بــ ٣٨٪ «انظر الجدول» .

جدول
توزيع الأصوات العربية في انتخابات الكنيست بين القوائم المختلفة (نسب مئوية)[٢١]

الكنيست	نسبة المصوتين من مجموع أصحاب حق التصويت	الحزب الشيوعي أو الجبهة	القائمة التقدمية	حزب التجمع[أ]	القوائم العربية	الأحزاب الصهيونية الأخرى
الكنيست الأولى في ١٩٤٩/١/٢٥	٧٩	٢٢		١٠	٥٢	١٦
الكنيست الثانية في ١٩٥١/٧/٣٠	٨٦	١٦		١٧	٥٥	١٢
الكنيست الثالثة في ١٩٥٥/٧/٢٦	٩٢	١٦		٢٠	٥٨	٦
الكنيست الرابعة في ١٩٥٩/١٢/٣	٨٩	١١		٢٠	٥٩	١٠
الكنيست الخامسة في ١٩٦١/٨/١٥	٨٦	٢٢		٢٥	٤٦	٧
الكنيست السادسة في ١٩٦٥/١١/٢	٨٨	٢٤		١٩	٤٣	١٤
الكنيست السابعة في ١٩٦٩/١٠/٢٨	٨٢	٣٠		١٤	٤١	١٥
الكنيست الثامنة في ١٩٧٣/١٢/٣١	٨٠	٣٧		١٠	٣٦	١٧
الكنيست التاسعة في ١٩٧٧/٥/١٧	٧٦	٥٠		٩	٢٢	١٩
الكنيست العاشرة في ١٩٨١/٦/٣٠	٧٠	٣٨		٢٦	١٣	٢٣
الكنيست الحادية عشرة في ١٩٨٤/٧/٢٣	٧٢	٣٣	١٨	٢٤	-	٢٥

(أ) "التجمع" يعني أحزاب مباي ومبام وأحدوت هعفودا .

على الرغم من أن مطالب الجبهة بالنسبة للجماهير العربية في إسرائيل تميل الى الدّمج ، أي منح المواطنين العرب حقوقاً قومية ومدنية متساوية ودمجهم في حياة الدولة ، فإن زيادة التصويت إلى الجبهة هي مؤشر لازدياد الوعي الوطني الفلسطيني وذلك بسبب موقف الجبهة الثابت من القضية الفلسطينية ، فهي لا تزال تصر على ضرورة "الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة إلى جانب دولة إسرائيل ، وعقد مؤتمر دولي برعاية هيئة الامم المتحدة وباشتراك كل الأطراف المتعلقة بالنزاع بما في ذلك إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، وكذلك الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ودول أخرى" .[٢٢] كذلك فانخفاض نسبة المصوتين العرب من مجموع أصحاب حق التصويت قد يكون مؤشراً آخر لازدياد الوعي الوطني الفلسطيني ، لا سيما وأن هنالك جماعات أهمها "أبناء البلد" تدعو المواطنين العرب إلى مقاطعة الانتخابات للكنيست كتعبير لعدم الاعتراف "بالكيان الصهيوني" . وفي حين أن

٨٦٪ من أصحاب حق التصويت العرب قد مارسوا حقهم في التصويت سنة ١٩٥١ فإن نسبة التصويت قد انخفضت الى ٧٠٪ سنة ١٩٨١ والى ٧٢٪ سنة ١٩٨٤ .

في الانتخابات للكنيست الأخيرة التي جرت في تموز ١٩٨٤ اختفت تماما القوائم العربية المرتبطة بالأحزاب الصهيونية . إن ذلك يعكس فشل القيادة التقليدية التي ارتكزت على أطر ضيقة ، أهمها العائلة والطائفة والمنطقة الجغرافية ، وفشل السياسة الإسرائيلية التي دعمت هذه القيادة . بالمقابل ظهرت في الانتخابات الأخيرة قائمة جديدة منافسة للجبهة هي "القائمة التقدمية للسلام" . على الرغم من أن القاسم المشترك لزعماء هذه القائمة هو معاداة الحزب الشيوعي والجبهة إلا أنه يمكن القول بأن للقائمة التقدمية أيضا توجهاً وطنياً فلسطينياً فهي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني وتدعو إلى التفاوض بين المنظمة وحكومة إسرائيل من أجل الوصول إلى سلام دائم . لقد أسفرت الانتخابات للكنيست الاخيرة عن فوز الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بـ ٣٣٪ من الأصوات العربية والحركة التقدمية للسلام بـ ١٨٪ ، أي أن "المعسكر الوطني الفلسطيني" ، وهو مصطلح يستعمله الباحث إيلي ريخس ليضم الجبهة والقائمة التقدمية ،[٢٣] قد حصل على ٥١٪ من أصوات العرب بينما حصلت الأحزاب الصهيونية مجتمعة على ٤٩٪ فقط من هذه الأصوات . إن هذا الانقلاب بتوزيع أصوات العرب جعل بنيامين غور أرييه ، مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية يقول :"من الآن فصاعدا يجب أن لا نخفي الرأس في الرمال ونقول أنه لا يوجد تطرف وطني معارض لإسرائيل بين العرب في الدولة" .[٢٤] وهكذا فإن "المعسكر الوطني الفلسطيني" ، أو "المعسكر الراديكالي" كما يحلو لبنيامين غور أرييه تسميته ، قد عاد إلى ما كان عليه سنة ١٩٧٧ عندما فازت الجبهة بـ ٥٠٪ من أصوات العرب . لقد جاء تعاظم "المعسكر الوطني" في الانتخابات الأخيرة بعد التراجع النسبي الذي حدث في هذا المعسكر في انتخابات ١٩٨١ .[٢٥]

إن الوعي الوطني الفلسطيني بين الجماهير العربية لا يقتصر فقط على المصوتين للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة أو للحركة التقدمية للسلام ، فهنالك الممتنعون عن التصويت لاعتبارات أيديولوجية وخصوصا من مؤيدي حركة أبناء البلد . كذلك فالوعي الوطني بدأ ينفذ إلى بعض العرب من مؤيدي حزب "التجمع" وذلك بعد أن غيّر الحزب ركائزه التقليدية المتمثلة بسيف الدين الزعبي وجبر معدّي وغيرهما بقيادة شابة لا "تسير دائما في التلم" الذي يحدده الحزب والمتمثلة بمحمد وتد وحمد خلايلة وعبد الوهاب دراوشة . لعل تزايد نشاط اتباع حزب التجمع من العرب في اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية وبشكل خاص مقاطعة عضو الكنيست السابق حمد خلايلة لجلسة الكنيست بمناسبة ذكرى ١٠٠ عام على الاستيطان اليهودي في

فلسطين وكذلك محاولة عضو الكنيست الحالي عبد الوهاب دراوشة المشاركة في أعمال المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في عمان هي مؤشرات لحدوث بعض التوجه الوطني عند بعض العرب من مؤيدي التجمع والمبام الصهيونيين .

مما تقدم يتضح أن الهوية الوطنية الفلسطينية قد تعززت ، بينما الهوية الإسرائيلية قد ضعفت ، في العقد الأخير بين الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل . في بحث ميداني أجراه المؤلف سنة ١٩٧٦ على عينة ممثلة من خريجي الجامعات العرب في إسرائيل سئل أفراد العينة الأسئلة الآتية :

- إلى أي درجة تشعر أنك إسرائيلي ؟
- إلى أي درجة تشعر أنك عربي ـ إسرائيلي ؟
- إلى أي درجة تشعر أنك عربي ؟
- إلى أي درجة تشعر أنك فلسطيني ؟

بالنسبة لكل سؤال طلب من المبحوثين اختيار إجابة واحدة من مجموع خمس اجابات مرتبه : كثيرا جدا ، كثيرا ، نوعا ما ، قليلا وقليلا جدا ، أما نتائج البحث فقد دلت على أن ٩١٪ من المبحوثين يشعرون "كثيرا جدا أو "كثيرا"أنهم عرب ، ٧٦٪ يشعرون أنهم فلسطينيون ، ٤٢٪ يشعرون أنهم عرب إسرائيليون و ٢٣٪ يشعرون أنهم إسرائيليون . وعلى سؤال "لو طلب منك أن تعرّف هويتك بكلمة واحدة أو اثنتين ماذا كنت تجيب ؟" ، أجاب ٤٠٪ من أفراد العينة "فلسطيني" أو "عربي فلسطيني" ، ٣٤٪ "عربي" ، "اسرائيلي" أو "عربي إسرائيلي" و ٧٪ "إجابة أخرى" .[٢٦] دراسات أخرى أثبتت أن تصاعد الهوية الفلسطينية وتلاشي الهوية الإسرائيلية في العقد الأخير قد شمل الجماهير العربية بقطاعاتها المختلفة في إسرائيل .[٢٧] وهكذا فإن الهوية السياسية للفلسطينيين في إسرائيل قد أصبحت في الأساس عربية فلسطينية .

لقد رافق تصاعد الهوية الفلسطينية تراجع ليس فقط في الهوية الإسرائيلية وإنما أيضا في الهويات التقليدية الضيقة وخصوصا الهوية العائلية والمحلية والدينية . في البحث المذكور الذي أجراه المؤلف على عينة من خريجي الجامعات العرب سئل المبحوثون الأسئلة الآتية :

- إلى أي درجة تشعر أنك تنتمي إلى حمولتك ؟
- إلى أي درجة تشعر أنك تنتمي إلى قريتك أو مدينتك ؟
- إلى أي درجة تشعر أنك مسلم أو مسيحي أو درزي ؟

بالنسبة لهذه الأسئلة أيضا طلب من المبحوثين اختيار إجابة واحدة من مجموع خمس إجابات مرتبة . لقد دلّت النتائج على أن هذه الهويات التقليدية ضعيفة بشكل عام ،

فأجاب ٥٣٪ من أفراد العينة أنهم يشعرون "كثيرا جدا" أو "كثيرا" أنهم ينتمون إلى قراهم أو مدنهم ، ٢٩٪ يشعرون انهم مسلمون أو مسيحيون أو دروز و ١٣٪ أجابوا أنهم يشعرون بالانتماء إلى حمائلهم . أما بالنسبة للعلاقة بين الهويات التقليدية الضيقة وبين الهويات الأكثر شمولية ، فقد وجد أن الهويات التقليدية ترتبط طرديا مع الهوية الإسرائيلية وعكسيا مع الهوية الفلسطينية ، فارتباط (Monotonicity Coefficient) الهوية العائلية ، مثلا ، مع الهوية الإسرائيلية ٦٤ر٠ ومع الهوية الفلسطينية هو ـ ٣٣ر٠ . أي أن العرب التقليديين ، الذين يعتزون بانتمائهم العائلي والمحلي والديني ، يشعرون بشكل عام أنهم إسرائيليون أو عرب ـ إسرائيليون ، أما العرب العصريون ، الذين يشعرون بأن انتماءهم إلى الجماعات التقليدية الضيقة هو ضعيف ، فيشعرون بشكل عام أنهم فلسطينيون . لعل هذا الارتباط يكشف عن هدف السلطات الإسرائيلية من وراء تشجيع الانقسامات الداخلية وتعزيز الهويات التقليدية بين الجماهير العربية . الهدف ، على الغالب ، هو محاربة الهوية الوطنية الفلسطينية وبالمقابل تعزيز الهوية المدنية الإسرائيلية بين المواطنين العرب وإحكام السيطرة عليهم . لكن هذه السياسة قد فشلت ، فالهويات التقليدية الضيقة قد ضعفت بشكل عام بين الجماهير العربية في إسرائيل والهوية الوطنية قد تعاظمت بحيث أصبح الانتماء إلى الشعب العربي الفلسطيني هو الأهم .

الخلاصة

هذه الدراسة تقودنا الى الاستنتاج أن الهوية لشخص أو لجماعة ما تتأثر بمتغيرات وأحداث اجتماعية مختلفة فهي ليست ثابتة بل قابلة للتغير من فترة إلى أخرى . بالتحديد ، حاولت أن أوضح أن هوية العرب في إسرائيل قد تغيرت من كونها في الأساس "عربية ـ إسرائيلية" في العقدين الأول والثاني لقيام إسرائيل إلى "عربية" بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ثم إلى "عربية ـ فلسطينية" بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

كان من نتائج حرب ١٩٤٨ أن المواطنين العرب الذين بقوا في إسرائيل قد تم عزلهم عن العالم العربي وأن هؤلاء المواطنين ، كبقية أبناء شعبهم الفلسطيني ، قد نمى عندهم شعور الخوف والقلق والإحباط بسبب الهزيمة . بالإضافة إلى ذلك ، فرضت السلطات الإسرائيلية على المواطنين العرب نظام الحكم العسكري وعززت بينهم الانقسامات الداخلية حسب الحمولة والطائفة والمنطقة الجغرافية . لقد نتج عن ذلك أن تعزّزت الهويات التقليدية الضيقة وأن ركدت الهوية الوطنية الفلسطينية . ليس غريبا تحت هذه الظروف أن يتقبل المواطنون العرب الأمر الواقع وأن تنمو عندهم الرغبة في الاندماج وأن يعرفوا أنفسهم كذلك حسب القاموس الإسرائيلي الرسمي . في النصف الثاني للعقد

السادس ، وبعد إلغاء الحكم العسكري سنة ١٩٦٦-ونشوب حرب حزيران ١٩٦٧ ، ازداد الاتصال والتفاعل الاجتماعي بين العرب في إسرائيل وكذلك بينهم وبين بقية أبناء شعبهم وأمتهم . بفضل ذلك تعمقت بين الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل الهوية القومية العربية وانتعشت تدريجيا الهوية الوطنية الفلسطينية . أما في العقد الأخير فقد حدثت تطورات مهمة على الساحة الفلسطينية . لقد اتسع الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وصعّد الاحتلال عمليات الاضطهاد والقمع ضد هذا الشعب وارتكب بعض "الإخوه" العرب مجازر ضد الفلسطينيين كان أبشعها مجازر صبرا وشاتيلا سنة ١٩٨٢ . وعلى الساحة الداخلية اتسع تحوّل المزارعين العرب إلى طبقة عاملة وأحيت الحكومة الاسرائيلية مشروع تهويد الجليل وظهرت تنظيمات عربية قطرية متعددة . لقد نتج عن ذلك أن تراجعت بين الجماهير العربية في إسرائيل الهوية الإسرائيلية وتعززت ، بالمقابل ، الهوية الوطنية الفلسطينية . كذلك فقد تراجعت الهويات التقليدية الضيقة وضعف انتماء الإنسان الفلسطيني في إسرائيل إلى حمولته وطائفته ومنطقته الجغرافية وأصبح انتماؤه الأهم إلى الشعب العربي الفلسطيني .

الهــوامش

(١) هذا العدد لا يضم سكان القدس العربية التي ضمتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ (في حدود ١١٥٫٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٣) انظر

Israel , Central Bureau of Statistics , **Statistical Abstract of Israel** , No . 35 ,1984 , pp . 30 – 34 .

(٢) Miller ,D . R . , "The Study of Social Relationships :Situation , Identity and Social Intercation" , in S . koch (ed .) , **Psychology :A study of Science** , vo1 .5 , Mc Graw Hill , New York , 1971 , p .673 .

(٣) الطابع اليهودي ـ الصهيوني يبرز في تعريف إسرائيل أنها "دولة يهودية أو "دولة اليهود" ، في "قانون العودة" الذي يمنح الحق لكل يهودي في العالم أن يتوجه إلى إسرائيل ، في ممارسة سياسة التمييز القومي ضد الواطنين الفلسطينيين وكذلك في اللغة والاعياد الرسمية وحتى في أسماء الشوارع ولافتات السير .

(٤) Landau , J . , **The Arabs in Istael** , Oxford University Press . London , 1969 , P . 186

(٥) في الكنيست الأولى أقام حزب مباي قائمة عربية واحدة . في انتخابات الكنيست الثانية وحتى انتخابات الكنيست العاشرة أقام مباي (فيما بعد "العمل" ثم التجمع") قائمتين أو ثلاث قوائم في كل معركة انتخابية . في الانتخابات الأخيرة التي جرت في تموز ١٩٨٤ لم يشكل حزب التجمع قوائم عربية ودعا المواطنين العرب للتصويت مباشرة إلى الحزب .

(٦) لفترة طويلة تزعم هذه القوائم سيف الدين الزعبي وذياب عبيد كممثلين للمسلمين وجبر معّدي كممثل للدروز والياس نخلة كممثل للمسيحيين .

(٧) حبيب قهوجي، القصة الكاملة لحركة الارض، ١٩٧٨، ص٣٣ ـ ٣٤.
لمزيد من التفاصيل عن حركة الأرض انظر أيضا
Jiryis , S . , **The Arabs in Istael** , Monthly Review press , New York , 1976 .

(٨) Peres , Y . and Yuval – Davis , N . , "Some Observations on the National Identity of the Israeli – Arab " , **Human Relations** , 22 , November 1969 , pp . 219 – 233 .

(٩) كما اقتبس في
Nakhlen , K . , "Cultural Determinants of Palestinian Collective Identity : The Case of the Arabs in Israel" , **New Outlook** ,vol . 18 , No 7 , October – November , 1975 , p . 38

(١٠) جمعت الإحصائيات من
Israel , Central Bureau of Statistics , **Statistical Abstract of Israel** , Jerusalem , No . 14 , 1963 , pp . 508 – 510 ; N0 . 17 , 1966 , pp . 312 – 315 ; No . 25 , 1974 , p . 321 ; No . 35 , 1984 , p . 350 .

(١١) Lustick , I . , **Arabs in the Jewish State** , University of Texas press , Austin , 1980 , pp . 165 – 6 .

(١٢) في الجليل الغربي مثلا منعت الحكومة المزارعين العرب من ري أراضيهم الواقعة في "سهل البطوف" على الرغم من أن "مشروع المياه القطري" الذي يوصل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب يمر من هذا السهل .

(١٣) Israel , Central Bureau of statistics , **Statistical Abstract of Israel** , Jerusalem , No . 35 , 1984 , pp . 33 – 34 .

(١٤) زان كسليف ، هكذا صودرت أراضي المواطنين العرب ، مركز الدراسات العربية والأفرو اسيوية — جبعات حبيبه ، ١٩٧٦ ، ص ٢٣ .

(١٥) الاتحاد ١٩٧٦/٥/٢٥

(١٦) الاتحاد ١٩٧٧/٣/٤

(١٧) انظر :
Jiryis , S . , "The Arabs in Israel , 1973 – 79" , **Journal of Palestine Studies** , 4 , Summer 1979 , p . 40 .

(١٨) حركة أبناء البلد ، مشروع البرنامج السياسي ، ١٩٨٣ ، ص ٣٠

(١٩) نفس المصدر ، ص ٣٠

(٢٠) نفس المصدر ، ص ٣٩

(٢١) البيانات بالنسبة للكنيست الأولى والثانية أخذت من
Landau , J . , **The Arabs in Israel** , Oxford University Press , London , 1969 , pp . 110 – 115 .
نتائج الانتخابات للكنيست الثالثة وحتى الكنيست العاشرة جمعت من
Israel, Central Bureau of Statistics, **Results of the Elections to the Third Knesset....**, Special Series No. 51, 1956, p. 13; **Results of the Elections to the Fifth Knesset.....**, Special Series No. 166, 1964, pp. 20-25; **Results of the Elections to the Sixth Knesset. ...**, Special Series No. 216, 1967, pp. 96-103; **Results of the Elections to the Seventh Knesset....**, Special Series No. 309, 1970, pp. 60-62; **Results of the Elections to the Tenth Knesset ...**, Special Series No. 680, 1981.

نتائج الانتخابات للكنيست الحادية عشرة أخذت من "معاريف" ١٩٨٤/٨/٦

(٢٢) انظر "النظام الداخلي للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" ، الاتحاد ١٩٨٥/١/١٨

(٢٣) إيلي ركس ، الانتخابات الإسرائيلية للكنيست ال ١١ في الوسط العربي ، الفجر ١٩٨٤/١٢/١

(٢٤) "معاريف" ١٩٨٤/٨/٦

(٢٥) يتمثل التراجع في "المعسكر الوطني" سنة ١٩٨١ بانخفاض نسبة المصوتين الى الجبهة من ٥٠٪ سنة ١٩٧٧ الى ٣٨٪ سنة ١٩٨١ . أما أسباب هذا التراجع فأهمها :
أ ـ تصويت بعض العرب إلى حزب التجمع أو للقوائم العربية المرتبطة به رغبة منهم في إسقاط حزب الليكود ، متأثرين في ذلك بدعاية حزب التجمع الانتخابية التي ركزت على خطر فوز حزب الليكود المتطرف والمعادي للعرب .
ب ـ ارتفاع نسبة غير المصوتين من ٢٤٪ سنة ١٩٧٧ الى ٣٠٪ سنة ١٩٨١ إذ أن نسبة لا بأس بها من هؤلاء هم ممتنعون عن التصويت لاعتبارات وطنية .

(٢٦) لمزيد من التفاصيل انظر

Miari, M., **Identity of the Arab Academics in Israel,** Institute of Applied Social Research, Jerusalem, 1978, pp. 45-71.

(٢٧) راجع مثلا :

Smooha, S. and Peretz, D., "The Arabs in Israel**The Journal of Conflict Resolution,** 26, September 1982, pp. 451-484.

Tessler, M.A., "Israel's Arabs and the Palestinian Problem". **The Middle East Journal,** Summer 1977, pp. 313-329.

REFERENCES

(1) Haddad, S. Mc Laurin, R. D. and Nakhleh, E.A. "Minorities in Containment. The Arabs in Israel." in R.D. Mc Laurin (ed.), **The Political Role of Minority Groups in the Middle East,** Praeger, New York, 1979.

(2) Hofman, J., "Readiness for Social Relations between Arabs and Jews in Israel". **The Journal of Conflict Resolution.** 16 June, 1972.

(3) -------: "Social Identiti and Readiness for Social Relations between Jews and Arabs in Israel." **Human Relations,** 35, 1982.

(4) Mansour, S., "Identity Among Palestinian Youth: Male and Female Differentials." **Journal of Palestine Studies,** 4, Summer 1977.

(5) Miari, M., "On the Political Identity of the Educated Arabs in Israel," in A. Hareven (ed.), **Every Sixth Israeli,** Van Leer Jerusalem Foundation, 1983.

(6) Migdal, J.S., **Palestinian Society and Politics,** Princeton University press, 1980.

(7) Nakhleh, K., "Anthropological and Sociological Studies on the Arabs in Israel: A Critique." **Journal of Palestine Studies,** 6, Summer 1977.

(8) Peres, Y., "Modernization and Nationalism in the Identity of the Israeli-Arab." **Middle East Journal,** 24, Autmun 1970.

9) ------: "Ethnic Relations in Israel." **American Journal Of Sociology, 76, May 1971.**

(10) **Smooha, S. and Hofman, J.E., "Some Problems of Arab-Jewish Coexistence in Israel," Middle East Review,** Winter 1976/1977.

(11) Smooha, S. and Peretz, D., "The Arabs in Israel." **The Journal of Conflict Resolution,** 26, September 1982.

(12) Zayyad, T., "The Fate of the Arabs in Israel:" **Journal of Palestine Studies,** 6, Autumn 1976.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٦ (الصفحات من ٢٣٥ ـ ٢٥٤)

الأمن الغذائي في الكويت

محمد رشيد الفيل
قسم الجغرافيا ـ جامعة الكويت

المقدمة:

نتيجة لمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وقلة المياه وارتفاع معدل استهلاك المنتجات الغذائية، [1] وزيادة السكان الكبيرة (طبيعية وصناعية)[2] خلق ما يسمى بالفجوة الغذائية التي دعت الى العمل على تحقيق أمن غذائي كجزء رئيسي من الأمن الاستراتيجي القومي ومما زاد من مشكلة الغذاء الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية فقد ارتفع سعر القمح بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤ من ٦٠ دولار/ طن الى ٢٠٠ دولار/ طن[3].

بروز مشكلة الغذاء وتفاقمها:

برزت مشكلة الأمن الغذائي على المستوى الدولي في أوائل السبعينات إثر تفجر أزمة الحبوب التي أدت الى عقد مؤتمر الغذاء العالمي في روما ١٩٧٤ وفشل المحصول الزراعي في روسيا (لسنوات متعاقبة) وبعض الدول الأخرى، والجفاف الذي أصاب المنطقة الواقعة بين السنغال والقرن الافريقي (في أفريقيا) ونقص الاحتياطي العالمي من الحبوب.

ففي عام ١٩٧٤ كان الاحتياطي العالمي من الحبوب يكفي ٣٣ يوما ويكفي ٣٥ يوما عام ١٩٧٥ و٣١ يوما عام ١٩٧٦.

والغذاء حق طبيعي للانسان الذي يأكل ليعيش. ولذلك أصدر مؤتمر التغذية العالمي المنعقد في روما ٥ـ١٦ نوفمبر ١٩٧٤ ما يلي:

"إن لكل امرأة وطفل الحق غير القابل للتصرف في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسدية والعقلية انماء كاملا ويحافظ عليها."

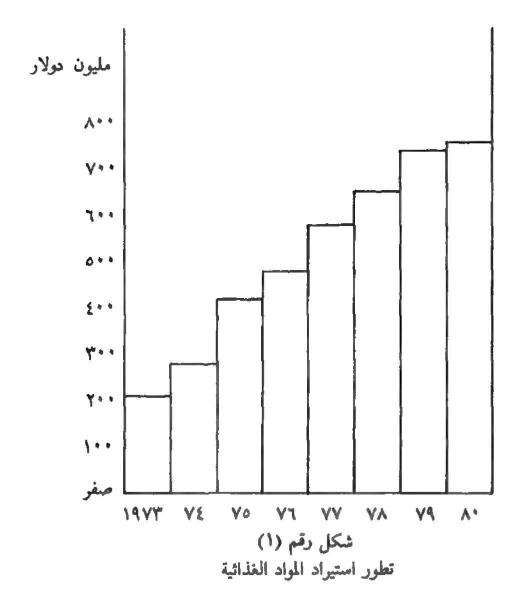
الجدول رقم (١) يبين تطور أسعار الواردات من السلع الزراعية لعام ١٩٨٠ بالنسبة لعام ١٩٧٩ .

اختلاف الأسعار ٪ سنة ١٩٨٠ عن عام ١٩٧٩ .			
السلعة	اختلاف السعر	السلعة	اختلاف السعر
قمح كندي	١٣+	فول سوداني	١٠−
قمح أمريكي	٢+	بذرة عباد الشمس	٧−
أرز تايلند	٣٠×	زيت فول الصويا	١٠−
أرز أمريكي(١)	١٢+	زيت عباد الشمس	١٨−
أرز أمريكي(٢)	٣١+	زيت النخيل	١١−
ذرة صفراء	٦+	مسحوق السمك	٢٨+
ذرة بيضاء	١٢+	سكر	٢٠٠+
شعير	١١+	شاي(١)	٤٣+
موز(١)	٢٩+	شاي(٢)	٤١+
موز(٢)	٦+	تبغ	٣+
برتقال	١٠−	بقرحي(السوق الأوربية)	٦+
بقرحي (الارجنتين)	١١+	بقرحي (استراليا)	١١+
أغنام حية(استراليا)	٥+	لحم دواجن(أمريكا)	٩+
لحم بقر (أرجنتين)	١١+	لحم بقر(الولايات المتحدة الأمريكية)	٥+
لحم ضأن	٨+	زبدة دانيماركية	١٤+
جبن	٢+	بيض (المانيا الغربية)	١٢+

إن سوء التغذية الناتج عن نقص البروتين والسعرات الحرارية في باكورة العمر يمكن أن يؤدي الى اعاقة النمو جسديا وعقليا إعاقة لا يمكن تعويضها.(٤)

وهذا من غير شك له تأثيره على فشل خطط التنمية والدول النامية هي التي يتهددها شبح المجاعة وسوء التغذية لقلة الأراضي المزروعة لأن الدول المتقدمة تنتج حوالي ٦٠٪ من الانتاج العالمي من الغذاء ولا يزيد عدد سكانها عن ٣٠٪ من سكان العالم ولذلك فقد صرح الخبير الأمريكي بشئون الدول النامية جون جيلجان:

"ان المجاعة ستحدث في العالم عام ١٩٨٥ ."



شكل رقم (١)
تطور استيراد المواد الغذائية

ويتوقع البعض حدوث عجز في إنتاج الغذاء وخاصة في الدول النامية، ويقدرون ذلك العجز بحوالي ٨٥ مليون طن عام ١٩٨٥. وقد يصل العجز خلال (١٠) سنوات مقبلة الى ١٠٠ مليون طن.

مصادر الغذاء للشعب الكويتي وأسباب اتساع الفجوة الغذائية:

تعتمد الكويت في الحصول على ما تحتاجه من مواد غذائية لسكانها المتزايدين من حيث العدد والمستوى على مصادر خارجية سواء من الدول العربية أو الأجنبية والجدول رقم (٢) يبين قيمة المستوردات الغذائية بالدولارات في السنوات المختلفة.

الجدول رقم (٢)

السنة	قيمة المستورد من المواد الغذائية بالدولارات.
١٩٧٣	٢٠٩,٥٣٠,٠٠٠
١٩٧٤	٢٧٦,١٠٠,٠٠٠
١٩٧٥	٤٠٨,٨٩٠,٠٠٠
١٩٧٦	٤٧٥,٣٨٠,٠٠٠
١٩٧٧	٥٧٤,٤٦٠,٠٠٠
١٩٧٨	٦٣٠,٨١٠,٠٠٠
١٩٧٩	٧٢٤,٧١٠,٠٠٠[٥]
١٩٨٠	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠

وتستورد الكويت كافة احتياجاتها من الحبوب من مصادرها المختلفة فقد بلغ صافي الواردات عام ١٩٧٨ حوالي ٦٤٠٠٠ طن أرز و٥٦٠٠٠ طن قمح و١٤٠٠ طن دقيق و٩٠٠٠ طن معكرونة وما بين ١٥٠٠٠ ـ ٥٠٠٠٠ طن من الشعير ونخالة القمح. ولعل أسباب نقص الانتاج الغذائي وتزايد استيراد المواد الغذائية واتساع الفجوة الغذائية يرجع الى ما يلي:

١ـ اكتشاف البترول والانصراف عن الحرف التقليدية: كالزراعة والرعي والصيد البحري . . الخ.

٢ـ تزايد الاسنهلاك نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة وزيادة السكان العالية (زيادة طبيعية وصناعية)[٦].

٣ـ ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد.

٤ـ جهل الفلاح مما ساعد على:

أ ـ ضعف الانتاجية.

ب ـ تدمير الأراضي الزراعية نتيجة للجهل في الزراعة.

جـ ـ عدم استعمال الاساليب الحديثة في الزراعة.

د ـ سوء استعمال النباتات الطبيعية وتفاقم ظاهرة التصحر.

٥ـ قلة الحقول التجريبية أو عدم كفاءتها.

٦ـ قلة أو انعدام الارشاد الزراعي.

٧- انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية حيث نصيب الفرد حوالي ٠,٠٠٧ دونم من الأراضي المزروعة Land under Culitivation في عام ١٩٨٠.
٨- هنالك تبذير كبير في الغذاء عند بعض الطبقات.
٩- ضعف البنية الهيكلية .Infra Structure

وهنالك من يعتقد أن بالامكان الاعتماد على الوطن العربي للحصول على حاجتنا من المواد الغذائية. إن ذلك أمر مشكوك فيه في الظروف الراهنة لوجود نقص في الانتاج الزراعي في الوطن العربي نتيجة لزيادة السكان واستعمال الوسائل القديمة في الزراعة ولذلك فان الوطن العربي استورد عام ١٩٨٠ من المواد الغذائية ما قيمته أكثر من ١٩,٦ بليون دولار[٣] واستورد في عام ١٩٨١ ما قيمته ٢٢,٥ بليون دولار كما أن الفجوة الغذائية في الوطن العربي باتساع. والجدول رقم (٣) يبين الانتاج والواردات لمتوسط الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ (ب ١٠٠٠ طن متري)

الجدول رقم (٣)

نوع المنتجات	الانتاج	الواردات	نسبة٪ للاكتفاء الذاتي	نسبة٪ للفجوة الغذائية
الحبوب	٢٤٠٤١	١٦٤٣٣	٪٥٩,٤	٪٤٠,٦
القمح	٨٨٣٤	١٤٧٠٥	٪٤١	٪٥٩
السكر	١٢٣٠	٢٧٨١	٪٣٠,٨	٪٦٩,٢
الزيوت النباتية	٩١٤,٦	٩٦٨,٧	٪٤٨,٦	٪٥١,٤
اللحوم	٢١٣٤	٤٠٤	٪٨٤,١	٪١٥,٩
الألبان ومشتقاتها	٧٧٠٠	٢١٤٢	٪٧٦,١	٪٢٣,٩[٨]

لذلك يتحتم على الكويت أن تعمل على توفير بعض ما تحتاجه من المواد الزراعية والحيوانية محليا، والمساهمة في تنمية المنتجات الزراعية في أجزاء أخرى من الوطن العربي عن طريق تزويدها بما تحتاجه من مستلزمات الانتاج الزراعي وخاصة الأسمدة الكيماوية والمبيدات التي تستطيع انتاجها، بالاضافة الى المساهمة في تمويل خطط التنمية الزراعية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالسودان والصومال ودول المغرب العربي. وأنا لا أقول إن الكويت تزرع القمح والشعير والذرة . . الخ، ولو أن السعودية قد نجحت نجاحا كبيرا في زراعة القمح. ولكن بامكانها أن تزرع المخضرات وبعض الفواكه بما يكفي حاجتها وتصدر منه الى الخارج وزراعة بعض المحاصيل ذات الأثمان العالية كالزهور، والمساهمة

مع الدول العربية في انتاج الحبوب. كذلك بالامكان القيام بتربية الحيوانات والدواجن لتوفير حاجياتنا من البيض واللحوم البيضاء والحمراء والألبان.

- واقع الزراعة في الكويت:

تتميز الكويت بظروفها المناخية القاسية وقلة الأمطار الساقطة وعدم انتظامها وقلة المواد العضوية في التربة وارتفاع درجة حرارتها صيفا[٩] والامكانيات المائية المحدودة[١٠] كل هذا حدد مساحة الأراضي الزراعية والمزروعة كما يبدو ذلك في الجدول رقم (٤) حسب احصاء عام ١٩٧٩.

الجدول رقم (٤)

نوع الاستثمار	المساحة بالدونمات
خضروات ومحاصيل	١٣٠٠٠
أشجار مثمرة وخشبية	٢٣٠٠٠
مراعي	١٣٤٠٠٠٠
أراضي صالحة ولم تزرع	١٦٢٠٠٠
جملة الأراضي الصالحة للزراعة	١٥٣٨٠٠٠
أراضي غير صالحة للزراعة	١٦٢٨٠٠٠٠
جملة أراضي الكويت	١٧٨١٨٠٠٠

ولو وزعنا الأراضي الصالحة للزراعة على السكان لأصاب الفرد الواحد حوالي دونم واحد ولو وزعنا الأراضي المزروعة بالفعل لأصاب الفرد الواحد ٠,٠٠٧ من الدونم وهي مساحة ضئيلة لا يمكن أن يكفي انتاجها فردا واحدا لأن المعدل العالمي يتراوح بين ٢ - ٢½ دونم للفرد الواحد.

ولقد زادت المساحة المزروعة وكذلك الانتاج كما يبدو في الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥)

المجال	تعداد ١٩٧٠	تعداد ١٩٨٠
الانتاج النباتي	كان ٤١٢٨ دونما	بلغ ١٣٥١٠ دونمـا
اما الثروة الحيوانية فقد كان عدد الابقار والأغنام والماعز والدجاج لحم وبيض	 ٢٠٠١ رأساً ٧٢٠٥ رأساً ١٣٨٨ رأساً ٨١٨٠٠٠ دجاجة	 ٦٥٥٨ رأساً ٦٠٠٥٠ رأساً ٢٨٩٤ رأساً ١٧٦٧٤٠٠ دجاجة
أما عن عدد المشتغلين بالحيازات الزراعية فقد كانوا	 ٢٣١٥	 بلغوا ٤٢٨٠[١١]

ويلاحظ من الجدول زيادة المساحة المزروعة بحوالي ٢٢٧٪ كما زادت العمالة بمعدل ٨٥٪ كما زادت الأبقار بنسبة ٣٢٨٪ والأغنام ٨٣٤٪ والماعز ٢٠٨٪ والدجاج ٢١٦٪. وكان الانتاج سنة ١٩٨٠ كما في الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (٦)

نوع المنتجات	الانتاج	نسبة٪ للاكتفاء الذاتي	نسبة٪ للفجوة الغذائية
خضروات	٤١٨٠٨ طناً	٢٣,٨٪	٧٦,٢٪
أعلاف	٣٠١٩٥ طناً	٢٥,٧٪	٧٤,٣٪
حليب طازج	٢٠٠٠٠ طن	٢٠٪	٨٠٪
البيض الطازج	١٢٠ مليون بيضة	٤٠٪	٦٠٪
فراخ لحم	١٤ـ١٥ مليوناً	٣٥٪	٦٥٪

وهكذا يمكن ملاحظة الفجوة الغذائية الواسعة[١٢]. ويرى الأستاذ فؤاد ملا حسين أن قطاع الزراعة يمثل ١٪ من الناتج بينما الدكتور عبد الرحمن سلمان يرى أن القطاع الزراعي يساهم بحوالي ٠,٤٠٪ في الناتج المحلي.

وقدر دخل الانتاج الزراعي عام ١٩٧٨ بحوالي ٢٤ مليون دينار[١٣]. وأما الخطة الخمسية الطموحة لتنمية الثروة الزراعية ٨١/٨٢ ـ ٨٥/٨٦ فقد هدفت إلى رفع الانتاج لتضييق الفجوة الغذائية وهي كالأتي:

أهداف الانتاج النباتي:

تهدف تنمية الانتاج النباتي لتحقيق ما يلي:

أ ـ زيادة المساحة المخصصة لزراعة الخضروات.

ب ـ زيادة انتاج المخضرات كما يبدو في الجدول رقم (٧)

الجدول رقم (٧)

السنة	المساحة بالدونمات	كمية الانتاج/ طن	النسبة٪ للاكتفاء الذاتي	النسبة٪ للفجوة الغذائية
١٩٨١	١٤٩٤٧	٤١٨٠٨	٢٣,٨٪	٧٦,٢٪
١٩٨٦	٣٤٩٢١	٩٧٦٧٥	٤٠,٤٪	٥٩,٦٪

جـ ـ زيادة مساحة الأراضي المزروعة زراعة محمية من ٤٠ دونماً الى ٥٤٠ دونماً.

د ـ زيادة انتاج محاصيل الخيار والطماطم والباذنجان والفلفل الى ١٦٢٥ طناً.

هـ ـ التوسع في زيادة الاشجار الحرجية ونباتات الزينة ونباتات الحواجز والمستهدف أن يصل اعداد هذه الأشجار الى ٥٨٨٥٦٥ شجرة.

و ـ زيادة مساحة الأراضي المخصصة لانتاج الأعلاف الخضراء من ٥٣٠٠ دونم عام ١٩٨٠ الى نحو ٣٠٩٥٠ دونماًعام ١٩٨٦ تغطي ٢٥,٧٪ من الاستهلاك المحلي أي أن الفجوة في الأعلاف تبلغ ٧٤,٣٪.

٢ـ أهداف الانتاج الحيواني:

حيث تهدف إلى زيادة الانتاج الحيواني ومنتجاته وتضييق الفجوة الغذائية بعض الشيء كما يبدو ذلك في الجدول رقم (٨)

الجدول رقم (٨)

النوع	السنة	الانتاج	النسبة٪ للاكتفاء الذاتي	النسبة٪ للفجوة الغذائية
١ـ انتاج لحوم الأبقار	١٩٨٠	٥٠٠ طن	١٢,٣٪	٨٧,٧٪
	١٩٨٦	٢٥٩٣ طناً		
٢ـ لحوم الأغنام والماعز	١٩٨٠	٣٠٠٠ طن	٩,٥٪	٩٠,٥٪
	١٩٨٦	١٢٠٠٠ طن	٣٥,٦٪	٦٤,٤٪
٣ـ لحوم الدواجن	١٩٧٩	١٠٦٨٦ طناً		
	١٩٨٦	٤١٠٠٠ طن	٧٩,٦٪	٢٠,٤٪
٤ـ الألبان	١٩٨٠	٤٦٣٩٧ طناً		
	١٩٨٦	٦٠٢٧٩	٢٨٪	٧٢٪

وتهدف الخطة كذلك الى تغطية الاستهلاك المحلي من البيض بالكامل وزيادة الانتاج من الأسماك من ٤٠٠٠ طن عام ١٩٨٠ الى حوالي ١٣٠٠٠ طن عام ١٩٨٦ . أما عن توقعات الانتاج والطلب المعيارية للسنوات ١٩٩٠ وَ ٢٠٠٠ فهي كما في الجدول رقم (٩)[١١]:

الجدول رقم (٩)

المادة	السنة	الطلب	الانتاج المحلي	الفجوة	معدل الاكتفاء الذاتي٪	٪ الفجوة الغذائية
١ـ القمح (ألف طن)	١٩٧٥	١٠٥	-	١٠٥	-	١٠٠٪
	١٩٩٠	٢١٥	-	٢١٥	-	١٠٠٪
	٢٠٠٠	٣٠٥	-	٣١٥	-	١٠٠٪
٢ـ البيض (ألف طن):	١٩٧٥	١١	٢	٩	١٨٪	٨٢٪
	١٩٩٠	٣١	٣١	-	١٠٠٪	صفر
	٢٠٠٠	٥٣	٥٣	-	١٠٠	صفر
٣ـ مجموع اللحوم (ألف طن)	١٩٧٥	٤٨	٤,٧	٤٣,٣	١٠٪	٩٠٪
	١٩٩٠	١٣٧	٦٣	٧٤	٤٦	٥٤٪
	٢٠٠٠	٢١٣	٩٥,٤	١١٧,٦	٤٥٪	٥٥٪
٤ـ الأرز (ألف طن)	١٩٧٥	٨٣	-	٨٣	-	١٠٠٪
	١٩٩٠	١٦٩	-	١٦٩	-	١٠٠٪
	٢٠٠٠	٢٣٩	-	٢٣٩	-	١٠٠٪
٥ـ الذرة الصفراء (ألف طن)	١٩٧٥	١٠	-	١٠	-	١٠٠٪
	١٩٩٠	١١٢	-	١١٢	-	١٠٠٪
	٢٠٠٠	٢٣٠	-	٢٣٠	-	١٠٠٪
٦ـ الشعير (ألف طن)	١٩٧٥	١٠	-	١٠	-	١٠٠٪
	١٩٩٠	١١٢	-	١١٢	١٠٠٪	
	٢٠٠٠	٢٣٠	-	٢٣٠	-	١٠٠٪
٧ـ مجموع الحبوب	١٩٧٥	٢٠٨	-	٢٠٨	-	١٠٠٪
	١٩٩٠	٢٠٨	-	٢٠٨	-	١٠٠٪
	٢٠٠٠	١٠٠٤	-	١٠٠٤	-	١٠٠٪
٨ـ الحبوب الزيتية (ألف طن)	١٩٧٥	٥	-	٥	-	١٠٠٪
	١٩٩٠	١٦	-	١٦	-	١٠٠٪
	٢٠٠٠	٣٠	-	٣٠	-	١٠٠٪
٩ـ خضروات طازجة (ألف طن)	١٩٧٥	١٤١	١٩	١٣٢	١٢٪	٨٨٪
	١٩٩٠	٢٦٢	٢٤	٢٣٨	٩٪	٩١٪
	٢٠٠٠	٥٨٩	٤٩	٥٤٠	٩	٩٢٪
١٠ـ السكر (ألف طن)	١٩٧٥	٤٠	-	٤٠	-	١٠٠٪
	١٩٩٠	١٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠٪
	٢٠٠٠	١٤٩	-	١٤٩	-	١٠٠٪

المادة	السنة	الطلب	الانتاج المحلي	الفجوة	معدل الاكتفاء الذاتي٪	٪ الفجوة الغذائية
١١ـ لحوم الأبقار (ألف طن)	١٩٧٥	٥	٠,٥	٤,٥	٪١٠	٪٩٠
	١٩٩٠	١٥	١,٦	١٣,٤	٪١١	٪٨٩
	٢٠٠٠	٢٧	١,٨	٢٥,٢	٪٧	٪٩٣
١٢ـ لحوم الاغنام والماعز (ألف طن)	١٩٧٥	٢٢	٠,٩	٢١,١	٪٤	٪٩٦
	١٩٩٠	٦٢	٢,١	٥٩,٩	٪٣	٪٩٧
	٢٠٠٠	٩٥	٣,٣	٩١,٧	٪٣	٪٩٧
١٣ـ لحوم الجمال (ألف طن)	١٩٧٥	-	١٢,٠	١٢٠+	-	
	١٩٩٠	١	٠,٣+	٠,٧	٪٣٠	٪٧٠
	٢٠٠٠	١	٠,٣	٠,٧	٪٣٠	٪٧٠
١٤ـ اللحوم الحمراء (ألف طن)	١٩٧٥	٢٧	١,٦	٢٥,٤	٪٦	٪٩٤
	١٩٩٠	٧٨	٤	٧٤	٪٤	٪٩٦
	٢٠٠٠	١٢٣	٥,٤	١١٧,٦	٪٤	٪٩٦
١٥ـ اللحوم البيضاء (الدواجن) (ألف طن)	١٩٧٥	٢١	٣,١	١٧,٩	٪١٥	٪٨٥
	١٩٩٠	٥٩	٠,٠	٪١٠٠	-	
	٢٠٠٠	٩٠	٩٠	٠,٠	٪١٠٠	-
١٦ـ الألبان (ألف طن)	١٩٧٥	٢٣٨	١٦	٢٢٢	٪٧	٪٩٣
	١٩٩٠	٦٣١	٣٨	٥٩٣	٪٦	٪٩٤
	٢٠٠٠	٩٥٧	٥٧	٩٠٠	٪٦	٪٩٤

ويلاحظ من الجدول السابق الفجوة الغذائية المتسعة حتى فيما يخص بعض المنتجات المحلية. ولقد استوردت الكويت في عام ١٩٨٠ ما قيمته أكثر من ٧٥٠ مليون دولار من المواد الغذائية وبذلك سيصبح قيمة ما تستورده في عام ١٩٨٩ ـ ٩٠ حوالي ٣ بلايين دولار، وفي عام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ ستبلغ قيمة ما تستورده الكويت من المواد الغذائية حوالي ١٥ بليون دولار وستصل قيمة المواد الغذائية المستوردة ما بين ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ حوالي ١٢٠ بليون دولار[١٥]. وقد يكون لدينا المال اللازم والعملة الصعبة لشراء المواد الغذائية ولكن قد لا نجدها مطروحة في الأسواق[١٦].

فيا ترى ما هي الوسائل التي يمكن أن نتبعها لتضييق هذه الفجوة الغذائية والوصول الى تحقيق أمن غذائي؟

سبل تحقيق الأمن الغذائي:

الحاجة الماسة الى الارادة والتصميم على توفير المواد الغذائية محليا والقرار السياسي

فقد يكون لدينا المال اللازم والأيدي العاملة والخطط المطلوبة ولكن الارادة والتصميم هي الأساس. بالامكان تحقيق أمن غذائي باتباع الوسائل التالية:

١- زيادة مساحة الأراضي الزراعية:

إن مساحة الاراضي المزروعة Land Under Cultivation محدودة وبالامكان زيادة هذه المساحة، وخاصة اذا توفرت الامكانيات المائية. وحسب إحصاء عام ١٩٧٩ بلغت مساحة الاراضي المزروعة:

خضروات ومحاصيل ١٣٠٠٠ دونم
أشجار مثمرة وخشبية ٢٣٠٠٠ دونم
المجموع ٣٦٠٠٠

وفي إشارة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .F.A.O ان المساحة التي يمكن أن تروي في الكويت تبلغ ١٠٠٠٠ هكتار على أساس ان المياه المتوفرة للزراعة في الكويت تبلغ ١٠٠ مليون متر مكعب على أساس استهلاك ١٠٠٠٠ متر مكعب للهكتار المحصولي نظرا لارتفاع ملوحة المياه وطرق الرى المستعملة[١٧].

وفي تقرير مقدم لمؤتمر وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية جاء[١٨] "أن متوسط مياه الري الحالية حوالي ١٤٠ مليون متر مكعب تروي حوالي ٢٠٠٠ هكتار بينما مياه الري الممكنة ٤٧٥ مليون متر مكعب تكفي لري ٧٠٠٠ هكتار".

والمسح الذي جرى عام ١٩٦٦ لجميع أراضي الكويت أشار الى وجود ١٠٠ ألف هكتار او ما يعادل ١٢٪ من مجموع أراضي الدولة صالحة للعمليات الزراعية.

أما المسح الذي أجري عام ١٩٦٧ و١٩٦٨ على ٢٦٠,٠٠٠ هكتار في مناطق الصليبية والشقايا والعبدلي فيشير في النهاية الى أن مساحة الاراضي الصالحة للزراعة تبلغ كما في الجدول رقم ١٠[١٩]:

الجدول رقم ١٠

المنطقة	المساحة بالهكتار
الصليبية	٤٥٠٠٠
الشقايا	١٩٩٠
العبدلي	٤٥٦٠
المجموع	٥٢٠٥٠

فإذا ما تم مضاعفة الأراضي المزروعة أكثر من (٤) مرات عند ذلك سنسد الفجوة الغذائية من هذه المنتجات الزراعية وربما يكون لدينا فائض نصدره الى الخارج ونستورد بعائده المالي بعض المنتجات الزراعية التي لا ننتجها كالقمح والذرة وقصب السكر . . الخ .

٢ـ المياه والاسراف في استعمالها:

هنالك إسراف كبير في استعمال المياه بسبب جهل الفلاح، والأسلوب المتبع في الري، وشدة التبخر، وتتراوح كمية المياه المستعملة لري الهكتار المحصولي الواحد بين ٨٠٠٠م٣ الى اكثر من ٥٠٠٠٠م٣ بمتوسط يتراوح بين ١٢٠٠٠م٣ ـ ١٦٠٠٠م٣، ونجم هذا الاختلاف الكبير عن اختلاف عوامل المناخ والتربة ونوعية المحصول وموسميته وأساليب نقل الماء وطرق الرى المتبعة. وتشير الدراسات إلى أن الكميات المستعملة في الري تنطوي على هدر كبير ناتج عن فقدان الماء عند نقله من مصادره إلى الحقول وكذلك في الاستعمال المسرف لهذه المياه في عملية الري. وتشير الدراسات الى امكانية توفير ما بين ٢٠٪ ـ ٦٠٪ من المياه أي بمتوسط ٤٠٪ أي بالامكان زيادة المساحة المحصولية الى ١٠٠٠٠هكتار[٢٠].

وبامكاننا استعمال مياه المجاري في ري كثير من المزروعات وبذلك تزيد مساحة الأراضي المزروعة. ويمكن ري الاشجار الحرجية على الأخص بهذه المياه، وبذلك نفيد منها في تشجير معظم مناطق الكويت بالاضافة الى التقليل من تلوث مياه الخليج العربي حيث كانت تلقى هذه المياه. كما يمكن ري الجت (العلف الأخضر للحيوان) بهذه المياه. وقد أجريت الدراسات للافادة من هذه المياه في ري أرض مساحتها ٢,٩ مليون متر مربع بمشروع الري الزراعي بالصليبية. ولا شك بأن معالجة وتنقية مياه المجاري التي تقوم بها الدولة والانجازات التي تحققت في هذا المجال فتحت أفاقا رحبة لزراعة مساحات كبيرة بمحاصيل الخضروات والأعلاف. وبالفعل فقد استخدمت المياه المعالجة وبدرجة ملوحة ٢٠٠٠ جزء بالمليون في ري أشجار النخيل والأشجار المثمرة والجت والبرسيم في العمرية[٢١].

وتهدف الكويت على المدى البعيد، بعد إكمال المجاري لجميع الكويت، إلى بناء ٣ محطات وهي:

١ـ شرق الجهراء (تفيد من مجاري الجهراء واللوحة وجزء من الصليبخات) وطاقتها الانتاجية ١٦ مليون جالون يوم.
٢ـ شمال الأحمدي (وتفيد من المنطقة الساحلية من المسيلة الى الأحمدي والفحاحيل) وتبلغ طاقتها الانتاجية ٢٢½ مليون جالون/يوم.
٣ـ فيلكا وتبلغ طاقتها الانتاجية ½ مليون جالون/ يوم.

وبذلك تبلغ مياه المجاري ٣٩ مليون جالون/ يوم بينما بوكانن قدرها بـ ٨٠ مليون جالون/ يوم عام ١٩٨٥[٢٢].

كما يمكن الافادة من مياه الأمطار الساقطة والتي تضيع هباء بل وقد تكون في كثير من الأحيان واسطة للتخريب وانتشار الخبرات playas . ولو أفدنا من ١٠٪ فقط من الأمطار الساقطة (بمعدل تساقط ١٠٠ ملم) لبلغت هذه الكمية أكثر من ١٣٠ مليون جالون/ يوم. حيث يمكن جمع مياه الامطار في خزانات أرضية أو توجيهها نحو المنخفضات الساحلية أو نحو الخبرات لزيادة مقدار تسرب مياه الأمطار الى باطن الأرض[٢٣]. أو توجيهها الي مناطق شبكة مجاري صرف المياه.

الي جانب ذلك يمكن تنفيذ مشروع المياه من العراق حيث يقدر أن يؤخذ حوالي ٣٥٠ مليون جالون/ يوم من شط العرب و٣٠٠ مليون جالون/ يوم من مياه الفرات فإذا ما تم المشروع فبالإمكان زراعة ٤٠٠٠ هكتار بالمحاصيل المختلفة.

واذا ما استعملنا أساليب الري الحديثة والتي توفر كمية كبيرة من المياه (كاتباع اسلوب الري ـ ليلا ـ والري بالتنقيط) وكذلك استعمال المياه ذات الملوحة العالية، كما نصنف المياه لتحديد أنواع وأصناف النباتات التي تروي وارشاد المزارعين الي أنسب الأماكن لحفر الآبار وتحليل المياه، وبذلك كله نتمكن من توفير المياه من مصادرها المختلفة ونساعد على زيادة مساحة الأراضي المزروعة زيادة كبيرة توفر ما نحتاجه من مواد غذائية بل قد يكون لدينا فائض يصدر الى الخارج.

ويعتقد البعض أنّ استهلاك الماء سنة ٢٠٠٠م سيكون كما في الجدول رقم (١١)

الجدول رقم (١١)

جهة الاستهلاك	مليون جالون/يوم	المصدر	النسبة المئوية
المنازل	٢٨٣	مياه عذبة	٣٨,٧٪
الصناعة	٤٢	" "	٥,٧٪
الحدائق الخاصة	٢٢٧	" "	٣١٪
الحدائق العامة	٧٠	" "	٩,٥٪
التشجير	١١	مياه معالجة	١,٥٪
الزراعة	١٢	مياه عذبة	١,٦٪
	١٥	مياه قليلة الملوحة	٢٪
	٧١	مياه معالجة	١٠٪[٢٤]
المجموع	٧٣١		١٠٠٪

٤ـ استعمال أحدث أساليب الزراعة. كالزراعة بدون تربة والزراعة المائية و الهوائية والزراعة المحمية . . . الخ، ونرى وجوب التوسع بالزراعة المحمية بدون تربة.

٥ـ اكمال البنية الهيكلية .Infra – Stucture

أ ـ إكمال بناء شبكة ووسائل الاتصال المختلفة.

ب ـ بناء محطات كهرباء وماء ومدارس ومستوصفات.

جـ ـ إكمال تمديدات مياه الري وحفر الآبار.

د ـ بناء المخازن المبردة.

هـ ـ بناء أسواق حديثة.

و ـ بناء موانيء صغيرة لصيادي الأسماك.

٦ـ الاكثار من الحقول التجريبية سواء بتوفير النباتات المتكيفة للبيئة الكويتية أو توفير البذور المحسنة وكذلك لتهجين الحيوانات واختيار أنواع وفصائل الحيوانات التي تتمكن من مقاومة الظروف البيئية الكويتية وكذلك التوسع في التلقيح الصناعي.

٧ـ التوسع في زراعة النخيل والزيتون.

٧ـ توفير الأسمدة الكيماوية أو العضوية.

٩ـ تعميم مراكز الارشاد الزراعي.

١٠ـ إقرار مبدأ التعويض عن الانتاج لدى تعرضه للتلف بفعل العوامل الجوية وانتشار الأمراض النباتية.

١١ـ إصدار التشريعات التي تنظم المياه باستعملاتها وحماية المزروعات ومناطق التحريج وفرض عقوبات صارمة على كل من يخفي عمالا زراعيين أو يغريهم بشكل أو بآخر للتحول إلى مزرعة أخرى وتنظيم اتفاقيات بين المزارعين ووزارة العمل والشئون الاجتماعية لتنظيم جلب العمالة من مصادرها وتدريبها وتأهيلها مهنيا.

١٢ـ الاكثار من تربية الجمال:

إن الجمل من الحيوانات المتكيفة للمعيشة في هذه البيئة سواء في تحمله العطش لعشرة أيام أو أسبوعين وربما أكثر من ذلك (حسب فصول السنة) أو في خفه أو بوبره السميك .. الخ ويمكن التوسع بتربيته سواء لألبانه أو جلوده أو لحومه.

١٣ـ تنظيم علمية تسويق المنتجات الزراعية وتوفير الحماية الحكومية للانتاج المحلي.

١٤ـ أما فيما يخص التوسع في صيد الأسماك فقد دلت الأبحاث على وجود ما لا يقل عن ٣٠٠ نوع من الأسماك في المياه الكويتية، الا أن الأنواع التي يقبل عليها المستهلكون (٢٠) نوعا فقط. ويساهم أصحاب سفن الصيد الحرفية بتزويد السوق الكويتية

بحوالي ٩٥٪ من إجمالي الكميات الطازجة المنتجة. وتمثل الأسماك أهم المصادر البروتينية الحيوانية الرخيصة وقد كان الانتاج كما في الجدول رقم ١٢ :

الجدول رقم (١٢)

السنة	كمية الانتاج/ طن
١٩٦٨	أكثر من ١٠٠٠٠
١٩٧٨	٧٨٠٠
١٩٧٩	٣١٠٠

والخطة الخمسية ٨١/٨٢ ـ ٨٥/٨٦ تهدف الى زيادة الانتاج من الأسماك الى ١٣٠٠٠ طن.

١٥ـ أما فيما يخص أعلاف الدواجن فقد ارتفعت الواردات من الأعلاف من ١٨٠٠٠ طن عام ١٩٧٢ الى ٧١٠٠٠ طن عام ١٩٨٠ وسترتفع الاستيرادات من الأعلاف في عام ١٩٨٦ الى حوالي ٢٥٠٠٠٠ طن. ويوجد في الوقت الحاضر مصنع للعلف مجاور لمطاحن الغلال وقد أنتج هذا المصنع ٢٥٠٠٠ طن من العلف عام ١٩٧٨[٣٥]، ويجدر العمل على زيادة انتاج الأعلاف وخاصة الخضراء لكي نتمكن من زيادة تربية الدواجن والمواشي والأغنام والماعز والتقليل من الاستيرادات من الأعلاف.

١٦ـ التخزين وإنشاء المخازن:

إن المخازن الرئيسية موجودة في منطقة مطحن الغلال (في الشويخ) وهي ذات سعة تخزين ٧٢٠٠٠ طن ومن المقترح زيادة سعة الخزن بمقدار ٥٠٠٠٠ طن وتمثل سعة التخزين هذه الاستهلاك لفترة ٦ أشهر وهي بذلك وافية لأغراض الأمن الغذائي.

أما عن احتياطي الحبوب فالواجب يحتم أن يكون لدينا في الوقت الراهن حوالي ٥٥٠٠٠ طن من الحبوب كاحتياطي تكفي لمدة (٣) أشهر[٣٦]. أما في المستقبل فإن متطلبات الأمن الغذائي من الحبوب تتطلب أن يكون الاحتياطي كما في الجدول رقم (١٢)

الجدول رقم (١٢)

السنة	الحد الأدنى السنوي للاستهلاك/ طن	مخزون الأمن الغذائي
١٩٩٠	٢٦٣٠٠٠	٦٦٠٠٠
٢٠٠٠	٣٦١٠٠٠	٩٠٠٠٠[٣٧]

١٧ـ توعية السكان :

يجب العمل على توعية السكان بوجوب الاهتمام بالغذاء وإنتاجه وأن نكون منتجين جيّدين ومستهلكين واعين فهنالك تبذير كبير في الغذاء وخاصة عند بعض الطبقات. وفي تقرير قدمته لجنة شكلت في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الرئيس الأمريكي (السابق) فورد عن مشكلة الغذاء جاء: "ان ٥٠٪ من الغذاء المنتج يضيع بين الأرض وفم الانسان".

الخاتمة :

بعد هذه الدراسة لمشكلة الغذاء في الكويت واستعراض جميع الامكانيات المتاحة لتنمية زراعية من أجل تحقيق أمن غذائي. نرى أن الواجب يحتم أن تقوم دولة الكويت بالتخطيط لتنمية زراعية شاملة مستغلة جميع الامكانيات المتاحة بكل كفاءة لسد الفجوة الغذائية.

كذلك بالامكان التعاون مع الدول العربية الأخرى للقيام بتنفيذ مشاريع مشتركة ذات صلة مباشرة بالغذاء والأمن الغذائي لتوفير ما يحتاجه الشعب من مواد غذائية زراعية وحيوانية. ونرى تشكيل هيئة تسمى:
"هيئة مجلس التعاون الخليجي للغذاء والزراعة".

تأخذ على عاتقها إجراء مسح شامل على كل الإمكانيات المتاحة لتنمية زراعية، وتدرس مشكلة الأمن الغذائي الذي هو ركن أساسي من الأمن القومي ووضع الحلول العملية لهذه المشكلة وخاصة أن لدينا جيمع الامكانيات لتوفير معظم حاجياتنا من المواد الغذائية محليا والتعاون مع الدول العربية ذات الوفرة في المياه والأراضي الزراعية كالسودان والصومال . . . الخ لتوفير المنتجات الزراعية التي لا نتمكن من زراعتها وانتاجها بحسب الامكانيات المتوفرة لدينا كزراعة القمح، والأرز وقصب السكر . . . الخ، كما تأخذ هذه الهيئة بالوسائل العلمية الحديثة في الزراعة وتكثر من الحقول التجريبية لتوفير الغذاء محليا وتسد الفجوة الغذائية.

الهــوامش

(١) إن زيادة الطلب على الغذاء في الدول النامية مرتفعة كنتيجة للنمو الكبير في السكان وزيادة الدخل بمعدل ٣٪ وارتفاع مرونة الطلب الداخلية على الغذاء بحدود ٠,٧٪ فتصبح والحالة هذه زيادة الطلب على الغذاء في الدول النامية ٥,١٪.

(٢) إن معدلات النمو السكاني في الكويت عالية فبين عام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ كانت معدلات النمو للسكان (كويتيين وغير كويتيين) ٦,٢٪. وسيبلغ عدد السكان في يونيو سنة ١٩٨٢ ١,٥٦٢,٠٠٠ بمعدل زيادة سنوية للكويتيين ٣,٥٥٪ وغير الكويتيين ٨,٧١٪ وفي عام ١٩٨٥ سيغدو عدد السكان حوالي مليوني نسمة (١,٩٠٨,٠٠١) بحسب معدلات النمو الحالية.

(٣) كان ارتفاع الأسعار شاملا وقد ارتفعت أسعار الأسمدة حوالي ٣٠٠٪ مما كان له أثره السيء على اقتصاد الدول النامية وأوجد عجزا في اقتصاد كثير منها خاصة الفقيرة لأهمية الأسمدة للزراعة وللإنتاج الزراعي.

دكتور محسين علي: "تطورات مقلقة لأوضاع الزراعة والغذاء في العالم العربي خلال عقد السبعينات." ص٩.

(٤) يؤدي سوء التغذية الى تكرار الاصابة بالامراض المعدية والامراض المعوية وينتج عن سوء التغذية ما يلي:

أ ـ التخلف العقلي والتخلف في النمو.

ب ـ زيادة وفيات الأطفال.

جـ ـ انتشار الأمراض كنتيجة لنقص المواد الغذائية ويؤدي الى الهبوط بالانتاج.

د ـ انتشار المجاعات.

ويعتبر ما يستهلكه الفرد الكويتي من البروتين الحيواني من أحسن النسب في العالم والجدول التالي يبين استهلاك الفرد الكويتي من البروتين الحيواني بالمقارنة مع الدول الأخرى:

الدولة	كمية الاستهلاك اليومي من البروتين	كمية البروتين الحيواني	النسبة ٪
الكويت	٨٥غم	٢٧,٤غم	١٠٠٪
معدل الدول العربية	٦٠غم	١٢غم	٤٤٪
استراليا	١٠٦غم	٣٤,١غم	١٢٤٪
أمريكا	٩٧غم	٣١,٢غم	١١٤٪
انجلترة	٨٨غم	٢٨,٣غم	١٠٣٪
السويد	٧٩غم	٢٥,٤غم	٩٣٪

دكتور عبدالرحمن سلمان، الانتاج الحيواني ودوره في التنمية الزراعية، ص٧٩.

(٥) العطية، دكتور عبد الحسين وادي. "التخطيط للتنمية الزراعية في الوطن العربي." ص٤٦.

(٦) الزيادة الطبيعية هي زيادة المواليد على الوفيات والزيادة الصناعية ناتجة عن الهجرة الأجنبية.

(٧) الدكتور محمد الصمادي. الأمن الغذائي والتعاون العربي. ص٤

(٨) دكتور عبدالحسين وادي العطية. "نفس المصدر." ص٤٤.

(٩) ترتفع درجة الحرارة في التربة صيفا الى أكثر من ٦٠°م بحيث تقضي على جميع الفعاليات الحيوية في التربة.

(١٠) هنالك عوامل تعيق الزراعة في الكويت يمكن تلخيصها بما يأتي:
(أ) قلة المياه وانخفاض درجة صلاحيتها.
(ب) الظروف المناخية غير المناسبة.
(جـ) افتقار التربة الى العناصر الغذائية.
(د) احتواء التربة والمياه على نسبة عالية من الأملاح.

(١١) محمد الرشيد. "الوضع الزراعي في الكويت". ص٥،٦.

(١٢) أورد الأستاذ فؤاد ملا حسين وكيل وزارة التخطيط في بحثه "الخطة الزراعية للدولة". ص١٠،١٢ الاحصائية التالية للانتاج الزراعي والحيواني:

النوع	السنة ١٩٧٥	السنة ١٩٧٩	النسبة٪ للاكتفاء الذاتي.	النسبة٪ للفجوة الغذائية
الأبقار	٨٤٠٠ رأس	١٤٠٠٠ رأس		
الأغنام والماعز	١٩٦٩٠٠ رأس	٥٥٣١٠٠ رأس		
الدجاج	٥,٧ مليون فرخة.	١١ مليون فرخة		
كمية اللحوم الحمراء	١٥٠٠ طن	٢٩٠٠	٪٥,٣	٪٩٤,٧
لحوم بيضاء	١٥٧٠٠ طن	٪٣٥,٥	٪٦٤,٥	
البيض	٤٠,٦ مليوناً	١١٦,٩ مليوناً	٪٥٢,٧	٪٤٧,٣
الحليب الطازج	١٥٨٠٠ طن	٤٣٦٠٠ طن	٪٥,٤	٪٩٤,٦
الثروة السمكية		٣٠٠٠- ٥٠٠٠ طن		

يبدو أن هذه الاحصائية تشمل الحيوانات والدواجن المرباة في القطاع العام والخاص.

(١٣) ٣,٢٥ مليون دينار دخل الانتاج النباتي و١٤,٥ مليون دينار دخل الانتاج الحيواني، و ٤,٢٥ مليون دينار دخل الثروة السمكية وحوالي ١,ذ مليون دينار دخل السلع الوسيطة.
"الانتاج الحيواني ودوره في التنمية الزراعية. "ص٧١".

(١٤) "برنامج مشترك لانتاج الحبوب والأعلاف في أقطار الخليج والجزيرة العربية". ص١٥ ـ ١٣١.

(١٥) حسبت على أساس زيادة قدرها ١٨٪ سنويا. زيادة السكان الطبيعية والصناعية ٦٪ وارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار والتضخم وارتفاع اجور النقل.

(١٦) في عام ١٩٨٠ تقدمت كل من العراق والأردن وليبيا طالبة لحوماً حمراء فلم تحصل إلا على حوالي ٤٠٪ من حاجياتها.

(١٧) دكتور محمد رشيد الفيل، "الماء والأمن الغذائي في الكويت"ص١٦
هذه الكمية من الماء المستعملة في ري هكتار محصولي كبيرة وتعطي الانطباع عن الاسراف الكبير في استعمال المياه.

(١٨) نفس المصدر.ص١٥٤ ـ ١٥٥.

(١٩) عبدالله الشرهان "المياه والأراضي الزراعية". ص٥٢.

(٢٠) "برنامج مشترك لانتاج الحبوب والأعلاف ..... الخ" من ص١٥٤ ـ ١٥٥

(٢١) كانت أول محاولة لمعالجة مياه المجاري الصحية في الكويت في عام ١٩٥٦ عندما أقيمت محطة معالجة في منطقة الجيران بطاقة إنتاجية تتراوح بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ألف جالون يوميا.

(٢٢) لقد تم انشاء محطة العارضية بطاقة إنتاجية قدرها ٢٢ مليون جالون/ يوم والتي كمل بناؤها عام ١٩٧٤. ويقوم بتزويدها بالمياه شبكة مجاري الصرف الصحي لمدينة الكويت للمنطقة المحصورة بين الدائري الرابع والأول. وبدأ تشغيلها عام ١٩٧٥ بطاقة انتاجية قدرها ٦½ مليون جالون ـ يوم لري أراضي زراعية في الصليبية (٨٢٠٠ دونم صالحة للزراعة). حيث يستخدم نصف مليون جالون لري حزام الأشجار الواقية من الرياح التي تمتد حول المشروع وداخله، ويستخدم الماء المتبقي وقدرة (٦) مليون جالون يوميا لري حوالي ٢٢٠٠ دونم (عام ١٩٨٠) وتهدف خطة الدولة الى التوسع بطاقة هذه المحطة لتبلغ حوالي ٣٣ مليون جالون عام ١٩٨٥.
دكتور زين عبد المقصود: نفس المصدر ص٢٦، ٢٧.

(٢٣) سبق أن أفاد الأنباط والرومان من مياه الامطار وخزنوها.

(٢٤) عبدالله الشرهان: نفس المصدر: ص٥٨. وستكون ميزانية الماء كما في الجدول التالي:

المكان	جالون/يوم	نوع المياه	المكان	جالون/يوم	نوع المياه
الروضتين	٢ ـ ٥	عذبة	الشقايا	أكثر من ٢٠ مليون جالون/يوم	مالحة
الصليبية	٢٢ ١٠٦	ملوحتها حوالي ٣٠٠ وحدة بالمليون	مياه الأمطار	١٣٠	
تصفية	١٠٦	عذبة	مياه من العراق	٣٥٠	شط العرب ذات ملوحة قليلة
مياه مجاري الوفرة	٣٩ حوالي ٢٠، ٥٠	معالجة مالحة		٣٠٠	من الفرات عذبة
			المجموع	٩٨٩	مليون جالون/يوم

(٢٥) "برنامج مشترك لإنتاج الحبوب والأعلاف في أقطار الخليج والجزيرة العربية: ص٨٦.

(٢٦) يحسب الأحتياطي من واقع استهلاك الفرد السنوي من الحبوب حوالي ١٤٦ كغم سنويا.

(٢٧) الاحتياطي = ربع الاستهلاك.

المـــراجع

١ ـ محمد الرشيد، "الوضع الزراعي في الكويت"، ندوة تطوير الزراعة في الكويت ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٨٢

٢ ـ عبدالله الشرهان، "المياه والزراعة في الكويت"، ندوة تطوير الزراعة في الكويت ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٨٢

٣ـ دكتور عبد الحسين وادي العطية، "التخطيط للتنمية في الوطن العربي"، محاضرة ألقيت في معهد التخطيط العربي ـ الكويت ١٩٨١.

٤ ـ دكتور محمد رشيد الفيل، "الماء والأمن الغذائي في الكويت"، ندوة مستقبل الموارد المائية بمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية مارس ١٩٨١.
٥ـ "اومن الغذائي في الوطن العربي"
٦ـ "الانتاج الغذائي والتوقعات المستقبلية لمشكلة الغذاء في الوطن العربي"مؤتمر الأمن الغذائي في الوطن العربي ـ الكويت ١٩٧٨.
٧ـ "برنامج مشترك لانتاج الحبوب والأعلاف في أقطار الخليج والجزيرة العربية" تقرير مقدم الى وزراء العرب في الخليج والجزيرة العربية.
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. روما. كانون أول ١٩٧٩.
٨ـ تطوير الزراعة في الكويت: ندورة تطوير الزراعة في الكويت ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٨٢ الخطة الزراعية للدولة.
٩ ـ فؤاد ملا حسين، ندوة تطوير الزراعة في الكويت. ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٨٢.
١٠ ـ دكتور عبدالرحمن سلمان، "الانتاج الحيواني ودوره في التنمية الزراعية" ندوة تطوير الزراعة في الكويت ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٨٢.
١١ ـ دكتور خالد تحسين علي، "تطورات متعلقة لأوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي خلال عقد السبعينات" الوطن العربي خلال عقد السبعينات" مجلة المستقبل العربي العدد ٣٢ ١٩٨١/١٠.
١٢ـ دكتور صبحي مطوع، "استعمالات المياه المالحة في الكويت" ندوة مستقبل الموارد المائية بمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية مارس ١٩٨١.
١٣ ـ دكتور زين مقصود، "موارد المياه في الكويت" ندوة مستقبل الموارد المائية بمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. مارس ١٩٨١.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٦ ـ (الصفحات من ٢٥٥ ـ ٣٠٧)

المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية

الغريب محمد بيومي
قسم المحاسبة ـ جامعة الكويت

"Strangely, although the very phrase says that capital has a cost, we do not count capital as a cost in formal accounting systems".*

ANTONY, R. N.

(١) مقدمة

يمثل تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية محور اهتمام كل من الفكر الاقتصادي والفكر المحاسبي، وانهما ليشتركان في معالجة وتناول العديد من جوانب النشاط الاقتصادي. فبينما تتناول النظرية الاقتصادية مفاهيم وسلوك الدخل والأرباح وتكاليف الانتاج، تختص نظرية المحاسبة بالوصول الى قياسات كمية لتلك المفردات. ومع ذلك فان هناك العديد من الاختلافات فيما بينهما من حيث مفاهيم تلك المفردات وقياساتها الكمية.

وبينما يغض غالبية المحاسبين، قديما[١] وحديثا[٢]، النظر عن تلك الاختلافات أو يجري ارجاعها الى اختلاف هدف المعالجة والزاوية التي يجري منها تناول المفردة المعينة، يستمر الاقتصاديون والأطراف الأخرى التي تهتم بجوانب النشاط الاقتصادي في توجيه الانتقادات الى المعالجات المحاسبية[٣].

ولقد كانت أهداف المحاسبة في الماضي القريب تنحصر بصفة أساسية في نطاق التقرير عن التغير في حقوق الملكية من خلال قائمتي الدخل والمركز المالي. وفي حدود تلك الأهداف كان من الممكن الاستمرار في تجاهل الاختلافات بين الأفكار والمعالجات المحاسبية وأفكار ومفاهيم المجالات العلمية الأخرى، طالما أن الأرقام التي تقدمها التقارير المحاسبية تفي بأغراضها المحددة وخاصة في ظل البساطة النسبية لجوانب النشاط الاقتصادي.

غير أنه في الآونة الأخيرة ازدادت جوانب الأنشطة الاقتصادية تعقيدا واستحدثت أساليب علمية وأدوات تحليلية تهدف الى ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية، الأمر الذي فتح مجالات وتحديات جديدة أمام المحاسبين. واستجابة لتلك التحديات وحفاظا على كيان المحاسبة وتطلعا لاستمرار وتنمية دورها في المجتمع وسع المحاسبون نطاق أهداف ووظائف المحاسبة لتشمل ليس فقط التقرير عن نتائج الانشطة الاقتصادية بل والمساهمة في ترشيد تلك الأنشطة بما يكفل كفاءة وحسن استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

وتتضمن عملية ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية اتخاذ قرارات تخصيص تلك الموارد ووضع الخطط التنفيذية وإحكام الرقابة خلال مراحل التنفيذ. وتستند تلك الجوانب الى تكامل العديد من الأساليب والأدوات التي تنتمي الى مجالات عملية متعددة الأمر الذي لم يعد معه ممكنا، أو على الأقل من غير المفضل، الاستمرار في تجاهل الاختلافات بين المفاهيم والقياسات التي تتبناها المحاسبة وتلك التي تتبناها المجالات العلمية الأخرى التي تشترك بالضرورة مع المحاسبة في عملية ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية.

وليس معنى القول بوجوب أو أفضلية تقليل التفاوت بين الفكر المحاسبي والمجالات الفكرية الاخرى، أن المحاسبة يجب أن تتبنى بصفة مطلقة مفاهيم ونظريات تلك المجالات، لأنه قد يكون هناك من المفاهيم والأفكار ـ رغم سلامتها النظرية ـ ما قد يتعذر الوصول الى قياسات كمية لها، أو أن الجدوى أو المنفعة العملية من تلك الأفكار والمفاهيم قد لا تبرر الجهد اللازم للوصول الى قياسات كمية لها، وخاصة إذا ما قورنت تلك المنفعة بتكلفة القياس أو بما يرتبط بذلك القياس من تناقض مع أفكار وأسس أخرى أكثر أهمية، أو من آثار سلبية على المحصلة (أو الفائدة) النهائية لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

ونظرا لأن المحاسبة هي أداة قياس كمي أكثر من كونها أفكاراً ونظريات مجردة فانه قد لا يكون هناك مفر من تجاهل بعض الأفكار والنظريات ومن ثم لا مفر من وجود بعض الاختلافات بين المحاسبة والمجالات العلمية الأخرى.

وتمثل تكلفة رأس المال أحد مواطن الاختلاف التقليدية بين الفكر المحاسبي من جهة وعدد من المجالات وأفكار العلوم الادارية الأخرى التي تشترك مع المحاسبة في عملية ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية من جهة أخرى مثل: الاقتصاد، بحوث العمليات، الادارة المالية. ويمتد الاختلاف ليشمل كلا من المفهوم النظري والقياسات الكمية لتلك المفردة وما يترتب عليها من قياسات أخرى مثل: الدخل ومؤشرات الأداء والنسب المالية.

ورغم أن موضوع تكلفة رأس المال قد ثار بشأنه الجدل بين المحاسبين والاقتصاديين واستمر الى مدى يرى البعض أنه أكثر من اللازم"، ثم سكن بعد ذلك، فإن الموضوع قد

طرح نفسه على بساط البحث مرة أخرى في الآونة الاخيرة. إذ أن هناك من المحاسبين من ينادي في الآونة الاخيرة بتعديل أسس المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة رأس المال(٥)، بل وإن هناك المنظمات المهنية المحاسبية التي أوصت بالخروج عن تلك الأسس في بعض الحالات ومازال البحث جاريا من قبل بعض المنظمات الأخرى حول توسيع نطاق الخروج عن الأسس المتعارف عليها للمحاسبة عن تكلفة رأس المال(٦).

ويهدف البحث الحالي الى تقييم الأسس النظرية التي تستند اليها المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة رأس المال، ومدى فعاليتها في ترشيد قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية، وماهي دواعي واحتمالات تطوير المعالجة المحاسبية لتكلفة رأس المال بما يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية، وما هي المشاكل التي يمكن أن تواجه مثل هذا التعديل سواء من حيث الأسس النظرية أو من حيث التطبيق العملي وذلك من خلال العناصر التالية:

- تكلفة رأس المال بين النظرية الاقتصادية والقياس المحاسبي.
- معايير تقييم المعلومات المحاسبية.
- تقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال.
  - بالنسبة للأسس النظرية.
  - بالنسبة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية.
- طبيعة ومشكلات تعديل المحاسبة عن تكلفة رأس المال.
- قياس تكلفة رأس المال.
- مداخل معالجة تكلفة رأس المال في النظام المحاسبي.

(٢) تكلفة رأس المال بين النظرية الاقتصادية والقياس المحاسبي:

تتمثل تكلفة رأس المال من وجهة النظر الاقتصادية في الفائدة على رأس المال المستخدم، وتعتبر تلك الفائدة من ضمن عناصر التكاليف الواجب خصمها قبل الوصول الى الربح بالمفهوم الاقتصادي. وتستند تلك المعالجة الى تعريف التكلفة بأنها التضحية التي تترتب على استخدام عوامل الانتاج (أو الموارد الاقتصادية) والتي من ضمنها رأس المال، في غرض معين. فالأموال المقترضة ترتبط بتضحية فعلية تتمثل في الفائدة التي يجري سدادها للغير. أما بالنسبة للأموال المملوكة لأصحاب المشروع فان استخدامها يرتبط بتضحية تتمثل في العوائد أو الايرادات التي كان يمكن أن تغلها تلك الأموال اذا ما استخدمت في أفضل الاستخدامات المتاحة الأخرى ويجب أن يدرج مقابل تلك التضحية ضمن عناصر التكاليف في شكل فائدة ضمنية imputed (or') impicit cost، وتعامل مثل سائر عناصر التكاليف الأخرى عند تحديد تكلفة السلعة المنتجة أو الخدمات المؤداة(٧).

أما في مجال القياس المحاسبي فإنه لا يجري الاعتراف بمقابل لاستخدام رأس المال إلا إذا كان متمثلا في فائدة فعلية تعاقدية يجري سدادها الى الغير. ويعامل ذلك المقابل (أي الفائدة على الأموال المقترضة) باعتباره نفقة Expense دورية تتعلق بالمدة المالية الجارية وليست باعتبارها تكلفة Cost لانتاج السلع والخدمات[٨].

ومن ثم يمكن حصر نقاط الاختلاف بين المعالجة المحاسبية والنظرية الاقتصادية فيما يلي:

١ـ التفرقة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض.
٢ـ عدم اعتبار فائدة رأس المال المقترضة من ضمن عناصر تكاليف إنتاج السلع والخدمات ولكن اعتبارها نفقة دورية.

ولعل الأسس النظرية التي تستند اليها تلك المعالجة تتمثل في انتقاء تبني مفاهيم معينة دون غيرها لكل من التكلفة والدخل. ومن ضمن مفاهيم التكلفة التي تدعم المعالجة الجارية نجد تعريفا Hatfield [٩] للنفقات والايرادات بأنها التغيرات في حقوق الملكية بالنقص والزيادة، وكذلك التعريف الذي قدمته لجنة مفاهيم ومعايير التكلفة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة والذي يتضمن أن:

"التكلفة هي لفظ عام يعبر عن ذلك القدر الممكن قياسه من القيمة التي يجري التخلي عنها Parposefully released في سبيل الحصول على أو إنشاء الموارد الاقتصادية"[١٠].

وحديثا نجد التعريف الذي ورد في النشرة رقم (٤) الصادرة عن مجلس المبادىء المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين APB Statement No.4 والذي يتضمن أن:

"يمكن تعريف التكلفة بأساليب مختلفة منها أنها هي مقدار النقدية اللازمة للحصول على الموارد الاقتصادية في وقت القياس، أي تكلفة الاستبدال، أو أنها أفضل العوائد البديلة التي يمكن الحصول عليها من الأصل، أي تكلفة الفرصة البديلة، ولكن التكلفة التي يجري على أساسها تسجيل الأصول وقياس النفقات لأغراض المحاسبة المالية يقصد بها عادة التكلفة التاريخية للحصول على الأصل أو الخدمات"[١١].

والخاصية الأساسية في هذا التعريف، والتي تتجسد في غالبية التعريفات المحاسبية للتكلفة، هي تلك الخاصة بخروج مقدار التكلفة في شكل نقص فعلي في الأصول مقابل الخدمة أو السلعة، سواء كان النقص في نفس وقت الحصول على الأصل أو في تاريخ لاحق

كما هو الحال اذا ماتم الحصول على السلعة أو الخدمة مقابل التزام يجري سداده في المستقبل.

وبناء على تلك التعريفات يجري التفرقة بين رأس المال المقترض ورأس المال المملوك، حيث أن الحصول على الأول واستخدامه، بعكس الحال بالنسبة للثاني، يترتب عليه الالتزام بسداد فائدة محددة وثابته بغض النظر عن نتيجة عمليات المشروع، ويجري الربط بين تلك الفائدة والمدة المالية التي حدث فيها استخدام تلك الأموال بدلاً من الربط بينها وبين الأنشطة المستفيدة منها، ولذلك يجري اعتبار تلك الفائدة من قبيل النفقات بدلاً من اعتبارها أحد عناصر التكاليف.

أما مفهوم الدخل الذي تتبناه المحاسبة وتستند اليه المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال فتعبر عنه النشرة رقم (٤) الصادرة عن مجلس المبادىء المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين كما يلي:

"صافي الدخل (أو الخسارة) هو صافي الزيادة (أو النقص) في حقوق أصحاب المشروع خلال فترة معينة"[١٢].

وقد عبر Paton في سنة ١٩٤١ عن هذا المضمون بتعريفه لصافي الدخل أو الربح بأنه هو القدر الذي يستحق الى ملاك المشروع"[١٣].

وفي ضوء هذا المفهوم للدخل يتحتم اعتبار الفائدة على رأس المال المقترض من ضمن الأعباء (النفقات) الواجب خصمها قبل الوصول الى رقم الدخل لأنها لا تؤول الى ملاك المشروع، أما الفائدة على رأس المال المملوك فهي تؤول الى ملاك المشروع وتعتبر جزءا من الزيادة في حقوقهم، ولذلك فهي جزء من الدخل طبقا لذلك المفهوم.

ولكن مجرد استناد معالجة ما الى بعض المفاهيم أو التعريفات المختارة أو المنتقاة من بين مجموعة أعم وأوسع لا يكفي في حد ذاته لتبرير تلك المعالجة واستبعاد أو تجاهل المعالجات الأخرى، لأن ماقد يتفق مع بعض المفاهيم قد يختلف مع مفاهيم أخرى أكثر سلامة وأكثر أهمية، وما قد يناسب بعض الاستخدامات أو الأغراض قد لا يتلاءم مع البعض الآخر من الأغراض والاستخدامات.

ولذا يرى الباحث أنه لتقييم معالجة ما أو طريقة ما يجب الاحتكام الى معايير تغطي كافة عناصر مجموعة المفاهيم والاغراض أو الاستخدامات التي ترتبط بها تلك المعالجة

ويتناول القسم التالي من البحث تقييم المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة

رأس المال في ضوء مجموعة من معايير التقييم تضم معايير متعارف عليها وأخرى مقترحة من قبل الباحث.

(٣) معايير تقييم المعلومات المحاسبية:

كان من ضمن المهام التي اضطلعت بها لجنة نظرية المحاسبة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة في سنة ١٩٦٦ [١] مهمة اقتراح مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها في تقييم المعلومات المحاسبية. وترى اللجنة أن المعيار الأساسي للمعلومات هو فائدتها أو جدواها. ولكنها ترى أن هذا المعيار عام ويصعب اخضاعه للقياس والتقييم، ولذلك رأت تفصيل ذلك المعيار العام وتحديده بقدر أكبر وذلك بتحديد الخصائص التي اذا ما توافرت تتحقق فائدة المعلومات وجدواها في نظر اللجنة وهذه الخصائص هي:

١ـ القابلية للقياس الكمي: Quantifiability، وتتضمن تلك الخاصية ربط المعلومات المحاسبية بمقاييس كمية (أو أرقام) دون ضرورة أن تقتصر تلك الأرقام على وحدات القياس النقدي.
٢ـ التجرد من التحيز الشخصي Freedom from Bias
٣ـ القابلية للمراجعة Verifiability
٤ـ الملاءمة Relevance وهذا هو المعيار الأساسي في نظر اللجنة ويتضمن أن المعلومات ترتبط بشكل مفيد بالقرار أو الفعل المستهدف من استخدام تلك المعلومات، وهذا الارتباط يتجسد في التأثير الذي تحدثه تلك المعلومات على ذلك القرار أو الفعل ولكي يتحقق ذلك التأثير يجب الإمداد بالمعلومات في شكل وتوقيت مناسبين، أي أن مضمون الملاءمة ينحصر في:

أـ وجود ارتباط بين المعلومات والقرار أو الفعل.
ب ـ إحداث أو إمكانية إحداث تأثير على القرار أو الفعل.

ويضيف مجلس المبادىء المحاسبية التابع للمعهد الامريكي للمحاسبين بعض الخصائص الاضافية التي يرى ضرورة توافرها في المعلومات المحاسبية[٢]، وهي:

١ـ أن تكون المعلومات مفهومة من قبل المستخدم Understandability
٢ـ القابلية للمقارنة Comparability بين المعلومات لنفس الوحدة الاقتصادية فيها بين المدد المالية المختلفة بحيث أن الاختلافات تكون ناتجة عن اختلاف العمليات والأنشطة بين تلك المدد المالية وليست ناتجة فقط عن مجرد اختلاف أسس المعالجة أو كيفية إعداد وتقديم تلك المعلومات. ولا تقتصر القابلية للمقارنة على المشروع الواحد ولكن أيضا تشمل امكانية المقارنة بين المشروعات عن نفس المدة المالية.

٣- الشمول والكفاية Completeness بمعنى أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون كاملة وشاملة لكافة المعلومات التي تفي بالخصائص النوعية الأخرى، بحيث تكون كافية للمستخدم في الغرض أو الاستخدام المعين.

بالرغم من أن الخصائص سالفة الذكر تعد جميعها ضرورية بالنسبة للمعلومات المحاسبية فانها وكما جرى تعريفها من قبل واضعيها لاتكفي في حد ذاتها لتحقيق فائدة المعلومات المحاسبية، إذ أن هناك خاصية أساسية يجب توافرها قبل النظر في مدى توافر أي من تلك الخصائص وتلك الخاصية هي سلامة تلك المعلومات. وطالما أن تلك المعلومات كمية فانها تتضمن عملية قياس معينة، ومن ثم فانه يمكن القول بأن سلامة المعلومات تتضمن سلامة عملية القياس التي نتجت عنها تلك المعلومات.

ولإجراء عملية القياس بشكل سليم يجب توافر عاملين: **الأول** توافر تحديد واضح لماهية الشيء المراد قياسه، **الثاني** تحديد إجراءات القياس وبتطبيق تلك الاجراءات على الشيء المعين تنتج الأرقام المادية، أي أن تلك الأرقام هي نتاج عملية ذهنية.

ولتوضيح أهمية معيار سلامة القياس وأنه غير متضمن في المعايير السابقة نسوق الحالات التالية:

الحالة الأولى تتعلق بقرار شراء سلعة أو إنتاج شيء ما.. لاشك أن المعلومات الخاصة بتكاليف الشراء أو تكاليف الانتاج تعتبر ملائمة للقرار وفقا للتعريف السابق لأنها ترتبط بشكل مباشر بالقرار وتؤثر عليه، كما أنه تتوافر لها كافة الخصائص الأخرى ولكن من المتعارف عليه ومن المقبول بصفة عامه أنه يمكن حساب رقم التكلفة بكثير من الطرق والوصول الى عدة أرقام مختلفة لانتاج نفس الأمر الانتاجي، وكل من تلك الأرقام يمكن أن يؤدي الى قرارات مختلفة أو التأثير بشكل مختلف على القرار موضوع الدراسة دون أن يكون هناك من المعايير أو الخصائص المقترحة من قبل اللجنة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة أو مجلس المبادىء المحاسبية ما يساعد على التمييز بين تلك الأرقام المختلفة. ومن الامثلة العديدة لاختلافات القياس المحاسبي للتكلفة تلك الخاصة بتكلفة المواد المنصرفة، حيث أن هناك بدائل مختلفة لطرق تدفق المواد: الوارد أولا صادر أولا، الوارد أخيرا صادر أولا... وهكذا وكل من هذه الطرق مقبولة وليس هناك في الفكر المحاسبي حاليا مايربط بين تلك الطرق المختلفة وبين الاستخدامات المتعددة المختلفة، كما أن هناك شرط ثبات الطرق المتبعة Consistency، أي أنه من غير المقبول تغيير واختلاف فروض تدفق المواد باختلاف القرارات والاستخدامات المتكررة خلال المدة المالية.

وبعبارة أخرى فانه يمكن لمعلومة ما أن تتوافر فيها الخصائص النوعية السابقة ولكنها

تؤثر على القرار بشكل خاطيء. كما أن خصائص القابلية للمراجعة والتجرد من التحيز الشخصي لا يمكن الحكم عليها بشكل جدي الا بالرجوع الى الإطار النظري لعملية القياس، أي تحديد ماهية الشيء الذي ترتبط به تلك المعلومات وكذلك إجراءات القياس.

والحالة الأخرى تتعلق بمثال من الحياة العامة. لاشك أن المعلومات المتولدة عن التنبؤ بحالة الطقس والهزات الأرضية ملائمة للعديد من القرارات وتتوافر فيها الصفات النوعية الأخرى. . ولكن من تلك المعلومات ما يؤدي الى العديد من القرارات الخاطئة نظرا لخطأ في عملية القياس والتنبؤ.

لذا. . لكي تتحقق فائدة المعلومات أو جدواها بالاضافة الى تلك الخصائص النوعية المقترحة من قبل اللجنة والمجلس يجب توافر خاصية أساسية وهي سلامة القياس بالرجوع الى اطار نظري علمي معين يتضمن تحديد ماهية الشيء المراد قياسه واجراءات القياس. ويمكن التعبير عن هذه الخاصية أو الشرط بشرط أو خاصية السلامة النظرية أو السلامة المنطقية.

وبالنظر الى مجموعة الخصائص السابق الاشارة اليها نجد أن:

١ـ معايير التجرد من التحيز الشخصي، القابلية للمراجعة، يتسمان بالصبغة العملية ولا يمكن الحكم عليها سوى بالنسبة لواقع التطبيق لحالة قياس معينة من قبل شخص معين.
٢ـ معيار القابلية للفهم وعقد المقارنات ترتبط بالإطار النظري لعملية القياس.
٣ـ معيار القابلية للقياس الكمي يتحقق تلقائيا بمجرد اتخاذ المعلومة شكل أرقام كمية.
٤ـ يرتبط معيار الشمول والكفاية بمعيار الملاءمة لاستخدام معين، فالمعلومات الملائمة تتضمن ضمنيا كفاية تلك المعلومات لاتخاذ القرار السليم.

وعلى ذلك يمكن أن تنحصر عملية التقييم على المستوى النظري في معيارين أساسيين هما: السلامة النظرية (أو المنطقية) بالرجوع الى إطار نظري معين، والملاءمة بالنسبة لأهداف واستخدامات معينة.
وفي ضوء هذا الاطار يتناول القسم التالي من البحث تقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال بالرجوع الى:

أ ـ الأسس والمفاهيم النظرية.

ب ـ الملاءمة بالنسبة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية.

(٤) تقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال:

أولا : بالنسبة للأسس النظرية:

رغم اتفاق المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال مع مفاهيم معينة للتكلفة والدخل فانها تتعارض مع عدد آخر من المفاهيم النظرية نسوق بعضها فيما يلي:

١ - المفهوم الاقتصادي للتكلفة:

التكلفة من وجهة نظر الاقتصادي هي التضحية التي ترتبط باستخدام عوامل الانتاج (أو الموارد الاقتصادية) وهذه التضحية هي أقصى ما يمكن أن تغله تلك الموارد في أفضل استخداماتها الأخرى. ولا فرق في ذلك بين عوامل الانتاج المملوكة وتلك المستأجرة من الغير. فاستخدام رأس المال المملوك في نشاط معين يحول دون استخدامه في مجالات أخرى وإضاعة الفرصة في الحصول على الايراد الذي كان يمكن التحصل عليه من تلك الاستخدامات. ومن ثم فان استخدام رأس المال المملوك يترتب عليه إحداث تضحية معينة.

٢ - المفهوم الاقتصادي للربح:

يعرف الربح بالمعنى الاقتصادي بالفرق بين الايرادات وتكلفة الموارد المستخدمة في سبيل الحصول على تلك الايرادات [١٦] وتقاس التكلفة طبقا للمفهوم أعلاه والذي يدرج ضمن عناصر التكاليف تكلفة رأس المال المستخدم سواء كانت تكلفة صريحة على رأس المال المقترض أو تكلفة ضمنية Imputed costs على رأس المال المملوك. [١٧]

٣ - بعض المفاهيم المحاسبية للتكلفة:

رغم أن التفرقة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية تتفق مع بعض مفاهيم التكلفة المتداولة في الفكر المحاسبي، فانها تتعارض مع بعض المفاهيم الأخرى، فعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٥٧ أصدرت لجنة المفاهيم والمعايير المحاسبية التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة نشرة Ststement تتضمن أن أعباء الفائدة وضرائب الدخل لا تعتبر من ضمن محددات صافي دخل المشروع ولكنها جزء من صافي دخل المشروع مثل الأرباح التي تؤول الى ملاك المشروع. [١٨] وهذا يتضمن التوحيد في المعالجة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض.

٤ - مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة:

تأثرت أسس واجراءات المحاسبة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

بمفهوم أو نظرية الملكية المشتركة Propritetary Conept ، حيث كانت أغلبية الوحدات الاقتصادية تتخذ شكل المشروعات الفردية وشركات الأشخاص التي تدار بواسطة ملاكها. وفي ظل هذا المفهوم تجري ممارسة الوظيفة المحاسبية من وجهة نظر ملاك المشروع، وينظر للأصول باعتبارها ممتلكات لأصحاب المشروع بينما ينظر للخصوم باعتبارها التزامات على أصحاب المشروع. وهذا يتفق مع التكييف القانوني لوضع ملاك المشروع حيث يعد ملاك تلك المشروعات (الفردية وشركات الاشخاص) مسئولين عن التزامات المشروع حتى في أموالهم الخاصة، كما أن لملاك المشروع الحق المطلق للتصرف في أصول المشروع.

ولكن بظهور ونمو الشركات المساهمة وسيطرتها على الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي ظهرت فكرة الشخصية المعنوية المستقلة والتي تتضمن ممارسة الوظيفة المحاسبية ليس من وجهة نظر فئة معينة من فئات أصحاب المصلحة في المشروع ولكنها تمارس من وجهة نظر المشروع كوحدة اقتصادية أو شخصية معنوية مستقلة عن تلك الفئات، وهذا يستتبع إعادة صياغة العديد من المفاهيم المحاسبية. ففي ظل مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة ينظر الى الاصول باعتبارها تخص المنشأة ذاتها أما الخصوم فهي مصادر تمويل تلك الاصول سواء كانت تلك المصادر تتخذ شكل حقوق الملكية أو التزامات للغير. وهذا المفهوم يتفق مع التكييف القانوني لوضع شركات المساهمة، حيث لا يتحمل حملة الأسهم مسئولية التزامات الشركة بصفتهم الشخصية، كما أنه لا يحق التصرف في أصول الشركة دون موافقة الشركة ممثلة في مجلس إدارتها، بل إن أحد رواد الفكر المحاسبي[١٩] ينزع صفة المالك من المساهم وينظر اليه فقط باعتباره أن له بعض الحقوق على أصول الشركة مثله في ذلك مثل بقية المستثمرين الآخرين.

وفقا لهذا المفهوم يرى كثير من ثقاة الفكر المحاسبي أنه أساس للتفرقة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض.[٢٠]

ولكن رغم اتفاق العديد من المفكرين على التماثل بين أصحاب رأس المال المملوك ورأس المال المقترض فإنهم يختلفون بصدد شكل ونتيجة ذلك التماثل. فالمعالجة المحاسبية الجارية المتعارف عليها تعامل عائد رأس المال المقترض (أي الفائدة) باعتباره عبئا يجب خصمه قبل الوصول الى الدخل بينما تعامل عائد رأس المال المملوك باعتباره جزءا من الدخل ومن ثم لا يجوز خصمه قبل تحديد الدخل. فاذا أردنا توحيد المعالجة وكما ينادي غالبية المفكرين، فكيف يكون التوحيد؟

هل نعتبر عائد رأس المال بشقيه عبئا يجب خصمه قبل الوصول الى الدخل أم يجب اعتبار ذلك العائد بشقيه توزيعا للدخل؟

يرى Anthony [٣١] مساواة رأس المال المملوك برأس المال المقترض واعتبار أن استخدام رأس المال المملوك يترتب عليه إحداث تكلفة أو تضحية يجب خصمها قبل الوصول الى دخل المشروع. هذا بينما ينادي كل من: Bedford , Paton ولجنة المفاهيم والمعايير المحاسبية التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة[٣٢] بمساواة رأس المال المقترض برأس المال المملوك واعتبار عائدهما توزيعا لدخل المشروع.

ولعل الاستناد الى مفهوم الشخصية المعنوية في تأييد اتجاهين متعارضين يمكن إرجاعه الى الاختلاف بشأن تفسير مفهوم الشخصية المعنوية أو انتفاء الارتباط الأساسي بين مفهوم الشخصية المعنوية من جانب وكيفية معالجة تكلفة رأس المال من جانب آخر.

وهكذا يتضح لنا أنه بسبب عدم وجود هيكل محدد ومتكامل ومتناسق من المفاهيم والأسس النظرية الواضحة المحددة فان تلك المفاهيم المتداولة لا توفر في حد ذاتها أساسا كافيا لتقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال، وبذلك يكون الوزن الأكبر أو الأهمية النسبية، لأسس التقييم الأخرى - ألا وهي مدى ملاءمة المعالجة المعينة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية.

ثانيا : بالنسبة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية:

خضعت أهداف الوظيفة المحاسبية لتغييرات ارتبطت بتطور وتعقد الحياة الاقتصادية وتطورات المجالات العلمية الأخرى. ففي سنة ١٩٢٢ حصر Paton أهداف المحاسبة في التقرير عن الأصول والحقوق المترتبة عليها وبيان مصادر ومقدار الدخل [٣٣] والذي يعرفه في مصدر آخر بأنه القدر الذي يستحق لملاك المشروع[٣٤]. وعلى ذلك فانه يرى أن المحاسب يجب أن يقصر دوره على مهمة التقرير عن صافي الايرادات المتولدة عن علميات اقتصادية فعلية [٣٥]. وفي سنة ١٩٦٥ حدد Paul Grady [٣٦] الهدف الأساسي من المبادىء المحاسبية، وهو ما يمكن اعتباره ضمنا مرادفا لهدف ووظيفة المحاسبة بانه الوفاء بمسئولية المحاسب تجاه المستثمرين والأطراف الأخرى التي لها مصالح في المشروع.

في حدود تلك الأهداف فان المعالجة الجارية لتكلفة رأس المال تفي بأغراض الوظيفة المحاسبية طبقا لتلك التصورات. فتحديد صافي الدخل باعتباره المقدار الذي يؤول أو يستحق لملاك المشروع يقتضي فعلا التمييز بين رأس المال المقترض ورأس المال المملوك، وخصم التكلفة التعاقدية (أو الفائدة) التي ترتبط بالأول قبل الوصول الى رقم صافي الدخل. وطالما أن استخدام رأس المال المملوك لا يرتبط بتكلفة تعاقدية أو تدفقات نقدية الى فئات أخرى غير ملاك المشروع، فليس هناك ما يجب تحميله على (أو خصمه قبل الوصول الى) صافي الدخل.

ولكن في الآونة الأخيرة قرر المحاسبون تجاوز تلك الأهداف المحدودة الى آفاق جديدة تتلاءم مع التطورات الجارية في طبيعة الأنشطة الاقتصادية والتحديات التي تفرضها التطورات في المجالات العلمية الأخرى. ففي سنة ١٩٦٦ حددت لجنة تابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة أهداف ووظيفة المحاسبة بشكل يختلف اختلافا جذريا عن الأهداف السابقة، إذ تضمنت نشرة النظرية الأساسية للمحاسبة الصادرة عن تلك اللجنة[٣٧] ASOBAT تحديد وظيفة المحاسبة بأنها توفير المعلومات المناسبة لكل من الاستخدامات التالية:

١ـ اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة، وهذا يتضمن تحديد المواقف التي يلزم فيها اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف.
٢ـ فعالية توجيه ورقابة تنظيم واستخدام الموارد المادية والبشرية.
٣ـ حماية الموارد الاقتصادية والتقرير عنها.
٤ـ تسهيل إجراءات التنظيم والرقابة الاجتماعية.

ومنذ ذلك التاريخ أصبح التركيز في غالبية الكتابات المحاسبية على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات وتخصيص الموارد الاقتصادية. وعلى سبيل المثال في سنة ١٩٧٠ عرف مجلس المبادىء المحاسبية التابع للمعهد الامريكي للمحاسبين وظيفة المحاسبة بأنها:

الإمداد بمعلومات كمية مالية ـ بصفة أساسية ـ عن الوحدات الاقتصادية بقصد المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وترشيد قرارات الاختيار بين البدائل المتاحة[٣٨].

وفي سنة ١٩٧٣ حددت لجنة دراسة أهداف المحاسبة المالية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين أهداف القوائم المالية بأنها الإمداد بالمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية[٣٩].

ورغم هذا التطور الجذري في طبيعة ونطاق الوظيفة المحاسبية مازالت المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال كما كانت عليه في بداية القرن الحالي فهل يتوافق إغفال تكلفة رأس المال المملوك وإسقاطها من دائرة المعالجات والمعلومات المحاسبية مع هذا الدور الجديد الذي يستهدف المحاسبون الاضطلاع به، ألا وهو المشاركة في ترشيد تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية؟.

إن ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية ينطوي على إجراء سلسلة من التحليلات الاقتصادية واتخاذ العديد من القرارات سواء من قبل المستثمرين الخارجيين أو من قبل إدارة المشروع. فهل تؤثر المعلومات عن تكلفة رأس المال المستخدم على تلك القرارات؟

وما هو مدى اتفاق أو اختلاف المعلومات التي تستند اليها تلك القرارات مع المعلومات المتولدة عن المعالجة المحاسبية الجارية؟

فيما يلي يتناول البحث محاولة الاجابة عن هذا التساؤل بالنسبة لعدد من التحليلات والقرارات التي تؤثر على تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية(٣).

أ ـ تخطيط ورقابة المخزون السلعي:

إن تحديد الحجم المناسب للمخزون السلعي يعتبر من القرارات المتكررة والتي لها أثر مباشر على توجيه واستثمار الموارد ونجاح العمليات في المشروع. وقد ظهر في الآونة الأخيرة عدد من النماذج الكمية للوصول الى القرارات المثلى في مجال تخطيط ورقابة المخزون. ويتطلب تنفيذ تلك النماذج قدرا كبيرا من المعلومات التي يجب أن يكون المحاسب أول من يلتجيء إليه القائمون بتصميم وتنفيذ تلك النماذج لتوفير تلك المعلومات. وقد كثرت محاولات الربط بين وظيفة المحاسب وبناء وتنفيذ تلك النماذج في كافة كتابات المحاسبية الادارية والتكاليف وخاصة بعد تقرير الجمعية الأمريكية للمحاسبة عن دور المحاسب في تطبيق نماذج القرارات الإدارية (٣). ورغم ذلك فإن المحاسب لا يقدم الكثير من المعلومات اللازمة لبناء وتنفيذ تلك النماذج(٣) ومن أكثر نماذج تخطيط ورقابة المخزون السلعي تطبيقا في الحياة العملية ذلك الخاص بتحديد الحجم الأمثل (الاقتصادي) لأمر التوريد وذلك لسهولته النسبية.

ومن ضمن المعلومات التي يعتمد عليها النموذج تلك الخاصة بتكاليف التخزين والتي تتضمن بالضرورة تكلفة رأس المال المجمد أو المستثمر في المخزون. وإن عدم اعتراف المحاسب بتلك التكاليف يؤدي الى اختلاف المعلومات التي يتطلبها النموذج عن تلك التي تنتج عن النظام المحاسبي. وإن أخذ تكلفة رأس المال المستثمر في المخزون في الحسبان ليست ضرورية فقط عند مرحلة اتخاذ القرار، بل يلزم أيضا توافر معلومات عن التكلفة الحقيقية لمختلف الأصناف لأغراض عديدة منها: تحقيق التوافق الأمثل بين وقت الشراء ووقت الاستخدام والاستفادة من تغيرات الأسعار، وتحديد المدخلات الأقل تكلفة، فالعديد من المنتجات يمكن إنتاجها باستخدام مدخلات بديلة، ومن المفروض اختيار بدائل المدخلات الأقل تكلفة.

كما أن ضمن المهام التي يفترض أن يقوم بها النظام المحاسبي ليس فقط توفير المعلومات التي تطلبها الادارة بل وأيضا توجيه اهتمام الادارة إلى مواطن الضعف أو المشكلات التي قد لا تكون الادارة على علم بها (٣). ومن تلك الأمور التي يجب أن يلفت المحاسب نظر الادارة اليها ارتفاع تكلفة مفردات المخزون مع طول مدة الاحتفاظ بها في

المخازن وما يرتبط بذلك من تجميد قدر من الموارد وحجبها عما قد يكون متوافرا لها من استخدامات بديلة. كما أن عدم توافر معلومات عن التكلفة الحقيقية لعناصر المخزون، والتي تزداد مع استمرار الاحتفاظ بالصنف المعين قد يؤدي الى تبني سياسات شراء خاطئة. فمثلا قد يرى مدير المشتريات الاستفادة من انخفاض سعر أحد الاصناف، ويقرر الشراء المسبق لكميات كبيرة وتخزينها لاستخدامها بعد فترة طويلة متجاهلا أن تكلفة تجميد الأموال في المخزون قد تتجاوز مقدار انخفاض سعر الشراء الجاري عن الأسعار المتوقعة عند حلول وقت استخدام تلك الاصناف.

ومن هذا نخلص الى أن العديد من القرارات تتطلب توفير معلومات عن التكلفة الحقيقية للمخزون والتي تتضمن بالضرورة تكلفة رأس المال المستثمر في المخزون.

ولذا يرى بعض المفكرين - على صواب - أنه يجب على المحاسب توفير تلك المعلومات[٣٣].

ب - دراسات تحليل التعادل وتخطيط وجدولة الانتاج:

بالإضافة الى كونها عاملا مؤثرا في تخطيط ورقابة المخزون فإن تكلفة رأس المال تؤثر أيضا على نتائج دراسات تحليل التعادل إذا ما اختلف توقيت إحداث التكاليف عن توقيت تدفق الايرادات، وكما هو الحال بالنسبة لعناصر التكاليف الثابتة حيث أنه غالبا ما يجري إحداثها دفعة واحدة في بداية الفترة. وفي هذه الحالات فإن أخذ تكلفة رأس المال المستخدم في الحسبان يؤدي الى زيادة حجم المبيعات الذي يتحقق عنده التعادل[٣٤].

كذلك يؤثر عامل تكلفة رأس المال على الجدولة الزمنية للإنتاج، فلقد يكون من الأفضل في بعض الحالات عدم الانتظام في الإنتاج، بمعنى زيادة حجم الإنتاج في فترة ما وتخفيضه أو إيقافه كلية لفترة أخرى، ويتوقف تحديد أفضلية سياسة الإنتاج غير المنتظم على عوامل عديدة منها تكلفة رأس المال المستخدم وطول فترة الانتاج والتخزين[٣٥].

جـ - قرارات التسعير:

تمثل تكلفة الإنتاج أو تكلفة تأدية نشاط ما عاملا مؤثرا في تحديد أسعار السلع والخدمات سواء على مستوى المنتج الفردي أو على مستوى الصناعة ككل. ففي الحالات التي تتحدد فيها الأسعار بالاتفاق بين البائع (أو المنتج) والعميل يجب أن يغطى السعر تكلفة رأس المال المستثمر في الانتاج. وذلك كما هو الحال في الأنشطة التي تتم على أساس الأوامر الانتاجية الخاصة، وعقود التوريد طويلة الأجل، وأية زيادة يحققها السعر على تلك التكلفة هي فقط التي يمكن اعتبارها أرباحا، وأن السعر الذي لا يكفل تغطية كافة

التكاليف بما فيها تكلفة رأس المال يحقق في الواقع خسارة حقيقية، وهو الأمر الممكن حدوثه اذا ما جرى الاعتماد كلية على أرقام التكلفة المحاسبية التي يجري اعدادها وفقا للعرف السائد والذي لا يأخذ تكلفة استخدام رأس المال باعتبارها أحد عناصر تكلفة الانتاج.

وحتى في الحالات التي لا تتحدد فيها الأسعار بالقرارات الفردية لمنتج واحد أو مشتري واحد فانها بدون شك تتأثر بتكاليف الانتاج الحقيقية لمجموع المنتجين أو الغالبية المؤثرة منهم. فاذا لم تكن الاسعار التي تحددها قوى السوق تكفل تغطية التكاليف الحقيقية للانتاج بالنسبة لغالبية المنتجين فانه لا يمكن ولا يكون من المرغوب فيه الاستمرار في انتاج تلك السلعة أو الخدمة، أو بمعنى آخر ينبغي توجيه الموارد الاقتصادية الى نشاط اقتصادي آخر. وهذا هو في الواقع دور نظام الاسعار في تخصيص الموارد الاقتصادية. ليس هذا من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والمنطقي فحسب، بل ان الواقع العملي لتحديد الاسعار يتضمن في كثير من الحالات أخذ تكلفة رأس المال بشكل مباشر وصريح في الحسبان[٣٧].

د ـ قرارات الاستثمار الرأسمالي:

تنطوي الأساليب الحديثة لتقييم بدائل استثمار الأصول الرأسمالية على إدراج العائد على رأس المال المستخدم (أي تكلفة رأس المال) في الحسبان وليس فقط التكلفة النقدية لشراء تلك الأصول[٣٨]، وكذلك في كافة قرارات الاستثمار الرأسمالي الأخرى، مثل: الاختيار بين التصنيع الداخلي لبعض الأجزاء أو الأصول أو شرائها جاهزة من الخارج أو قرارات تحديد الحجم الأمثل للتجهيزات الانتاجية[٣٩]، كذلك الاختيار بين بدائل أساليب الانتاج اذا ما اختلفت فيما بينها من حيث المدة الزمنية التي تستغرقها تلك البدائل.. إذ أنه من الممكن أن تتساوى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل من تلك البدائل ولكن تختلف المدة الزمنية التي تتوزع عليها تلك التدفقات، وفي هذه الحالة فان الاعتماد على التكلفة المحاسبية أي التدفقات النقدية الفعلية، لا يؤدي الى الوصول الى القرار السليم، وذلك بسبب إغفال تلك التكلفة للقيمة الزمنية لوحدة النقد.

هـ ـ تقييم الأداء:

يتأثر تخصيص الموارد الاقتصادية في مجتمع ما بنتائج تقييم الأداء في مختلف قطاعات المجتمع. ويجري تقييم الأداء على مستويين رئيسيين: الأول هو التقييم الداخلي للأداء وتقوم به ادارة الوحدة الاقتصادية للأقسام والقطاعات الانتاجية داخل الوحدة. والثاني هو التقييم الخارجي لأداء المشروع ككل، وهو ما يقوم به المستثمرون الحاليون والمحتملون،

ويستند هذا التقييم بصفة أساسية الى مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية المعينة مع أداء وحدات اقتصادية أخرى طبقا لمقياس أو معيار أداء معين.

وفيما يلي نتناول دور تكلفة رأس المال في معايير تقييم الأداء على كل من هذين المستويين.

هـ ـ ١ ـ التقييم الداخلي للأداء:

لغرض تقييم أداء أحد الأقسام أو مراكز الربحية الداخلية يزداد الاتجاه الى أخذ حجم رأس المال المستثمر في الحسبان، حيث ثبت أن ذلك الاجراء أفضل من الاعتماد على رقم الربح وحده. إذ أن التركيز على رقم الربح وحده يشجع رؤساء الأقسام على التركيز على رقم الربح بغض النظر عن حجم الأموال المستثمرة وهذا بدوره يفسح المجال أمام زيادة لا مبرر لها في حجم الذمم والمخزون واتخاذ قرارات استثمارية خاطئة.

ولأخذ حجم رأس المال المستثمر في الحسبان هناك مدخلان أساسيان(١): الأول وهو المدخل الأقدم والأكثر انتشارا ويقضي بتقييم الأداء على أساس معدل الأرباح المحققة الى رأس المال المستثمر وهو ما يعرف بمدخل معدل العائد على الاستثمار ROI ولكن يؤخذ على هذا المدخل العديد من الانتقادات منها دفع رئيس القسم المعين الى رفض الاستثمارات أو الأنشط[illegible] التي تؤدي الى تخفيض معدل الارباح الى رأس المال المستثمر حتى ولو كانت تحقق فائضا نهائيا يزيد عن تكلفة رأس المال بالنسبة للمشروع ككل وللتغلب على هذا النقص اقترح مدخل فائض الدخل Residual Income وطبق لأول مرة بواسطة شركة General Motors، ثم تلاها في هذا الصدد عدد كبير من الشركات. ويقضي هذا المدخل بخصم مقابل [illegible]ام رأس المال من الدخل المحاسبي التقليدي. ويحتسب هذا المقابل بضرب مع[illegible] [illegible]فتراضي في حجم الأموال المستثمرة داخل القسم. ويستخدم فائض الدخل بعد ذلك كمقياس لتقييم أداء الأقسام ومركز ربحية المشروع(١).

ولكن ينبغي التنويه هنا الى أن هذا المدخل رغم ما يعالجه من نقائص المداخل لأخرى فانه ينطوي أيضا على بعض النقائص أو المشاكل. ولعله من المتفق عليه انه ليس هناك مقياس واحد من مقاييس الأداء يغطي وبشكل كامل كافة جوانب أداء القسم. وليس هنا مجال تفصيل ايجابيات وسلبيات المقاييس المختلفة لتقييم الأداء ولكن المستهدف التأكيد عليه هو أن ذلك المدخل ـ والذي يعتمد احتساب تكلفة رأس المال المستخدم ـ يعد أحد المقاييس الأساسية التي تحظى بالقبول المتزايد لتقييم أداء الاقسام لأنه يغطي بعض الجوانب التي لا تغطيها(٢) المقاييس الأخرى.

هـ - ٢ - التقييم الخارجي للأداء:

يرتبط استثمار قدر معين من الأموال في وحدة اقتصادية معينة، من وجهة نظر المستثمر الخارجي، بإحداث تكلفة أو تضحية تتمثل في العائد الذي كان يمكن أن يحصل عليه من الاستثمار في البدائل (أو الوحدات الاقتصادية) الأخرى. ولا فرق في ذلك بين ما اذا كان الاستثمار في شكل قرض (سندات مثلا) أو شكل ملكية في رأس المال. ولا يمكن اعتبار أداء الوحدة الاقتصادية مرضيا إذا لم تحقق قيمة اقتصادية اضافية تغطي كافة التكاليف ومن ضمنها تكلفة استخدام تلك الاموال. ويستند المستثمر الخارجي الى عدد من المؤشرات أو الارقام المحاسبية في الحكم على مدى نجاح الوحدة الاقتصادية. ولعل رقم الدخل يعد من أهم تلك الأرقام ان لم يكن أهمها على الاطلاق ويغض النظر عن مشاكل واختلافات قياسه. ولكن القوائم المالية المحاسبية لا توفر بشكلها الحالي معلومات مفيدة في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية بشكل سليم، حيث يمكن أن تظهر تلك القوائم أرباحا بالرغم من أن الوحدة تكون في حقيقة الأمر خاسرة بالمضمون الاقتصادي ومن وجهة نظر المستثمر الخارجي لأنها لم تغط تكلفة استخدام رأس المال.

ان مجرد القول بأن مشروعا ما حقق أرباحا، بغض النظر عن مقدار الارباح، يبعد ذلك المشروع عن دائرة الخطر، على الأقل في ذهن قطاع كبير من عامة مستخدمي القوائم المالية حتى ولو كان ذلك المشروع محققا خسارة حقيقية بالمفهوم الاقتصادي، ومن ثم يسمح باستمرار الاستثمار في ذلك المشروع، في حين أنه من ناحية التخصيص الرشيد للموارد الاقتصادية في المجتمع يجب تحويل الموارد الاقتصادية من ذلك المشروع الى المشروعات الأخرى. . ، هذا طبعا في ظل الافتراض الخاص باعتبار رقم الربح مؤشرا نسبيا الى تقييم المجتمع ككل لمنفعة السلع والخدمات.

كما أن القوائم المالية الجارية لا تساعد في تقييم الأداء النسبي من خلال المقارنة بين المشروعات اذا ما اختلف هيكل رأس المال فيما بينها، ولعل المثال التالي يوضح تلك النقطة.

مشروع	أ	ب	جـ	د
رأس المال المملوك	١٫٠٠٠٫٠٠٠	٨٠٠٫٠٠٠	٦٠٠٫٠٠٠	٦٠٠٫٠٠٠
رأس المال المقترض(٦٪)	—	٢٠٠٫٠٠٠	٤٠٠٫٠٠٠	٤٠٠٫٠٠٠
رأس المال الكلي	١٫٠٠٠٫٠٠٠	١٫٠٠٠٫٠٠٠	١٫٠٠٠٫٠٠٠	١٫٠٠٠٫٠٠٠
الدخل المحاسبي	١٠٠٫٠٠٠	٩٠٫٠٠٠	٨٠٫٠٠٠	٧٥٫٠٠٠

واذا فرض أن المشروع (جـ) استعمل رأس المال المقترض في عمليات النشاط الجاري في حين أن المشروع (د) استعمل رأس المال المقترض في شراء تجهيزات رأسمالية، فأي المشروعات الأربعة أفضل من حيث الأداء؟

إذا استندنا الى أرقام الدخل المحاسبي كما يجري التقدير عنها عادة لكان ترتيب المشروعات هو أ، ب، جـ، د. ولكن نظرا لأن الدخل المحاسبي يحتسب بعد خصم الفوائد على رأس المال المقترض فقط فانه يختلف عن دخل النشاط الاقتصادي والذي لا يجوز أن يتأثر بمصدر الحصول على تلك الاموال. وهذا ما يتفق مع فكرة الشخصية المعنوية المستقلة وإجراء عمليات القياس المحاسبي من وجهة نظر المشروع ذاته وليس من وجهة نظر فئة معينة من المستثمرين[٤٣]. ويحاول البعض التغلب على ذلك النقص بالقول بوجوب استبعاد الفائدة على رأس المال المقترض من حساب الدخل واعتبارها توزيعا للدخل وليس عبئا عليه[٤٤]. واذا ما أخذنا بذلك الرأي وبافتراض أن معدل الفائدة على رأس المال المقترض هو ٦٪، فان أرقام الدخل المحاسبي بعد تعديلها تكون للمشروعات الأربعة على التوالي:

١٠٠٫٠٠٠، ١٠٢٫٠٠٠، ١٠٤٫٠٠٠، ٩٩٫٠٠٠

وبناء على تلك الارقام فان ترتيب المشروعات من حيث الأداء ينعكس بالنسبة للمشروعات الثلاثة الأولى. ولعل هذا الترتيب (أو التقييم) أصدق من التقييم على أساس الأرقام غير المعدلة للدخل المحاسبي. ولقد يقال إن التعديل بسيط وإن مستخدمي القوائم المحاسبية قادرون على إجراء ذلك التعديل. ولعل مثل هذا القول يبرر ما يذهب اليه Churchman [٤٥] من أن الأرقام المحاسبية بحد ذاتها غير كافية لأغراض رسم السياسات واتخاذ القرارات ومن ثم فإن المستخدم يجب أن يتناولها بالتعديل قبل استخدامها.

ولكن حتى ولو افترضنا أن لدى كافة المستخدمين القدرة على إجراء ذلك التعديل فانه لا يتوقع أن يتنبه كافة المستخدمين الى ضرورة إجراء تلك التعديلات، ولعل الواقع فعلا هو أنه قليلا ما تجري التعديلات.[٤٦]

وحتى لو اجريت تلك التعديلات فانها تساهم جزئيا فقط في تصحيح نتيجة تقييم الأداء، إذ أنه مازال هناك بعض جوانب تقييم الأداء لا تعبر عنها تلك التعديلات وللتدليل على ذلك فلنقارن بين المشروعين الآخرين. ففي ظل أي من المدخلين السابقين يعد المشروع (جـ) أفضل من المشروع (د). ولكن هل هذه هي الحقيقة؟

ان الدخل يعد من قبيل المفاهيم التي تتعلق بمدة مالية معينة أو النشاط الجاري وينتج من مقارنة الايرادات بالنفقات Revenues VS . Expenses الخاصة بتلك المدة، ومن المفروض أن يرتبط حجم الدخل بحجم العمليات الجارية وليس بحجم الاستثمارات الا

في حدود القدر من الاستثمارات الذي يهلك في العمليات الجارية. ونظرا لأن المشروع (جـ) استغل القرض في العمليات الجارية فان حجم العمليات أو النشاط يفترض أن يكون أكبر من حجم العمليات الجارية في المشروع (د) الذي استغل القرض في عمليات تكوين رأسمالي إضافية. فاذا أخذنا هذا الاختلاف في الحسبان فان تكلفة استخدام القرض في المشروع (جـ) تعد بالكامل من قبيل النفقات الجارية. أما في المشروع (د) فان القرض استخدم في تكوين رأسمال ومن ثم فان تكلفة استخدام تلك الأموال (أي الفائدة) يجب اعتبارها من قبيل التكاليف الرأسمالية وليس النفقات الجارية الخاصة بفترة واحدة. واذا ما أخذنا هذه النقطة في الحسبان فان الصورة قد تختلف.

ولاستكمال بيانات المثال لنفترض أن رأس المال المقترض استغل بالكامل في تجهيزات رأسمالية عمرها الانتاجي عشر سنوات، وأن مدة القرض هي ثلاث سنوات. وأن تكلفة رأس المال خلال تلك المدة - بافتراض فائدة بسيطة على أصل القرض تكون ٧٢٠٠٠ (٤٠٠٫٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ × ٣) أي أن التكلفة الكلية للتجهيزات الرأسمالية تكون ٤٧٢٠٠٠، والاهلاك السنوي يكون ٤٧٢٠٠، وهي تتكون في واقع الأمر من ٤٠٫٠٠٠ إهلاك سعر الشراء + ٧٢٠٠ إهلاك الفائدة المجمدة (أو المرسملة Capitalized).

فاذا أخذنا تلك المعالجة في الحسبان فان الدخل الدوري خلال كل من السنوات الثلاث يكون كما يلي:

	جـ	د
الدخل المحاسبي قبل الفائدة	١٠٤٠٠٠	٩٩٠٠٠
- نفقات الفائدة المتعلقة بالعمليات الجارية	٢٤٠٠٠	٧٢٠٠
∴ دخل العمليات الجارية	٨٠٠٠٠	٩٢٨٠٠

وبناء على تلك الأرقام فان المشروع (د) يعتبر أفضل من المشروع (جـ) واذا ما استطردنا في تحليل عمليات المشروع لتبين لنا أن نتيجة التقييم الأخير أفضل منها في ظل المداخل الأخرى، أي الأرقام المحاسبية بدون تعديل أو تلك المعدلة باستبعاد الفائدة كلية. ويكفي لبيان ذلك أن ندرك أن المشروع (د) حقق ٩٩٠٠٠ أرباح قبل الفوائد من استغلال أصول قيمتها ٦٤٠٠٠٠ وهي تتكون من ٦٠٠٫٠٠٠ رأس المال المملوك +١٠٪ من التجهيزات الجديدة، أما المشروع (جـ) فقد حقق ١٠٤٠٠٠ أرباح قبل الضرائب من استغلال ١٠٠٠٠٠٠ بالكامل في العمليات الجارية.

وهكذا يمكن الوصول الى أن معالجة تكلفة رأس المال سواء كان مملوكا أو مقترضا

تؤثر على تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، وأن التعديل القاضي باعتبار الفائدة توزيعا للدخل أو حساب رقم الدخل قبل الفوائد لا يكفي لأن يعكس حقيقة أداء الوحدات الاقتصادية بسبب اختلاف أشكال وتوقيت استخدام رأس المال. بعبارة أخرى، فان كيفية تخصيص رأس المال بين العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية يجب أن ينعكس على معالجة تكلفة استخدام رأس المال وتخصيصها بين النفقات الجارية والتكاليف الرأسمالية

يتضح من الاستعراض السابق لعدد من القرارات التي تؤثر على تخصيص الموارد الاقتصادية أهمية المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال لكل من تلك الاستخدامات. غير أن (Amey , 1980 , 1982) يتخذ موقفا مخالفا ويرى أنه وإن كان من المناسب Conevient أخذ تكلفة رأس المال في الحسبان عند اتخاذ القرارات فانها ليست ضرورية سواء لاتخاذ قرارات الاختيار بين البدائل أو لتقييم أداء المشروع ويستند Amey في رأيه هذا الى التمييز بين ثلاثة أنواع من التكاليف التي ترتبط بقرار ما[٢٧]:

أ ـ تكاليف يتحدد على أساسها القرار ويسميها Ex – ant Predecision Costs وهذه تتضمن مجموعتين من عناصر التكاليف: عناصر صريحة Explicit Costs وهي تناظر التكاليف بالمفهوم المحاسبي التقليدي، وعناصر تكلفة ضمنية implicit costs ويطلق عليها اصطلاح Vanishing Opportunity أو تكلفة متلاشية لأنها لا تحدث عند التنفيذ.

ب ـ التكاليف التقديرية لتنفيذ البديل المختار، أي بعد اتخاذ القرار ولكن قبل التنفيذ وهذه يسميها Ex – ant post decision cost وهذه لا تتضمن سوى العناصر الصريحة التي سوف تحدث فعلا عند التنفيذ.

جـ ـ التكاليف الفعلية، أي بعد التنفيذ، وهذه بالضرورة هي العناصر أو التكلفة بالمفهوم المحاسبي ويسميها Ex – post cost

ويصنف Amey تكلفة رأس المال باعتبارها من قبيل عناصر تكلفة الفرصة التي تختفي بمجرد اتخاذ القرار، أي أنها Vanishing implicit opportunity cost ومن ثم ينكر ضرورتها سواء لاتخاذ القرار أو لتقييم الأداء بالنسبة للقرار المعين أو المشروع ككل.

ويرى الباحث أنه قد يمكن قبول ذلك الرأي ولكن فقط اذا ما تجاهلنا احتمال الاختلاف بين البدائل فيما يتعلق بثلاثة عوامل هي:

١ـ توقيت تنفيذ البدائل.

٢ـ المدة اللازمة لتنفيذ البدائل.

٣ـ التكلفة الحقيقية لعناصر المدخلات، وهي قد تختلف عن التكلفة المحاسبية.

فمثلا اذا تلقى المشروع عرضا خاصا بأمر انتاجي معين في وقت يكون هناك فيه بعض الموارد العاطلة مثل طاقة آلات أو نقدية فائضة، فان التكلفة الحقيقية لاستخدام الآلات واستخدام الأموال تكون صفراً، وهي تختلف عن التكلفة المحاسبية والتي تدرج الإهلاك ضمن التكلفة بغض النظر عن ظروف استخدام تلك الآلات. وليس هذا بالنسبة للآلات فحسب بل وأيضا بالنسبة لكافة مدخلات الأمر الانتاجي بما في ذلك المواد والعمل.. فالمواد قد تكون موجودة في المخازن فائضة من أمر انتاجي آخر وليس لها استخدام بديل فاذا أمكن استخدام تلك المواد في الأمر الانتاجي المعين فان التكلفة الحقيقية لاستخدامها في ذلك الأمر تكون صفراً بغض النظر عن تكلفة الشراء الفعلية.

وقد يتلقى المشروع نفس العرض في وقت لا يكون هناك فيه طاقة انتاجية فائضة أو موارد مالية عاطلة، وقد يتطلب الأمر سحب بعض الأموال من حساب ايداع مثلا فان تكلفة تنفيذ ذلك الأمر الانتاجي يجب أن تتضمن الفائدة الضائعة بسبب سحب الأموال وهذه التكلفة هي فعلا تكلفة فرصة ضمنية وليست صريحة بالمفهوم المحاسبي ولا تدرج ضمن عناصر التكاليف طبقا للمعالجة المحاسبية المتعارف عليها ورغم ذلك فهي تكلفة حقيقية وتجاهلها يمكن أن يؤثر على سلامة القرار المتخذ. هذا بالنسبة لأثر توقيت تنفيذ البدائل على حساب تكلفة البدائل ومن ثم اتخاذ القرار.

أما بالنسبة لأثر الاختلاف في زمن تنفيذ البدائل، فلنفرض أننا أمام بديلين أ ، ب وكلاهما يستلزم نفس المدخلات ويدر نفس الايراد، ولكنهما يختلفان فقط في زمن التنفيذ، أو أننا يمكن أن نكون أمام أمر انتاجي معين ويمكن تنفيذه خلال مدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر، فهل تتساوى التكلفة بين البديلين أو بين طريقتي تنفيذ الأمر الواحد؟

من وجهة النظر المحاسبية المتعارف عليها تتساوى التكلفة بين تلك البدائل طالما أن التكاليف المدفوعة متساوية، ولكن من وجهة نظر التكلفة الحقيقية فان التكلفة تختلف بين البديلين بمقدار الاختلاف في تكلفة رأس المال المستخدم خلال مدة التنفيذ. فاذا تجاهلنا تلك التكلفة، وهي تكلفة فرصة ضمنية متلاشية Vanishing بمفهوم Amey فاننا بالضرورة نصل الى قرار خاطىء لانه بأي حال لا يمكن أن يتساوى البديلان.

ومثال آخر يتعلق بالمنتجات التي تؤثر مدة التخزين على قيمتها البيعية مثل الأخشاب وبعض أنواع الأغذية، فهل تتساوى تكلفة المنتجات الحديثة مع تكلفة المنتجات التي جرى تخزينها لفترات متفاوتة؟ إن الاجابة على هذا التساؤل من وجهة نظر التكاليف الصريحة أو التكاليف المحاسبية تكون بالايجاب، ولكن من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والاداري أو التفكير المنطقي والعملي فان التكلفة تختلف باختلاف زمن التخزين، والفرق يتمثل في تكلفة رأس المال المجمد طوال تلك المدة وبغض النظر عن مصدر تلك الاموال وهي أيضا تكلفة فرصة تتلاشى بعد اتخاذ القرار Vanishing

Opportunity costs . واخيرا بالنسبة لاحتمال اختلاف عناصر المدخلات بين البدائل المختلفة وأثر ذلك على احتمال الاختلاف بين التكلفة التاريخية النقدية بالمفهوم المحاسبي عن التكلفة الحقيقية والتي هي وحدها المفروض أن تؤثر على القرار فاذا فرض أننا أمام بديلين: البديل (أ) يستخدم مادة خام متوافرة في المخازن وتكلفتها الدفترية ٣٠٠٠د. وأن هذه المادة متبقية من أمر إنتاجي سابق، وأنه لا يوجد استخدام آخر سوى بيعها بقيمة صافية قدرها ١٠٠٠د. ، والبديل (ب) يستخدم مادة صنف آخر يشترى خصيصا من السوق بمبلغ ٣٠٠٠ دينار واذا افترضنا أن تنفيذ كلا الامرين يستغرق ثلاثة أشهر، وأنهما متماثلان في كافة المدخلات الأخرى والايرادات وبافتراض أن هناك فرصة استثمار مالي متاحة بمعدل ١٢٪ سنويا، فان التكلفة الحقيقية تختلف بين البديلين بمقدار ٢٠٦٠ ديناراً وهي عبارة عن:

أ - الفرق بين التكلفة المحاسبية والتكلفة الحقيقية = ٣٠٠٠ - ١٠٠٠ = ٢٠٠٠
ب - الفائدة الضائعة عن ذلك القدر لمدة ٣ أشهر = ٢٠٠٠ $\times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٣}{١٢}$ = ٦٠

وطالما اختلفت التكلفة الحقيقية بين البدائل فلا يمكن أن تكون متكافئة، بينما طبقا للقياس المحاسبي (أساس التكلفة الفعلية) فان البديلين يكونان متماثلين بينما هما ليسا كذلك في حقيقة الأمر.

هذا بالنسبة لأهمية أخذ تكلفة رأس المال في الحسبان عند اتخاذ القرار أما بالنسبة لتقييم الأداء فيرى Amey[٨٨] أن تقييم الأداء بالنسبة للقرار يتم بالمقارنة بين التكاليف الفعلية والتكاليف المقدرة التي ترتبط بالتنفيذ أي Ex-post Costs vs. Ex-ant post decision وكلاهما لا يتضمن تكلفة الفرصة المتلاشية Vanishing Opportunity costs وبعبارة أخرى فانه يرى أن عنصر التكلفة الذي يعد من المناسب أخذه في الحسبان عند اتخاذ قرار ما ليس من الضروري أخذه في الحسبان عند تقييم الأداء بالنسبة لذلك القرار، وأن أداء المشروع ككل يجري تقييمه على أساس مجموع نتائج تقييم القرارات التي جرى اتخاذها وتنفيذها خلال الفترة أو بالمقارنة بين التكاليف الفعلية والتكاليف المخططة لأن الأداء يجري تقييمه بالمقارنة مع خطة معينة.

ويعتقد الباحث أنه لا يمكن التعميم بذلك. فعلى مستوى القرار يفيد إدراج تكلفة رأس المال ضمن التكاليف المخططة والتكاليف الفعلية للقرار، لأن ذلك يعكس الاختلاف بين الخطط والتنفيذ الفعلي فيما يتعلق بتوقيت وزمن التنفيذ. فمن الممكن أن تتساوى التكلفة الصريحة الفعلية مع التكلفة المخططة طبقا لمفهوم Amey، ومن ثم يبدو أنه لا يوجد انحراف أداء. ولكن رغم ذلك، اذا كان زمن التنفيذ الفعلي يختلف عن زمن التنفيذ المخطط فمعنى ذلك أن التنفيذ الفعلي قد عطل قدرا من الموارد لمدة أطول من تلك

المخططة، وهذا في حد ذاته يتضمن تكلفة إضافية هي العائد الضائع من تعطيل الأموال المستثمرة خلال ذلك الفارق الزمني.

وهذا بدوره يسري بالنسبة لتقييم أداء المشروع ككل طبقا لمقياس Amey والقاضي بأن أداء المشروع ككل يساوي مجموع نتائج القرارات التي جرى تنفيذها خلال المدة، أي أن إدراج تكلفة رأس المال ضمن التكاليف المخططة والفعلية يعكس آثار اختلاف التوقيت وزمن التنفيذ بين المخطط والتنفيذ الفعلي. وبالاضافة الى ذلك فإنه ليس من الواقعي افتراض أن كافة أنشطة المشروع تتجسد في شكل قرارات صريحة محددة تخصص فيما بينها الايرادات والتكاليف الكلية بحيث أن مجموع الآثار المالية (أي الايرادات والتكاليف) لتلك القرارات يساوي بالضرورة ايرادات وتكاليف المشروع ككل. فمثلا انقضاء فترات توقف في نشاط المشروع قد ترتبط ببعض عناصر التكلفة دون أن ترتبط بقرارات صريحة ذات تكلفة خاصة محددة. وأخيرا فان ذلك المقياس لا يجدي فيما يتعلق بتقييم المشروع ككل من وجهة نظر الغير من المستثمرين الفعليين أو المحتملين، لأن مثل ذلك التقييم يستند بصفة أساسية الى مقارنة المشروع بالمشروعات الأخرى.

يتضح مما سبق أن تكلفة استخدام رأس المال تمثل معلومة ضرورية للعديد من قرارات وجوانب التخصيص الرشيد للموارد الاقتصادية، ومن ثم يمكن التوصل الى نتيجة مؤداها أن تجاهل تكلفة استخدام رأس المال المملوك يمثل قصورا في المعالجة المحاسبية الجارية. وبالتالي يتوقع من النظام المحاسبي أن يوفر تلك المعلومات إذا ما قدر له أن يمارس دورا فعالا في ترشيد تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية. هذا إلا إذا كان هناك إشكالات تحول دون ذلك، أو أسباب تفوق في أهميتها وجديتها أهمية ومنفعة تلك المعلومات.

(٥) طبيعة ومشكلات تعديل المحاسبة عن تكلفة رأس المال:

سبقت الاشارة الى أن تكلفة رأس المال تخضع الى معالجة مختلفة من قبل كل من النظرية الاقتصادية ونظرية المحاسبة رغم أنها تشتركان معا في عملية اتخاذ القرارات، فبينما توفر النظرية الاقتصادية المفاهيم والأسس النظرية للدراسة والتحليل تختص المحاسبة أساسا بتوفير المعلومات التي تعتمد عليها الدراسات والتحليلات. وقد تحددت أوجه الخلاف في معالجة تكلفة رأس المال بين النظريتين في نقطتين وهما: إغفال تكلفة رأس المال المملوك من قبل نظرية المحاسبة، معاملة تكلفة رأس المال المقترض باعتبارها نفقات جارية بدلا من اعتبارها عنصرا من عناصر تكلفة الانتاج. وقد خلصنا في القسم السابق الى أن وجهة النظر الاقتصادية تسود اتخاذ العديد من قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية. ولذا فانه يبدو من المنطقي والطبيعي أن يتجه التفكير في تعديل المعالجة المحاسبية الجارية أول ما

يتجه الى تبني وجهة النظر الاقتصادية بغية تحقيق التجانس أو التكامل بين دعامتي قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية ألا وهما الأسس والمفاهيم التي توفرها النظرية الاقتصادية، والمعلومات التي يفترض أن توفرها النظرية المحاسبية [٤٩]. وان أي اقتراح بتعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال يتضمن التعرض الى مشكلتين:

ـ قياس تكلفة رأس المال.
ـ كيفية معالجتها في النظام المحاسبي.

(٥-١) قياس تكلفة رأس المال:

يعد قياس تكلفة رأس المال إحدى أصعب المشكلات التي تواجه الادارة المالية فالمفهوم غير محدد ولا توجد طريقة مثلى لتحديدها. ويتطلب تحديدها قدرا من التقدير، ولذلك فان رقم تكلفة رأس المال يميل الى كونه مجرد رأي يستند الى معلومات وخبرة أكثر من كونه رقما حقيقيا [٥٠] ورغم ذلك لا مفر من تقديرها وأخذها في الحسبان عند اتخاذ العديد من القرارات. وهذا في حد ذاته يؤكد أهمية ذلك الرقم ومن ثم أهمية توفير المعلومات عنه. وسوف نكتفي بالاشارة الى بعض المداخل الأساسية لتناول الجوانب المتعددة لتكلفة رأس المال دون التعرض لايجابيات وسلبيات كل منها حيث لا يتسع مجال وطبيعة البحث الحالي للمعالجة التفصيلية لتلك الجوانب.

يوجد العديد من تعريفات رأس المال، ويميل الباحث الى اختيار التعريف التالي لما يتضمنه من شمول ومعقولية ودقة في نفس الوقت.

"تتكون عناصر تكلفة رأس المال بالنسبة للمشروع من تكلفة مصادر الأموال المختلفة وتعد تكلفة رأس المال المملوك أكثر تلك العناصر صعوبة من حيث القياس. ومن الناحية النظرية يمكن تعريف تكلفة رأس المال المملوك بأنها الحد الأدنى للعائد على رأس المال المملوك الذي يكفل المحافظة على سعر السوق لأسهم رأس المال." [٥١]

من الناحية العملية تتحدد تكلفة رأس المال بضرب معدل معين في رأس المال المستثمر وهذا يحدد بالتالي العوامل التي تؤثر على تحديد تكلفة رأس المال، والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

أولا : هل يأخذ المعدل درجة المخاطرة في الحسبان أم لا؟ والى أي مستوى؟ هناك ثلاثة مداخل للإجابة عن هذا السؤال. المدخل الأول ويقضي بأن المعدل يجب أن يكون معدلا أساسيا لا يتضمن أي مقابل للمخاطرة، وبذلك يمكن أن يكون هناك معدل واحد بالنسبة لكافة الشركات، ويمكن تحديده من قبل هيئة أو جهة تنظيمية معينة، ويؤيد Anthony [٥٢] هذا المدخل تحقيقا لقدر أكبر من موضوعية القياس.

المدخل الثاني ويقضى بأن يأخذ المعدل الاختلاف في درجة المخاطرة بين الصناعات أو مجالات الانشطة في الحسبان. ومن ثم يمكن تحديد معدل لكل مجال نشاط. ويؤخذ على هذا المدخل صعوبة تصنيف المشروعات، وكذلك وجود العديد من المشروعات التي تنتمي أنشطتها لعدة مجالات مختلفة، الأمر الذي يقتضي تخصيص رأس المال المستخدم بين تلك المجالات (٣).

أما المدخل الثالث فيقضى بأخذ التفاوت في المخاطرة على مستوى الشركة الواحدة وبذلك يتحدد معدل تكلفة رأس المال لكل شركة على حدة(٤).

ويلاحظ على هذه المداخل أنه كلما ازدادت درجة خصوصية المعدل ازداد دور العامل الشخصي في تحديد المعدل، ولكن من الناحية الأخرى، كان أدق في التعبير عن تكلفة رأس المال طبقا للتعريف سالف الذكر، أي أن هناك تعارضاً بين متطلبات السلامة النظرية وموضوعية تحديد المعدل. ونظراً لأن كلا من الخاصيتين، أي السلامة النظرية وموضوعية القياس، تمثل أمرا مرغوبا، فانه يمكن تحقيق قدر من التوازن بتبني المدخل الثاني، أي تحديد معدل لكل صناعة أو مجال نشاط.

ثانيا : كيفية حساب معدل تكلفة رأس المال:

معدل تكلفة رأس المال هو عبارة عن المتوسط المرجح لتكلفة مصادر التمويل المختلفة. الا أن معدل تكلفة رأس المال المملوك ليس محددا كما هو الحال بالنسبة للمصادر الأخرى. وهناك طريقتان لتحديد معدل رأس المال المملوك. الأولى: وهي تحديد المعدل العام لتكلفة رأس المال في المشروع طبقا لأي من المداخل الثلاثة السابقة ثم استنتاج معدل تكلفة رأس المال المملوك بطرح تكلفة المصادر الأخرى وهي بطبيعتها محددة بصفة تعاقدية. أما الطريقة الثانية فتقضي بتقدير معدل تكلفة رأس المال المملوك بشكل مباشر ثم بعد ذلك حساب المعدل العام كمتوسط مرجح لمعدلات تكلفة المصادر المختلفة. ويعاب على الطريقة الأولى أنها تؤدي الى تفاوت معدلات تكلفة رأس المال المملوك تفاوتا واسعا وذلك تبعا لاختلاف هيكل رأس المال واختلاف درجات المخاطرة بين الشركات. ولذا من الناحية النظرية تعد الطريقة الثانية أكثر سلامة من الطريقة الأولى. ورغم ذلك فان الطريقة الأولى اكثر انتشارا في التطبيق العملي(٥) وذلك لسهولتها النسبية.

ثالثا : البعد الزمني للمعدل:

يفضل عموما استخدام المعدلات الجارية لتكلفة رأس المال وتطبيقها على رأس المال من مختلف الاصدارات بغض النظر عن المعدلات التاريخية التي كانت سائدة وقت

الحصول على تلك الأموال، وذلك سواء من الناحية النظرية أو من حيث الملاءمة العملية. فمن الناحية النظرية تعتمد قرارات استخدام الأموال من قبل الادارة وكذلك المقارنات بين بدائل الاستثمار من قبل المستخدم الخارجي على معدلات التكلفة الجارية وليست التكلفة التاريخية. أما من الناحية العملية فان استخدام المعدلات الجارية يتضمن استخدام معدل واحد لكافة الأموال في حين أن التقيد بمعدلات التكلفة التاريخية يتضمن استخدام أكثر من معدل لكل من مصادر التمويل وذلك باختلاف أوقات الحصول على تلك الأموال حتى ولو كانت من نوع واحد.

(٥-٢) معالجة تكلفة رأس المال في النظام المحاسبي:

بالنسبة لرأس المال المقترض هناك اتفاق فيما بين المحاسبين حول ادماجه بشكل كامل في النظام المحاسبي وذلك مثل سائر عناصر المصروفات الأخرى، وينحصر الاختلاف في تحديد ذلك المصروف، وهل يعتبر من قبيل تكاليف الانتاج ومن ثم تكون قابلة للرسملة أو الترحيل الى الفترات التالية أم يجب اعتبارها من قبيل النفقات الجارية وعدم تحميلها الى وحدات نشاط معينة. أما بالنسبة لتكلفة رأس المال المملوك فانها تمثل مركز الاختلاف وتعدد الآراء. . ويمكن تصنيف الآراء حول كيفية معالجة تكلفة رأس المال المملوك في النظام المحاسبي في المداخل الثلاثة التالية:

١- عدم معالجتها ضمن اطار النظام المحاسبي.
٢- قصر معالجتها على نظم التكاليف ونظم المحاسبة الادارية.
٣- الادماج الكامل في النظام المحاسبي.

ونتناول فيما يلي استعراض كل من تلك المداخل بالتحليل والتقييم.

(أ) عدم معالجة تكلفة رأس المال المملوك ضمن إطار النظام المحاسبي:

يقضي هذا المدخل بأن التسليم باهمية المعلومات عن تكلفة رأس المال المملوك لبعض الاستخدامات الادارية لا يتضمن اعتبارها أحد عناصر النموذج المحاسبي، ومن ثم ليست هناك ضرورة أو حتى فائدة من ادراجها في الحسابات والقوائم المالية. هذا هو الموقف التقليدي لرافضي الاعتراف بتكلفة رأس المال المملوك(٥٦).

ويتجاهل هذا الموقف كافة الاعتبارات التي تقدم الاشارة الى بعض منها والتي تؤيد ادراج ذلك العنصر ضمن اطار النظام المحاسبي. وفي الفترة الأخيرة اقترحت دراسة لاعداد نموذج للمحاسبة عن تكلفة رأس المال بأن يجرى التقرير عن تكلفة رأس المال المملوك والمقترض ولكن في شكل قائمة مالية إضافية تحمل عنوان "قائمة الرسملة والتكاليف الرأسمالية A Statement of Capitatization and Capital costs "(٥٧) وهي

تحوي رأسيا تفصيلا لمختلف إصدارات رأس المال والقروض طويلة الأجل، وتحوي أفقيا كلا من مصادر التمويل والقيمة الدفترية والقيمة السوقية وتكلفة رأس المال ثم التكلفة المرجحة ويجري بداد تلك القائمة دون أن يكون لها ارتباط بالحسابات والقوائم المالية الأخرى.

ويعتقد الباحث أن تلك الدراسة التي كانت تهدف أصلا لتطوير نموذج للمحاسبة المالية عن تكلفة رأس المال، قد انتهت الى استبعاد تكلفة رأس المال كلية من النظام المحاسبي رغم ما تضمنته من تركيز على عناصر النظام المحاسبي وأهداف ومفاهيم ومبادىء القياس المحاسبي، ودعت الى ضرورة المحاسبة عن تكلفة رأس المال. إن مالا يسجل في الحسابات ولا يؤثر على قياس التكاليف والنفقات والقيمة التي تظهر بها عناصر المركز المالي، وكما هو الحال بالنسبة للقائمة المقترحة من قبل تلك الدراسة، لا يمكن في نظر الباحث اعتباره من ضمن عناصر النظام المحاسبي أو حتى عناصر نظرية المحاسبة.

ب ـ قصر معالجة تكلفة رأس المال المملوك على نظم التكاليف والمحاسبة الادارية:

يقضى ذلك المدخل بأن تدرج تكلفة رأس المال في سجلات وحسابات نظام التكاليف (أو نظام المحاسبة الادارية)، مع عدم التأثير على عناصر نظام الحسابات المالية وهذا المدخل يتبناه النظام المحاسبي في جمهورية المانيا الاتحادية وبعض بلدان وسط أوربا[٥٨]. ويؤكد ذلك النظام على اعتبار تكلفة رأس المال المملوك والمقترض من ضمن عناصر التكلفة مثلها في ذلك مثل عناصر التكاليف الأخرى (كالمواد والأجور والإهلاكات) وأنها يجب أن تدخل في حساب تكلفة الانتاج[٥٩]. وقد وضع دليل الحسابات الموحد في سنة ١٩٥١ على أساس نظام محاسبي موحد يشمل الحسابات المالية وحسابات التكاليف، وقد تضمن النظام مجموعة من القيود التي تكفل حساب تكلفة الانتاج على أساس مفاهيم وقياسات التكلفة السليمة والاعتراف بالتكاليف الضمنية Imputed Costs ولكن في نفس الوقت تظهر حساب الدخل على أساس الأرقام الفعلية فقط بمعنى آخر التوفيق بين مفاهيم محاسبة التكاليف والعرف التقليدي للمحاسبة المالية[٦٠].

ورغم ماثبت من الامكانية النظرية والعملية لهذا النظام فان الاختلاف بين احتياجات المحاسبة المالية واحتياجات محاسبة التكاليف من حيث توقيت وسرعة ودقة المعلومات أدى الى ظهور اتجاه الفصل بين النظامين في وسط أوربا والمانيا الاتحادية بصفة خاصة[٦١].

وفي نفس الاتجاه يؤيد كل من Berman[٦٢]، Schlatter[٦٣] اعتبار تكلفة رأس المال

المملوك والمقترض ضمن عناصر التكاليف مع عدم التأثير على قيمة المخزون السلعي أو الأرباح.

ورغم أن هذا المدخل يتلافى بعض أوجه القصور في المعالجة التقليدية للمحاسبة عن تكلفة رأس المال فانه يمكن أن تؤخذ عليه المآخذ التالية:

١ ـ اختلاف المفاهيم المطبقة في النظام الواحد، فبينما يعامل أحد العناصر في جزء من النظام (أي حسابات التكاليف) باعتباره تكلفة رأسمالية أو تكلفة إنتاج يعامل في جزء آخر من النظام (أي القوائم المالية) باعتباره من النفقات الجارية أو الأرباح. وهذا في حد ذاته يجسد عدم توافر نظرية سليمة متكاملة للمحاسبة عن نفس العنصر الواحد.

٢ ـ عدم التقرير عن التكلفة الحقيقية للانتاج في التقارير المعدة للاستخدام الخارجي، وكذلك عدم توفير المعلومات اللازمة للمستخدم الخارجي لأغراض تقييم الأداء المقارن بين الوحدات الاقتصادية. فمثل هذه المقارنات تستلزم استبعاد آثار اختلاف هيكل التمويل على صافي الدخل، وهو الأمر الذي سبق وأن أوضحنا أنه تكاد تجمع عليه الآراء سواء من يعتبر تكلفة رأس المال تكلفة أو من يعتبرها توزيعا للدخل.

٣ ـ إن الفصل بين نظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الادارية يترتب عليه زيادة في تكلفة تصميم وتشغيل النظام المحاسبي، كما أنه يتعارض مع الاتجاهات الحديثة لتصميم نظم المعلومات والتي يطلق عليها اصطلاح "نظم المعلومات الكلية Total Information Systems" وذلك كبديل للأنظمة المتعددة والمستقلة.

(جـ) الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي:

يعد هذا المدخل تعديلا جذريا للمعالجة المحاسبية التقليدية لتكلفة رأس المال وتتضمن اعتبار تكلفة رأس المال مثل سائر عناصر التكاليف الأخرى وبالتالي تعامل نفس المعاملة في حسابات التكاليف والحسابات المالية. ومن ثم يمكن أن تؤثر على كل من: النفقات والايرادات الجارية، تقويم الأصول الثابتة والمخزون السلعي وقد كان هذا المدخل سائدا خلال الفترة ١٩١٠ ـ ١٩٢٠ ويعد Antyony أبرز من أعاد تبني ذلك المدخل في الفترة الأخيرة وقدم اقتراحا متكاملا يغطي الجوانب النظرية والمشاكل التطبيقية[٤٠]. وتستند الأسس النظرية لذلك الاقتراح الى تبني وجهة النظر الاقتصادية فيما يتعلق بتعريف التكلفة والربح والتسليم بالآثار التي ينتجها تبني تلك المفاهيم على مختلف أوجه القياس المحاسبي، وذلك لما لتلك المفاهيم من دور أساسي في اتخاذ القرارات الادارية وتقييم الأداء. وتضمن الاطار العام لذلك الاقتراح المقومات الأساسية التالية[٤١]:

١ـ يحدد معدل يمثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال من مختلف المصادر.

٢ـ تحدد التكلفة الكلية لرأس المال وذلك بضرب رأس المال المستثمر في ذلك المعدل ويجعل حساب تكلفة رأس المال مدينا بها، ويجعل حساب فائدة الاقتراض دائنا بالفوائد الفعلية (بعد أخذ عامل الضرائب في الحسبان) ويجعل حساب الأرباح المحتجزة دائنا بالباقي من التكلفة الكلية وذلك باعتباره تكلفة رأس المال المملوك.

٣ـ يجري تحميل تكلفة رأس المال على موضوعات أو وحدات التكلفة Cost Objects وهي الأنشطة التي تستخدم فيها الأموال، مثل شراء أو تشييد الأصول الرأسمالية، عمليات الانتاج، الأنشطة الادارية الأخرى. وتتحدد تكلفة النشاط أو المنتج بضرب المعدل المحدد سابقا في رأس المال المستخدم في ذلك النشاط. وتجعل الحسابات المتعلقة بتلك الأنشطة مدينة بما يخصها من تكلفة رأس المال وحساب تكلفة رأس المال دائنا بتلك القيمة فحساب الانتاج تحت التشغيل يحمل بتكلفة الأموال المستخدمة في العمليات الصناعية، وتحمل حسابات الأصول الثابتة بتكلفة الأموال المستخدمة في شراء وتشييد تلك الأصول، وما يتبقى في حساب تكلفة رأس المال يمثل تكلفة الأموال المستخدمة في الأنشطة الادارية والعمومية الأخرى، وهذه تعتبر في حكم النفقات الجارية، ولذلك تعلى على حساب الأرباح والخسائر (أو قائمة الدخل). أي أن مقدار تكلفة رأس المال المحتسب في الخطوة السابقة يخصص أو يوزع على ثلاثة حسابات:

أ ـ حسابات الأصول الثابتة بما يخص الأموال المستخدمة في شراء أو تشييد تلك الأصول.

ب ـ حساب تكلفة الانتاج بما يخص الأموال المستخدمة في عمليات تصنيع أو شراء السلع التي يتعامل فيها المشروع. وهذا القدر يدخل ضمن تكلفة الانتاج الذي ينقسم بدوره الى قسمين: جزء مباع وبالتالي يحمل على تكلفة المبيعات، والجزء الآخر يمثل المخزون السلعي، وبالتالي يظهر المخزون السلعي بالتكلفة بما في ذلك تكلفة رأس المال، الا اذا كان سعر السوق أقل، حيث تطبق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل كالمعتاد.

جـ ـ الباقي وهو القدر غير المخصص لأصول أو موضوعات تكلفة محددة، ويحمل على حساب الأرباح والخسائر باعتباره نفقات جارية.

وقد أورد Anthony المثال الرقمي التالي لتوضيح تطبيق المقومات السابقة[٦]. بافتراض أن:

ـ تكلفة الاقتراض الاسمية ٢٠ تخفض بعد الضرائب الى تكلفة حقيقية قدرها ١٠

ـ تكلفة رأس المال المملوك ٣٠
ـ تخصص التكلفة الكلية لرأس المال وقدرها ٤٠ كالآتي:

٣١ تحمل الى تكلفة الانتاج، نصيب الانتاج المباع منها ٢٣ ، ونصيب المخزون منها ٨ ، ٤ تحمل على تكلفة الأصول الجديدة، ٥ لم تخصص بشكل مباشر، ومن ثم تعتبر من قبيل النفقات العامة الجارية.

فإن حساب تكلفة رأس المال يظهر كالآتي:

١٠	الى حـ/تكلفة الاقتراض	٢٣	من حـ/تكلفة المبيعات
٣٠	الى حـ/الأرباح المحتجزة	٨	من حـ/المخزون السلعي
		٤	من حـ/الأصول الثابتة
		٥	من حـ/النفقات العامة
٤٠		٤٠	

وفيما يلي قائمة دخل وميزانية افتراضيتين مع إعادة تصويرهما طبقا للاقتراح لبيان الآثار التي يحدثها ذلك الاقتراح على بيانات القائمتين.

قائمة دخل افتراضية

	طبقا للمعالجة المحاسبية التقليدية		طبقا للاقتراح	
إيراد المبيعات		١٠٠٠		١٠٠٠
تكلفة المبيعات	٦٨٠		٧٠٣	
نفقات عامة (إدارية وبيعية)	٢٢٠		٢٠٥	
تعديل ـ ضريبي (أثر الضرائب على تكلفة الاقتراض)	—	٩٠٠	١٠	٩١٨
صافي الدخل قبل الضرائب		١٠٠		٨٢
ـ الضرائب		٥٠		٥٠
صافي الدخل بعد الضرائب		٥٠		٣٢
+ تكلفة رأس المال المملوك		—		٣٠
الاضافة الى الأرباح المحتجزة		٥٠		٦٢

ميزانية افتراضية

	طبقا للمعالجة الجارية	طبقا للاقتراح
الأصول:		
المخزون السلعي	١٥٠	١٥٨
أصول ثابتة (صافي)	٣٠٠	٣٠٤
أصول أخرى	٣٠٠	٣٠٠
	٧٥٠	٧٦٢
الخصوم:		
التزامات جارية	١٥٠	١٥٠
التزامات طويلة الأجل	٢٥٠	٢٥٠
رأس مال الأسهم	١٠٠	١٠٠
أرباح محتجزة	٢٥٠	٢٦٢
	٧٥٠	٧٦٢

ومن المثال السابق يتضح أن مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي، بعكس المدخل السابق، يؤثر على الأرقام الظاهرة في قائمة الدخل والميزانية العمومية ويمكن إجمال أهم تلك الآثار فيما يلي:

١ - تكون تكلفة المبيعات في ظل هذا المدخل أكبر منها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية وذلك بمقدار الفائدة المتضمنة في تكلفة البضاعة المباعة.

٢ - تنخفض النفقات الادارية والبيعية والتمويلية (أي المصروفات العمومية) التي تحمل لحساب الأرباح والخسائر (أو قائمة الدخل) بمقدار الفائدة الاسمية على الأموال المقترضة، وتزيد في نفس الوقت بالقدر غير المخصص من تكلفة رأس المال، أي ذلك القدر الذي لم يحمل على تكلفة الانتاج أو تكلفة الأصول الثابتة، أي (٢٢٠ - ٢٠ + ٥ = ٢٠٥).

٣ - صافي الدخل بعد الضرائب يكون عادة في ظل هذا المدخل أقل منه في ظل المعالجة المحاسبية الجارية وذلك بسبب اعتبار جزء من تكلفة رأس المال من ضمن تكلفة المبيعات والنفقات العمومية، ومقدار النقص يساوي تكلفة رأس المال المملوك ناقصا ماحمل الى الأصول الثابتة والمخزون، أي (٣٠ - ٨ - ٤ = ١٨).

٤ - قيمة المخزون السلعي تكون أكبر منها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية وذلك بمقدار الفائدة المتضمنة فيها؛ أي بمقدار (٨).

٥ ـ الأصول الثابتة تكون أكبر بمقدار الفائدة على الأموال المستخدمة في زيادة تلك الأصول بالشراء أو التشييد (أي بمقدار ٤).

٦ ـ رصيد الأرباح المحتجزة Retained Earnings، ويتكون من رصيد الفترة السابقة زائدا صافي دخل الفترة الحالية، وهو الوعاء الذي تصدر منه التوزيعات ويكون أكبر بالفرق بين تكلفة رأس المال المملوك ومقدار النقص في صافي الدخل المشار اليه في البند رقم ٣ أعلاه، أي (٣٠ - ١٨ = ١٢).

(٦) تقييم اقتراح Anthony للادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي:

يحقق الاقتراح العديد من المتطلبات المنطقية للمحاسبة عن تكلفة رأس المال والسابق استعراضها، وهي تحقيق التقارب بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم السائدة في العلوم الادارية الأخرى، ومن ثم توفير المعلومات المناسبة لتسهيل وظيفة اتخاذ قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية. وقد تضمن ذلك الاقتراح تعديلا مباشرا لبعض المفاهيم المحاسبية السائدة. وإن من هذه التعديلات ما يمكن اعتباره في نظر الباحث تعديلا الى الأفضل، كما أن منها ما يمكن التجاوز عنه بسبب عدم أهمية الآثار الناتجة عن تلك التعديلات، أو أنها ترجع الى مجرد اختلاف في تفسير وتطبيق بعض المفاهيم ومثال ذلك ما سبق الاشارة اليه من الاختلاف حول تفسير مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة وعلاقته بالمحاسبة عن تكلفة رأس المال. وهذه الاختلافات في حد ذاتها لا تعوق الامكانية العلمية والعملية لتطبيق ذلك الاقتراح.

ولكن بالاضافة الى تلك الاختلافات والتعديلات للمفاهيم المحاسبية السائدة، هناك تناقض أساسي بين الاقتراح وبين أحد المبادىء المحاسبية الأساسية. ويمكن أن ينتج عن ذلك التناقض آثار هامة Material لا يمكن التجاوز عنها. وهذا المبدأ هو ذلك الخاص بتحقق الايرادات. وهنا يجب التفرقة بين مفهومين: تحقق الايراد Revenue Realization وخلق أو اكتساب الايراد Revenue Creation or earning. إنه يمكن قبول ما ينادي به بعض المحاسبين من أن الإيراد يتكون أو ينتج ويكتسب على مدار العملية الانتاجية أو بمرور الزمن في بعض الحالات، ومن ثم فان هناك نمواً في الأصول والثروة وأن هذا النمو الحقيقي والفعلي في الثروة يجب أن يعكسه النظام المحاسبي. ومن الممكن التعبير عن أثر الحدث الاقتصادي المتمثل في نمو الثروة بسبب استمرار العملية الانتاجية أو لمجرد مرور الزمن في بعض الاصول على القوائم المالية المحاسبية، ولكن شريطة ألا ينظر الى ذلك النمو كمصدر لأرباح محققة قابلة للتوزيع على أصحاب رأس المال المستثمر. لأن الأرباح القابلة للتوزيع يجب وبالضرورة أن تقتصر على الايرادات المحققة فعلا.. وبينما يرتبط اكتساب الايرادات بالعملية الانتاجية أو الزمن فان تحقق الايراد لا يتأتى الا من خلال

واقعة قانونية، وعلاقة تبادل (أي بيع) مع طرف خارجي. وهذا هو جوهر مبدأ تحقق الايرادات بالبيع. وإن الاستثناءات المتعارف عليها لذلك المبدأ، كما هو الحال في العقود طويلة الاجل، ليست في واقع الأمر استثناء حقيقيا لجوهر ذلك المبدأ. إن الاعتراف بتحقق الايراد عن تنفيذ جزء من العقد لا يسمح به الا في حدود القيمة التي يعترف بها العميل ويكون ذلك الاعتراف الممثل في مستخلص الأعمال التامة مصحوبا بسداد الجزء الأكبر من قيمة العمل المنفذ. ويمكن تجاوزا النظر الى اعتماد العمل المنفذ على دفعات باعتباره إجراء مماثلاً لإجراء البيع ومن ثم يمكن السماح باعتبار الأرباح الناتجة عن الجزء المنفذ أرباحا محققة، وحتى في هذه الحالة جرى العرف على أن تكوين احتياطي بنسبة كبيرة من تلك الأرباح يحول دون توزيعها بالكامل. أي أنه حتى وان سلمنا باعتبارها أرباحا محققة فان هناك قيدا على توزيعها ممثلا في الاحتياطي المكون.

أما اقتراح Anthony فانه قد تضمن تعلية الفائدة على رأس المال المملوك دفعة واحدة الى الحساب الذي تخرج منه التوزيعات الى المساهمين، أي حساب الأرباح المحتجزة وذلك دون التفرقة بين الجزء المحقق فعلا من خلال البضاعة المباعة وذلك الجزء الذي لم يتحقق بعد وهو الجزء الذي مازال مجمدا في الأصول الثابتة والمخزون السلعي. ومن ثم يمكن في ظل ذلك الاقتراح، إجراء توزيعات ليس فقط من ايرادات المبيعات ولكن أيضا من تكلفة الأصول الثابتة والمخزون السلعي. فمثلا في المثال السابق هناك زيادة في الأرباح المحتجزة قابلة للتوزيع قدرها ٦٢د. ولكن مم يتكون ذلك القدر؟ يتكون ذلك القدر من ٥٠د. أرباح محققة بالبيع + ٨د. جزء من تكلفة المخزون السلعي + ٤د. جزء من تكلفة الآلات. فاذا جرى توزيع تلك الزيادة في الأرباح المحتجزة بالكامل، وليس هناك ما يحول دون ذلك لا قانونا ولا في الاقتراح المذكور، فاننا نكون في الواقع قد وزعنا جزءاً من المخزون والأصول الثابتة.

وأكثر من ذلك، إذا فرض أنه في فترة ما ليس هناك مبيعات اطلاقا، وليس هناك نفقات إدارية وبيعية أخرى، أي أن استخدام الأموال قد اقتصر على زيادة الأصول الثابتة والمخزون، فانه سوف يكون هناك اضافة الى الأرباح المحتجزة بالرغم من عدم وجود مبيعات، وهذا مالا يمكن قبوله.

وفي هذا الصدد يقول Anthony إن اقتراحه لا يتضمن تسجيل الأرباح قبل حدوثها وأنه فقط يتضمن تسجيل التكاليف عندما تحدث، وأن مبدأ التحقق يتناول الايرادات والتي لا يتعرض لها الاقتراح.[٣٧]

ولكن مثل هذا القول يتجاهل أن الأثر النهائي للايرادات وصافي الدخل يتمثل في زيادة حقوق أصحاب المشروع من خلال حساب الأرباح المحتجزة. ولعل الهدف

الأساسي من مبدأ تحقق الايرادات هو الحيلولة دون توزيع أرباح على أصحاب المشروع قبل تحققها فعلا وذلك بوضع التحفظ على المصدر الطبيعي لتلك التوزيعات، ألا وهو الايرادات، ولكن الاقتراح المذكور يؤدي الى تضخيم حساب الأرباح المحتجزة، ومن ثم امكانية إجراء توزيعات دون تضخيم الايرادات أو صافي الدخل. وبالتالي فان ذلك الاقتراح يؤدي الى حدوث ما يهدف مبدأ تحقق الايرادات أصلا الى الحيلولة دون حدوثه.

ولتجسيد هذه الحقيقة رقميا نسوق المثال المبسط التالي:
لنفترض أن بداية المشروع كانت بمصادر أموال قدرها ١٠٠ر٠٠٠د. منها ٦٠ر٠٠٠د. من رأس المال المملوك، والباقي رأس مال مقترض فان ميزانية أول المدة الأولى تكون كما يلي:

أصول		خصوم	
١٠٠ر٠٠٠	نقدية	٦٠ر٠٠٠	رأس مال أسهم
		٤٠ر٠٠٠	قرض
١٠٠ر٠٠٠		١٠٠ر٠٠٠	

وخلال المدة انحصرت أنشطة المشروع في:
ـ شراء أصول ثابتة تكلفتها ٥٠ر٠٠٠د.
ـ انتاج تكلفته ٣٠ر٠٠٠د.
ـ سداد الفائدة المستحقة على القرض.

فاذا فرضنا أن متوسط معدل تكلفة رأس المال هو ١٠٪، وأن الفائدة الفعلية هي ٣٠٠٠د. مع تجاهل أثر الضرائب، فان حساب تكلفة رأس المال طبقا لذلك الاقتراح يظهر كما يلي:

٣٠٠٠	الى حـ/فائدة الاقتراض	٥٠٠٠	من حـ/الأصول الثابتة
٧٠٠٠	الى حـ/الأرباح المحتجزة	٣٠٠٠	من حـ/تكلفة الانتاج (المخزون)
		٢٠٠٠	من حـ/النفقات العامة
١٠ر٠٠٠		١٠ر٠٠٠	

وحيث أنه ليس هناك ايرادات أو نفقات أخرى خلاف تكلفة رأس المال غير المخصصة فليس هناك إذن مبرر لتصوير قائمة الدخل. وتظهر الميزانية المقارنة كما يلي:

الاصول	طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية		طبقا للاقتراح	
المخزون		٣٠٠٠٠		٢٣٠٠٠
أصول ثابتة		٥٠٠٠٠		٥٥٠٠٠
نقدية		١٧٠٠٠		١٧٠٠٠
		٩٧٠٠٠		١٠٥٠٠٠
الخصوم				
قرض		٤٠,٠٠٠		٤٠,٠٠٠
رأس مال الأسهم	٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠	
+ أرباح محتجزة	—		٧٠٠٠	
ـ خسائر (نفقات جارية)	٣٠٠٠ ـ		٢٠٠٠ ـ	
		٥٧٠٠٠		٦٥٠٠٠
		٩٧٠٠٠		١٠٥٠٠٠

وهكذا تظهر القوائم المالية في هذه الحالة، وطبقا للاقتراح المذكور أن هناك زيادة صافية قدرها ٥٠٠٠د. في الأرباح المحتجزة، ومن ثم تكون قابلة للتوزيع بعبارة أخرى فانة في ظل ذلك الاقتراح يمكن إجراء توزيعات على المساهمين دون أن يكون هناك أية إيرادات حقيقية بالبيع ومثل تلك التوزيعات لا تكون في الواقع سوى جزء من الأصول الثابتة أو المخزون، الأمر الذي لا يظن الباحث بامكانية قبولة منطقيا ويتقدم الباحث بالاقتراح التالي لتلافي ذلك النقص.

(٧) اقتراح بتعديل مدخل Anthony للادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي:

يقترح الباحث التعديلات التالية لسد النقص السابق الإشارة اليه:

١ـ ترحل تكلفة رأس المال المقترض إلى حساب فائض الاقتراض.

٢ـ تحلل تكلفة رأس المال المملوك وتوجه الى الحسابين التاليين:

أ ـ حساب إضافي من حسابات حقوق الملكية يمكن أن نطلق عليه اصطلاح "دخل غير محقق" وهو دخل غير قابل للتوزيع. ويجعل هذا الحساب دائنا بمقدار تكلفة رأس المال المضمنة في الأصول الثابتة والمخزون السلعي.

ب ـ حساب الأرباح المحتجزة ويجعل دائنا بمقدار الباقي من تكلفة رأس المال المملوك. وهذا القدر يكون بالضرورة جزءا من التكلفة المحملة للبضاعة المباعة أو النفقات الجارية ومن ثم يكون قد تحقق ولا ضير من توزيعه.

٣ـ يجري التحويل من حساب الدخل غير المحقق الى حساب الأرباح المحتجزة كل فترة بمقدار تكلفة رأس المال المتضمنة في الأصول الثابتة والمخزون اللذين يجري تحويلها الى تكلفة المبيعات الخاصة بتلك الفترة، وهذا القدر من الأصول يتمثل في مقدار الإهلاك، ورصيد مخزون أول المدة (أو جزء منه) الذي يجري بيعه خلال الفترة الجارية.

٤ـ رصيد حساب الدخل غير المحقق قد يكون أقل من تكلفة رأس المال المتضمنة في الأصول الثابتة والمخزون. ففي المثال السابق نجد أن تلك التكلفة هي ٨٠٠٠د. ولكن رصيد الأرباح غير المحققة كان ٧٠٠٠د. فقط. وذلك لأن حساب الأرباح غير المحققة يمول من تكلفة رأس المال المملوك فقط في حين أن تكلفة رأس المال المحملة على الأصول الثابتة والمخزون تشمل تكلفة رأس المال بشقيه: المملوك والمقترض. بعبارة أخرى، لا يمكن اعتبار حساب الأرباح غير المحققة بمثابة حساب تقييم أو حساب مقابل للأصول أي Contra – asset account. إن الهدف من هذا الحساب هو فقط الحيلولة دون توزيع الفائدة المحتسبة على رأس المال المملوك قبل تحققها الفعلي من خلال تحويل الأصول التي تدخل تلك الفائدة في حساب تكلفتها الى العمليات الجارية من خلال تكلفة المبيعات.

وبتطبيق تلك التعديلات على المثال السابق يكون رصيد حساب الأرباح المحتجزة في السنة الأولى صفراً حيث أنه لم تحدث أية مبيعات، ويكون رصيد حساب الأرباح غير المحققة دائنا بمقدار ٧٠٠٠د. مع وجود رصيد خسائر قدره ٢٠٠٠د.

واستكمالا لتوضيح تلك التعديلات نفترض أن بيانات نشاط المشروع في المثال السابق في السنة الثانية كانت كما يلي:

- تكلفة رأس المال المملوك ٧٠٠٠د. تكلفة رأس المال المقترض ٣٠٠٠د.
- انتاج تكلفته النقدية كانت كما يلي:
  - ٢٠٠٠٠ مواد خام مشتراة ومستخدمة بالكامل.
  - ١٠٠٠٠ أجور.
  - ١٠٠٠٠ تكاليف صناعية أخرى مدفوعة نقدا.
- تستهلك الآلات على خمس سنوات.
- المبيعات ٨٠٠٠٠د. نقدا.
- المخزون آخر المدة ٤٠٪ من إنتاج الفترة المالية.
- بلغت النفقات الإدارية والبيعية الأخرى ٥٠٠٠ دفعت نقدا.
- تكلفة رأس المال الكلية هي ١٠٠٠٠ منها ٥٠٠٠ تخص تكلفة الانتاج والباقي نفقات جارية وذلك لعدم وجود زيادة في الأصول الثابتة.

وفي ضوء هذه البيانات تظهر قائمة الدخل كما يلي:

	المعالجة المحاسبية الجارية		مدخل Anthony	
المبيعات		٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠
تكلفة الانتاج				
مواد	٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠	
أجور	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	
تكاليف ص. أخرى	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	
إهلاك	١٠٠٠٠		١١٠٠٠[١٧]	
تكلفة رأس المال	—		٥٠٠٠	
	٥٠٠٠٠		٥٦٠٠٠	
+ تكلفة مخزون أول المدة	٣٠٠٠٠		٣٣٠٠٠	
- تكلفة مخزون آخر المدة (٤٠٪ من الانتاج التام)	٢٠٠٠٠		٢٢٤٠٠	
تكلفة المبيعات		٦٠٠٠٠	٦٦٦٠٠	٦٦٦٠٠
مجمل الربح		٢٠٠٠٠		١٣٤٠٠
- نفقات ادارية وبيعية	٥٠٠٠		٥٠٠٠	
- فائدة الاقتراض	٣٠٠٠		—	
- تكلفة رأس المال (نفقات جارية)	—		٥٠٠٠	
		٨٠٠٠		١٠٠٠٠
صافي الربح		١٢٠٠٠		٣٤٠٠

يلاحظ أنه لا يوجد اختلاف بين مدخل Anthony والتعديلات التي يقترحها الباحث فيما يتعلق بقائمة الدخل ويقتصر ذلك الاختلاف على حساب تكلفة رأس المال وجانب الخصوم في الميزانية.

ويظهر حساب تكلفة رأس المال كما يلي:

مدخل Anthony	التعديل المقترح		مدخل Anthony	التعديل المقترح	
٣٠	٣٠	الى حـ/تكلفة الاقتراض	٥٠	٥٠	من حـ/تكلفة الانتاج
٧٠	٤٦	الى حـ/الأرباح المحتجزة	٥٠	٥٠	من حـ/النفقات
-	٢٤	الى حـ/الدخل غير المحقق			
١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠	

وطبقا للتعديل المقترح يجري تحويل قدر مساوٍ لتكلفة رأس المال المضمن في القدر المستخدم من الأصول الثابتة والمخزون من الدخل غير المحقق الى الأرباح المحتجزة ويتكون ذلك القدر من:

ـ الفائدة المتضمنة في إهلاك الأصول الثابتة = $\frac{١٠}{١١٠} \times (\frac{٢٠}{١٠٠} \times ٥٥٠٠٠) = ١٠٠٠$

ـ الفائدة المتضمنة في المخزون السلعي = $\frac{١٠}{١١٠} \times ٣٣٠٠٠ = ٣٠٠٠$

ويكون قيد التحويل: ٤٠٠٠ من حـ/الدخل غير المحقق
٤٠٠٠ الى حـ/الأرباح المحتجزة

وبعد تسجيل العمليات التي حدثت خلال المدة وإجراء القيد السابق تظهر الميزانية في آخر المدة المالية الثانية كما يلي:

بيان	المعالجة المحاسبية الجارية		مدخل Anthony		التعديل المقترح	
الأصول:						
نقدية	٤٩٠٠٠		٤٩٠٠٠		٤٩٠٠٠	
بضاعة	٢٠٠٠٠		٢٢٤٠٠		٢٢٤٠٠	
أصول ثابتة	٤٠٠٠٠		٤٤٠٠٠		٤٤٠٠٠	
	——	١٠٩٠٠٠	——	١١٥٤٠٠	——	١١٥٤٠٠
الخصوم:						
التزامات طويلة الأجل	٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	
رأس مال الأسهم	٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠	
أرباح محتجزة	(أ)٩٠٠٠		(ب)١٥٤٠٠		(جـ)١٠٠٠٠	
دخل غير محقق	—		—		(د)٥٤٠٠	
	——	١٠٩٠٠٠	——	١١٥٤٠٠	——	١١٥٤٠٠

ملاحظات:

أ ـ رقم الأرباح المحتجزة في العمود الاول (٩٠٠٠) نتج من:
١٢٠٠٠ صافي دخل الفترة ـ ٣٠٠٠ خسائر مرحلة من المدة السابقة.

ب ـ رقم الأرباح المحتجزة في العمود الثاني (١٥٤٠٠) نتج من:
٧٠٠٠ رصيد أول المدة + ٧٠٠٠ محول من تكلفة رأس المال للفترة الحالية + ٣٤٠٠ صافي دخل الفترة ـ ٢٠٠٠ خسائر مرحلة من المدة السابقة.

جـ ـ رقم الأرباح المحتجزة في العمود الثالث (١٠٠٠٠) نتج من:
٤٠٠٠ محول من الدخل غير المحقق + ٤٦٠٠ محول من تكلفة رأس المال عن المدة الحالية + ٣٤٠٠ صافي الدخل عن الفترة − ٢٠٠٠ خسائر مرحلة.

د ـ رقم الدخل غير المحقق في العمود الثالث (٥٤٠٠) نتج من:
٧٠٠٠ رصيد أول المدة + ٢٤٠٠ من تكلفة رأس المال وهي ماتخص مخزون آخر المدة ـ ٤٠٠٠ محول الى الأرباح المحتجزة.

هـ ـ الأرباح المحتجزة في ظل مدخل Anthony (١٥٤٠٠) تتجاوز صافي الدخل المحقق خلال الفترة طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية (٩٠٠٠). أما في ظل التعديل المقترح فان الأرباح المحتجزة هي (١٠٠٠٠) بزيادة قدرها (١٠٠٠) عنها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية. وهذا الفرق نتج من فرق الخسائر المرحلة من المدة السابقة.

وذلك راجع الى طبيعية البيانات الافتراضية الخاصة بالمدة الأولى، وتلك البيانات ذات صيغة استثنائية لأنها تفترض أنه ليس هناك مبيعات أو أنشطة أخرى غير إنتاجية ويحدث ذلك الاختلاف فقط عندما تكون تكلفة رأس المال المحملة على النفقات الجارية أقل من تكلفة الاقتراض. أما في الأحوال العادية، حيث توجد أنشطة مبيعات ونفقات جارية فإن رصيد الأرباح المحتجزة الخاص بتلك المدة يكون في ظل التعديل المقترح مساويا لرصيد الأرباح المحتجزة طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية. ومن ثم نتلافى تضخيم حساب الأرباح المحتجزة بقيم غير محققة. وذلك كما هو الحال في الفترة الثانية. فاذا ما استبعدنا آثار الخسائر المرحلة من الفترة السابقة فإن الاضافة إلى الأرباح المحتجزة طبقا للتعديل المقترح هي ١٢٠٠٠، وهي مساوية لصافي الدخل طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية.

(٨) مناقشة الاعتراضات على الادماج الكامل لتكلفة رأس المال المملوك في النظام المحاسبي:

من الاستعراض السابق لمبررات تعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال ومناقشة المداخل المقترحة لاجراء مثل ذلك التعديل يمكن القول بأن مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي يفضل المداخل الأخرى في تحقيق أهداف تعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال، ألا وهي:

- تحقيق التجانس بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم الأخرى التي تؤثر على عملية تخصص الموارد الاقتصادية.
- تحقيق الدور المستهدف للوظيفة المحاسبية ألا وهو المساهمة في اتخاذ القرارات وذلك بتوفير المعلومات اللازمة لترشيد تلك القرارات.
- إزالة التناقض الداخلي في النظام المحاسبي، أي بين المحاسبة المالية والمحاسبة الادارية.

وهذه يرى الباحث أنها مزايا جدية يتمتع بها ذلك المدخل. ومع ذلك فان هذه المزايا وحدها لا تضمن في حد ذاتها التوصية بتعديل المعالجة المحاسبية الجارية على أساس ذلك المدخل.

إن الوصول الى مثل هذه التوصية يقتضي النظر الى الجانب المضاد من الصورة ألا وهو ذلك الخاص بالاعتراضات على ذلك المدخل، أو العقبات التي تحول دون تطبيقه.

إن الاعتراضات التي يمكن أن تثار ضد مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في

النظام المحاسبي هي تلك التي توجه عادة الى المحاسبة عن تكلفة رأس المال المملوك. وهذه الاعتراضات يمكن تصنيفها الى مجموعتين:

أولا : اعتراضات ثانوية لا تمس الأسس النظرية أو الامكانية العملية لتطبيق المدخل.

وهذه قد سبق التعرض لها في مناقشات سابقة ولذا يكفي الاشارة اليها بايجاز على سبيل التلخيص ومن هذه الاعتراضات:

١ـ يقال أنه ليس من الضروري أن تتفق المفاهيم المحاسبية مع المفاهيم الاقتصادية. ويمكن الرد على مثل هذا القول بأن التوفيق بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم الاقتصادية فيما يتعلق بمعالجة تكلفة رأس المال ليس مقصودا في حد ذاته، بل لأن تلك المفاهيم هي أكثر سلامة من حيث التحليل المنطقي، كما أنها هي التي تسود في مجال اتخاذ العديد من القرارات التي تتناول تخصيص الموارد الاقتصادية.

٢ـ يرى البعض أن أهمية المعلومات عن تكلفة رأس المال المملوك لبعض القرارات لا تبرر إدماج تلك المعلومات في النظام المحاسبي وزيادة تعقيد مهمة المحاسب وأنه يكفي ما يضطلع به من مهام، وأن الخوض في هذه المشكلة لا يتوقع أن يكون مجديا Going into unpromissing territory [٦٨]. إن ذلك الاتجاه لا يمكن مناقشته باعتباره صوابا أو خطأ بصفة مطلقة، اذ أنه يرتبط بالاختيار بين تحجيم أو تنمية دور المحاسب في المجتمع، ولعله يبدو أن ذلك الرأي يتناقض بصفة أساسية مع الأهداف التي حددها المحاسبون لأنفسهم. فلقد استهدف المحاسبون الاضطلاع بدور فعال في اتخاذ القرارات التي تحكم تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية. وطالما أن الوظيفة الأساسية للمحاسب في المجتمع هي الامداد بالمعلومات وليس اتخاذ القرارات أو تنفيذها وأن أداة المحاسب في ممارسة ذلك الدور تتمثل في النظام المحاسبي، فإن ذلك النظام يجب أن يكون قادرا على الإمداد بالمعلومات اللازمة لاتخاذ تلك القرارات بتكلفة معقولة وبدرجات متوازنة من الدقة والموضوعية والسلامة المنطقية. وهذه الخصائص توفر إمكانية الاعتماد على تلك المعلومات ومن ثم تتوافر لها خاصية الملاءمة Relevance.

٣ ـ كثيرا ما يقال إن أخذ تكلفة رأس المال المملوك في الحسبان لا يعدو كونه مجرد قيود دفترية لتحليل صافي الدخل المحتسب طبقا للمعالجة الجارية الى شقين: شق يمثل تكلفة رأس المال والآخر يمثل صافي الربح. إن مثل هذا القول قد يسري على بعض مداخل المحاسبة عن تكلفة رأس المال، ولكنه لا يسري بالنسبة لمدخل الإدماج

الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي. فلقد تبين لنا مما سبق أن ذلك المدخل يتجاوز كونه مجرد قيود دفترية متقابلة لتحليل رقم معين الى شقين، إذ اتضح أنه يؤثر على أرقام تكلفة الانتاج وأرقام الدخل والأصول وحقوق الملكية.

ثانيا : اعتراضات على الأسس النظرية للمدخل:

لعله يمكن إجمال أهم تلك الاعتراضات فيما يلي:

١ ـ عدم موضوعية قياس تكلفة رأس المال المملوك:

ترتبط خاصية الموضوعية بخصائص أخرى مثل: القابلية للمراجعة ومدى إمكانية الاعتماد على المعلومات. وبالرغم من كثرة تداول لفظ "الموضوعية" واعتبار خاصية الموضوعية معيارا لتقييم العديد من جوانب القياس المحاسبي، فإنه ليس هناك اتفاق على مضمون المقصود بالموضوعية، وليس هناك اتفاق على كيفية تطبيق ذلك المعيار[٦]. غير أنه من أهم جوانب أو عناصر الموضوعية هو عدم اعتماد القياس على التقييم الذهني أو الذاتي للشخص، وأنه يمكن التدليل على مصدر أو أساس الرقم وهذا مايعرف بالقابلية للتحقق Verifiability، فاذا ما وجد أكثر من شخص يقوم بعملية القياس واتبع كل منهم نفس القواعد والأسس وصل تقريبا الى نفس النتيجة كما أن من خصائص الموضوعية هو أن هناك درجات "متفاوتة" من الموضوعية.

وكل هذه الخصائص أو العناصر تتوافر لقياس تكلفة رأس المال المملوك بدرجة لاتقل عما تتوافر بها للعديد من نواتج القياس المحاسبي والتي تحوز القبول العام في الأوساط المحاسبية.

أما إذا كان المقصود بالموضوعية هو دقة القياس والوصول الى نفس الرقم من قبل القائمين بالقياس أو انتفاء عامل التقدير، فان غالبية الأرقام المحاسبية لا تتمتع إذن بخاصية الموضوعية. ولعل التفاوت في تقدير تكلفة رأس المال أقل بكثير من التفاوت القائم في نتائج قياس العديد من مخرجات النظام المحاسبي والتي يجري تشغيلها طبقا لما يسمى بالمبادىء المحاسبية المقبولة عموما، مثل: تكلفة المواد المنصرفة للتشغيل، تكلفة المخزون، تكلفة الإهلاك، تكلفة الإنتاج، الدخل الدوري.... الخ.

٢ـ الإخلال بمبدأ تحقق الإيرادات وتضخيم تكلفة المخزون السلعي:

إن الاعتراض الخاص بمبدأ تحقق الايرادات لا يسري على مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي، وذلك بعد التعديل المقترح في البحث الحالي. أما

القول بتضخيم تكلفة المخزون فهو صحيح إذا ما قارنا التكلفة في ظل مدخل الادماج بالتكلفة في ظل المعالجة المحاسبية الجارية. ولكن ليس هناك احتمال بزيادة قيمة المخزون عن القيم السوقية أو القيم القابلة للتحقيق لأن قاعدة السوق أو التكلفة أيهما أقل تطبق كالمعتاد ومن ثم لا مجال لاظهار الأرباح أو الأصول بأكثر من حقيقتها إن مجرد اختلاف تكلفة المخزون في ظل مدخل الادماج عنها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية، لا يعني بالضرورة خطأ الأولى أو أنها أكبر مما يجب، فلقد يكون الخطأ في الثانية التي تستبعد تكلفة رأس المال لأنها أقل مما يجب. . إن المعيار يجب أن يكون مقارنة كلا الرقمين بما يجب أن تكون عليه تكلفة المخزون. . ومن ثم يكون التساؤل هو: هل تكلفة رأس المال المملوك تمثل عنصرا من عناصر التكلفة أم لا؟ وهذا هو موضوع الاعتراض التالي.

٣ـ مقابل استخدام رأس المال المملوك ليس تكلفة وانما هو توزيع للدخل:

يمكن الرد على ذلك الاعتراض بما يلي:

أ ـ يتفق الباحث مع إمكانية اعتبار مقابل استخدام رأس المال المملوك جزءا من الدخل، ولكن ذلك لا ينفي بالضرورة اعتباره تكلفة اذ أنه يمكن لمفردة ما أن تكون تكلفة وجزءا من الدخل في نفس الوقت. وهذا يعتمد على الجانب أو الوجهة التي ينظر منها الى تلك المفردة. حينما نتحدث عن التكلفة فاننا يجب بصفة عامة أن نتحدث عن تكلفة شيء ما (أو موضوع التكلفة Cost Object). وهذا الشيء هو حدث اقتصادي معين. أي أن التكلفة ينظر اليها من وجهة الشيء موضوع التكلفة: والتكلفة هي تدفق خارج يأخذه طرف ما وتعتبر تلك القيمة بالنسبة للطرف الأخير تدفقا داخلا، ومن ثم فهي تعتبر دخلا بالنسبة له. فالمشروع يشتري العمل من العامل ويدفع أجرا، وهذا الأجر يعتبر تكلفة بالنسبة للانتاج أو النشاط، ونفس القيمة تعتبر دخلا بالنسبة للعامل. وبنفس المنطق فان المشروع يشترى حق استخدام الأموال من الملاك ويدفع مقابلا لذلك، وإذا لم يدفع ذلك المقابل (بغض النظر عن كيفية تحديده) فلن يتمكن المشروع من الاستمرار في استخدام تلك الأموال. ولذلك فإن ذلك المقابل يعد تكلفة بالنسبة للأنشطة التي تستخدم فيها تلك الأموال، وفي نفس الوقت يعد دخلا من وجهة نظر ملاك المشروع. والتكاليف بالنسبة للمشروع ككل هي مجموع تكاليف الأنشطة التي يمارسها المشروع. ولا يمكن اعتبار ذلك المقابل دخلا بالنسبة للمشروع الا اذا كان المشروع والملاك شيئا واحدا. وهذا يتناقض بصفة أساسية مع فرض الشخصية المعنوية.

ب ـ لعل المقصود بعدم معالجة عائد رأس المال المملوك كتكلفة بالمفهوم المحاسبي هو أنه ليس هناك سعر تبادلي محدد Exchange Price مقابل استخدام رأس المال المملوك. . حقيقة إن هناك اختلافاً بين عائد رأس المال المملوك من ناحية وبين تكلفة

العمل أو الايجار أو تكلفة رأس المال المقترض من ناحية أخرى. . ولكن ذلك الاختلاف يقتصر فقط على شكل وتوقيت ذلك السعر التبادلي وليس الى وجوده أصلا، اذ أن هناك سعراً تبادلياً لاستخدام رأس المال المملوك كما هو الحال بالنسبة لرأس المال المقترض والاختلاف بين طبيعة السعر التبادلي في الحالتين هو أنه في حالة رأس المال المقترض يكون محددا بدقة بمقتضى عقد القرض، واذا لم يتم الوفاء به يكون هناك جزاء قانوني، أما في حالة رأس المال المملوك فان العائد أو السعر التبادلي يكون مرنا وقابلا للتغير ويتحدد بشكل تقريبي واذا لم يتم الوفاء به يكون هناك جزاء اقتصادي لأنه اذا لم يتسلم المساهم عائداً مناسباً على رأسماله بالقياس الى الفرص البديلة فانه سوف يبيع الأسهم التي يمتلكها واذا ماازداد الفارق بين العائد المناسب والعائد الفعلي فان حركة البيع سوف تزداد. وهذا يؤدي الى تخفيض قيمة أسهم المشروع أي تخفيض قيمة المشروع ذاته. وكلما ازداد الفارق بين العائد الفعلي (أو المقابل المدفوع لاستخدام رأس المال المملوك) والعائد المناسب أكثر وأكثر كلما انخفضت قيمة المشروع الى أن ينقضي المشروع. تلك هي حقيقة تكلفة رأس المال المملوك والتي لا يجوز إغفالها، حتى وان تعارض ذلك شكليا مع مبدأ التكلفة.

جـ ـ حتى وان تقيدنا بالناحية الشكلية وسلمنا بوجود تعارض بين الاعتراف بتكلفة رأس المال المملوك ومبدأ التكلفة فان ذلك ليس هو الاستثناء الوحيد لمبدأ التكلفة. اذ أن هناك عددا من الاستثناءات المتعارف عليها نذكر منها:

١ـ عند إصدار السندات بعلاوة إصدار أو خصم إصدار فإن السعر التبادلي لتكلفة الاقتراض يتمثل في الفائدة الاسمية، وهي التي يجب أن تسجل باعتبارها نفقة، ولكن المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، كما هو وارد في APB Opinion No. 21. تقضي بتسجيل العبء الحقيقي للفائدة وهو يختلف عن السعر التعاقدي، أو الفائدة الاسمية بمقدار نصيب المدة المالية من علاوة الاصدار أو خصم الاصدار[٣]. أي أن هناك خروجا صريحا عن مبدأ التكلفة، لأن تحميل قائمة الدخل بالعبء الحقيقي للفائدة يتضمن تسجيل قيمة تقريبية غير مؤيدة بعملية تجارية فعلية. ففي حالة اصدار السندات بخصم اصدار تكون الفائدة التعاقدية أقل من الفائدة الحقيقية التي تحمل بها قائمة الدخل. ليس ذلك فحسب، بل إن التوصية المشار اليها (أي تسجيل العبء الحقيقي للفائدة) تتضمن أيضا التسجيل المسبق لما سيحدث بعد عشر سنوات أو اكثر كما هو الحال عندما ينص عقد إصدار السندات على ردها في نهاية المدة بعلاوة أو خصم. . فمنذ السنة الأولى يجري سنويا تسجيل جزئي لعلاوة الرد أو خصم الرد وتحميله الى قائمة الدخل من خلال حساب الفائدة، وهو مقدار تقريبي لم يحدث بعد.

٢ـ يسلم العرف المحاسبي باحتساب فائدة على رأس المال المملوك واعتبار الفائدة

على رأس المال الكلي المستخدم في تشييد الأصول الثابتة في قطاع المرافق العامة، من قبيل التكلفة الرأسمالية. ومن حيث جوهر وطبيعة النشاط الاقتصادي ليس هناك فارق بين تشييد أصل في شركة مرافق عامة وتشييد نفس الأصل في شركة صناعات غذائية مثلا، ومن ثم إذا تماثلت ظروف وكفاءة عملية التشييد في الشركتين وجب أن تكون قيمتها واحدة. ولكن طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها تختلف قيمة هذين الأصلين، وهذا يمثل تناقضاً داخل هيكل المبادىء المحاسبية المقبولة عموما، كما أنه يشوه حقائق الأنشطة الاقتصادية، وهو الأمر الذي تنادي الأوساط المحاسبية بضرورة تلافيه من خلال تعديل المبادىء المحاسبية المقبولة حاليا(٧١).

٣- الأصول التي يجري الحصول عليها بدون مقابل تبادلي أو ثمن محدد أو التي يجري الحصول عليها بطريق المقايضة أو أصول المنحة يجري تسجيلها في الدفاتر على أساس القيمة العادلة Fair Value. وكذلك الحال بالنسبة للأصول المستهلكة دفتريا بالكامل يجري تقدير قيمة عادلة لها ولا يجري التقيد بالتكلفة الدفترية.

وأخيرا.. إن المبادىء المحاسبية المقبولة حاليا لا تستند الى حقائق ثابتة أو منطق مجرد، وما هي إلا مجموعة من القواعد والإجراءات المتعارف عليها(٧٢) نتجت من عملية تطور استمرت في الماضي ويتوقع استمرارها في المستقبل (٧٣) لتواكب التطور في أهداف الوظيفة المحاسبية والتي بدورها تتطور استجابة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا هو جوهر الطبيعة الديناميكية للمحاسبة (٧٤).

خاتمة:

تناول البحث تقييم الأسس النظرية التي تستند اليها المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة رأس المال، ومدى فعاليتها في ترشيد قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية. وقد جرت مناقشة المعالجة المحاسبية لتكلفة رأس المال في ضوء (أو بالرجوع الى): مجموعة من المفاهيم الاقتصادية والمحاسبية، والمعايير المحاسبية المتعارف عليها لتقييم المعلومات، وأخيرا أهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية. وقد تبين أن عددا من القرارات الادارية التي تؤثر على تخصيص الموارد الاقتصادية يتطلب معلومات عن تكلفة رأس المال لا يوفرها النظام المحاسبي، وأن الاستناد الى المعلومات التي يجري الامداد بها من قبل النظام المحاسبي يمكن أن تؤدي الى اتخاذ قرارات خاطئة في عدد من مجالات القرارات الادارية. ومن ثم فقد خلص البحث الى إثبات جدوى تعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال إذا ما أريد للمحاسبة الوفاء بدورها المستهدف من قبل المنظمات والهيئات المحاسبية. وقد جرى استعراض المشكلات التي ينطوي عليها إجراء

ذلك التعديل. وتتضمن تلك المشكلات: قياس تكلفة رأس المال، وكيفية معالجتها من قبل النظام المحاسبي.

وقد تناول البحث بالعرض والتقييم عددا من المداخل البديلة لمعالجة هاتين المشكلتين. وخلص البحث الى أن أفضل تلك المداخل يقضي بالاعتراف بتكلفة رأس المال المستخدم بغض النظر عن مصادره، والادماج الكامل لمفردة تكلفة رأس المال في النظام المحاسبي سواء كان ذلك في سجلات وحسابات التكاليف أو الحسابات المالية.

وأخيرا تناول البحث الانتقادات التي يمكن أن توجه الى مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي، وقد تضمن البحث اقتراحا لتلافي بعض تلك الانتقادات.

وفي ضوء الاقتراح المقدم من الباحث انتهى الى أن ذلك المدخل يفي بمعياري السلامة المنطقية (أو النظرية) والملاءمة العملية للأغراض والاستخدامات المستهدفة للمعلومات المحاسبية.

الهــوامش

(1) Paton, W.A., "Accounting Theory", Scholars Book Co., 1922, p. 225.

(2) Amey, L.R., "Interest on Equity Capital as an Ex-post Cost", Journal of Business Finance & Accounting, 7, 3 (1980).

(3) See for example:
- Churchman, C.W., & Russel Ackoff, "Operational Accounting and Operational Research", in David Solomons, "Studies in Cost Analysis" (ed.), Sweet & Maxwell, London, 1968, pp. 80-86.

- Speight, H., "Economics and Industrial Efficiency", Macmillan Co. Ltd., London, 1967, pp. 180-206.

(4) Schlatter, C.F. & W.J. Schlatter, "Cost Accounting" John Wiley & Sons, 1960, p. 703.

(5) See for examples:

- Anthony, Robert "Accounting for the cost of equity", Harvard Business Review, Nov. - Dec. 1973. pp. 88-102.
- Anthony, Robert "Accounting for the cost Interest" Lexington, 1985.

- Anthony, Robert "Recognizing the cost of interest on equity Harvard Business Review, Jan. - Feb. 1982, pp. 91-96.
- Zaffiris, Nicos, "Interest on equity capital, as an ex-post cost" Journal of Business Finance, 9, 1, 1972. pp. 119-125.
- Defliese, P. L. "Accounting for the cost of capital", paper presented at American Accounting Convention, 1974, as cited by: Amey, 1980, p. 347.

(6) Cost Accounting Standard Board, "cost of money as an element of the cost of facilities capital" CAS 414, 1976, as cited by Anthony, 1982, p. 92.

Expense Cost

Hatfield

(7) See for example:
- Manifield, Idwin, "Economics", W. W. Norton & Co. 1980, p. 9.
- Lipsey, G. Richard & Peter O. Steiner, "Economies", Harper & Row Publishers, 1981, p. 178.
- Baumol, William & Alan S. Blinder, "Economies and Policy", Harcourt, 1979, p. 423.

(cost))expenditure) (expense)

- Paton, W.A., 1922 pp. 159-167.

(٨) يرجع في التفرقة بين المصروف (expenditure) والتكلفة (cost) والنفقة (expense) إلى :
– Paton , W.A. , 1922 pp. 159 – 167.

(9) Ibid.

(10) American Accounting Association, "The Committee report on cost concepts and standards", The Accounting Review, Apeil 1957, p. 1983.

(11) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) "APB Statement No. 4: Basic Concepts and Accounting Principles Underlyoing Financial Statements of Business", 1970, para. 163.

(12) AICPA, "APB Statement No. 4. op. cit. para. 134.

(13) Paton, W.A. "Advanced Accounting", Macmillan Co. 1941, p. 438.

(14) AAA, "A Statement of Basic Accounting Theory (ASOBAT)", 1966. pp. 1, 8-11.

(15) AICPA, "APB Statement No. 4 . . . op. cit para 88 - 107.

(١٦) وهذا بغض النظر عن الاختلاف بين الاقتصاديين في رسم الخط الفاصل بين تكلفة رأس المال والربح ، حيث يدرج البعض عائد المخاطرة (أو مايعرف بالربح العادي) ضمن عناصر التكلفة في حين يدرجه البعض الآخر ضمن الربح حيث يعتبر الربح هو عائد المخاطرة.

(17) See: - Lipsy, 1981, op. cit, p. 181.
- Baumol, 1979, op. cit. p. 423.

(18) AAA, Committee On Accounting Concepts and standards "Accounting and Reporting Standards For Corporate Financial Statements and Preceding Statements and Supplements", 1957, p. 5, as cited by: Eldon S. Hendriksen, "Accounting Theory", Richard Rwin, Inc., 1965, p. 118.

(19) Paton, W. A. "Accounting Theory, op. cit. p. 77.

(20) See example:
- Paton, 1922, pp. 77-84.
- Hendriksen, 1965, p. 119.
- Anthony, R. 1973, p. 89.
- Anthony, R., 1975, pp. 12, 13.
- AAA, Committee On Accounting Concepts . . . . 1957, p. 5.
- Bedford, N. Kenneth W. Perry and Arthur & Wyatt, "Advanced Accounting: An Organizational Approach, John Wiley & Sons Inc., 1973, pp. 10-12, 144, 145.

(21) Ibid.

(22) Ibid.

(23) Paton, W. A., "Accounting Theory" op. cit. p. 20.

(24) Paton, W. A., "Advanced Accounting", op. cit. p. 438.

(25) Paton, W. A., "Accounting Theory" op. cit. p. 283.

(26) Grady, Paul, "Inventory of Generally Accepted Accounting Principles for Business Enterprises "Accounting Research Study No. 7, American Institute of Certified Public Accountants, 1965, p. 27.

(27) AAA, "ASOBAT" op. cit, p. 4.

(28) AICPA, "APB Statement No. 4 op. cit par 9, 40.

(29) AICPA, The Study Group On The Objectives Oof Financial Accounting 1973, p. 91 as cited by: Cowen Scott Stephen, "The Development of a Financial Accounting Model for The Cost of Capital", Ph.D. Thesis, The George Washington University, 1975, p. 25.

(٣٠) لا تهدف المعالجة التالية إلى تقديم عرض شامل لقرارات وتحليلات تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية، بل تهدف فقط الى بيان مدى أهمية المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال بالنسبة لتلك التحليلات والقرارات.

(31) AAA, "Committee Report On Managerial Decision Models", The Accounting Review, Supplement to Vol. XLIV 1969.

(32) See for example:
- Churchman C. West and Russel Ackoff, "Operational Accounting and Operations Research." op. cit. pp. 82-85.

- Bierman Harold & Thomas Dyckman, "Managerial Cost Accounting" Macmillan Publishing Co. Inc., 1976. p. 147.

(33) Horngren, C. T., "Cost Accounting: A Managerial Emphasis" Prentice-hall, Inc., 1972, p. 8.

(34) See for example:
Bierman, 1976, p. 162.

(35) Manes, R. "A New Dimension to Break - even Analysis " Journal of Accounting Research, Spring, 1966, pp. 87-100.

(36) Maloney, Michael T. and Robert E. McCormick, "A Theory of Cost and Intermittent Production", The Journal of Business, April, 1983, pp. 139-153.

(37) Anthony, R., 1975, pp. 26, 27, 47 - 52.

(38) Ibid p. 25.

(39) Bierman, H., 1976, pp. 334-342.

(40) Anthony, 1975, p. 6d.

(41) See for example:
- Dearden, John, "The casew against ROI Control "Harvard Business Review, May-June, 1969, pp. 124-133.

- Solomons, David, "Divisional Performance: Measurement and Control" Irwin, 1965, pp. 123-159.

(42) Zafiris, Nicos, 1982, p. 119.

(43) Paton, W.A., 1922 pp. 84-89.

(44) See: - Paton, 1922, pp. 87-89.
- Bedford, N., 1973 pp. 144, 145.
- Hendriksen, 1965, p. 119.

(45) Churchman, C. W., 1968, p. 83.

(46) Anthony, 1975, p. 38.

(47) Amey, 1982, p. 128.

(48) Amey, L., (1980, p. 354), (1982, p. 354).

(49) See for example: - Lawrence, W. B., "Cost Accounting", Prentice-Hall, 1946, p. 333.
- Anthony, R., (1973, 1975).

(50) Stevenson, Richard, "Fundamentals of Finance", McGraw-Hill Book Co. 1980, p. 345.
See also: Speight, H., 1970 p. 132.

(51) Van Horne, James C., "Financial Management and Policy", Prentice-Hall. Inc., 1980, p. 221.

(52) Anthony, 1975, pp. 71, See also: Bartley, John W. and Lewis F. Davidson, "The entity Concept and Accounting for Interest Costs", Accounting & Business Research, Summer, 1982, pp. 175-187.

(53) Ibid.

(54) Cowen, 1975, pp. 107-110.

(55) Anthony, 1975, pp. 72-76.

(56) See for example: - Paton, W. A., (1922, 1941)
- Bedford, N., (1973).

(57) Cowen, 1975, pp. 137-139.

(58) Scheonfeld, Hanns - Martin, "Cost Terminology and Cost Theory: A Study of its Development and Present State in Central Europe." Center for International Education and Research in Accounting, 1974, pp 21-29.

(59) Ibid, p. 21.

(60) Ibid, p. 29.

(61) Ibid, pp. 29, 30.

(62) Bierman, 1976, pp. 421, 422.

(63) Schlatter, 1960, pp. 705 - 713.

(64) Anthony, 1973, 1975, 1982).

(٦٥) أي العناصر التي تطبق في غالبية الحالات، مع وجود بعض الحالات التي قد تتطلب معالجة خاصة. ولتفصيل تلك الحالات يرجع إلى :ـ Anthony , 1975, pp.81-89.

(66) Anthony , 1975 , pp. 89-92
وقد آثر الباحث التقيد ببيانات المثال الأصلي وذلك ضمانا لدقة عرض مضمون الاقتراح كما أراده المؤلف.

(٦٧) تختلف تكلفة الإهلاك فيما بين المدخلين لأن تكلفة الأصل تختلف فيما بينهما كما هو واضح في ميزانية المدة المالية السابقة.

(67) Anthony, 1975, p. 20, 41.

(68) Paton, W. A., and W. A. - Paton, Jr. "Assets: Accounting and Administration", Roberts & Roehl, Inc., 1971, p. 418.

(69) See for example:
- Ijiri, Yuji and Robert K. Jaedicke, "Reliability and Objectivity of Accounting Measurement", The Accounting Review; July, 1966, p. 475.

- Jaedicke, Robert K., "Some Comments on Accounting Research" Journal of Accountancy, April, 1967, p. 88.

(70) Charles T. Zlatkovich, and Walter T. Harrison, "Intermediate Accounting", Richard, Irwin, 1979, p. 691.

(71) AICPA, Statement No. 4. Para 214.

(72) Ibid, Para, 138, 139.

(73) Nelson, A. Tom & Paul B. W. Miller, "Modern Management Accounting", Good Year Publishing Co. 1977, p. 6.

(74) AICPA, Statement No. 4, Para 208, 209.

REFERENCES:

AAA, "The Committee Report On Cost Concepts and Standards", The Accounting Review, April 1957.

----, Committee On Accounting Concepts and Standards, "Accounting and Reporting Standards for Corporate Financial Statements and Preceding Statements and Supplements", 1957.

----, "A Statement Of Basic Accounting Theory", 1966.

----, "Committee Report On Managerial Decision Models," The Accounting Review, Supplement to Vol. XLIV 1969.

AICPA, APB Statement No. 4: Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements Of Business and Enterprises", 1970.

----, The Study Group On The Objective Of Financial Accounting", 1973.

Amey, L. R., "Interest On Equity Capital As An Ex-post Cost", Journal Of Business Finance and Accounting", 7,3, 1980.

Anthony, R., "Accounting For The Cost Of Equity", Harvard Business Review, No.-Dec., 1973.

----, ----, "Accounting For The Cost Of Interest, Lexington, 1975.

----, ----, "Recognizing The Cost Of Interest On Equity", Harvard Business Review, Jan.-Feb., 1982.

Baumol, William & Alan S. Blinder, "Economics and Policy", Harcourt, 1979.

Bedford, N.M. & Kenneth W. Perry, and Arther R. Wyatt., "Advanced Accounting: An Organizational Approach", John Wiley, 1973.

Bierman, Harold & Thomas Dyckman, "Managerial Cost Accounting", Macmillan Publishing Co. Inc., 1976.

Cost Accounting Standard Board, "Cost Of Money As An Element Of The Cost Of Facilities' Capital.", CAS 414. 1976.

Churchman, C. West, & Russel Ackoff, "Operational Accounting and Operational Research", From: Studies in Cost Analysis, Edited by: David Salomons, (Sweet & Maxwell), London, 1968.

Cowen, Scott Stephen, "The Development Of A Financial Accounting Model For The Capital", Ph.D. Thesis , The George Washington University, 1975,

Dearden, John. "The case Against ROI Control" Harvard Business Review", May-June, 1969.

Defliese, P.L., "Accounting For The Cost Of Capital", paper presented at American Accounting Association Convention, 1974.

Grady, Paul, "Inventory Of Generally Accepted Accounting Principles For Business Enterprises", Accounting Research Study No. 7., AICPA, 1965.

Hendriksen, Eldon S., "Accounting Theory", Richard Irwin Inc., 1965.

Horngren, C.T., "Cost Accounting: A Managerial Emphasis", Prentice-Hall, Inc., 1972.

Ijiri, Yuji & Robert K. Jaedicke, "Reliability and Objectivity Of Accounting Measurement" The Accounting Review, July, 1966.

Jaedicke, Robert K., "Some comments On Accounting Research", Journal Of Accountancy, April, 1976.

Lawrence, W.B., "Cost Accounting", Prentice-Hall, 1946.

Lipsey, G. Richard & Peter O. Steiner, "Economics" Harper & Row Publishers, 1981.

Maloney, Michael T. and Robert E. Mc. Cormick, "A Theory Of Cost and Intermittent Production", The Journal Of Business, April 1983.

Manes, R., "A New Dimensions To Break-even Analysis", Journal Of Accounting Research, Spring, 1966.

Mansfield, Edwin, "Economics", W.W. Norton & Co. 1980.

Nelson, A. Tom & Paul B.W. Miller. "Modern Management Accounting", Good Year Publishing Co. 1977.

Paton, W.A., "Accounting Theory", Scholass Book. Co., 1922, Reprinted in 1973.

----, ----, "Advanced Accounting" Macmillan Co. 1941.

----, ----, and W.A. Paton, "Assets: Accounting and Administration", Roberts & Roehl, Inc., 1971.

Scheonfeld, Hans-Martin, "Cost Terminology and Cost Theory: A Study Of Its Development and Present State in Central Europe.", Center for International Education In Accounting, 1974.

Schlatter, G.F. & W.J. Schlatter, "Cost Accounting", John Wiley & Sons, 1960.

Salmons, David, "Divisional Performance: Measurement and Control", Irwin, 1965.

Speight, H. H., "Economics and Industrial Efficiency", Macmillan Co. Ltd., London, 1967.

Stevenson, Richard, "Fundamentals Of Finance", McGraw-Hill Book Co., 1980.

Van Horne, James C., "Financial Management and Policy", Prentice-Hall, Inc., 1980.

Welsch, G.A., & Charles T. Zlalkovich, and Walter T. Harrison, "Intermediate Accounting", Richard Irwin, 1979. Zafisis, Nicos, "Interest On Equity Capital As An Ex-post Cost", Journal Of Business Finance, 9, 1, 1982.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٦ (الصفحات من ٣٠٩ ـ ٣٢٠)

حدود القدرة والاحباط في التخطيط التربوي في العالم العربي (١)

محمد جواد رضا

كلية التربية ـ جامعة الكويت

أبدأ هذا المبحث بمقولتين اجتماعيتين تربويتين إحداهما رأسمالية والأخرى اشتراكية . . . يمكن ـ في تقديري ـ أن تتخذ منهما إطارا أو معيارا لمناقشة عملية التخطيط التربوي والاجتماعي وحدود القدرة والإحباط التي تحكمها في العالم العربي. ورغم أن هاتين المقولتين تنتسبان إلى فلسفتين حضاريتين متضادتين إلا أنهما تلتقيان في النهاية على شيء ما مشترك بينهما يؤكد أن التخطيط الجيد ـ سواء كان اجتماعياً أم تربويا ـ لا بد أن يكون محكوما بنظرية جيدة تجعل المخططين واعين وعيا كاملا لطبيعة الغاية التي يخططون لها وأنها بالضرورة غاية اجتماعية. هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى تزيد هذه النظرية من جودة العملية التخطيطية وترفع من قدرة فعلها في الوضع الاجتماعي الذي تريد قيادته نحو الغاية المبتغاة من التخطيط.

يقول الأستاذ جون كينيث غالبريث في كتابه (الدولة الصناعية The Industrial State) (١٩٧٥) :

"إن غرور المربين وحده هو الذي يبرر لهم القول بأنهم يصوغون النظم القومية التربوية وفقا لتصوراتهم. إن هذا لا يعني أن ليس لهم أي تأثير في تصميم البناء التربوي. ولكن قوة الحسم النهائية في هذا العمل هي النظام الاقتصادي. ما يظنه التربويون ازدهارا أو توسعا في الوضع التربوي إنما هو في الواقع مجرد استجابة للحاجات الاقتصادية"...

ويقول المنظرون الاشتراكيون في نقد الفلسفة :

"إن كل ما فعله الفلاسفة هو أنهم فسروا العالم بطرق مختلفة. غير أن المهمة الحقيقية هي تغيير العالم وليس مجرد تفسيره . . . . ".

وما يعنيه هؤلاء النقاد بـ(تغيير العالم) هو تحوير بيئة الانسان المادية والاجتماعية لتوفير أكبر قدر ممكن من الحماية المادية والأخلاقية للانسان وتعزيز مركزه من حيث هو ـ أي الانسان ـ قيمة أخلاقية عليا.

من هاتين المقولتين ذاتي الأصل الحضاري المتنافر نلمح نقطة الالتقاء بينهما وهي أن المخططين التربويين والاجتماعيين ـ ما لم يكونوا من الطوباويين ـ فإنهم محكومون بالحاجات الانسانية التي يخططون من أجل إشباعها وميسّرات أو معوّقات عملية الاشباع. وإلا فلا معنى للتخطيط أصلا.

ولكننا عندما نتحدث عن الحاجات الانسانية نجدنا مرة أخرى مرغمين على التساؤل . . حاجات من؟ ذلك أن

في كل وضع اجتماعي قوى اجتماعية متعددة ومتباينة دائما وقد تكون متضادة ومتضاربة في كثير من الأحيان . فيا الذي يخطط له المخططون في هذه الحالة؟ هل يخططون لتغليب حاجات قوة اجتماعية بعينها وفي هذه الحالة يجب الاتفاق مع ماكس ويبر (Max Weber (Essays in Sociology – 1947) (في القول بأن التربية هي وسيلة من وسائل الهيمنة الاجتماعية) . . . بمعنى أن (التربية هي أداة من أدوات السيطرة الاجتماعية التي تملكها القوة المهيمنة إن لم تكن أداتها الرئيسية. وبهذا يمكن مقارنتها ـ أي مقارنة التربية ـ بأدوات القسر الاجتماعي المباشرة التي توجد في حوزة كل مجتمع . وكل الاختلاف بين التربية وبين هذه الأدوات الأخرى هو أن التربية تستعمل لـ "كبت" الظواهر السلوكية غير المرغوب فيها اجتماعيا و"منع" وقوعها . . على حين أن أجهزة القسر الأخرى تتولى «قمع» تلك الظواهر بعد وقوعها . وطبيعي ان ندخل في حسابنا هنا أن استخدام التربية لتحقيق الهيمنة الاجتماعية ليس مهيا في ذاته أهمية الجهة التي يوجه اليها. فقد تكون الهيمنة من أجل التقدم والحركية وقد تكون من أجل المحافظة والركود) (محمد جواد رضا ـ العرب والتربية والحضارة ـ ١٩٧٩).

هذا هو الاحتمال الأول للغاية من التخطيط التربوي. الاحتمال الثاني . . أن ننظر الى التربية على أنها أداة لتحقيق (الوفاق الاجتماعي) . . وفي هذه الحالة يجب أن نتفق مع أميل ديركهايم –Education and Sociology) (1922 في القول بأن (التربية مؤسسة اجتماعية عاملة من أجل تحقيق الاتفاق الاجتماعي Social Consensus والتكامل الاجتماعي Social Intergration وذلك من خلال تنشئة الأطفال على السجايا والشمائل الشخصية وأنماط السلوك المقبولة من لدن الجماعة التي ينتسبون اليها. ذلك أن المجتمع لا يستطيع البقاء ـ كما يرى ديركهايم ـ إلا إذا تحققت بين أعضائه درجة كافية من التناظر والتجانس Homogenity والتربية هي التي تخلد هذا التجانس وتعززه عن طريق غرس التشابهات الجوهرية التي تتطلبها الحياة الجماعية في الأطفال.

إن تأكيد ديركهايم على قضية الاتفاق او الوفاق الاجتماعي يومىء الى نظرية العقد الاجتماعي Social Contract كأساس للرابطة الاجتماعية والى تسليم ديركهايم بكون القانون Law تعبيرا عن الارادة العامة وان مسئولية التربية هي توطيد هذين المبدأين كقاعدتين عامتين من قواعد المجتمع (محمد جواد رضا ـ العرب والتربية والحضارة ١٩٧٩).

مع كلا الاحتمالين في النظر الى هذه المؤسسة الاجتماعية الانسانية العريقة . . التربية ـ يتجلى للمخطط التربوي والاجتماعي أن احتمالات الحرية في التخطيط أمامه محدودة بالواقع الذي يريد أن يخطط لتغييره أو المحافظة عليه.

إن اعتبارات الواقع التي تحكم عمل المخططين تنبع من مصادر ثلاثة :
١ ـ المصدر الأيديولوجي Ideology او (المعتقد) الضابط لعملية التخطيط سواء كانت الأيديولجية سياسية أم دينية .

٢ ـ المصدر الثاني . . هو المصدر الأبستيمولوجي Epistomology . . المصدر المعرفي حيث تخضع عملية التخطيط للمعرفة بتفاصيل الوضع الذي يخطط له وللمنطق العلمي المجرد . . أي محاولة تغيير الوضع الانساني المخطط له من منظور علمي مع اجتناب أكبر قدر ممكن من التصادم بين هذا المنطق ومنطق الضرورة السياسية إن المصدر الأبستيمولوجي يفترض ـ ضمنا ـ أن صاحب القوة السياسية أو الأيديولوجية مستعد لاحترام منطق العلم ورهن إرادته به.

٣ ـ المصدر الجدلي Dialectical الذي يحكم التقدمية التقنية Technological Progressiveness في عملية التخطيط ويجعل من التراتيب التربوية تبعا للتحول في وسائل الانتاج والصراع على ملكيتها.

من أي هذه المصادر يستقي المخططون رؤيتهم في التخطيط وقدرتهم على تبليغه الى الغاية المرتجاه ؟

إن الفصل بين هذه المصادر الثلاثة للتخطيط هو عمل تبسيطي مفرط في التفاؤل . . وإن الواقع أكثر تعقيدا مما يخيل إلينا عند النظرة الأولى. ولكن علينا أولا استجلاء ما يوفره كل مصدر من هذه المصادر من مبررات التخطيط.

ـ ٢ ـ

افلاطون (٤٢٧ ـ ٣٤٨ ق.م.) هو أول المخططين الأيديولوجيين في التاريخ وكانت رؤيته التخطيطية تتسع لتحتوي (الدولة State) بأكملها ...... الدولة .... هذا الكيان العضوي الذي تتداخل في تكوينه كل الكيانات العضوية الصغرى الداخلة فيه. ولأن المنطق الرياضي يقرر أن (الكل) هو أكبر من مجموع أجزائه .. فقد نظر أفلاطون إلى الدولة على أنها بناء عقلاني متكامل يستند في قيامه وبقائه على التربية لأن الفلاسفة ـ او الملوك الفلاسفة كما سمّاهم أفلاطون ـ هم الذين يجب أن يقودوا الدولة ... وأن وجودهم على رأس الدولة ضمانة مؤكدة لبقائها وأدائها لوظائفها بالشكل الأمثل وذلك لأن هؤلاء الفلاسفة هم أعلم الناس بقوانين العدل العليا. ومن خلال النظام التربوي وحده يمكن إعداد الملوك الفلاسفة.

إن العدل الذي هو أساس الدولة والمبرر الأخلاقي لوجودها معناه أن يقوم كل إنسان بما خلق له (فالرجل العادل هو الذي ينزل في منصبه المعدّ له ويبذل وسعه ليعطي الدولة قدر ما يأخذ منها. إن دولة كهذه هي بالحق جماعة متّسقة اتساقا موسيقيا لأن كل عنصر من عناصرها يكون في مكانه المعين يقوم بعمله كما يقوم الموسيقي بعمله في الجوقة. أما اذا خرج الناس كل من مكانه الخاص فأصبح الجندي حاكما والعامل جنديا والفيلسوف عاملا ... تصدعت الدولة وتفككت عراها وفسد قوامها وانحلت وقضي عليها).

عندما يضطرب هذا النظام يبدأ الفساد يدب في كيان الدولة لأن نظام العدل فيها يكون قد اختل. ويعطينا أفلاطون أربعة أنماط من الانحطاط السياسي في المجتمع يسميها (الحكومات الدنيا) هي على التوالي وحسب درجات انحطاطها :

الحكومة التيموكراسية
حكومة الأمجاد
↓
الحكومة الأوليغاركية
حكومة المال
↓
الحكومة الديمقراطية
حكومة الحرمان
↓
حكومة الاستبداد

المهم في هذا النظرية الأفلاطونية هي أن أفلاطون يعزو فساد النظم السياسية إلى فساد نظمها التربوية (فزوال حكم الارستقراطية العقلية سببه ابتعاد الفلاسفة الملوك عن قيادة الدولة لأن النظام التربوي والاجتماعي يعقمان عن انتاجهم. وسقوط التيموكراسية مرجعه الى أن الشباب يتهذبون تهذيبا رديئا وتكون النتيجة أن يتبوأ المناصب من يقصر عن التمييز بين الصالح والطالح).

ومصدر الضعف في الحكومة الاليغاركية هو نقص التهذيب أيضا لأن الأوليغاركي بحكم انشغاله بالمال (لايكلف نفسه عناء التهذيب والا لماذا يتخذ لنفسه قائدا أعمى هو المال ويبالغ في تشريفه). وتسقط الديمقراطية في وهدة الاستبداد بسبب كره الدولة للتعليم الذي أثبتناه لما أسسنا دولتنا وهو انه لا أحد يمكن أن يكون صالحا للحكم ما لم يكن ذا عبقرية خارقة وقد ألف الفنون الحرة الجميلة منذ حداثته). (جمهورية أفلاطون، ترجمة حنا خباز)

هكذا إذن مع افلاطون .. كما يلاحظ الاستاذ جورج كاونتس في كتابه (التحدي التربوي السوفيتي The Challange of Soviet Education – 1957 –) الاتحاد السوفياتي هو أكثر النظم السياسية المعاصرة وعيا للمشروع

الأفلاطوني في الدولة والتربية . . وقد استعمل السوفييت النظام التربوي لتصريف الطاقات الانسانية في القنوات الانتاجية التي تعزز في النهاية العناصر التكوينية للدولة السوفيتية وهذا ما جعل نظامهم التربوي نظاما انتقائيا صارما ليوفر للدولة القوى الثلاث التي تقوم عليها . . . القوة المفكرة والقوة المحاربة والقوة المنتجة . على أن أكثر ما عنوا به وأولوه أهمية خاصة هو القوة المفكرة لأنهم عندما استقرءوا حركة التاريخ تبين لهم أن الطبقة المفكرة هي التي تحرك المجتمع . وإذ لم يكن في مستطاع الدولة السوفيتية أن تطمئن إلى ولاء الطبقة المفكرة التي ورثتها من العهد القيصري ـ رغم ثورية هذه الطبقة ـ فقد قرر السوفييت صنع طبقة مفكرة مشتقة من الأيديولوجية الاشتراكية ذاتها وذلك بأن حصروا ـ في الحقب الأولى من عمر الدولة الجديدة ـ الدخول الى الجامعات ومعاهد العلم الأخرى بأبناء العمال والفلاحين حتى تم خلق جيل من الانتلجنسيا السوفيتية.

ـ ٣ ـ

من المنظور الأبستيمولوجي (المعرفي) ينظر إلى التخطيط التربوي والاجتماعي على أنه (حلول فرضية) لمشاكل اجتماعية لايكفي لإقرارها وتبنيها أن يكون لها سند أيديولوجي وإنما هي يجب أن تخضع ـ كما يقول الأستاذ برايان هولمز ـ للاختبار والفحص وذلك لاستبعاد تلك العناصر التي لا يحتمل نجاحها في التطبيق أو لبيان نوع النتائج التي ستترتب على تبني هذه السياسات أو لإظهار كيفية جعل هذه السياسة تنجح في التطبيق . وهنا لابد من التمييز تمييزا واضحا بين ثلاثة أمور في العملية التخطيطية :

١ ـ البيان (التفسير)	Explanation
٢ ـ التنبؤ	Prediction
٣ ـ الاختبار	Testing

هذه الأمور الثلاثة هي أدوات علمية أساسية وجوهرية لثلاث عمليات مبدئية في العملية التخطيطية وهي :

١ ـ صياغة السياسة التخطيطية نفسها.
٢ ـ تبني هذه السياسة.
٣ ـ تنفيذ السياسة.

ولكن ما هو دور خبير التخطيط التربوي في هذه العمليات؟

يطالب الاستاذ هولمز أن يكون دور المخطط أو خبير التخطيط التربوي الركن الرابع من أركان السياسة التخطيطية لأن هناك خطرا محققا في أن يكون المنفذون للخطط التربوية غير المخططين لها.

إن كل عملية تخطيط تربوي هي ذات توجه مستقبلي . . وهي لهذا تشتمل ـ افتراضا ـ على جميع عناصر العملية التخطيطية :

١ ـ الصياغة
٢ ـ التبني
٣ ـ التنفيذ
٤ ـ البيان
٥ ـ التنبؤ
٦ ـ الاختبار

ومن الأخطار التي قد يتعرض لها التخطيط التربوي أن يتم وضع السياسات التربوية من دون اهتمام بتحليل المشاكل التي يفترض في هذه السياسات أن تسهم في حلها خصوصا إذا كانت هذه السياسات التربوية جزءا من إعلانات أو بيانات سياسية لم يشارك في وضعها خبراء التخطيط التربوي ابتداء ففي كثير من الحالات يقع نوع من التنافس غير المبرر بين هذه السياسات نفسها أي يقع ما يسميه الأستاذ هولمز بـ (حرب الأولويات) خصوصا عندما

يكون القرار المتخذ بشأن هذه السياسات ذا طبيعة سياسية محض ويكون الاهتمام قليلا بالجانب المعرفي من هذ السياسات. ماذا يستطيع خبير التخطيط التربوي أن يفعله في هذه الحالة؟
في أحسن الاحوال ... إنه يستطيع أن يفعل أحد أمرين :

١ ـ يستطيع التنبؤ بماذا يمكن أن يقع عندما توضع الخطة التربوية موضع التنفيذ.

٢ ـ أن يشير بأحسن الوسائل التي يجب اتباعها لتحقيق الأهداف التي قامت الخطة لإنجازها.

ـ ٤ ـ

المنطق الجدلي في تفسير عملية التخطيط أكثر إثارة وأدعى إلى التأمل لما يكشف عنه من عوامل النقض والإبرام في داخل الوضع الإنساني ولما يتولد في هذا الوضع من حرائيم التصادم والتضاد خصوصا وأن فكرة التخطيط ارتبطت في الأزمنة الحديثة بالنظم الاشتراكية المعاصرة. وفي هذا الصدد يلاحظ الاستاذ غالبريث – The Industrial State) (1975 أنه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت كلمة (التخطيط Planning) ذات طبيعة استحضارية Evocativeفي الولايات المتحدة .. بمعنى أنها كانت تتضمن تحسبا أو احتياطا معقولا لما يمكن أن يقع في المستقبل ... او تهيؤاً لمنع وقوع ما لايرغب في وقوعه او لاجتناب الكوارث. وكما يقدّر الأفراد الذين يخططون حياتهم الخاصة تخطيطا يعصمهم من الحاجة أو الذل .. فكذلك المجتمعات لابد أن تحتاط للمستقبل وذلك باستعمال مصادرها الطبيعية بشكل يعصمها من الوقوع في الأزمات. لقد كان الناس يطالبون بمدن مخططة تخطيطا جيدا ... ومساكن مخططة تخطيطا جيدا واستعمال للمصادر الطبيعية مخطط تخطيطا جيدا وكان هذا أبعد ما تذهب اليه فكرة التخطيط. ولهذا فلم يكن في الولايات المتحدة الا مؤسسة قومية واحدة تحمل اسم التخطيط وهي (مجلس تخطيط المصادر الطبيعية) وكان وجود هذا المجلس جزءا من خطة نفسية لطمأنة المقاتلين الأمريكيين في جبهات الحرب بأنهم عندما يحلّ السلام ويعودون الى الوطن فسيكون هناك ما يضمن حياتهم وحياة متعلقيهم.

مع قيام الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعد الحرب اكتسبت كلمة (التخطيط) مذاقا أيديولوجيا مرا وصارت تخيف المجتمع الرأسمالي أكثر من كلمة (التأميم) نظرا لشيوعها في المجتمعات الاشتراكية الجديدة. ولما كانت الحرية الفردية في هذه المجتمعات مقيدة ... عمد الرأسماليون المحافظون إلى جعل كلمة (التخطيط) تبدو وكأنها وصمة عار. وصار أخطر ما يتهم به كبار الموظفين في الدولة وما يقربهم من الاتهام بالشيوعية أو الانحراف الجنسي .. أن يعرف عنهم أنهم يؤمنون بالتخطيط. وكان انتشار هذا الانطباع من أسوأ ما أصيبت به الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك أن التطورات العظيمة التي وقعت في التكنولوجيا وعودة الجنود من ميادين القتال والتحولات في توظيف رأس المال والوقت في الصناعة كانت كلها تضغط من أجل استعمال تخطيط معقول على عمليات الانتاج الصناعي. عندما وقع الاحساس بهذا التحول .. عادت كلمة (التخطيط) فاسترجعت شيئا من احترامها المفقود، ولكن على الرغم من هذا فان مفهوم التخطيط ما يزال يحظى بقبول ضئيل في المجتمعات الصناعية الرأسمالية .. ذلك أن الرأسمالي لا يكذبه حسه بأن التخطيط الاقتصادي يتضمن بصورة من الصور درجة من السيطرة على السلوك الفردي. وهكذا انخلق وضع مزدوج من السلوك إزاء التخطيط ... قبول صامت له لوضوح جدواه، ورفض علني له .. خوفا من آثاره الاجتماعية على حرية صاحب رأس المال. لقد انطلى التظاهر برفض التخطيط على الجماهير، على حين ان الرأسمالي كان يمارسه سرا ولكن بصورة تخدمه هو. لقد بدأ الرأسمالي يمارس إسقاطات دقيقة على الأسعار والإنتاج وصار يتخذ كافة الإحتياطات للتأكد من إسقاطاته المستقبلية في عملية الانتاج تتأيد بردود فعل المستهلكين إلى أعظم درجة ممكنة وكانت هناك إجراءات دقيقة للتأكد من أن الأشياء المحتاج اليها في الانتاج مثل قوة العمل ... والعناصر التكوينية للصناعة نفسها والمكائن كلها متوفرة بالكميات المطلوبة في الوقت المعين لها وبالأسعار المتنبأ بها وأصبح واضحا لصاحب رأس المال أن ترك هذه الامور لحرية حركة السوق كان يعني تركها للصدفة تتحكم فيها ولا يوجد صناعي في العالم يترك عمله وانتاجه للصدفة .The Industrial State P) (349 . هكذا ورغم إرادته .. اكتشف الرأسمالي الذي كان يحارب التخطيط ويقرنه إلى الشيوعية والانحراف

الجنسي . . اكتشف فجأة أن في (التخطيط) ما يضمن مصلحته هو قبل غيره وأن ما كان يعده شيوعية وانحرافا هو في واقع الأمر ضمانة مؤكدة لنمو رأسماله وازدهاره . عندما تحقق هذا الوعي عند الرأسمالي أخذ (يتسرّى) بالتخطيط . . بمعنى أنه في الوقت الذي كان يحارب التخطيط علنا فانه كان يمارسه في عملية الانتاج. لقد اكتشف الرأسمالي ـ كما يقول غالبريث ـ أن ضرورة التخطيط تأتي من الوقت والمال اللذين يوظفان في العملية الانتاجية والعمليات التنظيمية المصاحبة لها ومن كيفية أداء السوق تحت ضغط التقدم التكنولوجي. إن كل هذه الأمور يجب أن تؤدى بصورة تجعلها صالحة ليس للحاضر فقط ولكن للمستقبل أيضا. كذلك فان كمية المال الموظف في هذه العمليات يفعل فعله كقوة ضاغطة من أجل (الاصابة) في تنفيذ التخطيط. وعلى هذا فان كل الشروط التي يجب توافرها عند اكمال عملية الانتاج يجب أن تكون هي الأخرى مستبقا اليها ومتنبأ بها ومحتاطا لها. وكذلك يجب أن تتخذ كافة الاحتياطات لمنع أو إبطال أو تحييد آثار التطورات المعاكسة التي لم يكن قد حسب لها حساب في تخطيط عملية الانتاج (The Industrial State P. 35)

هكذا وجد الرأسمالي نفسه مرة واحدة خارقا الى الأذقان في استعمال التخطيط. ولكن الرأسمالي . . بذكائه ودهائه المعهودين واللذين يذكيهما في نفسه أبدا حبه للسيطرة الاجتماعية جعله ينتبه الى أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يكون من وسائل حماية مصالحه ضد العمال الذين يشغلون مصانعه والذين يتطلعون الى مشاركته في أرباحه وسلطته عن طريق المطالبة المستمرة بأجور أعلى وظروف عمل أحسن ولهذا فقد رفع راية التبشير بالتطوير التكنولوجي في الانتاج الصناعي بدعوى الاخلاص للتقدم ظاهرا ولكن من أجل تقليص (قوة العمل) في الواقع ذلك أن العمال ذوي الياقات الزرقاء المنظمين نقابيا بالنسبة له يمثلون عنصرا من عناصر عدم الثقة والخطر على عملية الإنتاج لأن تكاليفهم غير قابلة للتنبؤ ومن ذا الذي يستطيع أن يخمن الاحتمالات المترتبة على الأضرابات العمالية مثلا انتاجيا وماليا ؟ وعلى العكس من هذا الوضع . . فان مكننة عملية الانتاج تضيف عنصرا من عناصر الثقة في الانتاج . . لأن المكائن لا تستطيع الاضراب عن العمل ولا تفكر فيه كما يفعل العمال. كذلك فان أثمان المكائن تخضع لحالة الاستقرار في السوق الذي يخضع بدوره للاحوال التعاقدية بين الشركات الكبرى. ورأس المال المستثمر في هذه المكائن يأتي من المدخرات الداخلية للشركات وبهذا يكون ثمن المكائن وتمويلها تحت سيطرة الشركة.

هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى . . . فإن مكننة الانتاج والتقدم المستمر فيها يتطلب أعدادا متزايدة من نوع آخر من العمال . . عمال ذوي ياقات بيضاء (مثل أولئك الذين يشغلون الكومبيوترات التي توفر المعلومات الأساسية لتشغيل المكائن إن لم تشغلها هي نفسها). هؤلاء العمال ذوو الياقات البيضاء نادرا ما يقرنون أنفسهم إلى العمال العاديين وأقل من ذلك أن ينخرطوا في نقابات العمال واتحاداتهم. هؤلاء العمال ذوو الياقات البيضاء يميلون الى قرن أنفسهم بالطبقة المسيطرة على البناء التكنولوجي Technostructure ويحاولون الاندماج فيهم. إن توسع طبقة الـ Technostructure بشريا يعني زيادة قوة المشروع الصناعي نفسه ضد العمال الذين يعملون فيه و[illegible] هي نتيجة الاستعاضة مثلا بشخصين اثنين حسني المعرفة باستعمال الكومبيوتر عن عشرين عاملا من العمال الا ماديين. وهكذا يتبين الغرض الاجتماعي وراء المطالبة بالمزيد من التقدم التكنولوجي بالنسبة للرأسمالي، أي مزيد من السيطرة على عملية الانتاج بعيدا عن قوة العمال وضغوطهم (The Industrial State P. 239 – 240) .

هذه الرغبة في استغلال التكنولوجيا من أجل السيطرة الاجتماعية أوقعت المجتمع الرأسمالي في تناقض عجيب بقدر ما يتعلق الأمر بالتربية كما يلاحظ المؤرخ الامريكي فرانك كارلتون Frank T. Carlton . (ففي الوقت الذي كان فيه الأغنياء وذوو النفوذ يحاربون فكرة التعليم العام المسنود بالضرائب العامة ويرفعون أصواتهم ضد التعليم العام باحتياجات مريرة واحيانا بشتائم بذيئة)
(Bowls and Gintis, Schooling in Capitalist America — 1977)

في هذا الوقت بالذات كان الادراك يتعاظم (بأن النظام التربوي يجب أن يكون دائما متقدما على متطلبات واحتياجات الـ Technostructure لأنه إن لم يكن كذلك فانه سوف يتسبب في نقص القوة العاملة المؤهلة تأهيلا تربويا عاليا مع وجود فيض في العمال غير المؤهلين تربويا كما هو الوضع القائم) (The Industrial State P. 240)

- ٥ -

هكذا إذن . . .

الظروف الموضوعية ـ إن لم نقل المادية ـ تحكم عملية التخطيط وترسم حدود القدرة فيه. وهكذا تتحكم المصالح الاجتماعية في توجيه عملية التخطيط. فماذا يستطيع المخططون العرب ـ تربويين واجتماعيين ـ أن يفعلوه لتوجيه عمليات التنمية بشقيها المادي والانساني ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال . . لابد ـ ومن منطق الضرورة ـ أن نطرح سؤالا آخر تكون الإجابة عليه مقدمة للإجابة على السؤال الأول. هذا السؤال هو . . ما هي طبيعة المجتمع العربي المعاصر الذي نريد أن نخطط له ؟ وما طبيعة العلاقات الانسانية التي تحكمه ؟ هل هو مجتمع زراعي اقطاعي ؟ هل هو مجتمع رأسمالي ؟ هل هو مجتمع اشتراكي ؟ أي نوع من المجتمعات هو ؟

على هذا السؤال . . يجيب احد علماء الاجتماع العرب المعاصرين إجابة مخيبة ولكنها نزيهة على كل حال. يقول الدكتور هشام شرابي إن المجتمع العربي هو مجتمع (بطركي) وهو بحكم عجزه عن التحول من الزراعة القبلية إلى النظام الرأسمالي ظل مجتمعا بطركيا للألف سنة الأخيرة على الأقل. هذا المجتمع البطركي (يتألف من خليط متضارب من علاقات وقيم وبنى اجتماعية تقليدية من ناحية . . أي تعود في تركيبها ومصدرها الى أقدم مراحل المجتمع البطركي بعلاقاته وقيمه القبلية والعشائرية والعائلية والطائفية والدينية المستمدة من روابط الدم والمعتقد، ومستحدثة من ناحية أخرى . وهو مجتمع تابع أي ينقصه الاستقلال الذاتي والتوجه الذاتي وهو يعيش أزمة التحول في ظل الهيمنة الخارجية سياسيا واقتصاديا وحضاريا. هذا النظام البطركي يسود كافة الأنظمة العربية المحافظ منها والتقدمي. إنه يتميز بتركيب اجتماعي نفسي متناقض من كافة أوجهه ينعكس في حالة العجز والشلل التي هو فيها. عجزه الوظيفي في ممارساته الروتينية . . عجزه السياسي في نظامه الداخلي وفي تحقيق أهدافه الوطنية والقومية وشلله العسكري والتنظيمي في حماية مصالحه العليا وتقصيره في التخلص من تبعيته وفي التوصل الى الاستقلال الحقيقي. هذا المجتمع البطركي الحديث قد فشل في الانجازات البدائية للمجتمع البورجوازي الذي يسير في ركبه . . كالديمقراطية السياسية مثلا وهيمنة القانون وحقوق الانسان. لقد اكتفى بتقليد نظامه الاقتصادي المستغل وعلاقاته الطبقية الظالمة. لكن أخطر مظاهر النظام البطركي الاجتماعية هي التي تكمن في التناقض الذي تنميه علاقاته الاجتماعية بين الفرد والمجتمع . . بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة) (هشام شرابي ـ الطفل في المجتمع العربي، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ١٩٨٥/١/٧).

في هذا المجتمع البطركي المتناقض ماذا يستطيع المخططون التربويون والاجتماعيون أن يفعلوه ؟

دعونا نسترجع مقولة الاستاذ برايان هولمز التي وقفنا عندها في صدر هذا الحديث.
قال هولمز إن التخطيط التربوي والاجتماعي هو (حلول فرضية) لمشاكل اجتماعية.
دعونا نتبنى نظرية برايان هولمز هذه في الاجابة على السؤال المطروح علينا . . ولنقل إن ما يستطيع المخططون التربويون والاجتماعيون فعله هو أمران :

أولا ـ خلق حالة حادة من الوعي بالازمات الأساسية التي تمزق النسيج الداخلي للمجتمع العربي رغم التماسك الخارجي الظاهر عليه.

ثانيا ـ اقتراح السبل التي تمكننا من استعمال المؤسسة التربوية العربية للتلطيف من حدة هذه الأزمات وخلق حالة من التهيؤ الذهني والنفسي لقبول الرؤى الحضارية الجديدة في العالم والتي يمكن ان تكون بديلا عن نظام القيم الرّث الذي يفرز تلكم الأزمات.
ولنبدأ بالمطلب الأول.

هناك عشر أزمات مسؤولة عن تمزيق النسيج الداخلي للمجتمع العربي هي :

١ ـ الدين	ضدا	للعلمانية
٢ ـ الفردية (الاوتوقراطية)	ضدا	لحكم المؤسسات
٣ ـ التقليد	ضدا	للابداع
٤ ـ السلطة	ضدا	للحرية
٥ ـ القبلية	ضدا	للتعاقد الاجتماعي
٦ ـ المحسوبية	ضدا	للكفاية الفردية
٧ ـ الاستعلاء الذكري	ضدا	لتحرير المرأة
٨ ـ الاقليمية	ضدا	للقومية
٩ ـ الزراعة	ضدا	للتصنيع
١٠ ـ الثروة	ضدا	للفقر

لنتبع حرب الاضداد هذه بشيء من الاستقصاء

الدين ضدا للعلمانية :

لكي نقدر التوتر القائم بين الفكر الديني والفكر العلماني في الحياة العربية المعاصرة . . من غير المحبذ ومن غير المقبول ان نطرح القضية كما لو كانت صراعا بين الدين واللادين (الشرك أو الالحاد). في الواقع التوتر هنا هو وضع اجتماعي وتوجه ذهني معين ناجم عن ذلك الوضع الاجتماعي هو موقف في التعامل مع الحياة. فليس هناك ضمان بأن المتكلمين باسم الدين هم فعلا يحيون حياة دينية طهرية كاملة. وفي الوقت نفسه فليس هناك ما يثبت أن العلمانيين العرب منفصلون عن الدين. الاختلاف بين الفريقين واقع حول استثمار القوة الروحية التي يتمتع بها الدين بين سواد الناس. المتكلمون باسم الدين يريدون تجنيد الدين لتعزيز قوتهم في المجتمع. العلمانيون يريدون إعادة بناء النظام الاجتماعي وفقا لما يمليه العقل والحكمة الموضوعية. الإسلام ليس ضد العقل. في الواقع إن الحركة العقلانية الإسلامية في العصور الوسطى وجدت أصولها العامة في القرآن الكريم نفسه. القرآن ينادي بالعقل كأداة إنسانية رئيسة للكشف عن الحقيقة. وفي (٥٤) موضعا . . القرآن يأمر (المؤمنين) بالرجوع إلى العقل لحسم مشاكلهم الاجتماعية. وكان السعي وراء هذا الهدف القوة الكبرى التي عززت مكانة العقل في الحضارة العربية الاسلامية.

لكن رغم هذا كله . . . فإن النزعة العقلانية تقابل بالشك والارتياب من قبل المتكلمين باسم الدين.

النزعة الفردية ضدا لحكم المؤسسات :

النزعة الفردية في الحياة العربية المعاصرة هي ثمرة مرة من بقايا الماضي. مع النهضة القومية في مطلع هذا القرن ومع التطلعات الجديدة نحو طريقة جديدة في العيش كان التوجه إلى إقامة المؤسسات الديمقراطية رد الفعل الطبيعي ضد الأوتوقراطية. وفي العقود الثلاثة من الديمقراطية العرجاء التي مارسها العرب بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، تقيدت الأوتوقراطية العربية بالممارسات البرلمانية. ولكن سرعان ما تعرضت تلك التجربة الى نكوص كبير وعادت الأوتوقراطية تطبع ليس العلاقات السياسية وحدها وإنما العلاقات التربوية والعائلية وعلاقات العمل.

التقليد ضدا للابداع :

التقليد . . ينطوي على أكثر من مجرد التمسك بالماضي رغم أنه يقدس الماضي. التقليد هو واحد من أكثر القوى المضللة للعقل الانساني وذلك من خلال الوهم المزدوج الذي يخدع به الانسان . . وهم الشعور بالأمن من جهة . . ووهم (الإصابة) في كل ما يفعله المقلدون استنادا إلى (حجة) سالفة.

الابداع . . من الناحية الثانية هو سليل الحاضر ووارث المستقبل وهو يأخذ الانسان الى آفاق جديدة مع كل أنواع القلق والاحتمالات غير المؤكدة التي تصاحب اقتحام المجهول والتعامل مع الجديد.

ولأسباب تاريخية معينة أصبح (الابداع) يقرن الى الضلال في الثقافة العربية الاسلامية وأصبح المعتقد العام ـ على مدى حقب طويلة من تاريخ الأمة العربية ـ أن كل (محدث) بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

في العالم الذي نعيش فيه . . غدا الابداع والتفكير المبدع من بين أقوى وسائل الانسان للبقاء. رفض الابداع له نتيجة واحدة . . تعطيل القدرات الانسانية الخلاقة في الأمة العربية.

السلطة ضدا للحرية :

ليس هناك صراع موروث بالفطرة بين السلطة ـ سواء كانت سياسية أم أخلاقية ـ وبين الحرية. حقا إن كلا منهما تكمل الأخرى في البنية الاجتماعية. ولكن هناك خطرا حقيقيا من الخلط بين (السلطة) و (التسلط) وجعل الأخير بديلا عن الأولى. عندما نجعل التسلط او النزعة السلطوية Authoritarianism بديلا عن السلطة Authorityتقع حالة الاصطدام مع الحرية.

ولتطورات تاريخية معينة احتلت السلطوية مكانا مرموقا في الثقافة العربية. ونحن نعرف جميعا أن من المقولات التي هيمنت على الفكر العربي خلال القرون الأربعة عشر الماضية القول (لا يفتى ومالك في المدينة). وكذلك المقولة الأخرى (من لا شيخ له فشيخه الشيطان) بموجب هذه المقولات وغيرها ما عادت الاستطاعة على الحكم على الأشياء والأحداث مستودعة في الفرد. هذه الاستطاعة أصبحت مستودعة في جهة ما أو شخص ما . . منها أو منه يجب الحصول على (إجازة) للتفكير والعمل. حتى يومنا هذا . . يتوغل هذا التوجه السلطوي عميقا في نظام الحياة العربية بدءا من العائلة ومرورا بالمدرسة وانتهاء بالنظم السياسية. لاعجب بعد هذا أن يغدو (عدم التسامح) ـ وبخاصة في الحياة السياسية والفكرية ـ معلما بارزا من معالم الحياة العربية اليوم.

القبلية ضدا للتعاقد الاجتماعي :

الرسول الأعظم بعث في مجتمع قبلي. وإحدى المؤسسات الاجتماعية الجاهلية التي هدف الإسلام إلى إلغائها هي المؤسسة القبلية وأخلاقياتها من الغزو والثأر. ومن أجل استبدال هذه المؤسسة القبلية بنظام اجتماعي أكثر عقلانية طرح الاسلام نظرية سياسية اجتماعية جديدة هي نظرية (العهد). جاء في سورة البقرة (١٤٤) . . .
(واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماما. قال ومن ذريتي ؟ قال لاينال عهدي الظالمين)

وقد وجد الفقهاء والمسلمون في هذه النظرية بذرة النظرية السياسية الاسلامية ذات الطابع التعاقدي الذي يصبغ الحياة كلها.
إننا إلى اليوم نناضل من أجل تخليص الحياة العربية من طبيعتها القبلية وما نكاد نبلغ غاية مجزية

المحسوبية ضدا للكفاية :

المحسوبية هي سليلة القبلية. إنها تدبير اجتماعي بموجبه تصبح حقوق الانسان مرتبطة بعلاقاته الاجتماعية أو أصله الاجتماعي. هنا يفقد الانسان حقوقه المشتقة من إنسانيته وتسود قاعدة (ومن لايظلم الناس يظلم). المجتمع العربي المعاصر مايزال يهدر ـ بطريقة او بأخرى ـ حقوق الانسان الذي لا سند له من قوة اجتماعية او قبلية. وعلى هذا فإن إحدى المعارك القاسية التي يتوجب على المثقفين العرب خوضها هي المعركة من أجل الحقوق الانسانية المكفولة بقوة القانون.

الاستعلاء الذكري ضدا لتحرير المرأة :

خلال الأجيال الماضية . . خفضت المرأة في المجتمع العربي الى مركز التبعية للرجل والاتكال عليه. في القرن

الحادي عشر الميلادي نبه الفيلسوف العربي الأندلسي ابن رشد إلى الآثار التخريبية لهذه العلاقة بين المرأة والرجل على المجتمع كله. بل إن ابن رشد ذهب خطوة أبعد فربط بين هذا المركز المنحط للمرأة وبين الهزائم العسكرية والسياسية التي كان العرب يتعرضون لها على يد الغزاة الأسبان في زمانه.

الآن .. تسعة قرون بعد ابن رشد ... المرأة العربية ما تزال ترسف في مكانها القديم .. مكان التبعية والاتكال مع استثناءات قليلة هنا وهناك.

الاقليمية ضدا للقومية :

نحن العرب نحب أن ننظر الى أنفسنا على أننا أمة واحدة. الاسلام واللغة وتاريخنا المشترك نعتبرها روابط طبيعية لهذه الرؤية الوحدوية لأنفسنا. خلال الأعوام التسعين الماضية قدم العرب أنواع التضحيات من أجل هذا الهدف. ولكن العرب اليوم - وبخاصة أجيالهم الشابة - يؤرقهم ويحيّرهم ارتفاع الحدود السياسية بين أقطارهم ويعجزهم البحث عن تفسير لقوانين الهجرة والسفر والاقامة المتعسرة يوما بعد يوم والتي تطبق على العرب وغير العرب بطريقة واحدة. إن هذا الوضع يدمر الرؤية الوحدوية بين العرب عن أنفسهم.

الزراعة ضدا للتصنيع :

أكثر من كونه آلات ومكائن ... التصنيع هو مفهوم كلي للتدخل في البيئة الطبيعية وأن نصنع للانسان ما حرمته الطبيعة منه من وسائل تخفيف صعوبات الحياة وتلطيف خشونة العيش على هذه الأرض. بعبارة أخرى ... التصنيع هو طريقة علمية لاعادة تشكيل حياة الانسان ذات منظور أخلاقي مشتق من طبيعته المتميزة. ولهذا فإن آثار التصنيع الاجتماعية والأخلاقية مزعجة بالضرورة للمجتمعات العربية التي عاشت على الزراعة والقبلية ردحا طويلا. ولكن من المفارقات العجيبة أن الدعوة الى التصنيع تكتسح العالم العربي بأكمله اليوم وقليل من الناس هم الذين يدركون تبعاتها الاجتماعية والأخلاقية.

التصنيع يخلق طبقة عاملة جديدة لم يكن لها وجود في الماضي. هذه الطبقة ستطالب بحقوق اقتصادية وسياسية غير مسموع بها من قبل .. حقوق المشاركة في سياسة الانتاج وتقرير مستوى الأجور. وهكذا يؤشر التصنيع على ميلاد قوة سياسية جديدة ليست بذات طبيعة أوتوقراطية، قوة ذات مضمون وشكل جماعي وهذا يمثل تحديا للتقليد الأوتوقراطي.

التصنيع يوجب استخدام المرأة في المصانع والأسواق بأجور ومنافع متساوية مع أجور الرجل ومنافعه. وهكذا يخلق المشروع الصناعي الشروط الموضوعية لتحدي وتفنيد الادعاء التاريخي بأعلوية الرجل على المرأة. هذه نماذج من الانقلابات الأخلاقية التي يخلقها التصنيع. وبالنسبة للغالبية العظمى من المتحمسين للتصنيع في العالم العربي .. هذه الانقلابات الأخلاقية غير محسوس بها ولا محسوب لها حساب في التخطيط الاجتماعي. واذا ما بقي الحال على وضعه هذا فليس من المستبعد أن يصبح التصنيع مصدرا مضافا من مصادر القلق الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر.

الثروة ضدا للفقر :

القرآن الكريم يقص علينا قصة الرجلين اللذين تسورا على داود المحراب فقال ما خطبكما ..(قال إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال اكفلنيها وعزني في الخطاب. قال ظلمك وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم).

إلى اليوم تتكرر هذه المعضلة في العالم العربي الذي ينضج بالثروات ومع هذا فإن الفقر يمثل واحدة من أكثر مشكلاته المزمنة تعقيدا. معدل الدخل الفردي Per Capita Income يتراوح بين ١١٠٥١ دولارا الى ٣٠١٠ دولارا في الدول النفطية والى ما بين ١٥٠ - ٩٠ دولارا في الدول غير النفطية. ولكن هذه المعدلات العمومية خدّاعة بذاتها والتباين في الأنصبة من الدخل القومي يكشف عن نفسه بقوة أكبر داخل كل بلد عربي. والوضع بمجمله يخلق

احتمالات التوترات الاجتماعية. هل تستطيع أمة كهذه أن تحفظ وجودها في عالم محكوم بالمنافسة ولا مكان فيه للضعفاء ؟

- ٦ -

هذه هي الأزمات العشر التي تمزق النسيج الداخلي للمجتمع العربي المعاصر. فما هو دور التخطيط التربوي والاجتماعي في وقاية المجتمع العربي من التمزق واعادته الى القوة البنيوية المشروطة للعيش أو البقاء في العالم الحديث؟

لنرجع النظر الى الوراء قليلا مرة أخرى ولنتذكر مقولة برايان هولمز إن التخطيط التربوي هو حلول فرضية لمشاكل اجتماعية عملية، ثم لننظر ماهو دور التخطيط التربوي والاجتماعي في هذه الدراما الاجتماعية التي تفعل فعلها في صمت الآن ولكن لا أحد يعلم أو يضمن الى كم سيبقى هذا الفعل صامتا.

في هذه الدراما تتلاحم عناصر الهزيمة والنصر . . النجاح و السقوط . . الحكمة والغفلة . وفي عقدة الأزمات والتوترات تتقرر مسؤولية التخطيط والمخططين. وكيما ينجح التخطيط والمخططون لابد أن يتوجه تفكيرهم أولا إلى إعادة تخطيط نظام التفكير عند الانسان العربي وأجياله الجديدة لأن الأزمات الاجتماعية مثل الحروب تبدأ في عقول الناس وكذلك حلولها لابد أن تتولد في عقول الناس.

هنا نحن نتحدث عن تخطيط "الكيف" وهو لا يلغي تخطيط «الكم» ولا يقلل من قيمته. ولكن لابد من التذكر أن الثاني هو في خدمة الأول والعكس ليس ـ ولا يمكن ـ أن يكون صحيحا. وللنهوض بهذه الرسالة يتوجب على المخططين التربويين أن يهدفوا الى تسخير المؤسسة التربوية العربية لتحقيق عشر مهمات تواجه بها الأزمات العشر التي سبق تشخيصها :

١ ـ تحقيق حالة من التوازن العقلاني بين التوجهات الدينية ومستلزمات التفكير العلمي . لابد أن نغرس في أذهان أطفالنا وشبابنا أن كل المشكلات الاجتماعية لها أسبابها المادية وأن حل هذه المشكلات لايتم الا بإخضاعها لمنطلق العلم تحت القيادة الأخلاقية للعقيدة الدينية.

٢ ـ التربية العربية يجب أن تكون تربية ديمقراطية. حتى الآن استخدمت المؤسسة التربوية العربية أداة للتلقين وعدم التسامح . حرية الفكر لاتمارس في الصفوف، بل هي محجورة أحيانا كثيرة حتى على مستوى الجامعات العربية. الطريقة الوحيدة لمواجهة النزعة الأوتوقراطية هي بالتربية على التفكير الحر واحترام الرأي الآخر أتفقنا معه أم لم نتفق.

٣ ـ التربية العربية يجب أن تلتزم بتقوية روح الابداع عند الأفراد وتبصيرهم بأن الماضي يمكن أن يكون مصدرا من مصادر الحكمة . . . ولكن الماضي لا يستطيع أن يوفر حلولا لمشاكل الحاضر.

٤ ـ التربية العربية يجب أن تكون تربية حرة، حرة بمعنى أن الحقيقة يمكن أن تكتشف فقط لا أن تلقن. التلقين يلغي حرية الفهم ومعرفة الأسباب. التلقين هو طريقة معبّدة الى الرق العقلي وهذا هو أخطر ما يواجه العرب ويتهددهم اليوم.

٥ ـ التربية العربية يجب أن تعزز صورة الفرد عن نفسه كـ (كائن) حر وصاحب سيادة على نفسه وحياته، كائن يدخل في (علاقة تعاقدية) مع الآخرين، علاقة موجهة نحو الحفاظ على القيمة المتكافئة لكل الأطراف الداخلة في هذا التعاقد.

٦ ـ التربية العربية يجب أن توجه لتربية الأفراد على رفض المحسوبية واسقاطها من تفكيرهم والاعتياد على أن ما يأخذونه يجب أن يكون (حقا) يحصلون عليه بالكفاية والعمل وليس (معروفا) يتفضل به عليهم. ولا (امتيازا) يستمتعون به لأسباب لاعقلانية. هذا هو الطريق الى بناء الاستقلال الذاتي داخل الفرد.

٧ ـ الأجيال العربية الجديدة يجب أن تقاد ـ من خلال التربية ـ الى اكتشاف الأسس البايولوجية والأخلاقية للمساواة بين المرأة والرجل وهم يجب أن يعانوا على تقبل انسانية الانسان ـ ذكرا كان أم أنثى ـ أساسا للتعامل معه.

٨ ـ المؤسسة التربوية العربية يجب أن تثبت للأجيال الناشئة أن القومية العربية هي حقيقة وليست ادعاء وذلك باعطاء الأطفال والشباب العرب حقوقا تربوية متكافئة عبر الحدود السياسية.

٩ ـ التربية العربية يجب أن توجه بوتيرة متعاظمة نحو التدريب التكنولوجي لتعزيز حركة التصنيع. النمط التربوي الذي شاع حتى الآن هو ـ بطبيعته اللفظية والورقية Bookish ـ عقبة كبرى في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية.

١٠ ـ التربية العربية المعاصرة لها مسؤولية عظمى إزاء تنمية الايمان بالعدل الاجتماعي وجعله هدفا أخلاقيا لكل فرد. باطلاع الطلاب على حقائق الدخل القومي وتوزيع هذا الدخل ومستوى الدخول والعلاقة الطردية بين الدخل وضرورات العيش الأساسية ووضع القوة العاملة . . . بتنوير الشباب بهذه الأمور الحيوية وما يتصل بها نستطيع أن نزيد وعيهم بمسببات الظلم الاجتماعي وسبل التحرر منه.

ختاما . . . . .

اذنوا لي إن ألملم أطراف الحديث وأن أستخلص.

إننا في العالم العربي نربط ربطا واعيا بين التخطيط والتنمية حتى أوشك المصطلحان أن يدخلا في دوسم واحد وصار أحدهما يذكر بالآخر. وهذا تحول فكري مهم لكننا لا نستطيع أن نفرح به لمجرد وقوعه ما لم نتيقن من محتواه ووجهته. إن أخطر ما يمكن أن نقع فيه هو أن يحملنا نشيد الانشاد هذا بعيدا عن الواقع قبل أن نسأل أنفسنا . . . تنمية ماذا ؟ تنمية القواعد المادية للمجتمع ؟ أم تنمية الانسان ؟

إن موضوع التنمية الأساس في معتقدي الشخصي هو الانسان العربي. وما تنمية القواعد المادية للمجتمع إلا وسيلة لتنمية هذا الانسان. ومن دون الالتزام به لا يكون للتنمية معنى على الاطلاق وما ينبغي للمخططين التربويين والاجتماعيين أن يخدعوا أنفسهم عن هذه الحقيقة ولا أن يتخوفوا منها.

الهوامش

(١) أصل هذه المناقشة بحث قدم في المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت في ١٩٨٥/١/٢٨ ضمن موضوعات الحلقة التدريسية لمسؤولي التخطيط التربوي في البلاد العربية.

المـــراجع

في اللغة العربية

١ ـ محمد جواد رضا . . . العرب والتربية والحضارة، الكويت ١٩٧٩.

في اللغة الانجليزية

1- Galbraith J. K. **The New Industrial State,** Second Edition, Penguin Books, England, 1975.

2- Holmes, B., **Comparative Education, Some Considerations of Methodology,** Unwin, Education Books, London, 1981.

3- Ridha, M. J. **Education and Contrastive Social Tensions in The Arab World,** Georgetown University, February, 1984.

4- Samuel Bowles and Herbert Gintis, **Schooling in Capitalist America,** Basic Books, New York, 1977.

5- Weber, M. **Essays in Sociology,** Routledge and Kegan Paul, London, 1947.

مجلة العلوم الاجتماعية - المجلد ١٤ - العدد ١ - ربيع ١٩٨٦ (الصفحات ٣٢١ - ٣٧٩)

كير، تكونست، برغان، فريمان، جومبرغ، التربية من أجل العمل، مؤسسة اكربوليس للكتاب، الاكاديمية القومية للتربية، واشنطن، ١٩٨١، ٢٧٤ صفحة.

يعالج الكتاب الذي بين أيدينا، والصادر حديثا باللغة الانكليزية، في الولايات المتحدة، موضوع العلاقة بين التربية والالتحاق بالعمل. وكانت الأكاديمية القومية للتربية قد طلبت من بعض خيرة الخبراء والمختصين العاملين ذوي الباع الطويل في ميادين التربية والاقتصاد والادارة تكوين فريق عمل لدراسة الصلة بين التربية، بجميع جوانبها، ومستقبل الشبان في سوق العمالة، فجاء الكتاب حصيلة لجهودهم المكثفة وثمرة لبحثهم المضني. وهو يتصدى لكثير من القضايا المشتركة بين حقلي التعليم والتشغيل، كما يجيب عن بعض التساؤلات الحساسة التي قد تطرق أذهان العاملين في ميادين التربية والاقتصاد والإدارة. ومنها : كم يحتاج الفرد من التعليم كي ينجح في العمل والتوظيف ؟ ما الذي ينبغي أن يعرفه المسؤولون في المدارس والكليات عن الحقائق الديموغرافية لسوق العمل؟ ما الدور الذي يستطيع الوالدون القيام به لتوجيه أبنائهم نحو اختيار ما يناسبهم من مهن ؟ وغير ذلك من التساؤلات المحتملة.

يضم الكتاب (٢٧٤) صفحة، ويتضمن مقدمة ومدخلا وسبعة فصول :

يشرح المؤلفون في المقدمة دواعي إجراء الدراسة وتأليف الكتاب، والظروف التي رافقت تشكيل فريق العمل، ومدى الفوائد الاقتصادية التي يمكن جنيها من جراء ربط البرامج التعليمية والتدريبية بمتطلبات سوق العمل. وهم يؤكدون نتيجتين هامتين وهما :

أ - أن التعليم يجب ألا ينحصر في المدارس والكليات، لأن الفرد قادر على التعلم، أيضا، من محيط أسرته وعمله وبيئته الاجتماعية والدينية.

ب - وان التشغيل ينبغي ألا يقتصر على العمل المأجور، بل، لابد أن يشمل أيضا العمل من أجل اكتساب الخبرة.

وبعد ذلك يأتي المدخل. وفيه يشرح المؤلفون بشكل خاص أخطار تغيرات سوق العمل، فيقرعون نواقيس التحذير، داعين إلى التخطيط المنظم لمواجهة التغيرات المحتملة في هذه السوق. ويبين هؤلاء أن تركيب القوة العاملة، ونوع الاعمال التي يقوم بها الناس اليوم، سوف يختلفان في السنوات القادمة، عما هو سائد حاليا، الأمر الذي يضع الطلاب الذين يدرسون أو يتدربون، في الوقت الحاضر، من أجل مهن معينة، أمام صعوبات لا يستهان بها في سوق العمل، مستقبلا. ويرى الفريق أن من الضروري جدا تحسين القدرة على التنبؤ بالتغيرات التي ستقع في مجال عرض خدمات العمل والطلب عليها. وهو يأسف، لأن هذه القدرة ما زالت محدودة، وعاجزة عن مواجهة التغيرات التي يمكن أن يحملها المستقبل بين طياته.

أوضاع سوق العمل :

يلقى المؤلفون في فصل (حقائق سوق العمل) أضواء على حركة خدمات العمل، بوضعها الحالي، وما يتوقع أن

تكون عليه في المستقبل، كما يعددون الفوائد التي تنطوي عليها التنبؤات الخاصة بمستقبل اليد العاملة وتحولاتها، ومن بين هذه الفوائد :

أ ـ السماح للمسؤولين في المدارس والكليات بإجراء التعديلات في مقاييس القبول، وفي لائحات شواغر الأمكنة للطلاب.

ب ـ مساعدة كبار أرباب العمل على تقرير استراتيجيات التعبئة والاختيار والتدريب.

ويقدم الفريق في هذا الفصل بعض التنبؤات بشأن مستقبل سوق العمل. ومنها :

أ ـ أن عدد النساء الراشدات اللواتي سيدخلن ميدان العمل سوف يزداد زيادة ملحوظة في جميع أنحاء العالم تقريبا.

ب ـ أن القوة العاملة في المدن سوف تنمو ببطء حتى بداية التسعينات، وبمعدل يزيد قليلا على معدل النمو الذي تحقق في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥.

جـ ـ الأفراد الذين هم في سن (٢٥) وما فوق، سيشكلون الجزء الأكبر من نسبة النمو المتوقعة، في حين أن الشبان الأصغر سنا هم الذين شكلوا نسبة النمو منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٥.

د ـ أن عدد الشبان الذين سيبحثون عن العمل للمرة الأولى سيبقى عاليا خلال السنوات القليلة القادمة ثم يتراجع بعد ذلك.

هـ ـ سوف يحدث تحول حاد في الطلب لصالح حملة الدكتوراه وأساتذة المدارس في السنوات القادمة.

ويعالج فصل (مشكلات الشبان في سوق العمل) موضوع البطالة والمشكلات المرتبطة بها والتي يواجهها كثير من الشبان، ولاسيما الشبان الريفيون الذين يتركون المدرسة قبل إتمام الدراسة الثانوية.

وتدل الإحصاءات، كما يبين المؤلفون، على أن نسبة البطالة بين الشبان في معظم أنحاء العالم هي أعلى بكثير منها عند الكبار.

وتعود البطالة إلى أسباب عديدة منها الافتقار إلى المهارات والخبرات المطلوبة في سوق العمل، ونقص الفرص في الوظائف التي يستطيع الشبان أن يكونوا مؤهلين للعمل فيها.
ومن الأسباب الأخرى قيود الحماية التي تفرضها تشريعات العمل.

ويرى المؤلفون أن الحل يكمن في إجراءين أساسيين، أولهما تحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام، وثانيهما تطوير خبرات الشبان ومهاراتهم.

بين الدراسة والعمل :

من الفصول الأخرى في الكتاب فصل بعنوان (نتائج الدخول إلى المدرسة). وفيه تناول المؤلفون تأثير الدراسة في توفير فرص العمل والنجاح فيه. وهم يؤكدون على وجود علاقة إيجابية بين عدد سني الدراسة وبين تلاؤم الفرد مع الحياة وتكيّفه مع التغير، إلا أن إطالة أمد سني التعليم لا تعني بالضرورة أن المتعلم سينال عملا أفضل وربحا أكبر، وإن كان احتمال ذلك سيزداد دون ريب. ويرى المؤلفون أيضا أن إتمام العام الأخير من الدراسة الثانوية أو الجامعية لا يؤثر، بصورة جوهرية، في نجاح الشخص في سوق العمل، ويلاحظ هؤلاء أن المعلومات حول تأثير التعليم الرسمي في الإنتاج والأرباح والأسعار والعمالة وغيرها، هي أكثر توافرا من تلك المتعلقة بتأثير التعليم غير الرسمي.

وهناك فصل خاص بموضوع برامج العمل في أثناء الدراسة. وهذه البرامج مفيدة في زيادة دخل المشتركين، وفي

تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد. وبواسطتها، يستطيع الطلاب الفقراء مواصلة دراستهم، يدعمهم في ذلك دخلهم المالي من العمل.

الإرشاد المهني :

اهتم الكتاب بموضوع الإرشاد المهني . . . وهو عملية تهدف إلى مساعدة الأفراد على الإفادة من الفرص التعليمية والتدريبية والمهنية المتوافرة في قطر ما. ويشير المؤلفون إلى حدوث تغير، خلال السنوات الأخيرة، في مفهوم الإرشاد المهني من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فهذا المفهوم لم يعد يقتصر على الجانب المهني، بل امتد ليشمل نظرة المرء إلى الحياة، وتطوره العام.

وتدل النظريات الحديثة على أن الفرد، فيما بين ٥ و ١٨ سنة، يمر بثلاث مراحل قبل أن يتخذ القرار النهائي بشأن مهنته المفضلة، وهذه المراحل هي :

أ ـ الوعي بالحرفة.
ب ـ استكشاف الحرفة.
جـ ـ إعداد الحرفة.

أما المرحلة الأولى فتظهر فيها البوادر الأولى لميول الطفل المهنية، من خلال التعلم في المدرسة الابتدائية، وعن طريق الوسائل السمعية البصرية والرحلات في الحقول، ومشاهدة التلفزيون وغير ذلك.

وفي المرحلة الثانية تتضح الصورة وتنمو المشاعر المهنية بواسطة القراءة وملاحظة الناس وهم يعملون ويتحدثون عن خبراتهم . . . وكذلك من خلال العمل الجزئي في العطلة الصيفية. أما المرحلة الثالثة فتتضمن حيازة المعرفة والمهارات المناسبة لعمل ما . . وخلالها يتم اتخاذ القرار بالخيار المهني. ويلعب التوجيه المهني دوره في المرحلتين الثانية والثالثة. وقد ضعف مؤخرا الاعتماد على المستشارين المهنيين في مجال الإرشاد وازداد التوجه نحو طرق أكثر تنظيما ومنهجية كالإفادة من المراكز المهنية والآلات الالكترونية والاختبارات وإصلاح المناهج . . كما برز الاهتمام بدور الوالدين في إرشاد أبنائهم، إذ أن الالتصاق الوثيق بين هؤلاء وأولئك يوفر فرصا جيدة للإرشاد.

التدريب والخبرة :

يتناول فريق الخبراء في فصل خاص برامج التدريب المهني وأهميتها ودورها في المساعدة على التشغيل والاستخدام، مع الإقرار بأن قابلية الحصول على وظيفة أو عمل لا تعتمد على المهارات والخبرات المهنية، فحسب، بل إن لها علاقة أيضا بمستوى الطلب على خدمات العمل ونوعه. وتهدف برامج تدريب اليد العاملة إلى إزالة العقبات أمام تشغيل أولئك الذين يواجهون صعوبات خاصة في سوق العمل. ويؤكد مؤلفو الكتاب على أن الأبحاث قد أثبتت أن فوائد التدريب على المهارات هي أكبر من فوائد الخبرة من خلال العمل، ولكن التدريب لا يشكل حلا كاملا لجميع مشكلات البطالة أو بديلا عن دعم الدخل. ويخلص الفريق إلى أن تدريب القوة العاملة وخبرة العمل والتعليم العلاجي هي جميعها نافعة بالنسبة لكثير من الذين يرغبون في العمل، ويملكون القدرة عليه، ولكنهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة. ويمكن للأفراد الذين سبق أن دخلوا معترك العمل أن يتلقوا تدريبا إضافيا يكسبهم مهارات إضافية تمكنهم من ملء شواغر في مستويات أعلى من العمل.

ويعالج فصل آخر موضوع برامج خبرة العمل، وهي برامج مفيدة جدا للطلاب، وذات صفة تعليمية. ويرى المؤلفون أن من واجب المدارس والكليات أن :
أ ـ تحدد بوضوح أهداف برامج تعليم العمل.

ب ـ تختار بعناية الطلاب الأقدر على الإفادة من هذه البرامج.
جـ ـ تخصص الموارد الضرورية الكافية لتوفير مستوى عالٍ من التعليم.
د ـ تربط التعليم التجريبي بالعمل في الصفوف والمختبرات.

ويعيد فريق الخبراء التأكيد على مشكلة هامة تتجلى في انعزال الطلاب والأسرة والمدارس عن التغيرات التي تقع في مجال العمل، مما يجعل المسؤولين في الكليات يجدون صعوبة في الحكم على الاتجاهات السائدة في سوق الاستخدام. وبالطبع فإن الفريق لاينصح المدارس بتغيير مناهجها استجابة لتطورات قصيرة المدى، وإنما بالاكتفاء مؤقتاً بالتشاور مع أرباب العمل، فهؤلاء الذين يستخدمون أعدادا كبيرة من المتخرجين من الكليات، يمكن الاعتماد على تعاونهم مع الأساتذة والمختصين والإداريين، لأن لهم مصلحة في هذا التعاون . . . فهم يفيدون من تحسين مؤهلات القوة العاملة التي يستخدمونها، كما أن المدارس والكليات تفيد بدورها من ربط مناهجها بحاجات العمل ومستلزماته. وهكذا فإن المصلحة المشتركة بين أرباب العمل والمؤسسات التعليمية تجعل تعاونها أمرا لامناص منه. ويلح المؤلفون على ضرورة تعاون الطرفين، لأن عملهما المشترك ينتج مردودا أكبر بكثير من المردود الناجم، فيما لو عمل كل طرف منهما على انفراد. وهم يطالبون أرباب العمل لمساعدة المدارس والكليات عن طريق توفير فرص عمل بدوام جزئي للطلاب، وبواسطة إرشاد الطلاب وتوجيههم، كما يطالبون المربين بضمان إحراز المتعلمين وممارستهم المهارات المطلوبة في سوق العمل.

ويعود المؤلفون في خاتمة الكتاب مرة أخرى إلى مشكلة بطالة الشباب، وهي المشكلة التي تزداد خطورة في الريف، ولاسيما عندما لا يعمل الاقتصاد بكامل طاقته. ويدعو الخبراء الحكومات إلى إيجاد وظائف جديدة من خلال التوسع في الاقتصاد، وكذلك إلى رصد الأموال الكافية لتغطية تكاليف تشغيل الشباب الذين يقل معدل إنتاجيتهم عن المعدل الوسطي. كما يؤكدون على ضرورة إيجاد صلات وثيقة بين العمل داخل المدرسة والعمل خارجها.

تعقيب :

فيما يلي بعض الملاحظات التقييمية السريعة على كتاب (التربية من أجل العمل) :

١ ـ لاشك أن اشتراك سبعة من أبرز المختصين في قضايا التربية والاقتصاد، في تأليف هذا الكتاب الأجنبي الهام، يكسبه مصداقية علمية واضحة. ومما يضفي عليه أهمية إضافية، بالنسبة لنا، ندرة الكتب العربية الموثوقة التي تقيم جسورا بين المدرسة والعمل. إن المشكلات التي تعاني منها الدول العربية، بشكل عام، من جراء عدم وجود تنسيق بين مدارسنا وكلياتنا من جهة، وبين سوق العمل الذي يضم وظائف الدولة والأعمال الحرة، من جهة ثانية، من جراء عدم قدرتها على التنبؤ بالتغيرات التي تجري باستمرار في مجال عرض خدمات العمل والطلب عليها، تجعل الاطلاع على هذا الكتاب وغيره من الكتب المماثلة، أمرا مفيدا وضروريا. إن المؤسسات التعليمية، في البلدان العربية، كثيرا ماتخرّج أعدادا فائضة من ذوي الاختصاصات التي لا حاجة كبيرة لها في سوق الوظيفة والعمل، في حين تقصر في تخريج الأعداد الكافية من أصحاب الاختصاصات والمهارات التي تشتد الحاجة إليها. ومن جهة اخرى قد يختار طالب عربي دراسة اختصاص معين يكون مقبولا ورائجا في وقت ما، وعندما ينهي الطالب دراسته بعد سنوات طويلة يجد أن سوق العمل قد تغيرت، وأن الطلب على اختصاصه قد ضعف إلى حد كبير. مثل هذه المشكلة تجعل من الضروري الإفادة من الدراسات والمؤلفات التي تعالج قضايا العلاقة بين التربية والعمل، ولا سيما المؤلفات الاجنبية التي تتصدى للموضوع من منطلق علمي متقدم، حتى يساعد ذلك في اجراء تخطيط بعيد المدى للملاءمة بين مناهج الدراسة والتدريب، وبين حاجات سوق العمل، في الأقطار العربية.

٢ ـ مما يمكن أن يؤخذ على الكتاب أنه تحدث عن العلاقة بين التعليم والعمل في جميع أجزاء العالم، على حد سواء دون التمييز بين منطقة وأخرى. ولعله كان من الأفضل أن يتم التفريق بين أوضاع الدول المتقدمة وأوضاع الدول النامية، فمثلا، إن من بين النتائج التي توصل إليها المؤلفون، والتي سبق ذكرها في صفحات سابقة،

أن إنهاء العام الأخير من الدراسة الثانوية أو الجامعية لايؤثر جوهريا في نجاح الشخص في سوق العمل. وهذه النتيجة تنطبق على الدول المتقدمة حيث تكون ثقافة الشخص ومهارته الحقيقيتان هما المقياس الفعلي للحكم على أهليته، ولكنها قد لاتنسحب على الدول النامية ومنها الدول العربية حيث يعطي حصول الشخص على الشهادة الثانوية أو الإجازة أو الدكتوراه فرصا للعمل أكبر بكثير من فرص المتعلم الذي يتوقف عن الدراسة قبل الحصول على الشهادة، ولا سيا في وظائف الدولة.

٣ ـ لقد أسهب الكتاب كثيرا في شرح النواحي الاقتصادية المتعلقة بالعمل والبطالة دون إيلاء اهتمام مماثل للبرامج التعليمية والتدريبية التي تجري في المدارس، أي أن الكتاب لم يقم توازنا بين الجانبين التربوي والاقتصادي، فبدا وكأنه كتاب اقتصادي أكثر منه كتابا تربويا، مع أن الهدف الأساسي منه تكييف برامج التدريس والتدريب في المدارس والكليات لتصبح مواكبة لحاجات سوق العمل ومستلزمات التوظيف، أي أن هدفه التربوي يأتي قبل أي هدف آخر.

٤ ـ إن من بين مميزات الكتاب أنه يتضمن كثيرا من القوائم والجداول والبيانات المفيدة عن واقع التعليم والعمل.

٥ ـ يحتوي الكتاب على عدد كبير من التوصيات الهامة المفيدة، ليس للحكومات والمؤسسات التعليمية وأرباب العمل فحسب، وإنما أيضا للأفراد والاتحادات المهنية والهيئات الاقتصادية.

٦ ـ يشير الكتاب إلى نهج هام تجري ممارسته على نطاق واسع في الدول المتقدمة، ونقصد بذلك العمل في المدارس والكليات في أثناء الدراسة . . ومثل هذا النهج لا يتوافر إلا ضمن حدود ضيقة للغاية في معظم دول العالم الثالث. صحيح إن في هذه الدول تعليما مهنيا وتدريبا حرفيا، إلا أنه لا توجد في مدارسها ترتيبات لممارسة الأعمال والمهن لفترات طويلة خلال سني الدراسة.

إن معظم مؤسساتنا التعليمية العربية تعتمد اليوم اعتمادا أساسيا على التعليم النظري والممارسات الجامدة. ولابد لها إذا أرادت أن تواكب ركب التقدم، من أن تحذو حذو المؤسسات الأجنبية الراقية التي تضع العمل والممارسة المهنية في رأس سلم أولويات اهتمامها.

مراجعة: ياسر الفهد
وزارة التربية ـ دمشق

سمير محمد حسين ، تحليل المضمون ـ تعريفاته ومفاهيمه ومحدداته ـ استخداماته الأساسية ووحداته وفئاته ـ جوانبه المنهجية ـ وتطبيقاته الاعلامية ـ ارتباطه ببحوث الإعلام والدعاية والرأي العام، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣، ١٣٢ صفحة.

تحليل المضمون أحد أدوات البحث المستخدمة بكثرة في البحوث الإعلامية إلى الدرجة التي جعلت البعض يعتبرها أحد مناهج البحث التي يمكن الاكتفاء باستخدامها في محاولة الإجابة على أسئلة البحث وفروضه.

وبسبب افتقار المكتبة العربية إلى كتاب مستقل عن تحليل المضمون ورغبة في تضييق الهوة المعرفية بين النظرية والتطبيق بالنسبة للباحثين العرب أصدر الدكتور سمير حسين عميد كلية الإعلام جامعة القاهرة سابقاً هذا الكتاب الذي يتناول تناولا مباشرا وبطريقة مركزة تحليل المضمون ويتناوله الباحث باعتباره أسلوباً وأداة بحثية تستخدم بالتكامل مع أدوات أخرى في إطار منهج المسح.

يقع الكتاب في خمسة فصول ينتهي كل منها بقائمة مراجع عربية وأجنبية وتتناول الفصول الخمسة بالترتيب : نشأة تحليل المضمون ومحدداته الرئيسية، الاستخدامات الأساسية لتحليل المضمون، وحدات التحليل، فئات التحليل، وبعض الجوانب المنهجية في تحليل المضمون. . ويمكن تفصيل ذلك كما يلي :
الفصل الأول : يتناول: نشأة تحليل المضمون، تعريف تحليل المضمون، خصائص هذا الأسلوب والمحددات والمفاهيم الأساسية لتحليل المضمون. في نشأة تحليل المضمون يشير المؤلف إلى ارتباط هذه النشأة بالدراسات الإعلامية والاحتياجات المنهجية لعلم الإعلام وبروز هذه النشأة أثناء الحرب العالمية الثانية.

وفي تعريف تحليل المضمون يورد المؤلف تعريفات لويلز وبرلسون وليتس وبول وجانيس وكابلان وجولدسن وكارترايت وباركوس وبيزلي وثورب وكريندروف، وفي النهاية يقدم تعريفاً لتحليل المضمون وهذا نصه: «تحليل المضمون أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها، من حيث الشكل والمضمون، تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث وفروضه الأساسية طبقا للتصنيفات التي يحددها الباحث وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك، إما في وصف هذه المواد الإعلامية أو لاكتشاف الخلفية الفكرية والثقافية والسياسية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية، أو التعرف على مقاصد القائمين بالاتصال، من خلال الكلمات والجمل والرموز والصور وكافة الأساليب التعبيرية شكلا ومضمونا، وذلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة ووفق أسس منهجية ومعايير موضوعية، وأن يستند الباحث إلى الأسلوب الكمي بصفة أساسية».

وخصائص هذه الأداة البحثية التي يذكرها المؤلف في هذا الفصل هي:

١ ـ أسلوب يعتمد على تكرارات ورود الكلمات أو الجمل أو المعاني الواردة في قوائم التحليل في المادة الاعلامية.
٢ ـ يتم التحليل للجوانب الموضوعية والشكلية.
٣ ـ ارتباط عملية التحليل بالمشكلة البحثية وفروضها وتساؤلات البحث.
٤ ـ الاعتماد على الأسلوب الكمي بهدف التحليل الكيفي على أسس موضوعية.

ويتناول الفصل محددات تحليل المضمون الأساسية وهي: الموضوعية أو المنهجية، الحياد، الانتظام، والعمومية ويقصد بها ارتباط نتائج التحليل بالإطار النظري للدراسة، والتحليل الكمي مقابل التحليل الكيفي وتحليل المضمون الظاهر مقابل كشف النوايا الخفية للمضمون. ويعني هذا وجود مستويين للتحليل الأول المستوى الوصفي والثاني المستوى التحليلي. في الأول منها نصف المضمون الظاهر لمادة التحليل وفقا لفئات التحليل وفي الثاني نربط نتائج التحليل بمتغيرات البحث والبيانات الأخرى.

ويعرض الفصل الثاني الاستخدامات الأساسية لتحليل المضمون في المجال الإعلامي، واستناد إلى دراسات هولستي وبرلسون وتجربة استخدام تحليل المضمون في البحوث المصرية يعرض مجموعة من الاستخدامات هي: توصيف المضمون، وصف القائمين بالعمليات الاتصالية، وصف المتلقي، وصف تأثيرات المضمون، المساعدة في إجراء البحوث ورصد التغيرات الفكرية والسياسية ويضرب المؤلف أمثلة منها:
(١) الاستخدامات لتوصيف المضمون ووصف الاتجاهات التي ينطوي عليها المضمون الإعلامي ـ مثل :ـ

(أ) التحليل الزمني للرسائل الاعلامية التي يقدمها مصدر واحد عبر فترات زمنية طويلة.
(ب) تحليل الرسائل الإعلامية التي يقدمها مصدر واحد في مواقف مختلفة.
(جـ) تحليل الرسائل الإعلامية التي يقدمها مصدر واحد لجماهير متنوعة.

(٢) كشف الاختلافات الدولية في المضمون الإعلامي وفي مراكز الاهتمام ـ ومن أمثلة ذلك دراسة اليونسكو لمضمون الصحف اليومية في ١٧ دولة خلال أسبوع من شهر مارس ١٩٥١ للتعرف على درجة الاختلاف بين هذه الصحف في تناول الأخبار والموضوعات ومعالجتها.

(٣) ربط الخصائص المعروفة للمصدر بالرسائل التي يقدمها، ويقصد بالمصدر هنا شخص أو صحيفة أو إذاعة.
(٤) التأكد من صحة وصدق الإجراءات التي اتبعت في اختيار العينات عن طريق تحليل مضمون العينات التي تم اختيارها، تحديد الخصائص المرتبطة ببعض المفاهيم العامة في العلوم الاجتماعية، التحقق من صدق بعض الفروض بتحليل مجموعة من القصص مثلا.
(٥) رصد حركة التغيير الثقافي والفكري والحضاري وفي هذا الإطار نبه المؤلف إلى ضرورة اختيار المواد الممثلة للفترة موضع البحث.

ويتناول الفصل الثالث وحدات تحليل المضمون :

وهنا يميز بين ثلاثة مفاهيم هي:
(١) وحدة التسجيل ، أي وحدة العد التي يظهر من خلالها تكرار الظاهرة.
(٢) وحدة السياق وهي الفقرة أو الموضوع الذي يقوم الباحث بفحصه ودراسته للتعرف على وحدات التسجيل واستخراجها.
(٣) وحدة التصنيف وهي الوحدات المرتبطة بعملية التحليل.

ويعرض المؤلف خمس وحدات في تحليل المضمون هي :
(١) وحدة الكلمة.
(٢) وحدة الموضوع أو الفكرة.
(٣) وحدة الشخصية.
(٤) الوحدة الطبيعية (مثل الكتاب والفيلم)
(٥) مقاييس المساحة والزمن.

مثل وحدة الصفحة وأجزائها، وحدة العامود، وحدة السنتيمتر ووحدة الدقيقة بالنسبة للاذاعة والتليفزيون.

ويشير المؤلف في نهاية هذا الفصل إلى أنه ليس من الضروري أن يقتصر الباحث في تحليله على وحدة واحدة فقط من هذه الوحدات، وان اختيار الوحدة لايكون عشوائياً وإنما يستند إلى خطة المادة موضع التحليل وشكلها وكميتها وهدف التحيل والإمكانيات المتاحة.

والفصل الرابع في فئات تحليل المضمون، في البداية يشير المؤلف إلى أن تحديد فئات التحليل يجب أن يكون بناءً على الأهداف الرئيسية للبحث وأنه لاتوجد فئات جاهزة للاستخدام في كل البحوث، ويقسم المؤلف فئات التحليل الى نوعين رئيسيين هما:

(أ) فئة الموضوع أو ماذا قيل.. ويتضمن هذا القسم فئات فرعية هي :

(١) فئة الموضوع، فئة اتجاه المضمون مع أو ضد ومحايد، إيجابي سلبي.
(٢) فئة المستويات أو الأسس من حيث القوة والضعف ـ الأخلاقية واللاأخلاقية.
(٣) فئة القيم أو الأهداف والاحتياجات حيث سعي للتعرف على مايريده الجمهور ومايتطلع للحصول عليه، ويعرض المؤلف لتقسيم لاسويل لهذه الفئة إلى فئات فرعية ثلاث هي الدخل ـ الأمان ـ التمايز.
(٤) فئة الأساليب المتبعة، أي الأساليب التي اتبعت لتحقيق النتائج والنهايات..
(٥) فئة السمات أو القدرات من حيث السن والجنس والوظيفة والمستوى الاجتماعي والديني والجنسية.
(٦) فئة المثل، التعرف على الشخص أو المجموعة التي تظهر في موقع قيادي كمحرك للأحداث لمعرفة الشخصيات التي يتم التركيز عليها.
(٧) فئة مصدر المعلومة وأهم المصادر: الأشخاص، الصحف، المحطات، الكتب، الأقلام، والوثائق.
(٨) فئة المعلومة، اتجاهها ـ مدى صدقها ـ إمكانية تقييمها وتستخدم عند محاولة الكشف عن منشأ المعلومة المتضمنة ومن أين جاءت.

(٩) فئة الجمهور المستهدف وتستخدم عند محاولة التعرف على الجماعات المستهدفة وخصائصها، الفرق بين مايوجه إلى جماعة معينة وجماعة أخرى.

(ب) : فئات لتحليل كيف قيل ماقيل (خاصة بالشكل).

(١) شكل أو نمط المادة الاعلامية ، ففي الراديو مثلا يتم التفرقة بين المواد الدرامية ـ غير الدرامية ـ أخبار ـ تعليقات ـ تمثيليات ـ أفلام ـ أغاني ـ موسيقى ـ أحاديث ـ برامج خاصة ـ قرآن كريم ـ مسرحيات ـ منوعات ـ اعلانات.
(٢) فئة شكل العبارة، أي القواعد اللغوية المتبعة في الرسالة ومكوناتها البنائية ويعرض لتقسيم لاسويل للجمل إلى: جمل حقائقية ـ جمل تعبر عن تفضيلات ـ جمل تعريفية.
(٣) فئة شدة الاتجاه : وذلك عندما يهتم الباحث بدراسة الشدة النسبية لبعض الموضوعات والتعرف على استخدام مصطلحات معينة.
(٤) فئة اللغة المستخدمة، فصحى، فصحى مبسطة، عامية. وذلك للتعرف على النمط اللغوي السائد عند تقييم المعلومة ومدى استخدام المستويات اللغوية المناسبة لنوع الجمهورالمستهدف من المادة الإعلامية.
(٥) فئة المساحة أو الزمن المخصص للمادة موضوع التحليل.
(٦) فئة موقع المادة موضوع التحليل في الصحف مثلا في الصفحة الأولى ـ ام مدفونة ـ أم في الصفحة الأخيرة ـ وفي داخل كل صفحة: في أي ركن وأي قسم من الصفحة العلوي أم السفلي ـ في الصفحة الثابتة أم المتغيرة.
(٧) ترتيب المضمون.
(٨) تكرار المضمون في نفس الوسيلة أو في أكثر من وسلة ـ بنفس الشكل أم بأشكال مختلفة.
(٩) المعالجة البتوغرافية ، ومن أمثلتها: العناوين الضخمة ـ العناوين الفرعية ـ الأبناط الكبيرة ـ الأبناط الثقيلة ـ وجود خطوط تحت عبارات معينة، اتباع أساليب التوازن والتناسب في إخراج المادة موضع التحليل ـ المعالجة الفنية واستخدام الأساليب.
(١٠) جذب الاهتمام ـ استخدام الألوان ـ استخدام الرسوم.

والفصل الخامس عن الجوانب المنهجية لتحليل المضمون ويتناول هذا الفصل:
الإحساس بالمشكلة وتحديدها، فرض الفروض ووضع التساؤلات البحثية ـ اختيار العينات، ثبات التحليل، صدق التحليل، التحليل الإحصائي والتفسير والاستدلال.
(١) تحليل المشكلة وتحديدها وتتضمن هذه الخطوة مجموعة خطوات فرعية هي:
جمع البيانات ، استخلاص المعاني ـ البحث عن مزيد من الحقائق.
(٢) فرض الفروض العلمية وتحديد التساؤلات البحثية: أهمية الفرض في البحث العلمي وشروط الفرض الجيد.
(٣) اختيار العينات، أسس اختيارها، التعريف ببعض المصطلحات المتصلة بالعينة مثل المجتمع ووحدات المعاينة والإطار وأخطاء المعاينة، أنواع العينات. . ويشير المؤلف إلى أنه توجد مشكلات خاصة بالعينة في تحليل المضمون بالاضافة إلى المشكلات العادية الخاصة بالعينات ويرجع ذلك لوجود ثلاثة مستويات مختلفة مطلوب سحب عينة من كل نوع في الدراسات الاعلامية هي:
مستوى المصادر من جرائد ومحطات وكتب وأفلام، مستوى زمني أو مستوى التواريخ والأعداد والطبعات، ومستوى المضمون واختيار المضمون المرتبط بالمشكلة ـ وينهي هذا الجزء من الفصل الأخير بالحديث عن أنواع العينات في تحليل المضمون وهي تشابه أنواع العينات المألوفة في مناهج البحث عموما.

مشكلة الثبات : وهنا يشير الباحث إلى ضرورة بساطة الوحدات والفئات المستخدمة، الخبرة والتدريب العالي للباحثين ـ توافر تعليمات دقيقة محددة لعملية التحليل ـ ويتوفر الثبات إذا توصل باحثون مختلفون إلى نفس النتائج بتطبيق نفس الاستمارة وإذا توصل الباحث إلى نفس النتائج إذا أجرى التحليل في أوقات مختلفة.

ـ الصدق : يقصد به في تحليل المضمون مدى قدرة هذا الأسلوب على توفير المعلومات المطلوبة ومدى ملاءمتها، ولتحقيق درجة منه يجب تحديد فئات التحليل ووحداته بدقة، تحديد المفاهيم، أخذ آراء عدد من المحكمين والخبراء.

هـ ـ أما عن رأينا في الكتاب ـ فنرى أن الكتاب رائد في ميدانه ويسد حاجة ونقصا ملحا في المكتبة العربية، ويعرض الكتاب موضوعه مستخدما الكثير من الأمثلة من أبحاث استخدمت تحليل المضمون ويعرض الكثير من الأفكار البحثية الموحية بإجراء بحوث مشابهة.

غير أن الكتاب لايخلو من بعض الهنات هنا أو هناك ويفضل مراعاتها في طبعته القادمة.

(١) في الفصل الأول ص ٢٢ عند الحديث عن محددات تحليل المضمون يذكر في هذا الفصل الفقرة (٥) التحليل الكمي مقابل التحليل الكيفي، وتحليل المضمون الظاهر مقابل كشف النوايا الخفية للمضمون ص ٢٨ ـ وهذه يمكن القول أنها مشكلات منهجية في تحليل المضمون أكثر منها محددات للمنهج ومكانها الفصل الخامس بدلا من الفصل الأول.

(٢) رغم ما أشار اليه المؤلف من وجود حوالي ٥٠ دراسة في مصر استخدمت تحليل المضمون إلا أنه لم يعرض لنا جزءاً من هذه الدراسات واشتقت الأمثلة من دراسات أجنبية خصوصا وأن التحليل يختلف من لغة إلى أخرى وهذه مادة علمية كانت ستثري الكتاب.

(٣) التعريف الذي قدمه المؤلف لتحليل المضمون بعد عرض عدة تعريفات تعريف مطول ويكشف عن نزعة توفيقية خلفه ويزيد التعريف الأمور تعقيدا لاتحديدا وبالتالي لايؤدي مهمة التعريف ونرى فيه عناصر التعريفات السابقة متجاورات رغم اختلاف أصولها النظرية.

(٤) ص ٥٧ الفقرة الأخيرة يقول المؤلف «كما تمثل اختبارات الاسقاط كاختبارات رور شاخ في ربط الكلمات واختبار الإدراك الداخلي للموضوع أبرز تطبيقات تحليل المضمون في هذا المجال» والحق أن اختبار الرور شاخ ليس اختباراً لربط الكلمات.

(٥) ص ٦٤ يقول المؤلف إن عملية تفسير النتائج الخاصة ببحوث خصائص فئات الجمهور يتم بناء على ثلاثة أنماط رئيسية وبعد ذلك يعرض اثنين فقط.

(٦) ص ١٢٧ في الفقرة الأخيرة من إجراءات التأكد من ثبات استمارة التحليل يقول المؤلف «إذا كانت درجة الارتباط إيجابية عالية دلّ ذلك على وجود درجة اتساق عالية في استمارة التحليل» والحق أن هذه عبارة عامة ولفظة إيجابي وسلبي غير موفقة وعادة مايستخدم بدلا منها سالب وموجب.

(٧) الكتاب مزود بقائمة بالمراجع في نهاية كل فصل، لكن القائمة الموجودة في الفصل الرابع تحتوي على ١١ مرجعاً فقط بينما يوجد في الفصل خمس عشرة إحالة إلى المراجع.

(٨) رغم اعتراف المؤلف بأن تحليل المضمون يتجه ناحية المزيد من التحليل الكمي إلا أنه لم يتطرق إلى أنسب الأساليب الإحصائية التي يفضل استخدامها في التحليل الكمي للمضمون.

مراجعة: احمد عبد العاطي

وزارة الثقافة ـ مصر

محمد فضة، مشكلات العلاقات الدولية ـ دور الشركات العالمية في السياسة الخارجية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٣، ٦٧ صفحة.

على الرغم من محاولة العلوم الاجتماعية الأخذ بمنهجية العلوم الطبيعية في دقة التحليل والاستنتاج والقياس، فإن أهم ما يميز العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية أن الأولى تدرس ظاهرة طبيعية وغالبا ما تنتهي بقاعدة أو قانون، بينما تعالج الثانية ظاهرة اجتماعية أحد أطرافها الإنسان. ولأن الإنسان متطور بطبيعته، فلا يمكن لدراسة الظواهر الاجتماعية أن تنتهي بقاعدة أو قانون يمكن تطبيقه في كل زمان ومكان.

ومع ذلك فإن للنظريات الاجتماعية (اقتصادية كانت أم سياسية أم تاريخية) تأثيرا توجيهيا بالغ الخطورة على الأفراد والجماعات ، هو أكبر بكثير من تأثير قواعد وقوانين العلوم الطبيعية . فالأرض ، مثلا ، ستستمر في دورانها ، كما كانت على الدوام ، مهما كانت وجهة نظر علماء الفلك وتحليلاتهم حول هذه الظاهرة الطبيعية ؛ أي أن علم الفلك ، وعلى الرغم من أنه يستمد معارفه من رصد الكواكب وتتبع حركتها ، فإنه لا يستطيع ان يؤثر بطريقة أو بأخرى ، على مسارها وسرعة دورانها . ولكن الخطورة في العلوم الاجتماعية أن النظريات والمفاهيم والمعتقدات التي تروج لها تساهم إلى حد بعيد في صياغة سلوك الأفراد ، وتتحكم بالتالي ، في اتجاهات تطور المجتمعات . ومن هنا كان الاقتصادي البريطاني المعروف جون مينارد كينز على حق عندما قال[١] :

"إن أفكار فلاسفة الاقتصاد والسياسة ، صائبة كانت أم خاطئة ، لها من الأهمية أكثر مما يعتقد بوجه عام . فالحقيقة أن العالم يكاد يكون مسّيرا بهذه الأفكار فقط . إن الرجال التنفيذيين الذين يتصورون أنهم خارج نطاق التأثيرات المذهبية تتناهى إلى مسامعهم أصوات علوية ونداءات سماوية إنما يجترون في الحقيقة نظما وهمية تفتقت ، قبل سنوات في ذهن كويتب من الأوساط الأكاديمية" .

هذه بديهية ينبغي ألا تفوت أحدا من العاملين في حقل العلوم الاجتماعية . سواء كانوا من المدرسين أو الدارسين ، خصوصا في المرحلة الجامعية ، وفي بلادنا بالذات التي تتعرض الآن إلى هجمة فكرية شرسة هدفها إدامة التحكم الاستعماري بنا ، اقتصادا وثقافة وسياسة . . ومصيرا . ولهذا فإن المسؤولية التي يحملها الأستاذ الجامعي ، كمرب للأجيال ، هي مسؤولية جسيمة ، لا يجوز معها الغموض او التعميم أو نقل ما تتضمنه الكتب والمجلات الأجنبية إلى الطلاب بدون تدقيق أو غربلة ، خصوصا وأن اغلب ما تحمله هذه الكتب والمجلات حول قضايانا هو من أرادأ انواع "الزوان" .

كانت هذه مقدمة لا بد منها ونحن بصدد مراجعة كتيب حول دور الشركات "العالمية" في السياسة الخارجية للدكتور محمد إبراهيم فضة ، أستاذ مساعد العلاقات السياسية الدولية في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية ، وحامل الشهادات التالية : دكتوراه فلسفة في العلاقات السياسية والسياسة الخارجية ، ما جستير في العلاقات الدولية ، ما جستير في الإدارة العامة وبكالوريوس في العلوم السياسية .

ومما لا شك فيه أن الكاتب قد أحسن اختيار الموضوع لأن الضجة التي أثارتها ، ولا تزال تثيرها ، "الشركات العالمية" في الأوساط السياسية والاقتصادية الدولية ، والقلق البالغ الذي تتابع به بلدان العالم الثالث ، خاصة ، نشاطات هذه الشركات ، جديران بمتابعة وتحليل المفكرين وأساتذة الجامعات العرب لها ، ولا سيما وأن لهذه الشركات تاريخا "حافلا" في الوطن العربي ، من خلال استنزافها للموارد الطبيعية فيه ، ومن خلال تزايد نشاطاتها منذ حرب رمضان ١٩٧٣ ، وما أعقبها من تعاظم في الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي ، وارتفاع أسعاره ، وتزايد عائداته .

ولكن الدكتور فضة ، الذي أحسن اختيار موضوعه ، لم يحسن معالجته ، فجاءت تحليلاته واستنتاجاته مخيبة للآمال . فهو من صياغته "لمحتويات" بحثه يتخذ موقفا ينمّ عن تعاطف وتقدير لدور الشركات "العالمية" في السياسة والاقتصاد . فبعد المقدمة ، والتعريف ، وشرح أبعاد السياسة الدولية والاقتصاد القومي ، وسياسة أمريكا الخارجية والشركات "العالمية" ، يخصص الكاتب بندا في "المحتويات" بعنوان "الشركة العالمية عامل لتحقيق الاقتصاد العالمي" وبندا آخر بعنوان " الشركة العالمية عامل في صنع السلام" .

ولا بد للقارىء العربي من أن يتوقف عند هذين البندين ليتساءل ، على الأقل عما يقصده الكاتب العربي المذكور من "تحقيق الاقتصاد العالمي" ، فما يكاد القارىء ينتقل إلى المتن بحثا عن أجوبة لتساؤلاته حتى يكتشف أن الكاتب لم تسعفه عربيته ، بالنسبة للعنوان الأول ، فاستخدم تعبير "تحقيق الاقتصاد العالمي" وهو يعني "تدويل الاقتصاد" أما بالنسبة للعنوان الثاني فلا يترك الباحث لقارئه مجالا للتأويل في موقفه الذي يعبر عنه العنوان المذكور فهو يقول في الصفحة (٤٢) :

"لقد ظن الكثير أن المنظمات الدولية ومثيلاتها تخلق جيلا من مواطني العالم . ولكن العكس هو الصحيح لأنها تساعد على تعزيز القومية حيث أن الأعضاء يمثلون دولهم . أما الشركة العالمية ذات الفعالية الاقتصادية المجربة فقد أصبحت البوتقة الجديدة والوسيط الذي يتحتم فيه على الجميع ، الانتاج معا ، والاختلاط وحل المشاكل بغض النظر عن الدين واللون والطبقة . . ."

ومن كان عنده شك في أن الباحث يؤمن إيمانا عميقا بأن الشركة "العالمية" قادرة على إنجاز ما عجزت عن إنجازه الأمم المتحدة . فسيتبدد شكه عندما يقرأ في الصفحة نفسها ما يؤكد أن الكاتب يعني ما يقول ، وما يؤكد أيضا ، وبالمناسبة ، أن الكاتب ليس كاتبا وإنما هو مترجم رديء . فهو يقول :

"ويعتقد البعض أن الشركة العالمية هي عامل مساعد على السلام العالمي ، فيرون أنها من نسل مؤسسات إنسانية مثل الكنيسة أو الصليب الأحمر أو محكمة العدل الدولية أو يونيسيف . وعلى الرغم من أن بعضها يساهم في صناعة الحرب ، إلا أنها أكثر فعالية" .

ومع أن من الممكن استشفاف المعنى من السياق العام ، إلا أن الجزء الأخير من الفقرة المذكورة يبقى لغزا يستعصي على التكهن والتخمين : إذ من هو الذي يساهم في صناعة الحرب : أهي الكنيسة أو محكمة العدل ، و . . . . و . . . . أم هي الشركة "العالمية" ؟ ثم ماذا يعني الكاتب بقوله "إلا أنها أكثر فعالية" ، هل المقصود أنها اكثر فعالية في صنع الحرب أم في صنع السلام ؟ ؟ .

ولا بد للقارىء أيضا من التأمل طويلا في موقف الكاتب من "القومية" فبالإضافة للنص المقتبس أعلاه ، يقول الكاتب في الصفحة (٤٢) أيضا :

"تعتمد نظرية السلام على الفرضية أن القومية شيء ضار إذ أنها السبب الرئيسي للنزاعات والحروب . وبالعكس فإنه إذا تبادلت الدول الثقافات والتكنولوجيا فلا أحد يريد مقاتلة أحد . إذ أن التركيز سيكون على الربح والحياة الأفضل بدلا من المواجهات السياسية والحروب . ولهذا فإن المدافعين عن الشركات العالمية يرون أنه على المدى البعيد ستقوم الشركات بتطوير جيش من المديرين الدوليين كما هي الحالة في الأمم المتحدة أو السوق الأوروبية المشتركة أو حلف الأطلسي" .

أية سذاجة وأي تناقض وأي خلط يمكن أن يكون أكبر من هذه السذاجة وهذا التناقض وهذا الخلط ؟ ! ! إن القومية من وجهة نظر كاتبنا "شيء ضار" ، والتركيز على الربح هو الطريقه للحيولة دون وقوع المجابهات السياسية والحروب ، وحلف الأطلسي هو نموذج للهيئات الدولية التي تساهم في صنع السلام ! ! .

أما بالنسبة للنقطة الأولى فلا أقل من أن نذكر الكاتب بان "القومية" بالنسبة لنا كعرب ، كما بالنسبة لسائر شعوب العالم الثالث ، هي آخر سد نحتمي وراءه من الوقوع نهائيا في براثن الاستعمار والصهيونية ، ومن الذوبان في بوتقة كوزموبولتيانية Cosmopolitanism الشركات "العالمية" . فهل يصح بعد ذلك أن نصف القومية بأنها "شيء ضار" ، وأن نقول ذلك لطلابنا أيضا ؟ !

وأما بالنسبة للنقطة الثانية ، فمع أن الكاتب يطرح نفسه كعالم سياسي وخبير في السياسة الخارجية ، إلا أنه يجهل أو يتجاهل حقيقة تاريخية هي أن "التركيز على الربح والحياة الأفضل" كان على الدوام سببا في المواجهات السياسية والحروب وليس بديلا عنها فمن المعروف أن السعي وراء الثروة والربح كان الدافع الرئيسي للتوسع الاستعماري ، ومن ثم لنشوب حروب عديدة بين الدول الأوروبية التي كانت ولا زالت تعمل على تقسيم العالم إلى مستعمرات ومناطق نفوذ ، أم ترى يعتقد الكاتب حقا أن اغتيال فرانسيس فيردناند في سيرجيفو صبيحة الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٤ كان هو السبب الفعلي وراء اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى ؟ !

ومع أن الكاتب لم يعالج دور الشركات "العالمية" في بلدان العالم الثالث معالجة منهجية ، ولم يخصص حيزا

محددا لهذا الدور ، إلا أن بعض فقرات بحثه حول هذا الموضوع على ما فيها من تشتت وركاكة وتناقض ، تفوح منها أيضا رائحة الإعجاب "بالبركات" التي تغدقها هذه الشركات على بلدان العالم الثالث ، فهو يقول في الصفحة (١١) :

"ولما كانت الشركات العالمية من الأدوات الفعالة في تطوير الاقتصاد العالمي وإذا ما اتسمت عملياتها بالانسجام مع الدول المضيفة ، فإنها سوف تساهم بشكل عظيم في رفاهية العالم" .

ويقول في الصفحة (٢٩) :

"تعمل الشركة العالمية على تقوية وبقاء الدول الضعيفة ، التي بدون النشاط الاقتصادي للشركة ، تعتبر وحدات سياسية اصطناعية تفتقر إلى شرعية السيادة والاستقرار السياسي . وتعمل الشركة العالمية على إبراز شخصية تلك الدولة وإعطائها أهمية استراتيجية وسياسية بحيث تحظى باهتمام التيارات السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي" .

ويقول في الصفحة (٤٩) :

"ومهما يكن من أمر فإن الشركات العالمية سوف تبقى في دول العالم الثالث على الرغم من أنها في محاولاتها حماية سيادتها ، تعمل على قتل الدجاجة التي تضع لها البيض الذهبي . فالمصادر الأولية ليست ذات فائدة إذا لم تستخرج وتكرر وتعد للتصدير وتجد السوق والمستهلك لها" .

ويقول في الصفحة (٥٣) :

" . . فالدول النامية بحاجة ملحة إلى النمو الاقتصادي والتطور الذي يمكن للشركات تقديمه بسهولة نظرا لتوفر الإمكانيات لديها ، وهكذا فإن الشركات العالمية تعتبر عاملا هاما في تطوير الاقتصاد وبناء الأمة" .

يقول الكاتب كل ذلك في الوقت الذي يسجل فيه ، في مواضع متفرقة من كتيبه ، بعض الاتهامات الموجهة إلى الشركات "العالمية" ، مثل ممارستها للنشاطات الدبلوماسية والتجسس (ص ١٣) . والعمل بطرق خفية للتأثير على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول المضيفة ، ومثال ذلك تمويل المحاولات لتغيير الحكومات المحلية ، وتغطية حاجات رجال مخابرات دولها الأصلية "المالية" (ص ١٨) وتباهي الشركات بأن "تدخلها في الدبلوماسية هو عمل عادي لها . . . "(ص ٢١) ، وبأن عملياتها "تشكل امتدادا للهيمنة الإمبريالية "(ص ١٦) وبانها "ميكافيلية في تصرفاتها "(ص ١٧) .

كما لا يفوت الكاتب أن يستشهد بعدد من الانقلابات التي نظمتها الشركات "العالمية" في بلدان العالم الثالث ، مثلا الانقلاب الذي أطاح بحكومة سلفادور الليندي في التشيلي ، والانقلاب الذي أطاح بمصدق في إيران ، والحركة الانفصالية في بيافرا .

ولكن هل تشكل كل هذه الممارسات المشبوهة والمؤامرات أدلة كافية لإدانة الشركات "العالمية" ؟ ! إن الكاتب لا يجيب على هذا السؤال بصورة مباشرة ، ولكن ثمة في كتيبه مايشير إلى أن موضوعيته الأكاديمية تأبى عليه ذلك ، مع أنها لا تأبى عليه تحميل المسؤولية للبلدان المتخلفة بسبب عدم قدرتها على التكيف مع متطلبات ونشاطات هذه الشركات . "فمثلا في نيجيريا" يقول الكاتب " أدى تأثير الشركة العالمية على السيادة القومية إلى مشاكل تواجه كل دولة نامية مضيفة ، وفي عهد الحكومات المدنية لم تتدخل الشركات العالمية في سياسات نيجيريا . ولعل السبب في ذلك هو أن الأحزاب السياسية الرئيسية رحبت بالاستثمارات الأجنبية"(ص ١٦) .

كما يعزو الكاتب غالبية المشكلات التي تنشب بين الشركات والبلدان المتخلفة لتزمت البلدان المتخلفة وتمسكها بالقومية الضيقة ، وتفكيرها بعقلية القرن التاسع عشر فهو يقول في الصفحة (١٥) :

"وإذ لا تشارك دولة الشركة العالمية الدول المضيفة وطنيتها المحدودة وآفاقها الضيقة فإن الخطيئة التي ترتكبها الشركة العالمية هي أنها عالمية وليست محلية . وبهذا فإنها ولدت قبل أوانها إذ أنها تفكر على المستوى العالمي" .

ويقول في الصفحة نفسها أيضا :

"إن غالبية المشاكل المتعلقة بالشركات العالمية ناتجه عن الخاصية الدولية للشركات في عالم مقسم إلى دول مستقلة تفكر بعقلية القرن التاسع عشر ولا تدرك الفكرة العالمية" .

وهكذا يتبلور موقف الكاتب من الشركات "العالمية" العاملة في بلدان العالم الثالث في النقاط التالية :

أ) أنه لا غنى لبلدان العالم الثالث عنها فهي ليست فقط "الدجاجة التي تبيض ذهبا" ، وإنما هي تعمل أيضا على "تقوية وبقاء الدول الضعيفة . . . وإبرازها وإعطائها أهمية" . . . .

ب) "أن هذه الشركات سوف تبقى في العالم الثالث"

جـ) ولهذا فليس على بلدان العالم الثالث ، لاتقاء شرور هذه الشركات والانتفاع "ببركاتها" إلا أن تكيف أهدافها بحيث تصبح "متناسقة مع أهداف الشركة العالمية الشاملة ترحب بالاستثمارات الأجنبية "كما فعلت الأحزاب السياسية الرئيسية في نيجيريا ، وتنبذ الوطنية المحدودة "و" الأفق الضيق "و" القومية الضارة "و" التفكير بعقلية القرن التاسع عشر" ، أو باختصار أن تسلم زمام قيادتها للشركات العالمية " ! !

ولعل خطورة هذا النسق من التفكير تبرز بصورة واضحة من خلال الاستشهاد الساذج ببعض مواقف الشركات النفطية من قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، وكأن الكاتب مصرّ على تبرئة ساحة هذه الشركات ومنحها صك الغفران . فهو يقول في الصفحة (٢٩) :

"إن شركات النفط قد استخدمت كسلاح سياسي "عندما هددت الولايات المتحدة بريطانيا وفرنسا بقطع البترول عنها إذا لم تنسحبا من قناة السويس بعد الاعتداء الثلاثي سنة ١٩٥٦" .

ويقول في الصفحة (٣١) :

". . . قامت شركات الزيت العاملة في السعودية بحملة دعائية لتخفيض حدة الدعم الأميركي لإسرائيل والعمل على إحلال السلام في الشرق الاوسط . . ."

ويقول في الصفحة (٣٤) :

"على الرغم من أن شركات الزيت العالمية تضامنت ضد حكومة مصدق . . . إلا أن الشركات العالمية ، حماية لمصالحها ، تعمد إلى التعاون مع الدول المضيفة ، ففي حرب رمضان سنة ١٩٧٣ واجهت شركات الزيت العالمية أزمة ولاء عندما أمرتها الحكومة السعودية بقطع إمدادات الزيت عن دول محددة اشتهرت بمساندتها لإسرائيل" .

ويقول في الصفحة نفسها أيضا :

بل "سعت الشركات إلى التأثير على الكونغرس الأمريكي من أجل انتهاج موقف حيادي في الصراع العربي الاسرائيلي . . . "كما دعت الشركات الحكومة الإميركية إلى الاستجابة لمطالب العرب" .

وهكذا يتبين ، وفقا لمقولات الكاتب ، أن شركات النفط العالمية حليف قوي للعرب وأداة ضاغطة على الحكومة الأميركية . وحتى عندما واجهت شركات النفط أزمة ولاء ، على حد تعبير الكاتب ، فقد اختارت الولاء للبلدان العربية المضيفة بدلا من الولاء لوطنها الأم ، حيث أخطأت إدارة الرئيس نيكسون ، كما يبلغنا الكاتب "في عدم توقعها أن تقدم السعودية على استخدام الشركات العالمية لشن حرب اقتصادية ضد أي دولة تدعم اسرائيل" ، الأمر الذي "كلف الولايات المتحدة غاليا إذ أن الزيت السعودي قطع عنها وعن قواتها المسلحة قرابة ستة أشهر"(ص ٣٧) .

وبغض النظر عن هذا التهويل في الدور الذي لعبه النفط العربي في حرب رمضان ، إلا أن مايعنينا في هذا الصدد هو الإشارة إلى أن الكاتب في محاولته "تبييض" صفحة شركات النفط قد أوقع نفسه في مجموعة من التناقضات والمغالطات . ففي الوقت الذي فسر فيه وقوف شركات النفط إلى جانب العرب في حربهم ضد إسرائيل "بالتضارب في المصالح بين الشركات والدولة الأم"(ص ٣٧) ، نسي الكاتب ، أو تناسى ، أنه قال في الصفحة (٣٣) بأن شركات النفط الأميركية قامت "بدور حيوي في تنفيذ سياسة أميركا الخارجية " وبأن عمليات الزيت الأمريكية (في دول الشرق الاوسط) هي عمليا أدوات للسياسة الخارجية " الأمريكية تجاه تلك الدول " ، وأنه استشهد في هذا الصدد بما قاله أحد المعلقين السياسيين من أن وزارة الخارجية الأمريكية "كثيرا . . . ما أخذت سياستها من مكاتب شركات الزيت "ومن أن السفارات الأميركية كثيرا . . . ما تصبح "مكاتب فرعية لشركات الزيت " . وأنه قال في الصفحة (٢٤) : "ولما كانت مصالح الشركات ، والحالة هذه ، تساوي المصلحة القومية ، فإن الأخيرة تصبح اسما آخر للأولى" .

إن علة الكاتب أنه لا يستند في تحليله إلى فهم واضح لجدلية ظهور وتطور الشركات "العالمية" كظاهرة مميزة لمرحلة الرأسمالية الاحتكارية ، حيث تصبح الحكومة هي الشركات والشركات هي الحكومة ولا يعود ، من ثم ، أي مجال للتناقض في المصالح والاتجاهات .

ولعل الأهم من ذلك كله هو إغفال الكاتب لدور شركات النفط إياها في إنشاء دولة إسرائيل وفي توفير مقومات الحياة لها وسبل الدفاع عنها . ويكفينا في هذا الصدد ، أن نحيل الكاتب والقارىء معا على البحث القيّم الذي شارك به الأستاذ الدكتور فؤاد مرسي ، في المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بعنوان "في إطار النتائج الاقتصادية للتسوية السلمية لإسرائيل : إسرائيل والكارتيل النفطي"[٣] . وإلى الوثائق السرية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية[٤] لفترة الأربعينات وأوائل الخمسينات التي نشرت قبل بضع سنوات فقط .

ومن الجدير بالذكر أيضا أن تناول الكاتب لموضوعه بهذه السطحية والعدمية ينعكس أيضا على اختياره لتعبير "العالمية" كصفة لهذه الشركات . حيث أن اختياره لهذه التسمية لا يحتمل سوى واحد من تفسيرين : فإما أن الكاتب أراد أن تكون هذه التسمية تعبيرا واعيا عن موقفه الإيجابي من هذه الشركات وإما أنه لم يعط موضوعه حقه من الدراسة والاستيعاب . ومع ان في الكتيب ما يعزز التفسير الأول كما أسلفنا ، حيث يرفع الكاتب هذه الشركات إلى مرتبة المؤسسات الأممية "والإنسانية التي تخلق جيلا من مواطني العالم " والتي أصبحت "بوتقة . . . يتحتم فيها على الجميع الإنتاج معا والاختلاط وحل المشاكل بغض النظر عن الدين واللون والطبقة " . . . " مثل الكنيسة او الصليب الأحمر أو محكمة العدل الدولية أو يونيسيف " . . . إلخ . فإن في الكتيب نفسه ما يعزز التفسير الثاني أيضا . ففي الوقت الذي يقرر فيه الكاتب "ظهور الشركة العالمية الفجائي" في أوائل الستينات من القرن الحالي (ص ٧) ، يعود ليصنف شركة الهند الشرقية كواحدة من الشركات العالمية ، (ص ١١) هذا على الرغم من أن هذا الخلط ينم عن قصور الكاتب عن استيعاب التغيرات البنوية التي طرأت على الاحتكارات الرأسمالية في السنوات الأخيرة ، والتي جعلت للشركات عابرة القوميات "Transnational Corp" طابعا مميزا عن طابع الشركات العالمية "International or Global" إن التسميات المختلفة التي أطلقت على هذه الظاهرة الحديثة نسبيا تتعدى الاختلاف اللفظي إلى الاختلاف في تشخيص جوهر هذه الظاهرة وإلى الاختلاف في تحديد الموقف منها . فمن المعروف أن الاهتمام المتزايد بما يسميه الكاتب "الشركات العالمية" أدى إلى ظهور تسميات عديدة لهذه الشركات ، منها على سبيل المثال : "الشركات متعددة الجنسية Multinational والشركات عابرة القوميات او العابرة للحدود القومية Transnational والشركات ما فوق القومية Supranational ومع أن كل هذه الاصطلاحات هي تسميات لشركات احتكارية عملاقة ، إلا أن لكل اصطلاح منها مدلولا مختلفا سواء بالنسبة لشكل الملكية أو للطابع الاحتكاري لهذه التركزات الرأسمالية الضخمة ولهذا فإن استخدام هذه المصطلحات كمرادفات للتعبير عن معنى متماثل ، فيه كثير من الخلط والتضليل .

فبالإضافة للفروق التي أبرزها توغندهات[٥] بين هذه المصطلحات ، يمكن القول بداية أن مصطلحات مثل International و Global هي مصطلحات فضفاضة جدا ولا تعكس الخصائص النوعية لهذه الظاهرة الجديدة ، لأن

كثيرا من الشركات الكبيرة كانت لها ، من قبل أيضا ، نشاطات ذات أبعاد عالمية ، ومن هذه الشركات ، مثلا ، شركة "سنغر" الأمريكية التي أنشأت أول مصنع لها فيما وراء البحار في مدينة غلاسكو البريطانية عام ١٨٦٧ . وشركة نوبل السويدية التي أقامت مصنعا لها في مدينة هامبورغ الألمانية عام ١٨٦٦ .

أما تعبيرا "ما فوق القومية" و "المتعددة الجنسيات" فيعطيان انطباعا خاطئا بأن هذه الشركات قد أفلتت من قبضة الدولة القومية فتحولت ملكيتها إلى ملكية عامة لرأسمالي مختلف البلدان ، وأصبحت عوائد عملياتها تتوزع على مختلف البلدان . وقد ترتب على هذا الانطباع الخاطىء نتيجة خاطئة تتمثل في استبعاد الطابع الاستغلالي لهذه الشركات ، وفي التأكيد على دورها كعامل في صنع السلام . وقد كان هذا هو بالضبط الشرك الذي أغفله الدكتور فضة ، فوقع فيه ، كما ذكرنا سابقا .

صحيح أن هذه الاحتكارات كثيرا ما تجتذب رؤوس أموال أجنبية عندما تتخطى الحدود القومية وتتغلغل في البنية الاقتصادية لبلد رأسمالي آخر ، ولكن طبيعة هذه الظاهرة تختلف اختلافا كليا عن الصورة الزاهية الألوان التي رسمها الكاتب لهذه الاحتكارات فبدت وكأنها تنظيم أممي يوحد رأسمالي العالم وتذوب في إطاره التناقضات والنزاعات وتضارب المصالح .

ولهذا فإن صفة "العابرة للقوميات" أو "العابرة للحدود" القومية هي الأكثر دقة في تشخيص هذا النوع من الاحتكارات العملاقة ، لأنها تعبر عن حقيقة أن هذه الاحتكارات قد تخطت الحدود القومية ، ولكنها احتفظت في الوقت نفسه ، بطابعها القومي ، تملكا وأهدافا وتوجهات .

وبالاستناد إلى هذا التشخيص تتكامل المعالم الحقيقية "للشركات العابرة للقوميات" فيظهر التنافس بينها والتناقض بين أهدافها ، كنتيجة حتمية لتضارب المصالح الاقتصادية والسياسية للقوى الامبريالية التي تعود إليها ملكية هذه الشركات ، ومن هنا أيضا تصبح هذه الشركات عاملا من عوامل التوتر الدولي ، وليس عاملا من عوامل السلم العالمي .

ومن هذا المنطلق إيضا يتضح دور الشركات العابرة للقارات في تكثيف استغلال موارد البلدان المتخلفة وإدامة تبعيتها للقوى الإمبريالية . وبقدر ما يتعلق الأمر بنشاطات الشركات العابرة للقارات ، أو شركات الزيت العالمية ، كما يسميها الكاتب ، في الأقطار العربية ، فإن هذه الشركات ، بالإضافة لا ستنزافها للثروات والموارد الطبيعية للوطن العربي ، كان لها الدور الأول في خلق إسرائيل وضرب حركة التحرر العربية ، وتفتيت الصف العربي ، وتشجيع تكامل الدول العربية ، اقتصاديا ، وكل واحدة على حدة تكاملا غير متكافىء مع دول الغرب الرأسمالي ، بدلا من تكاملها تكاملا متكافئا مع بعضها البعض .

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن منظمة الأمم المتحدة قد نشرت تقريرا عام ١٩٧٣ بعنوان "الشركات متعددة الجنسية والتنمية العالمية"(٥) كان أهم الاستنتاجات التي خلص إليها ما يلي :

(١) استحالة الانسجام بين استراتيجية الشركات العابرة للقوميات واستراتيجية التنمية في أي بلد من البلدان المتخلفة .

(٢) استحالة قيام مساومة متكافئة بين الطرفين .

(٣) أن الشركات تفرض شروطا مجحفة على دول العالم الثالث مقابل استثمار رؤوس أموالها في هذه الدول ، الأمر الذي يقضي على أية إمكانيات للتنمية الذاتية في البلدان المتخلفة .

(٤) يشكل نقل التكنولوجيا إلى بلدان العالم الثالث بواسطة الشركات العابرة للقوميات أداة استغلال وتحكم نتيجة لما تحصل عليه هذه الشركات من أثمان باهظة مقابل ما تقدم من تكنولوجيا غير ملائمة ، ومعرفة تكنولوجية وهمية في غالب الأحيان ، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى قتل روح الإبداع والتجديد لدى البلدان المتخلفة .

(٥) تكاد تنحصر استثمارات الشركات العابرة للقوميات في البلدان المتخلفة في مشروعات خدمية غير إنتاجية المفروض أن لا تكون لها الأولوية ، في خطط التنمية مثل المشروعات السياحية والمصرفية والتجارية .

(٦) تلجأ الشركات ، لتعظيم أرباحها ، إلى أساليب غير مشروعة مثل رشوة كبار الموظفين وافساد المسؤولين في البلدان المتخلفة .

(٧) تعمل الشركات بكل الطرق لتوجيه سياسة البلد المتخلف بما يخدم مصالحها ويغض النظر عن مصالح البلد المعني .

إن تعاظم دور الشركات العابرة للقوميات واتساع نفوذها قد أثار جدلا واسعا في الولايات المتحدة وأوروبا على السواء . ولكن الولايات المتحدة ، بحكم الطبيعة القارية لاقتصادها ، أقل تأثراً بالشركات الأجنبية ، من البلدان الأوروبية . أما في البلدان الأوروبية ، فقد أثار تغلغل الشركات الأميركية العابرة للقوميات في اقتصادياتها فزعا لا زال يتفاعل حتى هذه اللحظة . وبالمناسبة فإن جان جاك سيرفان شرايبر لم يكن أول المنتقدين للشركات العابرة للقوميات ، كما يقول الكاتب (ص ٢٠) ، وإنما كان واحدا من الذين تنبهوا متأخرين ، نسبيا ، لخطر هذه الشركات . ويكفي أن نشير في هذا المجال إلى أن ماكنزي كتب منذ عام ١٩٠٢ يقول (٦) :

"لقد غزت أميركا أوروبا ، لا بالرجال المسلحين وإنما بالسلع المصنعة ، وكان قادتها (في هذا الغزو) قباطنة الصناعة ، ورجال المال المهرة ، الذين أحدثت غزواتهم أثرا عميقا في حياة الجماهير من مدريد إلى سان بطرسبورغ" .

ومهما يكن من أمر فإن الصرخات التي انطلقت في أوروبا الغربية وكندا واستراليا محذرة من خطر الشركات الأميركية العابرة للقوميات ، أولى أن تجد لها صدى في بلدان العالم الثالث ، ومنها الأقطار العربية ، التي لا يتوفر لديها من المنعة والمناعة شيء مما يتوفر للبلدان الصناعية المتقدّمة .

تبقى بعد ذلك بعض الملاحظات حول أسلوب الكاتب ومنهجيته في البحث ، لا بد من الإشارة اليها ولو بإيجاز :

١ ـ يخرج القارىء لهذا الكتيب بمجموعة من الأفكار الضبابية المشوشة ، مصدرها ، أصلا التناقض في مواقف الكاتب وأحكامه ، فهو لا يكاد يدلي برأي حتى يعود بعد صفحات قليلة لنقضه من أساسه . . هكذا مرة واحدة وبدون مقدمات أو تبرير منطقي ، فهو يقول في الصفحة ١٧ :

"إن سلوك المستثمرين يرتكز أساسا على أن لهم حق الامتداد القضائي لدولتهم الأم ، وانهم بذلك يصبحون فوق القانون سواء كانوا في الدول النامية أو الدول الصناعية" ، ثم لا يلبث في الصفحة (٤٥) أن يقول : "تعتبر الشركة العالمية خاضعة للقانون ، ولذا فإن لها التزامات وحقوقاً" .

ويقول الكاتب (ص ٥٣)

" . . . وهكذا فإن الشركات العالمية تعتبر عاملا هاما في تطوير الاقتصاد وبناء الأمة "ولكنه يقول في الصفحة نفسها أيضا" . . . . فنقل ملكية حقول كاملة من الاقتصاد المحلي إلى الشركات الأجنبية ينسف اقتصاد الدول المضيفة وسيادتها .

ويقول في (ص ٥٢)

"على الرغم من أن عدد الشركات العالمية كبير ، إلا أن القليل منها مسؤول عن النشاطات الاقتصادية والسياسية" .

ثم يعود في الصفحة التي تليها مباشرة ، للقول

" . . . وحيثما وجدت (الشركات العالمية) فإنها تلعب دورا هاما في النظام السياسي الدولي وراء ستار نشاطاتها الاقتصادية" .

٢ ـ يستخدم الكاتب في بحثه جملا وفقرات لا تربطها بما يسبقها او بما يتبعها أي رابط ، فلا يستطيع القارىء إلا أن يقف عندها متسائلا عن مكانها في السياق وعن أهلية الكاتب وجديته ومصداقيته ككاتب وباحث . وإليكم بعض الامثلة على ذلك .

"لقد كانت الشركة العالمية الأميركية أهم مؤسسة اقتصادية في الشؤون الدولية قبل فشل جهود الرئيس تيودور روزفيلت للإبقاء على سياسة الأبواب المفتوحة لجميع اسيا إبان الحرب الروسية اليابانية . فمثلا كان لأمريكا استثمارات في الخارج تساوي ١٢٪ حتى أن الاستثمار الأمريكي البسيط في منشوريا سنة ١٨٩٧ كان له أثر كبير على قرارات السياسة الخارجية بسبب أهمية تلك الاستثمارات لتلك المنطقة ، وكذلك لموقعها الاستراتيجي بين اليابان وروسيا والصين" (ص ٢٦)

١٢٪ من ماذا ؟ وهل لم تعد "الشركة العالمية الأمريكية ، أهم مؤسسة اقتصادية في الشؤون الدولية بعد فشل روزفيلت ؟ وهل المهم بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية هو أهمية تلك الاستثمارات للمنطقة أم لأميركا ؟ هذه بعض التساؤلات التي تثيرها هذه الفقرة العجيبة .

ويطلق الكاتب أيضا أحكاما أكثر عجبا من مثل :

وتشبه الشركات العالمية اليوم الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر "(ص ٤١) او " ليس هناك علاقة بين سيادة الدولة وقوتها الاقتصادية (ص ٤٨) ، دون أن يكلف نفسه عناء تفسير هذه الأحكام ولو ببضع كلمات عربية بسيطة وواضحة ، خصوصا أنه ليس من اليسير على أحد ، ولا أخاله يسيرا على الكاتب نفسه ، أن يوافق على أنه "ليس هنالك علاقة بين سيادة الدولة وقوتها الاقتصادية" .

٣ ـ مع أن جزءاً كبيرا من الكتيب يتكون من ترجمات لنصوص انكليزية ، فإن الكاتب لم يكن موفقا في الترجمة لا من حيث الدقة في نقل المصطلحات إلى العربية ، ولا من حيث الوضوح في التعبير عن الأفكار الرئيسية للنصوص المترجمة . فهو يقول في الصفحة (١٩) : " . . . ويتبع ذلك ازدياد رقابتها على المصادر الأولية " والمقصود هو ازدياد سيطرتها"ولكنه ترجم كلمة Control ترجمة قاموسية فجاءت "رقابة" .

وبالمثل يقول الكاتب (ص ٢٢) : "يبحث الاقتصاد في توزيع المصادر النادرة" ، والمقصود طبعا هو "توزيع الموارد النادرة" .

أما بالنسبة لنقل الأفكار ، فهذا مثال على ذلك ، أضعه بين يدي القارىء ليصدر حكم فيه . يقول الكاتب (ص ٤٥) :

"فكما أن للشركات أثراً اقتصاديا ، فان عملياتها يجب أن ينظر إليها في إطار اجتماعي وثقافي وسياسي . والخطر على سيادة الدولة أدى بشكل ملح إلى ضرورة عمل قوانين في الدولة الأم والدولة المضيفة . فمثلا علق متراند في ١٩٧٤ على ذلك بقوله : "لا نريد أوروبا تهيمن عليها شركات عظيمة لا دول لها ، فإنكم لم تخلقوا أوروبا الاجتماعية ، أوروبا الناس ، هذا ستكون مهمتي" .

٤ ـ يتكون الكتيب من حوالي ١٤٠ فقرة ، استخدم الكاتب في كتابتها ١٩٢ اقتباسا ، أي بمعدل يزيد عن اقتباس واحد لكل فقرة من هذه الفقرات . ولا يستطيع القارىء إزاء هذه الحقيقة إلا أن يتساءل : وهل بقي للكاتب بعد هذا ، دور يتخطى عملية تجميع بعض ما قيل في الشركات العابرة للقوميات ودفعه إلى المطبعة دون تمحيص أو تنسيق أو تعليق ؟ ! ولعل هذا هو ما يفسر التناقض المتكرر على صفحات الكتيب كما يفسر ذوبان شخصية الكاتب وموقفه في شخصيات ومواقف الكتاب الغربيين الذين اقتبس عنهم .

وبعد فقد يسأل متسائل : ولماذا كل هذا العناء إذن في مراجعة كتيب هذه هي مواصفاته ؟ وأقول الحق إنني ترددت كثيرا قبل الإقدام على هذه المراجعة الموجعة . ولكنني وجدت أن واجبي إزاء الجامعة ، التي دعمت هذا

البحث ، وإزاء طلبة الجامعة الذين سيقرأون هذا البحث ، يدعوني لأن أفعل ما فعلت ، وأقول ما قلت والله ، كما يقولون ، من وراء القصد .

الهـــوامش

١ ـ جون م . كينز ، النظرية العامة في الاقتصاد ، ترجمة نهاد رضا ، دار الحياة ، بيروت ١٩٦٢ ، ص ٤٢٢ .

٢ ـ المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٣٣٧/٣١٨ .

٣ ـ Sub committee on Multinational Corporations of the Committee on foreign Relations (U . S . senate) , Multinational Oil Corporations and U . S . Foreign Policy (Washington , D . C . , 1975) .

٤ ـ انظر . Tugendhat , C . , The Multinationals , Eyre and Spottiswood , London 1971

٥ ـ Multinational Corporations and World Development , United Nations , New York 1973 .

٦ ـ Makenize , F . A . , The American Invades , London 1902 , عن سمير كرم ، الشركات متعددة الجنسية ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨١ ص ١٧ .

مراجعة: اسماعيل عبد الرحمن
كلية الأقتصاد و الادارة ـ الجامعة الاردنية

N. Choucri, **Asians In The Arab World: Labor Migration And Public Policy,** Cairo University / Mass. Institute Of Technology 1983

ن . شكري ، الآسيويون في العالم العربي: هجرة العمالة والسياسة العامة ، جامعة القاهرة ومعهد ماساشوتس للتكنولوجيا ، ١٩٨٣ ، ٢٥٠ صفحة .

هذا الكتاب ضمن مجموعة من المؤلفات تتناول ظاهرة هجرة العمالة العربية قامت بوضعها المؤلفة ، هذا بجانب عديد من الأبحاث المنشورة لها في مجال الهجرة خاصة العربية . وهذا الكتاب مع مجموعة أخرى طبع تحت إشراف معهد ماساشوستس وجامعة القاهرة .

كما قدم هذا الكتاب في صورة بحث إلى مؤتمر هجرة العمالة الآسيوية إلى الشرق الأوسط في هونولولو هاواي في سبتمبر ١٩٨٣ .

وتتناول الدراسة هذا الموضوع في ٢٥ صفحة من القطع الكبير غير المقدمة والحواشي والموضوعات المطروحة هي :-

- تاريخ الحراك السكاني وملامح سياسة عملية الهجرة.
- الآسيويون في العالم العربي.
- إجراءات الهجرة للآسيويين.
- ظهور سياسة تنويع الجنسيات الوافدة إلى البلاد المستقبلة.
- الوعي بالمسئولية السياسية.
- نظرة إلى المستقبل.

والكتاب يوضح أن سنة ١٩٧٣ حملت معها تغيرات كبيرة في سوق العمل وانتقال العمالة بين الدول العربية خاصة تجاه الدول العربية النفطية وبخاصة الخليج نتيجة لارتفاع الأسعار وزيادة عوائد النفط وتبني خطط تنموية طموحة. غير أن العمالة العربية لم تستطع إشباع الطلب المتزايد على العمالة في المنطقة العربية هذا بالإضافة إلى ظهور عمالة منافسة للعمالة العربية متمثلة في العمالة الآسيوية والتي ينخفض أجرها عن سواها كما أنها لاتطالب بحق المواطنة. وقد بدأ تدفق الآسيويين إلى المنطقة بشكل لافت للنظر ابتداء من سنة ١٩٧٥ وعلى ذلك فإن وجود العمالة الآسيوية يجب أن يوضع ضمن عملية الهجرة الواسعة في الشرق الاوسط . وقد مرت الهجرة أو تدفق العمالة، إلى الدول البترولية بخمسة أطوار أو أشكال.

الطور الأول : عملية الهجرة بين أقاليم المنطقة والتي انتهت بأحداث سنة ١٩٧٣ والأنماط التقليدية للهجرة معظمها من المصريين في شكل مدرسين بجانب عدد من المهارات العالية المختلفة، وقد كانت عملية الهجرة تسيطر عليها الحكومات المرسلة.

الطور الثاني : ويتسم بالاستثمارات الكبيرة وزيادة الطلب على العمالة نتيجة لزيادة أسعار البترول بعد سنة ١٩٧٣. وقد تجاوب عرض العمل مع الزيادة في طلب العمالة.

الطور الثالث : في هجرة الشرق الأوسط ظهر أثناء نهاية السبعينيات إذ بدأت دول الخليج في جلب العمالة من جنوب شرق آسيا. وقد زاد عدد الهنود والباكستانيين وقد شكل هؤلاء نحو ١٨٪ من إجمالي العمالة المهاجرة سنة ١٩٧٥ .

وهناك عاملان يرجع إليهما زيادة عدد هؤلاء الآسيويين في سوق العمل العربية :

الأول : حجم الطلب على العمال المهاجرين أكبر من قدرة العرب على عرض العمل.

الثاني : أن عمال جنوب شرق آسيا يقبلون أجوراً ووظائف لايقبلها العرب.

ولاشك أن ازدياد عددهم أدى الى التأثير على مكانة المصدرين التقليديين للعمالة كالمصريين. فقد زاد عدد الباكستانيين العاملين بالشرق الاوسط من ٢٠٠ ألف سنة ١٩٧٥ الى ٥٠٠ ألف في سنة ١٩٧٧ ثم وصل سنة ١٩٧٩ إلى ١٫٢٥ مليون بينما عدد المصريين زاد من ٤٠٠ ألف في سنة ١٩٧٥ الى ١٫٣٦٥ ألف في سنة ١٩٧٨ .

الطور الرابع : ظهر مع بداية الثمانينات متخذاً اتجاهين جديدين:

الأول : ازدياد تشابك وضع العمالة الآسيوية إذ ظهر عمال من كوريا وتايوان والفلبين بأعداد كبيرة في دول الخليج وغيرها.

الثاني : بدأ أن الحكومات المرسلة والمستقبلة أخذت على عاتقها القيام بدور فعال في إدارة عمليات الهجرة.

وهكذا أصبح المهاجرون يشكلون نحو ٤٠٪ إلى ٤٦٪ من إجمالي السكان في البلاد المستقبلة ومن ثم لم تستطيع الحكومات أن تمنع نفسها من التدخل. فقد أصبح استيراد العمالة ووضع الوافدين غير مريح ومن ثم أجبرت الوافدين على العودة بعد انتهاء تعاقداتهم، كما زادت من صرامة قوانين التأشيرات والإقامة وحق المواطنة، ووضعت قيوداً على قطاع الأعمال لإحكام عمليات التشغيل لديها.

كما ظهرت مشروعات العمل الكورية كبديل جذاب للتوسع في مجتمعات الوافدين.

أما الطور الخامس : فقد ظهر نتيجة لتضافر ثلاثة عوامل:

الأول : التغير القطاعي في اقتصاديات الدول المستوردة للعمالة واحتياجها لنوعية مختلفة من العمالة.

الثاني: قرب نهاية الفائض المالي لبعض هؤلاء المستوردين.

الثالث : المعارضة السياسية لاستمرار نمو أعداد المهاجرين في البلاد المضيفة وربما يكون عدد المهاجرين قد وصل إلى قمته في الشرق الأوسط .

وهكذا فانه يتوقع في الطور الخامس أن تتناقص أعداد المهاجرين.

وعلى ذلك فإن استمرار ظاهرة الهجرة قد اقترن بمنافسة بين الدول المصدرة وذلك بسبب التحويلات التي تحصل عليها من عمالتها المصدرة.

وقد شكلت التحويلات لهذه الدول مصدرا هاما للعملة الأجنبية وبدأت تظهر واضحة في موازين مدفوعاتها. ففي سنة ١٩٨٠، ١٩٨١ بلغت نسبة التحويلات لدى باكستان ٥ر٨٪، ٣ر٧٪ على التوالي من إجمالي الناتج المحلي.

أما بالنسبة لبنجلاديش فتبلغ ٦ر٢٪، ٦ر٣٪ على التوالي. وتبلغ لدى تايلاند ١ر١٪، ٣ر١٪. بينما تبلغ لدى الفلبين ٦ر٠٪، ٧ر٠٪. أما في الهند فقد بلغت النسبة ١ر١٪ في سنة ١٩٧٩ . كما وصلت أعداد المهاجرين الآسيويين في الدول المستوردة نحو ثلث العمالة الوافدة إلى هذه المنطقة. ولاشك أن هذه الأرقام توضح أهمية هذه التحويلات لهذه الدول.

إجراءات الهجرة للآسيويين:

لعبت إجراءات الهجرة دورا هاما في تثبيت أقدم المهاجرين الآسيويين واستمرارهم في المنطقة. كما مثلت عملية إدخال عمال جنوب شرق آسيا إلى الخليج تحولاً جوهرياً لكل من وسائل الهجرة والتداخل المتوقع بين الحكومات المرسلة والأقطار المستقبلة. فعمال جنوب شرق آسيا يستخدمون بواسطة منشآت خاصة وأحيانا بواسطة منشآت تدار من جانب الحكومة. وعلى الرغم من أن الإجراءات تختلف بصفة عامة من دولة لأخرى فان الفلبين تنظم عملية الهجرة أكثر. وكذلك كوريا الجنوبية ـ أكثر من الدول الأخرى المرسلة. ففي سنة ١٩٧٤ أنشأت الفلبين مكتب التشغيل فيما وراء البحار ليكون بمثابة مكتب حكومي ومكتب خدمات تشغيل ليشرف على الوكالات الخاصة. هذا بجانب العديد من الوكالات غير الشرعية والتي تعمل بدون ترخيص.

أما التجربة الكورية فقد حققت نجاحا خاصا في هذا الشأن في الاستحواذ على نسبة من العمالة المهاجرة إلى المنطقة من خلال شركات التشييد لكوريا الجنوبية.

فمن خلال أسلوب معسكرات العمل والتي تنتهي بانتهاء العمل استطاعت أن تحل كثيراً من المشكلات التي تعاني منها نتيجة لوجود العمالة الوافدة في المنطقة. ويلاحظ أن عملية الهجرة تشرف عليها وكالة حكومية (وكالة التنمية والتعاون فيما وراء البحار الكورية).

أما بالنسبة لحكومة تايلاند فقد قامت بانشاء وكالات حكومية وكذلك الإشراف على وكالات التشغيل الخاصة من خلال شركات تايلاندية والتي تحصل على عقود في الخارج وتصدر العمالة مباشرة. وقد حددت الحكومة الأهداف التالية :ـ

١ ـ وضع سياسات حكومية جديدة لتسهيل هجرة العمال وزيادة مزاياها لكل الأطراف.
٢ ـ تعميم إجراءات التطبيق على العاملين بالخارج.
٣ ـ يجب مراعاة ظروف العمل وثقافة البلد الموظفة.

وبالإضافة إلى ذلك تعمل الحكومة على مد خدمات التحويل للعمال فيما وراء البحار من خلال البنوك التايلاندية.

هذا وقد انتشرت في هذه الدول الأسيوية وكالات خاصة للتشغيل تتولى تأجير العمالة. مثلا بلغ عدد الوكالات في باكستان نحو ٤٠٠، ٣٠٠ في الهند، وأكثر من ٢٠٠ في بنجلاديش، وحتى سنة ١٩٧٦ لم تكن الحكومات تتدخل. إلا أنه بعد ذلك اختلف الوضع.

نظرة إلى المستقبل :

هناك خمسة اتجاهات تشكل طريق الهجرة الحالية في الشرق الأوسط وهي تسير في اتجاه مضاد للهجرة التي تمت في أوائل السبعينات.

الأول : التحركات الإقليمية للعمالة مستمرة ولكن بمعدل أبطأ، إذ أن مشروعات الهياكل الأساسية في البلاد المصدرة للبترول قد قاربت على الاكتمال كما أن برامج الاستثمارات قد تاثرت بانخفاض أسعار البترول.

الثاني : أن نمو عملية الهجرة قد أصبح أكثر تنظيما في كل من البلاد المرسلة والمستقبلة، كما أن الزيادة في الهجرة في المراحل الأولى أدت بالدول المصدرة إلى أن تسيطر على تحويلات عمالها المتزايدة رغبة من الدول المصدرة بأن تقدم حزمة عمل جذابة تؤدي إلى مزيد من الرقابة على الهجرة.

الثالث : أن أوضاع الهجرة الوطنية أصبحت أكثر تنوعا. فقد لعب الاقتصاد والسياسة دورا في زيادة تدفق عمال جنوب شرق آسيا إلى المنطقة. وقد ساعدت قوى السوق بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا الأمن في تشكيل أفضليات الدول المستوردة والتدخل بتخصيص جنسيات معينة لوظائف معينة.

الرابع : أصبح الطلب على العمالة أكثر تعقيداً، فالاندفاع في استيراد عدد كبير من العمالة، بغض النظر عن المهارة، قد أدى إلى زيادة أهمية سياسة الاستيراد بالاختيار. كما أن التحولات في اقتصاديات الاقطار المستوردة يولد طلباً على خليط جديد من المهارات. والاستجابة لهذا الطلب سوف تؤثر على وضع قوة العمل في الأقطار المرسلة.

الخامس : الحاجة لسياسة عملية بين مستوردي ومصدري العمل تعوض النقص في أسعار البترول.

ومستقبل الأسيويين في الشرق الأوسط سيتأثر بالظروف الاقتصادية والتي تتضمن التغيرات في أحوال قوة العمل في المنطقة ونمط الاستثمار في المستقبل ومدى ضغط العوامل السياسية. وفي الحاضر يلاحظ اتجاه نحو تفضيل العمال العرب وكذلك هناك ضغوط لإنقاص غير العرب وغير المسلمين. ومثل هذه الملاحظات متوقعة فقط ولا يوجد دليل يؤيدها.

مراجعة: فتحي خليفة علي
كلية التجارة ـ جامعة اسيوط

علي نصار، الإمكانات العربية، إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة اولى، ١٩٨٢، ١٣٥ صفحة.

الكتاب دعوة لحوار حضاري يلتقي في إطاره الجميع. رجال حكومة واقتصاديون وعلماء ومفكرون ومثقفون عرب بل وكل الجهود العمالية والفلاحية. كذلك فهو نذير خاص للحكومات المشرفة على عملية التنمية للحد من هدر الإمكانية خاصة وأن هذا الهدر يمس مستقبل الأمة الذي تتوقف عليه آمالنا وآمال الأجيال القادمة في التحرر والتقدم وبناء حضارة مغايرة وأصيلة. فالنصف الأخير من القرن العشرين طرح بدوره مجموعة من البدائل التنموية وجدت نماذجها من اليابان شرقاً إلى بعض دول امريكا اللاتينية غرباً مروراً بالصين والهند وكوريا وسيرالانكا. والتي كانت البديل الواعي لذاته في إطار التبعية الحضارية للغرب الصناعي.

هذه البدائل من الممكن وصفها بالثورية من وجهة نظري ـ فالثورة بالأساس تطوير للموجود والمحلي والبيئي والتراثي باتجاه خصوصية حضارية تجسد الأصالة وتنحى بعيداً عن التبعية للغرب ونمط حياته وطريقة مواجهته لمشكلاته خاصة وأن المشكلات البيئية والتنموية في الغرب لا تواجهها بلدان العالم النامي. أضف إلى ذلك. صعوبة اختيارها كبدائل. فمن بين ٢٠٠ ألف نموذج كيمياوي لمكافحة الحشرات والآفات الزراعية في الولايات المتحدة أمكن للصين وبالاعتماد على مهارات بسيطة انتاج ١٠٠ نوع يحقق الهدف المطلوب ويمنع التلوث البيئي.

إن الحوار الحضاري الذي يرتئيه المؤلف يكتسب أهميته من التحديات التكنولوجية والعملية ومايسمى بالامبريالية الثقافية في نهاية هذه القرن والمتمثلة من خلال الثورة في مجال الاعلام والمعلوماتية على صعيد الحاسبات الالكترونية التي تتحكم بوسائل النقل وبكمية الوقود فيها وكذلك الابحاث في مجال الطاقة النووية والشمسية والحرارية. وفي التطبيقات الالكترونية الحديثة وفي مجال علم البيولوجيا وهي ثورة جديدة تتمثل في استخراج الطاقة البيولوجية وانتاج المخصبات البيولوجية والحصول على مصادر جديدة للغذاء وصناعات بيولوجية تمتد ثورتها إلى مجال الهندسة البيولوجية.

الكتاب يقول بصريح العبارة اصحوا ياعرب فبدلاً من هدر الامكانية عليكم بتوحيد الامكانية والكاتب يقول ليس المطلوب هو توحيد الامكانية «بل التفاف العرب حول مشروع حضاري يكون المدخل للوحدة ولتعظيم الامكانية» ص ١٠٢.

الكتاب مقسم الى اربعة فصول ومجموعة من الملاحق البيانية حول الطاقة وتوزيعاتها.

- الفصل الاول: الموارد والامكانيات ـ الصورة الحالية للفكر والحقائق.
- الفصل الثاني ـ إعادة النظر في الموارد الطبيعية.
- الفصل الثالث ـ إعادة النظر في الموارد البشرية.
- الفصل الرابع: خاتمة أم بداية.

في الفصل الاول يرى الدكتور نصار أن وجهة النظر السائدة حول مستقبل البشرية والتي ترى المشكلة من خلال زيادة مستقبلية في عدد السكان وفي نقص الموارد البيئية. هي وجهة نظر مردودة على أصحابها. فاستناداً إلى دراسات تنموية عديدة ولها صفة العالمية ـ باريلوتشي، مويرا، فيزاروفيتش، بستل، ليونتييف ـ تبين أن المشكلة لاتكمن في زيادة السكان بل في نوعية التنمية من حيث هي نوعية حياة جديدة للانسان. فعلى سبيل المثال لايوجد في الوطن العربي زيادة سكانية فوق الطاقة تهدد موارده وإمكانياته. بل يمكن القول أن المشكلة تكمن في التوزع الديمغرافي

للسكان بالنسبة لانحاء الوطن وهذا من وجهة نظري يطرح قضية استراتيجية يجب معالجتها عاجلاً وبمزيد من الجدية وهي علاقة القلب بأطراف الوطن التي تفتقر إلى السكان والتي تصبح هدفاً لمطامع استعمارية مجاورة.

أما مايتعلق بالموارد فهذه مشكلة باتت في غاية الخطورة. فالكاتب يرى «أن العديد من الموارد قد بدد بالفعل وبعض الأنظمة البيئية في سبيله إلى الانهيار» ص ٢٢. وأن هناك العديد من الظواهر شديدة الخطورة في مجال التلوث الناتج عن التصنيع والزراعة الحديثة. لكن المشكلة من وجهة نظر الدكتور نصار تكمن في التوجيهات الحكومية في مجال التنمية فهي تشكل تهديداً مباشراً للبيئة فهي تجسد تبعية سافرة لنمط الحياة الغربية وتوجهاتها التنموية والكاتب يأتي بمثال مأخوذ عن دراسة ليونتيف. إذ يتراوح تقدير الواردات للوطن العربي من السيارات الخاصة وسيارات النقل لسنة ٢٠٠٠ بين ماقيمته ٢٣٫٩ مليار دولار كامتداد للخطط العربية وماقيمته ١٨٫٦ مليار دولار.

الفصل الثاني المتعلق باعادة النظر في الموارد الطبيعية يرى الدكتور نصار أن المطلوب هو إعادة تقويم شامل لعلاقة الوطن العربي بالغرب. فالتضحية بالمواد الاولية الخام ـ الصادرات ـ في سبيل الحصول على عملة اجنبية لإنشاء صناعات وصفت بأنها متطورة سرعان مايخلق مشكلة جديدة فأمام نضوب الثروة القومية من الصادرات ستجد هذه البلدان نفسها مضطرة لاستيراد المواد الغذائية والتكنولوجيا بنفس العملة الأجنبية، هذا من جهة أما من جهة أخرى فالخطط الزراعية المكثفة، والتي هي تقليد لنموذج غربي امريكي بالتحديد، نجد أن الطاقة المستخدمة في الانتاج أكبر بكثير من عوائد الطاقة وحتى في مجال انتاج الغذاء فواحد غرام من بروتين الدواجن يتطلب ٥ غ من البروتين النباتي عبر الصورة القريبة في الانتاج ومايصح في مجال الزراعة يصح في مجال الصناعة فقد حدث ارتفاع كبير في استخدام الطاقة للحصول على المعادن المهددة هي الأخرى بالنضوب. بينها نجد أن بلداناً أخرى كالهند مثلاً استطاعت أن تحقق مزيداً من الانجازات الزراعية بتكلفة بسيطة.

أن خطط التنمية العربية بتعلقها بالنموذج الغربي تخون الاولوية التي ندبت نفسها من أجلها والتي كان من المفروض أن تبدأ بحلها كمشكلة الغذاء والمياه والاسكان وخلق المزيد من فرص العمل كذلك فقد أصبح من الضروري كما يرى الدكتور نصار ضمان مخزون مؤكد من الموارد الطبيعية على مدى طويل جداً «نصف قرن مثلاً» لكل من يريد أن يضع قدمه على مسار مستقر من التنمية. وذلك شيء يمكن ضمانه في إطار عربي. وهذه هي النقطة الأولى. علماً بأن مسؤولية هدر الطاقة تقع بالأخص على عاتق الدولة المتقدمة.

في الفصل الثالث المتعلق بتنمية الموارد التي تحول دون تنظيم الطاقة البشرية في الوطن العربي يرى الدكتور نصار أن هناك مجموعة من العوائق التي تحول دون تنظيم الطاقة البشرية في الوطن العربي وعلى رأسها : تفشي الأمية، عدم العدالة، القهر في العلاقات الدولية داخل البلدان النامية، غياب التكامل بين العلم والتكنولوجيا، غياب الديمقراطية وخنق الحريات، التوزيع التعسفي للخريجين، وكذلك التساهل في تأهيل الخريجين، وغلبة الفكر الرجعي المحافظ في الوقت الذي تستند فيه حاجة البلد النامي إلى رؤية الفكر المرتبط بالمنهج النقدي.

ولعل أهم هذه العوامل هو غياب التنظيم الاجتماعي «فالموارد البشرية غير المنظمة مهما بلغت درجة تقدمها بشكل فردي تبقى مجرد إمكانية غير مستغلة وليس إلا عن طريق التنظيم الاجتماعي يتم تحويل رصيد الموارد البشرية إلى مكونات رفاهية. ويمكن أن يؤدي التنظيم الاجتماعي الكفء إلى حلول الموارد البشرية محل الاستثمار الرأسمالي لدرجة كبيرة خصوصاً في مهام تنموية معينة وثيقة الصلة بتنمية الموارد البشرية. مثل القضاء على الأمية والأمراض المستوطنة ص٦٥. والدكتور نصار يأتي بعدة أمثلة. فقد ثبت من خلال الدراسة أن الصومال وهي البلد الفقير في أقطار الوطن العربي من أكثر الأقطار انجازاً في تنمية الموارد البشرية.

وتأتي أهمية المشاركة الجماهيرية في التنمية من وجهة نظر الدكتور نصار في كون هذه الجماهير هي حاملة التراث الثقافي الحضاري. ومشاركتها هي الضمان للتعبير عن التمايز الحضاري والمثال هذه المرة يأتي من الصين. فعندما كان على الصين أن تتوجه لتعديل هيكلها لاشباع الحاجات الأساسية احتاجت إلى المشاركة الواسعة لكي تسترجع الامتداد التاريخي لحضارة نقل الغرب المتطور منها ما لا يقل عن ٢٠ ابتكاراً واختراعاً أساسياً. وكان من الواضح من خلال

المشاركة أن الصيغة الاولى للحلول كانت تأتي من الفلاحين الصينيين. وفي سيرلانكا اعتمدت حركة السارفوديا التي تكونت ١٩٥٨م والتي تنتشر الآن في حوالي ٢٣٠٠ قرية وتشمل ملايين السكان على التراث الديني والشعبي ـ البوذية وحركة غاندي ـ وتعبئة الجماهير للمشاركة والعطاء والحفاظ على البيئة. في اليابان كانت الحكومة هي التي تثبت فكرة تطوير الصناعات الريفية وتصنيع الريف عن طريق الوحدات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم لأن هذه تلعب دوراً أساسياً في الحد من هجرة العمالة وفي زيادة الدخل القومي للأسرة الريفية. فلقد استوعب النشاط غير الزراعي في الريف نصف العمالة الريفية في تايوان وحقق أكثر من ثلث الدخل العائلي الريفي في سيراليون. وساهم بنسبة ٤٦٪ من دخل الصناعات التحويلية في أفغانستان ولذلك فإن الكاتب يرى «أن تجارب العديد من البلدان في العالم النامي تعطي القياسات البديلة والتي يمكن أن تساعد في استشراف الصورة المستقبلية التي يلعب فيها تطوير المحليات والصناعات الريفية دوراً متزايداً» ص٧٩.

في الفصل الرابع، خاتمة أم بداية، يتساءل الدكتور نصار: هل نستطيع استشراف مستقبل آخر ونحن على مانحن فيه من عدم الثقة بالنفس. وهل نستطيع الحد من هدر الامكانية على صعيد المواطن والوطن وكذلك الحد من الركض وراء حضارة غربية تئن بكل سلبياتها في محاولة لايجاد البديل التنموي «فالممكن في ظل الثورة التكنولوجية والعلمية القادمة يفوق كثيراً المسموح به» ص٩٩. إن التعلق بالغرب هو انتحار وإفلاس وتبعية. إننا بتعلقنا بالغرب نصبح من وجهة نظري كسيزيف ذلك البطل الاسطوري الذي لعنته الآلهة ووضعت على ظهره صخرة كبيرة ففي كل مرة يريد رفعها إلى القمة تتدحرج إلى القاع من جديد.

تأتي أهمية الكتاب في كونه دعوة إلى كل من يهمه الأمر كما يقول الكاتب ليدلي بدلوه في محاولة للوصول إلى مشروع فكري حضاري من شأنه على الأقل أن يعيد الاعتبار لأمة أكرهت على التبعية وزينت لها باسم العصرنة والاوربة والأمركة. كذلك فالكتاب يعيد طرح قضية التراث والمعاصرة. فالتراث هو المدخل الطبيعي لقضية التنمية والتقدم خاصة وأن المعاصرة لم تعد تعني أوروبا كما حاول أن يطرحها الفكر العربي من عصر النهضة إلى الآن ممثلاً باتجاهاته القومية والليبرالية والماركسية. فثمة خيارات أخرى يسترشد بها أولو الألباب.

المطلوب من وجهة نظري مدخل فكري واسع في محاولة للبحث عن دور القيم التقليدية في مواجهة الامبريالية الثقافية في الداخل والخارج وعن دورها في إذكاء عملية التنمية خاصة وأن التنمية عملية تتركز داخل الانسان وداخل المجتمع على أساس من الاعتماد على النفس وبما يتلاءم مع البيئة فهذا من شأنه أن يعيد النظر في إمكانياتنا العربية في ضوء تنمية بديلة وشكراً.

مراجعة : تركي علي الربيعو

كاتب في بعض الدوريات ـ دمشق

محمد حسن غامري : المناهج الأنثروبولوجية، المركز العربي للنشر والتوزيع ـ، القاهرة، ١٩٨٢، ١٧٦ صفحة .

تعتبر الدراسات الأنثروبولوجية بوجه عام من أهم الدراسات الاجتماعية والإنسانية كما تعتبر الدراسات الانثروبولوجية المنهجية من أهم وأدق الدراسات الأنثروبولوجية إلا أنه من الثابت للأسف أن المكتبة العربية تعاني نقصا ملحوظا في مثل هذه الدراسات ولهذا فلقد جاء هذا الكتاب مستحوذا على قدر كبير من الأهمية الأكاديمية وهادفا إلى الإسهام مباشرة لإثراء المكتبة العربية في مجال الدراسات الأنثروبولوجية عامة والدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية خاصة. فلقد حرص المؤلف على أن يعرض لنا مناهج وأدوات بحث أنثروبولوجية مستحدثة. ولقد جاء

هذا الكتاب مشتملا على ١٧٦ صفحة من الحجم العادي ومحتويا على مقدمة تاريخية لتطور الفكر الأنثروبولوجي بالإضافة إلى خمسة فصول.

وفي المقدمة التمهيدية والتى اشتملت على تسع صفحات حاول المؤلف تتبع الفكر الأنثروبولوجي من جذوره وأرجعه فيما يعتقد إلى عهد وحضارة الإغريق والذين دارت إسهاماتهم النظرية في هذا المجال حول عدد من القضايا كان من أهمها أن الكون هو نسق منظم يتكون من أجزاء مرتبة حسب التدرج الوظيفي لهذه الأجزاء وتسيطر عليها قوانين توفر للنسق أهمية من حيث الشكل. كما أنه كانت هناك عدة قضايا فرعية أخرى شغلت بال الاغريق.

ولقد حرص فلاسفة اليونان على مناقشة ووصف أخلاق وعادات الآخرين في ضوء ما يتصفون هم به من خصائص أخلاقية واجتماعية، كما أن أفلاطون وارسطو قد حرصا على مناقشة علاقة الفرد بالدولة، كما أن فلاسفة اليونان بصفة عامة كانوا قد اهتموا بالإضافة إلى هذه القضايا الميتافيزيقية بعدد من القضايا الواقعية مثل التشريع السياسي وقوانين الجزاء والعقاب وما إلى ذلك. وفي عصر النهضة الأوربية انتقلت دراسات الإنسان إلى مرحلة جديدة وذلك بفضل انتعاش حركة الاستكشافات الجغرافية إلى خارج أوروبا. كما أسهم الرحالة والجغرافيون العرب بوصف كثير من الشعوب والمجتمعات التي زاروها ولقد أثرت كل هذه التطورات على أحد مفكرى فرنسا (مونتسكيو) في مؤلفه روح القوانين والذي احتوى على الكثير من الأفكار الاجتماعية والاقتصادية الانسانية. كما أسهم الفلاسفة الأخلاقيون الاسكتلنديون مثل دافيد هيوم وآدم سميث في تحقيق دراسات تهم رجال الأنثروبولوجيا. وفي القرن التاسع عشر ظهرت البدايات التاريخية لنشأة الفكر الأنثروبولوجي الحديث، والذي استكمل مقوماته بفضل قيام بعثة جامعة كمبرج بدراسة مناطق مضايق توريس في المحيط الهادي بين عامي ١٨٩٨ ـ ١٨٩٩م.

الفصل الأول : المنهج في الفكر الأنثروبولوجي:

ولقد وقع هذا الفصل في سبع عشرة صفحة ولقد أشار الباحث فيه الى أن تعدد إطارات البحث المنهجية الأنثروبولوجية لايعكس تعدد المناهج البحثية في الأنثروبولوجيا بقدر ما يعكس المراحل المختلفة التي مر بها هذا العلم. ولقد استعرض المؤلف في هذا الفصل وجهات نظر كل من أوجست كومت ودوركيم وراد كليف براون فيما يتعلق بالإطار المنهجي المقترح لدراسة المجتمع. كما أوضح المؤلف موقف الأنثروبولوجيا من التاريخ وكيفية تتبع الماضي وموقف كل من التاريخ والأنثروبولوجيا من هذه القضية المنهجية الهامة. ولقد استعرض المؤلف تعريفات كل من مارك بلوخ ولوكتجوود وذلك بالإضافة إلى عرض رأى العلامة نادل فيما يتعلق بالعلاقة بين التاريخ والأنثروبولوجيا، كما عرض في هذا الصدد أيضا رأى العلامة راد كليف براون وخاصة فيما يتعلق بالفروق بين التاريخ والأنثروبولوجيا. ولقد عرض المؤلف بعد ذلك لموقف الأنثروبولوجيا من المنهج الطبيعي، وفيه عرض لوجهة نظر «نادل» الذي يرى أن المنهج الطبيعي هو المنهج الذي يتلاءم مع الأنثروبولوجيا، وذلك بالرغم من أن الانثروبولوجيا الاجتماعية لايمكن أن تكون دراسة أو علماً تجريبياً.

ويشارك «راد كليف براون» زميله «نادل» في هذا الرأى حيث يرى أن الملاحظة تعتبر من أهم قواعد المنهج الأنثروبولوجي العلمي. كما عرض المؤلف بعد ذلك لموقف الأنثروبولوجيا من الانسانيات حيث أن براون يؤكد علمية الأنثروبولوجيا وأنها فرع من العلوم العلمية في حين يرى «إيفانز بريتشارد» أنها تعتبر جزءاً فقط من العلوم الإنسانية. أما العلامة «كروبر» فيرى أنه يصعب تصنيف الأنثروبولوجيا كفرع من فروع الفنون. وأما العلامة «روث بنديكت» فترى انتماء الأنثروبولوجيا إلى فروع الإنسانيات. وأما العلامة «كارل بوبر» فهو يرفض انتماء الأنثروبولوجيا إلى مجموعة العلوم العلمية وذلك لأسباب كثيرة مثل إمكانية التعميم في العلوم الطبيعية وعدم إمكانية تحقيق ذلك في علم الأنثروبولوجيا، كما أن الظروف والأحداث الاجتماعية تتصف بالجدّة وذلك على عكس الظروف الطبيعية، كما أن تعقد الحياة الاجتماعية وعدم إمكانية عزلها أو تبسيطها يزيد من عدم إمكانية جعل الأنثروبولوجيا ضمن العلوم العلمية.

الفصل الثاني : قضايا المنهج العلمي في الدراسات الانثروبولوجية:

وقع هذا الفصل في ثلاث وأربعين صفحة ولقد حرص المؤلف فيه على دراسة أفكار الاتجاه الذي يرى إخضاع الأنثروبولوجيا للمنهج الطبيعي . فلقد أدى استخدام المنهج العلمي في الدراسات الأنثروبولوجية إلى ظهور بعض القضايا المنهجية والتي من أبرزها محاولة استخدام مصطلح الضبط والتجريب في الدراسات الأنثروبولوجية . ولقد انقسم العلماء في ذلك بين مؤيد ومعارض، ويرى «اوسكار لويس» أن استخدام مثل هذه المصطلحات لايتنافى مع الاتجاه الذي يؤيد أن تكون الأنثروبولوجيا علماً من بين العلوم العلمية حيث أن الاختلاف بينها لايتعدى أكثر من تقسيم عمل. ولقد عرض المؤلف بعد ذلك الاتجاهات التطورية التي ظهرت في مجال تطبيق واستخدام التكميم في مجال الأنثروبولوجيا، ولقد ناقش المؤلف بعد ذلك نقطتين هامتين متصلتين اتصالا وثيقا بمشكلة الضبط والتجريب في الدراسات الأنثروبولوجية. وكانت النقطة الاولى هي عوامل الضبط في الدراسات الأنثروبولوجية الميدانية، بينما كانت النقطة الثانية منحصرة في مناقشة المنهج المقارن ومشكلة التجريب في الأنثروبولوجيا الثقافية، ثم استعرض المؤلف بعد ذلك منهج إعادة الدراسة. وبالنسبة للنقطة الاولى فقد تعرض المؤلف لعدد من الموضوعات الهامة المتصلة اتصالا وثيقا بهذه النقطة مثل حياد الشخصية لدى الباحث، فريق البحث الاجتماعي، أدوات البحث ومشكلة الضبط .

وبالنسبة للنقطة الثانية وهي المنهج المقارن ومشكلة التجريب في الأنثروبولوجيا الثقافية، فلقد أوضح الفصل أن هذا المنهج يعتبر من أقرب المناهج للتجريب في الأنثروبولوجيا الثقافية حيث يرجع استخدامه إلى العالم الانثروبولوجي الأمريكي فرانز بواس والذي اعتبر ان منهجه التاريخي الذي استخدمه في دراسته هو منهج مقارن في صورة متقدمة. ولقد ألمح المؤلف إلى استخدامات هذا المنهج لدى كل من راد كليف براون وأوسكار لويس واروين والذي عنوان مقاله باسم: «المنهج الأنثروبولوجي المقارن» بينما عنوان أوسكار لويس مقاله باسم «المنهج المقارن في الأنثروبولوجيا الاجتماعية». كما عرض المؤلف لمواقف وإسهامات كل من «مشجر» وفريد إيجان» و«ميردوك» و«هوينتج» في معالجة المنهج المقارن في العمل الأنثروبولوجي. ويرى اوسكار لويس أن الباحث الأنثروبولوجي عند إجرائه المقارنة فإنه لايهتم بالكم الذي يشمله البحث، فقد أجريت كثير من البحوث الميدانية على عدد من المجتمعات تختلف من حيث الحجم واشارت نتائجها إلى أن حجم المجتمع لايؤثر في عملية استخدام المقارنة.

وفي نهاية هذا الفصل عرض المؤلف لمنهج إعادة الدراسة الذي يقوم على أساس المماثلة بين العلوم الطبيعية في دراسة الظاهرة الطبيعية والعلوم الأنثروبولوجية في دراسة الظاهرة الاجتماعية، ولذلك فإن المنهج العلمي في العلوم الطبيعية يقابله المنهج المقارن في الأنثروبولوجيا. ولقد ساد الاعتقاد ووفقا لهذا المنهج أنه يجب ألاّ تؤخذ النتائج المتعلقة بأي دراسة بشكل مطلق إلا بعد أن يقوم باحثون آخرون بدراسة وملاحظات مجتمع البحث مرة أخرى، وبشرط أن تكون هذه الدراسة الأخيرة مستقلة تماما عن الدراسة الأولى. ولقد ميّز «اوسكار لويس» بين أربعة أنواع من الدراسات الميدانية وذلك تطبيقا لاستخدام هذا المنهج الجديد.

الفصل الثالث : منهج الفهم الذاتي في الدراسات الأنثروبولوجية:

ولقد اشتمل هذا الفصل على عدد ثلاثين صفحة وأوضح المؤلف فيه أنه يسيطر على دراسة العلوم الاجتماعية منظوران، الوضعية في علم الاجتماع من ناحية، والاتجاه الكيفي في الدراسات الأنثروبولوجية من ناحية أخرى، ويطلق على هذا الاتجاه اصطلاحين أحدهما يمثل الاستخدام السوسيولوجي وهو الفهم والثاني يمثل الاستخدام في الفكر الأنثروبولوجي وهو الفهم الذاتي. ولهذا فلقد عرض المؤلف في هذا الفصل لأربع نقاط أساسية متصلة اتصالا وثيقا بموضوع هذا الفصل، وكانت هذه النقاط هي، منهج الفهم عند السوسيولوجيين، منهج الفهم الذاتي عند الأنثروبولوجيين، مفهوم البناء المعرفي، منهج الفهم الذاتي والتعبير عن مكونات النسق المعرفي. ولعل مايهمنا من بين هذه النقاط الأساسية هي تلك النقطة المتعلقة بمنهج الفهم الذاتي عند الأنثروبولوجيين وذلك لاتصالها بالدراسات المنهجية في علم الأنثروبولوجيا عامة والأنثروبولوجيا الاجتماعية خاصة، ونظراً لارتباطها الوثيق بالعمل الميداني القائم

في نطاق الأنثروبولوجيا الاجتماعية. ومن الملاحظ أن هذا المنهج الذاتي إنما يعتمد أصلا على حرص الباحثين على فهم المعاني التي ينطوى عليها السلوك الإنساني. كما أن المنهج الذاتي يحاول التخلص من النظرة الواقعية في معالجة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء خارجة عن ذات الفرد. ولقد أوضح المؤلف في هذا الصدد أن هذا المنهج المستحدث في نظام المناهج الأنثروبولوجية إنما يعتبر اتجاها نظريا جديدا يرتكز على اكتشاف الطريقة التي ينظم بها الأفراد ثقافتهم وطريقتهم في استخدام هذه الثقافة وتمثلهم لها وانطباع ذلك على تصرفاتهم وأنماط سلوكهم العامة والخاصّة. ويسمى هذا المنهج الذاتي أحيانا بالمدخل المعرفي ويهدف إلى فهم تصورات الفرد عن العالم وكيف تتكون وتنتظم هذه التصورات وكيف يمكن ان تستخدم هذه التصورات. ويفترض المدخل المعرفي أن كل الأفراد الذين يعيشون داخل ثقافة واحدة ولهم نسق معرفي واحد عام يتشكل بفعل هذه الثقافة ويعمل على تنظيم الأشياء المادية للظاهرة والأحداث وأشكال السلوك والمشاعر الذاتية الفردية والجماعية. وعلى هذا فإن منهج الفهم الذاتي هو طريقة منهجية تكشف عن المعنى الذي يحتويه الفعل داخل الموقف وهذا المنهج يتفق بذلك وطبيعة منهج الفهم عند علماء الاجتماع. ولقد اختتم المؤلف هذا الفصل بالإشارة إلى أن منهج الفهم الذاتي إنما يعتبر في حقيقة الأمر من أنسب الوسائل المنهجية المستخدمة في دراسات وبحوث الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية على وجه الخصوص، وذلك نظرا لتلاؤمه مع طبيعة ونوعية مجالات البحث لهذين الفرعين من فروع ـ الأنثروبولوجيا. كما أشار المؤلف بعد ذلك في نهاية هذا الفصل إلى أن أنسب أداة لتطبيق واستخدام هذا المنهج المستحدث هو أداة الملاحظة عامة والملاحظة بالمشاركة على وجه التحديد.

الفصل الرابع : طريقة الملاحظة بالمشاركة:

ولقد احتوى هذا الفصل على ست وعشرين صفحة. ولقد اختار المؤلف أداة الملاحظة المشاركة من بين بقية أدوات البحث الأنثروبولوجي الكثيرة وذلك لأنها الأداة اللازمة والمناسبة لتطبيق منهج الفهم الذاتي، ولأنها الأداة الأكثر استخداما في مجالات البحوث المتعلقة بالأنثروبولوجيا الاجتماعية. ولقد أورد المؤلف في بداية هذا الفصل مقدمة قصيرة عن الملاحظة المشاركة وعن مدى أهميتها وضرورتها في العمل الميداني الأنثروبولوجي، كما أشار المؤلف إلى أنواع هذه الملاحظة وأبعادها المختلفة مع ذكر المزايا المنهجية والعيوب التي تتعلق بهذه الأداة على وجهه الخصوص.

ونظرا لأهمية الملاحظة المشاركة في مجال الدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، فلقد عرض المؤلف في هذا الفصل لنقطتين أساسيتين تتصلان تماما بموضوع الملاحظة المشاركة، وهاتان النقطتان هما الملاحظة المشاركة في مرحلة ماقبل العمل الميداني، الملاحظة المشاركة في الميدان.

وبالنسبة للنقطة الأولى وهي إجراءات الملاحظة المشاركة في مرحلة ماقبل العمل الميداني، فلقد عرض المؤلف لعدد من النقاط الفرعية الهامة وهي:

أ ـ الملاحظة المشاركة وتصميم البحث.
ب ـ اختيار موقع البحث.
جـ ـ الاعتبارات الأخلاقية في إجراء الملاحظة المشاركة.

وأما بالنسبة للنقطة الثانية الأساسية وهي استخدام الملاحظة المشاركة في الميدان فلقد عرض المؤلف بالدراسة للنقاط الفرعية التالية:

أ ـ القواعد المختلفة التي يجب أن يتبعها الباحث لكى تساعده على تحقيق غرضه من استخدام الملاحظة المشاركة مثل ألّا يحاول الباحث أن يقاوم تسلسل المراكز الرسمية وغير الرسمية في ميدان البحث، أن يدرك الباحث الأشخاص الخاضعين للملاحظة بوجود فروق بينهم وبينه... الخ.

ب ـ طريقة تسجيل الملاحظات الميدانية حيث يعتمد التحليل المنهجي للملاحظة المشاركة على التسجيل الكامل والدّقة والملاحظات التفصيليةّ ولذلك يجب تسجيل ملاحظات الميدان بعد كل فترة من فترات إجراء الملاحظة أو بعد إتمام كل اتصال يحدث مع الأشخاص الخاضعين للملاحظة.

كما قدم المؤلف بعد ذلك مجموعة من المقترحات التي تساعد على عملية استعادة الحوار والتفاصيل الأخرى أثناء وقوع أو إجراء الملاحظة المشاركة.

هذا ولقد أشار المؤلف إلى أن بعض الباحثين يفضلون استخدام أجهزة التسجيل في رصد ملاحظتهم، وإن كان لايجب استخدام مثل هذه الأجهزة وخاصة في المراحل الاولى من إجراء البحث. ولهذا فقد أورد المؤلف في هذا الفصل نموذجا يساعد الباحثين الذين يستخدمون أداه الملاحظة المشاركة لتحقيق هذه الملاحظة بشكل دقيق وعلمي، ويشتمل هذا النموذج على بعض الجوانب التي يجب أن يشتمل عليها أى شكل من أشكال النماذج وذلك بقصد تحقيق الوضوح واسترجاع المعلومات التي وقعت أو نتجت أمام الباحث من جرّاء استخدام الملاحظة المشاركة. كما عرض المؤلف بعد ذلك لطبيعة ونوعية أسلوب تحليل المعلومات الميدانية والتي توفرت للباحث بواسطة استخدامه لأداة الملاحظة المشاركة، حيث أن لكل باحث طريقته وأسلوبه الخاص في تحليل مثل هذه المعلومات الميدانية.

ولقد حرص المؤلف في هذا الموقف أيضاً على تقديم بعض الإرشادات التي يمكن أن يستخدمها الباحث لكي تساعده في عملية تحليل المعلومات الميدانية التي توفرت له من خلال الملاحظة المشاركة وخاصة من حيث صياغة الفروض والقضايا وما إلى ذلك، كما تشتمل عليها هذه المعلومات مع محاولة إثبات مايؤيد هذه القضايا والفروض.

الفصل الخامس : منهج دراسة الحالة وتاريخ الحياة:

ولقد احتوى هذا الفصل على أربع وأربعين صفحة، ولقد أورد المؤلف في هذا الفصل مقدمة تضمنت الإشارة لأهمية وماهية منهج دراسة الحالة مع إبراز أهم الحالات التي يمكن للباحثين في مجالات الأنثروبولوجيا الاجتماعية استخدام منهج دراسة الحالة فيها. هذا ولقد عرض المؤلف بعد ذلك لعدد من النقاط الأساسية المتصلة اتصالا وثيقا بتطبيق منهج دراسة الحالة. ولعل من أهم هذه النقاط التي عرضها المؤلف في هذا المجال:

أ ـ الأسرة ومنهج دراسة الحالة.
ب ـ منهج دراسة الحالة وتفهم العلاقة بين الثقافة والفرد.
جـ ـ منهج دراسة الحالة والمجتمعات المحلية.
د ـ طريقة دراسة تاريخ الحياة.
هـ ـ نموذج تطبيقي لاستخدام طريقة تاريخ الحياة.

وبالنسبة للنقطة الأولى : الأسرة ومنهج دراسة الحالة، فلقد أشار المؤلف إلى أن الأنثروبولوجيين قد اهتموا أصلا باستخدام منهج دراسة الحالة في دراسة الأسرة، ولقد جاءت تطبيقاتهم لمنهج دراسة الحالة مختلفة عن استخدام علماء الاجتماع والنفس والخدمة الاجتماعية لنفس هذا المنهج، حيث تركزت دراسات كل منهم حول مشكلة خاصة ثابتة لم تتغير. ومن هنا استخدم كل من علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع والنفس والخدمة الاجتماعية منهج دراسة الحالة من منظور مختلف وخاص به وبمجالات تخصصه العلمي.

ولقد عرض المؤلف بعد ذلك للخطوات المنهجية التي يجب على الباحث اتباعها مثل اختياره للنماذج الأسرية التي يطبق عليها منهج دراسة الحالة.

وبالنسبة للنقطة الثانية وهي منهج دراسة الحالة وتفهم العلاقة بين الثقافة والفرد، فلقد أشار المؤلف إلى أن العلاقة بين الثقافة والفرد هي قضية منهجية هامة لدى علماء الأنثروبولوجيا وأنهم يرون أن الأسرة تعتبر أفضل مجال للتعرف على الثقافة وذلك لأنها الإطار الذي يجمع بين الثقافة والفرد، كما أنها تكشف عن طبيعة العلاقة بينهما، وأنه يمكن تشبيه هذه العلاقة بمتصل واحد يقع عند أحد طرفيه الثقافة وعند الطرف الآخر يقع الفرد، وعندما يدرس الباحث الأنثروبولوجي الثقافة من خلال دراسة الأسرة، فإنه يستطيع بذلك أن يدرك معنى النظم بالنسبة للأفراد وأن يتعمق في معرفة الشكل والبناء المتعلق بهذا التنظيم الأسرى. ولهذا فلقد حرص علماء الأنثروبولوجيا على إجراء مثل هذه الدراسات المتعلقة بحياة الأسر لتفهم حياة الأفراد.

وبالنسبة للنقطة الثالثة : منهج دراسة الحالة والمجتمعات المحلية، فلقد أوضح المؤلف مفهوم المجتمع المحلي ومدى أهميته وضرورة استخدام علماء الأنثروبولوجيا لمنهج دراسة الحالة لدراسة هذا المجتمع المحلي، وذلك بغرض جمع البيانات بطريقة منظمة وكافية ولإعطاء صورة واضحة عن الحياة داخل هذا المجتمع.

ولقد عرض المؤلف بعد ذلك للخطوات المتتالية واللازمة لإجراء دراسة المجتمع المحلي عن طريق استخدام دراسة الحالة.

وبالنسبة للنقطة الرابعة: طريقة دراسة تاريخ الحياة: فلقد أوضح المؤلف أن هذه الأداة المنهجية تستخدم عندما يريد شخص إعطاء صورة كاملة ومفصلة عن خبراته في الحياة تنطوى على أحاسيسه ومشاعره وعواطفه وملاحظاته الهامة ويعني إجراء تحليل عام لذاته. ولقد أشار المؤلف إلى أنه يمكن أن يدون الشخص ذاته ملاحظاته بنفسه أو يقوم بذلك الباحث من أجل التعرف على الجوانب البيولوجية والنفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتعلقة بالفرد، ولتكوين صورة متكاملة عن الحالة بكافة أبعادها.

وفي النقطة الخامسة : نموذج تطبيقي لاستخدام طريقة تاريخ الحياة، فلقد أورد الباحث نموذجا لكيفية تطبيق طريقة تاريخ الحياة، وهي دراسة أنثروبولوجية عن جماعة المنبوذين في الهند، وهذه الدراسة أجراها «جمس فريمان». وهذه الدراسة الميدانية هي عبارة عن سيرة ذاتية لشخصية هندية تدعى «مولي» والتي تمثل طائفة هندية منبوذة وهي طائفة البابورى تعيش في ولاية أورسيا الهندية. وقد كشف «مولي» من خلال سرد تاريخ حياته عن طبيعة قاع الحياة في المجتمع الهندي وشكل الحياة التي تحياها هذه الطائفة الهندية المنبوذة التي ينتمي إليها.

هذا ولقد استعان الباحث في دراسة تاريخ حياة شخصية «مولي» بالإطار المنهجي الذي استخدمه «دافيد ماندلباوم» في دراسة السير الذاتية. ولقد عرض المؤلف لهذه الدراسة الذاتية من خلال الجوانب والأبعاد التالية المتعلقة بحياة مولى وطائفته وهي:

أ ـ البعد البيولوجي.
ب ـ البعد الثقافي.
حـ ـ البعد الاجتماعي.
د ـ البعد السيكولوجي.

كما عرض هذا الفصل بعد ذلك لمختلف التحولات الرئيسية في تاريخ حياة شخصية مولى وذلك من خلال تطبيق طريقة دراسة سير الحياة. ولقد كشف تاريخ حياة شخصية مولى عن أربعة تحولات رئيسية حدثت في حياة مولى أضاءت كثيرا من جوانب حياة هذا الشخص من ناحية وحياة طائفته من ناحية أخرى. كما عرض المؤلف بعد ذلك لطبيعة عمليات التكيف في تاريخ حياة مولى ولمختلف النتائج النهائية والعامة التي أسفرت عنها هذه الدراسة الذاتية.

وفي نهاية هذا الكتاب عرض المؤلف لمجموعة المراجع العربية والأجنبية والتي استعان بها والتي بلغت ستة وعشرين مرجعا.

ومما لاشك فيه أن هذا الكتاب يكتسب أهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى تعمقه بالدراسة في المناهج وأدوات البحث المستحدثة في نطاق الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وذلك بالإضافة إلى مناقشته للقضايا والجوانب المنهجية الجدلية المتصلة بهذه المناهج والأدوات البحثية المستحدثة.

كما أن المؤلف ناقش كل هذه الموضوعات المنهجية التي عرضها بطريقة واضحه سلسة مما يشير إلى تفهمه العميق لكل ماعرضه في كتابه القيّم، ولاشك أن وضوح المعنى والسلاسة والدقة والأصالة والجدة التي يتميز بها هذا الكتاب سواء من حيث العرض أو من حيث المناقشة تجعله وبلاشك إسهاما علميا إيجابيا ورائدا في مجال الدراسات الأنثروبولوجية العربية المعاصرة. كما أن هذا الكتاب يعتبر رصيدا طيبا يجب ان يستكمل في أجزاء أخرى وأن يناقش بقية المناهج أو الأطر المنهجية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية على وجه الخصوص.

قد استطاع أن يحقق جلة أهدافه التي سعى إليها وخاصة من حيث عرض بعض المناهج الأنثروبولوجية المستحدثة من ناحية وإثارة بعض القضايا المنهجية الشكلية والتي كثر حولها الجدل من ناحية أخرى. كما أن المؤلف كان قد حرص على تقديم دراسة تطبيقية لأحد المناهج الأنثروبولوجية التي أشار إليها وذلك لضمان زيادة التوضيح والفهم لما احتواه هذا الكتاب. كل هذا يجعل هذا الكتاب رصيدا طيبا وجيداً يجب أن يضاف إلى رصيد المكتبة العربية في مجال الأنثروبولوجيا عامة والأنثروبولوجيا الاجتماعية خاصة.

مراجعة: زكريا محمد فودة

قسم الاجتماع-جامعة الأزهر للبنات

Eva Etzioni Halevy & Amitai Etzioni, SOCIAL CHANGE, Sources, Patterns, and Consequences, Basic Books, Inc. Publishers, New York, 2nd Edition.

إتزيوني، أميتاي، وإيفا، التغير الاجتماعي : مصادره، نماذجه، نتائجه، ترجمة محمد أحمد حنونة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٤، جزآن، الأول ٤٥٠ص، والثاني ٤٤٥ص .

يعد كتاب "التغير الاجتماعي : مصادره، نماذجه، نتائجه" مصدراً أساسيا للمهتمين بعلم الاجتماع، ولقد قام محمد أحمد حنونة بترجمته من الإنكليزية إلى العربية، وراجعه عبدالكريم ناصيف، ونشرته وزارة الثقافة والإرشاد القومي في دمشق، في عداد منشوراتها لعام ١٩٨٤، ويقع في جزأين ضخمين، يتألف الأول من ٤٥٠ صفحة، ويتألف الثاني من ٤٤٥ صفحة.

والكتاب مجموعة من الأبحاث، لعدد كبير من المؤلفين، جمعها وصنفها كل من أميتاي إتزيوني، وإيفا إتزيوني، ومن المؤلفين الذين اختيرت بعض أبحاثهم في الكتاب : هربرت سبنسر، وأوغست كونت، وازوالد شبنجلر، وفيلفرود باريتو، وكارل ماركس، وفريدريك انجلز، وماكس ويبر، وفرديناند تونيز، وتالكوت بارسونز، وفرانسسكا كانسيان، ورالف داريندورف، ولويس آ. كوسر، وجوليان هـ. ستيوارد، وغيرهم.

وفي الصفحة الرابعة من الكتاب، وهي صفحة العنوان الأصلي، وضع المترجم توثيقا للكتاب يتضمن عنوانه، واسم مصنفتيه، ودار نشره.

ومن المؤسف بعد ذلك أن المترجم لم يشر إلى تاريخ الطبعة المعتمدة في الترجمة، وهي الطبعة الثانية، ولم يعرف بالمصنفتين، ويبدو أنها شقيقتان، كما يبدو أن إيفا متزوجة من السيد هالفي، لإلصاقها لقبه بلقبها.

ويلاحظ أن المصنفتين لا تختاران للباحث الواحد غير فصل واحد، فكل فصل لباحث، مما يدل على سعة اطلاعهما، ووفرة مصادرهما، وهو ما جعل الكتاب أكثر شمولا لعدد كبير من المؤلفين والباحثين في علم الاجتماع، إذ أن عدد المشاركين في الكتاب يكاد يبلغ عدد فصول الكتاب الخمسين.

ولقد كانت المختارات شاملة ومتماسكة ومتنوعة، وصرحت المصنفتان في مقدمة الكتاب بطريقة اختيارهما الأبحاث، فقالتا: "لقد حاولنا اختيار الكتابات الموجزة بذاتها، أو تلك التي يمكن أن نقتبس منها، دون أن تصبح مبهمة أو مشوشة، ويمكن أن تكون في الوقت ذاته مفتاحا لبحث مواضيع أخرى، خارجة عن نطاقها" (ج١ ص٥).

والكتاب يضم، بجزأيه الاثنين، سبعة أقسام تحتوي خمسين فصلا، والأقسام السبعة هي:

١ ـ مصادر التغير ونماذجه: النظريات الكلاسيكية.
٢ ـ مصادر التغير ونماذجه: النظريات الحديثة.
٣ ـ مجالات التغير: المجتمع الحديث.
٤ ـ التحديث.
٥ ـ مستويات التغير.
٦ ـ عمليات التغير.
٧ ـ المبادرة الإنسانية في التغير الاجتماعي.

وتقدم المصنفتان لكل قسم مقدمة كان قصدهما منها، كما صرحتا في مقدمة الكتاب، "أن تثير اهتمام دارس المادة، وأن تبين له بعض الخيوط التي تربط الأبحاث المختارة، كما وتبين له الخطوط الرئيسية للبحث والمناقشة في المواضيع التي تم بحثها" (ج١ ص٦).

وأقسام الكتاب تتتابع في تسلسل منطقي، يقوم على أساس من النمو الداخلي، والاتصال التاريخي، والانتقال من رصد الظاهرة إلى تفسيرها إلى تقديم الحل لها، وإذا كانت معظم فصول الكتاب الخمسين تقدّم أبحاثا نظرية، فإن بعضها يقدم أبحاثا تطبيقية، ومن الأبحاث النظرية المتميزة: "تقدم الحضارة عبر الحالات الثلاث" لمؤلفه أوغست كونت (ج١ ص٣١) و"دور النخبة "لمؤلفه: فيلفريد وباريتو" (ج١ ص٥٥) و"المجتمع الفوضوي" "لمؤلفه: فيليب م. هاوسر" (ج/٢ص ٢٧١)، ومن الأبحاث التطبيقية المتميزة: "المشكلة الزنجية الأمريكية في إطار التغير الاجتماعي"، لمؤلفه: "أرنولد روز" (جـ٢ ص٢١٥).

ويتضمن القسم الأول أبرز النظريات الكلاسيكية لروّاد علم الاجتماع الذين اهتموا بالمنحى العام للمجتمع وتاريخه ومعناه، والذين سعوا إلى شرح التطور الماضي للمجتمع.

وقد اختيرت في هذا القسم تسعة أبحاث توزعت على تسعة فصول هي:

١ ـ نمو المجتمعات: هربرت سبنسر.
٢ ـ تقدم الحضارة عبر الحالات الثلاث: أوغست كونت.
٣ ـ دورة حياة الثقافات: أزوالد شبنجلر.
٤ ـ دور النخبة: فيلفريدوباريتو.
٥ ـ موجز في المادية التاريخية: كارل ماركس.
٦ ـ صراع الطبقات: كارل ماركس وفريدريك انجلز.
٧ ـ دور الأفكار في التاريخ: ماكس ويبر.
٨ ـ إضفاء صبغة النظام على ذوي الهالة القدسية: ماكس ويبر.
٩ ـ من الجماعة إلى المجتمع: فردناند تونيز.

إن التطور الاجتماعي عند هربرت سبنسر وأوغست كونت يسير وفق خط مستقيم، فالمجتمع عند الأول ينمو

نموا عضويا يتزايد فيه التعقيد وهو يتفاعل بظهور نظام صناعي يحمي حقوق الفرد ويلغي الحروب ويزيل الحدود ويقيم مجتمعا عالميا. أما الثاني فيرى أن المجتمع يتطور بالمرور في ثلاث حالات : حالة لاهوتية وحالة ميتافيزيقية وحالة وظيفية.

ويقابل هذه النظرة المتفائلة قدم اشبنجلر نظرة أخرى متشائمة ترى أن تاريخ البشر سلسلة من الرقي والانحدار لا نهاية لها، ولا تنتهي إلى شيء، شأنها شأن الكائن الحي، تبدأ بالولادة فالطفولة فالنضج ثم الشيخوخة والموت، ولا تحقق الحضارات شيئا من التطور إذ تنتهي كل حضارة إلى الدرجة التي بدأت بها.

أما فيلفرد وباريتو فيرى أن التغير السياسي لا يخدم الجماهير في شيء إذ تبقى بعيدة عن المشاركة الفعالة في حكومتها، والتغير الذي يحدث ليس إلا استبدال نخبة مختارة بنخبة أخرى.

وتبدي المصنفتان رأيهما في النظريات الكلاسيكية فتقولان : "إن للنظريات الكلاسيكية سحرا كبيرا، ذلك أن مجالها واسع، وادعاءها بإمكانية التطبيق لا حدود له، كما أن لغتها غير تقنية ومثيرة، لكن بالرغم من ذلك فقد آثر علم الاجتماع الابتعاد عن بذل جهود لتعديل تلك النظريات، والسبب في ذلك أن علم الاجتماع كان مضطرا إلى التخلي عن تلك النظريات. ثم تقولان : "وقبل أن يستطيع هذا العلم إحراز أي تقدم، كان على علم الاجتماع أن يتخلى إلى حد كبير عن البحث عن النماذج الشاملة وعن الأسباب الأساسية للتغير" (ج١ ص١٩).

●

وفي مقدمة القسم الثاني من الكتاب تؤكد المصنفتان أن النظريات الكلاسيكية العظمى "لم تعطنا توجيها كافيا للبحث الاجتماعي، ومع هذا لم تحل نظرية حديثة للتغير الاجتماعي محلها، إذ لا توجد نظرية دقيقة عن التغير الاجتماعي، كما لا توجد نظرية هامة عن تطور المجتمع"(ج١ ص١١٩).

وقد خصت المصنفتان القسم الثاني .للنظريات الحديثة للتغير الاجتماعي، ويتضمن هذا القسم أيضا تسعة فصول، تأخذ أرقاما متسلسلة ترتبط فيها بالفصول التسعة السابقة، وهي على الشكل التالي :

١٠ ـ النظريات الوظيفية للتغير : تالكوت بارسونز.
١١ ـ التحليل الوظيفي للتغير : فرانسكا كانسيان.
١٢ ـ نحو نظرية للصراع الاجتماعي : والف داريندورف.
١٣ ـ الصراع الاجتماعي ونظرية التغير الاجتماعي : لويس أ. كوسر.
١٤ ـ مصادر القوة المجتمعية : س. رايث ميلز.
١٥ ـ النهج التطوري الجديد : جوليان هـ. ستيوارد.
١٦ ـ الانتشارية : ا. ل. كروبر.
١٧ ـ نحو نظرية التوجيه المجتمعي : أميتاي إتزيوني.
١٨ ـ حافز العمل والإنجاز القومي : ديفيدس. ماكليلاند.

وفي الفصل السادس عشر يتكلم ا. ل. كروبر على الانتشارية، فيقول : "الانتشارية عملية تكون تدريجية عادة، إنما ليس حتما دائما، بها تنتشر عناصر وأنظمة الثقافة، ويمكن بواسطتها للاختراع أو التنظيمات الجديدة المطبقة في مكان ما أن تطبق في مكان مجاور، وفي بعض الحالات ينتقل تطبيقها إلى المناطق التي تجاورها، حتى تنتشر في جميع أنحاء العالم" (ج١ ص ٢٤١).

ويميز كروبر بين انتشار الثقافة وانتقال التراث، فيقول : "إن التراث يشير إلى انتقال العنصر الثقافي من جيل إلى آخر من نفس الشعب. أما الانتشار فهو انتقال ذلك العنصر من شعب لآخر، لذا يعمل التراث وفق عامل الزمن، بينما يعمل الانتشار وفق عامل المكان، مع ذلك فإن الانتشار في المكان يمكن أن يكون سريعا أو بطيئا وبذلك يشتمل أيضا على عامل الزمن" (ج١ ص ٢٤١).

ثم يرى أن كلا من التراث والانتشار عاملان محافظان في تاريخ الثقافة إذا ما قورنا بعامل الاختراع المبدع، ويؤكد بعد ذلك أن المادة الثقافية التي لا تنتشر خارج حدود الشعب الذي تأصلت فيه لن يكون لها نصيب من البقاء، بل من المحتمل أن تفنى بنمو مواد جديدة ضمن هذه الثقافة نفسها.

ثم يتحدث كروبر عن مدرستين للانتشارية : الأولى المدرسة الألمانية النمسوية والثانية المدرسة البريطانية. وتذكر المدرسة الأولى "وجود سبع أو ثماني ثقافات أصلية، لا تتعلق بمناطق جغرافية أو مناطق ثقافية، بل هي نماذج ثقافية، وكل منها ذو أصل مستقل نشأ في أحد أجزاء العالم ثم انتشر بشكل رئيسي كوحدة واحدة . . . وقد تولدت هذه الكتل بالتعاقب من حيث الزمن، وعلى نحو مطرد من حيث درجة التقدم أو التعقيد، وعبر انتشارها في مختلف أنحاء العالم غدت متواجدة في كل الثقافات بنسب متفاوتة من الاختراق أو النفاذ" (ج١ ص ٢٤٥).

أما المدرسة الإنكليزية فقد نشأت بعد المدرسة الألمانية، وهي تقول بأصل ثقافي واحد، للثقافات الإنسانية كلها، فمن المسلَّم به عند أنصار هذه المدرسة أنه حدثت في مصر حوالي عام ٣٠٠٠ ق.م "مجموعة غير عادية من الحوادث ولَّدت ومضة ثقافية أدت إلى تطور في الزراعة وصناعة المعادن والتنظيم السياسي والملكية والكهنوت والتعلق بالحياة بعد الموت والتحنيط والكتابة والمؤسسات الثقافية الأخرى، ومن مركز النشوء هذا انتقل المد الثقافي مع شيء من التحسينات وشيء من التشوهات وبصورة كلية أو جزئية إلى ما بين النهرين وعالم البحر الأبيض المتوسط، وإلى الهند وأقيانوسة، والمكسيك والبيرو، وبشكل جزئي إلى الشعوب النائية التي كانت ستبقى بدائية لولا ذلك، وبقية تاريخ الثقافة هو بصورة رئيسية قصة التعديلات الطفيفة لهذه الثقافة العظيمة الوحيدة، حتى بدأ اليونان بإحلال الحضارة محلها" (ج١ ص٢٤٦ ـ ٢٤٧).

وعلى الرغم من إدراك كروبر نقاط الضعف في آراء هاتين المدرستين، فإنه يلح على تأكيد الجوانب التي يراها إيجابية في المدرستين، وأهمها أنهما "جعلتا من الممكن قيام علاقة محددة بين عدد من عناصر الثقافة المنفصلة أو المعقدة جغرافيا وأدتا إلى نشوء اهتمام جديد بتاريخ الثقافة (ج١ ص٢٤٧).

وللمصنفتين رأي في نظرية كروبر في الانتشار وضحتاه في مقدمة القسم، حيث قالتا : "إن معظم علماء الاجتماع يجدون أنه من الصعب قبول هذا النهج، متذرعين بالقول : صحيح أن أخطارا كثيرة انتشرت من مجتمع لآخر، وخاصة في العصور الحديثة بسبب تحسين المواصلات، ولكن في نفس الوقت يوجد هناك إبداع مواز لهذا الانتشار إذ نرى أن ثقافتين أو عدة ثقافات تكتشف حلولا متشابهة لنفس المشكلة دون أن يكون بينها أي ترابط، ودون أن تكون قد انتشرت إحداها ضمن حدود الأخرى، والشيء الأكثر أهمية هو أنه لا يطبق إلا القليل من الحلول التي تصل إلى المجتمع، وتبنيها وعدم تبنيها لا يتوقف على التواصل وحسب، أي على الاستيعاب، والأكثر من هذا هو أن ما يصل من حلول متشابهة تكيفه المجتمعات المختلفة، بشكل مختلف"، (ج ١٢٨).

ولقد شاركت أميتاي اتزيوني في المصنف ببحث هام ضمنته الفصل السابع عشر، وعنوانه : "نحو نظرية التوجيه المجتمعي" (ج١ ص٢٤٩).

وفي هذا البحث تتناول أتزيوني قضية من أهم قضايا علم الاجتماع، وهي إمكانية تسيير أفراد المجتمع للتطور الاجتماعي والتحكم فيه، بدلا من تركه تطورا عشوائيا.

وتبدأ أتزيوني البحث بطرح السؤال الآتي : "ماهي الظروف التي تكون فيها العمليات موجهة من قبل المشاركين فيها، مقابل الظروف التي تكون فيها متطورة ذاتيا ؟ ! "(ج١ ص٢٤٩). ثم تقرر الحقيقة الآتية : "كلما كانت المقدرة على التوجيه أكثر، كلما كان أفراد المجتمع أكثر حيوية في تكوين تاريخه، وكلما كانت مقدرتهم أقل، كلما كانوا خاضعين لنماذج ليس لهم يد في تكوينها".

وتحاول بعد ذلك كشف العوامل المؤثرة في قدرة المجتمع على التوجيه، فتذكر أولا المعرفة، إذ "تتأثر الدرجة التي

يكون فيها العنصر العامل فعالا بمقدراته على ضبط الحركة وقوته النسبية وقدرته على تكوين إجماع في الرأي، ولكل من هذه العوامل بعد داخلي وبعد خارجي، ألا وهو كمية ما يعرفه عن نفسه وعن الآخرين" (ج١ ص٢٤٩).

ثم تخلص إلى أن "الدراسات السابقة للمجتمع كانت تؤكد بشكل نموذجي على حجم سكانه وأرضه ودخله القومي، غير أن الدراسة الحديثة تضيف عدد الشهادات العلمية التي يخرجها المجتمع، وحجم قوته البشرية المحترفة، والأموال الموظفة في ميدان البحث والتطوير، كمؤشرات للتغير المجتمعي الرئيسي."(ج١ ص٢٥٦)

وتذكر إتزيوني بعد ذلك عاملا آخر في توجيه التغير المجتمعي هو النخبة التي تتخذ القرارات، وتشير إلى أن الدراسات الاجتماعية كانت تعنىٰ بانغلاق النخبة وانفتاحها والإجراءات التي تتخذها لصنع القرار والطرق المستخدمة للاتصال بين النخبة والوحدات الكاملة، على حين أخذ علم الاجتماع الحديث يميل إلى "تحري الأوضاع الأساسية، مثلا مستوى الموارد الاقتصادية التي تتحكم بالوحدة، والفرص التعليمية لأفراد النخبة"(ج١ ص٢٥٧).

ثم تؤكد "أن الكثير من الدول المتخلفة ليست مكتظة بالسكان أو فقيرة بمواردها الطبيعية، بل فقيرة في مقدرتها على التحكم، وتحتل نخبتها مكانا رفيعا في الأهمية" (ج١ ص٢٥٨) وتذكر مثلاً لذلك كندا والأرجنتين، فقد كان مستوى التطور الاقتصادي فيهما عام ١٩٣٠ متشابهاً في العديد من المؤشرات «غير أن كندا منذ ذلك الحين واصلت التطور، بينما بقيت الأرجنتين متخلفة» (ج١ ص٢٥٨). وترد ذلك إلى "الفرق بين حكومة كندا وقيادة الأرجنتين، حيث أن الأولى حكومة ديمقراطية متجاوبة مع متطلبات الشعب، والثانية حكومة ديكتاتورية" (ج١ ص٢٥٨).

وتذكر إتزيوني بعد ذلك عاملا ثالثا للتحكم في تغير المجتمع وهو القوة، ويقصد بها "الموجودات المجتمعية وممتلكات الوحدة المجتمعية" (ج١ ص٢٦٠) وتؤكد أن قياس الموجودات التي تمتلكها الوحدة المجتمعية ليس بحد ذاته دلالة على قوتها بل على قوتها الكامنة فقط، فالموجودات يمكن أن تستعمل لتوليد مزيد من الموجودات أو يمكن أن تستهلك أو تخزن . . . لذلك يمكن من حيث المبدأ للوحدة الضعيفة الموارد أن تمتلك قوة أكثر مما تفعله الوحدة الغنية إذا ما خصصت الوحدة الضعيفة الكثير من موجوداتها إلى قوة إنتاج" (ج١ ص ٢٦٠ ـ ٢٦١).

ومن ثم تعنىٰ بتعبئة القوة وتوجيهها، فتقول : "من الضروري ألا تدرس فقط القوة الكامنة للعنصر الفاعل في المجتمع، بل يجب أن ندرس أيضا مقدرته على التعبئة والتي تؤثر على قوته الحقيقية" (ج١ ص٢٧٣).

■

وفي الفصل الثامن عشر، وعنوانه : "حافز العمل والإنجاز القومي"، يعالج ديفيد ماكليلاند السبل المساعدة على تطوير الإنتاج القومي، فيؤكد أنها قوة الشعب العامل الذي يسعى إلى البناء والإنتاج.

ومما يقوله ديفيد في مفتتح الفصل : "ما الذي يدعو إلى نشوء الحضارة؟ ليس بالطبع المصادر الخارجية أي الأسواق أو فلزات المعادن أو الطرق التجارية أو المصانع، بل الروح المشاريعية التي تستثمر هذه المصادر، الروح الموجودة غالبا بين رجال الأعمال. من هم المسؤولون عن إيقاع النمو الاقتصادي في البلاد الفقيرة في الوقت الحاضر؟ إنهم ليسوا المخططين الاقتصاديين أو السياسيين، بل المتقلين الذين تبثّ حوافزهم فيما إذا كان ينبغي تحقيق أهداف المخططين أم لا" (ج١ ص٢٧٥).

ويتابع ديفيد البحث مستفيداً من نتائج علم النفس التحليلي، والتحليل النفسي، مؤكدا ما سماه حافز الإنتاج، الذي هو أهم من العوامل الخارجية "مع أنها أحيانا يمكن أن تلعب دورا" (ج١ ص٢٩٣) والذي يمكن أن يقوىٰ لدىٰ الأمة ويقودها إلى نجاح اقتصادي وتطور تقني، فباستطاعة الناس، كما يقول : "أن يصنعوا مصيرهم، وان الصعوبات الخارجية والضغوط ليست هامة كثيرا في تكوين التاريخ بل المهم هو كيفية استجابة الناس لتلك التحديات، وكيفية استجابتهم تعتمد على مدى قوة اهتمامهم بالإنجاز" (ج١ ص٣٠٠).

ويعالج هوراس م. كالين في الفصل الأربعين موضوع "التجديد والابتكار"، فيقول : "يمكن أن يكون

التجديد بطيئا أو سريعا، مركبا أو بسيطا، ولكن تجنبه متعذر، بمعنى أن مرور الزمن نفسه هو تجديد، حيث أن عامل الزمن يؤثر في المؤسسات والمجتمعات بكمية لا تقل عن تأثيره في الأخشاب"(ج٢ ص٣٠٤).

ثم يوضح أن أفضل ظروف التجديد هي شيء من المرونة والاستعداد لدى النموذج العفوي للمجتمع نفسه، فهذه كقاعدة تتطور بسهولة أكثر في المجتمعات الجديدة حيث تتكون البدايات الجديدة، كما تتطور أيضا خلال الأزمات مثل حرب أو كساد صناعي شديد، أو كارثة طبيعية أو ثورة، ففي مثل هذه الاوقات نجد أن اللعب على أرضية من الخوف والشك يولد شعورا بأهمية المغامرة الاجتماعية، وعندها تتاح الفرصة للتجديدات، ويغدو بالإمكان إبرازها بأهمية المغامرة الاجتماعية، كما يمكن أن يصبح التغير هو السياسة العامة النموذجية" (ج٢ ص٣٠٥).

ثم يشير إلى ما يثيره التجديد من عداء، لأن "جميع التجديدات تهدف إلى إعادة التعديلات في توزيع وتنظيم القوى الاجتماعية، فإنها بشكل آلي تثير عداء القوى التي أزعجتها (ج٢ ص٣٠٨). وهو لا يريد من المبتكرين أن يكونوا ثوارا، ولكنهم يضطرون إلى اتخاذ مواقع قتالية، ويوضح ذلك، فيقول : "ليس من الضروري أن يكون المبتكرون ثوارا، ولا مزاج الابتكار مزاج ثورة أبدا "(ج٢ ص٣٠٦) ولكن : "بالرغم من ذلك فإن المجددين يضطرون لاتخاذ مواقع قتالية، لأن تجديداتهم تدخل تنظيما اجتماعيا معظم مؤسساته تتابع مصالح مقررة، وتدخل كمنافس ومنتقص لهذا التجديد أو ذاك" (ج٢ ص٣٠٧).

وتلخص المصنفتان بإيجاز مركز رأي كالين في التجديد، فتقولان : إن "التجديد وتقبله لا يحدثان كيفما اتفق، بل يعتمدان على إلحاح الحاجات الاجتماعية، وعلى درجة الخلل بالإضافة إلى مرونة المجتمع، ودرجة رسوخ المجتمع، لكن من حيث المبدأ كلما كان المجتمع ديناميكيا، كلما كان أكثر تسامحا نحو الابتكار والتجديد، وفي حين أن المجتمعات التقليدية تكبت الابتكار وتروضه، بشكل فعال، إلا أن المجتمعات الحديثة تشجعه، ولكن حتى في المجتمع الحديث فإن الابتكار يواجه مقاومة وذلك نتيجة للاستغلال العاطفي للنماذج الجديدة"(ج٢ ص٢٦٤ ـ ٢٦٥).

*

كما يعالج رالف لنتون في الفصل الحادي والأربعين موضوع "الاكتشافات"، فيقول : "الاكتشاف والاختراع هما نقطتا البداية البديهية لأية دراسة للنمو الثقافي وللتغير، حيث أنه بهاتين العمليتين فقط يمكن أن تضاف عناصر جديدة، لمجموع محتوى الثقافة." (جـ٢ ص٣٠٩) ثم يميز بين الاكتشاف والاختراع، فيقول : "يمكننا أن نعرف الاكتشاف بأنه أية إضافة للمعرفة، والاختراع بأنه تطبيق جديد للمعرفة"(ج٢ ص٣٠٩).

ويعطي لنتون بعد ذلك مثالا بسيطا على مستوى فردي للتمييز بين الاكتشاف والاختراع، فيقول : "عندما يسحب طفل صغير ذيل قطة ويخدش، فإن هذا التتابع الخاص للسبب والنتيجة هو اكتشاف بالنسبة للطفل، حيث تصبح الحقيقة الملحوظة لديه والتي تضاف إلى مخزون معرفته هي أن القطة تخدش إذا جرّت من ذيلها، وإذا سحب طفل ذيل قطة، عندما يكون شخص آخر ممسكا بها بحيث يخدش ذلك الطفل، فإن هذا العمل يعتبر نوعا من الاختراع، حيث استخدمت المعرفة بطريقة جديدة، لتنجز غاية معينة" (ج٢ ص٣٠٩ ـ ٣١٠).

ثم يؤكد لنتون أن اختراعا معينا لا يمكن أن يتم إلا في سياق ثقافي معين، ويوضح ذلك، فيقول : "لقد عرفنا الاختراع بأنه تطبيق جديد للمعرفة، وهو تعريف يتضمن فورا أن المعرفة تسبق الاختراع، وكل شيء جديد يجب أن ينمو بشكل مباشر من الأشياء الأخرى التي حدثت سابقا، وهكذا لا يمكن لمخترع موجود في ثقافة تجهل مبدأ الدولاب أن ينتج أداة بسيطة حتى ولو كان دولاب عامل الخزف أو المخرطة، هذا الوضع لا ينطبق فقط على الاختراعات الآلية، بل على الاختراعات في جميع الميادين الأخرى أيضا" (ج٢ ص٣١٣).

ثم يشير إلى الاختراعات في مجال العلوم الإنسانية والأطر الثقافية، ويؤكد أن الاختراع فيها "ما يزال ينظر إليه باشمئزاز ولكن هذا الموقف يمكن أن يتغير عندما تصبح الضرورة للتغيير في هذا المجال واضحة للعيان تماما، لكن لم

يحدث في التاريخ أن قدم الأفراد فرصا لزيادة وتحسين النواحي المادية في الثقافة أفضل من هذا الوقت. ففي معظم المجتمعات طريق كل من المخترع والشيء المخترع صعبة، وإنه لمن المدهش أن القليل من المخترعات تبقى حية حتى تندمج فعلا في الثقافة، إذ مقابل كل اختراع كان ناجحا، بالمعنى الثقافي والاجتماعي، هناك على الأقل ألف اختراع تساقط على الطريق" (جـ ٢ ص٣١٦).

ولنتون ينبه بذلك إلى أهمية المخترعين وضرورة الاهتمام باختراعاتهم، ويظهر أن كثيرا من الجهود قد ضاعت، "فنفس الأشياء اخترعت مرارا وتكرارا، ورفضت مرارا وتكرارا حتى هيأت التغييرات المتصلة بالثقافة مكانا لها"(ج٢ ص٣١٧).

ثم يقول: "في الأغناء المطرد لثقافته لم يستخدم أي مجتمع عشر مقدرة أفراده الاختراعية، وهناك بضع ثقافات لا ترينا أكثر من حفنة من الآثار التي اخترعت من قبل أعضاء المجتمعات التي تنتسب إليها، وجميع الثقافات نمت بصورة رئيسية عن طريق الاستعارة" (ج٢ ص٣١٧). وكأن لنتون يشير بذلك إلى نظرية كروبر في الانتشار.

*

إن الكتاب يحيط بموضوع التغير الاجتماعي إحاطة شاملة، وقد أحسنت المصنفتان اختيار الأبحاث، ومن حقه في الواقع أن يوصف بأنه موسوعة التغير الاجتماعي، ولعل كتابا آخر في مثل هذا الموضوع لم يصنف بمثل ما صنف به هذا الكتاب.

ومما لاشك فيه أن المترجم قد بذل جهدا مخلصا في ترجمة الكتاب، وليست ترجمته بالعمل السهل، لما يمتاز به الكتاب من تخصص دقيق، ولما هو عليه من ضخامة. ولكن جهد المترجم كان من الممكن أن يكون أكثر وفاء لو أنه عني بتعريف الأعلام والمصطلحات، أو زوده بفهارس فنية تكون عونا للباحث للعودة إلى الكتاب، ويبدو غريبا بعد ذلك ألا يكون الكتاب مزودا بقائمة المراجع، أو بقائمة كتب مقترحة للمطالعة، ولعل المترجم أسقط تلك القائمة، أو الجهة التي تولت نشر الكتاب، ظنا أن تلك القائمة لن تفيد القارىء العربي، وهي في الواقع ضرورية ولابد منها، للباحث المتخصص، وهي تدل القارىء غير المتخصص على طريقة البحث العلمي، ومنهجه.

ويلاحظ أن عناوين بعض الفصول غير مستقرة في الترجمة، فهي في داخل الكتاب على صورة معينة، وهي في الفهرس على صورة أخرى مختلفة، من ذلك مثلا: الفصل الحادي والعشرون، فعنوانه داخل الكتاب: "التغير وأنظمة تكون الطبقات"، وهو في الفهرس: "التغير وأنظمة تعدد الطبقات"، والفصل السابع والعشرون، فعنوانه داخل الكتاب: "الانطلاقة نحو نمو الاكتفاء الذاتي"، وهو في الفهرس: "الشروع في نمو الاكتفاء الذاتي"، والفصل الثاني والثلاثون، فعنوانه في داخل الكتاب: "جعل الناس عصريين: تحديث الناس في أسباب ونتائج التغير الفردي في ستة أقطار نامية". وهو في الفهرس: "تحديث الناس في أسباب ونتائج التغير الفردي في ستة من الأقطار النامية". ولعل ذلك الاختلاف في عناوين الفصول بين الفهرس وداخل الكتاب عائد إلى مراجع الكتاب، إذ ربما عدل العنوان في داخل الكتاب، ونسي تعديله في الفهرس.

وفي الكتاب ثلاثة فصول لم يذكر اسم مؤلفها، وهي الفصل السابع والعشرون (ج٢ ص٤٥) والفصل الحادي والثلاثون (جـ ٢ ص١٢٧) والفصل الثاني والثلاثون (ج٢ ص١٤١) ولايظن أن تكون تلك الفصول لمصنفتي الكتاب، كما لا يظن أن يكون ذلك من تقصيرهما، ولعل أسماء مؤلفي الفصول الثلاثة سقطت سهوا في الطباعة.

ويلاحظ أن المترجم كان يترجم مصطلحات الاجتماع جميعا إلى العربية من غير أن يثبت أيا منها كما هو في اللغة الإنكليزية، وكان حريا به أن يفعل ذلك على الأقل بالنسبة إلى المصطلحات التي لم تستقر ترجمتها بعد، أو أن يضع في نهاية الكتاب ثبتا بالمصطلحات الأنكليزية مع ما اختار لها من مقابل بالعربية.

ومما يؤكد أهمية ذكر المصطلح الأجنبي الاضطراب الحاصل في ترجمة عنوان الفصل التاسع والثلاثين، فهو في

داخل الكتاب : (دور المنشط "المسرّع")، وهو في الفهرس: "دور المتهور"، ولئن دل ذلك على شيء، فهو يدل على اضطراب المترجم والمراجع في مصطلح أجنبي، وترددهما بين ثلاث ترجمات: "المنشط" و"المسرّع" و"المتهور".

ولعل من الضرورة أن يشار إلى بعض الأخطاء التعبيرية الواردة في الترجمة، وبعضها مما يشيع في كتابات المثقفين، ولكن شيوعها لا يسوغها، ولذلك يقتضي الأمر التنبيه إلى بعضها، ومنها قوله : "إن تنوع ووفرة المواد . . . " (ج١ ص٥)، وصوابه: "إن تنوع المواد ووفرتها . . ." لأن المضاف إليه لا يتأخر عن المضاف، ومثل هذا الخطأ يتكرر كثيرا. وقوله : "كلما زاد المتعلمون كلما زاد الطلب عليهم" (ج٢ ص٤٠٦) وصوابه عدم تكرار كلما، وقوله : "الآثار الناجمة على المجتمع" (ج١ ص٤٠٦) وصوابه : "الآثار الناجمة في المجتمع"، لأن فعل أثر يتعدى بحرف الجر "في"، لا بحرف الجر "على" وقوله : "منظر مجزّء" (ج٢ ص٢٥٢) وصوابه : "مجزّأ".

وعلى الرغم من تلك الملاحظات التي تم تقديمها بالنسبة إلى الترجمة، فإن وجود كتاب باللغة العربية بين يدي القارىء مثل هذا الكتاب، يعد في الواقع سدا لثغرة كبيرة في المكتبة العربية، ولاسيما في ميدان البحث الاجتماعي.

إن نشر كتاب مترجم إلى العربية مثل كتاب "التغير الاجتماعي : مصادره نماذجه، نتائجه" يسهم إسهاما كبيرا في تطوير الدراسات الاجتماعية في الوطن العربي، كما يعد فتح نافذة للمثقفين العرب، يطلون من خلالها على علم أصبح له دوره في تطوير المجتمعات تطويرا مدروسا، ولعل في نشره حافزا للمختصين في الدراسات الاجتماعية إلى تأليف ما يشاكله لمعالجة قضايا المجتمع وتطويره في الوطن العربي.

ويبدو حقيقة ما تشير إليه المصنفتان في مقدمة الكتاب من أن "التغير الاجتماعي كان قد أهمل من قبل علماء الاجتماع، وأنه سيكون ذا أهمية كبرى في المستقبل القريب"، (ج١ ص٦)، ولعل كتابهما هو المنبه إلى تلك الأهمية، والدليل عليها، في آن واحد، وهو من غير شك رائد في تصنيفه، وسيكون لزمن غير قصير مصدرا أساسيا للبحث في الموضوع الذي يتعرض له.

أحمد زياد محبك
كلية الآداب ـ جامعة حلب

محمود عباس، العلاقات السرية بين النازية والصهيونية، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤، ٢٥٢ صفحة.

يقع الكتاب في حوالي مائتين واثنتين وخمسين صفحة من القطع المتوسط، وعلى الغلاف شعار الصهيونية (النجمة) والنازية (الصليب المعقوف). ويتكون الكتاب من أربعة فصول يتناول الفصل الأول منها بداية العلاقة بين النازية والصهيونية ويتحدث عن اتفاقية هعفارا، والإجراءات النازية للتعجيل بالهجرة، وعن دعم الصهيونية لإجراءات النازيين. اما الفصل الثاني فيتحدث عن موقف قيادة الحركة الصهيونية من المذبحة ويتناول المساعدات الصهيونية لضحايا المذبحة وإخفاء المعلومات والاختيار واللاجئين اليهود. في حين يتناول الفصل الثالث المتواطئين ويعالج الفصل الرابع الاغيار ويتحدث عن جوهر الإمبريالية والنظرة الأمريكية للمسألة اليهودية.

سلط المؤلف الضوء على العلاقة بين قيادة الحركة الصهيونية وحكومة ألمانيا النازية، خاصة عندما تولى هتلر الحكم في ألمانيا عام ١٩٣٣، واتخذ السياسة العرقية العنصرية سياسة رسمية للدولة الألمانية، حينئذ بدأت الاتصالات السرية بين قيادة الحركة الصهيونية وألمانيا النازية، هذه الاتصالات التي بقيت طي الكتمان ردحاً طويلا من الزمن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

على العموم فإن الصهيونية أقامت هذه العلاقات مع النازية لانقاذ حياة اليهود من الاضطهاد الألماني النازي في ظاهر الأمر، أما حقيقة الامر فتتعلق بإقامة دولة يهودية في فلسطين وإجبار اليهود الألمان على الهجرة إلى فلسطين.

ومما لاريب فيه أن النازية كانت ترغب في التخلص من اليهود الألمان، كما أن الحركة الصهيونية كانت ترغب في الاستفادة من بعض هؤلاء اليهود الراغبين والقادرين على إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، لذلك فقد التقت الرغبتان على هدف واحد كان ضحيته بقية اليهود وهم الغالبية العظمى. ولقد كانت ميكانيكية تحقيق هذا الهدف تسير ضمن ثلاثة خطوط تصب حصيلتها فيه، وهي ترفد بعضها البعض لتحقيقه. وقد انسجمت هذه الخطوط الثلاثة انسجاما فعليا كاملا وهي: اتفاق هعفار (النقل) الذي عقد بين الحكومة الألمانية والوكالة اليهودية. ٢ ـ جملة الممارسات الإرهابية التي قامت بها السلطات الألمانية لدفع اليهود إلى الهجرة مضافا إليها التشريعات العنصرية التي سنتها تلك الحكومة لتحقيق نفس الغرض. ٣ ـ موقف الحركة الصهيونية الألمانية والقيادة الصهيونية في الخارج من القوانين العنصرية والممارسات الإرهابية والمقاطعة اليهودية العالمية للبضائع الألمانية.

استغلت الحركة الصهيونية ظروف الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من ضحايا كان حصيلتها أربعين مليون إنسان من مختلف شعوب العالم دفع الشعب الألماني منها عشرة ملايين، والشعوب السوفيتية عشرين مليونا، والباقي موزع بين يوغوسلافيا وبولونيا وبقية الشعوب، إلا أن ما أشيع بعد الحرب أن ستة ملايين يهودي كانوا ضمن هؤلاء الضحايا، وأن حرب الإبادة شملت اليهود بالدرجة الأولى ثم انسحبت على باقي الشعوب الأوربية. والواقع أن هذا الرقم مبالغ فيه كثيرا وقد يكون أقل بكثير بحيث يصل إلى أقل من مليون.

ويبدو أن مصلحة الحركة الصهيونية أن تضخم العدد الذي قتل في الحرب ليكون مردود المكاسب التي وطنت النفس على الوصول إليها كبيرا، الأمر الذي دعاها إلى توكيد هذا الرقم وتثبيته في ذهن الرأي العام العالمي ليشعر بمزيد من تأنيب الضمير ومزيد من العطف على الصهيونية بشكل عام.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن كيف يستطيع الإنسان أن يصدق أن الحركة الصهيونية تتآمر على شعبها بالاتفاق مع النازية؟

عند مناقشة الفكر الصهيوني، نجد أن هؤلاء يؤمنون بنقاء العرق اليهودي وصفائه، مثلما آمن هتلر بصفاء العرق الآري ونقائه، وهي تدعو إلى إيجاد حل جذري وحاسم للمسألة اليهودية في أوربا عن طريق الهجرة إلى فلسطين، وهتلر يدعو ويمارس ذلك. وهي (أي الصهيونية) تدعي أن اللاسامية مسألة أبدية تسري في دم الأغيار ولا يمكن القضاء عليها أو التخلص منها، وتجد فيها المحرك الأساسي للهجرة الصهيونية، فإن لم تكن موجودة يجب اتباعها، وإن خمدت لابد من تحريكها، ويعرّف دافيد بن غوريون الحركة الصهيونية بأنها الهجرة والهجرة فقط وكل من لايهاجر فهو كافر بالتوراة والتلمود وهو بالتالي ليس يهوديا. ومعروف جيدا أن محرك اللاسامية هو الاضطهاد والقمع وهو بالتأكيد أمر مقبول من الحركة الصهيونية.

إن حصيلة هذه الأفكار تعني الترخيص المفتوح لكل عنصري في العالم وعلى رأس هؤلاء هتلر والنازيون ليتصرفوا باليهود بالشكل الذي يريدون مادام هذا يضمن هجرة الأفراد إلى فلسطين. ولم تكتف الحركة الصهيونية بمنح هذا الترخيص بل كانت تطلب مزيدا من الضحايا لتتساوى مع تضحيات الشعوب الأخرى في الحرب، لأنها ترى أن ارتفاع عدد ضحاياها يجعلها تملك حقا أكبر وامتيازا أوسع في الجلوس إلى طاولة المفاوضات بعد انتهاء الحرب وتوزيع الغنائم من أجل تحقيق قيام دولة إسرائيل. وهكذا نجحت الحركة الصهيونية في تحقيق أهدافها في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالحصول على قرار بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وانتهى في عام ١٩٤٨ بقيام دولة الكيان الصهيوني في فلسطين.

إن هذا التآمر بين الحركة الصهيونية والنازية قد كشفته الوثائق الألمانية، ولكنه يعتبر محرما بالنسبة للصهيونية ولا يجوز المساس بها أو كشف النقاب عنها، وكل من يحاول الوصول إليها أو الاقتراب منها، لن يكون مصيره إلا القتل، كما حدث مع أدولف أيخمان الذي خطف من الأرجنتين وحوكم، وكذلك الصهيوني إسرائيل كاستنر، والصحفي الألماني الدكتور كيرين وجميعهم لاقوا حتفهم لأنهم حاولوا فضح تآمر الحركة الصهيونية على شعبها الشعب اليهودي.

مراجعة: اسماعيل ياغي

قسم التاريخ ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Patricia King. **Performance Planning of Appraisal.** Mc Graw Hill Pub. Co., N.Y: 1984, 160 Pages.

ب. كينغ، **تخطيط وتقييم الأداء**، ماكجروهيل للنشر، نيويورك (١٩٨٤) ١٦٠ صفحة.

عن المؤلفة

تمتلك وتدير باتريشا كينغ شركتها الخاصة، وهي تعتبر من أكبر المستشارين في موضوع الاتصالات والعلاقات الإنسانية. ولباتريشا كينغ خبرة طويلة تمتد لفترة عقدين من الزمن في تصميم وتعليم البرامج التدريبية في موضوع الإدارة ومهارة الاتصالات. ومن الشركات التي كانت تقدم لهم هذه البرامج شركة جنرال فود General Food وشركة يتيون كاربايد Union Calbide وشركة اي. آر سكويب E. R. Squibb of Sons وتشيزمانهاتن بانك Chase Manhattan Bank.

مقدمة

يعتبر تقييم الأداء الوظيفي جزءاً من المهمة الرقابية التي يقوم بها الإداري إضافة إلى النشاطات الإدارية الأخرى كالتخطيط والتنظيم والتوجيه. وهي مهمة ليست بالسهلة او اليسيرة ولكنها نتاج جهد كبير وخبرة طويلة ومهارات متنوعة. لذلك يتهرب كثير من الإداريين من عملية التقييم إذ أنهم لا يولونها أهميتها ويتأثرون بانطباعاتهم الشخصية وعلاقاتهم مع الآخرين. ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى جهل هؤلاء المدراء أو المشرفين بأهمية وأهداف تقييم الأداء أو تقليل نواحي القصور الممكنة وتنمية وتطوير نواحي غير مستغلة في إمكانيات ذلك الشخص.

ولسوء الحظ، فإن المفهوم المتداول والمعروف عن تقييم الأداء الوظيفي أنه مصيدة للأخطاء من أجل إنزال العقوبات بدلاً من الإصلاح والعلاج والتطوير.

محتويات الكتاب

يقع الكتاب في ١٦٠ صفحة، وقد اشتمل على أحد عشر فصلاً بالإضافة إلى المقدمة والملحق والفهرس. وتناولت الكاتبة في هذه الفصول عملية تخطيط وتقييم الأداء وأهميتها في رفع إنتاجية الموظف وكيفية تلاشي المشاكل التي تحصل عند التقييم، مدعمة بإرشادات ونصائح عملية من واقع تجربة وخبرة الكاتبة في هذا المجال. وسنحاول عرض هذه الفصول بالصفحات التالية.

الفصل الأول :

يمثل الفصل الأول من الكتاب مقدمة عامة لتخطيط وتقييم الأداء وأهميته كوسيلة تخطيطية ورقابية في المنظمة. وقد قدمت الكاتبة الاتجاه العام الإداري اليوم من ناحية رفضهم وعدم رغبتهم في التعامل مع هذا الموضوع بجدية وموضوعية، من منطلق استنفاده لوقت طويل بالاضافة إلى ما ينتج عنه من إحراجات ومشاكل شخصية ونفسية بين الرؤساء والمرؤوسين.

وترجع الكاتبة أسباب الانتقادات الموجهة إلى نظام تقييم الأداء إلى عدم وجود تصميم جيد وواضح لنموذج

تقييم الأداء وعدم وضوح معايير الأداء وصعوبة قياسها، بالإضافة إلى عدم مشاركة المعنيين من رؤساء ومرؤوسين أثناء وضع هذا النظام.

الفصل الثاني :

تبين الكاتبة في هذا الفصل أهمية ودور نظام تقييم الأداء الفعال بالنسبة للمنظمة بشكل عام وللعاملين بشكل خاص. فبالنسبة للمنظمة فإنه يساعد على تحديد المكافآت والعلاوات للعاملين بالإضافة إلى أنه يسهل على إدارة شئون الموظفين تحديد البرامج التدريبية المتناسبة مع احتياجات الأفراد. أما بالنسبة للعاملين فإن أي تقييم غير موضوعي، قد يحرم الموظف من إمكانية التطور والتقدم الوظيفي، وبالتالي يعمل المقيم (Rater) على إجبار أفراد مخلصين وأكفاء على ترك المنظمة.

إن تخطيط وتقييم الأداء الفعال يساهم في كون الإداري منطقياً ومتسلسلاً في عمله، وناجحاً في مهمته الرقابية، وقادراً على إقامة علاقات وثيقة مع العاملين لديه. كما تسهل على العامل تحديد مقاييس العمل ومعرفة واجباته في فترة محددة، بالإضافة إلى منحه مزيداً من الثقة والاحترام نظراً لإتاحة الفرصة له بالمشاركة في تحديد أهداف ومعايير التقييم.

وفي ختام هذا الفصل ركزت الكاتبة على دور المقيم (Rater) في نجاح وزيادة فعالية التقييم باعتماده على الحقائق الفعلية وابتعاده عن الذاتية وتأثير العلاقات الشخصية.

الفصل الثالث :

توضح الكاتبة في هذا الفصل عملية التخطيط للأداء على المستوى الطويل والقصير الأجل. ففي كافة المنظمات توضع خطة متكاملة لفترة زمنية معينة، تبين فيها الأهداف التي تسعى لتحقيقها خلال هذه الفترة. وتهدف هذه الخطط بشكل عام إلى تدني مستوى العشوائية في العمل من أجل استغلال الموارد البشرية والمالية أفضل استغلال. وقد وضعت الكاتبة إرشادات عملية لوضع خطط سليمة وفعالة، خاصة فيما يتعلق بمشاركة العاملين من أجل زيادة ارتباطهم وتمسكهم والتزامهم بتنفيذها، بالإضافة إلى تحديد الأهداف الواقعية المتلائمة مع ظروف المنظمة والعاملين فيها.

وترى الكاتبة بأن تحديد الأهداف السليمة يشكل جزءاً كبيراً من نجاح الخطة، علاوة على احتوائها للسياسات والبرامج السليمة التي توصل المنظمة إلى هذه الأهداف. ويفضل، كما تقول الكاتبة، أن توضع معايير محددة لقياس أداء العاملين وربط هذه المعايير بالمكافآت والعلاوات بشكل عادل وموضوعي لجميع العاملين في المنظمة.

الفصل الرابع :

تبين الكاتبة في هذا الفصل عملية المتابعة المستمرة للخطة المرسومة، ويفضل أن تكون هذه المتابعة مشتركة بين الرؤساء والمرؤوسين من أجل اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل استفحالها. وتتم هذه المتابعة عن طريق عقد اجتماعات ولقاءات مستمرة بين الرؤساء والمرؤوسين بحيث تضمن سير العمل حسب الخطة المرسومة بالإضافة إلى أنها تعزز وتقوي العلاقة بين العاملين ذوي الاختصاص في مناقشة أسباب هذه الانحرافات وتقديم الحلول والاقتراحات بشأنها. وفي الغالب تنشأ هذه الانحرافات لعدم معرفة العاملين بكيفية تنفيذ العمل أو عدم وجود حوافز معينة لإنجاز العمل أو عدم توفر بيئة العمل المناسبة.

وتنوه الكاتبة في ختام هذا الفصل بأهمية اللقاءات المستمرة بين الرؤساء لتدارك الانحرافات والتغيرات المستمرة التي من الممكن أن تؤدي إلى تغيرات جذرية في الخطة الأساسية.

الفصل الخامس :

تتناول الكاتبة في هذا الفصل موضوع مقابلة تقييم الأداء وكيفية الإعداد والتحضير لها. وترشد الكاتبة الاداريين والمشرفين أثناء عملية التحضير والإعداد للمقابلة، بأن يحدّد لها مكان وزمان معينين بحيث يتناسبان مع ظروف المرؤوس والرئيس. كما يفضل أن يدوّن الرئيس ملاحظاته مسبقاً عن أداء العامل خلال فترة التقييم، ويمكن له أن يستعين، كمصدر غير رسمي وثانوي، بآراء واقتراحات مسئولين آخرين. ومن الارشادات التي تقدمها الكاتبة إلى المسئولين لزيادة فعالية ونجاح عملية التقييم، الابتعاد عن الليونة أو الشدة أو الحياد في التقييم، والابتعاد قدر الإمكان عن الانتقادات الشخصية والتمييز بين الأفراد لاعتبارات شخصية أو تأثراً بشخصياتهم أو تقاريرهم السابقة.

ولإدارة مقابلة التقييم بشكل جيد، تفضل الكاتبة أن يعلم الموظف عن موعد المقابلة مسبقاً حتى يتهيأ نفسياً لها. كما يحدد المسئول الأهداف الأساسية من المقابلة بالإضافة إلى مجموعة الأسئلة المتعلقة بعمل الموظف. ويفضل أن يبدأ المسئول بالثواب والنواحي الإيجابية التي حققها العامل، ثم يتناول السلبيات في أداء الموظف ويقدم الحلول اللازمة بشأنها، ويشجع الموظف على تجاوزها، ويعرض عليه المساعدات التي قد يستفيد منها الموظف لتلافي السلبيات الموجودة. وفي حالة وجود بعض المشاكل الشخصية التي قد تؤثر على أداء هذا الشخص، فعلى المسئول أن يحاول حلها بنفسه أو أن يعرض مشكلته على طبيب أو متخصص لمعالجته.

الفصل السادس :

توضح الكاتبة في هذا الفصل بشكل مفصل كيفية إدارة مقابلة التقييم من بدايتها إلى نهايتها. فبعد الاتفاق على مكان وزمان عقد المقابلة، يشترك الرئيس والمرؤوس في وضع جدول أعمال المقابلة. كما يحدد الرئيس للمرؤوس أهداف المقابلة ويسمح بعد ذلك الرئيس للمرؤوس بالتحدث وإبداء الرأي. ويقوم الرئيس بتدوين الملاحظات والمعلومات التي أبداها المرؤوس ويتأكد من فهمها تماماً ليعبر عن رأيه فيها بعد ذلك، مضيفاً عليها النواحي التي لم يتطرق لها الموظف أثناء حديثه. وتفضل الكاتبة أن يسمح الرئيس للمرؤوس بمناقشة هذه الأفكار والملاحظات ويشجعه على ذلك من أجل خلق جو نفسي مريح للموظف يساهم في نجاح وزيادة فعالية مقابلة التقييم.

وفي ختام هذا الفصل، ترى الكاتبة أن لمقابلة تقييم الأداء أهمية كبرى في التعرف على دوافع ومشاكل الموظفين، كما تعرّف الموظفين على وجهة نظر الرؤساء بهم بالإضافة إلى تنمية التعاون والمشاركة بينهما في وضع تصور جديد وخطة مشتركة لمعالجة المشاكل وتطوير الأداء.

الفصل السابع :

تعالج الكاتبة في هذا الفصل أداء العاملين الضعفاء، وتعرفهم الكاتبة بأنهم الأشخاص غير القادرين على إنجاز أعمالهم. وليس بالضرورة أن يرجع هذا الضعف في الأداء إلى إمكانيات الشخص وإنما إلى أخطاء في عملية التقييم نفسها. ولمعالجة هذه القضية تبين الكاتبة أن على الرئيس التأكد أولاً من أسباب هذا الضعف فقد يكون ناتجاً عن ضعف في إمكانيات الشخص أو أنه ناتج عن إهمال أو عدم استغلال للإمكانيات الموجودة، وغير ذلك من الاحتمالات التي على الرئيس معرفتها تماماً. وفي كثير من الحالات، كما تقول الكاتبة من خلال خبرتها العملية، فإن نتائج هذا التقييم الخاطىء تنعكس سلبياً على الموظف، الأمر الذي يضطره إلى تقديم استقالته. ويفضل أن يناقش الرئيس مع المرؤوس كافة الوسائل التي من شأنها أن ترفع من مستوى أدائه. فقد يكون بالتدريب أو الشرح المستمر للمهام أو النقل إلى مكان يتناسب مع إمكانيات الشخص. وإذا فشلت كافة الوسائل المتاحة يستطيع الرئيس أن يتخذ قرار الفصل النهائي بسبب تدني مستوى الأداء.

وتؤكد الكاتبة في ختام هذا الفصل على أهمية التروي في عملية الفصل. ويفضل في البداية القيام بعملية الإرشاد والتوجيه ثم التنبيه الكتابي، وإذا فشلت هذه الوسائل في تحسين أداء الموظف فلابد من الفصل النهائي.

الفصل الثامن :

تناولت الكاتبة في هذا الفصل عدداً من المشاكل التي تواجه المقيم (Rater) والحلول اللازمة بشأنها. ففي بعض المنظمات لا توجد سياسة واضحة لتقييم الأداء الوظيفي. فمنهم من يعتبرها سرية للغاية، ومنهم من يعتبرها علنية. وفي حالة معرفة الموظف بتقريره السنوي وعدم رضاه أو شعوره بعدم عدالة أو موضوعية التقييم، يفضل أن يجتمع الرئيس مع هذا الموظف للتعرف على وجهة نظره كتابياً لمراجعتها والتأكد من صحتها. ومن المشاكل التي تبرز أيضاً عند التقييم، هي الخلط بين الحقائق والتوقعات. فقد يعد الرئيس مرؤوسيه بوعود غير حقيقية، خاصة فيما يتعلق بالمكافآت والعلاوات. وفي هذه الحالة يفضل أن يكون الرئيس محدداً لهذه التوقعات ضمن حدود مسئوليته وقدرته مع ضرورة إعطاء بعض الاختيارات في حالة عدم تحقيق أحد هذه التوقعات.

وفي ختام هذا الفصل توضح الكاتبة أن نظام تقييم الأداء الوظيفي هو سياسة عامة لجميع العاملين في المنظمة باستثناء الإدارة العليا التي يصعب تقييمها بمعايير محددة، وذلك لاختلاف النشاطات التي يقومون بها يومياً وبالرغم من ذلك فهم يقيّمون على أساس تحقيق الأهداف والنتائج في نهاية الفترة.

الفصل التاسع :

تبين الكاتبة في هذا الفصل مجموعة من الأنظمة المستخدمة في إدارة المنظمات مثل الإدارة بالأهداف والوصف الوظيفي وعقود الإدارة والانظمة المختلطة ومقياس الصفات والترتيب العام. وأن لكل من هذه الأنظمة بعض النواقص التي تؤثر على فعالية التقييم بالإضافة إلى السلبيات التي قد تحصل من المقيم نفسه. فقد يعبيء المقيم نموذجين، الأول جيد ويعرضه على الموظف والثاني سيء ويحتفظ به للملف. وفي بعض الأحيان لايعبيء نموذجاً على الإطلاق. وتساهم المنظمة أيضاً في عدم فعالية التقييم إذا لم يكن لديها سياسة واضحة للتقييم، أو أنها غير مهتمة بتدريب المشرفين على عملية التقييم.

وتقدم الكاتبة في ختام الفصل بعض الإرشادات العملية للخروج بنظام فعال وناجح لتقييم الأداء. ومن هذه الإرشادات ضرورة مشاركة الرؤساء والمرؤوسين في إعداد وتصميم هذا النظام، وضرورة تدريب المسئولين على عملية التقييم بالإضافة إلى تميّز النظام بالمرونة ليتناسب مع ظروف وطبيعة المنظمة والعاملين فيها.

الفصل العاشر :

تتناول الكاتبة في هذا الفصل العلاقة القانونية لتقييم الأداء. فتوضح أهمية تقييم الأداء من الناحية القانونية بالإضافة إلى النواحي الأخرى. فمن الناحية القانونية يجب أن يكون تقييم الأداء على أساس العمل وعادلاً لجميع العاملين دون تمييز، ومعتمداً على مقاييس محددة وواضحة. وتورد الكاتبة عدداً من القوانين التي صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة بالعدالة في التوظيف، كما تورد الكاتبة بعض الحالات الواقعية التي حصلت أمام المحاكم الأمريكية بشأن قضايا متعلقة بعدم موضوعية التقييم وعدالته.

وتقدم الكاتبة إرشادات عديدة لتساعد الإداري في أن يبقى موضوعياً وعادلاً في تقييمه، وتفضل الكاتبة أن يركز الإداري على عمل الشخص أكثر من اهتمامه بالنواحي الشخصية، ويتجنب نواحي التمييز المختلفة مثل الجنس والعرف والسن، ويدوّن كافة نتائج الأعمال الإيجابية والسلبية للدفاع عن موقفه عند الحاجة.

وفي الختام ترى الكاتبة بأن النواحي القانونية في تغير مستمر، وعلى الإداري الاطلاع المستمر على هذه القوانين. ولكن الافضل دائماً التفاهم مسبقاً مع العاملين والابتعاد قدر الإمكان عن المحاكم.

الفصل الحادي عشر :

تتوقع الكاتبة في هذا الفصل الأخير زيادة الاهتمام بموضوع تقييم الأداء بدليل وجود مؤشرات واضحة، والتي

من أهمها ارتباط مصير الأفراد وترقياتهم وتقدمهم الوظيفي بهذا التقييم، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الوعي والثقافة لدى القوى العاملة خاصة النواحي القانونية التي تدعو إلى عدالة التقييم.

إن التقدم التكنولوجي الهائل، خاصة في مجال الاتصالات، قد عمل على تسهيل مهمة الرقابة والمتابعة التي يقوم بها الرئيس لمرؤوسيه حتى ولو وجدوا في أماكن متباعدة عن بعضهم البعض. لذلك فإن التغيرات المستمرة في المجتمع تفرض على المنظمة وجود نوع من المرونة في نظام تقييم الأداء المتبع للتأقلم مع هذه المتغيرات.

وتقدم الكاتبة في ختام هذا الفصل تحذيراً أخيراً يتعلق بضرورة مشاركة العاملين في تصميم وتنفيذ نظام تقييم الأداء. وعلى الإداري الناجح ضرورة متابعة التغيرات المستمرة لإيجاد نظام جيد ومرن لتقييم الأداء الوظيفي.

خاتمة ورأي :

لقد أكسبت خبرة الكاتبة العلمية والعملية أهمية خاصة لهذا الكتاب. فقد أضافت إلى الكتب النظرية المعروفة في موضوع تقييم الأداء أبعاداً جديدة لايمكن للقارىء أن يعرفها أو يعيها إلا من خلال الممارسة العملية، لذلك فقد اتبعت الكاتبة أسلوبا مشوقاً وجيداً في عرضها للمفاهيم والأفكار التي تريد إبرازها في موضوعات متسلسلة. وعلى الرغم من عدم خوضها ومناقشتها لمواضيع أساسية وحساسة في تخطيط وتقييم الأداء، خاصة فيا يتعلق بتحديد معايير أو مقاييس العمل وكيفية تصميم وتنفيذ نماذج التقييم، إلا أنها حاولت تركيز اهتمامها وجهدها في البعد السلوكي والإنساني لتقييم الأداء وتقديم أفضل الإرشادات والنصائح لإيجاد نظام فعال لتقييم الأداء.

ومما لاشك فيه، أن في قراءة هذا الكتاب فائدة عظيمة خاصة للإداريين والمشرفين الذين يرأسون أفراداً في عملهم. ففيه منفعة كبيرة وأفكار جديدة وإرشادات سلوكية حسنة من أجل تطوير العلاقات والاتصالات بين الرؤساء والمرؤوسين بالإضافة إلى تضييق الفجوة الإدارية التقليدية بينهما. لأن في ذلك تحقيقاً لأهداف المنظمة وأهداف العاملين فيها.

مراجعة: سهيل فهد سلامة
معهد الإدارة العامة - السعودية

Saul Bakhash , **The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution** (New Yark Basic Books 1984) , 262 Pages

شاول، بخش، ملك آيات الله: إيران والثورة الإسلامية، نيويورك، بازيك، بوكس، ١٩٨٤، ٢٦٢ صفحة.

كان كاتب هذا الكتاب رئيس تحرير إحدى الصحف الكبرى في طهران ، وهو يعمل الآن كأستاذ زائر في جامعة برينستون في الولايات المتحدة . لا يُنتظر من شخص يعيش في المنفى أن يكون حياديا بالنسبة للنظام الذي هرب منه ، إلاّ أننا نفاجأ بكثير من الموضوعية عند قراءة هذا الكتاب الذي يبحث ، بأسلوب حيوي شيق ، وبدون إصدار أي أحكام عقائدية أو انحراف عاطفي ، تطور الأحداث التي أدت إلى الثورة الإيرانية وما تبع ذلك من أحداث وتغييرات في البلاد .

يمكن تقسيم محتويات هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب :
١ ـ بعض الظروف التي أدت إلى اندلاع الثورة .
٢ ـ الصراعات الداخلية بعد الاستيلاء على الحكم .
٣ ـ أهم السياسات التي أدخلتها الثورة على المجتمع الإيراني .

لأهمية الموضوع ، وخاصة لمنطقة الخليج ، سأقدم صورة موجزة لأهم ما ورد في هذا الكتاب ضمن هذه الأبواب الثلاثة ودون أن أتقيد بترتيب الكتاب بفصوله العشرة ، تاركا التعليق التقييمي حتى نهاية هذه المراجعة .

أولا : بعض الظروف التي أدت إلى الثورة :

كيف أمكن حدوث ثورة ضد شاه كان يسيطر على جيش من ٤٠٠ ألف مقاتل ، قوة بوليسية هائلة ، قوة «السافاك» الرهيبة ، كافة وسائل الإعلام ، وحزب سياسي واحد تحت قبضته ؟ فوق هذا حدثت الثورة في فترة نمو اقتصادي رائع استخدم فيه دخل النفط المرتفع في بناء هيكل تحتي قوي . وكان النشاط الاقتصادي قد أدى إلى ارتفاع في مستوى المعيشة ، إلى تنمية البرنامج التعليمي ، وإلى الحصول على الكثير من السلع الاستهلاكية الحديثة . وفي أوائل السبعينات عندما ازداد دخل النفط إلى أربعة أضعاف ، زادت ثقة الشاه بأنه أصبح الآن في وضع يحقق فيه "خلق المدنية العظمى" ، مما سيجعل إيران واحدة من القوى الخمس الكبرى في العالم .

فيما يلي أهم العوامل التي يعتقد الكاتب أنها ، بشكل أو آخر ، أوصلت إيران إلى الثورة :
١ ـ إن عائلة الشاه التي استولت على الحكم في سنة ١٩٢٥ لم يكن لديها جذور عميقة من الشرعية . ثم إرجاع الشاه بعد تأميم البترول في سنة ١٩٥٣ عن طريق انقلاب عسكري دبّرته الاستخبارات المركزية الأمريكية لم يساعد أبداً على زيادة شرعية الحكم ، بل أقنع الكثيرين "باغتصاب" الشاه وعائلته الحكم .
٢ ـ أسلوب الحكم الاستبدادي لم يحبب الشاه لأحد إلاّ لأولئك الذين استفادوا منه بشكل مباشر . حتى الإصلاحات نفذت بقساوة زائدة . فمعالجة التضخم مثلاً (والتي حدثت كنتيجة للنمو السريع وسياسة الإنفاق الغير المحدود التي اتبعتها الحكومة) أتت عن طريق فرض تخفيض الأسعار فرضاً على التجار مما أدى إلى فرض الغرامات ووضع الآلاف في السجون . ثم أدارت الحكومة وجهها فجأة نحو سياسة مناقضة لسياستها السابقة وأوقفت الكثير من المشاريع مما أدى إلى ركود اقتصادي عام . بحيث وجدت العائلات المتوسطة نفسها غير قادرة على شراء ذلك البيت أو السيارة التي كانت تحلم بها (ص . ١٣٠) .
٣ ـ حتى الإصلاح الزراعي (الثورة البيضاء) أدى إلى إحباط الكثير من الآمال . من أولئك الذين استلموا قطعة من الأرض ، ٧٠٪ لم يستلموا ما يكفي لحالة الكفاف ، وبقي ١,٢ مليون من العمال الزراعيين بدون أرض . بالرغم من التوزيع بقي ١٪ من الملاكين يملكون ٢١٪ من الأرض . تحديث الإنتاج الزراعي أدى إلى إدخال أحسن الأراضي ضمن تلك المشاريع مع تفتت الملكيات الصغيرة وطرد آلاف الفلاحين من مصادر رزقهم (ص . ١١ ، ١٩٦)
٤ ـ اتبعت نفس الأساليب في المدن حيث أرسلت الجرافات لهدم البيوت الفقيرة ومناطق عمالية في سبيل بناء الشوارع الجديدة ، مما أدى إلى شغب ١٩٧٧ حيث كان رد فعل النظام عنيفا خاصة ضد رجال الفكر الذين أخذوا يطالبون بالحقوق المدنية .
٥ ـ ابتدأت مرحلة جديدة خطيرة عندما انتقلت معارضة النظام من رجال الجامعات إلى رجال المساجد بحيث أخذت الحركة اتجاها راديكاليا ثوريا . في يناير ، ١٩٧٨ حدثت أول مظاهرة قام بها طلاب المعهد الديني في قم ، وكان سببها مقال في جريدة "اطلاعات" ضد شخصية آية الله روح الله خميني . أدّت وسائل القمع الشديدة إلى سلسلة من المظاهرات الدامية لم تتوقف حتى دخول الخميني منتصراً في ٣١ يناير ، ١٩٧٩ . أثبت رجال المساجد أنهم يملكون قاعدة سياسية هائلة تتركز حول المسجد ، وأثبتوا مقدرتهم على تحريك وتعبئة الجماهير .
٦ ـ كان الصراع الأساسي بين الشاه والأئمة صراعاً بين التحديث والتقليد ، بين العلمانية والثيوقراطية . وجد الأئمة في كل ما أدخلة الشاه من اصلاحات تهديداً لسلطتهم . فعلمنة القوانين والمحاكم مثلاً اعتبرت انتهاكاً للاحتكار التربوي الذي كان قد مارسه رجال الدين عبر العصور (ص ٢١) . إعطاء المرأة حق الانتخاب للجان المحلية جعل

الخميني يصرح إنه محاولة لإفساد عفاف المرأة الإيرانية . كما اعتبر قانون توزيع الأراضي ، والذي شمل ملكية الأوقاف ، انتهاكا لقدسية الملكية الخاصة ، وتعديا على استقلالية المساجد .
٧ ـ وصف الخميني الشاه في عدة مناسبات بأنه ليس سوى عميل مأجور للولايات المتحدة وللصهيونية ، وأنه فتح البلاد للأجانب لنهبها واستغلال خيراتها بينها كان الشاه ينفق دخل البترول على شراء الأسلحة الأمريكية المتقدمة ، والتي لن تفيد البلاد أكثر من خردة من المعدن المصدأ .
٨ ـ عندما أعطت الحكومة الأميركيين في أيران حق المحاكمة في محاكم أميركية ، أعتبر الخميني هذا القرار إهانة لإيران وللمسلمين جميعاً ، وأنها إحدى وسائل إضعاف المسلمين عن طريق إضعاف عقيدتهم . ردد الخميني هذه الأفكار بواسطة الرسائل والشرائط المسجلة التي كانت تنتشر عبر البلاد بواسطة الشبكة السرية التي نظمت حول المساجد .
٩ ـ حاول الشاه في أواخر عهده ألاّ يكون متصلبا واستجاب لبعض مطالب المعارضة . أغلق مثلاً نوادي القمار والنوادي الليلية ، واستحدث وزارة للشؤون الدينية ، وأطلق سراح بعض رجال الدين من السجن . كما أنه استجاب لبعض مطالب العلمانيين ملغياً مراقبة الصحف وسمح ببعض حرية المناقشة في البرلمان وغيرها من الإصلاحات الرمزية . ولكن هذا الإذعان جاء متأخراً ، وبالنسبة للخميني وأتباعه كان حكم الاعدام بالنسبة للشاه قد صدر منذ مدة طويلة .

حسب رأي المؤلف ، لم يكن الشاه حاسماً في تصرفاته ، وكان في الأزمة ينتظر التعليمات من الولايات المتحدة ، إلاّ أن صانعي القرار هناك كانوا في حيرة من أمرهم أيضا ، وبينما كانت وزارة الخارجية تنصح بالمرونة ، كان مجلس الأمن في البيت الأبيض ينصح بالشدة ، (ص . ١٧)

ثانيا : الصراعات الداخلية بعد الاستيلاء على الحكم :

كان الخميني قد كتب ايديولوجية الثورة في كتابه «ولاية الفقيه» ، وفيه قرر أن الحكم الملكي مناقض للإسلام ، وأن الدولة الإسلامية ترتكز على القرآن وتأخذ نموذجها من دولة الرسول في المدينة ، وأن هذا النموذج عملي ويمكن تحقيقه الآن ، وأن الأئمة هم ورثة الرسول وينوبون مكانه في إدارة جماعة المسلمين ، بينما توضع القيادة في يد رجل دين واحد يملك صفات مميزة ويعرف الشريعة الإسلامية ، وهذا هو الفقيه .

بعد الاستيلاء على الحكم ألف "المجلس الثوري" وكان أكثر أعضائه من رجال الدين المقربين للخميني . ألف الحكومة الموقتة مهدي بازرجان ، وهو سياسي ليبرالي معتدل ، كان معارضاً للشاه ، إلاّ أنه لم يكن ثوريا . وقع على هذه الحكومة الانتقالية مسؤولية وضع الدستور الجديد ، بما فيه إجراء الانتخابات للمجلس الدستوري .

لم يمض وقت طويل قبل أن يجد بازرجان نفسه مع حكومته المؤلفة من المهنيين ورجال الخدمة المدنية عاجزين عن إنجاز مشاريع الحكومة ، وبمواجهة قوى متعددة انبثقت من الثورة ، مثل اللجان الثورية ، المحاكم الثورية ، وحراس الثورة ، إضافة إلى عشرات من الأحزاب السياسية والحركات القومية . انهار الأمن مع ترك قيادات قوات الجيش والشرطة لمراكزهم ، واحتل رجال الشارع عن طريق اللجان (١٥٠٠ لجنة في طهران وحدها) كل مرافق الدولة .

ثم بدأت المحاكمات الثورية التي ترأسها حجة الإسلام خلخالي ، وبدأت سلسلة الإعدامات الفورية . وصف بازرجان تلك الإعدامات بأنها معيبة : سريتها ، سرعة التنفيذ ، غموض الاتهامات ، عدم وجود محامي دفاع أو هيئة محلفين ، وعدم إعطاء المتهمين حق الدفاع عن أنفسهم . وصف الخميني هذه الانتقادات بأنها «المرض الغربي فيما بيننا .» وأن هؤلاء الذين يواجهون المحاكمات هم من المجرمين ، وأنهم لا يجب أن يحاكموا بل يجب أن يقتلوا . وزاد حجة الله خلخالي بقوله : «إن تلك المحاكم تعبر عن غضب الشعب الإيراني ، وأن ذلك الشعب لن يقبل أية مبادىء خارج المبادىء الإسلامية .» (ص . ٦٢ ، ٦٣) وهكذا أعدم الألوف بمن فيهم نساء وأولاد ، وبناءاً على اتهامات مبهمة مثل «الفساد في الأرض» ، أو «المؤامرات ضد الثورة» ، أو «الانتماء لأحزاب معارضة» (ص . ١١١) . والغريب في الأمر أن المحكمة كثيراً ما كانت تغير حكمها فيما بعد وتخرج بعض من كانت قد حكمت عليهم

بالسجن وتنفذ فيهم حكم الإعدام . وصف بازرجان حكومته بأنها «سكين دون شفرة» (ص . ٦٩) وقدم استقالته عدة مرات ، تقلت أخيرا بعد احتلال السفارة الأميريكية في نوفمبر ، ١٩٧٩ .

كانت الاختلافات بين رجال الدين (الذين جمعهم الآن الحزب الجمهوري الإسلامي) والعلمانيين جذرية تتعلق بمؤسسات الدولة وسياساتها الرئيسية من خارجية وداخلية . لم تكن ، بنظر الخميني مثلا ، أية حاجة لمجلس تشريعي لأن كل التشريع موجود في القرآن والسنة ، وأن الديمقراطية هي الأسلوب الغربي للحكم ويجب تحاشيها . ولم تكن ، بنظره ، حاجة إلاّ للمحاكم الإسلامية بدون محاكم الاستئناف وبدون البيروقراطية المعقدة . ولم تكن ، بنظره ، حاجة لجمع الضرائب . كل ما يلزم هو جمع الزكاة والضرائب التي تجمع من البزار في المدن (ص . ٧٣) إلاّ أن الكاتب لا يشرح لنا كيف قبل الخميني وحزبه فيما بعد كل تلك المؤسسات السياسية (البرلمان ، رئاسة الجمهورية ، الوزارة ، الخ) التي أدخلت على النظام ، والتي لا يمكن وصفها بأنها "اسلامية مئة بالمئة" (حسب تعبير الخميني)

لكن بالرغم من تلك المؤسسات كان الدستور الذي أثمره "مجلس الخبراء" ثيوقراطياً ، جعل الفقيه الشخصية الرئيسية في النظام ، وجعل من الشريعة الإسلامية المرجع الأعلى لقوانين البلاد . خلق الدستور في هذا السبيل مجلساً من اثني عشر رجلاً سمي «مجلس الحراس» يمكنه نقض أي قوانين إذا ما تناقضت مع الشريعة الإسلامية . وأصبحت مؤسسة "حراس الثورة معترفاً بها في الدستور الجديد . أعطى الدستور الفقيه حق اختيار الفقهاء في مجلس الحراس ، وحق تعيين أعلى المسؤولين في القضاء والقيادة العليا للقوات المسلحة وحراس الثورة ، كما أعطي سلطة الموافقة على من يرشح لرئاسة الجمهورية وطرده إذا ما قرر البرلمان أو المحكمة العليا عدم تأهيله للقيام بواجباته . وأعطي الخميني منصب الفقيه مدى الحياة . رفض الأكثرية في المجلس التأسيسي فكرة السيادة الشعبية وقرروا ان السيادة لله وحده وأن احد المعارضين القلائل للدستور المقترح كان ابو الحسن بني صدر والذي كان مقدرا له ان يصبح أول رئيس جمهورية بموجب ذلك الدستور.

يخصص الكاتب فصلين كبيرين (٧٢ صفحة) لقصة بني صدر ونزاعه المأساوي مع النظام ، وقد يكون هذا الجزء من الكتاب من أشده متعة ، إذ أنه يحوي كل مواصفات القصة الرفيعة ، ولا يمكننا هنا التعرض سوى لبعض النواحي البارزه لتلك القصة : فاز بني صدر برئاسة الجمهورية في يناير ، ١٩٨٠ ، بعد انتخابات شعبية ، وكان من المعلوم لدى الجميع تقريبا في ذلك الحين أن انتخابه كان استجابة لدعم الخميني . إلاّ أن بني صدر نفسه تصور أن انتخابه كان انتصاراً لشخصه ضد الحزب الجمهوري الإسلامي لتخليص البلاد من «حفنه من رجال الدين الفاشيين» (ص . ٩٧).

كان لبني صدر خلفية دينية مزجت فيما بعد بثقافة غربية علمانية . وبعد تعرضه للماركسية أخذت كتاباته ضد الشاه تركز على التبعية الإيرانية للرأسمالية العالمية . وامتزاج الفكر الماركسي بالفكر الديني أدى الى نوع من الفكر الطوباوي . حلم بنو صدر بنوع من المجتمع الإسلامي بدون أية تركية طبقية وبدون ايديولوجية تبرر سيطرة فئة على أخرى . ستتحقق في ذلك المجتمع «حكومة الله» حيث يراقب الشعب قوادهم عن طريق شبكة المساجد . ومن جهة الامام فهو لن يمثل طبقة معينة ولن يصبح رمزا لعبادة الشخصية . كل الأشخاص سيصبحون شرعيين ولن يحتاج أي شخص أن يسأل غيره عن واجباته لأنه يعرفها جيداً (ص . ٩٤ ، ٩٥)

بالرغم من التناقض بين حلم بني صدر هذا وبين «ولاية الفقيه» فإن الخميني كان قد تبنى بني صدر كابنه الروحي بعد التقائهما في النجف سنة ١٩٧٢ . وعندما ترك الخميني العراق أصبح مقره بيت أحد أصدقاء بني صدر في باريس ، وعندما عاد منتصراً إلى إيران كان بني صدر عضوا في الوزارة ، ثم عضوا في مجلس الثورة ، ثم عضوا في المجلس التأسيسي ، وبعدها وصل إلى رئاسة الجمهورية .

وهنا بدأت سلسلة من الآمال المخيبة : لم يحصل على أكثرية في البرلمان ، ومنها لم يحصل على سيطرة في الوزارة ، وعندما عين بهشتي رئيساً للعدل خسر سيطرته على القضاء . وعندما اختير محمد علي رجائي (الذي اعتبره

بني صدر شخصية جاهلة ، ذليلة ، حقيرة) لتأليف الوزارة ، بدأت صدامات مريرة وطويلة بين الرئيس وأعضاء الحزب الحاكم .

كانت فترة رئاسة بني صدر فترة التعبئة الكاملة لاحتكار رجال الدين ، عن طريق الحزب الجمهوري الاسلامي ، للحكم في أيران وقد تخلص النظام من عدد هائل من قواد القوات المسلحة . بعد اكتشاف مؤامرتين عسكريتين لقلب الحكم في صيف ١٩٨٠ ، امتد التهجم إلى الجبهة الوطنية ثم الأحزاب اليسارية مثل الحزب الشيوعي «توده» والأحزاب الماركسية الإسلامية مثل حزب «مجاهدي خلق» . خلال هذه الأحداث ، أخذ بني صدر ينادي بالاعتدال إلّا أنه وجد نفسه رئيسا للجمهورية بالاسم فقط ، وأن الأحداث تمر من حوله وهو عاجز عن التأثير عليها .

ثم بدأت الحرب العراقية الإيرانية وهذه أدت الى زيادة في النزاع الداخلي خاصة بعد الخسائر الفادحة التي تكبدتها إيران في البداية . طلب بني صدر من الخميني التخلص من حكومة رجائي التي وصفها بأنها غير مؤهلة ، وأنها قد أعلنت الحرب ضده (بعد أن كانت قد استولت على أهم وسائل الإعلام) وأنها تمثل خطراً على البلاد أكبر من خطر الحرب مع العراق . وقارن رجائي مع تشامبرلن ، مقترحاً على هذا الأخير أن يفسح الطريق الآن أمام تشرتشل ليقود البلاد خلال الحرب . إلّا أن الخميني لم يستجب لذلك الاقتراح (ص . ١٣٠) . وبينما كان بني صدر يزور جبهة القتال ليكتب من هناك «مذكرات الرئيس» موجها جميع أنواع الاتهامات للحكومة والحزب الجمهوري الإسلامي ، كانت هذه القوى الأخيرة تعبىء قواها لمحاربته مانعة إياه من الظهور على التلفزيون أو الراديو ، منظمة المظاهرات ضده ، مستخدمة "حزب الله" (حاملو الهراوات) وحراس الثورة في تمزيق الجماعات ومظاهرات الجماعات القليلة المؤيدة له .

ثم أخذت قضية الأسرى الأمريكيين والمفاوضة في سبيل إطلاق سراحهم تلعب دوراً كبيراً في هذا الصراع . وأخيراً عندما تم الاتفاق الذي وافقت فيه الحكومة الإيرانية على نسيان حوالي ستة بلايين دولار من أموال إيران المجمدة وإغراق قضية ثروة الشاه في الخارج في خضم من البلاغة الكلامية المبهمة ، وجه بني صدر تهجما جارحاً على هذا الاتفاق . إلّا أن هذه الانتقادات (زيادة على اتهامات الفساد ، الجهل ، التعذيب ، إلخ) أدت إلى تصميم رجال الحكم على التخلص من بني صدر بكل الوسائل الممكنة بعد الحصول على دعم الخميني .

بعد تردد طويل في الجزم في القضية من ناحية الخميني ، وبعد أن وزع بني صدر آلاف المناشير داعياً الشعب لمقاومة الدكتاتورية التي يحاولون فرضها عليهم ، أصدر الخميني حكمه متهما بني صدر نفسه بالفساد والدكتاتورية ، وهدد بقطع يد كل من يصبح خطراً على الجمهورية الإسلامية .

بعد اتخاذ الخميني هذا الموقف الواضح ، قرر البرلمان مناقشة أهلية بني صدر ليكون رئيساً . وفي جلسة صاخبة رافقتها التحركات الدموية في الشارع ضد مساعدي بني صدر وحلفائه "ومجاهدي خلق" صوت البرلمان ١٧٧ لواحد ضده ، بينما نادى المتظاهرون أمام البرلمان بالموت لبني صدر . اتهمه البرلمان بوقوفه مع المعارضة ضد ولاية الإمام ، وأنه كقائد للقوات المسلحة ترك إيران معرضة للهجوم الأجنبي . أتهموه أيضا بالكبرياء وعدم الإخلاص ، جالباً لإيران العار في أعين الأجانب باتهامه الحكم بتعذيب الشعب ، وأنه شيّن الإسلام ومجد القومية ، إلخ . أما هو فقد كان قد خبأ نفسه إلى أن ظهر في باريس فيما بعد ، وقد تكون خطوته هذه من أذكى ما قام به خلال هذه الفترة العصيبة من حياته وحياة الثورة الإيرانية . بعد ذهابه تفجرت عدة قنابل راح ضحيتها عدد كبير من قواد الثورة ، منهم بهشتي ، أمين عام الحزب ، محمد علي رجائي ، رئيس الوزارة نفسه ، ورئيس الوزراء الذي جاء بعده ، عدة وزراء وأعضاء مجلس وعدد من الأئمة من قائدي صلاة الجمعة . كان رد فعل الحكومة عنيفاً ، وتصعدت الاعدامات ، وانتشرت في الشوارع الجماعات المسلحة التي سميت «الوحدات المتنقلة لغضب الله» ، وهي تفتش عن كل شخصية مشبوهة (ص . ٢٢٥) ، ثم ألفت لجان التجسس حول تحركات الأفراد في القوات المسلحة ، المؤسسات الحكومية والمدارس والجامعات . وفي الدوائر الحكومية والمدارس قويت نشاطات لجان «تجديد القوى البشرية» ، وهذه تخلصت من كل

من يشتبه بإخلاصه الكامل للجمهورية الإسلامية والإسلام . كنتيجة لهذه النشاطات طرد الألوف من الموظفين والمعلمين .

في نهاية ١٩٨٢ ابتدأت موجة الإرهاب تخف ، خاصة بعد أن كُسِرَ ظهر حركة المعارضة ، وفي ديسمبر من تلك السنة أصدر الخميني مرسوماً أوصى فيه . بتخفيف حدة النشاطات المتطرفة ، وصرح بأن الثورة وصلت الآن إلى مرحلة الهدوء .

إلّا أن المؤلف يحذر من أن هذا الهدوء «والبراجماتية» لم يشمل الموقف من نشر الثورة الإسلامية خارج البلاد ، وخاصة في البلدان المجاورة .

ثالثا : أهم السياسات والتغييرات الاقتصادية الداخلية :

يستخلص الكاتب أن النظام الجديد استولى في البداية على قطاعات كبيرة من الاقتصاد الوطني ، بما فيها البنوك ، التأمين ، الصناعات الكبرى ، المشاريع الزراعية الحديثة وجزء هام من التجارة الخارجية . ارتكزت هذه السياسة على جذور عقائدية عبرت عنها أدبيات الاقتصاد الإسلامي الزائدة الانتشار . حاولت هذه المؤلفات نقد الرأسمالية والماركسية على حدّ سواء ، وحاولت أن تثبت أن الإسلام ، مع أسبقيته لهذه الفلسفات الأجنبية ، يحوي حلوله الخاصة المتفوقة عليها ، بما فيها حلول لمشاكل الاقتصاد المعاصر . حاول هؤلاء أيضاً أن يبينوا أن الإسلام يوصي بالعدل الاجتماعي وبالمساواة وتوزيع الثروات بعدالة ، كما أنه يدافع عن الطبقات المحرومة . لتحقيق المجتمع العادل ، حسب هذا المنهج ، لا ضرورة للصراع الطبقي بل يلعب الفقيه دوراً رئيسياً نشيطاً في إحداث التغييرات اللازمة ، ضمن الشريعة الإسلامية .

عندما استولت الثورة على الحكم ، واجهت أوضاعاً اقتصادية في غاية الصعوبة : الخزينة كانت تقريباً فارغة ، البنوك كانت على وشك الانهيار بعد أن سحبت مقادير هائلة من الرساميل ، كما ترك عدد هائل من التقنيين الأجانب البلاد ، وبقي عدد كبير من المشاريع دون إنجاز ، وخرج عدد كبير من الرأسماليين مع رؤوس أموالهم تاركين وراءهم أعداداً هائلة من المشاريع والمصانع المفلسة ، إلخ .

عمت الفوضى عندما استولى إداريون من الدرجة الوسطى وعمال على الكثير من المصانع والمنشآت وذلك بتشجيع وتعاون بعض الأحزاب اليسارية والماركسية واللجان الإسلامية .

على ما يظهر لم يكن لدى قادة الثورة أية خطة واضحة لتحقيق تلك العدالة الاجتماعية التي كانوا يتكلمون عنها ، لا بل كان هنالك عدة أصوات داخل الثورة تتكلم عن سياسات متناقضة . وجدت القيادة نفسها مسيرة بالأحداث بدلا من قيادتها لها . إذن كانت محاولات حل المشاكل الطارئة تجري بشكل ارتجالي عشوائي فردي ، وهكذا أممت بعض الصناعات بينها تركت بعض الصناعات الأخرى في يد أصحابها . وعندما بلغت موجة التأميم ذروتها في نهاية ١٩٨٢ أخذت الحكومة نفسها تشجع ملكية بعض النشاطات الاقتصادية وإعطاء العقود الحكومية لشركات خاصة ، وهكذا بدأت تظهر في الأفق طبقة جديدة من رجال الأعمال المتمتعين بميزات خاصة عن طريق علاقتهم برجال الدين الأقوياء في الحكومة (ص . ١٨٥)

كما حدثت فوضى عارمة في قضية الإسكان وملكية العقارات ، فالثورة كانت قد عبرت ، حتى على لسان الخميني نفسه ، عن أن الحكومة ستبني البيوت للفقراء في كل البلاد .

اغتنم الألوف من المتشردين فرصة انهيار السيطرة البلدية بعد الثورة وأخذوا يبنون مساكن رخيصة في أية بقعة أرض فارغة استطاعوا أن يضعوا يدهم عليها إن في ضواحي المدن أو حتى ضمن القسائم السكنية الخاصة في المدن ، كما استولى أعضاء من اللجان الثورية على بيوت لأشخاص كانوا مرتبطين بالنظام السابق . إلّا أن أزمة السكن ما لبثت أن اشتدت عندما هاجر ألوف من أهل الريف إلى المدن واثقين أن الإمام في فجر الثورة سيوزع البيوت مجانا على

كل المحرومين من الشعب . ثم استولى المتشردون على آلاف من الشقق الفارغة . قرر مجلس الثورة في البداية تأميم كل الأرض الموات ضمن المدن وتوزيعها على العائلات المحتاجة بشرط أن يبنوا عليها خلال مدة معينة . ثم أسست إدارة حكومية خاصة لإنجاز أو شراء المساكن الفارغة ثم تأجيرها أو بيعها لمن كان بحاجة إليها .

إلاّ أن الإجراءات الراديكالية لم تلبث أن واجهت ممانعة حادة من العناصر المحافظة ضمن أو خارج الحكومة ، إلى أن تغلب هؤلاء في النهاية ووضعت مسألة الإسكان ضمن سلطة وزارة الإسكان حيث أخذت القضية مساراً معتدلا ، وابتداء من ١٩٨٣ ابتدأ تدخل الحكومة في الصفقات التجارية يخف تدريجياً . حسب تقدير الكاتب ، إن التدخل الحكومي في شؤون السكن فشل في حل المشاكل العديدة في هذا الخصوص ، لا بل زاد في حدتها إذ أن أسعار الإسكان ارتفعت ، وبقي الحصول على المسكن مشكلة كبرى بالنسبة للأكثرية من الجماهير الإيرانية .

كان لابد من أن تحظى التجارة الخارجية بكثير من اهتمام النظام خاصة وأن أمتن العلاقات التجارية في عهد الشاه كانت تجري مع العدو الأكبر الآن ، الولايات المتحدة . فبينما كان هنالك عناصر تدافع بشدة عن حقوق الملكية الخاصة للتجارة ، وجد عدد كاف من الراديكاليين ضمن مجلس الخبراء التأسيسي ليدخلوا بنداً على الدستور يدعو لتأميم التجارة الخارجية . ثم سن قانون في مايو ١٩٨٠ يخول الحكومة احتكار تجارة تلك المواد والسلع التي اعتبرت ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد القومي . وفي أوائل ١٩٨٢ سُنّ قانون جديد لتأميم التجارة الخارجية بأكملها . إلاّ أن مجلس الحراس نقض ذلك القانون على أساس أنه غير دستوري وغير إسلامي . لكنه بالرغم من هذا النقض ، من المرجح أن حوالي ٨٠٪ من الواردات بقيت تمر في أيدٍ حكومية (ص . ١٩٣) .

سَبّبت ملكية الأراضي الزراعية ، مصدر العيش لحوالي نصف الشعب الإيراني ، صراعات عنيفة بعد الثورة . ففي السنة الأولى حدثت استيلاءات على الأرض قامت بها جماعات متعددة منها الحكومة الثورية ومؤسساتها ، الفلاحون ، وبعض الإقطاعيين الذين اغتنموا فرصة الفوضى لاسترجاع ملكياتهم السابقة التي كانت قد صودرت منهم في عهد الشاه . أما استيلاء الفلاحين على الأراضي فقد جرى تقريبا في كل إقليم وقرية ومقاطعة ذات أهمية ، مما أدى إلى اشتباكات متعددة مع الملاكين في العديد من الأماكن . أما موقف السلطات من هذه الأحداث فقد اختلف من مكان إلى آخر متأرجحا بين مساعدة السلطات للفلاحين على الاستيلاء ومساعدة حراس الثورة للإقطاعيين في طرد الفلاحين من أراضيهم . وقضاة الشريعة كانوا أيضاً على خلاف فيا بينهم : بينها دافع بعضهم عن الملكية ، دافع آخرون عن حقوق المحرومين من الفلاحين وعمال الأرض باسم العدالة الإسلامية . أما الخميني نفسه فقد بقي صامتا حول هذه القضية مما زاد في حالة الفوضى الشاملة .

في سبتمبر ١٩٧٩ سُنّ قانون قرر توزيع الأراضي التي كانت في أيدي الحكومة ، وتلك الأملاك المصادرة من أعضاء النظام السابق ، زيادة على أرض الموات التي لم يرغب فيها أحد . لكن هذا التشريع لم يوقف الاستيلاء الغير القانوني على الأراضي .

في عهد وزير الزراعة ، رضا أصفهاني ، المعروف براديكاليته في سبيل العدالة الاقتصادية ، شُرّع قانون أبريل ١٩٨٠ الذي جعل الحد الأقصى لملكية الأرض ثلاثة أضعاف معدل المساحة في منطقة معينة تكفي لأعالة عائلة فلاحية ، بينما أبقيت مسألة تعويض الملاكين بعد التوزيع مبهمة ومعلقة بدفع ديونهم للحكومة ، ودفع ما عليهم من مستحقات دينية . إلاّ أن ردة الفعل لهذا القانون كانت دعائية ، واستخدموا نفوذهم على أعضاء المجلس التشريعي . ثم حصلوا على فتاوي عديدة من مشرعين دينيين تصرح بأن الاستيلاء على الأراضي عمل مناقض للشريعة الإسلامية . وفي حمدان وزعت فتوى كان قد أصدرها الخميني نفسه بهذا الخصوص . وأخذ بعض رجال الدين الكبار يهاجمون القانون الجديد في مساجدهم . في نوفمبر ١٩٨٠ أمر الخميني بتعليق هذا القانون . إلاّ أن هذه الخطوة لم تنه الهياج حول توزيع الأراضي ، لا بل أحدثت ردة فعل جماهيرية قوية دعمتها عناصر قوية داخل وخارج الحكومة . وانهارت حملات دعائية ضد الملاكين . وهذه الحركة أيضا وجدت لها من يدعمها من بعض فقهاء الدين حيث صرح أحد هؤلاء بأن الإسلام الذي يشغل قلوب الإقطاعيين إنما هو إسلام أمريكي (ص . ٢٠٥) خلال تردد الحكومة هذا

وعدم الاستقرار خف الإنتاج الزراعي وارتفعت الأسعار بسرعة فائقة . لم تعرف الحكومة كيف يمكنها السيطرة على المشاكل الاقتصادية المتعددة دون التدخل في الملكية الخاصة وحرية التجارة ، حلول وقفت ضدها معتقدات مبدئية أساسية . هنا قرر رفسنجاني ، رئيس المجلس التشريعي إحالة القضية إلى الخميني الذي كان من المفروض أنه ، كولي الأمر ، يحق له التدخل في أمور الملكية ضمن الضرورة القاهرة . إلاّ أن الخميني عاد وطرح القضية في أيدي المجلس مصرحاً أن لهذا الأخير الحق في أن يشرّع وينفذ قوانين لمعالجة أوضاع الضرورة بشرط أن لا تُخوِّل الممارسات المتطرفة والغير الشرعية .

استخلص رفسنجاني من هذا الرد أن الفقيه منح بعضا من سلطته وولايته للمجلس ، ذلك لأن العالم الحديث شديد التعقيد ، ولا يخول أي فرد بمفرده ، دون اللجوء للخبراء ، في البت في كل أمور الدنيا . كنتيجة لهذا التفسير أعيد قانون الأراضي المعلق وأدخلت عليه تعديلات من أهمها تقوية بنود التعويض على الملاكين عن أراضيهم الموزعة .

أخيراً بعد مجادلات ومساومات طويلة شرع قانون جديد للأراضي في نهاية ١٩٨٢ ، وهذا اعتبر انتصاراً للمحافظين ، إذ مع أنه أبقى محدودية الملكية في القانون السابق ، سمح للملاكين بتأجير ما زاد عن الحدود القانونية من ملكيتهم لمن يشاءون ، حتى لأولادهم .

إلاّ أنه بعد أربع سنوات من المجادلات الطائلة والتشريعات ، نقض مجلس الحراس هذا القانون الأخير في يناير ،١٩٨٣ على أساس أنه غير إسلامي وغير دستوري .

كل ما فعلته الثورة بخصوص الأراضي إذن هو أن مساحات قليلة جداً نسبياً صودرت من الملاكين ووزعت فعلاً على الفلاحين ، ولو أنه أصبح الآن للحكومة دور كبير ومباشر في شؤون الأراضي والزراعة والتوزيع .

حسب رأي الكاتب ، فإن الثورة الإيرانية وصلت الآن مرحلة الهدوء على الأقل من الناحية الاقتصادية ، وإن مجلس الحراس قد برز كمؤسسة موازنة تكبح جماح البرلمان . وبدأت الحكومة تعيد لبعض الملاكين السابقين أراضيهم المصادرة ، وتدعو رجال الاعمال للرجوع الى البلاد ، وتدعو الى تحسين العلاقات مع الغرب ، والى زيادة الاهتمام بالتكنولوجيا الغربية . وهكذا تكون الثورة الإسلامية قد دارت دورة كاملة ، ويكون الإسلام قد أثبت أنه سيف ذو حدين . فمع أنه يمكن استخدام ايديولوجية اسلامية في سبيل تحقيق العدالة عن طريق إعادة توزيع الملكية ، يمكن استخدام ايديولوجية إسلامية أيضاً في سبيل الدفاع عن الملكية الخاصة .

نستخلص من كل ما ورد أن الكاتب رسم صورة حية ، شيقة ، متحركة ومتكاملة لمسببات وصراعات وإنجازات وإخفاقات تلك الثورة . ما يؤخذ على الكاتب هو أنه لم يحاول أن يضع هذه الثورة ضمن أي إطار نظري ، وحتى دون أن يقارنها ، كنمط سلوكي إنساني معين ، مع أية ثورة أخرى ، بل قدمها وكأنها حدث تاريخي فريد من نوعه . لكن الثورة الإيرانيه ، كما يتبين بكل وضوح ، وبالرغم من تبنيها للايديولوجية السياسية الدينية ، وبالرغم من فرديتها في الكثير من التفاصيل الثانوية ، تمثل نموذجاً حيا للثورة الشعبية الكلاسيكية في العصر الحديث .

كنتيجة لعدم وجود النظرية ، يشكو الكاتب من فقدان أية أطروحة علمية حول اتجاه هذه الثورة واحتمالات مسيرتها ، كمدى امتدادها ، أو تقلصها ، أو هلاكها .

حتى إن الكاتب يتجنب إصدار أي تقييم لهذه الثورة ، أو أحداثها المتفرقة التي يسرد تفاصيلها . قد يكون بهذه الطريقة قد تجنب إثارة أية حساسيات في هذه المرحلة الحساسة ، مما يزيد في مصداقية هذا الكتاب ، ولكن على حساب قيمته العلمية .

كان بالامكان أن يكون هذا الكتاب عملاً علميا بالغ الأهمية ، إلا أنه في حالته الحاضرة لا يرقى عن كونه عملا صحافيا ، لكنها بدون شك صحافة من طراز رفيع .

مراجعة: فريد صفري
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

ابراهيم سعد الدين، علي نصار، اسماعيل صبري عبدالله، محمود عبدالفضيل، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ٢١٠ صفحات.

بدأ الاهتمام بالدراسات الخاصة بالتوقعات المستقبلية يحظى باهتمام الاكاديميين العرب والمؤسسات العلمية في العالمين المتقدم والنامي على السواء.

والدراسات المستقبلية تقوم من حيث الفكرة على فرضية اساسية مؤداها انه من خلال الارتكاز على معطيات الواقع، بكل حقائقه وابعاده ومتغيراته يصبح بالامكان التوصل الى مؤشرات تحدد المسارات المحتملة لتطور تلك المجموعة من الظواهر التي تتطرق اليها الدراسات المستقبلية بالبحث والتحليل والتقييم.

من هنا تأتي أهمية الدراسة التي يقدمها هذا الكتاب «صور المستقبل العربي» حيث يمثل خطوة رائدة في مجال الدراسات المستقبلية.

يحتوي الكتاب على ٢١٠ صفحات كبيرة وقد تم تقسيمه الى ثلاثة فصول. خصص الفصل الاول منها للحديث عن النماذج العالمية والمستقبل العربي حيث استعرض المؤلفون في هذا الفصل النماذج العالمية المهتمة بالدراسات المستقبلية وقدموا نقداً لها من وجهة نظرهم.

وقد ذكر المؤلفون بان الاهتمام بالدراسات المستقبلية بدأ بعد الحرب العالمية الثانية لكن الاهتمام الفعلي بها بدأ في الستينات حيث قامت عدة معاهد في الدول الغربية والدول الاشتراكية.

ويعود السبب لزيادة الاهتمام بهذه الدراسات الى :

١ ـ توفر المعلومات

٢ ـ ازدياد الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

٣ ـ ظهور الحاسب الآلي واتساع تطبيقاته.

٤ ـ الأزمات الاقتصادية العالمية ابرزت اهمية الدراسات المستقبلية.

بعد ذلك استعرض المؤلفون أهم النماذج العالمية المهتمة بالدراسات المستقبلية وقدموا فكرة عنها مع تقديم نقد لها . . وأهم هذه النماذج؛ هي:

١ ـ نموذج فوسترميدوز

٢ ـ نموذج و ادارة البيئة في انجلترا

٣ ـ نموذج باريلوتشي (امريكا اللاتينية)

٤ ـ نموذج ميزاروفيتش وبستل

٥ ـ نموذج ليونتيف او الامم المتحدة

مايهمنا من هذه النماذج هو نظرتها او معالجتها للوطن العربي والشيء الملاحظ ان جميع هذه النماذج تنظر للوطن العربي في كونه مخزناً للنفط والوقود.

ولقد توقعت النماذج العالمية جميعا بان الدول النفطية سوف تحقق بنيانا اقتصاديا اكثر تنوعا في اول القرن القادم بينما تعاني الدول العربية غير النفطية عجزا متزايدا في ميزان المدفوعات.

الشيء اللافت للنظر الآن هو ان بعض الدول النفطية العربية بدأت تعاني عجزا في ميزان المدفوعات حاليا على عكس التوقعات. . .

لقد خصص الفصل الثاني لدراسة ملامح المستقبل العربي في وثائق الاستراتيجية العربية. ولقد استعرض المؤلفون في هذا الفصل مجموعة الوثائق والتصورات للمستقبل العربي والتي أهمها :

١ ـ استراتيجية الامن الغذائي في البلدان العربية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

٢ ـ استراتيجية التصنيع من اجل الوفاء بالحاجات الاساسية والاعتماد على النفس. الصادر من مركز التنمية الصناعية للدول العربية ١٩٧٧.

٣ ـ وثائق مؤتمر الطاقة العربي الاول. الصادر عن منظمة الاوابك العربية عام ١٩٧٩.

وبعد ان استعرض المؤلفون كل هذه الوثائق بالتفصيل قاموا باعطاء وجهة نظرهم التقويمية لها وقدموا انماطا بديلة للتنمية ولقد توصلوا الى عدة حقائق بالنسبة للاستراتيجية العربية اهمها:

١ ـ انها في معظم الاحوال «معيارية» وليست مرحلة عبر الزمن ويعني ذلك عدم اعطاء صورة زمنية واضحة حتى نهاية القرن.

٢ ـ انها اغفلت تحديد طبيعة الآليات اللازمة للانتقال من الاوضاع الراهنة الى الوضع المنشود.

٣ ـ انه لاتوجد رؤية تنموية واحدة تجمع بين هذه الوثائق ـ حيث غلب عليها الطابع الاقتصادي ولقد انهى المؤلفون هذا الفصل بالقول «المستقبل يحمل في طياته العديد من دواعي الامل والرجاء كذلك الكثير من نذر الشر والازمات ويقدر الوعي والاستعداد لهذه التغيرات والتحديات المستقبلية الى تواجه وطننا العربي بقدر مايمكن نسج خيوط مستقبل عربي افضل».

ولقد خصص الفصل الثالث والاخير للاهتمام . . نحو دراسات عربية للمستقبل العربي وفي هذا الفصل يحذر المؤلفون من الظن بان توفر «المال والرجال» سيضمن بالضرورة المستقبل الزاهي . . فهم يعتقدون بان المستقبل العربي يتعلق بالدرجة الاولى على مقدرة الحركة الوطنية العربية في تحقيق التحرر العربي والقضاء على التبعية ورسم سياسة عربية هادفة لاستخدام الموارد العربية لصالح الامة العربية جمعاء.

وحدد المؤلفون أهم التحديات التي تواجه الأمة العربية مستقبلاً:

أ) تركة التخلف وقصور جهد التنمية، ويقصدون بذلك قصور تطور القوى البشرية وانخفاض انتاجيتها.

ب) الحدود الحقيقية التي تفرضها الموارد المادية : ويعني بذلك على الرغم من ان الدول العربية لديها الان احتياطي كبير من النفط والغاز الطبيعي الا انها تفتقر الى مصادر طاقة بديلة.

جـ) العلاقات الخارجية الغير المتكافئة وفيه يوضح المؤلفون ان عالمنا العربي لايعيش في فراغ بل في اطار من العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية.

لذلك هم ينصحون بالابتعاد عن سياسة المحاور الدولية وتحقيق سياسة التحرر العربي.

وقبل ان ينهي المؤلفون كتابهم ركزوا على اهمية التنمية العربية والتحديات التي ستواجهها وماهي المشاكل التي يمكن ان تواجه الأمة العربية وهي في طريقها للتنمية والتطور.

وبعد فان الدراسة التي قدمها مؤلفونا الاربعة عن صور المستقبل العربي تعتبر دراسة رائدة لكونها الدراسة الاولى التي تهتم بالمستقبل العربي ولقد كشفت لنا هذه الدراسة اهمية وضرورة الاهتمام بقضايا المستقبل في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيره.

ومع أن بعض الافتراضات في الكتاب جاءت خاطئة خصوصا الجزء الخاص بالدول النفطية العربية الا ان ذلك لايمنع من الاشادة بالمجهود الذي بذله اساتذتنا الافاضل في محاولة توعية وتثقيف المواطن العربي لاهمية الدراسات المستقبلية.

مراجعة: شملان يوسف العيسى
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

احسان محمد الحسن، التصنيع وتغيّر المجتمع، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢، ٢٠٠ صفحة.

يقع الكتاب في ٢٠٠ صفحة ونشرته دار الرشيد في بغداد عام ١٩٨٢ وهو من سلسلة الدراسات التي تقوم بها وزارة الثقافة والاعلام بالجمهورية العراقية، وقد تم تقسيم المحتوى الى ستة فصول بالاضافة الى الخلاصة والاستنتاجات وقد سجل المؤلف ٣٥ مرجعاً باللغة العربية و ١٢٠ مرجعاً باللغة الانجليزية.

عرض الكتاب :

يناقش المؤلف في الفصل الأول مفهوم التصنيع وعوامله المادية وغير المادية عبر المراحل التاريخية العالمية، ثم يقوم بتحليل مظاهر التصنيع في العراق والانجازات التي تم تحقيقها منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٨٠ مبينا بالاحصاءات عدد الصناعات وأسس انتشارها والأموال التي رصدت وانواع الصناعات ودورها في الاقتصاد الوطني وأثرها في زيادة الناتج القومي وقد أهتم المؤلف بابراز المرحلة التصنيعية. منذ عام ١٩٦٨ عندما تسلم حزب البعث زمام السلطة وأشار الى أن معدل دخل الفرد قد زاد من ٤٥ د الى ٣٢٠ ديناراً بسبب التصنيع.

أما في الفصل الثاني فيتناول المؤلف دراسة آثار التصنيع في المؤسسات الاقتصادية، حيث بيّن خصائص التحولات الجذرية التي طرأت على القطاعات الاقتصادية الحيوية كالقطاع النفطي والقطاع الصناعي والزراعي والتجاري ثم يقوم بتحليل لآثار التحولات الاقتصادية في المؤسسات البنيوية مثل ارتفاع القوة الشرائية للمواطنين للمواد الغذائية والملابس والأدوية ووسائل الاتصال الجماهيرية والترفيه، والسكن الصحي. كما ناقش المؤلف أثر التقدم الاقتصادي على البناء الطبقي للمجتمع العراقي حيث انتقل من المجتمع الاقطاعي الى المجتمع الاشتراكي الذي أتاح الفرصة للعمال والفلاحين للتحرك الاجتماعي، كما أوجد التصنيع طبقة الفنيين والمديرين والمهندسين والمحامين والأطباء والمتخصصين الذين شكلوا الطبقة الوسطى في المجتمع العراقي المعاصر وقد صعد معظم هؤلاء من طبقة الفلاحين والعمال في المجتمع التقليدي وذلك بسبب انتشار الثقافة والتعليم والعدالة الاجتماعية ومرونة الحراك الاجتماعي التي تقوم على أسس الانجاز والتحصيل أكثر مما تقوم على أساس الحسب والنسب كما كان سائداً في العهد الأقطاعي.

ويناقش المؤلف في الفصل الثالث من الكتاب آثار التصنيع في نمو السكان والنمو الحضري وقدم تحليلاً للخصائص الديمغرافية لسكان القطر العراقي (التركيب العنصري والقومي وتوزيع السكان حسب الريف والحضر) وعوامل الزيادة السكانية والعلاقة النسبية بين السكان والموارد الطبيعية. وأشار المؤلف الى التطور السكاني منذ عام ١٩٤٠ حيث زاد عدد السكان من ٥ ملايين الى اكثر من ١٢ مليوناً عام ١٩٧٧ ويعود ذلك الى ارتفاع معدلات الولادات وانخفاض معدلات الوفيات بسبب انتشار القواعد الصحية وتوفير الخدمات الحكومية الصحية والسكنية وزيادة الوعي العام. أما بالنسبة الى توزيع السكان حسب الريف والحضر فقد كانت نسبة السكان الحضر ٢٥٪ عام ١٩٥٠ وزادت النسبة الى ٦٦٪ في عام ١٩٨٠ ويرجع السبب الى الظروف الايجابية المتوفرة في المدن والتي تدفع سكان الريف على الهجرة الى المدن مثل فرص العمل والمدارس والكليات والجامعات والخدمات الاجتماعية والصحية والأمنية، بالاضافة الى العوامل الدافعة المتعلقة بانخفاض انتاجية الريف ومستوى المعيشة هناك.

ويتناول المؤلف في الفصل الرابع آثار التصنيع في الأسرة العراقية ، وأكّد أن عوامل التصنيع والتحضر والتغير الاقتصادي قد لعبت دوراً هاماً في إحداث تغيرات أساسية في البناء والعلاقات الأسرية . فقد انخفضت نسبة الأسر الممتدة من ٨٢٪ عام ١٩٤٠ الى ٣٤٪ عام ١٩٨٠ وزادت تبعاً لذلك نسبة الأسر النووية ، كما انخفض معدل حجم الأسرة العراقية من ٧ر٢ شخص في عام ١٩٥٠ الى ١ر٥ شخص في عام ١٩٨٠ . وفيما يتعلق بالتحول الذي طرأ على وظائف الأسر بعد التصنيع ، فقد قامت الدولة بتولي مسؤولية الوظائف الثانوية (الاقتصادية والتربوية والصحية والدينية والترفيهية . . .) بعد أن أنشأت المؤسسات المتخصصة وانحصرت وظائف الأسرة في الوظائف الثانوية . أما العلاقات القرابية فقد كانت القبيلة والعشيرة والفخذ والفرقه والحمولة والأسرة الممتدة هي المسيطرة بسبب الوظائف التي كانت تؤديها مثل الدفاع عن حقوق الأعضاء وجمع الأموال وتوزيعها ، وبعد التصنيع فقد ضعفت المنظمات الاجتماعية التقليدية ، وأخذت الأسرة النووية تقوم بالوظائف المشار إليها بمساندة أجهزة الدولة . ومن التغيرات التي شهدتها الأسرة زيادة الاتجاه نحو الزواج الخارجي وتحول نظام السكن من السكن في بيت الزوج الأصلي إلى بيت منفصل ، وانخفض كذلك معدل ظاهرة تعدد الزوجات وحل محله النظام الأحادي وضعفت شرعية الحكم الأبوي الذي كان يعتبر الرجل الحاكم ويعتبر المرأة تابعة له في جميع القضايا والأمور . وقد بدا ذلك واضحاً بعد ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية وقيادتها للاتحاد النسوي العام ومناداتها بضرورة المساواه مع الرجل خاصة بعد انتشار الثقافة والتربية والتعليم ودخولهن في شتى المهن .

ويناقش الفصل الخامس آثار التصنيع في المؤسسات الثقافية والتربوية خلال الفترة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٧٧ التي جاءت نتيجة حتمية لظواهر التحضر والتصنيع والتغيرات السياسية (تموز ١٩٦٨) . وتناول المؤلف في التحليل مشكلة الأمية وأخطارها على المجتمع وعلاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك أثر الطبقة الاجتماعية في التحصيل العلمي وأثر التحولات الثقافية والتربوية على العلاقات الأسرية وأكّد أن ابناء الطبقة الوسطى اكثر اقبالاً على التحصيل العلمي .

أما الفصل السادس والأخير ، فيتناول المؤلف فيه قضية المشكلات الحضارية للتصنيع ونقل التكنولوجيا في العراق والوطن العربي ويؤكد المؤلف هذا المفهوم ويشير الى أن عملية نقل التكنولوجيا لا تقتصر فقط على استيراد الآلات والمصانع وطرق الانتاج المتطورة من الدول الصناعية الى الدول النامية ، بل تشمل تكييف المصانع والمعدات التكنولوجية وطرق الأنتاج المستوردة مع الظروف والأوضاع المحلية للأقاليم والبيئات العربية ، وتكوين القاعدة العلمية والمناخ الحضاري المتطور الذي يدعم عملية التصنيع والتحديث . وأشار المؤلف الى أن البلاد العربية قد أنفقت على استيراد التكنولوجيا حوالي ٧ بلايين دولار في عام ١٩٨٠ فقط . وهذا الانفاق المرتفع أدى الى مشكلة توزيع الموارد المالية في البلاد العربية ومنها العراق على القطاعات الانتاجية والقطاعات المجتمعية الأخرى مثل الثقافة والصحة والتعليم والنقل والمواصلات والاعلام والترويح والتجارة وادارة الفنادق وغيرها من المؤسسات التي تعتبر أساسية لحركة التصنيع .

وقد تطرق المؤلف في سياق تحليله لأبعاد نقل التكنولوجيا والتصنيع الى مشكلة التبعية الاقتصادية والسياسية للدول العربية خاصة في العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول العربية والدول الصناعية ، وأشار كذلك الى التناقض بين التكنولوجيا الأجنبية والظروف المحلية ، والتناقض بين التكنولوجيا الحديثة والتكنولوجيا التقليدية ، وتطرق الى امتناع الدول الصناعية عن تسليم المعرفة التكنولوجية للعراق والدول العربية الأخرى بسبب سيطرة المصالح الخاصة والرغبة في استمرار الفجوة التي تفصل بين الدول الصناعية والدول العربية من ناحية وبسبب ندرة الكوادر العلمية والتكنولوجية المحلية ، أو سوء توزيع الثروة والكفاءات البشرة العربية .

التحليل والنقد :

لقد قام المؤلف بجهد علمي واضح في مناقشة القضايا الاجتماعية والتغيرات التي طرأت على المجتمع العراقي خلال وبعد الفترة التي امتدت بين عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ وبصورة خاصة بعد عام ١٩٦٨ . وقد اعتمد على مصادر

ثانوية في تحليل أبعاد التطور الصناعي في العراق واكتفى ببعض المؤشرات مثل أنواع الصناعات وتوزيعها ونسبة العاملين فيها والتي تحتاج الى المزيد من التحليل الرأسي والأفقي للوقوف على خصائص الصناعة والتصنيع والعوامل التي ساهمت في تقدمها . إذ لا يكفي أن نشير الى التقدم الصناعي وزيادة معدلات الدخل من الصناعة ، وارتفاع معدلات القوى العاملة في القطاع الانتاجي ، إذ أن ذلك لا يوضح طبيعة التقدم الصناعي من حيث اعتماده على الموارد الطبيعية المحلية أو المستوردة . إذ أن مثل هذا التحليل يساعدنا على ربط التحولات الاجتماعية والبناء الاجتماعي للمجتمع العراقي الحديث بأتجاهات الصناعة والتصنيع . وقد حاول المؤلف استخدام المصطلحات والمفاهيم للصناعة والتصنيع الغربية وكذلك الاشتراكية في تحليل أبعاد أثر الصناعة على التغيرات الاجتماعية كما يتضح ذلك من المراجع الأجنبية الواسعة . إلاّ أن المعضلة التي واجهت المؤلف هي التوصل الى مصطلحات ومفاهيم نابعة من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع العراقي . وبالتالي فقد جاء التحليل لأثر التصنيع مرتبطاً بالمفاهيم والنظريات الغربية اكثر من أن يكون نابعاً من واقع المجتمع العربي .

أما بالنسبة الى أثر التصنيع على الأسرة وعلى الثقافة فقد اعتمد المؤلف ايضاً على المصادر الثانوية في عرضه لتحليل خصائص التغيرات الاجتماعية في نطاق البناء والعلاقات الأسرية والقرابية أو في ظهور الطبقة المتوسطة بسبب التعليم والالتحاق بالجامعات . ولو أن الدراسة تضمنت عينة من سكان بغداد أو المدن الأخرى وتم تطبيق استمارة لمعرفة خصائص واتجاهات البناء الأسري والطبقي والمهني والقيمي للمجتمع الحضري ويزداد التحليل أهمية لو اشتملت العينة عدداً من المجتمعات الريفية .

لقد أثار المؤلف نقطة هامة في تحليل نقل التكنولوجيا والتبعية وهي أن النقل لا يعتمد فقط على استيراد الآلات والمعدات بل إن التصنيع هو تغيير في البنيان الاجتماعي/الاقتصادي/والسياسي والثقافي ؛ أي أن الصناعة والتصنيع هي أدوات إنتاج يوجهها النظام الاجتماعي القيمي والأخلاقي ، اذا كانت الصناعة نابعة من الواقع الحضاري للمجتمعات العربية .

وتعتبر هذه الدراسة محاولة جيدة في تحليل أبعاد التصنيع وآثاره على الأسرة والتربية والتحضر والجوانب الديمغرافية ، ويعتبر مرجعاً جيداً للباحثين والمتخصصين في دراسات علم الاجتماع الصناعي وعلم الاجتماع العام .

مراجعة : اسحق القطب
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

مارك ريشل، اكتساب اللغة، ترجمة: كمال بكداش، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤، ٢٢٩ صفحة.

على الرغم من ان العادة قد درجت على عزل المظهر اللغوي لعملية اكتساب اللغة عمّا عداه، فانه يبدو من المحال ان تهمل علاقات اللغة في مجرى تطورها بالمظاهر الأخرى للسلوك.

يتركز الاهتمام بصورة أساسية في هذا الكتاب على مشكلات تطور اللغة عند الفرد، إلا ان الكاتب وهو يسعى حثيثاً إلى تحديد خصائص اللغة عند الطفل والاحاطة بأوليات ظهورها يضطر الى إثارة العديد من المسائل التي من الصعب ان يوجد لها حل.

يقع الكتاب في ثمانية فصول ويعالج الفصل الأول منها بعض المشكلات النظرية والمنهجية التي تتعلق بموضوع اكتساب اللغة. كما أن هذا الفصل يعالج موضوع العلاقة بين اكتساب اللغة وعلم اللغة العام ثم يناقش مسألة تطور اللغة عند الطفل والنظريات اللغوية المعاصرة التي تدعو إلى إعلاء شأن النزعة الفطرية ويحدد الكاتب مقولة فطرية اللغة و كيف ان القائلين بها يستندون الى حقيقة لافتة للنظر مفادها ان الاطفال الذين تعلموا لغتهم الام يصبحون بسرعة كبيرة قادرين على توليد وفهم عدد لا محدود عمليا من العبارات ويتعرض الكاتب لرد تشومسكي على سكنر ومؤلفه السلوك اللفظي ويذكر ان تعقيبه بالاضافة الى كتابة «البنى التركيبية» Syntactic Structure كانت من أوائل المنشورات الكبرى لرائد علم اللغة التحويلي ومن أقواها صدى، بل كان هذا التعقيب ما سيا على الأرجح في عملية التأثير التي بدأ تيار علم «اللغة التحويلي» يمارسها على علم النفس. ثم يتناول المؤلف في هذا الفصل مفهوم الكفاية اللغوية والأداء وينتهي الفصل الأول بلمحة عن طرائف دراسة اللغة عند الطفل.

ويتعرض الفصل الثاني للشروط البيولوجية للنمو اللغوي ويسرد الكاتب البراهين المتنوعة التي جمعها وطورها لنبرج Lenneberg والتي تدعو الى الاعتقاد ان تطور اللغة يرتبط بعوامل النضج العضوي.

ويناقش الفصل الثالث تطور بنى اللغة فيصف المراحل المتعاقبة التي تمر بها لغة الطفل في مجال اكتساب الأصوات ثم يستعرض البنى التركيبية الأولى عند الطفل وتكوين المفردات التي تتزايد ببطء حتى تصل في منتصف الثانية الى ٢٠ كلمة ثم التوسع الفجائي في المفردات التي تتجاوز المئة كلمة نحو العشرين شهرا ويصل في السنتين الى الثلاثمئة كلمة وتقترب من الألف في الثلاث السنوات. ويتعرض بعد ذلك الكاتب الى مرحلة فهم اللغة المسموعة ثم مرحلة الانشاء ويعني ذلك العبارات المناسبة التي يولدها الطفل أثناء وجوده في موقف معين. ويفرق الكاتب بين مفهوم الانشاء ومفهوم اعادة الانشاء لنموذج لفظي مطروح. ثم يعدد الكاتب المشكلات الخاصة التي تطرحها عملية اعادة الانشاء التي تقوم على المحاكاة. ويناقش الكاتب في هذا الفصل، ايضا، مرحلة ظهور القواعد عند الطفل والاختبارات التي قام بها جيوم وبركو للاستكشاف تجريبيا، تعميمات القواعد عند الأطفال، ويناقش الكتاب في الجزء الأخير من هذا الفصل الأبحاث التي قام بها علماء النفس اللغويين وانها توجهت بعضها نحو البرهنة على الحقيقة النفسانية للكفاية اللغوية بالمعنى الذي يعطيه تشومسكي لهذا التعبير.

ويعالج الفصل الرابع من الكتاب حقيقة ان الارتقاء اللغوي عند الطفل لا يشكل عملية مستقلة عن المحيط اللفظي الذي يتعرض له. ويشير الكاتب الى ان سمات التفاعل مع هذا المحيط لم تفحص بدقة الا نادرا، فلقد اغفل بوجه عام ذكر اللغة التي يتكلمها الأهل والطبقة الاجتماعية التي ينتمون اليها، فكان ان اقتصر معظم المؤلفين تقليديا على جمع عبارات الطفل في حين أهملوا تسجيل عبارات الذين يتحدثون معه بدقة موازية كما أهملوا الاشارة بدقة الى السياقات الموقفية التي يتكلم فيها الطفل ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك الى ما أشار اليه وايت (Wyatt, 1969) في مؤلف رائع الى الغياب شبه الكامل للدراسات التي تأخذ بنظر الاعتبار انماط التفاعل بين الراشد والطفل في تطور اللغة، اذ قد تناولت معظم الابحاث التقليدية الطفل بوصفه فردا منعزلا كما تناولت الكلام بوصفه سلوكا منفصلا عن مجموع التصرفات. ويسعى الكاتب ايضا الى توضيح حقيقة ان الطفل لا يستغل او لا يسترجع ما يسمعه الا ما يتوافق مع مستواه الخاص، ولكن يبدو ان هذه الحقيقة ادت الى الاستنتاج الخاطىء بان التطور اللغوي يتم بكليته من داخل الطفل وبان النماذج اللفظية التي يمنحها محيط الطفل لا تلعب دورا الا بوصفها عينات للنظام اللغوي المنوى اكتسابه بحيث ان الفروق التي تظهرها هذه النماذج لجهة فاعليتها التربوية لا تستحق الاهتمام ويؤكد الكاتب ان هذا الاستنتاج لا يتفق مع المنطق ولا مع الفرضيات التي يمكن ان يوحي بها عن حق علم النفس التعليمي. ويتعرض المؤلف في آخر هذا الفصل للاطار الاجتماعي وتطور اللغة ويناقش في هذا الجزء الأخير دور المحيط في اكتساب اللغة وذلك باستعراض الدراسات التي تعرضت لمقارنة أطفال الفئات الاجتماعية المختلفة من حيث أداؤهم اللفظي.

واما الفصل الخامس فيعالج موضوع استعمالات اللغة ووظائفها، فهناك مثلا الوظائف التعبيرية والمعرفية والتداثية مثل التعبير، الاتصال، الترجمة الرمزية، أداة تماسك الفئات الاجتماعية وأداة تمايزها، مادة الابداع اللعبي في كل الفنون اللفظية، مضخم الذاكرة الفردية والاجتماعية، شرط وحدة الشخص وشرط هويته. وبالاختصار

فالكاتب يؤيد أنّ اللغة تمل أدوارا متعددة لدى الانسان كما يعرفه علماء نفس القرن العشرين. وينهي المؤلف هذا الفصل بمناقشته للغة المتمركزة على الذات واللغة المطبوعة بالطابع الاجتماعي وكذلك اللغة المستقلة.

في الفصول السابقة اصطدم الكاتب في عدة مواضيع بمشكلة العلاقة بين التطور اللغوي والتطور المعرفي ولم تجد الأسئلة التي طرحها جوابا واضحا فهي من بين الأسئلة الأكثر إثارة للجدل في علم النفس اللغوي المعاصر، اما في الفصل السادس فيعالج المؤلف أولوية الجانب اللغوي وخصوصيته ويشجع رأي ماك نيل في ان هذه الخصوصية تقود الى التسليم بان هناك عند الطفل الذي يتعلم التكلم قدرات لغوية غير مرتبطة بالعوامل المعرفية والعاطفية والاجتماعية، هذا رغم ان هذه القدرات اللغوية توجد في واقع التطور مختلطة بهذه العوامل اختلاطا وثيقا. ويعالج الكاتب ايضا في هذا الفصل اولوية الجانب المعرفي ويناقش اطروحه بياجيه القائلة باسبقية الجانب المعرفي وخضوع اللغة للفكر ثم يناقش بعد ذلك اسهامات المنهج المرضى وكيف ان الاطفال الصم البكم يؤمنون فرصة ممتازة لدراسة دور اللغة في التطور المعرفي ويختتم هذا الفصل بمناقشة نقاط الضعف في الاطروحات التي عرضها وعزز من القول السائد بعدم امكانية الفصل بين الجانب المعرفي والجانب اللغوي.

ويشير الفصل السابع الى موضوع اللغة وضبط الفعل ويعضد الكاتب من المقولة المتفق عليها وهي ان لغة الطفل في اصولها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالفعل الذي تصاحبه وتشير اليه وتبنى عليه دون ان تؤثر فيه حقا. ويشير الكاتب الى ان الوظيفة الضابطة التي تمارسها اللغة على النشاط الحركه تشكل موضوعا لبعض الدراسات التجريبية. ومن ضمن هذه الدراسات الدراسة التجريدية التي قام بها لوريا (Luria, 1970) والتي أبدى الكاتب بعض الملاحظات التمهيدية حولها، هذا بالاضافة الى محاولته لاثبات فرضيات لوريا في المجال المرضي، ثم تعرض في نهاية الفصل الى اثباتات برونكار (Bronchart, 1970) استنتاجات لوريا حول بعض النقاط.

وأما في الفصل الأخير من الكتاب فيعالج الكاتب موضوع تطور اللغة وبناء الشخصية وذلك بابداء الملاحظات العامة حول الطريقة التي يرتبط بها بناء الشخصية بالوسيلة اللفظية، ويناقش الكاتب استخدام الفرد اللغة لتنظيم تصرفاته الخاصة ولوصف عالمه الداخلي الذي يتكون من الاحساسات والمشاعر والأفكار والصور العقلية. ثم يختتم الفصل الأخير بمناقشة وحدة الشخصية وهويتها والعلاقة بينها والذاكرة اللفظية.

مراجعة: علي محمد السيد

وحدة اللغة الانجليزية ـ جامعة الكويت

عبدالرحمن عيسوي، سيكولوجية الجنوح، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ٣٠٧ صفحات.

من الواضح أن موضوع علم النفس والجريمة من الموضوعات التي يندر الكتابة فيها باللغة العربية، ولذلك فالكتب التي نشرت في هذا المجال في الوطن العربي قليلة للغاية، فضلا عن أن معظمها نفذت ولم تطبع ثانية، ولا يجد الكاتب تفسيرا لهذه الظاهرة، ولكن ما يمكن قوله الآن في هذا الموضوع أن ذلك قد يرجع الى قلة عدد المتخصصين في هذا المجال، فضلا عن عدم الاهتمام بدراسة العوامل النفسية في الوطن العربي.

ولذلك فالكتاب الذي بين أيدينا الآن يعد من الكتب القليلة التي تعالج العوامل النفسية في الانحراف والجريمة باللغة العربية، والكتاب يقع في ٣٠٧ صفحة تتضمن أربعة عشر فصلا، تنقسم الى قسمين: القسم النظري ويتكون

من عشرة فصول والقسم العلمي ويتكون من أربعة فصول. ويحتوي القسم النظري على الموضوعات التالية:

* اهداف الدراسة وفروضها.
* جنوح الأحداث.
* طبيعة السلوك المنحرف.
* طرق علاج المجرمين قديماً وحديثاً.
* نزعات العدوان والتسلط في الانسان.
* العلاج النفسي للسلوك المنحرف.
* الانحرافات الجنسية وعلاجها.
* نص قانون رعاية الأحداث.
* وحدات رعاية الأحداث.
* حقائق عن السلوك المنحرف في المجتمع المصري.

أما فصول القسم العلمي فتتضمن الموضوعات التالية:

* دراسة الأحداث الجانحين بمحافظة الاسكندرية.
* تطبيق مقاييس العصابية والانبساط والكذب على العينة الجانحة.
* وصف العينة السوية.
* الخلاصة.

ويحدث المؤلف في الفصل الأول الهدف من الدراسة بأنه من أجل القاء الضوء على ظروف الأحداث الجانحين في المجتمع السكندري للتعرف على ظروفهم ومشكلاتهم وعلاقاتهم بالآباء والأمهات والأخوة والاخوات، ثم التعرف على العوامل السببية التي تكمن وراء فشلهم الدراسي ومدى تأثير البيوت المحطمة في حدوث الانحراف وعما اذا كان الفقر سببا من اسباب الجناح. ثم صاغ المؤلف أربعة وعشرين فرضا للتحقق منها في الدراسة، يدور معظمها حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في انحراف الأحداث.

واذا ما نظرنا الى الكتاب نظرة عامة لوجدنا أنه يمثل تقريرا عن بحث ميداني تم انجازه، وليس كتابا يدور حول أحد الموضوعات العلميتن ومناقشة جوانبه المختلفة. ومع ذلك نجد أيضا أن القسم النظري الذي يتكون من عشرة فصول يشتمل على أربعة منها لا تتعلق بموضوع البحث أو هدفه وهي الرابع، والخامس، والسادس، والسابع.

فالفصل الرابع يتحدث عن "طرق علاج المجرمين قديما وحديثا" ومن المعروف أن طرق علاج المجرمين تختلف عن طرق علاج ومعاملة الأحداث، كما أن الكتاب كله يدور حول جناح الأحداث، والدراسة الميدانية بمجموعات من الأحداث. وعلى الرغم من أن البحث (الكتاب) عن جناح الأحداث كما جاء في هدفه، الا انه لا يوجد سوى صفحة ونصف في هذا الفصل عن علاج الأحداث.

كما أن الفصل الخامس يدور حل «العلاج النفسي للسلوك المنحرف» وهذا الفصل لا يتفق مع ما جاء في الدراسة الميدانية، وان العمل الميداني ونتائجه ومناقشة النتائج لا تتطرق الى العلاج النفسي للاحداث.

ويدور الفصل السادس حول «نزعات العدوان والتسلط في الانسان» والرأي أن هذا الفصل أيضا بعيد عن هدف البحث (الكتاب)، وذلك لأن الباحث لم يستخدم أي مقياس لقياس العدوان في الدراسة الميدانية للتحقق من وجود فروق بين المنحرفين والأسوياء في العدوان فضلا عن أنه لم يناقش متغير العدوان في الجزء الميداني.

والفصل السابع بعيد أيضا عن هدف البحث حيث يعالج «الانحرافات الجنسية وعلاجها» ومع ذلك لم يتطرق المؤلف الى الانحرافات الجنسية في الجزء الميداني، فضلا عن أن هذا الفصل يشتمل على موضوعات غير مترابطة مثل:

* علاج الشذوذ

* علاج ادمان الخمور
* علاج الانحراف السيكولوجي
* دور التليفزيون في قضاء وقت الفراغ.
* دور الراديو في الحياة الريفية.

ومن الواضح أن الموضوعات الأربعة الأخيرة لا علاقة لها بالانحرافات الجنسية أو علاجها.

وبما أن هذا الكتاب ما هو الا دراسة ميدانية يسبقها دراسات نظرية، فمن المنطقي أن تكون الدراسات النظرية في سياق واحد مع العمل الميداني بل ومقدمة له، ولكن الفصول الأربعة السابقة لا تتفق مع هذا المنطق.

ومن حيث تنظيم القسم النظري فكان من الأفضل أن يؤجل المؤلف الحديث عن فروض البحث ومنهجه الى الجزء الخاص بالدراسة الميدانية، ولذلك فليس من الملائم ايراد ذلك في الجزء النظري.

أما فيما يتعلق بالجزء الميداني أو ما يطلق عليه الكتاب «القسم العلمي» فمن اهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها هنا، هو أن المؤلف يهتم بمضاهاة مجموعة الأحداث بمجموعة الأسوياء في المتغيرات الاساسية والهامة مثل: السن، مهنة الآب، والأم، حجم الأسرة، ومستوى الدخل، الحي السكني. ولذلك لا يستطيع الوصول الى العوامل التي يتميز بها المنحرفون عن الأسوياء، وتساهم في انحرافهم. فاذا أخذنا العمر كمثال لوجدنا ان مدى عمر مجموعة الاحداث يتراوح بين ١١ ـ ١٩ سنة أما الاسوياء فيتراوح بين ١٢ ـ ١٦ سنة. كما أن مهن الاباء الامهات، والحي السكني يختلف عند المنحرفين عنها عند الاسوياء.

ولذلك يورد المؤلف في الخلاصة فقرة ٢٣ «تكشف الدراسة التي طبقت على العينة السوية أن الاسرة أكثر تماسكا وأن نسبة الطلاق والانفصال فيها أقل وأنهم يشغلون وظائف أكثر رقيا، كمهن الطبيب، والصيدلي، والمهندس والمحامي والمدرس، وأن هذه الأسر تعيش في مساكن أكثر سعة من مساكن الجناح، كما ورد في الفقرة ٣ ان معظم آباء الجانحين من أرباب المهن التي تضعهم في الطبقة الاجتماعية الدنيا، كالبائع المتجول أو الغسالة أو الشغالة بالنسبة للأم.»

ويمكن القول أن هناك الكثير من الأحداث الذين في مثل هذه الظروف ولكن لا ينحرفون، كما أن هناك من المنحرفين من تعيش أسرهم مثل ظروف مجموعة الاسوياء في هذا البحث ولذلك فان توحيد المتغيرات الاساسية يحدد الى حد كبير العوامل الاساسية التي ادت الى انحراف مجموعة البحث من المنحرفين.

وهذا لا يعد جديدا بل متوقع لأننا عندما نحصل على أي مجموعة أفراد أسوياء واي مجموعة أفراد منحرفين سنخرج بنتائج قريبة من هذا.

وهذا ما دفع علماء الاجرام الى القول بان عوامل انحراف الاحداث تختلف عن عوامل السلوك الاجرامي للكبار، ففي الحالة الاولى تكون السيادة للعوامل الاجتماعية، وفي الحالة الثانية للعوامل الشخصية.

ومما لاشك فيه أن الدراسات الميدانية في مجال التفسير النفسي للانحراف والسلوك الاجرامي تحتاج الى الدقة المنهجية، حتى يمكن الوصول الى نتائج توضح لنا المتغيرات التي يختلف فيها الأسوياء عن المنحرفين.

والواقع أن الدراسات الميدانية في هذا المجال لا تزال نادرة في الوطن العربي ولا يزال معظم التركيز على دراسة جناح الاحداث والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي اليه، أما الدراسات التي تتعلق بالمجرمين والعوامل السيكولوجية في السلوك الاجرامي فلا تزال نادرة.

مراجعة: مصطفى تركي

قسم علم النفس ـ جامعة الكويت

المجاهد العلامة محمد عزة دروزة

علي سعود عطية
جامعة النجاح - نابلس

نعت الأبناء، الأستاذ الكبير محمد عزة دروزة، الذي توفي في دمشق، فانضم إلى قافلة الخالدين، مجاهداً فلسطينيا وعلماً من أعلام العروبة والإسلام. وهذه كلمات قليلة نقدمها بين يدي هذا الراحل العظيم، تعريفا موجزاً وسريعا، لهذه الشخصية، واعترافا متواضعا بدورها العظيم..

محمد عزة دروزة، ابن نابلس، ولد في قصبتها «الحي القديم» عام ١٨٨٧م/١٣٠٥هـ. ومن جبلها الأشم «جبل النار» اقتبس لهيب الثورة التي اعتملت في كيانه، وسيطرت على بؤرة شعوره طوال حياته. وسجل في ميدانها فصولاً باهرات، منها، أن بريطانيا، في عام ١٩٣٧، وكانت تمارس مع الثوار الفلسطينيين قمعاً وحشياً، أهدرت دمه، واعتبرته «الشرير الأكبر» ونسبت إليه أنه الديناموا المحرك والقلب النابض وراء قوافل المجاهدين، التي كانت تغادر دمشق لتضرب في عمق فلسطين، وبالفعل كان دروزة كذلك، ولكنه ليس شريراً أكبر انما هو مجاهد أكبر!

كيف وصل محمد عزة دروزة إلى دمشق، هانوي العرب والفلسطينيين في تلك الفترة؟ هذه قصة طويلة.. ستجعلنا نعود إلى الوراء مع هذه الشخصية لنتابع في لمسات سريعة بعضاً من جهادها ومواقفها..

عزة دروزة كالغالبية العظمى من أهل فلسطين، من أصل عربي، ولقد أدركته حرفة السياسة منذ نعومة أظافره. فقد انتمى إلى جمعية الاتحاد والترقي في عام ١٩٠٨، حتى إذا تكشفت له نزعتها الطورانية وشوفينيتها البغيضة تخلى عنها. وانضم إلى حزب الائتلاف والحرية وعمل سكرتيرا لفرعه في مدينة نابلس. كما عمل عضواً في حركة المطالبة الإصلاحية ببيروت ١٩١٢، كما انضم إلى الجمعية العربية الفتاة وهنا وعلى صعيد هذه الجمعية التقى بشكري القوتلي وشكري الأيوبي والدكتور أحمد قدري، ولحق معهم بجيش الملك فيصل بن الحسين الذي دخل دمشق عام ١٩١٨ وأقام الدولة العربية.

عاد عزة دروزة إلى فلسطين، حيث انعقد بحضوره أول مؤتمر فلسطيني في العصر الحديث عام ١٩١٩، ذلك المؤتمر الذي قرر أن فلسطين عربية، وأنها جزء من سورية الكبرى، وتنتسب إلى الثورة العربية.

وعلى الأثر ذهب دروزة ونخبة من القيادة الفلسطينية إلى سوريا، لاحقاً بفيصل، وانعقد المؤتمر السوري الأول سنة ١٩١٩، والذي رفض معاهدة فيصل كلمنصو التي قصدت الى فرض الهيمنة الفرنسية على سورية.

وفي المؤتمر السوري الثاني (١٩٢٠)، الذي اختار عزة دروزة سكرتيرا له، تقرر إعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، ورفض وعد بلفور والهجرة اليهودية وكل شكل من أشكال الانتداب.

حتى إذا سقط العهد الفيصلي في سوريا على يد الفرنسيين بعد معركة ميسلون الخالدة، واستشهد البطل يوسف العظمة في تموز ١٩٢٠، اصدرت السلطات الفرنسية حكما بالإعدام على عزة دروزة، فعاد إلى فلسطين حيث جعل مهمته مقاومة الاحتلال الإنكليزي والخطط الصهيونية. وهنا عمل سكرتيرا للجمعية الإسلامية المسيحية، والتي كانت بفروعها على مستوى الوطن، بمثابة الحزب الوطني الفلسطيني الواحد الذي أفرزته التحديات الأنكلوصهيونية.

على أن قمة من قمم نضال عزة دروزة كانت إنشاء حزب الاستقلال مع صفوة من رواد القومية العربية، على مستوى فلسطين والبلاد العربية. وهذا الحزب من أكثر الأحزاب في التاريخ العربي الحديث أصالة وتميزا، وفكرا رائدا. وعلى المستوى الفلسطيني أكثرها راديكالية وديناميكية.

آية ذلك أن هذا الحزب، هو الذي دعا إلى عدم التميز بين الخطرين الإنكليزي والصهيوني، وطرح شعار: الإنكليز رأس الداء وأساس البلاء، وكان عزة دروزة هو الذي نبّه الزعامة الفلسطينية إلى خطر ما سمّاه «الوطنية الخنثى» تلك الوطنية التي تقبل بالتعاون مع الاستعمار البريطاني، حين تحتوي بمخططاته وتقبل وظائفه، ولكنها في الوقت نفسه، ترفض الخطر الصهيوني. . . تماما كما لا نستطيع الآن ان نفصل بين الإمبريالية الأمريكية ورأس حربتها إسرائيل.

حتى إذا كان الإضراب الكبير (١٩٣٦) تولى عزة دروزة الدعوة إلى توحيد القيادة الفلسطينية في اللجنة العربية العليا، التي ضمت زعماء الأحزاب الفلسطينية الستة، وانضم إليها فيما بعد، هو نفسه مندوبا عن حزب الاستقلال. .

حتى إذا انتهت ثورة ١٩٣٦ نشط دروزة كأقوى مايكون في مقاومة التقسيم ولجنة بيل التي دعت إليه. وشارك في وفد إلى البلاد العربية، ليبين محاذير قدوم لجنة بيل. وكان تتويج نشاطه في هذه الفترة حضور مؤتمر بلودان في سوريا ١٩٣٧، هذا المؤتمر الذي أطلق رصاصة الرحمة على مشروع التقسيم، مما اضطر بريطانيا إلى سحبه.

ومهما يكن، فإن المشكلة الفلسطينية، لم تُحسم فكان لابد من العودة إلى السلاح من جديد، وهنا اضطرت القيادة الوطنية الفلسطينية إلى مغادرة أرضها، ونقل مركز ثقلها إلى سوريا ولبنان، مفيدة من الهامش الذي يتركه التناقض الإنكليزي الفرنسي. وفي دمشق مارس عزة دروزة دوره في الإشراف على الثورة وتعزيزها في فلسطين في صفحات مشرقة هي رأس بطولاته التي بدأنا حديثنا بالإشارة إليها.

وتتدرج الأيام. . ويستلم الإنكليز للعنف الخلاق الذي لاعلاج غيره. . . وينعقد مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٣٩، الذي وعد الفلسطينيين بدولة على كامل التراب الفلسطيني، يتشارك فيها العرب والإنكليز واليهود، وتصل بعد عشر سنوات إلى الاستقلال، ولكن قرارات هذا المؤتمر شأنها شأن كثير من قرارات المؤتمرات لم تخرج الى حيز التنفيذ. . .

على أن الحرب العالمية الثانية لم تلبث أن قامت، وتغيرت السياسة الفرنسية نحو المناضلين العرب في سوريا، وحكمت على عزة دروزة ورفاقه من دعاة القومية العربية من حزب الاستقلال، مثل نبيه العظمه، بالسجن في سجن المزة. ثم لم تلبث أن نفته إلى تركيا حيث مكث هناك خمسين شهرا، وكان ممن غادر معه نبيه العظمه وأكرم زعيتر وواصف كمال وإسحق درويش.

ويختتم نضال هذا المجاهد السياسي والعسكري بالمأساة الأعظم، بمأساة فلسطين عام ١٩٤٨، وقيام دولة اسرائيل. .

كرّس الأستاذ دروزة الفترة الممتدة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٨٤ للعلم والكتابة بعد أن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩٤٨، واستمر الفلسطينيون فيما يشبه الركود او البيات الشتوي إلى عام ١٩٦٧، عندما بدأت ثورتهم من جديد. وهنا كان دروزة قد كبر وشاخ. وعلى أية حال فقد تميزت كتاباته بما يلي: -

- أنه كاتب مكثر، كتب الصفحات الطويلة، فقد كتب ما مقداره ١٦٠٠٠ ورقة مذكرات، وأنجز حوالي ١٨ مجلدا بعنوان «تسجيلات ومذكرات»..

- وتتميز كتاباته بأنها تصدر عن معاناة ومكابدة، بمعنى أنه قدّم لنا - ولعلّ هذا هو إنجازه الأعظم - صورة عن الأحداث التي عاناها... وفيما يخص فلسطين فإنه من أصدق وأوفى وأغنى من أرخ لها تاريخ معاناة ومشاركة، مثله في ذلك مثل أكرم زعيتر وعارف العارف. ولعلّه مع هذين المؤرخين من أكثر من زود المكتبة الفلسطينية والعربية بصفحات عن جهاد شعب فلسطين في وجه الصهيونية والاستعمار.

- نَظّر عزة دروزة للثورة الفلسطينية في العشرينات والثلاثينات، والقضية الفلسطينية بعد ذلك أفضل ما يكون التنظير، وأكثره أصالة: -
  - آمن بأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الأرض العربية. وأن الشعب الفلسطيني جزء من الشعب العربي.
  - آمن بان الصهيونية هي ربيبة الاستعمار. وأن من يظن خلاف ذلك لن يفلح.
  - لم يؤمن عزة دروزة بأنصاف الحلول. ويصفه البعض بأنه من كبار الرافضين، وأنه من بين أوائل من صاغوا اللاءات الثلاث لاصلح ولا اعتراف ولا مفاوضات، في بداية العشرينات من هذا القرن. وظل طوال حياته داعيا للجهاد والمجابهة حتى يتم النصر والتحرير...

عن لغة الطفل ولغة الأطفال

ضياء الكاروني

جامعة ليدز - المملكة المتحدة

كي لا يتهمنا صغارنا الأحباء بسوء الفهم (!) ابتداء من فترة بُعيد ولادتهم حتى عمر السادسة ينبغي علينا التحدث إليهم بشيء يشبه إلى حد ما أية لغة مشتركة (Lingua franca)، كتلك التي يجري التفاهم بها في موانىء البحر الأبيض المتوسط.
وتنعكس الآية بعد سن السادسة ليسود نمط آخر من سوء الفهم حيث يبدأ أكبادنا هؤلاء باستخدام لغة الكبار في حين نبقى نحن في غيّنا نخاطبهم بلغة سبق وأن نفضوا أيديهم منها.

ولكي لا يتبادر إلى الذهن أننا بصدد الحديث عن لغتين منفصلتين عن بعضهما البعض، نذكر أن هذين المصطلحين ليسا سوى وجهين لعملية واحدة. أولها يدعىٰ في الانجليزية (Child Language) وهو خاص بكل ما يقوله أو يكتبه الأطفال، أما الثاني ويعرف بـ (Children's Language) فهو صفة مميزة لكلام الكبار عند مخاطبتهم الصغار، لذا فهو عبارة عن محاولة لمحاكاة لغة الطفل أو بالأحرى صورة معدلة لها.

أما صعوبة التوصل إلى تعريف محدد للغة الطفل فغالباً ما تعزى إلى كونها تنحصر بين طرفي مدى أوله يتمثل بمناغاة الأم لوليدها ونهايته بشيء أقرب ما يكون إلى ما يتحدث به الأطفال في برنامج «افتح ياسمسم» والذي يعرض من على شاشة التلفزيون في كافة بلدان الخليج العربي. واللغة هذه وبخاصة في مراحلها الأولى تشبه اللغات البدائية من حيث محدودية مفرداتها وتراكيبها وربما حتى في مدى صلاحيتها كوسيلة للتخاطب بين الأطفال أنفسهم(!)

ولغة الطفل هي ظاهرة اشبعها اللغويون بحثاً وتحليلا في اللغات الحية كافة. بيد أن هذه المحاولات بقيت حبيسة الفصل بين هذين الجزأين المكملين لبعضهما البعض ويبدو أن السبب الرئيسي هو تعذر فهم ما يدور في عالم الطفل، لمحدودية الوسائل التقليدية المتاحة لنا حالياً.

فعلى سبيل المثال، تحت عنوان لغة الطفل عند العرب (Arabic Baby–Talk) قدم الأستاذ تشارلس فرجسون بحثه عن كلام الأطفال العرب منذ سنتهم الأولى وحتى عامهم السادس، وتوصل فيه إلى حقيقة أن كلام الأطفال، باختلاف ألسنة ابائهم، يتميز بوجود ملامح مشتركة، أهمها "التضعيف" أو التكرار (Re–duplication) كما في كلمة "واوا" [ألم أو يتألم أو مريض]، أو عوّعوّ [صوت الكلب] و"كوكو" [طير صغير]، يقابلها في الإنجليزية على النمط نفسه أمثلة كـ "Choo–Choo" [قطار] "bye–bye" [بمعنى يذهب أو يخرج في نزهة مشياً على الأقدام] و "Wee–Wee" [يتبول]. . . الخ كما وجد الأستاذ فرجسون أن التضعيف قد يحصل أحيانا للكلمة ذاتها كما هو الحال في كلمة "باح" (لا يوجد) في "باح باح" [بمعنى لا داع للبكاء، كل شيء سيكون على مايرام].

وأما السمة المشتركة الثانية فهي "التصغير" (Diminutivization) ويعني بها تكرار أحد المقاطع وجعله لا حقة تصغيرية (Diminutive Suffix) يمكن ملاحظتها في صيغ التدليل السائدة عندنا، حيث تصبح "مي" (ميمي) "وسوسن" (سوسو) و"فؤاد" (فوفو)!

وفي ضوء هذه الأمثلة نرى أن تسمية "لغة الطفل" لم تجيء اعتباطاً فهي؛ أي التسمية، كما يعتقد الأستاذ هاليداي، توضح كيف يبتكر الطفل بعيداً عن تدخل الكبار، الكلمات الجديدة مستخدماً التعابير، أو مكرراً تركيب بعض المقاطع، الموجودة مسبقاً في اللغة أو موسعاً أحياناً في مداها الدلالي.

والحديث عن لغة الطفل يقودنا في نهاية المطاف إلى موضوع "لغة الأطفال"، فعلى الرغم من أن الاخيرة وجدت لتأدية وظيفة أساسية هي مخاطبة الصغار بلغتهم تحبباً أولاً ولإشاعة روح الألفة ثانياً، إلاّ أننا نرى أن المهتمين بالإعلان التجاري وجدوا فيها خير أسلوب لمخاطبتنا نحن الكبار(!) بهدف استدراجنا لشراء مالم نفكر باقتنائه مستغلين الطبيعة البشرية التي تؤكد وجود "طفل بداخل كل منا". لاحظ على سبيل المثال النبرة الطفولية في استخدامهم الجناس الاستهلالي (Alliteration) في "كوكاكولا" أو السجع (Rhyme) في شركة "سوني وماركوني".

المـــراجع

1. Ferguson, C. (1956) 'Arabic Baby–Talk' in **For Roman Jakobson,** compiled by Morris Halle et al., The Hague, pp 121 – 8 –

2. Halliday M. (1973) Explorations in the functions of Language, Edward Arnold , pp 11 – 12.

دليل الرسائل الجامعية

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية نشر ملخصات للرسائل الجامعية، ونقدم في هذا العدد ملخصا لرسالتين: الأولى: لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية بعنوان: علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية (دراسة في المنطقة العربية) .

تقدم بها الباحث جلال عبدالله معوض الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بإشراف الدكتور محمود خيري عيسى.

والثانية: لنيل درجة الماجستير من قسم العلوم السياسية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، مقدمة من الباحث مصطفى منجود بعنوان (الفتنة الكبرى والعلاقة بين القوى السياسية في صدر الإسلام) باشراف د. حورية مجاهد.

جلال عبدالله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٥

عرض: على الصاوي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

هناك علاقة تأثير واعتماد متبادل Interdependence بين القيادة السياسية والعملية الإنمائية، فالمتغير القيادي هو حلقة الوصل والالتقاء بين الأبعاد المتنوعة للعملية الإنمائية بحيث يمكن خلق الترابط فيا بينها، سواء في مجال التنمية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والثقافية.

ومن ناحية أخرى فإن تجارب التنمية هي المحك الرئيسي لاختبار كفاءة وفعالية القيادة السياسية، وإن أداء القيادة يتوقف عليه مصيرها وتعتمد عليه شرعيتها، فهي أداة لتحقيق وتوفير «إرادة التغيير» التي هو بدورها جوهر التنمية، فالتنمية الحقيقية تبدو آثارها ليس فقط في التكنولوجيا والمعمار الحديث، بل على المستوى العقلي والفكري بالأساس.

والقيادة السياسية أيضاً تمثل همزة الوصل بين السياسات الداخلية والخارجية والإقليمية؛ أي أنها الميكانزم Mechanism الحيوي في مختلف أنشطة الدولة وحياة المجتمع.

هذه القضايا وإنعكاساتها كانت موضوع رسالة الدكتوراه هذه، وقد قسّمها الباحث إلى أربعة فصول عامة تقع فيا يزيد على ٥٧٠ صفحة من القاطع الكبير، وقد خصص الفصل الأول لبناء الإطار النظري لتحليل العلاقة بين القيادة والتنمية من خلال التعريف بظاهرة القيادة، عناصرها، خصائصها، أنماطها، والتعريف بظاهرة التنمية وعلاقتها بالقيادة، وأبعادها وصعوباتها. . ذلك لكي يخلص الباحث إلى المدخل المنطقي الملائم لدراسة الواقع العربي المعاصر.

وهكذا يتناول الفصل الثاني أداء القيادات العربية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في التنمية، سواء في مجال الزراعة، أو الصناعة والتكنولوجيا العسكرية، ثم على المستوى التجاري الوطني والخارجي، والاستثمار الأنسب لعوائد النفط ومشكلات انتقال العمالة وموضعها في التطور الوحدوي العربي، ثم يحاول الباحث استقراء وتحليل العلاقة بين القيادة ومسئوليتها في تعثر جهود التنمية القطرية والقومية.

وفي الفصل الثالث ينتقل إلى المتغير الاجتماعي في التنمية من ناحية مشكلات التفاوت الاجتماعي والتضخم الحضري واهمال الريف، وقضية التعليم ومشكلات المثقفين في العالم العربي.

أما الفصل الرابع فهو ينصب على العنصر المركزي في متغيرات العملية التنموية، وهو التنمية السياسية، فقام ببحث مشكلة الديمقراطية، والأقليات وعلاقتها بالاندماج القومي وقضيتي الشرعية والاستقرار، وما هي مسالك القيادات العربية في خلق وتدعيم شرعيتها. ثم يختتم رسالته بنظرة نقدية لفروض الدراسة وتقييم لها بعد اختبارها في الواقع الأمبريقي العربي.

ولا شك في أهمية وتفاعل العوامل المختلفة للعملية التنموية Developing process، إلا أنه يمكن التركيز على قضيتين فرعيتين لكل منها أهمية خاصة:

الأولى هي أداء القيادات العربية في مواجهة مشكلات التنمية الزراعية، فعادة ما يهتم البعض بالقضايا السياسية،

وينصرف الذهن إلى الأشكال السياسية ـ والرسمية ـ اساساً عند الحديث عن التكامل العربي، أو الاندماج القومي على سبيل المثال، وكأن التكامل في المجالات الأخرى ـ ومنها الزراعة ـ أقل أهمية . . ولهذا يجب ان نتساءل عن مشكلة العجز الغذائي وتزايد الاعتماد العربي على واردات غذائه رغم ضخامة الإمكانيات الزراعية في بعض الأقطار كالسودان والعراق . .

والقضية الثانية هي الصناعات العسكرية العربية المشتركة فهناك خبرة عربية ناجحة في هذا الصدد وهي «هيئة التصنيع العربية» إلا أن وقف نشاطها هو أمر ليس في صالح التنمية القومية والقطرية على السواء، وقد كان ذلك لأسباب سياسية بالأساس.

ويقدم د. جلال معوض تحليلاً وتفصيلاً لخصائص الزراعة العربية بأنها تستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة ومع ذلك لا تسهم إلا بنسبة قليلة في الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية، فالزراعة تعاني من تخلف وسائل ومستلزمات الإنتاج مما أثر سلباً على مساحة الرقعة الزراعية ومستوى الإنتاجية، فأكبر نسبة للعمال الزراعيين تقع في الصومال (٨٢٪) وأقلها في الكويت (١٪) أما أعلى معدلات لواردات الحبوب فهي في مصر حيث بلغت في ١٩٨١، ٧,٢ مليون طن، وأقلها في موريتانيا.

وينتقد الباحث ظاهرة إهمال الزراعة والإخفاق في تطبيق الإصلاح الزراعي في معظم البلاد العربية، وكيف كان لذلك كله آثار وخيمة على بناء استراتيجية عربية متكاملة للأمن الغذائي.

إن من أبرز النتائج التي أثبتها البحث الأمبريقي والتحليل الموضوعي، هي أن القيادات العربية ليست المسئول الأول والوحيد عن تخلف وتعثر جهود التنمية فهناك عوامل خارجية ـ كالتدخل الخارجي والصراع مع إسرائيل ـ فضلاً عن عوامل اجتماعية وثقافية داخلية أخرى.

مصطفى محمود منجود، الفتنة الكبرى والعلاقة بين القوى السياسية في صدر الإسلام، رسالة ماجستير مقدمه لقسم العلوم السياسية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

عرض: محمد جمال محمد محمد عرفه

دارس دكتوراة بجامعة القاهرة

إذا كانت قضية العودة الى التراث ـ بأبعادها الثلاثة: الفكر والنظم والممارسة ـ تعد إحدى القضايا المطروحة في الساحة الإسلامية المعاصرة، فإن محاولة طرح هذه القضية دون الاسترشاد بالعصر الذي شهد تفاعلاً، أحيانا، بين هذه الأبعاد، هي محاولة عقيمة. ومن هذا المنطلقات ـ تأتي هذه الدراسة عن الفتنة الكبرى لتكشف عن المحاور التي يمكن أن تأخذها العلاقة بين الأبعاد الثلاثة في الخبرة السياسية، سواء في حالة قوة التفاعل كما في عصر النبوة وحتى نهاية عصر عمر أو في حالة ضعف التفاعل كما في عصر عثمان وحتى نهاية عصر عليّ، ومن خلال ذلك تركز الدراسة على التغيرات التي طرأت على العلاقة بين القوى السياسية التي أثرت وتأثرت بأحداثها.

وسنعرض للرسالة هنا من خلال افتراضاتها الأساسية كما يلي:

(الافتراض الأول) [أن مفهوم الفتنة يعد من أكثر المفاهيم الإسلامية التي تتمتع بثراء في دلالاتها اللغوية والأصولية

والسياسية نظراً لتعدد معانيها وإن كثيراً من هذه المعاني قد وجدت سبيلها في الحياة السياسية خلال العصر الذي وقعت فيه أحداث الفتنة الكبرى، الأمر الذي يترتب عليه وجود التوافق إلى حد كبير بين دلالات المفهوم على المستوى الفكري ودلالاتها على المستوى الحركي]

وقد قدم الباحث (فصلاً تمهيدياً) لطرح هذه القضية بدلالاتها الثلاث، حيث أوضح ستة (٦) أبعاد مشتركة للفتنة في المنظور اللغوي والأصولي هي: المُبتلي (وهو الله سبحانه) ـ المُبتلى (وهو الإنسان مناط التكليف) ـ أدوات الإبتلاء (وهي تتقيد بمشيئة المُبتلي) ـ حكمة الابتلاء (ومدخل فهمها هو فهم حكمة التكليف) ـ التعامل مع الابتلاء (أي الاستجابة) ـ عاقبة التعامل وأثاره (وهي المحصلة النهائية بعد وقوع الابتلاء)

ـ أما جوهر الفتنة في بعدها السياسي، فهو اختبار لأساس الالتزام السياسي بين الحاكم والمحكوم وحيث نتيجة التعامل معه هي التي تحدد تمسك المجتمع بمثالية الدين وقيمه، أو الخروج عليها بما قد يتضمنه ذلك من خلخلة كيان المجتمع سياسياً واجتماعياً وعقائدياً في النهاية، فالفتنة اذ حلت بطرفي العلاقة السياسية لن تخلف إلا المزيد من عدم الاستقرار والاضطراب.

(الافتراض الثاني) [أن الفتنة الكبرى لم تكن وليدة عصر الخليفة الثالث، وإنما كانت نتاج ثلاثة تطورات سياسية متعاقبة في صدر الإسلام، أولها اتخذت فيه شكل المقدمات في بداية نظام الخلافة، وثانيها اتخذت فيه شكل الاستمرارية في تجربة الخليفة الثالث، وثالثها اتخذت فيه شكل الإطاحة بنظام الخلافة في تجربة الخليفة الرابع]

وقد جاءت الفصول الثلاثة الأولى لتعبر عن هذه التطورات الثلاثة المتعاقبة حيث الأول متعلق بمقدمات الفتنة والثاني باستمرارية الفتنة والثالث بإسقاط الخلافة.

(الافتراض الثالث) [أن احتفاظ الفتنة بخصائص وأبعاد متميزة وجديدة في كل تطور من تطوراتها الثلاثة لا يمنع من القول بأنه كانت لها خصائص وأبعاد عامة ظلت راسخة منذ ظهور مقدماتها في المجتمع الإسلامي وحتى إطاحتها بنظام الخلافة]

. . وأهم هذه الخصائص كما أثبتها الباحث: ـ

(١) وجود الصحابة وأبنائهم كقاسم مشترك في أحداث الفتنة رغم تباين أدوارهم ومواقفهم منها
(٢) أن الأبعاد الداخلية للفتنة الكبرى كانت هي الغالبة، أي كانت المتغيرات المستقلة، وأن الأبعاد الخارجية كانت المتغيرات التابعة رغم تبادل التأثير والتأثر بين علاقة الأبعاد
(٣) أن عدم اتفاق المسلمين على أسلوب محدد لاختيار القيادة السياسية كان عاملاً أساسياً من عوامل اختلافهم وفرقتهم في جميع التطورات وإن اختلفت درجات ذلك.
(٤) لا يمكن التغاضي عن الأثر السلبي الذي تركته نقائص الإطار التنظيمي لتجارب الخلافة في أحداث الفتنة وخاصة في مجالات: استيعاب بعض التغيرات الاجتماعية، وتنظيم العلاقة بين العاصمة والأطراف، وتوفير ضمانات الحماية الذاتية للقيادة الحاكمة.
(٥) لم يؤثر عن أي من القيادات السياسية التي راحت ضحية للفتنة اللجوء إلى أساليب غير شرعية أو استثنائية لتأمين مركزها في السلطة أو في محاولتها لإخراج المجتمع من أتون الفتنة
(٦) أن تصاعد موجات العنف الداخلي كان على حساب إيناع كفاحية الدعوة وفيضانها خارجياً.
(٧) لا يمكن غض الطرف عن الدور التخريبي في جميع تطورات الفتنة سواء أكانت وراءه العناصر العربية أو العناصر غير العربية.

(٨) أن محاولة غير المسلمين في استغلال التصدع الداخلي في أي عصر من عصور الخلافة كان مآلها الإخفاق نتيجة المبادرة الحاسمة التي واجهتها من القيادة السياسية.

(الافتراض الرابع) [أن الالتزام المتبادل الذي ظلل العلاقة بين القوة الحاكمة والقوة المحكومة في المجتمع الإسلامي، لم تقدر له الاستمرارية بعد تجربة الخليفة الثاني، وأن اختلال العلاقة بين القوتين كان على حساب بقاء القوة الحاكمة في السلطة سواء في عصر عثمان أو عصر عليّ] وقد برز هذا بوضوح في الفصلين الثاني والثالث.

(الافتراض الخامس) [أن هناك علاقة طردية بين الفاعلية الداخلية والفاعلية الخارجية في عصر الخلافة، وأن تحقق التماسك الداخلي حتى السنوات الأولى من عصر الخليفة الثالث كانت له آثاره الإيجابية في التعامل الخارجي، وأن فقدان هذا التماسك أو تصدع البنيان الداخلي حتى نهاية عصر الخليفة الرابع، كانت له آثاره السلبية في التعامل الخارجي].

(الافتراض السادس) [أن الفتنة الكبرى كانت لها آثار سياسية في مجالات مختلفة]

وقد عالج الباحث هذا الافتراض في الفصل الرابع والأخير.

فلأن حركة التطور السياسي الإسلامي هي سلسلة من الحلقات التي تتأبّى دائماً ـ وحتى في اللحظات الحرجة والقائمة ـ على الانقطاع أو الانفصال عن بعضها بأثيراً وتأثراً، ولأن الفتنة لم تكن مجرد حادث عابر تعرض له المجتمع الإسلامي بقدر ما كان اختباراً شاقاً وقاسياً في الحفاظ على المثالية التي جاءت رسالة الإسلام لتجسدها منذ البعثة المحمدية، ولأن تطور الحركة الإسلامية بعد إسقاط الخلافة أثبت أن الفتنة كان لها من الآثار في شتى مناحي الحياة السياسية ما عانى منه سلف المسلمين في القرن الأول ويعاني منه خلفهم بعدهم بقرون طويلة ـ لكل ذلك، ما كانت الفتنة لتمر دون أن تترك بصماتها على مناحي الحياة الإسلامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأدبية وغيرها. وهكذا، فإذا كانت الفتنة انعكاساً للعلاقة بين ثلاثة مستويات هي: الفكر السياسي ـ النظام السياسي ـ الممارسة السياسية، فإن المتابعة التاريخية لعصر ما بعد الخليفة الرابع مباشرة تثبت أن الفتنة تركت بالمقابل آثارها السياسية على نفس المستويات الثلاث

وفي (الخاتمة) يطرح الباحث عدداً من القضايا الهامة التي لاتزال تجد منابعها في الخبرة الإسلامية المعاصرة مثل: قضية قراءة الرواية التاريخية ـ قضية كتابة التاريخ الإسلامي ـ المفاهيم الإسلامية ـ والمنهاجية. حيث يركز أهم الخطوات المنهاجية لدراسة الخبرة الإسلامية على مستوى الممارسة في: ـ

(أ) ضرورة ضبط الرواية التاريخية، ونقدها داخلياً وخارجياً.

(ب) رفض الازدواجية في تحليل المفاهيم المركبة والتسليم بتكاملها وتفاعلها مثل: الفكر والحركة، الدين والدولة، الدنيا والآخرة. . .

(جـ) دراسة الروايات ومفاهيمها في سياقها الزمني وتجرد الباحث من إسقاطات عصره في دراسة هذه الروايات.

(د) الربط بين الدلالات اللغوية والأصولية والسياسية للمفاهيم.

(هـ) الابتعاد عن متاهات الانسياق وراء الفكر الدفاعي في عرض الأحداث وتجنب معارك الرد والرد المقابل.

(و) عدم الخلط بين فهم الإسلام كعقيدة وشريعة، وبين فهمه كتطبيق حاول المسلمون نقله إلى واقعهم الاجتماعي، حتى لا ينسب خطأ المسلمين في التطبيق للإسلام نفسه، وهو منه براء.

(ز) النظرة الموضوعية إلى ممارسات الأشخاص، سواء أكانوا من الصحابة أو من التابعين أو غيرهم دون الانتقال من انتقاد المواقف إلى تجريح أو طعن أصحابها «فسباب المسلم فسوق وقتاله كفر» كما ورد في الحديث الشريف.

قائمة محكمي مجلة العلوم الاجتماعية وعدد مرات التحويل ١٩٨٢ - ١٩٨٥

تتقدم مجلة العلوم الاجتماعية بالشكر والتقدير الى الزملاء اللذين ساهموا في تحكيم أبحاث المجلة على مدى السنوات الثلاث (١٩٨٢ - ١٩٨٥) ويسرها، عرفاناً بالجميل، أن تقدمهم الى القراء الكرام على صفحات هذا العدد مع تبيان عدد مرات التحكيم

ابراهيم ابراهيم، اقتصاد، منظمة الاوابيك ١/ ابراهيم عثمان، اجتماع، جامعة الكويت ١٥/ ابراهيم عقاقة، ادارة اعمال، جامعة الكويت ٢/ ابراهيم قلوش، اقتصاد، الكويت، ١/ ابراهيم هيمي، ادارة أعمال، جامعة القاهرة ٤/ ابوبكر حسين، احصاء، جامعة الكويت ١/ أحمد ابو زيد، اجتماع، مجلة عالم الفكر، ٢/ احمد ابو العباس، تربية، جامعة الكويت ٣/احمد البغدادي، علوم سياسية، جامعة الكويت ٦/احمد الصاوي، إعلام، جامعة القاهرة، ٣/احمد رشيد حسين، ادارة عامة، جامعة القاهرة ٦/ احمد ظاهر، علوم سياسية، جامعة اليرموك ١/ احمد عبد الباسط، اجتماع، جامعة الكويت، ١/ احمد عبد الخالق، محاسبة، جامعة القاهرة ٦/ احمد عيسى، ادارة اعمال، أمريكا ٥/ احمد الكاشف، تأمين مؤسسة التأمينات، كويت، ٥/ احمد كمال احمد، اجتماع، جامعة المنيا، ١/ احمد فهمي، اجتماع، جامعة القاهرة، ١/ احمد مصطفى، تاريخ، جامعة الكويت، ٢/ احمد نوفل، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٤/ اديب السمان، اقتصاد، البنك الصناعي، الكويت، ٤/ اروى العامري، علم نفس، الجامعة الاردنية ٣/ اسامة الخولي، علوم، معهد الابحاث، الكويت، ٤/ اسحق القطب، اجتماع، جامعة الكويت، ١١/ اسعد عبد الرحمن، علوم سياسية، مؤسسة شومان، الاردن، ٣/ اسعد كيلاني، اجتماع، الكويت ١/ اسكندر النجار، اقتصاد، الصندوق الكويتي للتنمية، ٥/ اسماعيل مقلد، علوم سياسية، جامعة الكويت، ١٧/ اسماعيل ياغي، تاريخ، جامعة محمد بن سعود، ٣/ الفاروق زكي يونس، خدمة اجتماعية، جامعة الكويت، ٤/ الصادق شعبان، إعلام، جامعة تونس ١/المنصف الشنوفي، اعلام، جامعة تونس ٣/أمين محمود، تاريخ، مركز الدراسات العبرية، الأردن، ٦/أنطونيوس كرم، اقتصاد، أمريكا ١١/ أنور الشرقاوي، تربية، جامعة عين شمس، ٦/ ايليا زريق، اجتماع، جامعة كوينز، كندا، ٢٨/ باسم سرحان، اجتماع، جامعة الكويت، ٧/الباقي الهرماسي، اجتماع، جامعة تونس ٤/ بدر الدين الخصوصي، تاريخ، جامعة الكويت، ٣/ ايليا حريق، علوم سياسية، انديانا، ٢/ بدرية العوضي، قانون، جامعة الكويت، ٢/ بدر العمر، علم نفس، جامعة الكويت، ٥/ بسام الساكت، اقتصاد، الجمعية الملكية العلمية، الاردن، ٣/ بشارة خضر، ادارة، جامعة بروكسل، ١/ بشير الخضراء، ادارة عامة، الجامعة الأردنية، ٦/ بهاء ابو لبن، اجتماع، جامعة البرتا، كندا، ٣/ توفيق أبوبكر، اعلام وصحافة، الكويت، ٣/توفيق زعرور، تربية، الجامعة الأردنية، ٧/ صابر عبد الحميد، تربية، جامعة قطر، ١٣/ جعفر حاجي، اقتصاد، جامعة الكويت، ٣/ جلال أمين، اقتصاد، جامعة القاهرة، ٢/ جلال الصياد، احصاء، جامعة الملك عبد العزيز، ٤/ جلال الغزاوي، خدمة اجتماعية، جامعة الكويت، ٤/جهاد تقي الحسني، علوم سياسية، جامعة بغداد، ٧/جودت سعادة، تربية، جامعة اليرموك، ٣/ جورج طعمة، فلسفة، جامعة الكويت، ١/جيهان رشتي، اعلام، جامعة الامارات، ٢/ حازم الببلاوي، اقتصاد، مصر، ٣/حامد بدر، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٣/ حامد الفقي، علم نفس، جامعة الكويت، ٤/ حسن الفقي، تربية، جامعة الكويت، ٥/حسن الخياط، تربية، جامعة بغداد، ٣/ حسن نجم، جغرافيا، جامعة الكويت، ١/ حسين الطوبجي، تربية، جامعة الكويت، ٢/حسين حريم، ادارة عامة، شركة سانتا في الكويت، ١١/ حسين درويش، علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ حليم بركات، اجتماع، مركز الدراسات المعاصرة، ٢/ حليم بشاي، علم نفس، جامعة الكويت، ٧/ حميد القيسي، اقتصاد، جامعة اليرموك، ١/ حيدر ابراهيم علي، اجتماع، جامعة الامارات، ٢/ خلدون النقيب، اجتماع، جامعة الكويت، ٢/ خضر زكريا، اجتماع، /جامعة دمشق، ٢/ خميس عبد المجيد، اقتصاد، جامعة الكويت، ١/ خيري عبد القوي، ادارة عامة، جامعة الكويت، ٦/ دلوم البصام، ادارة اعمال، المعهد العربي، ١/ رجاء ابو علام، تربية، جامعة الكويت، ١٠/ رفاعي محمد رفاعي، ادارة أعمال، جامعة القاهرة، ١/ رفيق عمر، اقتصاد، مؤسسة الدراسات الاستشارية، الأردن، ١٠/ زكريا باشا، اقتصاد، جامعة الكويت، ١٠/ زكي الدين شعبان، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ زكي هاشم، ادارة أعمال، جامعة الكويت، ٦/ سالم ساري، اجتماع، جامعة الامارات، ٤/ سالم الطحيح، ادارة عامة، الديوان الأميري، ١/ سامي خصاونة، تربية، الجامعة الأردنية، ١٠/ سامي خليل، اقتصاد، جامعة الكويت، ٩/ سامي عبد الله، ادارة أعمال، جامعة القاهرة، ١٣/ سرى ناصر، اجتماع، الجامعة الأردنية، ٢/ سعد عبد الرحمن، علم نفس، جامعة الكويت، ٨/ سعيد عرفة، محاسبة، جامعة القاهرة، ٣/ سليمان القدسي، اقتصاد، معهد الكويت للابحاث العلمية، ١٥/ سمراء عشير، اجتماع، جامعة الكويت، ٢/ سمير عبد ربه، سياسة، أمريكا، ٣/ سمير فهمي، اجتماع، مصر، ١/ سمير نعيم، اجتماع، جامعة القاهرة، ٦/ سهير بركات، اعلام، جامعة القاهرة، ٣/ سيد احمد عثمان، اجتماع، جامعة القاهرة، ٧/ سيف عباس، سياسة، امريكا، ١/ شاكر خصباك، جغرافيا، جامعة بغداد، ٢/ شاكر مصطفى، تاريخ، لجنة التخطيط الشامل، الكويت ٤/ شملان العيسى، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٢/ شوقي شحاتة، محاسبة، البنك الإسلامي، مصر، ٣/ صفوح الأخرس، اجتماع، جامعة دمشق، ٢/ صلاح شنواني، علم نفس، جامعة القاهرة، ١/ طارق الريس، ادارة عامة، جامعة

الكويت، ٢/ طلعت منصور، تربية، جامعة عين شمس، ٣/ عبد الاله ابو عياش، جغرافيا، جامعة الكويت، ٢/ عبد الباسط رضوان، محاسبة، جامعة الكويت، ١/ عبد الباسط عبد المعطي، اجتماع، جامعة القاهرة، ٣/ عبد الجليل الزوبعي، تربية، جامعة بغداد، ٢/ عبد الحميد نجم، احصاء، جامعة الكويت، ٢/ عبد الرحمن الحبيب، اقتصاد، جامعة الكويت، ٧/ عبد الرحمن عدس، تربية، الجامعة الأردنية، ١٣/ عبد الرحمن صالح، (رحمه الله)علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ عبد الرزاق الجليلي، تربية، جامعة بغداد، ٨/ عبد الرسول الموسى، جغرافيا، جامعة الكويت، ١/ عبد الرضا أسيري، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٥/ عبد الستار ابراهيم، اجتماع، جامعة الرياض، ١/ عبد العزيز الوتاري، بترول، الأوابك، ١/ عبدالله الدنان، تربية، جامعة الكويت، ١/ عبدالله العروي، فلسفة، الرباط، ١/ عبدالله الفرا، كيمياء، جامعة البحرين، ١/عبدالله الغنيم، جغرافيا، جامعة الكويت، ١/ عبدالله النفيسي، علوم سياسية، جامعة الكويت، ١/ د. عبدالله سليمان، علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ عبدالله مهنا، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٦/ عبد العزيز الدوري، تاريخ، الجامعة الأردنية، ١/ عبد الغفار محمد، انثربولوجيا، جامعة الخرطوم، ٢/ عبدالله هدية، سياسة، جامعة الكويت، ٢/ عبد المالك التميمي، تاريخ، جامعة الكويت، ٣/ عبد المعطي عساف، ادارة أعمال، جامعة الكويت، ٣/ عبد الهادي العوضي، اجتماع، وزارة التخطيط، ١/ عبد الهادي يوسف، اقتصاد، جامعة الكويت، ٢/ عبد الوهاب الأمين، اقتصاد، جامعة الكويت، ٢/عبد الوهاب بوحديبة، اجتماع، جامعة الرباط، ٢/ عبد الوهاب خليل، محاسبة، الكويت، ١/ عبده الحولي، اجتماع، جامعة القاهرة، ١/ عدنان البكري، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٥/ عدنان الدوري، اجتماع، جامعة الكويت، ٦/ عدنان عبد الرحيم، تربية، دمشق، ٤/ عزت اسماعيل، علم نفس، جامعة الكويت، ٤/ عزيز العظمة، فلسفة، جامعة إكسيتر، ٢/ علي الدين هلال، سياسة، جامعة القاهرة، ٥/ علي سعود عطية، تاريخ، وزارة التربية، ٣/ علي عبد الرحيم، محاسبة، جامعة الكويت، ٩/ علي عبد القادر، سياسة، جامعة القاهرة، ١/ علي عياد، اقتصاد، جامعة الكويت، ١/ عماد الدين اسماعيل، علم نفس، جامعة الكويت، ٤/ عمار بوحوش، ادارة عامة، جامعة الجزائر، ٣/عمر الخطيب، (رحمه الله) سياسة، جامعة الكويت، ٩/ عمر سليمان الاشقر، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ عمر محمد جبران، تربية، الجامعة الأردنية، ٣/ عواطف عبد الرحمن، اعلام، جامعة القاهرة، ٢/ فاروق فرح، اقتصاد، جامعة الكويت، ٤/ فاخر عاقل، تربية، جامعة دمشق، ٨/ فاطمة الجيوشي، تربية، جامعة دمشق، ٤/ فتح الباب سيد، تربية، جامعة القاهرة، ٣/ فتحي الديب، تربية، جامعة الكويت، ٢/ فتحي عبد الرحيم، علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ فخر الدين القلا، تربية، جامعة دمشق، ١/ فريد صفري، علوم سياسية، جامعة الكويت، ١٤/ فكري ريان، تربية، جامعة الكويت، ٦/ فهد الثاقب، اجتماع، جامعة الكويت، ٤/ فؤاد زكريا، فلسفة، جامعة الكويت، ٢/ فؤاد ابو اسماعيل، ادارة اعمال، جامعة الأزهر، ٦/ فوزي زاهر، تربية، جامعة قطر، ٧/ فوزي العربي، تربية، جامعة قطر، ٢/ فيولا البيلاوي، تربية، جامعة الكويت، ١/ كمال المتولي، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٦/ لويس كامل مليكة، علم نفس، أمريكا، ١/ ليفون مليكيان، تربية، جامعة قطر، ٦/ مجد الدين عميري، اجتماع، الجامعة الأردنية، ١/ محرم الحداد، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٢/ محمد بدر الدين، اجتماع، جامعة لويسفل، ٦/ محمد حمدان، احصاء، الجامعة الأردنية، ٨/ محمد الرميحي، اجتماع، مجلة العربي، ٨/ محمد صبرى العطار، محاسبة، جامعة القاهرة، ٢/ محمد توفيق صادق، ادارة المعهد العربي للتخطيط، ٢/ محمد عطية مطر، محاسبة، جامعة الكويت، ٣/ محمد عبد الحميد طه، احصاء، جامعة الكويت، ٢/ محمد عبد العزيز ربيع، اقتصاد، مركز النشر، امريكا، ٤/ محمد عودة، تربية، جامعة الكويت، ١/ محمد عفيفي، سياسة، جامعة القاهرة، ١/ محمد علي عكيلة، تربية، جامعة الكويت، ١/ محمد علي الفرا، جغرافيا، جامعة الكويت، ٤/ محمد غالي، علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ محمد فؤاد الصفار، جغرافيا، جامعة الكويت، ١/ محمد فيض الله، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ محمد قاسم القريوتي، ادارة، الجامعة الأردنية، ١/ محمد محمود ربيع، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٥/ محمد محروس اسماعيل، اقتصاد، جامعة الاسكندرية، ١/ محمد ناصر، تربية، جامعة الكويت، ٣/ محمد نصر الهواري، محاسبة، جامعة الكويت، ١/ محمد نعيم ياسين، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ محمود أمين العالم، تاريخ، جامعة القاهرة، ١/ محمود بازرعة، اقتصاد، ادارة اعمال، جامعة القاهرة، ٧/ محمود سلامة، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٢/ محمود عبد الفضيل، اقتصاد، جامعة القاهرة، ٢/ محمود موعد، تربية، دمشق، ٢/ محي الدين الازهري، اجتماع، جامعة القاهرة، ١/ محي الدين توق، علم نفس، جامعة الامارات، ٤/ مصطفى تركي، علم نفس، جامعة الكويت، ٣/ مصطفى الشلقاني، احصاء، جامعة الكويت، ٣/ مصطفى ناجي، اجتماع، جامعة الكويت، ٢/ مفيد شهاب، قانون، الصندوق العربي، ٢/ منصور احمد منصور، ادارة أعمال، جامعة الكويت، ٧/ منيرة حلمي، علم نفس، جامعة القاهرة، ١/ موريس جرجس، اقتصاد، معهد الكويت للابحاث العلمية، ٦/ موضي عبد العزيز الحمود، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٥/ نادر سليمان، محاسبة، جامعة الكويت، ١/ نادية أبو زهرة، اجتماع، جامعة كولمبيا. ١/ ناصف عبد الخالق، ادارة عامة، جامعة الكويت، ٧/ ناهد رمزي، اجتماع، جامعة القاهرة، ٢/ نبيه عاقل، تاريخ، جامعة دمشق، ٢/ نجيبة نمر، محاسبة، جامعة الكويت، ٢/ نظام العباس، علوم سياسية، جامعة اليرموك، ٢/ نور الدين حاطوم، تاريخ، جامعة دمشق، ١/ هاني أبو جبارة، محاسبة، الجامعة الأردنية، ١/ هاني فارس، سياسة، جامعة مكجيل، ٣/ هدى بدران، اجتماع، جامعة القاهرة، ٢/ همام سعيد، ادارة اعمال، جامعة القاهرة، ١/ وجدي شركس، محاسبة، جامعة الكويت، ١/ وديع شرايحة، اقتصاد، الجامعة الأردنية، ١/ وليد التميمي، علوم سياسية، جامعة الجزائر، ٤/ وليد خدوري، علوم سياسية، قبرص، ٧/ وليد الشريف، سياسة، الأوابك، ٢/ وليد مبارك، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٤/ وميض نظمي، علوم سياسية، جامعة بغداد، ١/ يحيى حداد، اجتماع، جامعة الكويت، ١٥/ يوسف جواد، اقتصاد، جامعة الكويت، ١/ يوسف العادلي، محاسبة، جامعة الكويت، ٣.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

دعوة إلى كل المفكرين والمثقفين والمختصين

تعتزم الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إصدار مجلة فصلية فكرية شاملة تحت مسمى « التعاون » .

وتقبل المجلة للنشر الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بقضايا المنطقة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للقواعد الأساسية التالية :

١ ـ أن يتراوح حجم المادة المقدمة للنشر ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ كلمة .

٢ ـ أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن : اسم المؤلف ، عنوان الكتاب أو المادة ، اسم الناشر أو المجلة ، مكان وتاريخ النشر إذا كان كتابا ، رقم العدد وتاريخه والصفحات إذا كان المصدر من مجلة أو نحوها .

٣ ـ تقديم خلاصة للمادة في حدود ٥٠٠ كلمة .

٤ ـ تمتنع المجلة عن نشر أية مادة سبق نشرها أو معروضة للنشر .

٥ ـ تخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم .

٦ ـ يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاص بالمجلة ، مع خمس نسخ من العدد المشارك فيه بالاضافة إلى عدد ٢٠ مستلة من المادة .

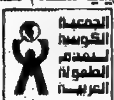
إضافة لذلك سوف تحتوي المجلة على جزء خاص بالتقارير والوثائق واليوميات وعرض الكتب والببليوغرافيا المتعلقة بنطاق اهتمامها .

والأمانة العامة بهذا الاعلان ، توجه الدعوة الى كل المفكرين والمثقفين والمختصين من الكتاب لدعم المجلة ومؤازرتها بمساهماتهم ، وتشجيع زملائهم للمساهمة .

ترسل المواد المقدمة للنشر على العنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة التعاون
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص.ب. : ٧١٥٣ ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية
الرمز البريدي : ١١٤٦٢

الجَمْعيَة الكوَيتيَة لتقدم الطفولة العَربيَة



دعوة للمشاركة في مشروع مبارك عبدالله المبارك الصباح

للدراسات الموسمية المتخصصة

يسعد الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية أن تعلن عن برنامج للبحث العلمي ضمن مشروع مبارك عبدالله المبارك الصباح للدراسات العلمية الموسمية المتخصصة (Occasional Papers) في مشاكل واحتياجات الطفولة في العالم العربي ، وذلك وفقا للقواعد التالية :

أولا : تم اختيار الموضوعات التالية لتطرح للدراسات على النطاق الخليجي والعربي :

١ ـ اطفال الأمهات العاملات في دول الخليج العربي .

٢ ـ مشاكل الطفولة والتنوير العلمي بها في برامج كليات التربية ومعاهد المعلمين في دول الخليج العربي وتوعية الشباب من الذكور والاناث عليها ، التجارب العلمية والدراسات الميدانية حولها .

٣ ـ مؤسسات التعليم قبل المدرسي في البلدان العربية ونوعية الخدمات المقدمة فيها والفلسفة التي تعمل في ضوئها .

٤ ـ مسح عام للخدمات الطبية المقدمة للاطفال في دول الخليج العربي واعداد واختصاصات الاطباء الذين يقومون بتقديم هذه الخدمات والاشراف الاجتماعي واثر هذه الامور على تنشئة الاطفال .

٥ ـ انشاء مراكز رعاية الطفولة (Child Care Centers) في دول الخليج العربي .

٦ ـ دراسة عن تغذية الاطفال وعلاقتها بنموهم وقدراتهم التعلمية في دول الخليج العربي .

٧ ـ الأمية بين الفلسطينيين ـ دراسة احصائية .

٨ ـ الحصيلة اللغوية عند الاطفال (١ـ٦ ، ٦ـ١٢ سنة) .

٩ ـ الاطفال بطيئو التعلم (Slow Learners) .

١٠ ـ تشجيع محبة الطبيعة وحسن الاطلاع والمجازفة .

ثانيا : تقوم الجمعية بالانفاق على البحث العلمي وتغطية تكاليفه ، وتقدم مكافأة رمزية للباحث على جهوده الخاصة عند الفراغ من الدراسة .

ثالثا : يختار الباحث موضوع دراسته من البحوث المقترحة اعلاه .

رابعا : يقدم الباحث خطة عمل للقيام بالدراسة إلى الجمعية .

خامسا : يتقدم الباحث للجمعية بميزانية مالية لتكاليف البحث من كل وجوهه .

سادسا : تقوم الجمعية بدراسة خطة البحث والتكاليف المالية ، وإذا ما اقرتها لجانها توقع مع الباحث عقدا ينظم عملية التنفيذ وتغطية التكاليف المالية الخاصة بها .

سابعا : تكون حقوق النشر الناتجة عن البحث العلمي محفوظة للجمعية على أن يوضع اسم الباحث على الدراسة التي يقوم بتنفيذها .

ثامنا : يمكن للباحثين العرب أن يقترحوا مشاريع دراسات من قبلهم وا لجمعية مستعدة لدراسة جدواها واقرارها اذا كانت تقع في خط عملها العلمي .

إن الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية إذ تعلن عن مشروعها العلمي هذا ، لتدعو الباحثين العرب من المعنيين بشؤون الطفولة العربية للمساهمة في هذا العمل العلمي الذي يهم امتنا العربية ومستقبلها .

للحصول على معلومات اضافية أو للمراسلة يمكن الاتصال بالجمعية على عنوانها الآتي :

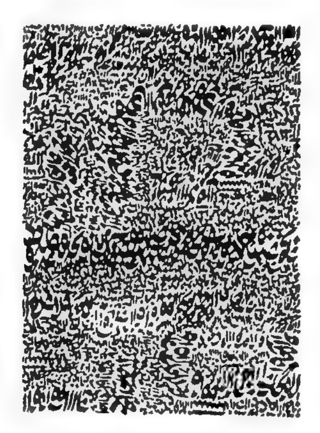
مجمع الاوقاف / برج ١٧/ الدور ٧/ شقة ١٨ ، ١٩

تلفون : ٢٤٦٧٩٨٥ ـ ٢٤٦٧٩١٤

ص.ب: ٢٣٩٢٨ الصفاة ـ الكويت .

المجلة العربية للعلوم الانسانية

تصدر عن جامعة الكويت ، فصلية محكمة ، تقدم البحوث الأصيلة والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية



رئيس التحرير

د. عبدالله العتيبي

مديرة التحرير

آمال بدر الغربللي

جميع المراسلات توجه الى رئيس التحرير ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة - الكويت

هاتف ٨٢١٦٣٩ - ٨١٥٤٥٣ (الشويخ) - تلكس ٢٢٦١٦ KUNIVER

مجلة الحقوق

تصدرها كلية الحقوق بجامعة الكويت

فصلية أكاديمية
تعنى بالمجالات القانونية والشرعية

الاشتراكات

داخل الكويت للافراد
أربعة دنانير

للمؤسسات الرسمية
وشبه الرسمية والشركات
عشرون ديناراً

في الخارج
١٥ دولاراً امريكيا - بالبريد
الجوي

العنوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق
ص.ب ٥٤٧٦

يحتوي كل عدد على الموضوعات التالية : -

- ابحاث في القانون والشريعة الاسلامية
- تعليقات على الاحكام القضائية والتشريعات
- مراجعات للكتب الجديدة
- تقارير عن المؤتمرات الدولية

جميع المراسلات توجه باسم
رئيس التحرير

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الكويت
نصف سنوية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات
الإسلامية

تشتمل على :

- بحوث في مختلف العلوم الإسلامية .
- دراسات قضايا إسلامية معاصرة .
- مراجعات كتب شرعية معاصرة .
- فتاوى شرعية .
- تقارير وتعليقات على قضايا علمية .

الاشتراكات :-

للأفراد ٢ ديناران داخل الكويت ، ٧ دولارات أمريكية خارج الكويت .

للمؤسسات والشركات ١٠ دنانير داخل الكويت .
٣٥ دولاراً امريكيا خارج الكويت .

• جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص . ب : ١٧٤٣٣ الخالدية
الكويت - كيفان - ت : ٨٤٧٢٦٩

Accounting for the cost capital from The view point of resources allocation.

El-Gharib Bayoumi

This paper deals with the evaluation of the current Accounting for the cost of capital, and various aspects of recent proposals for adjusting the Accounting treatment of the cost of capital.

The paper starts with suggesting a frame of reference for the evaluation of Accounting information. The relevance of information about the cost of capital to certain decisions related to the allocations and use of economic resources has been illustrated. Currently the need for adjusting the accounting treatment of the cost of capital has been emphasised. Professor Robert Anthony has introduced an integrated proposal in the direction. An analysis of that proposal and various counter arguments has led to the conclusion that such proposal, with certain refinement proposed in this paper, may ne defended on grounds of logic and practically. Consequently, it is an appropriate step on road to improving the logical and practical validity of accounting information.

The Development of Political Identity of the Palestinians in Israel

Mahmoud Mi'ari

This paper suggests that political identity of the Palestinian in Israel has changed from being predominantly Israeli-Arab, after the establishment of Israel, into predominantly Arab, after the June War of 1967, and again into predominantly Palestinian-Arab, after the October War of 1973.

After the war of 1948 the Palestinians who remained in Israel were demoralized, leaderless and isolated from the Arab world. Accepting the new reality and willing to assimilate within Israeli society, the Palestinian Arabs in Israel tended to define themselves during the first and second decades of the establishment of Israel as Israeli-Arab. In the late sixties, after the abolition of the military government in 1966 and the Arab Israeli war of June 1967, social contact and interaction have increased among the Arabs in Israel and bewtween them and the other Palestinians in the West Bank and Gaza Strip. As a result, Arab identity became predominant and Palestinian identity had revived after 1967. In the last decade several developments have occurred: the international recognition of the Palestinians' right to self-determinartion, Israel's aggression against the Palestinians especially in Lebanon and the massacres of Palestinians at the hands of some Arabs. These developments, in addition to other internal developments, have strongly intensified Palestinian identity emong Palestinian Arabs in Israel after October War of 1973.

istic view and family stability, but there was no correlation between the educational variable and these futuristic view.

Contrary to the speculation of the theories of mixed migartions, the present study showed that migrated families did not have problems in adaptation in the Jordanian society. This lends credibility to the assumption that the cultural and social similarities between the source society and the host society minimizes the problems, of adapatation for immigrants.

The Effects of Forced Migration on Palestinian Families in Jordan

Idris Azzam

This study is concerned with the social problems and effects resulting from forced migration imposed on Palestinian families by the Israeli occupation.

The study was administered during November, 1981 — February, 1982 to 1985 migrated families in 12 different residential areas in Jordan where these families have been living since migration. Relevant in formation was gathered from these families through questionaires and personal interviews.

Analysis of the data demonstrated the peculiarity of problems which these families suffer from. Particularly psychological, mental and physical illness which have a high percentage of occurrence amongst these families. Poverty was another problem which this study showed to be wide spread amongst the migrated families. Even the financial support given to these families by Palestinian. Arab or international institutional or bodies was shown to be insufficient.

On the other hand, the study showed that there was no significant effect on the structural cohesion of migrated families. This study also showed that the low economical situation was disfunctional to neoclear family independence, for it caused joint accommodation within the same house thus resulting in extended families comprising more than one conjugal family. This is obviously at variance with the trend of modified nuclear family which has begun to be frequent in the Arab world.

The study also showed that there was no significant negative psychological or moral effect on the migrated families and that most families faith in retarding to their homeland. Furthermore, the study showed that there was a positive correlation between this optimistic futuristic view and the good economical as well as between these optim-

becoming very experience day by day e.g. the price of wheat was $60 per ton between the years 1972 - 74, it increased to $200 per ton.

About 1650 million dollars was disbursed by Kuwait for imported food and food products between the year 1979 - 1980.

In 1989 - 1990 Kuwait would have an outlay of three billion dollars and in 1999 - 2000 the outlay would exceed 13 billion dollars for the requirements of food imports.

It is envisaged that by that time, we might have the finances required, but find that food products are not avaliable in the world markets.

Our basket of food is empty. Thus, we have to depend on ourselves to produce the food needed.

Food Security in Kuwait

Mohamed R. Al-Feel

On Saturday Nov. 6 1981, The 21st Conference of the F.A.O. was held in Rome. The Director General of the Conference declared that approximately 380 million people suffer from hunger, while another 600 million are living in absolute poverty. It is predicted that this figure will rise to 1000 million by the year 2000 A.D. By the end of the Conference the F.A.O. estimated that about 460 million or 22 percent of the developing countries population would suffer from malnutrition.

Mr. Napoleon Padella the speaker of the F.A.O. in the Dominican Republic declared:

"It is expected that 15 million human beings, most of them less than five years of age, will die this year due to hunger".

Many countries in different parts of the world suffer from drought and famine, such as the area stretching from Senegal in the West of Africa to Somalia in the East, also countries like Bengladesh in Asia and in South America.

Desertification plays its role in increasing the problem of food production though, the present area of the arid and semi-arid lands is about 36% of the earth's surface, it is increasing gradually year by year.

The high birth rate (natural increase of human beings) is another factor contributing towards increasing the food problem. It is estimated that the world's population will reach a figure of-7-billion by the end of this Century.

Paul R. Ehrlich believes that the high birth rate will push the world towards famine and death.

Besides desertification and high birth rate, the cost of food is

Women & Crime: New Trend in Criminology

Fahed T. Al-Thakeb

Traditionally there was a lack of interest in studying female offenders among criminologists. Nonetheless, various explanations have emerged since the seventies to explain the sudden increase in female crimes. Some researchers attribute these changes to the changing sex roles & the women's movement. Others expressed different explanations for the rise in female crimes.

This paper reviews the empirical research on Women & Crime. The discussion focuses on the following issues.

(1) Rate & trends in female crimes.
(2) Women offenders & the criminal Justice system.
(3) Women & Prisons.
(4) The etiology of female criminal tendencies.

The Socio - Economic Impact of Remittances of the Egyptians Working Abroad on the Egyptian Economy in (1970 - 1983)

Fathy K. Aly

In the latest ten years many Egyptians emigrated to the Arab oil exporting countries. The number of Egyptian migrant workers increased dramatically since 1973 after the increase in the oil prices. In 1983 the number of Egyptian migrant workers was estimated at between three and four million individuals represented about 10% of the population. They remit about 5000 million Dollars.

As a result of the migration and the remittances there are many economic and social effects on the economy and economic variables. The research shed the light on some of these effects and evaluate the net effects of the remittances, and direct and indirect effects.

Amman Financial Market
Its Past, Present and Future

Zeyad Ramadan

It has been found that the factors affecting Amman Financial Market (AFM) can be grouped into: general economic factors and special technical ones. The general economic factors have lost their momentum since 1982. As a result, the (AFM) activity has started to slow down since then. The special factors such as inaccurate financial disclosure, establishing "paper-corporations", inability of the listing requirements to create a continuous market, and reluctance of the financial corporations to play their role as market makers — all of these factors have accelerated the momentum of the slow down movement of the market.

The remedy will be a long-range one and of two dimensions: general and technical. At the general level, the government of Jordan is recommended to:

1. activate the Jordanian private sector.
2. help enhance solidarity among most of the Arab States, if it is impossible to do that at the Arab World level. At the technical level, the study has presented specific suggestions that help:
    1. achieve more depth to the market.
    2. enhance the quantity, quality and accuracy of financial disclosure.
    3. enhance market efficiency
    4. make listing requirements more conductive to creating a continuous market.
    5. encourage the Jordanian financial corporations to play their role as market creators.

in the National Assembly. The renewal trends in the faces of the new assembly members were as follows:

44% had been members of the 5th assembly.
42% were first timers.
14% had served in earlier parliaments.

Moreover, about 80% of the members are of young and middle-aged groups (30-49) years old). Educationally speaking, 46% of the members are university graduates, 36% are high-school graduates, and the remainder have less than high school education.

The conclusions verify our three hypotheses qualitatively and quantitatively. Furthermore, in order to broaden the participatory mode of government in Kuwait, and make the national assembly more representative of the citizens, the authors make the following proposals:

1) Extend voting rights to women, citizens who are 18 years old, and naturalized citizens.

2) Prohibit extre-legal tribal or sectarian "primary" elections.

3) Reapportion election districts to make a balanced distribution in these districts.

The Sixth Parliamentary Election in Kuwait (1985): A Political Analysis

Abdul-Reda Assiri
Kamal Al-Monoufi

The research paper reviews, assesses and analyzes the Sixth national Assembly's election held in Kuwait in February, 1985. The researchers posited three hypotheses to be tested;

1) Election in a changing society ia a sort of "push-and pull", and it brings to the surface tension between traditional and modern elements and forces. Quality of candidates and their electrical platforms, methods and election outcomes are a microcosm of such conflict between old and new.

2) Non-interference by government in the electoral processes and an official guarantee of reasonable freedom raise citizens' participation in the electioneering, and increase voter turnout and this is a reflection of the ideological polarization in the society.

3) Involvement and competition of the public in the electioneering is greater among the more educated class than among the less educated, greater among people of high professional status than among those of lower status, greater among youth than among older citizens, and greater among socially active elements than among less active elements.

We utilized diverse types of statistical data and information, including all written materials on the issue published in the Kuwaiti press in the pre-and-post-election periods. Overall, the election of 1985 was characterized by high voter turnout, 48,368 persons or about 85% of the registered voters. Two hundred thirty-one candidates ran for thr 50 seats

ABSTRACTS

Social Costs of the Crisis of the Kuwaiti Stock Exchange

Sameer A. Ghani

The crisis of the Kuwaiti Stock Exchange brought about debts of dealers and decreasing the value of assets in the partfolios of investors which was caused by deferred sale of the share some imaginary companies and excess of its prices in a way that was not in line with the returns thereof or the financial positions of such companies.

The writer believes that the crisis is attributed to certain reasons such as: Lack of government controls, Responsibility of the profession of accounting and auditing, deficiency of the system of negotiation, lack of a clear definition of the role of middlemen and commissioners, lack of alternative means of investment, lack of an organizational framework, vagueness of the clearance system, excess or deferred sale and insufficiency of legislative and organizational rules.

The crisis has affected the Kuwaiti Society as a whole represented in the state which looks after the interests of the people together with other parties involved therein. The crisis has resulted in tangible financial costs and intangible social costs.

The researcher deals with the detriments done to the society with its several parties detrimented by the crisis. He also deals with how to remedy that crisis through the costs of prevention which will help avoid a similar crisis in future and secure the costs of restoration.

Contents

Vol. 14 No. 1 Spring 1986

Contents

Vol. 14 No. 1 Spring 1986

BOOK REVIEWS:

Contents

Vol. 14 No. 1 Spring 1986

DISCUSSIONS:

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

English Edition

No. 1 (1982)

Basha, The Optimal Size of An Industrial Establishment for a Developing Country.

Al-Qudsi, Income Distribution in Kuwait. *Harris & Harik*, Export Subsidies, Countervailing Duties and the Terms of Trade. *Karam*, Major Characteristics of the Iraqi Economy from the Middle of the Nineteenth Century to 1958. *Salah*, Financial Intermediation and Economic Development in Jordan. *Wahba*, Foreign Investment Policies and Technology Acquisition Strategies in Comparative Perspective: the Case of Canada. *El-Sheikh*, An Econometric Analysis of the Demand For Money in Egypt (1940/50-1967/68). *Sen*, Women, Employment and Development: Two Case Studies.

No. 2 (1982)

Khader, The Social Impact of the Transfer of Technology in the Arab World *Saleh*, The Relationship Between Self Concept and School Achievement of Paralytics. *Powell*, The Expanding Role of Social World in Kuwait. *Barakat*, The International Broadcasting Audiences in Kuwait. *Ghazzawy*, The Role of Science and Technology in the Field of Social Service. *Sakri*, The American Presidency and International Crisis. *Dhaher*, Bureacracy and Alienation: the case of the Students in the Arabian Gulf States.

-To be published soon, English Edition No. 3, 1983

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD 3.00 or equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S $ 15 for all other countries (Air Mail).
* For public and private institutions - U.S. $ (45) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishes research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 14 - No. 1 - Spring 1986

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 5486 - Safat 13055, Tel. 2549421
TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

VOL. 14 — No. 1 — Spring 1986 / 1406 H